



مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

إضاءة الدراري على صحيح البخاري

المؤلف

أحمد بن علي بن عمر المنيني

الملاحظات

• أصل هذه النسخة في مكتبة الحرم المكي.

صورتها
٢٥٢٦

٥١٤ هـ

اخترت في الدرر في شرح البخاري

المكتبة

الصفحة الثامن

واما يروى هذا الحديث عن امام من داود بن جميل عن كثير بن قيس عن ابي الدرداء
وهذا الصنيع حديث محمود ولا يعرف هذا الحديث الا من حديث امام وليس اسناده حديثه
مستعمل في طلب الادراك قطعي رواه الاوراني عن كثير بن قيس عن يزيد بن عمر عن ابي الدرداء
قال وليس يحتفظ وقال ابن عبد البر في تاريخه الاوراني وقد حلقه غيره وقال حمزة وايا الاوراني
عن عبد السلام بن سليم عن يزيد بن عمر وغيره عن اهل العلم عن كثير بن قيس قال لا يخرجوا امام
ابن داود هذا فانه مشهور وقال ابا الدرداء قطعي وامام من داود من قوله ابي الدرداء استغفروا ولا يثبت
قال داود بن جميل مجهول وقال الزاوي في تاريخه عن كثير بن قيس لا يجازي في غير هذا الحديث
والاعلم من روى عن كثير بن قيس داود والوليد بن عمر والاعلم من روى عن داود غير امام فان
المنظرب فيه امام فغنى ذلك فلا يثبت اقول احدها قول عبد الله بن داود عن امام من داود عن
كثير بن قيس والشافعي قول ابي يعقوب عن امام من من حديثه عن كثير بن قيس قال قلت لابي يعقوب بن يزيد
الواسطي عن امام عن كثير بن قيس ما احدا والختم من علمه هذا الخبر هو المجهول قال زهير
بن رواثة والاضطراب فيه مما لم يثبت عدلته ابي كذا في المعين ثم ذكر اضطرابنا في هذا الخبر
الاسبقه وقال في الفتح وجه ابوداود والزمري وابن حبان والحاكم وصححه ابن حبان في
الدرداء وحسنه حمزة الكافى وضعه غيره بالاضطراب في سنده كونه مشهورا يتوقف
بها ولم يصح المصنفون حديثه عن ابي يعقوب في ثمانية كذا برآء له في الترجمة يشعرون ان اسلا
وسا هرج في القرآن قوله تعالى ثم انزلنا الكتاب الذي به اضطراب من عبادنا ابي وقال الخطابي
في المقاصد احسن حديثنا لعلمنا في الاخبار واحد ابوداود والترمذي والحاكم وصححه
ابي الدرداء مرورا عن ابي ابن حبان والحاكم وصححه حمزة الكافى وضعه غير مشهور
بالاضطراب في سنده ولكن له شواهد يتقوى بها ولهذا قال شيخنا له طرق يعرف بها ان الحديث
اصلا انتهى روى في مستند ابوداود المستوحه في تعريف الانبياء او بالتحقيق مع اكثرنا الصريح
قال في الفتح ويروى الاول ما عند الترمذي وغيره في رواية الانبياء في تاريخه ابوداود وانما
وروا العلم وقوله الله المفعول به على كلا التقديرين قال العيني ويجوز ضم الواو وقد يبد
الواو المكسورة ايضا فقل هذا يكون التعريف المصداق انما هو من ميراث النبوة
والاخرى في تفسيره كامل ومن سلك هذا سلك غيره سلكه ابي بالسلك فيه ان كان المراد
طرفا حيا وان كان المراد به واحد الطرفين المصروف لباينها فثبت بالعلم سبل الله
مريضا في الحديث وكذا عمل الشرايع التي في المصلحة المصلحة للعلوم الدينية
فيه اكثر من القليل وسبيل الطريق يكون في الاخرة ويجوز ان يكون في الدنيا بان يوضع الله
نقلا لا عمال الصاكنة يوصلها الى كنفه او يسبل عليه ما يزيد عمله لا يذمها من طريق كنفه
بل اقربا وفيه بشارة تسهيل العلوم على طائفتها لان طلبها من العلم في الكنفه وفي
سند الفقه وسنده السنن في روى عن ابي الدرداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
طائفة العلم فما ذموا ليدن لولا ان احد بالعبص اصابتها لخلها في معارفة ولكن يا حسنة
بالعبص ويريد ان يترس هو المرسنة قال ابي الله عز وجل انما جئتم من عند الله بالعبص
هذا في المعنى يظن على قوله لعله نقلا لا علم ان لا الله الله المعنى انما جئتم من عند الله



على انه اذا ذكر ان لا يرى طاعة الامام الا ذمها من عن الغيبة لا ان كان يرى ان ذلك واجب عليه
لا امر النبي صلى الله عليه وسلم بالشيء منه كما تقدم وانه لم يصح الوعيد في حق من كفر على الله
انتم لو وضعتم انفسكم تحت طعن المذنبين اي السعي بالصدور الذي لا ينفي او الذي له حد واحد
على هذه الاشياء في حقها فكان في مخرج اليونانية وفي غيره الى القضاة وهو مقصور بذكره في وقت
ثم ظننت ان الذين انضموا وكسوا القلوب لذل المذنب كسحت من التي ولا يرى ذر الوقت
واينسكروا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يتبين وانتم لئلا تعوقوه وكسر الجهم وبعد
ايضا يري من اجاز الشقاق العناد وحواد الوادي اذا قطعته اي قبل ان تقطعه على يراة به قبل ان
تقطعوا راسي وقال الصفا في التركيب لخصي قطع الشقاق العيني ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
فاكون اول من يجيز على الصراط اول من يقطع سببا في الصراط لا يندبها قطع الهرة وانما وكسرت
الذات الجهم وانما فعل بذكر هذا حوسا على تعلم العلم طبا فتواب وهو يعلم من المشقة واستشكال
الاشياء هنا بلولا في الاستماع الثاني في الاستماع الاول وحيد فيصير مضافا الى الكلام انما الاشياء
الاشياء الوضع وليس المعنى عليه واجب بان لوهمها في الشرط يعني ان حكمها ان من غير ان يلاحظ
الاستماع اوان المراد ان الاثنا حاصل على تقدير الوضع فعلى تقدير وجوده على علم به العبد
سبب لو دفع الله لاجبه وفيه الخت على علم العلم وحقا له المشقة فيه والمصر على الذي
طلبها للفتاب وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ان في عامه والخطيب باسناد حسن كقول
ربا بين اي حيا جمع حليم باللام وفي رواية شكها في كلف جمع كتم فتحا جمع ضيقه من الضيق وهو لم
بالاحكام الشرعية العلية ولكنك من ادائها التفضيل على جميع ما قال في القم قد نشرها في عباس
الربا في ان تعلم الغيبة وواجبه ان مسعودي في رواية ابراهيم الخليلي في غزبه عنه باسناد صحيح
وقال الاميني والاساعلي الربا في نسبة الى الربا الذي يقصد قصدا امره الرب يقصد به
من العلم والعمل وقال ثعلب في قول الرازيين لانهم يرون العلم في لغوهم به ويزيد في الالف
والنون في الالف والحاصل انما تختلف في هذه النسبة الى الربا والى التزييه على هذا العلم وعلى ما جاء
الخطاري بقوله وقال الربا الذي يرى الناس يسفروا علم قبل كماله لتقبله والوا ايضا
العلم ما وجد من مسايده وبجاءه ما وقها وقيل لهم جزيا في قبل كليا تا وقره في قبل اصوله
او مقدم ما قبل مقاصد ومع قال ابن العربي في الاثنا للعلم لربا في حق من كماله ما لا يات
حده خصلة تبا لتقبله ربا في قول العسقي عند الطبري عن ابن زبدا الربا في الاشياء والربا في
الاولاء والربا في الرعية وغيره لانهم اذ علموا انهم يخطون ما جعلون وقال ابو عبد الله
يعلم ما لما اكتشفه يقول الربا في العلم بالعلم والحلم وقيل علم الصبر وقيل ليس الربا
من لغة العرب وانما هي رباية او صراية وسكن من بعد المعنى بين ان العرب لا تعرف الربا في
والما في لغة العرب وقال القرطبي ان الذي ان كبر في رباية التهم فان قلت ما تقدم هو الترجمة فان
ما ترجم له قلت كما في القم وغيره اما ان ارد ان يلحق الاما في النسبة فهاهنا عن ذلك ما عرف
واما ان قلت في ذلك من حديث علي بن ابي طالب في قوله انما لا يفتي بما ذكره فقلت ان المقصود من
الربا في تفضيل العلم وتعلمه الذي كبره واما انما كبره من كبره من الصفا في لغة العرب
فهم جميعا انما في حد المعروف فلم يجمع الى الزيادة وليس بها حجة

ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوهم بالغا النبوة وواحدة لام ان يتوهم بقدر ما لا يوافق
في وعظمه ويجوز انها ما كان مغلطة الا في انهم ولا يفيدها كل يوم للعلم والنبوة في جميع
واليا لصحة روي الله تعالى عنهم وان لم يتوهم لهم في العلم لانهم لم يخطون النبي صلى الله عليه وسلم
قال العيني باب صفا في ما بين من جملة وكما ما صدرت في تقديره ما يكون النبي صلى الله عليه
وسلم يتوهم النبوة في قوله صفا في ما بين من جملة نظر لان ما المصدر فيوما يها في تاويل
المعنى كما عرفت هو بوقال ايضا وصحة المناسبة بين ما بين من حيث ان المذكور في الباب الاول
هو العلم والمذكور في هذا الباب هو القول بالعلم بين ما لم يعطه قال الصفا في الوعد والعظة
والوعظة مصادرة في وقت وعظها واولعظها الصنع والمذكور بالعبارة والصلح معقول على
الوعظة من عظمها العام على الخاص لان العلم يشعل الوعظة وغيرها وانما عظمها عليها الا انصوبة
في الحديث واما العلم فاما ذكره استنباطا كلابير والاي ايلابيلوا منه وتبا عدوانه يقال نهر
يفرغ من باب صبر ويصير من باب نصر يصير من باب نصر يصير من باب نصر يصير من باب نصر يصير
في الدابة ركبها النون وهو اسم كالحران والتكرب بدل على الخاقق والنا عا وبها تستدل في الوعد
رحمته فقال قال ابن العربي يوسف قال في الشرح فطبا الذين في شرسه هو محمد بن يوسف
ابن واقد الغرابي هو ابي عبد الله الغنوي هو لا يسكن في سائر من ساحل الشام وراشا لا يمتد
منه وعن السبطين وغيرهم وروي عنه احمد بن حنبل ومحمد بن ابي بكر بن عماري
في ما كان كثيرة وروي عنه كجاءه من ربيع عنه قال احمد كان رجلا مسلما قال اني ووليت
فنه وقال الخطاري كان من فضل زمل زمانه مات في سبع الاول سنة اثنى عشر وما تيسر
وقال الكرماني هو محمد بن يوسف السبكي قال العيني وصاحب القم وهذا هو لان الخطاري
حيث يطابق محمد بن يوسف لا يريد به الا الغرابي وان كان يروي ايضا البيهقي في الخبر
وفي رواية ابن مسكروا الاميني عدنا سفيان هو التوري قال في القم وقد روي احمد بن
مسند عن ابن عبيدة لكن محمد بن يوسف الغرابي وان كان يروي عن السبطين فان حث
يطابق لا يريد به الا التوري عن الامش سبيعا بن مهران عن ابيه وابل شقيق بن سلمة كوفي
من ابن مسعود عبد الله رضي الله عنه في قوله قال ان النبي صلى الله عليه وسلم يتوهم انما قال
الخطاري كماله بالما المعنى هو العلم المتوهم بالمال يقال قال المثل ان تجره نحو اذا تعهد
والصحة والمعنى كان يرمي الودان في ذلك كبره تا ولا يعقل ذلك كل يوم ليل على وجه الاحتمال
يتوهم بالما المعنى والنون قال في القم والنون ايضا قال في القم والنون ايضا قال في القم والنون ايضا
انما حث كجاءه في كاشف حثت وانتم نظارها وقد قيل ان ابو عمرو بن العباس الامت
محمد بن عبد الله حدث فقال يتوهم في كلامه في علمه بالنون في جميع الاجل لرواه وكلا الفقهاء
جاءه وحكي ابو عبد الله يروي في العرب عن ابن عمر والسليفا فان كان يقول الصواب يتوهم انما
بالها الملهة وتعلمها انما في شغلها لعلها قلت والعرب من حيث الرواية الاول
تقدموا ما يرويه من يدي وابل كرواية الا في القم وهو في الباب الاول واذا كانت الرواية ومع
المعنى يطابق الاغراض التي بالوعظة في الايام في روايات الفراع من اولها في القم كرواية
بالصنع معقول له وفي بعض الروايات كرواية في رواية في لغة السبطين

وهو سببه ان الطباع يميل على حب الفروع على الجنس فاذا ارادوا تغييره ما ليس له احسان يروى
 ذلك منه لا يغيره على اول سببها وسواها معروفة او اهل يقتضي ذلك من تعميم
 اولها اوصل ويحق لمن خطر له ذلك ان يكره ما وضع في طبعه من حب النسيان
 من ذلك ما ذكرت البقرة كما في اواسق يستعملون على ما هي اشدقاً فها الحكم الحسد
 حقيقته وما الحسد المذكور في الحديث فها الغيبة والمخ الحسد عليها مجازاً وهي ان يخفى
 ان يكون له مثل ما غيره من غير ان يزل منه والحرس على هذا يسمى منافسة فان كان في الطاعة
 فترحمي ومنه فليتنا من نفسنا وان كان في المعصية فهو مذموم ومنه ولا نانا هنا وان
 كان في الجأز فهو سباح كما قال في الحديث لا عظيمة اعظموا فضل من العظيمة في هديرا الوتر
 ووجه الحسد ان الطاعات ما مدنية او ما ليه او كايمة تداسا رالي ليدية به باسنان للكفة
 والعصا بها وعلينا ونلفظ حديث بن عمر رجل انه انه القران هو يقوم به اناه الليل وانا النهار
 والادب بالقيام به العليل مطلقاً الممن ثلاثه داخل الصلاة وخارجها ومن ظهره والحسد
 والفتوى يقتضاه لافلا لا بين العظيمة والاحسن حديث بن زيد بن الاشعث السلمي
 رجل انه انه القران هو يقوم به اناه الليل وانا النهار وينبع منه انهي وفي المصالح قال
 الزركشي قيل اراد العظيمة وهي في مثل ما له من غير ان يزل عنه وهذا هو قضية حوسب
 الجاهلي وقيل هو على حقيقته وهو كلامه فاهم حقه في الحسد واليه منه ثم قال لا انسيب
 فاياح هذين واجوزاً من جعله المني منه لا يرضى في نوع من الكذب وان كانت جلته محظورة
 وهو استثناء من قول الجن على الاول ومنه على الثاني قلت هو مشكل بان الاستثناء مستعمل
 على الاول قطعاً لا استثناء من غير ان يزداد في العظيمة وفي مثل الاشياء الا في غير
 وما على الثاني فخصه متمسكاً بقرينة اياه الحسد في الاتيين كما صرح به والحسد الحقيقي هو
 تنقير والفتنة الحسد عنه وصيرورتها الى الحسد الا يباح اصلاً وكيف يباح في ذواله
 اصلاً المسطين اعاقين بحق المنيها انتهى وهو كلامه فليس والفرق بينه وبين جواز الكذب في
 بعض المواضع انهم يتعمق مصلحته كما اصلاح بين الاتيين متلاً والحسد الحقيقي ليس كذلك
 فلا وجه لاي حجة وما يمسك كلامه الشافعي رحمه الله

ووردت كل الناس لكن حاسدي مناراً يتعز وتعر مناه
 وكيف ينادي لمن حاسدي نعمة اذا كان الايريه الا نوا
 وقال بعض اصناف الاله من اصحاب حياك فكهها وحدث زوالها فهو جرم كما لا الاتيين
 اصحابها فاجرا من يستعين بها على قسوة اوقساد وقال ابن بطال وفيه من الفتنة ان
 الفتنة اذا قام بشرها طمأن وتقل وفيه ما يرضى به بتأريثه وتناها الفصل من الفقير الذي
 لا يقدر على مثل هذا كذا في المعنى بار
 ما ذكر في حاسدي الفتنة
 موسى عليه السلام في الجن ان الحسد عليه السلام قال في الفتنة هذا الباب معقود للترتيب
 في اجتناب الفتنة فليس العلم انما ينطبق به تحتل الفتنة فيه ولا ان موسى عليه الصلاة والسلام
 لم يجد طريقاً من سببه اذا لم يزل العلم وركوب البر والحق لاجل انهم اظهروا اناسه
 هذا ما عليه وظاهر الفتوى ان موسى ركبها لغيره لانه في طلب الحسد وهذه نظر الان الذي ثبت

عند الله وغيره انه خرج في الروسيا في بطنه فها جاسيان وفي لفظ الاحد حتى نيا العشرة
 وانما ركب الحسد في السنية هو الحسد بان الفتنة تجعل قوله الى الحسد على ان جاسيان
 اي الى مقصد الحسد لان موسى لم يركبها لغيره لانه نسيه وانما ركبها لغيره لانه نسيه
 المقدر به ذهاب موسى في سبيل الحسد فيكون فيه مدق وتبين ان يقال مقصد الذهاب انما
 حصل تمام الفتنة ومن تمامه ان ركب سعة في الحسد فاطن مل جميعاً فها جاسيان اناسه
 الحلاق في الكل على بعض ومن نسيه السبب باسم ما نسيه عنه وجهه ان المذنب رجل ان الى
 معين مع قوله ان نسيه يجعل ان يكون ثبت عندنا لغيره ان موسى توجه في الهراول طلب
 الحسد فلت لعله في عنده احد الاحقاليين في قوله فكان شيعاً في الحسد في الهراول طلب
 ان يكون لموسى عليه السلام ويجعل ان يكون للحوت ويرد الاول ما جاءه من ان العالي غيره
 فربى عبد بن حديد من اهل العالم ان موسى اتقى الحسد في جزيرة من جزير البحر التي في جبل
 الحريرة في الهراول لاسبول الحرا لبا وعاد ايضا من طريق الريح من اناسه في الحجاب
 اما من سلك الحوت فصار طافاً مستوحشاً فوهلها موسى على ان يكون حتى اتقى الى الحسد عليه
 السلام فها يربح ان ركب البحر ليه وهذا ان الاثر ان ما رواه جاسيان انتهى وفي الصحاح
 في هذا التبداء من قوله في البحر نبيه على شرف العلم حتى جاز في طامه الحراوة في ركب البحر
 وركبه الايبا في طلبه بخلاف طلب الدنيا في الحرفه ذكره فيهم انتهى وموسى هذا اهل السلام
 هو موسى بن عمران بن نصير بن قاهت بن لاوي بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم عليه السلام
 لموسى بن ميثا كما قيل ولد وموسى بن سعدون سنة وموسى بن مائة وسبعاً وثلاثين سنة
 وموسى عليه السلام مائة وعشرين سنة وقال العزيزي ما من موسى وعمره مائة وستون
 سنة وكانت وفاته في السنة في سبع اذ ارتقى الفتنة وسقطت وعشرين سنة من الطوفان
 في ايام منوهر الملك وكان عمره لما خرج بنى اسرائيل من مصر ثمانين سنة وفاته في ايتيه
 سنة وموسى عرب موسى بن نسيه الحرس منه بالسيه بنت مراهمة فون لما وجدوه
 في انا بوت وهو اسم اقتضاه حاله لانه وحدث بين الماء والشمرو بلغة القبط انا ونا السحر
 فغيره فيل موسى وقال الصفا فيهم في حرب كذا في المعنى وفي كون اسمه هو النبي اسمه
 بهذا الاسطرلاب انه دعماً أطلق عليه هذا اللفظ قبل ويندر في ثابوت واقاية في اليم في
 فله دعماً واجتبا الى اموسى ان رتبته الاية الا ان يقال ان ظهور هذا الاسم كانها
 باحفا من الله دعماً والحسد عليه السلام في ذكر ان تقيسه في المعارفة عن حجب من سببه
 اناسه عليه نعم الموصح وسكون اللام واللام الحروف ويقال ان الميان يادة الحرف في
 اوله فيكون الحسد لانه وقيل اسم حصر كره او حاتم الحسد في وقيل اريب وقيل اسمه
 اليمس في اله مائل وواه ان الحوزي وقيل اسم حصر حكاه الشيبوري ووهاه بن حبه
 يانه لرسم احد مثل بنينا اسم الله عليه وسلم بذلك وقيل باسم حركه ان حبه في كتابه صرح
 البحر بن والاول هو المشهور وكتبته او القاسم واسم الله سبحانه وتعالى وسكون اللام
 وقد جمع بين اسمه وكتبته وكتبته واسم الله عليه هو المشهور فيهم من قال
 ادرك او ركبها لغيره ان الحسد في الحسد با انا العباسي عليه ان سكن الحسد



عليه لافعله واستكمل في الصالح الجواب بيلي هذا فقال وانظر هذا مع قوله ان يلى
تخصيص بالنوع وتخصيص بطاها فان النبي اوضح قسما قول موسى عليه السلام لا اى لا اعلم
احدا اعلم سوى وهذا الصريح بطاها لانه النبي لا يدين عليه بوجود احد اعلم منه وهذا
لا يسلطه وجود احد اعلم منه في نفس الامر ولا يعلم به واقول لا يمكن الجواب بان المراد من
العبارة نفي احد اعلم منه مطلقا بحسب العرف ويدل ان ذلك ما عدا عن الخوف في التفسير
فمثل اى الناس اعلم فقال انما يتبين انه عليه اذ لم يرد العلم باله فاجب ان الله انما
عباد في جميع الجوز هرا على ذلك واربوايات يصير بعضها بعضا فليسا على وفي رواية الكشي
بلى باسكان الهم والسند براد وحي اياه لا يعلق النبي على احد ما حضر واستشكل على
هذا لربا يزا هذا المقوله فيقول ان قول عبدا صوابا وعبد الله واجب بان واد على سبيل
الحكاية عن اصنافه واصنافه اليه فما التعليم فشا لموسى عليه السلام من الله تعالى
السبيل اليه اى الى الخضر فيقول الله له الموت اى فقه اى علامته على سكان الخضر
ولغزبه وقيل له اى قال الله لموسى انما اخذت بفتح القاف **الموت فاصبح فانك تتفاه**
وقيل لانه ما سال موسى السبيل اليه قال الله تعالى اطلبه على الساحل عند الصخر قال
لربوبك لست لى قال لا اخذت جانا في سبيل حيث فخذت فخذت هناك فقبل احد سمكة ملوحه
وقال انشاء ان اخذت الموت فاحترق وكان ولا سبيل واى الوقت وان عسكرك فكانت
تديم فبشدها لئلا يفر الغريق **الموت في البحر الحار** والجور في موضع الحال من الموت
فقال موسى ففاه فقيه الحار وهو الجور كالعقد الضيق على تناثر لفظ ورثه وقامه يوشع
ابن نون بن حرايم بن يوسف الصديق والحل عليه فاه لا يركن بحده وبقية وقيل
ان كان اخذ منه العلم وجوز في اكتشاف ان يكون عبدا لموسى غير يوشع قال وفي الحديث
قبل احدكم قتلى وقات ولا يقبل مبدى وسمى وقيل هو يوشع بن نون انتهى **ارابت**
اى اخبر في ما دها في **اى انا الى الصخرة** التي رقد عند هانوسى فاضرب الموت ووقع
في البحر وقيل هي الصخرة التي عند هذا الرابث وذلك لان موسى لما رقد اضرب الموت مشركه
المخرج الماكول منه وقيل ما كان الاستحوت ووقع في البحر فخرج لموسى والمضرب وقيل
الذي يوشع على الخضر والموت في الكحل ونزل الاله على ساطع عين لستم بين العياها فلما امد
الاسكندر فيج الماء ورد ما عشت وقيل ونما يوشع من تلك العين فاضغ الماء على الموت
فماش ووقع في الماء **قال في حديث الخضر اى** حيث تفقد امر وما يكون من حواله اماره
على المطلوبه وانست ذكره فالت طاريت من جات واصبا به في البحر **وما السابيه ١٦**
الشیطان ان اذكره قال البيضاوي وما اسألي ذكره الا الشيطان فان اذكره
بدل من التغيير وهو اعتبار من سياتر الشيطان له بوساوسه والحال وان
كانت حبيبه لا يسبق لها لكنه الماتري مشا هذا مشا لها عند موسى والعامل اهتمامه
بجوابه سببه لا يستغفر في الاستغفار واخذت شراره في جناب القدس
بما عراه من شأنه الايات الهامه وانسانه الى الشيطان ههنا النفسه وان عدم
احتمال القوة للجانب واستغفها احد ما من الاخذ فقصا ان انتهى **قال موسى فاذكره**
اى فقه الموت **قال** على الله كذا نبيه اى اعطاه من لى الخضر **قال الله اى انا ارحم**

١٥٠
اى تجصا في الطرب الذي ذهب فيه بعد مجاوزة الصخر ليله كاملة والى الطير مست
العد والحق على موسى السبب والجمع عين جاوز المقصود ولم يصب ولم يخرج من ذلك
مقصودان **تخصص** اى تجمعا انما اها تبا ما هزمه مفعول مطلق وهو لا اى مقصودان
الترك كثيرا ما ياتي بها لاجتناب الصخرة **فجد انفسه** عليه السلام ومدا سببه بتوسيه
فسلم عليه موسى فقال واى بارعنا السلام فزبه فبشه فقال يا موسى انا على علم عليه
الله لا افعله انت وانت على علم حلكه الله لا امله انا فلما ركنا في السعيه كما مضى
فرفع على جرها فخر في الماء فقال الخضر ما يقص على وعلمت من علمه مقدار ما انت هذا
العصفور من العركة اى اكتشاف **فكان من شأنها** اى موسى والخضر **الذي هو الله**
عز وجل في كتابه من قوله تعالى قال له موسى هل اتبعك الى الخرابات المتعلقة بقصتها
وهذا الحديث ذكره اكثر من عشرة مواضع في الحديث كما قال ابن بطال جواز
القبوري في العلم ان كان كل واحد يطلب الحق ولم يكن لغشوا الرجوع الى قول هذا العلم
عند التنازع والحق على الرتبة في التبريد العلم والموس عليه ولا يصح بما عده كالم
كيف موسى عليه السلام يعلمه وجوب التواضع لان الله تعالى عاب موسى عليه السلام
حين لم يرد العلم اليه واره من هو امره اى في علم مخصوص لا مطلقا وجواز حمل
الزاد واعدا في السرفلا للصورية فانه العيني وقال النووي فيه ان لا باس
على العالم والفاضل ان يجده المفضل ومقتضى له حاجه ولا يكون هذا من اخذ
المعنى على تعليم العلم والاداب بل هو من روات الاحصاء وحسن العشره وديليه
حل فاه ففاهما انتهى وفيه انه ينفي الرحلة والسفر في طلب العلم وراويه قوله
خير الواحد الصدوق وفيه التنبيه لمن ركب نفسه ان يسلك مسلك التواضع وفيه من
لطانة لاستناد القديس والايثار والتعدي وروايت صحاح من صحاح وروايت
من الصحاحين بعضهم عن بعض وفيه اربعة زهرون وهم محمد بن غزير ويعقوب ولوه
ابراهيم وابن شهاب وسنة مديون وهم ا رواة الى ابن عباس رضي الله عنهما باب
قوله النبي صلى الله عليه وسلم الله انا ارحم الراحمين قال في الفتح استعمل لفظ الحديث
تمسك بان ذلك لا يختص جواز ابن عباس والتعبير على هذا المعنى المذكور ويحتمل ان
يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذي قبله اشارته الى ان الذي
وقع لابن عباس من علمه الخبير قيس فان كان يدعى النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقد
المناسه بين هذا الباب والذي قبله ان في اليا لاول بيان استفادة موسى
من الخضر العلم الذي لم يكن عنده وفيه الباب بيان استفادة ابن عباس من علم الخضر
من النبي صلى الله عليه وسلم وبالسند في الخريف قال **حدثنا ابو جهم** بن مثنى بن
بنيها عين ماله ساكه عبدا صر من عمرو بن ابي الحجاج البصري الشهير بالقدسي بن الميم
ونفي العين المتري لما حفظ لوجه قال يحيى بن معين هرقه عاقل وفي روايت ثبت وكان
يقول ان اقدرت في سنة اربع وعشرين وما بين وتقول الشيطان ستم سنة وعشرين
سبق علم من تغيير الساع **قال** **لقد تابعه** **الارباب** اى من سعيه فيكون العيني



علمه لا تله واستشكل في تصحيح جوابه بل هو فقال وانظر هذا مع قولهم ان علم
تخفى بالحق وتعقبي طاهه فان النبي اوضح شيئا قول موسى عليه السلام لا اى لا علم
احدا علمه وحده هذا الصواب لانه انى لا يتفق عليه وجود احد علمه وهذا
لا يطالبه وجود احد علمه ومنه الامور لا علم له وقول يمكن الجواب بان المراد من
العبارة قولنا احد علمه مطلقا بحسب العرف وبذلك الذي كان ما عندنا لو ان
فمن انى الناس فقال انما تصيب الله عليه في الامور والاعمال فاجب ان عبد الله
عباد في جميع الجوانب من علمه من الرغبات وغيره بعضها فليسا من وقد واكبره
بل باسكان الامور والتقدير فانه من الله لا انطلق النبي في هذا وحده واستشكل على
هذه الروايات ان العلم يقتضى ان يقول عبد الله وعبدته واجب بان يرد على سبيل
الحكاية عن الله تعالى وانما اياه في ما تتعلمه من الله تعالى
السبيل اليه اى الى الحضرة فضل الله الموت اى مقدر اية اى علامه على مكان الحضرة
واعلمه وقيل له اى قال له موسى اذا حضرت بيضه القاف الموت فارجع فانك تشقوه
وذلك لانه ما سال موسى السبيل اليه قال الله تعالى اطلبه على الساحل عند الصبح قال
يا رب كيف لي به قال لا تأخذ جوارحك في سكر فيضه من هناك فيضه عند سكره
وقال انما اذا حضرت الموت فاحترق في مكانه ولا تلبس وبالوقت وان سكرت فكانت
تدبر بفساد المشاة الغريبة **ان الموت في البحر الجدار** ويرد في موضع الحال من ان الموت
نقل موسى قضا تدبر الجدار والميزور كلابيدو الشير على سائر لفظا ورثية وقامه وضع
ابن قولنا عزيم بن يوسف الصديق والمخبر عليه قضا لانه كان يجدهم ويقبضه وقيل
ان كان باخذ منه العلم وجوز في الكفاية ان يكون عبد موسى غير موضع قال وفي الحديث
يقول احكم قضاى وقضاى ولا يقبل عدلى اى وقيل هو يوسف بن قضا اى **ارابت**
ابن خبير في ما هو اى **ارابت الى الصخرة** التي رقد عند هاشمى فاضطره الموت ووقع
في البحر وقيل في الصخرة عند من الرث وذلك لان موسى لما رقد اضطره الموت المشرك
المخرج لما كونه وقيل منه وقيل ما كان الاثبات ووقع في البحر جرحه موسى والحضر وقيل
ان موسى حمل الموت والموت في الكيل ونزل الاله على ساحل من ليم عين العياة فلما
اسلمه رجع الى المورده ما عشت وقيل قضا يوسف بن قضا انما هو الماعلى الموت
فما من ووقع في الماء **ان نسيته الموت اى** نسيته تقدر امر وما يكون من حواله امارته
على المطلوب ونسيت ذكره ان غار ايت من حياته ونسياه في البحر **وما الشايد**
السلطان انما اذكره قال البيضاوي في وما الشايد ذكره الا السلطان فان اذكره
يدل على الضم وهو عندنا عن سبانه شغل السلطان له يوساوسه والحال وان
كانت محبته لا يشي شغلها الا منى شغلها عند موسى والعاقل الهامسة
بها ولعله شغل ذلك الاستقامة في الاستعداد واخذ شراره الى اجاب القدس
بما عزه من شغل الايات اباهر وانما نسبه الى السلطان ههنا لانه اولان عدم
احتمال القوة لغيره ونسبها لها بعد ما في الاجود نقصا انى قال موسى **انك**
اى عند الموت **انك** اى الذي كتبه اى نطقه من لفظه **انك** اى الذي كتبه

ان قريبا في الطريق الذي ذهب فيه بعد مجاوزة الصخرة ليله كاسلة والى الطير من
العدو والحق على موسى القسب والنجح حين جاوز المقصود ولم ينسب ولم ينجح ولم ينجح ولم ينجح
بعضان **قصصا** اي يمتنان اثارها تا ما هو مقبول مطلق وهو حال اي مقصود من الله
الذكر كثيرا ما ياتي في الاصح ايضا الصنع **فصل في فضل الله** عليه السلام وما يسمى بنسبه
فلم علمه موسى فقال وفي بارضنا السلام فرفه نفسه فقال يا موسى انا على علم عليه
الله انقله انت وانت علم علمك الله لا انا انما قال ربنا في السنة جا عصفور
فوقع على حرفه اشترى في الماء فقال الحضرة ما يقين على وعلقت من طراهه مقدر ان هذا
العصفور من العركاء في الكسوف **فكلام من شانهما اى موسى والحضر الذي حصل الله**
فصل في كلامه من قوله تعالى قال له موسى هل بيننا الى الخوا لايات المتعلمة بعضها
وهذا الحديث ذكره المؤلف في اكثر من عشرين موضع وفي الحديث كما قال ابن بطال جواز
التفاريق في الصلوات كان كل واحد يطلب الحج ولكن نعتنا الرجوع الى قول اهل العلم
عند الشارح ولحق على اربعة في التزديد العلم والخير عليه ولا تضع ما عنده كما
كفى موسى عليه السلام عليه وجوب التواضع لان الله تعالى انما هو عليه السلام
حين لم يرد العلم اليه واره من هو اتم منه اى في علم مخصوص لا مطلقا وجوز حمل
الزاد واعدا و في السفر خلا فالصويرة قاله المصنف وقال ان الزور في الله لا باس
على العالم والفاضل ان يخدمه المفضل ويقين له حاشية ولا يكون هذا من اخذ
العروض على تعليم العلم والاداب بل هو من روايات الاحباب وحسن العزم ودليله
حل قضا عدلها اى وفيه انه يفتي الرحلة والسفر في طلب العلم جوازا وفيه قول
غير الواحد الصدوق وفيه النسبة لمن ركب نفسه ان يسلك مسلك التواضع وفيه من
لظاهرا لاسناد الحديث والاحبار والعتبة وروايتهم عن صحابي وروايتهم
من التابعين بعضهم عن بعض وفيه اربعة زهريون وهم محمد بن زهير ويعقوب وابوه
ابراهيم وابن شهاب وسنة مديون وهم الرواة اليه ابن عباس رضي الله عنهما **باب**
قول النبي صلى الله عليه وسلم الله على الكتاب قال في العمق استعمال لفظ الحديث رحمه
شكوا بان ذلك انما يخص جوارح ابن عباس والغير على هذا الغير مكره ويحتمل ان
يكون لابن عباس نفسه لندره ذكره في الحديث الذي قبله اشارة الى ان الذي
وقع لابن عباس من ثلثة لثون قيس لما كان يدعى النبي صلى الله عليه وسلم اى وق
النسبة بين هذا الباب والذي قبله ان في اياها لاول بيان استناد موسى
من الحضرة العلم الذي لم يكن عدوه وفي هذا الباب بيان استناد ابن عباس لما نقله
من النبي صلى الله عليه وسلم والسنن في المؤلف قال **حدثنا ابو بصير** يعني مقصود
بها عين طاهه ساكنا عبد الله بن عمرو بن ابي الخياط العمري المشهور بالفضل في العلم
ووقع العين المشركي لما حفظه في اربعين من عينه هرة عاقله وفي رواية ثبت وكان
يقول بالقدرة في سنة اربع وعشرين وما بينه ووجه الاستدلال في سنة سبع وعشرين
سليم علم من تغيير المساج **قال احمد بن عبد الوارث اى** من سعيد بن ذوق العبي



الغزيري يومئذ البصري المعروف بالسوري ذي بال فقد ركن نغاه عنه وادع عبد الله
وقال انه مكذب وبطله قاله الطائري نون في الحج سنة ثمانين وما به **قال السيد**
نفا لد هو ابن مهران الذي اضع الحالمه وتشد يد اللذان الحجه والمد ولم يكن حاداً
وانما كان يجلس بهم بقا لانه ما كان لا يظن وانما كان يجلس ليصدق له صدق وقيل
نظروا له في صلاة الخلاء بن حنيفة ورج امره فبهم مات سنة احدى واربعين وما شأه
من **عكره** بكسر العين لانه المصطفى في عبد الله بن عباس من اهل البيت
اهل المغرب كان لغزيرى فاضى الصبره في حبه لابن عباس حين جاء والماعلى البصره لعلى
ابن ابي طالب وما تان عباس وعكره عبد الله بن عباس في سلاله عبد الله من خالد
ابن يزيد بن معاوية باربعه الاف دينار في حكمة مليا فقال ما خير لك لفت فلا **سأ**
لايات ناستغفاله قاله عتقه وقال الحارث بن عبد الله دخلت على بن عبد الله
ومكروه سوتى على باب كسيف فقلت اعقلون هذا هو لا كذا قال ان هذا كذب على ابي
قال له بن سبأ كذا كثير اعلم عرا بن اجور ولكن يكلم الناس فيه وكان ذلك لانه
كان يرى رأى الخواص ولكن قال الطائري للناس احدث من اصحابنا الا ويجمع عكره وقال
عبيد بن معين اذا رايته من يكلمه فانه على الاسلام وقيل لسبب جبريل احد
العلم تلك قال عكره وكان جوا في البلاد ومات بالمدية سنة ثمان وستا وسبع وما
وما شاعره في ذلك اليوم كثير الشاعره قيل مات اليوم افته الناس واشهر الناس **عكره**
عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال **ابن عبيد بن عمير** رسول الله وفي رواية الاصيلي النبي **عليه**
الله عليه وسلم زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسد عن عبد الوارث الا صدوره
وكذا ابن عباس اذا شغلنا بمنزلة استغفاد منه جوا احضنا في الصبي القرب على
حجه الشفقة كذا في الفقه وقال **الفرج** الكتاب من علم يعنى عرف هن مسد لا شين
لبس اسماها المتوا والمو قال في الفقه بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبد الله بن
ابي يزيد عن ابن عباس من سبب هذا الدعا لفظه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلاء
فوسقت له وضوازا وسلم فلما خرج تم القنت قال من وضع هذا فاحذره وسلم قالوا
ابن عباس ولا احد وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه ان عبيد بن عمير قال
وان ذلك كان في بينا ليلوا لعل ذلك كان في الليلة التي مات ابن عباس فيها من اهل البيت
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سياتي في موضعه ان شاء الله تعالى وقد اخرج احمد
من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس في حقه حلف النبي صلى الله عليه وسلم
في صلاة الليل وفيه فقال ما بال اهل البيت يفتخرون بعتي وبنيتي لاحد ان يصلي
عند ما مات رسول الله فدا على ان يزيد في هه عطا او المراد ان كتاب القرآن لا ت
الغرض الشرعي عليه والمراد بالعلم ما هو اعلم من فضله والفقه فيه ووضوح روايته
لكل بدل الكتاب وذكر الاما على ان ذلك هو الثابت في الطريق كلها عن هذا الحد
كذلك وجه نظر الان المصنوعه ايضا من حديثه وهيب عن هذا الحد المفظ الكتاب
ايضا يجعل على ان المراد بالحكمة ايضا القرآن فيكون بعضهم رواه بالحق والسما في الترتيب

من طريق عطاء بن عباس قال د على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اولى الحكمة
مريض فيختار بعدد الواضه فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنه وبعين ات
قروا عبد الله بن ابي زيد اني قد سناها عندنا في حق الله في الدين لكن لم يقع عند
سلم في الدين وذكر الحديث في الجمع ان الماسعود ذكره في الحرف المصنفين قلت وهو
قال انهم في رواية سعيد بن جبير التي قد سناها عن معاوية بن حبان والطواقي ورواها
ابن مسعود من وجه اخر عن عكره مرسله انتهى وفي الكرماني فان قلت هل جازان لا
يستجاب دعائه صلى الله عليه وسلم قلت لكل من دعوه مستجابة واما في الباقي في مستنده
الله تعالى وما لها الدعاء الا شئت في قوله لانه كان عالما بان كتاب جبريل امه جبريل
والعلم رئيس المصنفين ترجمان القرآن رضي الله عنه وكوه في الدرحة القصوى ولجل
الاعلى ما لا يخفى وقال ابن مطال كان ابن عباس من الاجار الراحمين في علومه القرآن
والسنه واجبت فيه الدعوات التي ونعتبه النبي صلى الله عليه وسلم مستجاب وقوله لكل
شيء دعوه مستجابة لا ينفذ لك لانه ليس بمحمود انتهى وفي الفقه ايضا وضع في بعض نسخ
ان ما حقه من طريق عبد الوهاب الشقي عن خالد الحدا في حديث الباب المفظ الهم
الحكمة وتا ويل الكتاب وهاه الزيادة مستغفرت من هذا الوجه فقد رواه الزمخشري
والاصحاب على وغيره من طريق عبد الوهاب بل وها وقد وجدنا هذا من مسد
وحدود من طاه ومن ابن عباس قال د على رسول الله صلى الله عليه وسلم على
فامسى وقال المصنف بالحكمة وتا ويل الكتاب وقد رواه احمد عن هشيم عن خالد
حديث الباب المفظ مسجع على راسي وهاه الدعوه ما تختص جاته النبي صلى الله عليه وسلم
فيها لما علم من جلال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين واختلف الشرايع في المراد
بالحكمة فضيل القرآن كما قدمه وقيل العمل وقيل السنه وقيل الاصابة في القول وقيل الحنيفة
وقيل العزم عن الله تعالى وقيل العقل وقيل ما يشهد العقل بحجته وقيل نور يعرف به بيت
الاطهار والوسوس وقيل سرية الجواب مع الاصا به وبعض ههنا الا قول ذكرها بعض
التفسير في قوله تعالى ولقد انزلنا القرآن لغة واولاخرها المراد بها في حديث ابن عباس
الفهم في القرآن وسيا في مراد بذلك في المناقشات ما شاء الله تعالى انتهى قال في نسخة البارقي
للقاضي ذكرها بالاضاردي وقد وجدنا جواز الصماني المعانعة وهي جازة لفظه وقاد
من سفره نحوه بالكرهاه والغيرها وهذا كله في غير الامر الحسن لونه اما في ما لفظه
كما قال النووي في جوازها انتهى واقول في الاستلال على جواز المعانعة بهذا الحد من غير
وحين الاول ان المعانعة ليست عن الغضب ولا لازمه لانه لا يوضع الغضب على الغضب
جمع النقص في الصدر ولا يلزم من اباحتها جوازها ههنا الا ان اصحابنا ستره في الغضب
مخلافها وانما في الابرار من اباحتها له صلى الله عليه وسلم مكره وقد في جزمه وكان الصابة في
الصيام والجمعة وغيرها في حقه صلى الله عليه وسلم مكره وقد في جزمه وكان الصام
الطوبى بالاجنبية وليس ذلك الخيرة وقد قلت عايشة رضي الله عنها كراهة فاجع



بانها تارة تختلف غيره فليسا مثل وعندنا في حقه كبره نحو ما تقبل الرجل في الرجل
 او بين او سببا وكذا تقبل المرأة المرأة عندنا او وداع كما في النسبة وكذا ما عرفت في
 ازار واحد ولو كان عليه قصير وجهه جاز في سورا الاصابع ولا يجوز للرجل مضاجعة
 الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفرائض ولا بأس بتقبل يد العالم والسلطان
 القادول وتقبل راسه اجد ولا خصه فيه لغزها لكن قال في الحيط لا تقطع سلامه
 واكرامه جان وان لبيل الدنا كما انتهى وقال الامام ابو منصور المازدي في الكرم ومن
 المعانفة ما كان على وجه الشهوة واما على وجه البر والكرامة فجاز فيه ايضا لث
 على تقلم العلم وعلى حفظ القرآن والادع الى الله تعالى في ذلك ورجال هذا السنن طه
 بصرون لان ابن عباس وعكرمة سكا الصبر باب **بالتوبين** **بالتوبين**
باب التوبين ولكنه بين الصبر والصبر وذكره مع الصبر في كيد الاضاح والبيات
 وفي التوبين فان قيل التوبين بالصبر والصبر في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس جاز
 الكرماني بان المراد بالصبر غير التوبين وذكر الصبر مع ما باب التوبين ويحمل ان
 يكون لفظ الصبر يتعلق بقضية محمودة ولفظ الصبر يتعلق بما معها التوبين ويحمل ان
 ومعنى الصبر جواز قبول ما يضره من قول في التوبين هذا الصبر لغز الصبر لا نفس
 الصبر انتهى ومعنى الصبر المعنى قل كما علم ان المراد هو قوة الصبر وليس كذلك بل
 المراد هو الصبر وقوة الصبر عدم ترسب الشيء عليه عند العمل انتهى وتعل في الاستعص
 الاقراض ولم يذكر ما يدعيه بل قال واطن لفظه عام زابن انتهى وفي التوبين وانشأ ر
 المقدم بهذا الاختلاف في قول ابن جندب جليل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية
 عن عبد الله بن محمد وغيره ان يحيى بن معين قال اقل سنن الخليل عشرة سنة تكون
 ابن من رد يوم اعد لم يبلغها فبلغ ذلك اقل من قول اقل اذا عقل ما يسمع واما خصه
 ابن عمر في التوبين ثم اورد الخطيب شيئا اخر من الصبر ومن اجدهم في الصبر
 وجدوا في ابيدك ذلك وقلت منهم وهذا هو الصبر وما قاله ابن معين ان اراد بجملة
 ابتدا العلق بنفسه فوجه وان اراد به رد عن بيت من بيع اتفاقا وهو صبر واقنى
 به وضع وهو صبر على ما قد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قول هذا وفيه دليل على
 ان مراد ابن معين الاول واما احتجانه بان الصبر على الصبر وسئل عن البر وغيره
 يوم يد من كان لم يبلغ خمس عشرة فرس وروى بان الفضل يعقد فيه مزيد القوة والسيور
 في الحرب فاحتر فيه التوبين لانه مقلتها والسيور يعقد فيه التوبين فكان منتهى الصبر
 وتما حيا الاوزاعي لذلك محمدا بن عمرو بالصلاة لسبعين اقول هذا هو الصبر
 الذي جرى عليه المحققون كما بن معين المتقدم والظاهر من سحره ارون والحافظ
 الخطيب والقاضي عياض وغيرهم وبالسند الى المولف قال حدثنا **احمد بن ابي اسحاق**
 اوتيس قال حدثني بالافراد ما قلت هو ابن ابي امامة والارجم عن ابن اسحاق الازهرج
عن عبيد الله بن القاسم بن عبيد الله قال تكلمت في سنة نعيم الدين المملوك واسكانت
 لثاة الغزوية عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال **ان قلت** ان على صفة الصلاة

ورسول الله صلى الله عليه وسلم امة ذلك الصنف حال كونه **رايا على حمارا** **باب**
 تنويها وانما بدل او عطف بيان او وقت على ما قبله وانما يروي بزيادة
 حمارا لانه انما هو هذا النوع واكرها السهلي وقال انما يجوزها من حوزا زيادة
 الشيء لنفسه اذا اختلف الفطنان واول يمكن ان يكون الاضافة بانه كانه خصه
 او من زيادة الامم الى الاخص كيوم الحسن وهو اسم يسمي المذكر والاذكر كانه يعب
 وقد سئمت حارة في الاثني حكاية في الصحاح وانما نفعه الخرق وسند كرها الاثني الحزب
 وسئل برنسا نامة واكره غيره قال في الصحاح الاثني الحمار ولا يقال نامة والما نقل
 على حارة فيستغنى عن الوصف بان لان الحمارا نامة اذا تقدم عن الصحاح على ان
 الحماره قد تعلق على العرس لحيه قاله العيني وفي الصحاح قال ابو موسى الطبري وبتبعه
 ابن ابراهيم شيخ الحمار بالامان ليهه على ان الاثني من الحمار لا تقطع الصلاة وكذا المرأة
 واعترض بان العلة ليست محمدا الاثني بل الاثني بقيد التبريد لانه لا سلطة الشهوة **باب**
ويشأنه **باب هرب** اي قارب **الاحتلال** يقال ناهر الصبي البلوغ اذا ذره ودناه **باب**
البلوغ الشريعي مشتق من الحلم بالضم وهو ما يراه النائم قال الكوراني واختلف العلماء
 سيقان عياض عن عبد وفاة اليه في الصبي اهل الصبي وسئل فقيل عشر وقيل ثلث عشر وقيل ثمر
 عشر **و** **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **يصل على** **بني** **مفسور** **موسم** **مرفوع** **بمكة** **يدعي** **فيه**
الهدايا **وترجم** **فيه** **الجرات** **قال** **الجوهري** **من** **مذ** **مصر** **وي** **لا** **ت** **علم** **لجان** **وقال** **ابو** **يحيى**
فيه **لثقتان** **الصرف** **والمنع** **لهذا** **يكفي** **بالالث** **والبا** **والا** **اجود** **معرفة** **وتحاشه** **لا** **الث**
ويجت **بملا** **بماني** **باسن** **الدماء** **اي** **تراق** **الى** **عير** **صدار** **قال** **في** **العتابي** **اي** **غير** **سفرة** **قاله**
التافعي **وسياق** **الكلام** **يدل** **على** **ذلك** **لان** **ابن** **عباس** **ورد** **في** **معرض** **الاستدلال**
على **ان** **المروزي** **بن** **يحيى** **المصلي** **لا** **يقطع** **صلاة** **ويؤوب** **بما** **رواه** **البراد** **لفظ** **والصبي**
اصعله **وسلم** **فصل** **المكتوبة** **ليس** **في** **استبراء** **التهي** **اي** **وان** **كان** **الاب** **من** **كوبه** **الى** **يغدر**
ان **لا** **يكون** **هناك** **سفرة** **عبر** **لجدار** **لان** **هناك** **سفرة** **لما** **ورد** **بما** **من** **عباس**
لا **استدلال** **على** **ان** **المروزي** **بن** **يحيى** **المصلي** **لا** **يقطع** **صلاة** **مرفوع** **بني** **بني** **بني** **بني** **بني**
هو **مخار** **عن** **الامام** **نفع** **لغزة** **لان** **الاصف** **للسن** **له** **يد** **وعرضا** **صنف** **يحمل** **ان** **يراد** **به**
صفتان **الصنف** **و** **بعض** **احد** **الصنف** **قاله** **الكوراني** **وارسلت** **الان** **ان** **ترجع** **فمن** **بشأن**
مفتوحين **ومع** **لحين** **اي** **نالا** **لما** **تساو** **وقيل** **لشروع** **في** **الشي** **ويضا** **ايضا** **كبر** **يوزن**
تقبل **من** **اربي** **واصله** **ترنق** **كن** **حدث** **البا** **تصفا** **والاول** **اصوب** **وبدل** **عليه** **دعائه**
المعوق **لج** **ترنق** **فما** **ترنق** **لما** **في** **اللعق** **ونظيره** **اي** **ما** **وي** **يجاز** **وقوع** **الامر** **بترنق**
لج **سما** **و** **دخلت** **الصنف** **ولكنه** **بني** **صفتان** **بما** **قال** **الاصف** **لم** **تكر** **على** **ذات** **بالسنة**
الفعول **وحدف** **الفاعل** **لعل** **بانه** **ارسول** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **او** **لغرض** **التمز** **اي** **لم**
ذلك **على** **حد** **من** **كان** **في** **الصنف** **ومطابقة** **الحديث** **لترنق** **من** **جبت** **ان** **العا** **اجود** **و**
المروزي **بن** **يحيى** **المصلي** **ان** **المركب** **سفرة** **بزيان** **من** **عباس** **فمن** **ان** **عباس** **يحمل** **ذات**
حالة **الصبي** **علمه** **مرفوع** **قول** **سما** **الاصف** **ان** **اداه** **عبد** **البلوغ** **وقيل** **العيني** **بان** **قلت** **الترنق**

تقاروا ان ليدى اليهما طمسهما ان هذا القران هدى للتي هي اقوم وقد تطلق تعجب
الدلالة الجوسلة كقولها نقاشا انك لا تدي من حيث ان لا يصح على الهدى بل من اجبه تعجب
الدلالة لان ذلك عليه الصلاة والسلام ما عرفوا ان المراد بما جا بين الهدى هو الفلاحة
التي هي الفصد لاسيما بل من رسل اليهم الواقع خلاف ذلك فحين ان يكون المراد بالهدى
هنا ما جا به على اصيله وسلم من القران والوجه الدال على ما يوصل الى الفصد لا اليمين الى
الفصد كما هو ظاهره انما فان لم يفسد العلم على الهدى من مذهب المدلول على الدليل لظهور
ليس معوا لهدى العلم يكون مدلوله وقد يقع في ذلك اكثر مما في كنه بيان سلامة غاؤه عليه
ونظما وهم بيننا اي الهدى والعلم نظر العالم ان الهدى بالنسبة الى العزاي في الشكل والعلم
بالنسبة الى نفس الشخص في الكمال واما ان الهدى هو الدلالة والعلم هو المدلول انتم
وعزاه ان الدلالة من حيث هي دالة مقدمه على المدلول من حيث هو مدلول ولا يلزم ان يكون
العام من لول الهدى كما هو ظاهره عبارة الاستطلاق وقد ذكر الخطا في حاشيته على الشخص
مذموم قول الفصد هو العلم بالطريق ما يفسد انزه على السوا الطريق والسا ملاحظ لما
قول ان الهدى اذا اذنت بقراد صفي لا يبعث او اذ اذنت خوف الخوف للعلم او الى براد
معنى الدلالة قال الله تعالى ان هذا القران هدى للتي هي اقوم وانك لتهدى الهدى الى ما لم يكن
والمراد بالهدى نفسه او جوف الجوا الى الفصول التي في قوله تعالى واما قوله هدى
فليس بصحيح لان المعقول اول والمعقول الثاني محذوف فيمكن فهمه الى الهدى والعلم كما
واكثر من صفة نوجب شيئا لا يحتمل التيقن كقولنا نحن في الهدى او ما يكون عريضا
يريد كما في الفاسوس يقال ماتت الميت الارض اذا اصابتها او وصف قوله الكثير لان الذي
تفسر الى الاشارة الالية وينت الكلا والعنبة الكثير وينتبه الناس منه ويقون لا يكون الا
كثيرا وايضا فان للعلم بين المشبه والمثبه بكثرة الاستفاد وذلك لا يكون الا في الفصد الكثير
اصان **ارضا** حلة وضعت صفة ثابته للعبث لان فيه حسيه هو في قوة التوكيد كقولنا تعالى
كسل الخمر حلة سفا وحرمانا يكون لا يقدر قد **كان** اي من الارض ارض **بصية**
سكون متوسمة وفاق مسكوره وثمانية تحته مسدده اي طيبة قال الكوما في بعض النسخ
ثبته بالخشلة والعين المجهه المتوحدين وبالوصف وبنسك العين رواه الخطابي وقال
هو مستقيم الما في الجبال والصحير قال صاحب الطبع هذه الرواية عاظمين التاقلين تعجب
واحاله للعبث لاننا نعلم هذه العاقبة الا اول شيئا ما ثبت والثبته انتمى وقال
في الصغ وقال العاقبة باس وذا غلط في الروا واحاله للعبث لان المراد هنا وصف الطاعة
التي ثبتت وما ذكره ويصلح وصفا ثابته التي تستل الما قالوا ومنه انما في الفاردي في جميع النظر
الاقضية يعنى الذين وكس العاقبة وتشد بها اليها قضايه وهو مثل قوله في سلم طائفة كسبه
قلت وهو في جميع ما وقع عليه من المساييد والمستحبات كما عرفت سلم في كتاب الزركشي
وروي بقية قلت هو معنى طائفة لكن ليس ذلك في نسخ روايات المحققين وقد ثبت
سوى بن رجب في رواية بالموسم قول العزاه قال والمراد بها القطعة التي كمال يقال ملاك
بقية الناس وسه فلو لا كان من العزاه من فكلهم او لم يمتد النبي قلت الما يعنى العاقبة

الموسم من العزاه قال في الفقه كما في معظم الروايات وقد عرفت ان اصيله ثبث باقتضائه الله
وهو نصف كاستدركه بعد ان كانت **الكلام** في الكفا والام والقرنة في نحو مقصورا
وهو البنات ريبا كان او باسما **العنبة** هو الربط منه ففصله على الكلا من عطف التام على
الخاص على العام والكمة منه من حيث عليه بكرة الانقطاع به ويطبق شيئا على اليمين
وقال الهياض هشيم وشبهه الغلا والحشيش كما لخصتم على ما نقله البليغوس من الاصح
ونقل من ليجها ثم خلافة على الربط **الكمة** صفة العنبة وهو في مخالفة ذلك الكثير
وكالت في بعض النسخ وكان **سها اجاد** صميم ود الهملة جمع صدي على فريقتين كما
جمعوا على محاسن وفيها اجاد ان يكون مفرده واحدا وبمحاسن ان يكون مفردة
محسن وجمع صدي على فريقتين ايضا هو الربط بالقط والارض للعبث في قوله نظر المراد
هنا الارض التي لا تشرب الما الصلابة لكانت شيئا في الحظا في وقال بعضهم اما ورهنا
المهله والراء ويعصم بها والار وال ليس بشئ ويعصم بها راء الجهم والراء لعله قال وهو صحيح
الغنى ساعدت الرواية والاجاد ملائمت **الكلام** هنا ما جرد باسما لا يسترها البات
كما في الكوما في قوله في الفقه في رواية في ذلك اذ كانت بكبر الهرة والخا والدا الى الجحيم
واجوزة شاة من فوق شيئا الفصم احاد وهو لا يرضى التي تشك الما للعبث التي قال
الزركشي بعد ان ضبط بهذا الضبط وتخصف الخا والار الهملة من الاحاديث احاد وهو
القدان التي تشك الما وقال عبد القاهر الفارسي انه الصواب انتمى فليجزي في الضويب
هوا الصواب واعلم الصواب ما ذكره الزركشي في رواية في ذلك كاض على ذلك صاحب
الفقه وذكر العيني الضويب بعد الفارسي انهم له بيان ضبط الراء للعبث وما ذكره
بالخا المجهه والار الهملة ليست في الصحاح ولا في القاموس في ذلك القاموس من رواية
الصحيح المستأخر المستكبر لربته او الصواب بالار الهملة لغيره فقل ما في الصحاح من
توضيحا لتسلح ظهور **استكبر** في حنظلت الما والجملة صفة احاد **فجع** ايها **القاموس**
جملة معطوفة على التي قبلها من مفعول مسبق على السبب ولا يصلح به اي الما والاضمار
على الناس مع ان الجوانات متعقد بل ان ايضا لغيرهم والان انقطاع اكثر الجوانات راجع
اليهم وروى ذلك قوله **فتر** اي من الما **سقا** يعنى السقي والقان يقال سقاها واسقاها
لغناء وقيل سقاها واه واسقاها جعل له سقاها في حجة الباري **ورجرا** ما يصلح
فخرج من فغيرها لانه ان الكلام في القسم الثاني وهو الاجاد الذي تشك الما ولا
ثبت ولذا قال في القاموس صحت قوله ورجرا راجع للاولى لان الثانية لا يحصل شيئا
انتمى وقال في الفقه وكذا ان رجح الى الثانية ايضا يعنى ان الما التي استقر بها سبق
سنة ارض اخرى بالمخالفة فانتمى انتمى وسلم والسما في غيرهم ورجرا يعبر بها من
الربح قال في التوزي بلا فصحهم ورجح القاموس ورجحوا بلا مرجح لان ورجرا وهو
ذلك على سائر الروع ليطابق في القليل مطابقة طلب العلم وان كانت رواية رجحوا مطابقة
لغيره انت كمن المراد انها تامة للايات وقيل لا روي ورجحوا بوجوه وروى لاسيما ذلك
بل هو تعصب كذا في الفقه **اجاد** اي العيت ومن جعل مرجح الضمير الما لصاحب الفقه



نظري في حاشي الحاشي **طائفة اجري** معقول به لاصاب وللأصلي وكثرة واما بتأنيته
 طائفة على هذه الرواية داخل والمقول مجرده في أي الما وهي ملازمة في المعنى الرواية
 الأولى لان الما اصابها بعد اسابته وفتح كذا صرحنا عند السأي **الما هي حفات**
 كسرا لطاق وبالعين امله جمع فاع وهو الارض المستوية وقيل للمسا وقيل المعنى لا يلبس
 جها وهو المناسب هنا **المتكامل** ما حمله في محل الصفة لغيره ان **المتكامل** كل صفة الما
 منها من باب الاعمال **المتكامل** أي ما ذكر من الاشياء الثلاثة مثل مقتضى أي صفة من صفة
 صفة القاطن في صارتها وقال ابن النبي روياه بكرها والضم شبه كذا في الصنع وقال
 في صفة الباري يقال فقه بالعباد اصاب الفقه له صفة وفتحه بالكسر ذاهم وضمه بالفتح
 اذا سبق غيره إلى العلم قاله ابن القطاع وغيره انتهى **ترى الله** الذي هو الاسلام **ومعناه**
 معطف على فقه ما أي الذي **صنع الله تعالى** في قولنا فاعل نفع في رواية في الوقت
 وابن عسكر يانعتي الله تعالى فاعنا على هذا الرواية في معبر راجع إلى المعنى الحلال له
 ولا يمنع ان يكون الباربع في الفاعل هنا لأنها لا زاد في مثله الا ضرورة **علم ما جتبه**
والمعلم بدل الذي في غيره فاصنع هو غيره عليه وهذا يكون على الضم في الاصل **علم ما جتبه**
 العاقل المعلوم وهو كالارض الطيبة منبتا شجرتا في نفسها وانت شجرتا غيرها وانما في
 الجامع العلم المستعمل في ما يذنه العلم غيره لكنه لم يجعل موافقه ولم يتفقه فيها جمع فهو كالأرض
 التي يستقر فيها الما فيصنع به الناس فقد شين ان هذا القسم قد استعمل على ضمير وانما وصل
 اسما على وسلي ان التأت بقوله **وشال** يقع الميم والمثناة **من ابرع** بدل **بالت** أي تكبر
 ولم يشتم اليه لفظ تكبره وهو من دخل في الدين على حمل ولم يصرف هذه إلى العلم اعلم واسطة
 ولم يجعل به ولم يجعل غيره يوكا لارض السبعة التي لا تقبل الما ولا تثبت اكلها والمثت ولا
 تثبت الما المستعمله الناس بل رعا اشدته **ولم يضل** هو أي الله الذي **ارسلته** هذا في
 الحقيقة ضمير القسم التأت وهو من لم يدخل في الدين اصلا بل لم يلقه تكلم به والاصاد
 الاشياء ارضه يوكا لارض اصلا الما في محيطها الما لا تنفع به فعل هذا الضمير جيت
 المشه والمثشة تلاشه قال النووي معنى هذا التعليل ان الارض ثلاثة انواع كل ذلك
 الناس فالوع من الارض ينفع بالمطر فيصير بعد ان كان متا وبيت الجلا فيصنع به الناس
 واليد والوب والوع الاول من الناس طينة الهدي والعلم فيحفظه ويحيا طينه ويجعل به
 ويجعل غيره ينفع وينفع والوع الثاني من الارض ما لا يقبل الا شجاع في نفسها لكن فيها
 فابح وجرها ما لا تغيرها فيصنع به الناس واليد والوب وكان الموم الثاني من الناس
 لهم نول حافظ لكن ليست لهم اذ نية ولا رويح لهم في العلم يستعملون بالمعاق
 والاحكام وليس لهم اجتهاد في العلم بهم فيحفظون حتى يجرى العلم للتعلم والاشجاع
 فيما جرح منهم فيصنع به جز لا تغيرها الناس بل علمهم وانما ثمن الارض هو المساج التي
 لا تثبت منها لا تنفع بالما ولا تثبت له تنفع به غيرها وكذا ان التأت من الناس ليست لهم نول
 حافظ ولا اجتهاد في العلم لا تنفعون ولا يحفظون لا تنفع غيرهم في الاول
 الثلث المانع والثاني في ثلث غير المانع والثالث غيرهما الاول اشارته إلى العلم والثالث

إلى التفتة وان التأت إلى من لا علم له ولا عقل انتهى قال الكرماني ولا يجوز ان دلالة القطر على
 كون الناس ثلاثة انواع من طائفة انتهى قول المحققين من الشرح ذهبوا إلى ان الصفة
 تشابه على خلاف ما ذهب إليه النووي قال الطيبي التفتة تشابهية هي المشهورة وذلك
 ان اصاب بها الصفة معطوفة على اصابها وكلاوت التامة معطوفة على كان لا يلبس
 اصاب وضمها الارض الاولى إلى التفتة والى الاجلاد والتامة على كسها في كانت
 منهم وترا في ورو في اصابهم منفع إلى نفع وهو نحو قوله تعالى ان المسلمين ولسلاست
 والموسين والموسات من جهة المعطوف لان التأت على الكور ولا ترمعطف الروحيين وكذا
 هنا عطف كانت على كانت ثم عطف اصاب على اصاب فالما سلة ان ذكر في الحديث الطرقات
 العالي في الاهتد والعالي في الضلال صبر عن مثل هدي الله و اعلم بقوله عنه وعن ابي
 جوبان قوله لم يرفع بذلك رسالا ان ما بعد ما هو نفعه أي في الاول ولم يقبل هدي
 الله أي في الثاني معطف تفسيره نفعه ونقوله لم يرفع وذلك لان النفعه هو الذي
 علم وعمل على غيره وترسا لوسط وهو ضيقات اعداءه الذي اصنع باعلم في نفسه غيب
 والثاني الذي لم يسمع هو بنفسه ولكن نفع الغير انتهى وقال الظهري في شرح المساج
 اعلم انه ذكر في تقسيم الارض ثلاثة اقسام في تقسيم الناس باعتبار قول اعلم ضمير
 احد هاهن صفة ونفع الغير والثاني من لم يرفع به رسالا وانما ذكره كذلك لان التقسيم
 الاول والثاني من اقسام الارض كقسم واحد من حيث انه ينفع به والثاني هو ما لا ينفع
 به وكذلك الناس شيان من يقبل ومن لا يقبل وهذا يوجب حصول الناس في الحديث **ولم**
ضمير من ينفع به ومن لا ينفع به واما في الحقيقة فاعلم ان الناس على ثلاثة اقسام فمن يقبل
 العلم بعد ما يعلم به ولم يبلغ رضى لان اذاه ومنهم من يقبل ويبغ ومنهم من لا يقبل انتهى قال
 الطيبي والصواب مع الطيبي لان تقسيم الارض وان كانت ثلاثة فليس لها طاهر وبكنا قد
 الحقيقة شيان لان النوعين محمودان وانما ذلك من عدم وتقسيم الناس نوعان احدهما
 ممدوح والثاني له بقوله مثل من صفة في دين الله اثم والاعذار ممدوحا والثاني له بقوله من
 لم يرفع بذلك رسالا انتهى وقال الداودي في المصباح في تشبيه الهدي والعلم
 بالعبادة المذكور تشبيهه برفع مركب اذ الهدي مرفوع وكذا العلم والمثشة به وهو حيث تكبر
 اصابت ارضا منها ما قبلت وابتت ومنها ما استكت خاصة ومعلمها لم تثبت ولم يشتم بمركب
 من غير ارضها كما ترويه من اصنع باعلم ويعبر به ارض قبلت الما وابتت الجلا
 وهو تثبت لان وجه التثبية فيه هي الحقيقة الحاصلة من قولنا عمل باليد عليه من المرفوع يهور
 امارته وشارها على وجه عام الفخر مستد في النفع ولا يخفى ان هذه الحقيقة مستدرة من
 امور مستدرة وهو يجوز ان يشبهه اشباعه بقبول الارض الما ونفعه الهدي في اسبابها الكلا
 والنسب والاولى كعمل باليد والاولى لان الحسنة التي تكمن من الرفيع في النفس وليس في الغزوات
 من ذاتها من ينظر لتمامها والاشباع التي فيها الاحتياجية قال الشيخ عبد الله
 في قول العاقل وكان اجرام النجوم لو انما دروزن من سباط اذرق
 لو قلت كان النجوم دروزن وكان السباط اذرق كان التشبيه مقبولا لكن ان هومت

على الدابة وليس المراد من الوقوف حقيقة اذ هو غير مبرور على الدواب والمراد
بالدابة ما من شأنها ان تتركب وفي رواية على ظهر الدابة قال في الفتح المراد بالذاب لثبته
على ارضه على الارض وق العرف ما تتركب وهو المراد بالترجمة وبعض أهل اللغة
عوضاً بالجار والشيء وكذا قال الكرماني وتعبها فقال ليس كما لا داعياً للدابة في العرف
اسم الدابة لا يخرج من الحيوان ولكن اراد العرفي ما قاله الصعق وهو الدابة التي
تركب اثنى واقول ما ذكره لاصحابه قولها لان العرف في الدابة خاص وعام فيقول قولها
على الخاص وما قاله على العام او غيرها من سميته او ارض وجوها وفيه استغفال
الشيء في حقيقةه وبما عده من يقول لان الوقوف على الدابة بخارج عن الركوب وفي
الاصطلاح بين الترجمة والحدث اذ ليس فيه ذكر الركوب المعبر عنه بالفتيا وهو واضح
على الدابة واجاب صاحب الفتح بان حاله على الطريق الاجري التي ورد بها في الخجاء
كان على ارضه وترجم له باب الفتيا على الدابة عند الحجة تا ورد الحديث من طريقين ان
عز ابن ثياب القطع وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقه قال بن كز اللطيف
ابن وهب في الفتيا فقال لعنه الله الجواب كعد الذي من الثواب وكيف يعقد باب الترجمة
تم بحال ما يطابق ذلك على حديث باق في باب آخر ويمكن ان يجاب بان قول او غير
اي وغير الدابة وبين حديث الباب مطابقة لان ما فيه وهو قوله وصف في حجة الوداع
شيئاً للناسا ثم من ان يكون وقوفه على الارض وعلى الدابة ويكون ذكر لفظ الدابة
اشارة الى ان في حديثه باب طريق اخرى فيها ذكر الدابة وهي قوله على ناقه اثنى
واجاب في الانقضاء بان هذا كلام من لم يجازي ترجم الجار في ثابته يسلك الطريق
الاخرى اكثر مما يسلك الاجلي ليعتد الشاظر في كتابه على تتبع الطرق وكوبه يجعل على حديثه
في كتابه اقرب ثابوا لوما لحواله على لفظ ليس في كتابه والحيث ان المذكور جمع الى مسا
استبعد وفرده على وجه واحد ما ذكره في الفتح اثنى واقول قد جمع الدماشي في المصايح
الي ما قاله صاحب الفتح وبالسند الى الفتية قال حدثنا **احمدي بن ابي** او ليس تحت
الانامو قال **الحدث بن مالك بن ابي** سيب من مسلم الزهري **من يسي**
ابن طلحة بن عبيد الله بن العنبر بن النبي بن ابي ثقفه الحديث من افاضل اهل
الحديث وخطابهم في حاسنة ما ذكره له الجماعة من **عبد الله بن عمرو بن العاصي**
بأشياء البيهقي الاضع وقري بالاشياء والحديث في حجة الوداع **ان رسول الله صلى الله**
عليه وسلم وقف في حجة الوداع بين الحماض حجة وهي الروابره وجوزها بالكسرة في اصطلاح
الجمعة بالكسرة وفي من الشواذ لان الفتيا من الفتح اثنى واقول يقع الواو اسم الوداع
كالسلام بمعنى التسليم وقال الكرماني في حجة الوداع ان الكسرة لا يكون من باب المعاملة وسبغ
صاحب الفتح قال العبيد وما اظن هذا صحيحاً لانه بالكسرة يتغير المعنى لان المعاملة وسمعه
معناها المعامله وكذلك الوداع بالكسرة والمعنى على الوداع وهو عند الرجل مرفق
وهو تخفيف المسافر للناس خاضعين واديين وهم يردونه اذا سافر فمما لا بالدرية

التي يصير لها اذا قطعت ي يتركه وسفره اثنى واقول يمكن الجواب بان يكون الوداع
بالكسرة مصدر وادع بمعنى ودع كسافر بمعنى سفره كما لفتا لمصدر قاله الله تعالى
شيئاً كما مره ووجه وجوزها العرف ومعه قال في الفاعوس وهي قرية بمكة شرها الله تعالى
وتصرفت لما معنى ما من الدما وقال ابن عباس لان جبريل لما اراد ان يقرأ في امر
عليها السلام قال له فلن قال اني لجهه ضيقه لاسية ادم عليه السلام للمسا منطلق
بوقف وقوله **بسا لونه** حال من الناس ومن فاعل وقف واستانفة استيفاء فانيا بسا وسنة
لنسان لان المراد به الجنس هو في قوة **انكره** **فأه رجل** وللاصح بسا فاعل المفعول
قال في الفتح ولم يعرف اسم اثنى والظاهر ان عبد الله لم يتركه السابطين بل سبوا واحداً
منهم وتترك غيره كما ان لا يرجع من غير مرجح فذكر لفظاً يشبهه لولا ان قال يا رسول
الله **لو استعز بغير العيا لمجهل** اي لم اظن **خلقت** واسى **قبل ان ادع** الهدى فقال عليه
الصلوة والاسلام **لا يرجع ولا يرجع** اي لا اتم عليك في ذلك وقال القاسمي عياض هذا
لما ضل وقدم واجازة لانه اقل ذلك كما قلته قبل وسبقت ولا يرجع لعل لا لا الضم
انما كان ما القسبي وسم **فأرجل** **خريف** الاول قال يا رسول الله **لم استعز بغير**
هدى **شيئاً ان ارجي** لجزء العفة والذبح في الخلق والجر في الله بفتح الهم وهو
موضع العقادة من الصدر والعا **خلقت** وفي ضمت سببية لتسبب كل منها من عدم السوء
كانه يعقد لنفسه ويحدث مفاعيل هذا الفعل العلم ما من قرية المقام قال لعل الصلوة
والسلام ولا يذ في ذلك **الامر والامر** اي لا اتم عليك بجماعتك ويجري فيه ما من
انما من القاسمي عياض قال عبد الله بن عمرو **قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن**
قدومه ولا يخرج من حال الحج في يوم العيد من الرى والتحر والخلق والطواف **وقدم** ولا يخرج
بابا للمفعول فيما قال الكرماني لا بد فيه من تقدير بلاق الاول لان الكلام المصعب قبل
يقع لا الدابة على الماضي فيه الاسكدة وحسن ذلك هنا لانه وقع في سياق النبي طبع
قوله تماماً اذ يري ما يفعل في الاكبر اثنى وتعبه على ذلك العبيد والمتسائل والفتي
ركبها من محقق السراج قول وفيه نظر ظاهر اذ يصير حاصل المعنى على هذا التقدير
مسئل من شي لا قدم ولا حوا الا قال اقل ولا يرجع والنبي الذي لم يقدم ولم يتر
لا مشية انه في محله وهذا غير مراد من الحديث كما لا يخفى فعمل الصواب ما سمعنا على
هذا العمل المصعب وهو ان الكلام حذف موصوفاً مستعنى عنه لصفته وان كانت
ذلك فيما اذا كانت العدة حيلة قليلا والاصل ولا عن شي اخر صير حاصل المعنى
انه ما سئل من شي قدومه على محله ولا من شي اخر من محله الا قال اقل ولا يرجع وويل
ذلك رواية مسلمها مسل من شي قدم او ارجع على ان قوله ونظيره قوله تماماً اذ يري
ما يفعل في ولا كونه نظراً ايضا لا غير مطاق لما قرره من ان الازالة على الفعل
الماضي قبل اقع الاسكدة لانها في الازالة على المصارع وهي فيه صفة التاكيد التي
يما كما تقول ما جاز في ريد ولا عرج ودخا لو لم ان يكون النبي مجيها معا فزيدت للتشبه
على ان كلامها مقصود لاني والمطابق لما هو صيغة قوله نقلاً عن صاحب في لاسل هذا



فتبع من هو من الصلة وذلك نحو قول الامام في قوله لا اله الا هو ما قبلها ليسا مبنيين الى
 هيئة المسيح على هذا التعديل بل هما صفا فان الى جهة مقدسه والمكرويات لتلك المقدسه
 فانتم ايها وما قوله لا ادري اي ذلك قال قلت قدرت ايا استعجابية هي مبتدأ وما
 الى ذلك والمخبر قوله قلت والباطن هو تقديره قاله وجعله اي ذلك قلت في محل
 نفس سادة سيد معوفي ادري لايتها عن العجل ويجوز في اي النسب على تقدير
 كونها استعجابية على انها جعلت في النسب والادري على تقدير كونها موصولة
 قال لكل من جاز سوا له من سمير وشقراي يقول انما قال لغتوت في قوله وهما مكر
 وكبير وهو تفسير لغتوت فلما لم يخل عليه او او ما قال الخطاب فيه لغتوت
 واقر بعد ان قال في خوركم لانه تفصيل لانه بل الجمع المقابل يشقون ومثابه للجمع الجمع
 تقتضي الاقسام على الاحاد فيعيد التوزيع وكانه قال لكل احد لك لغتوت في قوله
 اول ان السؤال عن العلم لكون لكل واحدا بغيره واستثناه ولكل احد حواس
 خاص بخلاف المشقة كما في الكرماني وهل سعي الانتقال من جمع الضمير الى افراد الكسر
 النفاذ كما في الكرماني في بعض هذا المعاني في الانتقال من جمع الى صنف
 من نوع الضمير الى صنف اخر من ذلك النوع كما في المرزوق في شرح الحاشية عند قوله
 احيا اياكس يا ليلى الامام في قوله انما قلت وكما في قوله تعالى يا ايها النبي اذ اطعتم النساء
 لكن الجهور على خلافه اقول وقد يكون الانتقال من جمع عام الى احض منه وهذا سر
 من سارا بليلا في قوله في قوله تعالى يا ايها النبي اذ اطعتم النساء
 الى قوله تعالى انما امرنا بالبر ونسوان النفس فان الخطاب في الايات التي قبل
 هذه الايات لم يجمع على اسرائيل وفي هذه جود للخطاب ووجه في تعميمهم وهم اهل
 واو الامرينهم لانهم الذين يتا في الامر يا عربهم بهذا السبل اي النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ان المنقر بما قال الملكان ذلك ولم يقولوا رسول الله امتحانا له وانما بنا
 عليه ليلتا يلقن منها اكرام النبي صلى الله عليه وسلم ورفع مرتبته فيعظه هو تقليدا لا
 اقتفا ولا لهذا القول المومن هو رسول الله والمشافق لا ادري فينت الله الذي
 اسوا ليعقول انما يتبع في ما المومن او الموقر اي المصدق بنبوته عليه الصلاة
 والسلام نكت فاطمة فقالت لا ادري يا ايها الموحدة ولا رفة باسما لها قال
 اسما وهذه الجملة معترضة بين اما وجوابه قوله فيقول اي المومن والموقر
هو اي المسئول عنه محمد هو رسول الله وقوله **سأنا بالبيات اي المخرجات لدا لة**
 على رسالته **والله اي الدلالة على ما به تجا حيرانا** واستثانة استبنا و
 يا ايها الواحلية بتقديم **حيا** و **بشعا** و **قر** والاية في ذرفا حيا و **اجنا** .
 فيما جاء لبيبا والاحاطة زجر الى العلم والاشاع الى العمل يقول المومن **هو حيا**
 مؤكدة الجملة السابقة ولو اذ هو رسول الله كانت الجملة ان تكون بين الموقرين السابقين
 ولا يوردوا وقت وهو محمد بزيادة الزوا **الان** الاقرب ان يرجع ثلاثا الى قوله
 هو محمد ويجوز ان يرجع الى اول الكلام وهو قوله هو محمد هو رسول الله ثم يقتضى

ذلك تكو الجلاء والمجل ثلاث مرات ويحتمل ان يرجع الى لفظ هو هنا بما ذكره ثلاث مرات
 فلا يقتضى تكرارا وانما ما ذكره الكرماني من كون المراد من بين لفظ هو مرفوعه وهو
 رسول الله وانما ان يكون هو مجازا لاقتع مرات فبنيته بعد ان قال في حق
تم صالحا حال من قال لم اي متعفا عما عانت واحوالها في الاصلاح كون الشق وقيل انما
 او يقال اي لا يروى عن علي بن ابي طالب في الكرماني من عندهم على النارا وغيره من علماء القم
 ويجوز ان يكون معنا صالحا لان تكوم نعيم الجنة والمراد باليوم هنا على ما يظهر بيقا .
 في العرج سيرا معدوب ثم ذلك من قوله صالحا لان الموت قد يشبهه باليوم فيستعار
 له اسمه لقوله تعالى من يتأسس من زيدنا ويحتمل ان لم يذكره الشراح ان يكون صلفا صفة
 المصدر ونحن وحى ثم يوما صالحا صند من غير انما صفة المصدر رتقا مة **قد** **لنا**
كث **لونا** بكسر الفاء قال في المصاحح ان بكسر الهمزة هي الحفظة من المتباعدة واللام معدية
 للفرق بينها وبين الثانية قال الزركشي وحكى السعدي في مجمع ان على جعلها مصدرية
 اي علمنا كقول موقا ورده يدخل الهم تلتنا فانكون اللام ماعدا اذا جعلت لام الابدان
 على راي سيبويه ومن تابعه وما على راي الفارسي وان جى وحاثة انها غير لام الابدان
 اجتبت للفرق فيسوع اللفظ بل يعين جديدا لوجود الحفظة من المتباعدة المانع ثم قيل المعنى
 ان لم يورق في حركته حيرامة قال القاضي والظاهر بيقا على ما بها والى الملك ككث
 انتهى وقيل المعنى ان كست لونا كما علم الله تعالى كقول في قوله تعالى وما كانا نهدب
 وهذا الذي تقدم في ان والام هو يد هب البشريين ومد هب الكوفيين ان ان اية
 بمعنى ما والام بمعنى لا مثل قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حاقا في ما كل نفس لا
 عليها حاقا ويكون التقدير بهما ما كست الاموات **واما المشافق** اي غير المصدر وتقبله
 بنبوته صلى الله عليه وسلم وهذا في مقابلة المومن والمراد اي المشافق وهذا ف
 مشافقة الموقر قلت فاطمة **لا ادري اي ذلك** قال **انما** تجرى فيه ما تقدم في نظره
يقول لا ادري حمتنا **شاش** **يقولون شيا حقتنا** اي قلت ما كان الناس يقولونه
 في الدنيا قال الكرماني وفي بعض النسخ بعون وذكر الحديث اي كرم وهو كاج في الروايات
 الاجزا يقال له لا ادري ولا ليلت با ليا في ثلث النفاستة والارواح مع درية
 والاقا ليقا نيقى تلوت وصرى لفظا رقى من حاد بل يجمع صيغة فيعها من ليه
 عبرا لتقليد وفي الحديث هو يدرك الجنة والنار مخلوقا لان وهو يد هب
 الستة خلافا للفتنة والادلة على ذلك مسوقة في علم الكلام وفيه اثبات عداس
 الغترو نعيم وهو يد هب هل الستة والجاة ايضا للاجرا لواردة بذلك واستناد
 النبي صلى الله عليه وسلم من عذاب القبر وفيه سؤال الملكين مكر وكبر ليلت ويروج
 الدرجات وفيه ان الروية من رة شوي مفلان من حجة واتصال شفاع وعبرة ذلك
 ووقوع رتاه نقا له عليه الصلاة والسلام وفيه ان من رتاب في صدقة وصحة
 رسالته هو كافر وفيه جوار التخصيص بالخصصات العرجية والفتنة وفيه سدية
 صلاة الكسوف ونظر بل القيام بها وفيه مشرو حيا لسا ايضا وفيه جوار حصر
 من



ما به وجه كما في قوله **والله ورسوله اعلم قال شهاب** **ان الله وان محمد رسول الله**
وايام الصلاة وايات الزكاة وصوم رمضان وتعلقوا بالحق من المذمومين فاعتقلوا
 من ذمة جوار اعطوا على المصدر وهو شدة كقولهم وليس عباة وتفرصوا وروايت
 كتاب الايمان وان تعلقوا قال النبي وروى احمد عن عبد بن قيس وان تعلقوا ككتاب
 الحرف من شيخ البخاري انتهى وعدل عن المصدر والصريح الى المصدر والمؤثر استأدرا
 بالحدود والحدوث لان سايرا لا كان كانت ثابتة قبل عطاء الحسن وانما لم يذكر
 الجمع لانه لم يكن اذ ذلك ومن قال في الجمع وهو المعنى وتعمد في باب الايمان عزيد حتى
 لزلت **وتأتمهم عن الله** يا بعض الدال الممله وقد تكسر وتشد بالوحدة والمد وقد تقصير
 الفزع ويقال له اليعقطين والمواد بالتي عنده انتهى عن الابداء في اليا بر منته **وعن الحسن**
 يقع لظا الممله واليون الساكنة ومع المشاة العوقية وهي الحرف الحرف على المشهور ومع
أحرف بالزاي والفاء المشددة والمضامين اي الالاطي بالزاي اي القار **قال القاسم**
 وروى في رواية ابوي ذرو الوقت وروى **قال ابو جهم** عن **الفتوح** باليون المفتوحة وهي
 القاف في الفروع المشهور **وروى قال ابن القتيبي** في القار قال في فتح البخاري وليس
 المراد ان كان يرد في هاتين الفطنتين ليست احدا دون الاخرى ليلاليز من ذكر
 المقتر التكرار لسبق ذكر الوقت لانه مما بل المراد ان كان جارما يذكر الثلاثة الاول
 شاك في الرابع وهو المقتر فكان نارة لا يذكره وكان ايضا شاك بالملفوظ بالثالث
 فكان نارة يقول الحرف وتارة يقول المقتر وهذا توجيه فلا يلتفت الى ما عدله والمثل
 عليه اجمعه بالفتوح في الباب السابق يعني في كتاب الايمان ولم يرد الا في الحرف
 والمقتر انتهى **قال حفص** اي المذكور **واخير** ويقع الحرف يدون الصغير في روايته
 الكشيته وعند غيره واخبره بالفتوح على الحرف والايصال والاصل واخبره وابه
 كافي رواية لابن عسار واي ذكر عن الكشيته **من وراكم من قومك** قال ابن بطال
 وخيه ان من علم طلبة ان يلزمه تبليغه لمن لا يبلغه وهو اليوم من من كتب الكتاب يظهر
 الاسلام واخشاره واما في قول الاسلام فان كان فرجنا عنيها ان يبلغه حتى يبلغ
 الاسلام ويبلغ شرفي الارض ومغادها وفيه انه يلزم تعليم اهل العارض عليهم لفظ
 من وراكم انتهى بخان هذا الذي كان اول ما تم نسخ ما به واسلم في صحيفه من حديث
 بريقه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت تنهيك عن الانشاء في الاستميتة فاستبدوا
 في كل وعاء ولا تشربوا سكرها وذهب ما قلت واجدوا الى عدم النسخ لكن قال في المغتصم
 من هب ما لثكره هذا الانشاء لا يحز به انتهى **باب** **الرحلة**
 كسر الميم من دخل الارض في **المسألة الثانية** بالموافق في الفتح وفي رواية
 ايضا الرحلة يقع الراي الواحد واما معهما المراد به المله وقد تطلق على من يوطئ
 اليه وفيها مشا الفزع كاصله بمعنى الركور ثم عليه عبارة الاسمي انتهى وروايت
 رواية كثره واي الوقت بعد قوله **النازله** ومثلها هله بالجر عطفها على الرحلة قال
 العيني وغيره والصواب حديثه لانه باق في باب حروفه قال العيني فان قلت حديث

تقدم

تقدم باب الخروج في طلب العلم وهذا الباب ايضا بهذا المعنى فيكون تكرارا فلتا ليس
 يتكرر لهما فرقا لان هذا الطلب العلم في سلسلة ما سته وضعت للتصوير وتزلت به وقد
 ليس كذلك انتهى واقول انما اذا ما ملئت وحدت هذا الجواب لا بد في تكرار المسألة
 الخاصة من العلم من رتبة في باب الخروج لطلب العلم وحز في من جزيانية وحسنت
 فالترجة لها مستند ركة مستحق عنها والوجه في الجواب ان يقال انما ذكر ترجة ههنا
 الخاصة ولا يكف باعداها في باب الخروج لطلب العلم للاهتمام والانتباه بها حتى كانت
 واضحة ويكون ذكرها كذا كجبريل بعد ذكر الملايكة في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته
 وجوبل لخصيصه بالعدا لبيان شريفه ومرتبته على غيره من الملايكة واللائحة الج
 تاكل الخروج في طلب العلم حتى لو كانت مستقلة واحده ينبغي ان يخرج عنها ولا يتكاسل
 في طلبها ثم رأيت القاضي زكريا في حصة البار في ذكر ما يؤيد هذا الجواب فقال والفرق
 بين هذه الترجمة وترجة الخروج لطلب العلم انها تم لطلعه وهذا لسا اذ كانت انتهى وانا
 الى الجواب **قال عبد الله بن محمد بن عمرو** في رواية ميرزا لاصلي بن مقال بن الحسن
قال ابن حجر **يا عبد الله بن المبارك** المروزي **قال ابن سيرين** **يا عبد الله بن محمد بن عبد الله**
الاول وكسرهما في الثاني **بن الحسين** مصغرا **القول** الذي **قال** **حدثني** **ابن الاثير**
 بفتح العين **ابن ابي مليكة** بصح العلم زهير الشيباني الغزني لاجل نسبة ليع في ملكه مشهورة
 به والاقابوه عبيدا لهم نعم العين **عن عتبة** نعمت العين وسكون القاف وفتح الواو
ابن الحارث بن عامر الغزني ابي سر وعه بكسر السين الممله وفتح الهمزة وقد تفتح اسم
 يوم الفتح وسكنه هذا قول اهل الحديث واما جمهور اهل النسب فيقولون عتبة هذا
 هو حمزة بن سريمة وانهما اسما لجمع يوم الفتح وعند المؤلف في النكاح في باب شاة تا لضعفه
 ان ابن مليكة قال حدثنا عبيد الله بن ابراهيم عن عتبة بن الحارث قال وجمعه مؤمنه
 لكن لم يثبت عبيدا حفظ فصرح بسماعه من عتبة فاستحق قول ابن جرير ان ابن مليكة لم يسمع
 من عتبة منها عبيد بن ابراهيم فاسناده مستقطع **اي عتبة** ابن الحارث **ترجمته**
 ولا يصلي **شاة** **الاهاب** **بن** **كسر** **الهمزة** **من** **اهاب** **وصيغة** **الكثير** **في** **مخرب**
 قيس بن سويد الشيباني الداربي واسم ابنته عنته نعمت العين المعربة وكسر الهمزة ونسبها
 المشاة **العتبة** **وكنتها** **عربي** **بانتها** **امراة** **قال** **في** **الفتح** **لما** **اقص** **على** **سبها** **شاة**
قال **حدثت** **عتبة** **بن** **الحارث** **والمرأة** **التي** **ترجم** **يا** **وهي** **عتبة** **ورواية** **الاربع**
 بها يكون العابد الى الموصل غيرها سمو بالهمزة واذا تعدد وترجم **قال** **لما** **فتية**
ما **علم** **الذي** **كسر** **الكاف** **بصفتي** **وفي** **رواية** **ابن** **عسار** **وابي** **الورث** **رضعتني**
 بزيادة مشاة تحثيه قبل دون لو ثبت من استباح الكسر **والاثير** **كسر** **السا**
 المشاة خوف من عدوا ولا من حساكره حتى ما شاة ليا المتولدة من شاة الكسر
 وعبر ما علم مصارها واحضرت ما حيا لان في العلم اصل في الحال بخلاف فتح
 الاشارة فان كان في الماضي فقط **قلت** **عتبة** **من** **سكة** **ابن** **رسول** **الاصلي** **عالية**
وسك **حال** **كريم** **بالدنة** **حال** **من** **رسول** **الاصلي** **الله** **عليه** **وسلم** **وابي** **الحسن** **في** **شعو**

فقرئتم استقروا لئلا يسهل عليه وهو عليكم
في المسألة المذكورة فقال وقد رأيت الأصل والوقت وابن عسكار قال رسول الله
وقد رأيت أبا ذر بن عبيد بن جراح بن يثرب قد حضره يومئذ من الغال وقوله
قال ابن عسكار وهو يستدعيه على ما عمل به فيها والتدفرك فيه انتهى لينا وقد
قبل الغال فيها أي إن ذلك بعيد من ذوي المردة والأول في كتابه موطن أنهم طردوه
سلكه لأول الغال والمهم ومن عرض نفسه لبعضهم لئلا يسلم من معرفة بهام
اللعن وهو درس قال

فمن قبل ما قبل إن حقا وإن كذبا فما أعتد ارتد عن قول إذا قبلنا
فزارها عتبة أي صورة بان نجيبا وأرسلنا إلى أهلها وأطلبنا احتياطنا ووعا الاحتكا
ثبوت الرضا وغيره والاحتياط والاحتياط في مقتضى ما أعتد به في الاحتياط
الإمام أحمد في الرضا فقال الرضا ثبوت شهادة الرضا وحدها يجنبها قال ابن عسكار
قال جمهور العلماء إن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بالقرآن من الشبه وأمر بمجانبة الرية
حتى فاسر الأقران من فروع قام فيه دليل على أن المرأة أعتدت بها كما يمكن قاطعا ولا يوجب
الإجماع العلم أن شهادة المرأة الإحد لا يجوز ومثل ذلك ككافة أشار عليه النبي صلى الله عليه
وسلم بالأوطان **وكتبت** أي عنبيه المذكور بعد ما رتبها لعقبة ونقضنا عن بانه **وكتبت**
عمر أي غير عقبة وهو طرف نعم العطا الجيها المشاهدة الغارث ونزوحه عادل
ظاهر على أن مناقرة عقبة أي ما كانت بالبلقاء لا تجري الاحتياط وحققا لا لا يجنبها
لنا إذا اعتد من ثبوت الرضا بعقد المرأة وأحد وهو أحد بن حنبل وهذا يردح في
مثل ابن عسكار الإجماع على أن شهادة المرأة الإحد لا يجوز ومثل ذلك في العبيد وبرود
عن ابن عباس رضي الله عنهما أن شهادة الواحدة تقبل إذا كانت مرضية وتتفق مع شهادتها
وتكأن ما كان يقبل فرها يشهد أن يشهد ذلك بين الأهل والعيران فان شهدت أمانات
شهادة فاشبهت فلا خلاف في الحكم بها عذره وان شهدت من غير حشرها وشهدت وأحد مع
الصنفية فولان ومنع الإحد من شهادة النساء شخصيات في الرضا ولا يشهد
الرضا إلا بالإبنت بالمال وهو شاهدة رجلين ورجل وأما ابنه والاعتقاد عنده شهادة
النساء المشفوقات لأن ثبوت المعرفة من لوازم الملك في باب النكاح ثم الملك لا يرب
شهادة النساء المشفوقات فلابتسامة المرأة وعندنا الشافعي ثبتت شهادة أربع نسوة وقال
البيهقي معنى الحديث الأخذ بوثيقه في باب العروج وليس قول المرأة الواحد شهادته
يجوز بالحكم فاصل من الأصول وفي كيف وقد قبل الاحتراز من التسليم ومع
طريقها انتهى المحصن القول وهذا خلاصة ما ذكره هنا ولا يخفى على من لم يخفى
ألا يخلو عن شوب كدر لأن امرئتها بما رتبها من غيرها شرعية يستلزم سمت
حاشية الإضمار بما رتبته عليه وعرامة صديقتها ومن حاشية الزوج الذي اقتضت
ممنه ما لو من الاحتياط في نكاح عقبة لا يفسد بغير احتمال الرضا على الأبد من
ثبوت شرها وكذا طلب غير ثابت وعلى فرض ثبوت كيف بامر به صلى الله عليه وسلم الأمر

متوهم

متوهم والذي سجع هذا العبد الضعيف قد دفع هذا الإشكال أرسلنا الله عليه وسلم
اطلع على ثبوت الرضا وحققته في نفس الامر فعرضت بما يعله مستندا بما يجب
الغفال على قول تلك المرأة فتكون هذه المسئلة من السابقين رضي بها رسول الله
عليه وآلته فقد رضي السويطي للحضما بين الكبرى إذ اختص ما يقتضيه الظاهر
والباطن وذكر من ذلك عن سائل سأل عنها امرأة أذاعت على ورت بعض الصحابة
مد يدان على مورثهم وليكن لها بنية فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بأعطاء الدينار
لدي وبنية وقال إنها محضه فأعطاها بها **باب التناوب**
بالإضافة **في العلم والتناوب** بعض النساء العزوة مصدرنا وب الرجال إذا
تفقوا على شئ بالتميز والتناوب والتناوب هو أن يستدعي المؤمن في المؤلف **قال** حدثنا
أبو يعان الحكم بن باغ **قال** أخبرنا **أشعب** ابن أبي حمزة **عن** **أبي هريرة** بن سلم
ابن شهاب في ثلاثة أشارة إلى الغزاة **قال** **أبو عبد الله** أي البخاري وسقط اللفظ وإن
عسكار وأبو الوقت **قال** **ابن وهب** عندنا المصري فلما وصله ابن حبان في صحيحه
عن ابن تقيته عن جده عن عبد الله بن وهب **أخبرنا** **أبو بكر** بن زيد **ابن** **أبي هريرة**
شباب هو الأبهري المذكور في الموصل فأما كغزاة في المشير منه فخا عقله على ما يبعه
من شيوخه **عن** **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله**
التابعي المؤلف في لون والغايسة إلى ذلك بن عبد مناف محمد رسول الله صلى الله
عليه وسلم **عن** **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله**
عطف على الصغير المتصل بأكبره بالمنفصل **قال** **ابن** **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله**
تقليده بما يتفق بالأغراب من عبرات على وجاد بالرفع لا عطف على الصغير المتصل بالمرفوع
عنى قوله أنا وأما الظهور الصيغة العطف حتى لا يربم عطف الاسم على المثل هنا قول
المصير **وعند** **أحمد** في نحو من غيرا مادة الصير ويجوز فيه العطف على معنى المرفوع
وقوله فيه نظير وهو الأول إذا عطف ليس على الصغير المتصل بل على الصغر المتصل
والتأكيد بالمنفصل شرط للصيغة العطفية ولهذا التناقض قوله وأما الظهور الصيغة
ركنية لأنها تفتق بغيرها **ثم** **قال** **أحمد** في مكان الصغیرا سيما نظرا وعلى تقدير أن يكون المراد
بالظهور معنى البرزسانحة فإحصاءة محتملة أيضا لأن لفظ الأوكس مستتر أيضا في قوله
فحق الصلوة **ثم** **قال** **أحمد** في ما الثالث أن قوله حتى لا يربم عطف الاسم على الفعل لأنه
على تقدير عدم التأكيد بالمنفصل يصير **والأوكس** في لأن العطف عند عطفين حينئذ
على الصغیر المتصل لا على الفعل فأية الأمر على قول المصير بين الضعيف غير متخفف
بالعرة وبه دليل ما حكاه سيوسي بر مرت برسوا والعموم يعطف العموم على الصغیر
المستتر في سوا هذا العطف على الأوكس المتصل بالظرفين الأولى الرابع قوله **وعند**
أحمد **بن** **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله** بن **عبد الله**
للصغیرا والفصل عطف على ما وليكن اللوات أما عن الأول فإنما يقول له لا يعطف على
الصغیر المتصل بالمرفوع أي بحسب الصغرة العظيمة وأما عن الثاني فإن يكون المراد



والشأن من رجل عنه قال أوحاتم صدوق قال يحيى بن معين لا يكتبوا عنه لم يكن
بأنه مات سنة ثلاث وثمانين وما يتبين أخرج له مسلم عدنيا واحدا وليس في الصحيحين
غيره كثير فعهدنا **قال أبو حنيفة** بالبر في الأثرين **قال الثوري** من **أبي حنيفة**
أبي حنيفة لا يحسن الجليل **قال الثوري** من **أبي حنيفة** من **أبي حنيفة** من **أبي حنيفة**
روى عن الثوري المشتهر قال الكرماني وهو الرجل الكرماني بن عبد الله وهو من
الأنوار **قال ابن مسعود** عنه بن عمرو والفضل بن الحر بن محمد بن **قال ابن مسعود**
هو حزم بن أبي بن كعب قال له إن خرج في المقبرة ثم قال في الشرح في كتاب الصلاة لم
أجد على شبيهه وهو من زعم الحزم بن أبي بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لامع ابن
إبي بن كعب انتهى **قال رسول الله** لا أكاد أدرك الصلاة ما يقول **قال ابن مسعود**
قال فعنه عنه وفي رواية ما يطيل فالأولى من الطويل والتأخير من الإطالة وكان
قال الكرماني قال الجوهري معناه تأرب وهو لما ربه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تنبئ
عن نوح لفضل ومثله تنبئ عن وقوع النعل وقال ابن الجاحظ إذا دخل النبي على كاد
هز لا يصلح على الأعم وتصل يكون في الماشي للآيات وفي الاستغفار لا يصلح إلا النبي
ومراده بقوله من رواه في الحديث وقيل إن النبي آيات وأبنا تأتي حتى الغزير قال
الحوي هذا العصر ما هي **قال ابن مسعود** حوت في لسان جرهم ونحوه
إذا استغفرت في موضع الجحيم أنت **قال ابن مسعود** وان الفتاة قامت معجمه
والصحيح أنها كفيه الإصا ل فيها في ونبأها أنبأت كاسطة في معنى اللبيب وقال
القاضي ميان ما هر هنا مشكل لأن الطويل يقصم الأدرالك الأعم فكان الألف
زيدت بعد لا وكان أدرك كانت ترك واجب عنه بما قال أبو الزناد معناه أنه كان سبه
صنف فكان إذا طوب بالامام في القيام لإبلاغ الركوع الأوفراد ادفعه فلا يكاد يتم
معها الصلاة ورد بان التجار يروى عنه الفرابي عن سمعان هذا الإسناد بلفظ أناجر
من الصلاة وبعث في غير البخاري في الأعم الصلاة والإحاديث يعرض بعضها وهناك
الروايات أن شيبان ألقى في هذا في أواخر من الصلاة مع الجماعة ولا يكاد يدخل
الطويل بلان وقوله لأن التطويل يقصم الأدرالك المالم الأدرالك وأما إذا
أجره طامن التطويل لا يكاد يدخل مع التطويل فأنهم قوله ما يقول من التقليل **قال**
مسعود بن يحيى في بعض الروايات ما يقول المالم الأدرالك **قال ابن مسعود**
قال ابن مسعود **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
أن كانت مخرج وصفت عينا على الخبير **قال ابن مسعود** في بعض الروايات أن سمعته
من يومئذ ولفظ منه صلاة أشد والفضل عليه والله كان واحدا وهو الرسول جل الصلاة
والسلام لأن التغيير راجع إليه فهو جازم لا بد باعتباره في مختلفين فهو مفضل باعتبار
يومئذ ومفضل عليه باعتبار الإلهام وبسبب شدة عقده صلى الله عليه وسلم أما الخبير
الموعظة لا يحتمل تقدم الأجل بل من هنا والفقير في تعلم ما ينبغي عليه ولا رادته
على ما عليه على حصاره شكوا من سخطه على بال لئلا يعود من صل ذلك إلى مثله **قال**



صلى الله عليه وسلم إليها **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
بالطويل وفي رواية أبي الوقت أن منكم من لم يوجه الخطاب إلى المطول وحسن
من لم يحرم كما ولطفنا وشدة عليه على ما ذكرنا أنه حيث كان لا يخصص اليوم من يستحقه
كلها يحد الجليل وكان إذا رأى من أحد ما يكرهه يقول ما بال رجل يفعلون كذا **قال**
حنبل **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
المحل بالصحة **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
كالهزم **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
بمن وفي الجملة عطف على الجملة المتقدمة أي ود الحاجة كذلك وذكره في الصلاة لأنها
شأنه ليجوع لأواع المتعصبين للتحقيق لأن المتعصب ما في نفسه أو لا الثاني ود الحاجة
والأول أما محب ذاته وهو الضعف وأما محب العارض له وهو المزين قال الكرماني وأما
غضب على عليه وسلم لا ذكره الطويل في الصلاة من أجل أن فيه المزين ونحوه ما راد
البرق والنسب بربانته ولم يكن ينهيه عليه السلام عن التطويل لحرمة لا يصلح عليه وسلم
كان يصلي في سجوده ويقرب بالسور الطوال مثل سورة يوسف عليه السلام وذلك لا يكاد
يصلي حده أكلة أصحابه ومن أكثرهم طلب العلم والصلاة أو في هذا الخفيف في بعض الأوقات
كما إذا سمع صوت نكاح بالصبي ونحوه قال الثوري في الحديث جواز أن يجوز صلاة الجارية
إذا علم من مادة الإمام الطويل الكثير وفيه جواز ذكر الإنسان إعلان ونحوه في معروض
الشكوى وفيه جواز الغضب لما بكر من أمور الدين وفيه الأثر من أن ركعتين في
وأن كان نكحها غير محرمة وفيه التبرير على طاعة الصلاة إذا لم يرض لها مومن وجاز
التبرير بالكلية وفيه الأمر بتقصيد الصلاة **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
قال ابن مسعود **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
قال ابن مسعود **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
وقال الكرماني قال الجوهري إذا نزلت المدينة النبوية صلى الله عليه وسلم فلت مد في والي
مدية المنصور مدني والى مدائن كسرى مدني وأقول حنبل هذا التقدير لا يصلح في
الانتساب قال البخاري المدني هو الذي قام به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجاز
والمدني هو الذي تحول عنها وكان منها النبي أو في رواية من أفت الباطنية على عدم
مناقضته المدينة وروايت حنبل في جملة على ثبوت معارفتها عنده ويكون محل روايته
ثبوت الباطنية الشدة وفي النسب لا يشبه في أن القياس حذف الباطن **قال ابن مسعود**
قال ابن مسعود **قال ابن مسعود** **قال ابن مسعود**
منسوب إلى الرأي كان صاحب معتقلا أهل المدينة وروايتهم في أفتا قال ابن المقر
وهو استأذناك وحفيل فنبيل كيف حفيل مالك ولم تحفظ أنت نفسك فقال أسك
علم أن منقلا من دونه خبر من حل علم واد قال مالك وطيه أهل بلد وأما حنبل عليه
صلى الله عليه وسلم قال في رواية ابن مسعود عنده رواية ابن مسعود عنده رواية ابن مسعود



ما قاله ربيعة مات بالمدينة وقيل بالإسار سنة ست وثلاثين وما به في خلافة الجف
العباس بالسياسة ولطفهم انتهى من الزيادة **مولي المشقة** اسم فالعنت
الإنبياء بالبنون والموثع والهمزة والمثلثة متفق على تزيينه **عن ابن عباس**
تعلم الجهم وقع لها والبنون نسبه التي حبه قال الكرماني هذا خلف في كنيته وقت
وكانه موضع وثابة اختلافا كثيرا فهو الوطية او الوعدا لرحمن او بوزعه وكان معه
لواحيه يوم الفتح وروي له احد وثا لوزن حد ثنا ذكر الفخاري منها حسنة نزل الكوفة
وبانت يا اومعراو بالمدينة سنة حسين او ثمان وستين واثنين وسبعين انتهى وليس
في الصحابة زيد بن حذافا **ان النبي صلى الله عليه وسلم** له رجل هو عمير وادما لم
وقيل بلال المودن وقيل الجارود وقيل هو زيد بن خالد بنه **عن القائل** نعم اللام
وقال الازهرى هذا هو العباس في كلام العرب لان فعله كما فعله جانا علا وفعله كما فعله
مفعولا الا ان الفعلين لطف العباس اذا جمعوا على ثابا بالفتح هي الملقب انتهى وانظر
فعل هذا الاجماع مع تقدم عن الخليل ورا فيها ابن مالك لغتين ايضا القاطعة نعم اللام
والف بعد الفاق والمقد صفتان من غيرها ونظما بقوله
لَقَطَطٌ وَلَقَطْرٌ وَلَقَعَةٌ **وَلَقَطَطٌ** ما لا لقط قد لقط
وهي في الشرح ما صاع من ماله يسقط او يغله اخرج غيره **قَالَ** صلى الله عليه وسلم
ولكنه قال **اعرف كسر الهجزة** والرا من عرف بعرف مخففا **وكاها** كسر الواو والمد ما يربط
براس العزم والكيس ونحوها **وقال** **وعاها** كسر الواو اي طرحتها والشان من زيدت
خا لئا ومن ذمها الرواة **وعفاها** كسر العين المجهلة وبالفا قيل هو الزم ايضا لان
الغض هو الشئ والمغض لان الواو شئ على ما به ويصطف قاله الفسطلاني فليجع منها
على هذا التقدير فكذلك قال الجوهري هو المله الذي يلمسه راس القارورة واما
الذي يدخل في ثابا فهو العوام كسر الصاد المله وقال ابن الملقن الغضام الواس من جلد
او غيره وقيل الالغض المله الذي ليس راس القارورة لا لولا له وهو السبي بالعام
وهو السبي بالسداد كسر السين المله وهو الفتح المقصد في الدين وقيل الغضام صا
يدخل فيه راس القارورة ونحوها والسداد والعوام يدخل فيها كما يظهر
في شرح ارب الكاشاني وانا احرص على الله عليه وسلم غيره ما ذكره ليريد صدق
مدعيان كذبه في ما ناها عن ساجها وتلاخلط باله وبه يهتج المذكور ان على سا
سواها كعربة وزها ان كانت ما يوزن وعدد هان كاشها بعد وصفتها وحسبها وغير
ذات ما سياتي ان شاء الله ثنا في الفقه **هم** على سبيل الوجوب في المداخل للناس
فكر بعض صفا **اسما** اي مدقة متصلة لكل يوم بين صباحا ومسما ثم مرة في كل
اسموم ثم في الشهر في اليد الفضة وما يقرت منه قال النبي فان قلت جازي في حديث الج
كلاوت سنين وفي بعض طرقه الثلث في سنة وتلاخلط جمع بينها مطرحة الثلث وازياده
وترد الزيادة لها لثابتا في الاطاحة وقيل هما قضتان الاولى للارابي والثانية لابي

افناه

افناه بالوزع بالترص ثلاثة اعوام اذ هو من فصل الصفاة انتهى **استمع** بها امرين باب
الاستماع معطوف على غيرها قال ابن الملقن وهو امر بالحة الامر وفي الصفاة
الانبياء هاتم قال علي بن ابي ربيعة في الثلث في الغضام والواو اذ كان وصفا للترص في يده
فكنا عباة عن قوله لا يقبل **فان جارها** اي ما كلفه وذكر صفاة **فانها** اليه قال ابن
المنقري اذا تخلف صدق واصفا اما بوصفه لها ما رآه وما به بنية وجهد هذا
اليه بعد تعريف الملقن اياها وفي الخلف عند وصفاة قوله ان قد روى مالك
انتهى **قال** يا رسول الله **فصالة الابل** قال الكرماني متبادر في خبرها اي ما حكمها
اكد للنام لا وهو من باب انما في الصفة للموصوف انتهى ولا يقع الصفاة الا على الجمل
من نحو طفل وشاة واما في غيره فيقال فيها لفعله وتجمع على منوال وقيل لها الواو
باليم والها في باعنا واحد ها هاء هي وها واه بها لعت وهفت الماشية ذهب
على وجهي من غير راع كذا في العيني **فخصاي** النبي صلى الله عليه وسلم الذي يسيبه
سئل قوله **نشا** فوكره مرسى مضمي عليه **فحنا حوت** **وحنا** تشبه وجهه وهو صا
او قيم من الحد ويقال ما علم من الحدون ويقال فيها وجنة ثبلت او اوبضه
نعم الحرة ذكره الجوهري وغيره **وقال** **الجر** وجهه شك من زيد او غيره قال
ابن الملقن واما غصب صلى الله عليه وسلم استقصاوا العلم السامع وسوا منه اذ لم
يراع المعنى المشار اليه ولم ينسبه له فقامس الشئ على غير نظيره فان القصة انما هي
اسم هشي الذي يسقط من صاحبه ولا يدري اي جومته وليس كذا في الاصل فانها غصبة
للقصة اسماء ووصفا فانها غير عادية بسباب القدرة على العود اليها لغزوة سيرها وكوت
الحدا والسماحها لانها تدارعها ونسج من الدباب وغيرها من صفات السباع
ومن التردى وغير ذلك بخلاف العزم فانها بالعين تجعل سبيل الفضة **فقال**
صلى الله عليه وسلم **والفا** اي ما تضعب بها اي ما تاحن لها ولم نشأ لها وفي رواية
الجوهري والمسئلة قال بالفا وفي رواية الاصطلي وابن عسكار غير واو **والفا**
سقاها مستندم على خبره والحاد يسقاها اجواها فانها تشرب الماء كقوله **اياما وحدا**
كسر الهمزة والمد بالرفع مفعلا على سقاها والمراد به حيا الذي يشرب عليه **ترد**
لنا قال العيني يجوز ان يكون بنا لاما فلها فلا محل لها من الاعراب ويجوز ان يكون مجلها
الرفع نحو مستندم نحو وفي اي هي ترد الماء وترعى الشجر انتهى ولعل المراد بقوله بنا انها
مفسرة لان المذكور في الجملة التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعسرة الجملة البيانية
ويجوز ان يكون مستانفة استنفا فاسا سا كما في كسبك يكون سقاها مفعلا **ترد**
الما **وعنى** الشجر معطوف على ترد الما على احتمالها والفا في قوله **لنا** في جواب
شتر مستدري اذ كان امرها على ما ذكرت لك **فانها** **فانها** **فانها** اي ما كلفها لانها
لبيت باقعة اسباب العود اليه وتجمع من صفات السباع تقدم وفي حاشاها شيخ عيسى
من صفات السباع بقوله اوعدوا واطروا كثر وجاوس وقرين وطوى وظهر بلا يجوز
الاشغال في مفادته زمن من عندنا اشغالها الملقن او في زمان مطلقا او في زمانه من

وها



والعقود بين ما هنا وبين قوله في الآيات السابقين يا رسول الله انما اتوب اليه عز وجل انه
قال تلاها فالتقين ففضل كل من الصالحين ما يحفظ ودل على اتحاد المجلس بشرطهما
في نقله عن عبد الله بن جعفر كذا في الصحيح **فَسَكَتَ** أي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالإشارة على ما نقله غيره وفي بعض النسخ فسكن باليوناني سكن غضبه وفي الحديث كذا قال
ابن سنان لم يجره وفضل عليه لا يحسن أن يكون كثره سواء لهم له كما نسقت والثالث
وفيه وجوب التواضع للعلم وفيه ان لا يسأل العالم الا بما يحتاج اليه **بارئ**
بالإضافة من **عاد** **الهدية** في الامور الدينية **تلا** تامعقول مطلق اي اعاده مرات
تلا **اليهم** بالياء المفعول **عنه** كذا صلى وتكرهه كما مضى عليه في الفتح وفي رواية جازية
عنه وفي اخرى بعد هذا ايضا وتأليفه للعلم قال ابن المنبرية البخاري في هذه الترجمة
على الرد على من كره استعادة الطالب للهدية وعنه من البلادة والتقصير وكانت
ابن تيار لا يجيب من استعادة منه والحق انه مختلف باختلاف القرائح وفي الناس
من لا يحفظ شرة فلا تلب عليه في الاستعادة ولا عذر للجداد الم بعد بل الاستعادة
عليه احياناً لا تبدأ الشروع معلوم انتهى **فقال النبي صلى الله عليه وسلم** ولا يوتي
ذرو الوقت ولا يصلي فقال يدون ذلك النبي الا بالتحقيق خوف يستفهم الكلام
وقول الزور بالرفع على حكمه فيما وقع في الحديث الا في قال الكرماني وهو اشارة الى
ما في الحديث الذي سيذكره في كتاب الشهادات وهو صلى الله عليه وسلم قال الا
انكم اكبر الحكماء **تلا** قالوا لبي يا رسول الله قال الاشراك بالله وعقوق الوالدين
وطس وكان شكواً فقال الا قول الزور قال بكره احق قلنا ليه سكت وقوله
في الحديث مرفوع عطف على الاشراك فهذا ايضا مرفوع لا يحسنه انتهى واقول
الاشرك في الاشراك الرفع على وجهه الموعود عليه من اكبر هو المشرك
والزور ايضا الكذب والميل عن الحق والمراد به شهادة الزور لانها تنقض ابطال
حكايه في **قال بكره** اي في مجلسه ذلك والتعريف يرجع الى قول الزور وتأويله
الكلمة كما في الصحيح وقال الكرماني والاشراك في كبره انظر الى الجملة والاشهاد
المزادة بقول الزور والاشهاد الى الثلاثة انتهى قول وفي قوله نظر الى الجملة
منسجمة لان قول الزورين جملة بل كبره ما سأل ولو اراد بالجملة المذكورات
في الحديث لصار كذا راجع قوله ابو اليتيم **وقال ان** من الحظاب يعني انها جميعاً
وصلة المؤلف في كتاب الحد وقاله صلى الله عليه وسلم في خطبه حجة الوداع **قال النبي**
صلى الله عليه وسلم هل بلغت **تلا** يتعلق بقوله قال لا يبلغن اي قال ذلكن ثلاث مرات
والاستدلال بالحوادث **قال** **سعدنا** **عراق** يقع العيان المهله وسكن بالمجمع ابن عبد الله
الصغار والاصلي حديث سابق الصغار وكيفية الوصل الحزاي المصري ما تسمه فان
وحسين وما بينهما باليهون **قال** **سعدنا** **عبد** **الرحمن** بن سعد لورث بن سعد العنبري
الشمسي المصري لما فظلمه المتوفى سنة سبع وما بين **قال** **سعدنا** **عبد** **الرحمن** **الشمسي**
معهم الميم وقع المثلثة وتشهد باليونان المفتوحة بن عبد الله بن اسحق بن مالك الانصاري

وتعد

وتعد العلي والزيد في **قال** **سعدنا** **تمامه** **سعد** المثلثة وتختلف المعين زاد في رواية
الي ذر والي الوقت بن عبد الله اي ابن اسحق بن مالك الانصاري قال بن المنبري
عن عهده **قال** **عن** **النسب** بن مالك روى الله عنه **عن** **النسب** **صلى الله عليه وسلم** **قال** **كانت**
اذا **استلم** اي ابتدا السلام على احد من المسلمين **سلم** **تلا** **قال** **الاصوليون** مثل هذا التوكيد
ينبغي الاستمرار قال العيني لان كان يدل على التواتر والمد والرجل في صدارتها
تدل على الانتقال قلداً يجوز ان يقال كان الله ولا يجوز رساله النبي وقد دل
بعصم بما اذا كان خبرها مضارعاً وقال بعضهم لا تصد مطلقاً **واذا** **تكل** **تكل** اي
جملة مضمرة من باب اطلاق الخبر واردة اكل **عاد** **تلا** اي ثلاث مرات نعم
قال في المصباح لا يصح ان يكون اعادة معناه على ظاهره عاملاً في ثلاثا مرة امته
يستلزم قولك تكل الكلمة اربع مرات فان الاعادة ثلاثاً انما تحققها المرة الاولى لا
اعادة فيها فاما ان يضمن اعادة معنى قال ويصح عليها في ثلاثاً بالمعنى المعنى او يبنى اعادة
على معناه ويجعل العامل محذوف اي اعادها فاقطعها وعليها فلم يقع الاعادة الاثنية
انتهى وقال في المعنى وجه الثلاث في التسليم يشبه ان يكون عند الاستدانة وقد
روى عن سعدان النبي صلى الله عليه وسلم جاء وهو في بيته فسلم عليه فسلم
تأبياً ثم تألفاً فاصرف فخرج سعد وسقته وقال يا رسول الله اني تسليمت وكجو
اردت ان استكتم من بركة تسليمت وقيل فيه نظر لان تسليمة الاستدانة لا تسلي
اذا حصل الاذن بالاولى ولا تثبت اذا حصل بالثانية ثم ذكره بحرف اذا
المتضمنة لتكرار الفعل كونه جازي وتسليمة عليه السلام على باب سعد باد
لم يدكر عنه في غير هذا الحديث والوجه فيه ان يقال معناه كان عليه السلام اذا
انقضى ما سلم عليه تسليمة الاستدانة واذا دخل سلم تسليمة الخفية ثم اذا اخرج
من المجلس سلم تسليمة الوداع وفتح التسليمة كلها مستوية وكان النبي عليه السلام
يواظب عليها لا مريد في هذه المسئلة على هذه الاشياء انتهى قول قد استشكل
قصة سعد بان ردا السلام واجب كيف تركه سعد واقر النبي صلى الله عليه وسلم
ولم ينع عن تركه ويجوز الجواب عنه بان الذي يجب زده انما هو سلام الخفية
لا سلام الاستدانة لان المقصود به الاستدانة لا حقيقة السلام لكنه يحتاج الى
تعليل غير مستأنس لعدم وجوده بما ذكره بعض متأري الحديث من ان سلام السائل لا يجب
رده الا ليس تصدق الخفية وانما تصدق التوصل الى الحدس وفي حديثه اذا استأذنت
احدكم ثلاثاً فلم يردن له فليبرجع الى الاستدانة كان بالسلام بان يقول الرجل منهم
لمن يريد الدخول عليه السلام عليكم ادخل بان اوجب سلامه فقد اذن له وان لم يجب
سلامه فليبرجع الى ان يرجع فليبرج ذلك فان لم يرجع من السلام وقال ابن
المعنى انما كان بكره عليه السلام الكلام ثلاثاً عليهم منه ويحفظ فتعلمته قال ابو
الزناد وانما كان بكره الكلام والسلام اذا احتسبوا لادعيتهم او ليعلم كلامه او اراد
الا بواجب في التقدير او الرجوع في الوعد وفي الحديث دلالة على ان الثلاث تامة ما يقع به

البيان انه لم يسمع وقد جاء في حديث ابن موسى في الاستبصار ان الاستبان اذا استبان لعلم ثلاثا
 الحديث واختلف فيما اذا اطلق لم يسمع هل يزيد على الثلاث فمقتل لا يعلما هذا الحديث
 وقيل نعم انتهى وبه قال **حدثنا عبد بن عبد الله** زاد في رواية الاسدي الصغار هو
 السابق واستفطن ابنه **حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثنا**
عبد الله بن المشي الاصفاري قال حدثنا محمد بن عبد الله وفي رواية الاصيلي وابن
 عسكرونا **حدثنا ابن اسحاق بن عبد الله** وفتيته الى جده **حدثنا** عنه **عن**
الشيخ علي بن ابي حمزة **وسئل** **قال** **انما** **بكرة** **اي** **بجولة** **عينا** **اعادها** **ما** **المعنى** **المعنى**
قوله **اي** **ثلاث** **مرات** **حتى** **تتم** **اي** **تكون** **تتم** **بالسنة** **العمل** **عنه** **اي** **تتعلق** **عنه** **اي** **تتعلق**
 لا يصلي الله عليه وسلم ما مر بالابلاغ والبيان وكان صلى الله عليه وسلم اذا **قال** **علي**
فيم **تسلم** **عليه** **تسلم** **انما** **تسلم** **الاول** **معلوف** **علي** **اي** **تؤمن** **جمله** **الشرط** **وداخل** **ثبت**
 جزوه وجواب الشرط **قال** **الثاني** **قال** **المطالع** **في** **وقد** **سط** **حدث** **عنه** **الاول**
 في رواية ابن عسكرونا في ذرو الاصيلي ولا يخفى الاستغناء عنه **الثاني** **قال** **في** **الشيخ**
 وعبد الله بن المشي من تعذر الطاري باحراج حديثه دون مسلم وقد وثقه الجليل
 والترقي وقال ابو زرعة وابو عاصم **قال** **ابن** **ابن** **حقيقه** **عن** **ابن** **معين** **ليس**
 شئ **قال** **الاشعري** **ليس** **بالقوي** **قلت** **لعنه** **اراد** **في** **بعض** **حديثه** **وقد** **تعذر** **ان** **الطاري**
 حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما اكره عليه **وقول** **ابن** **معين** **ليس** **شئ**
 اراده في حديثه بعينه مثل منته وقد رواه في رواية اخرى من مصوره عنه وفي الجملة
 فالرجل فانتم عدل منه لا يقبل فيه الجرح الا اذا كان منسرا بما راجح وذلك بشرط وجود
 في عبد الله بن المشي هذا وقد رواه ابن حبان لما ذكره في الثقات ربما اخطأ والذي اكره
 عليه انا هو من رواه عن غيره **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا**
 وغيره ولا شك ان الرجل استعمل حديث ال بيته من غيره ولحديثه هذا هو رواه
 الطبراني من حديث ابن ابي عمير **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا**
 المعقول **اي** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا**
عن **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا**
 انا وكبره غير يتصرف عليه واليه والاصيلي بالمرح انما اراد بالصفة وذلك عليه
 وتقدم تحقيقه **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا**
رسول **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **في** **سفر** **سرا** **قراه** **ولا** **اصلي** **كافي** **المرج** **في** **سفر** **سرا** **قراه**
 ووضع في مسلم نصيبا من مكة الى المدينة **قال** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **ابن** **عسكرونا**
وقد **اقتضا** **سكون** **القائف** **السلامة** **بالسنة** **على** **المعقولة** **والاصيلي** **ار** **هتكتا**
 بالثابت **وقع** **القائف** **والصلاة** **بالرضي** **الفاطمية** **سلامة** **العصر** **بذل** **من** **الصلاة**
 بالفضل على الاحتفال الاول والربع على الاحتفال الثاني **وخرج** **الرضي** **على** **الحديثة**
 مستأجرا **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 القائل **ما** **المعقول** **لار** **من** **جملتنا** **عنه** **علي** **رحمنا** **اي** **نفسنا** **من** **الاصيلي** **والعرب**

عقب

تعبر عن الفضل الحقيق بالمسح **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
للاعتقاد **من** **التاريخ** **من** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 باب من رخص صوته بالعلم واوجه هذا لدفع الغمان عن ابي عمير وهذا عن مسد
 عن ابي عمير **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
باب **من** **رخص** **صوته** **بالعلم** **واوجه** **هذا** **لدفع** **الغمان** **عن** **ابي** **عمير** **وهذا** **عن** **مسد**
عن **ابي** **عمير** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
باب **من** **رخص** **صوته** **بالعلم** **واوجه** **هذا** **لدفع** **الغمان** **عن** **ابي** **عمير** **وهذا** **عن** **مسد**
 قوله **انته** **واهم** **وعطف** **الاهل** **على** **الامة** **من** **عطف** **العام** **على** **الخاص** **لان** **الامة** **الرجل**
 من اهل بيته واصل امه امه بالتحليل لا يجمع على ايم وهو اصل مثل نافرذون
 ولا يجمع فعله بالمتكلمين على ذلك ويجمع على ايم ايضا وبالسنن في المولف **قال**
حدثنا **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 تخفيف الامم وفي رواية في ذرو الاصيلي **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 عسكرونا **وابن** **الوقت** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 عسكرونا **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
ابن **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
صالح **بن** **حسان** **بن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
هو **صالح** **بن** **صالح** **بن** **مسلم** **بن** **حسان** **القرظي** **الضعيف** **قال** **اي** **صالح** **بن** **عسكرونا**
عن **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
الله **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ثلاثة** **مسا** **وسمع** **الابتداء** **مقدري** **ثلاثة** **رجال** **او** **ثلاثة**
 الرجال **خبره** **قوله** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 خبر المشايخ **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 منهم **رجل** **من** **اهل** **الكتاب** **وفي** **منه** **الباري** **دجل** **بدل** **تقصي** **من** **ثلاث** **او** **بدل**
 بعض وهو ما عطف عليه بدل للانتي وفيه نظر اذ بدل التفصيل بين بدل
 البعض وقوله من اهل الكتاب صفة رجل قال **ابن** **عسكرونا** **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 انما خصصنا لمعلوم من التوراة والاحكام لكن خصصه عرف استعمال الشرح بها **قال**
 ذلك لان خبر اليهود والمصريين بالوجود وانما بالعبادة المباركة والمراد بغير
 تصرف بل بالعبادة او بلوغ الدعوة والمهجرة اليه او يهودي يهود قتل ذلك ايضا فان
 قلت يسوان لا يكون الا احوالنا عفا للتصاري الا لا تواب على العمل بالهدى
 المسيح قلت لا تسلم ان التصارية لا تحصى لليهود بل لو ثبت ذلك لكانت كذلك
 فان قلت لا يحتمل جوارء على غيره الا بعد ان يكون طرفا بالايان سببا لعقول هذه
 الاعمال وان كانت مسبوخة كاور في الحديث ان حسنة الكفار مقبولة **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 قلت لا يحتمل اذ هذا الحكم حسنة لا يكون مخصوصا بالهدى لان لفظ الكفار
 في الحديث يتناول الكفار الجاهليين وليس له اجزاء قطعا وقهرا في اصعب ايضا **حدثنا** **ابن** **عسكرونا**
 آمن بنية آمن بعبودية في الجملة الامم في الكتاب للهدى اما من التوراة والاحكام



واما عن الاجتيل قال الله عز وجل الذين اتيناها من قبلها هم يومئذ انى قوله
 نقأ اولئك يومئذ اجرهم مرتين انتهى لخصنا وقال في الفتح لفظ الكتاب عام ومعناه
 خاص اي المنزل من عند الله والمراد به التوراة والانجيل كما نطق هرت برفصوا لكتاب
 والسنة حيث يطلق اهل الكتاب وقيل المراد به هنا الانجيل خاصة ان طينا انت
 الضرابية ما يحق لليهودي كما قرره جماعة ولا يحتاج الى اشراف النسخ لان عيسى
 عليه السلام كان قد ارسل الى بني اسرائيل بلا خلاف فمن اجاب منهم اليه ومن كذب
 منهم واستغرى يهوديه لم يكن يومئذ ملتينا وله الخ لولا ان شرهنا ان يكون يومئذ بسبب
 نعم من دخل في اليهودية من غير بني اسرائيل ولم يكن عصية عيسى عليه السلام فلم تلغغه
 دعوتهم بعد في عليه اليهودي مومن بسببه موسى ولم يكتب نبيا اخر يدون فن ادلش
 بعقدهم على الله عليه وسلم من كان يفرح انما ومن لا يشك ان يدخل في الطهر المذكور
 ومن هذا العليل العرب الذين كانوا يدين وغيرها من دخل منهم في اليهودية ولم تلغغه
 دعوتهم على الله السلام كونه ارسل الى بني اسرائيل خاصة نعم الاشكال في اليهود الذي
 كانوا يحضرون النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ان الامة الواحدة لهذا الحديث وهو قوله
 نقأ اولئك يومئذ اجرهم مرتين قلت في طائفة الامم انهم كعبدا بن سلام وغيره
 فقل انظر في من حديث رفاعة القرظي قال قلت لعله الابه في من سمع يروى الطير
 باستناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قال خرج عشرة من اهل الكتاب منهم ابى رفاعة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ياتونوا به فاوذوا وقول الذين اتيناها من قبلها هم يومئذ انى
 يومئذ الايات قول الامن بن اسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل استغروا على اليهودية الى
 ان آمنوا بنبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ان يومئذ اجرهم مرتين قال الطيبي في حقل اجرا
 الحديث على جملة الاعداد ان يكون طريان الايمان بنبي صلى الله عليه وسلم سببا لقبول
 حيا الايمان وان كانت مسبوحة انتهى وصا ذكرنا يورج بعد ويمكن ان يقال في حق هؤلاء
 الذين كانوا بالدينية انهم لم تلغغه دعوتهم عيسى لانها لم تنشر في اكثر البلاد فاستغروا
 على يورديتهم مومن بنهم مومن الى ان جاء الاسلام فامنا بنبي صلى الله عليه وسلم هذا ما يقع
 الاشكال ان شاء الله تعالى وفي تصحيح العرب الذين كانوا يدين ودخلوا في اليهودية
 بقوله ولم تلغغه دعوتهم عيسى مع قوله كونه ارسل الى بني اسرائيل خاصة نظر لان رسالته
 لم تشتمهم فخلوع دعوتهم وعده على حد مساو ظننا لم ويقع في شرح ابن النين وغيره
 ان الامة المتقدمة ذكرها قلت كعبدا الاحبار وعبد الله بن سلام قال في الفتح وهو مستوف
 في صباه حقا فكعبدا لان كعبدا ليشه بعيسى ولم يسلم الا في عهد عمر بن الخطاب وقوله
امن بعيسى اي بعيسى او بعيسى عليها السلام وفايع التمسيد بذلك مع ان الكتاب
 لا يكون الامومنا بسبب الا سفا رعية الاجراي ان سبب الاجراي الايمان بالنبيين
 والكتبا لسبب ان قلت قال في الفتح ويمكن ان يقال الفرق بين اهل الكتاب وغيرهم
 الكفار ان اهل الكتاب يعرفون نبيهم صلى الله عليه وسلم كما قال في كتابه وسكتوا باعد
 التوراة والانجيل فن امن به وامنعه منهم كان له فضل على غيره وكذا من كان منهم

كان

كان وزره اشهد من وره غيره وقد ورد سئل ذلك في حق نسا النبي صلى الله عليه وسلم
 لكون الوحي كان ينزل في مومنين قال فان قيل لم يكون في هذا الحديث فيكون العدة
 اربعة اجاب بنصنا شيخ الاسلام بان فضيلتهن خاصة بن مقصوره عليهن واثلاثة المذكورة
 في الحديث مستقر الى يوم القيمة وهذا مفسر بنصنا الى ان فضيلة مومنين اهل الكتاب مستقر
 وقد ادى الكرماء في احصاء ذلك من امن في عهد النبوة وعلا ذلك بان بنهم بعد النبوة
 هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عمه بعينه ابيه وفضيلة ان ذلك ايضا لا يتم لان في عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم فان حصة بن لم يلمه الدعوة ولا فرق في ذلك بين حزب محمد وبين
 ما قاله بنصنا الظهور والراحيستيم لم يربطوا على الله عليه وسلم انما هو باعتبار ما كانوا عليه
 قبل ذلك واما ما قوي به الكرماء في دعواه ان يكون السبب مختلفا حيث قيل يومئذ اهل الكتاب
 رجل بالكتير وفي العبد بالقرع وحديثه في اذ الله اية على الاستقبال في
 ذلك بان الاجراي مومن اهل الكتاب لا يقع في الاستقبال بخلاف العبد في غير مستقر
 لا منسفي فيه مع نفاها لفظ وليس متفقا عليه بين الرواة بل هو صا للمصنف وغيره
 فذكره في ترجمه عيسى باذ الثلاثة ويعرف في النكاح بقوله انما رجل في المواضع الثلاثة
 وهي مرتبة في القوم واما الاختلاف في الشرب والتكبير فثلاثة له ان المرء يلام
 الجنس مواده ان يوردى الكراهية واعتزله النبي فقال النبي ليس يظهر ما قاله هو ولا
 ما قاله شيخه اما عدم ظهور ما قاله قران بعينه بنصنا محمد صلى الله عليه وسلم انقطع
 دعوتهم عيسى عليه السلام وان نعت شريفة فدخل جميع الكفار اهل الكتاب وغيرهم
 تحت دعوتهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لم يمتهم الدعوة اولادهم ليعلم ان اهل الدعوة ما يمتها
 في الباب ان من لم يلمه الدعوة لا يظلم عليه بالعدل واما بالقوله فليس جارحين بنهما
 واما عدم ظهور ما قاله شيخه فهو اذ دعوتهم بل لا بد لان ظاهر الحديث بوجه الا حيد
 في حق اهل الكتاب بقوله امن بعيسى الذي كان موعوثا اليه ثم امن بالنبي صلى الله عليه
 والسلام والكتابي بعد النبوة ليس له في غير نبينا عليه السلام ما قلنا من انقطع دعوتهم
 عيسى عليه السلام بالنبوة فاذا امن استغروا على الله في ساطة ايا به النبي صلى الله عليه
 وسلم واما الحكم في الاجراي وهما العبد وصاحب الامة فمستقر الى يوم القيمة انتهى
 ثم نعت قول صاحب الفتح واما ما قوي به الكرماء في دعواه ان اجرا مقدم بقوله عندنا
 في ذلك واجاب في الاستفاص عن ذلك بقوله ما انا الى بل لا بد في الاحتفال المذكور وهو
 منسوخ من الخلاط المشهور ان من لم يلمه الدعوة هل يعاجب في الاجرة لا انتهى
امن بنبي صلى الله عليه وسلم معطوف على قوله امن بعيسى ووجه اشارة الى الراوي في حقه
 مرتين الا اذا من كيدا للبين ذلك القولي الكتافي الذي بيننا عاصره هو الذي كانت
 على الحق في زنده عقدا وعلا الى امن بنصنا صلى الله عليه وسلم في حقه على تابع الحق الاول
 وانما انتهى الى الفتح ويشكل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كسب ان هرقل سلم بوبك
 انه اجرا مرتين وهو قول من دخل في الضرابية بعد السيد بل انتهى واولئك دفع
 الاشكال باننا هرت في حقه مرتين على تعدد اسلامه لا يشتمهم على ما شرط ان يكون على

الخ في شرفه معتدا و خصاله اذ يجوز ان يكون احد الاجراء لايامه و النافي كونه صار
 سببا في بيان اتيانه و اهله ملكته و يدل لذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم له ما ست
 ترويت فقلت انما الارباب و هم الاتباع كما تقدم شرحه فان عدم ايامه بتسبب عنه عدم
 ايامهم فكيف لغيره الا بتسبب عدم ايامهم بتسبب عنه الا بتسبب ايامهم طبعا بل و اشار
 الى انما في من تدلوا بقوله **الاعراب** المراد به الجنس فيدخل فيه الاثنى و المتعدد
 و ووصف العبد بقوله الملوك ليعلم ان المراد به الرقيق لان الخلق كلهم عبده الله تعالى فارد
 بتعبه يكونه ملوكا لهم ايضا و ما عرف العبد و بكر الرجل في الموضوعين لان الله العبد
 و العرف بلام الجنس ساء و لكونه في المعنى **ادى** **حق** **الله** من صلاة و صوم و غيرها
وحي **بوا** اليه اي خدمته و جمع الحولي مع افراد العبد لان المراد به الجنس كما مر فيتمثل
 الجمع فقل هذا يكون من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم و ايام و يقال جمع الحولي ليسهل
 ما لو كان العبد مشركا فلا بد من اذ جميع حقوقه اليه الواجب عليه و ذلك العرف على
 ان المراد بالولي هنا السيد و لا يربط بينه على الحق و العتق و ابن العم و السائر
 و الجار و الخليف و من ولي غيره و لا يحد و ر في التزامه من احو الملوك ضعف اجر
 سيده لان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء على انما يفتي الاجراء في مقابلة اذ العتق
 و يقال المراد ترجيح العبد لولي العتق على العبد لولي العتق لان العتق هو الا بزم من ذلك
 ترجيحه على السيد و يقال استحقاق العبد الاجراء للعتق المبرزين و قد يكون
 السيد جازا لو استحق بها اجورا كثيرة يترجم بها على العبد قال العتق فان قلت ضل
 هذا بزم ان يكون العتق في الذي كان كتابيا اجرة زادا على اجر اكاره العتق و ذلك
 باطل بالاجماع قلت الاجماع خصصهم و اخرجهم من ذلك الحكم و يلزم ذلك في كل صفة
 لا يدل له دليل على زيادته اجرة من كان كتابيا انما يفتي و اشار الى انما بقوله **و ربح**
كانت ضل **الاجرة** و لا يربطها اي يجمعها بالفضل و ايقه بان يمكن من و طهرتها
 قال العتق يطها اجرة و كان اقباسا بوطا مثل بوجل لان الواو انما حذف اذا وفت
 بينا ايا و اكسره و هما وفت بين ايا و الفتحة مثل يسع قال الجوهري وغيره انما سقطت
 الواو منها لان الضل فعل ما جعلناه و لا يكون الا لازما فلما جاء ابن احواتها استدعي
 حلف بها نظرا بها انما قران في اقتضاه عليها نظرا لان شلها يضع و يد و قد
 نزل في نضرب لغري بان اكسره لاسل و الفتحة عارضة لاجل حرف الخلق و حمل يد
 على يد في انضاه و تفرقة شارحه المولى سعد الدين الغنار اني بان بزم عليه اذ خال
 نحو وقع في الباب لثنا و هو فعل بتمل كبير المعنى في الماضي و المضارع نحو حسب
تاديب اي يفتيها الادب و هو حسن الاحوال و الاصل **فا حسن تاديب** اي اديها و **عقلها**
 ما يعقل من غير عفت و عتوب بل بالرفق قال في محبة التاديب و انما عطف التعليم على التاديب
 مع انه اضطره لتعلق تاديب بالمرات و التعليم بالمشيئة او اراد بالاولى العرفي و اولد
 و انما في التاديب و الاحوال **حسن** **عقلها** **عقلها** اي قل رقتها من الرق **تدريجها**
 كحاج جميع و صدق قال الكرماني و انما عطفها على تدريجها لان العتق تاديب و التعليم

بوز

تبعان

تبعان على لوطي بل لا بد منها في نفس لوطي بل قبله ايضا لوجوبها على السيد بعد العتق
 بخلاف العتق او لان الاعتناق نقل من صف من اصنافه الا انما سئل من اجرتها ولا
 يحق ما بين العتقين المتعلق منه و المتعلق له من العتق بل من العتق في الاحكام و الاحوال
 فانسب لفظه انما على التام بخلاف التاديب و احوالها انتهى **فله** **اجرا** انما يصير مع
 الرجل الاخير و انما لا كيف بقوله لاجرا مع كونه متعلقا لذلك حكم العتق لان العتق
 فيه مقدره و هي التاديب و التعليم و العتق و التزوج و انما مظنة ان يفتي الاجراء يكون
 ذلك ما عدا قوله اجرا اشارة الى ان المعتبر من الجهات امران و انما اعتبار تبيين شرط لان
 التاديب و التعليم جازان الاجراء في الاجبي و لا اولاد و جميع الناس فلم يكونا محققين بالانما
 فلم يفتي الاعتبار الا في العتق و التزوج و انما ذكر الاجراء لان التاديب و التعليم اكل الاجراء
 اذ تزوج المرأة المودة المتصلة اكثر تركه و اقرب اليه من غيرهما بل يدية كذا في المشطاد
 و قال انما يدل ان احد الاجراء على العتق و التزوج و الاخر على التاديب و التعليم انتهى قال
 الكرماني و انما خصص ههنا بالذكور لانها من غيرهما فيكون كذلك مثل من سئل و ما كان الصدا
 اجرا و الصورا اجرا و كذلك اولاد ادى حق الله تعالى و ان كان له واحد من ههنا
 الثلاثة فاعل الصدا من عامل النساء بين خلاف غيره و لهذا لم يفتي في التاديب الا الاجراء
 من جهة الاحوال التي تفرقة و الذي من جهة الاحوال التي تفرقة و لهذا لم يفتي في غيره
 انتهى ملخصا و عقبة العتق يقول قلت هذا الجواب ليس بشي بل الجواب الصحيح ان التضمير
 باسم الشئ لا يدل على تفرقة كما عناه و هو ما يفتي به في ذلك التضمير بعد المحصور
 يدل على تفرقة الحكم من غيره و اليه ما لصاحب الهداية لان اثبات الحكم في غيره ابطال للعقد
 المنصوص قلت الصريح من المذهب ان التضمير باسم الشئ لا يدل على التفرقة في العتق و ان كانت
 في العتق المحصور و الحكم في غير المذكور انما ثبت بدلالة النفس فلا يوجب ابطال العتق
 فانهم انتهى ملخصا **قال** **عاه** اي الشعير و اوصال المذكور كاحكام الكرماني و سيد الوفاة
 و عقبة صاحب الفتح و تبعه العتق فقال لظاهره اخطأ بذكر ذلك صاحبنا الراوي عنه
 وليس كذلك بل اخطأ بذكر ذلك صاحبنا من اجل حسان ساه عن لعين امه ثم يزوجها
 كما سيذكر ذلك في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب ان شأ الله تعالى انتهى **فليست**
 اي اسأله او اماله **بغير** اي بغير احد مال من على عتق الاجرة عليه و الا خلافت
 اعظم من الاجراء لاجري الذي هو نواب التاديب و التعليم كيف يقال فيه تفرقة
قال **كان يركب** بالالفعل و لا بالاسم و قد باو و غيره ما قاله العتق و البراء و يفتي
 بانما **فانما** **ادبها** اي اسأله او اماله **الى** **الخدمة** اي مدية اليه بغير اهل عليه و سلم
 و يحتمل بالخدمة عليها اي كان رجل في قسالة اذ و نها و اسهل الى المدينة و اشار الشهي
 بقوله كان في ذلك كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم و الخلفاء الراشدين منهم
 تفرق في العتق في البلدان بعد تفرق الامصار فاكتمل ههنا بل على ان الامن طلب
 التوسع في العلم فعمل في غير بلد و ضد به التوسع في العلم فيكون ذلك انما
 لمعطه و اعطى عرسه و قد روي بسند صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انما كان
 يتبعان



بالصغير ان قال ان كنت لا تكتب الا من عرس الامصار في الحديث الواحد وعن ابي الصالح اياه
كما اضع الحديث من العاصم فلا ترضى حتى يكتب اليهم فضعه منهم وسطاعه الحديث للترجمة
في الية طاهرة واما في الاصل فيقول وجرح احد ما يكون طريق القياس على الاموال فيقول
عليها والاعتناء بتقبلها من الاموال من الامور الدينية اكد من الاموال والاجاز يكون قد
اراد ان يضع فيه حد يثابده عليه فلم يتفق له في الحديث وفي الحديث كما قال في الحديث ابي
ان من احسن في تعيين من يرضى عنك ان كان من عمل الله اوجه مرتين واهمها من ينشأ
قال في التوراة وفي قول النبي جوار قول العالم مثله نحوها للسامع وفيه بيان مكانه على السند
من اهلها الى البلدان المبعوث في حديث واحد وسأله واحد قال ان يطلع وفيه اثبات
فضل المدينة وانهما مدن العلم واليهما كان يرسل في طلب العلم ويقصد في شانهما **باب**
عقوبة الامام ابي السلطان وشبهه ما يبه وهو مصدق رضا خالي فاعلمه وقوله **السامع**
يراد لعقوبة تكبير العين مصدق وعظيمة واصله وعظيمة عند غيرنا العاصم لحدوثها في العاصم
وعوضتها لما في الاصل كاعتد وسند حديثا في قوله واخفوك هذا الامر الذي وعدوا
وتعليق في امور الدين قال في الحديث وفيه التماس بين السابق من حيث ان المذكور في آيات
الشافعي تعليم الرجل اهله وهو ما عساه في الذكر في هذا الباب تعليم الامام للناس وهو عام
فما سبب من هلك الجيئة وفي القصة فيه الترجمة على ان ما سبق من الذم في تعليم الاهل
ليس محضاً بل من ذلك سبب الامام الاظم ومن سبب عنه واستفدوا العظم والتمتع
من قوله في الحديث في موضعين وكان الموعظة من قوله في راكبي اكثر اهل النار لا يركبون
اللعن وتكريرا العشي واستفدوا التعليم من قوله وامن من الصدوق كان اهل البيت
الصدوق تكثير الخطايا من النبي وكانت تلك الموعظة يوم العيد كما سننا في الترجمة - في
ابواب السنن في الموفيق قال **حدثنا سليمان بن حرب** يجملة مقصوده فاسأله موجود
الارادي الاضماري قال **حدثنا شاذان بن الحجاج عن ابي يوسف الاختصاصي قال في الحديث**
هو الامام الجليل ابي محمد علي بن ابي تاجح واسلم ابي تاجح اسلام هجرة في اوله مقصوده
الاسلام ان كان في الغنم في المكي العربي مولى ابي حنيفة العربي وامر حنيفة ما لم يرضى الخطا
على كسبه وان عطا في اخلافة من ان وروي عنه انه قال لعقل قتل عثمان وقيل ان من
مولدي الحديث من مخالفين لعن وفضله عكاً ومما يعجبنا وهو من آثارنا اربع روى من
العبادة وما يشبهه وغيره وروي عنه الحديث حد يثابده واحداً وحالته وبراءته وتفتته
وديانته منقطة عليها وحج سبعين حجة وكان شاذان لخدمة ابي عبد الله من مائة سنة خمس
عشرة وشيل اربع عشرة وما من ثمانين سنة وكان حقيقياً اسود اجورا فظن اسفل عرج
لا يراه من اهل مكة ثم عفى باجوه ولكن اعلموا العمل برضه ومن يراه اياه اذا اراد
الاشارة سراً له الغم طيب وحسين بلده ووافقه طاب من اصحابنا من سوسو وخافه
لجود ومن يراه اياه اذا وافق يوم عيد يوم جمعة يصلي لعبد فقط ولا ظهر ولا
حفة منقذ في ذلك اليوم كما قال في الحديث **كان المؤمنان حياوس** روي عنه انها **الشيء**
على النبي صلى الله عليه وسلم وقال **عقوبة النبي صلى الله عليه وسلم** ان يروي الراوي عن

عقوبة

عقوبة وردت هل العاقبة لهما من عاقبة فان في القصة وقد واما انما
حادث من زيد من ابي صالح ابي عبيد في الشرح وخرجه احمد بن حنبل من شذوذ ما رواه
لم يفظه استفيد من كل منهما واما ما مر من الشاذان كما انصفه وروى في قوله النبي وقال
اكثر ما واما استعمال الشاذان لعلى لا يلام لزيادة التأكيد في وثاقته لا يرد على
الاستعلاء لعلم على حوجه عليه السلام النبي وفي الصحاح الشاذان في نزهة طالع يقول
شذوذ الرجل على كذا النبي **ان رسول الله** في بعض النسخ النبي صلى الله عليه وسلم **خرج**
من بين صفوف الرجال الى صف النساء **ومعه بلال** اي ابي بلال رباح نفع المرء وتخصف
الموجود وبالجملة الملهمة وادحاه مع الحار وتخصف الجبين مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يردن بعد الامر في خلافة عشرين قديم الشاذان فلم يركب اكثر من ذلك اليوم والامر
اخرى لما قدم بلال المدينة لزيادة قهر النبي صلى الله عليه وسلم فطلب منه ذلك فان ولم
يتمد لما طلب من السكا وكان من لاسه بن طلق وكان يجره اذا حثا نظيره في طرفة
عظيمة في عظمته ثم امر بالعمرة العظيمة فوضع على صدره ثم يقول له لا تترك ذلك
حتى تحوش وتكفر محمد يقول وهو في ذلك الحاله احد احد قوما ولكن شاذان منه وافقه
علم النبي صلى الله عليه وسلم واذن له وشذوذ معه جميع الشاذان من لفظ مسجع الله تعالى
ان قد رايلا على شذوذ امية فضله يوم بد فقال ابو بكر رضي الله عنه اياها **باب**
هيا اذ انك الرحمن فضلا فذا ذكرت نار الشاذان **باب**
واحق النبي صلى الله عليه وسلم من بين ابي عبيد بن الجراح ثم جرح بعد وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم في الشام ومياتها زمن عمره في الغاري وقال ابن كثير مات في طابرين
مواظف وقال عمرو بن علي مات سنة عشرين وقال ابن زبر مات بداريا وفي المعتمد لابن
سند وعنه جعل كذا في الاصابة لفظ ابن حجر والسيوريان قهره بالتمام بقدره **باب**
الصغير وعليه قبة عظيم **نظرا** في رسول الله صلى الله عليه وسلم **ابن ابي عمير** **باب**
اي عطا ان لم يسمع النساء وعقله حين كان يعظ الرجال وسقط لفظ النساء في بعض الروايات
في عظم عليه الصلاة والسلام بقوله في راكبي اكثر اهل النار لا يركبون العن وتكريرا
العشيرو في حديث جابر قال تصدق فانك اكثر حطب من حبه وفيه فضل امر ابي ابي
اهد قال لا يركبون الشكاة وتكريرا العشيرو وهذا اصل في حصار النساء لعل لو عظم
ومحواها يشهد ابن عنته **وامر** **باب** **الصدقة** اي صدقة الشاذان يدل ذلك ما عساه
القول من حديث جابر في بعض طرقة قلت لعطاء اذا انصرفت قال لا يركب صدقة
يا حنيفة وامن بها لما راها من اكثر اهل النار وجا في الصميم تصدق في امسنا لسانا في
راكي اكثر اهل النار وقيل امر من باب الاكاثرة ونعت حاشا الى الجاسور والصدقة فوسنة
كانت اصل وجوه اليركك في الكوما في **تجملنا** الذي لمقتضى هذا من اصل الشريعة
للقول **الزهد** نعم المراد سكوت الفاضل وبالجملة الملهمة وهو ما يعقل في شذوذ الاذن ذهب
كان او غيره كما قاله ابن دريد وفي السباع المراد يكون فيه حته واحده والجمع المراد طرقة وط
وقوله وقوله كما في الحديث **والصائم** **والصائم** في راجع لغات كسر لثا ونعتها وحيتام وعظام والد



في الحديث والمعاني من المصنف اليه ايقظها وضأها وهل كانت المرة التي ما ذكر في
 الايض او في نوب بل لا ولا الظاهر الاول بل قيل قوله **ويلاذ بالامد في طريق** فانه لو
 كان الاغنى في النوب لما احتاج الى اخذ الا ان يقال المراد بالاحذهم النوب عليه ومقول
 ياخذهم وفي اي باخذما معنى المرة قال الكرماني فان قلت الصدقة حرم على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاصرفها فليس يصرفها مرسية سائر الصدقات **قال ابن عسقلان**
 اي ابن عليه ولا ينسأكر زيادة قال ابو عبد الله فضله عن **ابو الخطاب** في **عزيم** من
 ابدي راجح **قال ابن عباس** رضى الله عنهما وفي رواية الاميلي وابن مسأكر وابي الوقت
 قال ابن عباس **ابو عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم** حرم بان لفظ اشهد من كلام ابن عباس
 فعقل قال في العقب واراها هذا التعلق انه حرم من ابوب بان لفظ اشهد من كلام ابن عباس
 فقط وكذا حرم جازا او اود الطائفة لبي في مستند من منعه وكذا انه وهب عن ابوب ذكره
 الاسماعيلي والعرب الكرماني فقال **ابو الخطاب** ان يكون قوله **قال ابن عسقلان** مطلقا على جهة تسمية
 تكون المراد منه تسمية ابن حزم عن اسمعيل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مراد وقال ابن
 سليمان ابن حزم لا رواه ابن عسقلان صلا في الحديث ولا غيره وهذا خبر المصنف
 كتابا لزيادة ابو موسى بن عثمان بن اسمعيل كاسمياني وقد نقلنا خبره في الانحياز
 العقلية لا مطلقا في الامور لقبليه ولو استرسل فيها استرسل لقال **ابو الخطاب** ان يكون
 اسمعيل هذا اجزا من عليه وان ابوب اجزا منها ايضا وكذا في اكثر الروايات فتخرج ذلك
 الي ما ليس برضى النبي ومطابقة الحديث للدرجة في قوله فوعظهم واهرمهم بالصدقة
 وفي الحديث قال ابو يعقوب اسحاب وعظ الناس وذكره من الاجرة واحكام الاستسلا
 وحسن على الصدقة انما يرتب على ذلك مصلح او خوف فتنة على الوعد او الموعود وفيه
 ان على الامام اتفاقا درعته وتعلمهم وفيه ان الصدقة المنطوق لا تحتاج الى اجاب
 وقبول ويكفي فيها المعاطاة التي انما الصدقة في نوب بل ان غير كلامه من ولا من غيرهما
 وهذا هو الصحيح من مذمب الشافعي فلا لاكثر الرازيين من اصحابه حيث قالوا **انفق** الى
 الاجاب والاعتول وفيه ان الصدقات اعمها انما يصرفها اصارها الامامية دليل على
 ان الصدقة تنجز من انذارها له ابن عسقلان وفيه جواز الصدقة المارة من مالها غير ان زوجهما
 ولا يتوقف في ذلك على ثبوت مالها وقال مالك لا يجوز زيادة على الثلث الا بغيره من
 والخير عليه اطير الصلوة والسلام لا يسا لاهل هذا باذن ارحمهم الا اولها جازح من
 الشك او لو اختلف المكره بدلت انسا لخاله النبي ونماه **باب**
الحرم على خصم الحديث الحرس كبر الحامس من حرم عليه وعلم الحديث في العرف
 من صدق من يارضا ويقتل احد في ما قدم وحدها لا يصح حديث في حق من انكره الا في
 هذا الموضع وقد كان يتم على اذواج والحديث الخبر يا في التليل واكثره وصح
 على احاديث على غير قياس قال الضاربي ان واحد الاحاديث اشهد فيتم جعلها جميعا الحديث
 وصح حديثا لا يتحدث منه النبي بعد النبي والاحد واما حديثه وهو التركيب يدل على كون
 اشهد الحديث في عرف العامة للعلم في عرف الشيع ما حديث من النبي صلى الله عليه وسلم

وكما وحفظه من مناقبه للقران لا يقدم وهذا حديث الحديث منذ انتميم ويستعمل فيه
 قليل الكلام وكثيره لان حديثه شيا كثيرا كذا في العقب خصوصا قوله وفي الشرع ما يتحدث به من
 النبي اية فيه قصورا لا يشهد غير القول لا لولي ان يقال هو ما انصبت الى النبي صلى الله عليه وسلم
 قولوا وضلا وتقريرا ووضدة كما هو مقرر في محله وبالسنة لا لولم قال **عنه** **قال ابن عسقلان**
ابن عبد الله بن يحيى سبط ابي سرح بالملات الاويش الغزي ابا مريما المدني ابو القاسم
 الغنيمي قال ابو حاتم بن صدوق وقال هو صاحب الزين يحيى بن بكير **قال ابن عسقلان** بالاذاد
شليمان بن بلال ابو يجر النخعي القريش بن **عمر بن ابي عمرو** بنع الغنيمي المملعة فيها اخوات
 المدني مولى المطلب بن عبد الله بن حنبل بن ابي اسد بن سكون بنون وقبيلهم بالوجود
 الخزرجي الغنيمي مات في اول خلافة المنصور سنة ست وثلاثين ومائة قال ابو زرعة ثقة
 لان ما كان روي عنه وهو لا يروي الا عن صدوق ثقة **ابن عسقلان** **ابن عسقلان** بالانكبير
 فيها **القريني** ثلثة لموضع والعن اشهر عن **ابن ابراهيم** بن عبد الرحمن بن عمر رضى الله عنه انه
 نفع الهرة **قال ابن عسقلان** **ابو رسول الله** وهو ابي ذر روي عنه قال ابو رسول الله باسما قيل قال
 في الفصح وهو الصواب واعلم بان كانت شخصت هذا حرسا مصر في الرقا وقد كان للاصحاب
 انساك والابن عسقلان ابا هرة قال ابو رسول الله انتهى قول ابو يزيد هذا في الحديث لثقت
 لثقت يا ابا هرة ان لا يسانق من هذا الحديث احد الا من نكح ذلك لا يقتضي تحفظه رواية
 ابي ذر وكبره لا كان تأويلها بان التصديق لا ياتي في كون السائل هو ابا هرة لان الواجب
 قديم نفسه لعرض من الايمان كما تقدم فربما في القصة عن رجلين خا للابن عسقلان ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ساله رجل عن القصة الحديث قال قيل ان الرجل هو زيد بن خالد بن عمرو
 اولى من تحفظه الرواية المذكورة انما قيل ان ابا هرة قال لا لولا الرسول يا رسول الله من اسعد
 الناس بشئ ما نكحتم نكاحا من نكاحه من ذلك فقيل ولا يشبه في هذا القصة سوا كان هو
 القائل او غيره فطبا على ان جميع من رايها من الشراخ حكوا بالتحفظه **باب**
يشق على من يوم القدر المشقة المستتفة من الشفع وهو من الشق الى شقه لان الشفع له كانت
 فرد الحيلة الشفع منعها بغيره اليه والاشقة ان الصغار اجوعا وما له واكثر ما يستعمل في
 الصغار من هو على مرتبة ان من هو اذ في كذا في الكرماني **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم**
 يجبا الا في هرة ومبينا على حرسه **الام** **الطفت** الام سوكج او في جواب شتم محمد واث **ابا**
هريزة قال في حصة ابا هريزة وفي شقة يا ابا هريزة بعد ما حفره تحفيضا **ان لا يسا** في يصب
 العدل ورضه لو فعد بعد فضل العن كقولها نقا وحسونا لا تكون حنة في ايها على
 ان مصدرها واختلفة من الشبهة **ابن عسقلان** **ابن عسقلان** **ابن عسقلان** **ابن عسقلان** **ابن عسقلان**
 اول صدقة الواحد او بدل سنة وبالنسب وهو الذي في اليونانية كبرها وجمع عليه وخرج عليه
 الطرية والمال اية من احد لوقود في سببا قال النبي وقال عياض على الفصول اثنا لثقت قال
 في الصالح ولا يظهر له جدا انتهى لان اساد مسما للفقيرين او مسويها والصح ان ونة
 اصل قول الاستسعا له **ابن ابي عمير** **ابن ابي عمير** **ابن ابي عمير** **ابن ابي عمير** **ابن ابي عمير**
 محمد وفيه من يمانية تغديره للذي والشي راية من حرسك قال الكرماني في وشية النبي

هذا



او مسدود ومن تعصبيه مفعول رايت اي لو وحي بعين جردك انما قول لا يحيى ما قريت
 المساحة لان من التبعيض جوف ولم يستعمل اسما جارا بل كان المفعول محذوف وحي
 تيقنه وتعصبيه لما لنا الحد وفي ما رايت اكثر من جردك ورايت هنا تعجب العلم العربي
 متغورا لا جارا ومجمل ان يكون بصيغة مجزاة **استعمل الناس** عليهم وعاصم **بشفا** **اي يوم القيمة**
 طرف متناهي فيه لكل من اسعد وشفاء عشرين قال في موضع رفع خبر المشدا الذي هو اسد الخ
 الذي قال **لا اله الا الله** اي مع قول محمد رسول الله فمن الاكفا باعدي الترتيب عن الترتيب
 كقولنا **تعالى** اسئل الله تعالى واراثة الكحل كما ذكره **عصا** اسما من الشرب واذق واية الكسبية
 او جازم يسل من اطلاق الخبز واراثة الكحل كما ذكره **عصا** اسما من الشرب واذق واية الكسبية
 واية الوقت مخلصا وهو قريه كون خالصا حال من فاعل قال لا من المفعول الذي هو موقوف
 المقول **من قلبه** او **من قلبه** الشك فيه من في هرة او غيره والصدق الرقا في هذا الصان قبل الله
 وذكر ذلك على سبيل التاكيد كما في قوله تعالى **فا ما تم قلبه** وهو اختراع من المتأخرين كما ان قال
 لا اله الا الله اخترا من المشركين قال في المصنف ومعنى فعل في قوله اسعد المفعول انما هو التفسير
 اي سبيل الناس كقوله تعالى **واحلوا حلالا وحراما** فاعل ان يكون اصلا فيقول على ما وان كل احد
 يحصل له سعد بشفا منه لكون المومن مخلصا كالمسعد بها فانصلى الله عليه وسلم شيعت المفلت
 لاراد من هول الوقت ويشفع في بعض اركان كتحقيق العذاب كما في حق في طالب ويشفع
 في بعض المؤمنين بالبروج من ان يرد ان دخلها وفي بعضهم بدم دجوا لها بعد ان استوجوا
 دجوها وفي بعضهم بدجوا لغيره بحراب وفي بعضهم برضة الدرجات فيها نظير الاشارة
 في السعادة بالشفاعة وان اسعدهم بها المومن مخلص انتهى قوله شفا عات وقيل وصلها
 الحافظ السبوي في حضا بعد لصري في عشر شفا عات ذكرتها في نظم الكتاب المذكور قوله

- وحسن الشفا العظمى الذي • فضل انفسا من شيع المول عذرا
- كذا في الدخال لاحساب • قوما لدار الخلد والوايب
- كذا في عين بيتي المارات • بجوس دجوها ومن محن
- كذا في راجح زمره • في العزبات وقصور الجنة
- وكذا في جرح جوماسه • من يار بعقل رحمة
- كذا في العوض النقصير • في عاقر المنتدر الحسير
- في صلح حضرة في الطاعة • خلقوا الكمال بالشفاعة
- كذا في تصنيف الحساب • في يوم يوفى بلا ارباب
- كذا في تصنيف عذاب النار • من بعين من جهنم الكفار
- كذا في طمس لشم ينشعب • منهم العذاب حقا بدفع
- ما شرفها في اهل بيته العزيز • لطلعت احدا منهم مسفر

والارادته اما في نظر هذه الشفا عات المذكورة في شرح في الايات والاحصان في بعضنا
 حقيق وفي بعضنا متا في الكلام بالاسل وهددت عليها في شرح في نظم هذا الكتاب بقول
 ما ذكرنا في المعاصم صفا الاصل وهو الحافظ السبوي من شفا عات ووقت له على

وسلم شفا عات اخر لم يشر من لها ففداجح الطرائق والقران من عباده من جعفر يوما
 اول من اشفع له من امين اهل المدينة واهل الطائف وارجح الطرائق من امين
 عمر مرفوعا ومن اشفع له من امين يوم القيمة اهل بيتهم الاقرب فالاقرب من قرين
 ثم الاضداد ثم من امين في وامتد من اهل البيت ثم من سائر العرب ثم من الامام ومن اشفع
 له اول افضل صفات مثل هذا الحديث ان علي بن شفا عات لم يدخل بها تقدم الاول
 شفا عات لاهل المدينة الثانية شفا عات لاهل مكة الثالثة شفا عات لاهل الطائف
 الرابعة شفا عات لاقرب فالاقرب من قرين الخامسة شفا عات للاضداد السادسة
 شفا عات لمن امن به وابتدع من اهل البيت السابعة شفا عات لمن امن به من سائر
 العرب الثامنة شفا عات لمن امن به من الامام التاسعة شفا عات لمن لم امن به
 اربعين سنة العاشرة شفا عات لمن بلغ منهم خمسين سنة الحادية عشر لمن بلغ منهم ستين
 سنة هذوي او الشيع والديلمين عاشره رضى الله عنها مرفوعا ثلث الهة في اساء
 الاربعين من امين قال في الجهد في بعضهم قلت فابا الحسين قال في قد قرنت لهم
 قلت فابا الحسين قال في بعضهم قلت فابا الحسين قال في قد قرنت لهم
 عدي انا عمر سبعين سنة بعد في لا يشرك شيئا ان اقدم بالانار فاما اساء
 الاحباب ابا القبايين والسبعين فاني واقمهم يوما لقيته فقال لهم ادخلوا بل حنيم
 الحجة انتهى هذه احدي عشرة شفا عات تلزم مع العشرة الشديدة احدي وعشرين شفا
 عات ورايات التسع لانه صلى الله عليه وسلم كرم على ربه وفضله تقاوا سبع سنين
 ان يجعلنا من احد هذه الاضداد المتولين شفا عات عليه الصلاة والسلام وفي الحديث
 من العواذ التي تشبه على الحرس على العلم والحرف فان الحرس يبلغ جمعه الى الحرف
 العوامق ودينق الماني وفيه قرين العالم في المتعلم منه وتنبهه على ذلك يكون
 اعدت على جهاده في العلم وفيه جوارس كون العالم من العلماء اذا لم يبال حتى يبال
 ولا يكون ذلك كفا لان على الطالب السوال لقوله تعالى فاسألوا اهل الذكرا انتم لا
 تعلمون وفيه ان على العالم ان يبين اذا سئل وان لم يبين فعدكم الا ان يكون له عذر
 وفيه ثبوت الشفا عات وانها تكون لاهل الاخلاص والتوحيد وفيه جوارس التاكيد
 وفيه الخطاب بالكتابة وفيه فضل في هربت رضى الله عنه **باب**
بالتقوى في شرح البيهقي غير متين مضان لقوله **ايضا** **بالتقوى** العلم اي كفاية
 مستقط لفظ طالب للاصلي **كتب** ولا ينسأ كما ذكره في بعض النسخ
 الاموي الحقيقية الراسد المشهور وهو في كتاب الايات في الاية في الاية والعصا
اي كرم هو ابن جهم بن عمرو بن جهم الاضداد في كتب الحداية والحد عمر و
 صحبه ولا يابيه محمد ويزا ابو بكر تابعه في استقواه عمر بن عبد العزيز على امره المدينة
 وقصا بها وهدا كذا اليه ولا يعرف له اسم سوى اي كرم في كفايته اوعيد الملك اوصه
 ابو بكر وحيث اوصه كفايته **الظن** **ما كان** اي الجمع الذي عنده وفي رواية الكسبية في الغفر
 ما كان عندنا اي في ذلك فكان على الرواية الاولى ثمانية اوصه وعاد

سئل
 في بيان شفا عات
 في يوم القيمة

المؤمن من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت لرسول الله ما قال في حقك دوروس العلم قال
في الغنى يستغنى عنه أشد من دوروس الحديث النبوي وكانوا قتل ذلك بعدون على الحفظ
فإنما خلاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى ذهب العلم بغير العلم على ما أتت
في رواية مسطلة وإنما وقد روي بالفتح في تاريخ إسحاق بن عمار هذه القصة لفظاً كمن عسر
من عهد العزيز إلى الألفاظ النظرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمع كما في
الفتح قول وما في البخاري هنا في حواصل ذلك لأن المدينة من جملة الألفاظ **وهذه**
العلم أي موطنه من حفظ السبيل والمسبب **والإقبال** في الغنى هو ضم الغنى وسكون اللام
وقا الجمة ولا تقبل مع الغنى ولا تفرق فلا تفرق في نسخة نعم الغنى والرفع فلا تفرق
في حديث في قوله **الأحد عشر في معنى العلم** العلم بالمسبب على الأولى وبالرفع على الثانية
أنهى **والثامن والعشرون** العلم والمجلس العلم المشقة في الأول من الألفاظ ومنها في الألفاظ
المجلس لأن الألفاظ من سكون اللام وكبرها جمعاً وفي رواية ابن مسافر ونسختها والجلس
بالشدة الغنى جمعاً في أول الألفاظ على حاله والمجلس وهو قيل كقول أبي عبد الله في قوله
نشدوا على صانعه والكثير في قوله الألفاظ بالرفع بالصبغة **من العلم** العلم المشقة
الغنى ونسختها باللام المتوسدة ولكن في معنى بعضها وشكيب العين وتخصيص اللام فالجمل
في قوله **من العلم** في محل الرفع على الثانية عن الفاعل على الأول وعلى الفاعلية على الثانية
وحتى يأية أو تعقلبه لقره واليشتر ما عطف عليه **ثالث العلم** العلم بالفتح الغنى
وكسر اللام وقد يقع **من العلم** كقولنا ما عطف عليه وتعليقه في الدور التي لا
يتأخر عنها العلم بخلاف المساجد والمجامع والمدارس وهذا الألفاظ في رواية الكشي
وإن مسافر وكثيرهم عدمه كرسد يجمع في روايتهم ولما في رواية غيرهم ليس يعلق لذكر
سنة بعده بقوله **حديثاً** في رواية الأصيل قال أبو عبد الله أي البخاري حديثاً **أخيراً**
بفتح العين فالله **بفتح الجاء** أو الحسب المصريح العطارد الأضاري المنة المترقسة
التي شترق وما يتبعه قال **حديثاً** عن عبد العزيز بن مسلم باللام المكسورة لخصه المراد سابق
الفصل بفتح الغاف وسكون أمهله وفتح الياء سكن الصرخة كما ليجب من أجمع في كل من الألف
مات سنة سبع وستين ومائة **من حديث العزيز بن علي** في قوله **هذا حديثاً** قال في الفقه عجلان يكون
ما بعد الصوم كل يوم من الصلاة ولم يدخل في هذه الرواية والأول الظاهر وهو صرح
بالفتح في السجدة ولم اجد في موضع كونه من حديثه في قوله **هذا حديثاً** قال في الفقه عجلان يكون
شقيقته من كلام الظاهر وورده كلام غيره من بعد ذلك ما يترامى اليه كلام غير
عبد العزيز بن علي والسبب في اللفظ قال **حديثاً** **أحمد بن محمد بن أبي** **وغيره** ضم الخبر
وبالسبب أمهله **قال أحمد بن محمد بن أبي** **وغيره** قال في الفقه قال في الدرر القطر
لم يرد في المطايع من يميني ورواه أصحاب مالك بن وهب وغيره عن مالك
خارج المطايع ما كان عبد البران سلفاً في من يرد واه أيضاً في المطايع وقد استشهد
هذا الحديث في رواية هشام بن مهران وغيره في نسخة من رواية الكشي من نسخة غيره

أهل الجورين والعربان والشام وخراسان ومصر وغيرها وأخذه عن روايته عن أبي
عروة الوالاسود المدني وحديثه في العيصين والزهرى وحديثه في المناي ويحيى
كثير وحديثه في صحيح أبي عروة وأخيه الماهي وأخيه عن عبد الله بن مهران
وحديثه في مسلم النبي **من هشام بن مهران** عن أبيه عروة **من هشام بن مهران** عن أبيه عروة **من هشام بن مهران**
ينبغي أنه منقلاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** أي في حجة الوداع كما عند
أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة **أن الله لا يقبض كبر المعصومين** العلم من الناس
استأجاب بالنصب على الغنوية المطلقة والمامل فيه فعل من معناه وهو يعيد ويرجع
العشر أي يترجم **العشرون** **العشرون** صفة سببه النوع ومعناه أن الله لا يقبض العلم من حيث
الناس على سبيل أول برهنة من يهيم إلى السعيا ويخو من صدقهم **وكن يقين العلم**
الثلاثون **أرواح العلم** وسوق حمله وعبراً بالظرف في قوله يقين العلم موضع المضرباً دة
تعليم المظنون كما في قوله تعالى الله الصديق قوله الله أحد قال ابن المنبر هو العلم من الصدق
جاء في الألفاظ إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه في قول وقوع التصريح بذلك ثم
من هذا أيضاً رواه أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة قال لما قال في حجة الوداع قال النبي
صلوات الله عليه وسلم **خدا العلم** يقين أرواح العلم قال ابن المنبر هو العلم من الصدق
ذهب العلم به ما حله ثلاث مرات وقال ابن بطال معناه أن الله تعالى يرفع العلم من
العبد بعد أن تفصل به عليهم ولا يسترجع ما وضعه من العلم الحودي إلى معرفته وشهيقته
ولما يكون التزامه تنصيبهم العلم فلا يوجد من يخالف من رضي وقد أدرى الله عليه وسلم
يقين الحول كما وما سبق من الهوى انتهى **تقريباً** إذا لم يقين العلم المشقة وكسر
الغاف من الألفاظ وجية ضمير مرجع إلى الله تعالى أي يقيناً الذي يقيناً **قال** ما لم يقيناً على
المعقولة كذا في رواية الأصيل واليه من يفتح حرف الضمير من المقادير من المقادير في الجحد
وعالم بالرفع على الفاعلية **والسنة** حذراً الميراث ما لقا قال في نسخة أبا عبد الله الكوفي
فإن قلت من يقيناً يكتم وقت بعدد أو هو الاستقبال لنا أقاربنا فماذا فعل في القطر
على أصله معناه جامع الألفاظ من ذلك قال في نسخة **قال** **أخيراً** **أخيراً** **أخيراً**
لأنه إذا شرطه تعليق لما يعم معناه ما كان الكرماني فان قلتاً ما كان إذ شرطه بلزم من
أنما شرطه استفاً للشرط ومن وجود الشرط وجود شرطه كسبب كذا في الجواز
الإختصاص مع وجود العالم قلت ذلك الشرط العقلي لما في غيره فلا يشترط الحد في الجواز
ثم ذلك الاستلزام بما هو في موضع يكن الشرط بل قد يكون للشرط واحد من شرطه
كصحة الصلاة بدون الوضوء والجمع أو المراد أن الناس جميع فلا يصح أن الخلق أجمع
أو سائر جملة الألفاظ معناه علم مطلقاً وذلك ظاهره انتهى **قوله** **قال** **أخيراً** **أخيراً**
أخيراً من بين قلت الثانية تأخر ذلك في الثاني انتهى وفيه نظر لأن اللفظ لا يفتى
بعد ههنا من حيث وصفه ويترك الجواز بأنه المراد أنها قلت بالسكون وكسرهما قلت
أي تأخر في الأمرين السبب في اللفظ واللفظ في الأصل لا يرد في الأصل إلا إذا لم يرد
لنفسه الجواز والبدل أن تأخر كما استسهل على لفظه الإختصاص في قوله **قال** **أخيراً** **أخيراً**

منه فعل بغير فاعل أو اتخذ جنف انتهى لكن قال الابدون ما لك فشرح الخلاصة وما أسلم
 الخ من هذا القبيل فبنا نسبه اذ لا يدلنا ذلك في تباينها لا الاصل المنكح الا
 لا زال فعل من الاكلها التكويمه وبكتبا حفتت بابا لها جوف ليس لا حفا مع الخبز العز
 فيها ولا يجرها لانه ذلك التين اا الاما ضد من قول بعضهم اني لم يسر الا را انتي
 قاله فانما في زكوا في صلاته على الشرح المذكور مصرح جاعته منها المسود لفتنا الى ما
 هذا خطا لا يشاء وتقدر بشره و قد صدره لاشارة على ازره ومنع ان يقال اكل في التباين
 حيث قال في هذا الشارح قوله في التباين ولا يرمدان يقال في الفعل من الاكل فلا يتو
 يكن قاله ابن هشام وغيره اشهد وبه قال في التوضيح وقد قسم في الفعل من الاكل الاكل
 وقول الجوهر في ان الفعل من الاكل من الاخذ وهم وانما هو من تفد كاتبع من اتبع انتهى و
 عهد ان الجوهر في جعل تفد ما اسلبا بل جعله لو اذن من اتخذ على نوم اماله لا كما قد
 فلا يتم الاحتجاج عليه بذلك فلو ير التماس في وسأعلمه الراو المهوره والشوريج راس قال
 في اللفظ في رواية ايد در ايضا مع الخبره في اخره اجري مفتوح جمع ريس **جاء** بالضم
 والتشديد جمع ما حل والمراد بالجل هنا ما يجل للجل السبط وهو عدم العلم بالشئ لام افتقاد
 العلم به والمحل المركب وهو عدم العلم بالشئ مع اعتقاد العلم به **استعملوا** بنا لبنا لفعول كيب
 سألهم اناس ما جاء جون اليه في امره بينهم فمما اى فامتنان سألهم من الناس **يعيرهم**
 وفي رواية ايد الاسود في الاعتصام عند الجمع فيفتون رايهم وراه مسلم كما لا وى كذا
 في اللفظ **تصوموا** من الضلال مقابل الهدى **واضلوا** عبرتهم عن الضلال عن الارشاد قال
 النكباء فان قلنا الضلال من تقدم على الاضاهى فاسمى الضلال لانهم اخطوا فاعلموا ان
 والاضلال متعقب على الاضاهى وان كان الخيرا الاول مقديا عليه او الضلال الذي بعد الاضاهى
 غير الضلال الذي قبله انتهى ومثل الحضانة في ذلك جمله الفصحة بل هم اسو حالا لا ارحمكم
 افاض عليهم بخلاف ما بان المعنى قال الداودى هذا الحديث يخرج مخرج العموم
 والاراد به الخصوص لقوله تعالى والصلوة والسلام لا تزال طاعة من اتمها حتى تنزل الحول
 حتى يلقى امرها او يقال هذا بعد ان اتمها ان لم يتبين ان الامر بان ثبات الصلوة او عدمه
 بقاء العمل انما هو في بعض المواضع كفي غيرت المفسد مثلا ان ضوابطه فيكون نحو الاجل
 التخصيص مما بينه اذ لا انتهى وفي الحديث لئلا يخطى العمل بجزء العلم والاشتغال به وصية
 التحذير منها اذا لم يخل بها دونك وصية الالة المهوره فاعلم بان يجوز اخلوا الزمان عن مجتهده
 خلافا لظاهره وصية ان الفتوى هي الراسخون في الدين ووجه ذلك من تقدم عليها بغير علم **قال**
الفريرى كسرا لعلها ونحوها وفتح الراو سكن الواو منه نسخة اليرى من فريرى من قري
 بجاري على حرف جيمون وهو ابو عبدالله محمد بن يوسف بن مطرف بن صالح بن بشر قال
 الكللابى كان يتبع العيرى من التجارى فيمنعه من مزه بقرصة ثمان واربعين
 ومائتين وعزم بجاري سنة ثنتين وخمسين ومائتين والدرسة احدى وثلاثين
 ومائتين ومائتين وثمانين وثلاثين **جددنا** **باسم** مستدركا لوجوه السنن المهمة
 اخوه **قال** **جددنا** **قديه** بن سعدا حد يشرح المؤلف **قال** **جددنا** **بجزي** بفتح الجيم من

عبدالرحمن الضيق **عن هشام** هو ابن عمرو بن الزبير بن العوام **عزاه** في نحو حديث
 ما كان السابق قال في اللفظ هذا من زياد الراوى عن العارفة بن يعقوب الاسدي وهو
 قليلة انتهى واللفظ رواية قتيبة بن زكريا عن ابي سلمة عنده وسقط له قال الفريرى كوزين
 عسكري والاصل في الوقت **باصرف** بالتونين **جل** جعل ما بنا لفا على
 وقا على غير مستزجر الى الامام المعلوم من السابق **للسألو** **بما** على جيب كسرها لعلها
 وتحذف الدال في بي على انفراد واصلا ومنه قوله اعلمت علاقتها والاصل في الوقت
 وكرته جعل ما لبنا المجهول ونوم بالرفع نائب العاقل في العلم متعلق بجعل وما لسديك
 المؤلف قال **جددنا** **اسم** من ي ايا قال **جددنا** **شعبه** بن الحجاج قال **جددنا** **لا** **الابن**
ابن الاصم في بضع الهمة وكسرها وابتداء قد يدل ما وها فاقال ان الكما في اهل الشرف
 يقولون اصحابنا بن افا واهل المغرب بنا ووهي مدينة عراق لغة اكثر الحديث
 منها والاصحاب هو عبد الرحمن بن عبدالله الكوفي قال **جددت** **اباصالح** **ذكر** ان بلغ الدار
 المجهو وسكون الكاف **جددت** **عن** **ابن سعد** **الحذري** ضم لعلها وسكون الدال
 المهمة سعد بن مالك احدا كثر من على خلاف في ذلك قال **قال** **النسائي** **لغزبان** ذوقا
 الشنا شا التابته وتلاها جازى مع اسم الجمع الموصى **لنبي صلى الله عليه وسلم** **علينا** **ملك**
الرجل ان يلا رتمه لك كل الايام يتعلم منك احكام الدين ونحن شامعة لاندك
 مراتهم **قال** **جعل لنا** اي عين لنا **يومنا** من الايام تقبلنا فيه يكون مشاققة من **هضات**
 اي من اختيارك الامن اختيارنا ومعبر عن النقيب بالجعل لانه لا زيه **قوله** **جددنا** عليه
 الصلاة والسلام **بوما للقبين** **فيه** قال النبي بوما معقول ثان لوعده وحمله لغته
 فيه في جعل نصب صفة بوما وتجعل ان يكون استينا فا قال النبي فان قلت غطف الجملة
 الميزية وهي قوله في عدمه على الاثنائية وهي قوله فاجعل لنا ذوقا منعه اربع موصور
 وابن مالك وغيرها الجب بان العطف ليس على قوله فاجعل بل العطف على جمع الجملة
 من قوله علينا طيل الرجل فاجعل لنا يوما انتهى وقول لا يجمع على المتماثل ان ذلك
 بعيد من جهة المعنى لان الفاقتى بعد من جها معنى السببية فاوعد لا يستبين من قبله
 الرجال عليهم بل عن قولهن فا جعل لنا فالها هان العطف على فاجعل لنا ويجازية
 بآذوكه صاحب الكشاف في قوله تعالى سورة القدر وشرا الذين اسوا بقوله فان قلت
 عالم عطف هذا الامر ولم يتبين امر ولا ينصح عطفه عليه قلت ليس الذي استند
 بالاعطف هو الامر حتى يعطى له متساك من امر اوى يعطف عليه انما المقيد بالاعطف هو
 جملة وصف ثواب المؤمنين هي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما يقول سعيد
 يعاقبه بالنعيم والارحاف ويشترى باللعن والاطلاق انتهى عمران ما هنا كسرها في
 الازمنة لا تكونية ولا حشر في ذلك اذ لا فرق في عطف الانشائية الجبرية ان تكون الانشائية
 مقدها والجبرية خوا وبالعكس وان تقول هو من عطف الجزئية على الحركة المعطوف
 عليه محمد وحف والفاق المعطوف تفضيحه على حد قوله نقأ قلنا ان عرب بعضا كبحر
 فاخرجت اي تضررت فاخرجت وعل هذا الوصل من فكلها كما يعلم بالشمائل **وعظمت**



الفاضلة لان المعطوف عليه محذوف وفيه فوق بعد من هو عطف على قوله العيني وهو مقطوع
على مدحها او لتعريفها **واخرج من معطوف على وعطفين وحذفوا القول الثاني في المعطوفين**
لارادة التعريف وعطفين نحو اعطى ردهن عن العناج وتروهنن في الاعمال الصالحة
واخرجها باو امر بنبيه فكان **فيما قال لحن ما يمكن امره تقدم ثلاثة من اوله الا كان**
اي التقدم المعلوم من تقدم **لما جازى من التادير كان الاول فيها قاله لحن وانها مسا**
سكنوا امره لم على ارادة القفط وخر كان الثانية فر له جازا والاصلي و ابن مسكرو الخوي
جازا ما لرجع على ان كان ثمة وزاد الاصلي من قبل امره التاكيد وهي مقترنة هنا تقدم
التي والثلاثة من اوله من ان يكونوا ذكورا واناثا او البعض ذكورا والبعض اناثا
وثبت الثاني ثلاثة اليعين المذكور لانه باعتبار لفظ الولد والولف في الجواز الا ان
الثلاثة تبا وبل النفس وفي الاعتقاد الا ان الا اولاد او تبا وبل الاختصاص **فصارت**
امرأة هي ام سليم كما عند احمد وام ابن كاعند الطبري في الاوسط وام ميترا بالجملة
المشرفة كما به الموقف فله المعطوفة **واثنين** وكريمة واثنين بالثاني او من تقدم
اثنين من تقدم ثلاثة قال الكرماني فان قلت علام عطف اثنين على ثلاثة وتسلم
بالعطف البتة فيكون له نفسا فاجعلها كالتاسر اما قال ومن ذريته اثنى **فقال صلى عليه**
وسلم واثنين ومن تقدم اثنين يكونان جازا بما من النار وكريمة واثنين كالتاسر
وهو جازا لها بالاثنين كان عن وجو واجتاد اظاهر الاول قال العيني يحمل انه او جازا
في الجوز بان يجيب عليه السلام بذلك ولا يتفق ان يعزل عليه الوجدان من السؤال قال
اليروي ويجوز ان يكونا او جازا ليه قبله وقال ابو الحسن القاسبي وغيره قد جازى الجازي
في كتاب الرقاق من حديث ابن ابي هريرة ما يدل على ان الواحد كالاثنين وهو قوله عليه الصلاة
والسلام يقول الله عز وجل ما بعد ما يؤمن محمد بن جاز ان اصبحت ضحية من اجل الدنيا
ثم حشبه الا في الجنة واي صفي عظيم من اوله بل قد جازا في غير المعجم ما يدل على جازا على
ان الواحد كالاثنين والثلاثة وهو ما رواه الترمذي وان ما حدث عن ابن مسعود رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوب ثلاثة من اوله مبلغوا الجنة كما
له حصصا حصصان النار فقال ابو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال ابن كعب قدمت
واحد قال واوحا قال ابن ابي عمير فان قلت هل لربيل مثل ما لبراء اذا قدم الولد
قلت نعم لان كركم الكليل على السؤال الا اذا دل دليل على التخصيص انتهى وفيه قال **حدثنا**
ولابو ذر و الوقت حدثني ابو الافراد **محمد بن دنا** والملقب ببندار **قال حدثنا محمد بن احمد**
هو محمد بن جعفر السمرقي قال حدثنا شعبة بن الحجاج عن شعبة بن الرحمن بن الاصبغ
بن من وكان ابن صالح فاذا عطف ههنا فحقية ابن الاصبغ في العلم في الرواية السابقة
انها هي مصداق للحديث في انما اصلي من النبي صلى الله عليه وسلم هذا اي لهذا
الحديث المذكور قبله قال الكرماني وقدم الاستدلال بالعلو درجته اذ بين شعبة
والبخاري فيه رجل واحد وهو ما في خلاصه لثالث فان يدعها رحلين وقال ولا ابن
الاصبغ في وهما عبد الرحمن بن الاصبغ في مخالفة على لفظ الشيوخ وهو من جعل احوط

انتهى وقال العيني ذابح اخوي قصد ها البخاري وهي التنية على زيادة في طرف
اي هريرة وهي قوله لم يبلغوا الفتى انتهى **وعن عبد الرحمن بن الاصبغ** معطوف على من
عبد الرحمن السابق اتفاقا في الفع الواحد والمعطوف على قوله لو لا عبد الرحمن والمثل
ان شعبة يروي عن عبد الرحمن باسنانين فهو موصل وهو من زعم انه معني انتهى ومرواه
ومن وهم الكرماني فانه قال وهذا لتقليد من البخاري عن عبد الرحمن انتهى **قال سمعت**
ابا حاتم بالهذلي والزاوي سلطان الاصبغ الكوفي المنز في خلافة عمر بن عبد العزيز **حدث**
ابن هريرة قال وفي رواية اخرى وقال ابو العطف على محمد بن ابي ان شعبة
ابن سعيد وزاد عليه ثلاثة لم يبلغوا الفتى كسر الهمزة وما لم يله اي الاثر فزاد على
الرواية الاولى والمعنى انهم ما فاضل البلوغ فلم يكتب عليهم اتم لان الاثر ما كتبت بعد
البلوغ ولعل السرية ان لا يسألهم ان ذلك معقول فيكون الخوف عليهم اشد قاله صاحب
الفتح وقال البرماوي وخص الصغير بذلك لان الولد من الصغار ومنه عليهما
اشق والكلب مضمرة الخالعة والعقوق قال في الفقه وفي الحديث ما كان عليه من الصلوات
من الحرس فلم تعلم اوله والدين وحيد كلام السامع الرجال في ذلك من امر الدين وفيه
جواز الوعد وانما اطلق المسلمين في الجنة وان من مات له ولدان جازا من اباؤه ولا
اختصاص لذلك بالسا كما سياتي في التفسير عليه في الجازا انتهى **قال**
من سمع شيئا من العلم زاد في روايته اي في روايته من سمع منه ما ولعله
فراجع فيه وفي رواية اخرى **عن بعض** وقاله في الاستدلال في قوله **حدثنا سعيد بن**
العيني **ابن ابي هريرة** المصري نسبه له ابيه لشيء به والافواه الحكيم من جازا
مزمون في سنة اربع وعشرين وما بين قال **اخيرا ما تابع من عمر** وفي رواية اخرى
الحجبي وهو قريشي مني حافظ لغة ثمة ما من ثمة سنة ست وستين وماه في قوله **اشغلا**
سنة اربع وعشرين وما بين وهم من قلم الناقد سري اليه ما قبله **قال حدثني** ما لا يزيد
ابن ابي عمير بصيغة التصغير عدله من عبد الله ان **عائشة** بنت محمد رضي الله عنها
رضي الله عنها **خرج النبي صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع** وفي رواية اخرى **در باسقاط**
كانت قال الكرماني لاسنا فانه بن كان ابن ابي عمير ولا تسمع لفضلها لان كان هذا صوت
جهره اياما والمضارع للاستقرار وقتا سابقا اوحى بلفظ المضارع استحضارا للهو رة
انما سبه وحكاية لفظه وان كان مضارعا فكيف معناه على الماضي انتهى لخصا **مشيا**
محمول لها بدليل قوله **ان اقره** **الاجت** فيه التوسيل الله عليه وسلم هذا الاستسنا
كما قال الكرماني فتصل لان جملة راجحة صفة لموصوف محمد وفي اي كانت لا تسمع
شيئا مجهولا موصوفا بصيغة الاموصوفا بالجموع وفيه **حدثنا** اي الى ان تعرفه
فحقى غايه او كي تعرفه من تقليد في الفع ظاهره والادرسال لان ابن عميره لم
يدرك مرادجته عائشة النبي صلى الله عليه وسلم لكن بين وصله بعد قوله **قال حدثنا**
فقلت انتهى وقال الكرماني وهذا الاستدلال مستدركه الدار عطف على البخاري وسلم
قال اختلفت الرواية في من ابي عميره قروي عنه عن عائشة وروى عن محمد بن القاسم

بهم للمنفعة العرفية وبالإذعان الجمعية لا يصح **جاساسا** فإما الحد عليه وقضى
لا يدين بالعتبة وقروا بأن الحرم لا يدين وغير بعيد في الأولى مكة وفي الثانية لها
بها وبها بالحرم وفي الثالثة غير **لا فإنا** بالاعا والامتداد **بهم** أي أن مكة لا يدين
فأقول تسليما بأية أدم معوم هرما من إقامة الحد عليه والاقتصاص منه **لا فإنا**
بهم أي بسببها وهي يقع هذا المعية وسكونها ونوعها وهي السرفة وأصلها سرفة
الليل وفي رواية الإصلي والسقلى بحرية بمعنى السرفة فزاد فيها التصدير وقروا في الإصلي
كما قاله القاضي في بعض بحرية نعم الخالق ابن بطال الحرية نعم المساءد وبالفخ السرفة
أتى وفي المسامح الحرية تثبت الخالق المعية والسكان الراعى المشهور السرفة وأصلها
سرفة الأبل وتطلق على كل حيا تزاها في الفخ وقد تشدق عمرو في الجواب وفي
كلامه ظاهر من يكن أرادها أو أطلق في الصالحية كره عليه نص الحرب على مكة فأجاب
بأنه لا يقع من إقامة العقاص وهو صحيح إلا أن الزبير بن كعب أخبر عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال في المحبة بل هو في ليلة خلت من يزيد ومن عبد الملك لأنه
بوعقبه وهو صحيح في حد ذاته وعن الجواب وذكر ما ذكره صاحب الفخ لكن جاول
الغبني يصل جوابه معانفاً قال لما سمع عمر ذلك رده بقوله أنا أعلم بغيري مع ما عث
وحضرك لكن ما هبتنا الحق المراد من المقامه فإن ذلك الترخص كان بسبب الفخ عنه
وليس بسبب نقل من استحقه فأخرج الحرم والذي أتاه بعده من القبيل الثاني لأمير
الأول كلف تكريمي فهو من الغزل بالواجب يعني الجواب مطابق وليس مجاوبته عن
غيره قال النبي قلت كونه جوابا سبق على عقاد عمرو في ابن الزبير انتهى وقد
تشم عليه ابن حزم في ذلك في المحلى في كتاب الجنائز قال لا كرامة للعلم الشيطان
الشرطي لما سبق يزيد أن يكون أعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
الفاسق هو العالم ليس له رسول ومن ولاه ومن قلده وما حمله الحرية في الدنيا والآخرة
الأهوية مرة ويصوب قوله وقوله انتهى وقال القلمي قول عمرو ليس بصحيح لورد الذي
تشكك به أبو شرمه وحاصل كلامه مجاوبته وأبل غير معصوم بل ليل انتهى قال ابن بطال
أختلف العلماء في الصلابة إذ روي الحديث هل يكون أوليتها عليه ممن يأخذ بعقده أم لا
فقال طائفة تأويلها الصلابة أو لا إلا روي الحديث وهو أعلم بغيره وسببه وقال
أبو حنيفة لا يدين تأويله أنه المصيب النابل وقال الإمام الحرم من ذهب الشافعي شاع
رواية لأعله وذهب إلى حقيقة شاع عمله لا رواية فإذا كان الحديث عاما فنهى
عن عمل رواية وقد إذا كان لفظ الحديث في الجملة هو الراوى إلى أحد محتملاته
هل يصبأ إلى مذهبه فقد ذلك خلاف كما في المعنى وقامه مع ذكر ما شرع عليه فيه
ظهوره لربما الأطلاع وفي الحديث العرفي على نقل العلم وأثناء السنين والإحكام
وهي شريعة وتروى وفي تقديم الحق والثناء على الله تعالى أمام المقصود وفي إثبات
حضانة النبي صلى الله عليه وسلم واستواء المسلمين معه في الأحكام إلا ما ثبتت قسمة
المقصودية وهي جواز الشهاد في نصلي الله عليه وسلم إلا بآية الحجة وفيه جواز الشهاد

لاظهار الحق وبه مخالفة الثاني للعصا في الأجداد وفيه تصل إلى تشریح وصية
وجوب الإكراه على الأمير إذا رأى غير سائن الدين وإن لم يسأل عنه
وفيها الصفة لولاة الأمور وعدم الضلم والتسلط في نصيبهم وفيه إذا اعتقل
بمصلحة القلب لا الدماغ وهو قول الجمهور لأنه لو كان عمله الدماغ يقال ويأه وهامس في
المسألة قول ثالث استتركت بينها ورواية الحديث ما بين نصري ومدني وفي الحديث
بالجم والأفراد والعتنة وأجزءه الولف في الحج والمغازي وسلم في الحج والبركة في حجة
وفي البدايات والسبأ في الحج والعلم وبه قال **حسن ثنا عبد الله بن محمد الوهاب أبو محمد**
الحجبي يعقوب أبو الوهب البصري الملقب بالبشاريق في سنة ثمان وعشرين ومائتين قال **أ**
حسن ثنا جواد ابن زيد البصري عن أبي بصير السخمي في عن محمد بن سيرين عن ابن أبي
بكر عبد الرحمن عن أبيه **في كره** واسمه ضيف قال في الفخ كذا المستعمل والكسبي وتخط
ابن أبي بكره قلبا كان فصلا منقطعا لأن محمد لم يسمع من أبي بكره في رواية عن محمد بن
أبي بكره وهي خطأ وكان عن سعدت بن أبي حمزة **ذكر النبي صلى الله عليه وسلم** بالنا القول
وفي نسخة بالنا لفظا قال النبي مرفوع على الأولى منصوب على الثانية **قال** ولا يصلح تخط
أي ذكر أبو بكره النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا من الذكر الذي يكون بعد النسب
ولا يصلح فقال والمعنى ذكر أبو بكره النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال قال النبي وفي نسخة
وهو يدل أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المصدرا عنه أي ذكر النبي قوله **إن دعاكم قال** النبي
الفأ **قال** فإن عاطفة والمعروف عليه محمد وفيه لسان هذا الحديث ثم روى لا يرضى حديث
طويل وقد سبق بعينه في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ وقرى من سابع
حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي يوم هذا فكنا نحن قلنا أنه سمعته بغيره
قال ليس هذا يوم الغفر قلنا بل قال في شهر هذا فكنا نحن قلنا أنه سمعته بغيره
قال ليس بذي الحجة قلنا بل قال إن دعاكم وأمواكم وإعانتكم بكم جوام كونه يومكم
هذا كونه يومكم الحديث هنا اقتضارا على المقصود وهو بيان أن التبع انتهى **وأما** **المسك**
أي أن أخذ بعقده أموال بعض غيركم **قال** محمد بن سيرين **في أحسية** أي الخيرات
أي أبي بكره **قال** **والعز** **المسك** على ما ساقه قال في الفخ كان ابن سيرين شك
في قوله وإعانتكم قالها ابن أبي بكره لا وقد تقدم في أوائل كتاب العلم الحرم بها والحق
هذا الأية في الحرم هناك المكان عمله لأنه كان عند راية الأيوب طائفا في تهن الظن وفيه
تذكره في الحرم بها فزواها لا يعون بارزما وأما في التمسك بطرد له **ملككم حرام**
أي فإن سلف دماكم وإنما ذلك مواكم وإعانتكم ملككم حرام يعني أن ما لا يعصم جوام من بعض
يعتبر لأن ما لا يعصم عليه حرام والدليل على ذلك العقل فإنه يعقل أنه لا يتعين المقصود وهو أن
أموال كل أحد حرام على غيره وقد عند تقديره من أسباب الحبل ويرون الزوايا الأخرى
وهي ملككم ملككم كونه **يوسمك** هذا وهو يوم الغفر **في شريك** هذا وهو ذو الحجة والأياض
السلج **الشاهد** أي الخاص **سكن** **الشاهد** المراد من فرسيع وإن كان قد في الوقت **وكانت**
محمد يعني ابن سيرين **يوسمك** **في رسول الله صلى الله عليه وسلم** كان ذلك يعني إجاره



تخصيص الكلام
باصحابه

علي الصلاة والسلام بأنه مستغنى عما يريد فيكون الامر في قوله ليبلغ معنى الخبر لان
الصدق انما يكون لا الامر ويكون اشارة الى صحة الحديث وهو ان الشاهد حسن
ان يبلغ من هو اولى منه يعني وقع تبليغ الشاهد او اشارة الى ما بعد وهو التبليغ الذي
وتبين الامل بلفظ صح في تبليغ الرسول الى الامة قاله الكوماني وغيره وهذه الجملة اخرى
وكان كما لم يعترضه بين التبليغ وبين الامل بلفظ فان الامل بلفظ من كلامه عليه الصلاة
والسلام ايضا **الاهل بلفظ مرتين** متعلق بقوله مقيدرا اي قال ليبلغ عليه وسلم مرتين
الاهل بلفظ ولا يعنى ان جعل متعلقا بقرائن المدكور في اول الحديث لا يلزم ان يكون قال
معنى هذا الكلام مرتين ولم يثبت قال ابن بطال لما اخذ الحديث على انباءه المشافق في تبليغ
دعوة الامم وجعل الخطاب رتبة الاشياء وجعلهم ايضا التبليغ والمترشح حتى يظهر وجهه على جميع
الاديان وكان في معناه ومن عين واما اليوم فهو فرض كما به لا انتشارا للدين وتعمير انتم
وفي الحديث بيان حجة القبل وحجة العصب وحجة النبي وكرار الكلام هنا كد الشرح
وتقديم كثرين فواين قالوا كتابا العلم **باب** **انتم من كذب على النبي**
سئل عليه وسلم عن ما حدثنا من ذلك وسئل بما من المحقق على اتباع ا قوله وانما له
او مع المسالك هناك في الضعيف في الاحاديث التي في البيان مخرج بالاثم وانما هو مستغنى
من الوعيد لا يراعى ذلك الا لارزق والكتب علم مطابقة الحديث لواقع وصدق الخبر مطابقة
لواقع على الاصح من ثلاثة مذاهب وبالسند في الواقع قال **حدثنا علي بن الحسين** بن يعقوب
وسكون الدين الجاهل احمد والاهل الجاهري المتعدي **قال اخبرنا شعبة بن الحجاج قال**
اخبرنا بالامام **شمسوه** وهو ابن العقر **قال سمعت ابي بكر** لما وسكون الموصف وكسر
الفتحة في العصب او يرمي العبد اذ وقع الكذب فيه **ابن حراش** بكسر الحاء المجهول وتخصيصا لراي المشرك
على الحجاج فيقول الحجاج ان ابا جهم الكذاب كذبته فقط لوارسلت اليه فسالته عنها فارسل اليه
فقال فما لي ببيت فقال قد سمعنا منها صدقات وخلقنا لا يفعله حتى يعلم ابن مصعب الى
الحجة ام الى النار ايضا لا بعد ثبوتها وله ان سمعوه وهو الذي تكلم بعد موته وروى
وهو ايضا خلفان لا يفتن حتى يبرهن بقره ا في الحجة ام لا فقال غاسله ان لم يزل متديبا
على يديه حتى فرماتما من سنة ما به وقيل واديع **يقول سمعت عليا** اي ابن ابي طالب
ابن الحسين وابن عم رسول الله عليه وسلم وخشته على ابنته فاطمة الزهراء رضي الله
عنها وابي اسحق بن خالد بن عبد مناف بن علي بن ابي طالب بن ابي طالب بن هاشم بن عبد مناف
وهو اول هاشم ولدته فاطمة في الاسلام سبنت وهاجرت الى المدينة وتوفيت في حجة
رسول الله عليه وسلم وصلى عليها وتزل في قبرها وكسبه على اهل الحسن وكناه رسول
الله عليه وسلم باقراب وهو اجداد الوفاة وقال له اسحاق في الدنيا والاشربة
وهو ابو اسحق بن علي بن هاشم واول هاشميين واول خليفة من بني هاشم واهل البصرة
المترجة بالجنة واحدا لسنة اصحابنا الشورى الذين تفرق رسول الله عليه وسلم
وهو منهم اثنان واحدا خلفا الراشد من واحد العلماء الرايين وكيفية حديثنا المدينية

العلم

العلم في رواية ذر لنگه وعلى بابها هذ حديث حسن وان قال الترمذي منكرو وهو
احد اسبابنا الى الاسلام واحدا لثقتان المشهورين والزهاد المذكورين وقد شهد مع
البيهقي له عليه وسلم فاشهد بها الا بتوك فاد استقله فاجاب على المدينية واصابه يوم
احد سنة عشرة خربة واعطاه اربعة ابريقه وخبره اخوانه فمما يكون على يد ومنا فيه
واحواله في اشفا مشهوره وكان من العلوم باجرا لا يملئ روحه عن البيهقي له عليه
وسلم خمسة حديث وستة وثمانون حديثا انفقها على تخرين وانفرد البخاري بستة
وسلم خمسة عشر في الخلافة خمس سنين وقيل الاثني اربع له بعد ثمان توكبه افضل
العصاة يومئذ مات باكونه سبعا لينة الاحد تاسع عشر رمضان سنة اربعين عن ثلاث
وسنتين سنة ودفن باكونه كثر حتى قبره حتى قاموا الخراج وسقطت له السعادة المشاهدة
على يد اسحق الاخرين عبد الرحمن بن ملجم المارق الحار جوضيه شريف سحوم في ليلة الجمعة
سابع عشر رمضان وكان دم الفون صلح ربيع ارض الراس والعيه وريما خصصت
كالكثيرة طوله وكان حسن الوجه كذا السن وتراودت زوجته بالثلاث **يقول اي**
حال كونه يقول قال رسول الله عليه وسلم لا تكن ابوا على معناه المشاة الغوية
واسكان الكاف وكسر الهمزة عصبه اللع وهو عوام في كل كاذب مطلق في كل من الكذب
ومعناه لا تتسوا الكلام الى كذبا قال في الغف ولا موم لعله على لا لا يصحور ان كذب
له نبيه عن مطلق الكذب انتهى وقال صاحب الفقه معنى قوله على لسته الكلام الميكذب
سواء كان عليه ام له قال في الغف وقد عتق قوم من الجملة وضعوا الاحاديث في الترمذي
والزهيب وقالوا الكذب عليه بل يخلنا ذلك لتأبير الشريعة وما در وان قوله عليه صلوات
والسلام ما قبل بقصص الكذب على افعالنا من الاحكام الشرعية سواء كان في
الاجاب او في الندب وكذا ما لمها وهو الحرام والمكروه ولا يفتد عن خالف ذلك من كوايم
حيث جوزوا وضع التعذيب والذميب في تفتت ما ورد في القرآن والسنة واحتج ابا
كذب له لا عليه وهو جعل بالغة العربية وعقل بعضهم ما ورد في بعض طرق الحديث من
زادة ما تفتت وهي ما حرمه الزار من بعد ان سمعوه بل يظن من كذب على النبي صلى
الناس الحديث وقد اختلف في وصله وارساه ورجح الدارقطني والحاكم ارساه واحده
الدارمي من حديث علي بن ابراهيم بسند ضعيف وعلى نقد برنوت فليست الام فيه للعلي سلم
لصغير وده لا حشر قوله نعمنا من اظلم من اتقى على الله كذا البيهقي ابن ابي عمير وغيره والمعنى
انما الامر الى الضلال او هو من تخصيص بعض افراد العموم بالذم فلا موم له كقول
نعمنا لا تاكفر اربا اصفا فاصفا عتاه ولافتن اولاد كمن املان قال في الاوامت
املاق ومضاعة الدرب والاضلال في هذه الايات انما هو لتاكيد الامر فيها للاختصاص
للكم وهذه السورة مسوقة في علم الحديث وحيث كانت طين الكتاب انتهى **قال اي** اللغات
والامر **من كذب على فليعلم النار** اي يذوقها فان قيل الشريط سب لغير الكذب فهو عيب
الكذب للامر بالولوج واما هو سب لولوج اجب ما سبب للازم الامر بالولوج وهو
الالزام باوهو امر ومعناه الخبر وتوابعه من كذب على لغير النار والمراد كما

قال ابو جعفر ان هذا هو يوم قد تجازى به وقد جازى عنه ولا يتقطع له بدخول النار
كسائر اصحاب الجبار غير انك تراه ان جزي وادخل النار فلا يجلد بها بل لا يدين يوم
منه قطعه لا هو ربحه ولا حتى هذا المذلة الشرايع عن النبي صلى الله عليه وآله في قوله
ولا يتقطع له بدخول النار نظر لانه لم يزل عليه الطلقت فخره صلى الله عليه وسلم اما على رواية
سلم بن عبد بن علي بن النوار ورواية ابن ماجة الكذب على بولج النار فخره ولا يتقطع له
على رواية الغاري يبلغ النار لفظ الامر بها بمعنى الخبر جميعا بين الروايات في خبر الكذب
على الله تعالى داخل تحت الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم لان المراد من الكذب على الله
والتكليم الذي في الكفر ما في قوله ان قلت الكذب على الله صلى الله عليه وسلم على الله
عاصي بلج النار لفظه تعالى ومن عاصي الله ورسوله فان له نار جهنم فاذا قطع لفظه على ذات
لكم عام في كل من كذب على احد قلنا لا تنكح ان الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم
اشد من الكذب على غيره كونه مقتضيا شرعا عاما ما قبله الى يوم القامة فخصص بالذکر
لذات الكذب عليه كبره وعظم جرمه والصدقا يكون عند الاحتساب الكبار او المراد
من قوله تعالى ومن عاصي الله الكبره انتهى وقيل هو ما عليه بوجه النار ثم جرح الجمع
وبقال **عن ابن ابي عمير** حدثنا عن عبد الملك الطائفي **قال** **احد ما تشبه به الجحيم**
جامع من شداد الجحيم في الكوفة في سنة ثمان عشرة وما بين عامين من **عبد الله**
ابن الزبير من العوام السدي القريشي في المارضا المد في حق صاده وجمعه وثابتة
وسمي وعمره وكان عالما فاضلا فلقه اشقري نفسه من امره سنة ثمان وروى في سنة اربع
وعشرين وما بين **عنه** عن **ابن عمير** عن الزبير وهو ابو بكر ويقال ابو حبيب ضمن الخالمه وفتح
في المرحلة لاول وسكون الفتية بينهما العجاني بن الصغاني امير المؤمنين وهو اول جود ولد
في الاسلام فلما جرح بالمدية وتراها احاسنت الصديقين نقيا وانت بالي الموصل اظلمه
وسلم فصرنا في حرو وداجرة فصرنا نتمتع في فيه وحمله فكان اول شئ دخل جوفه
دين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعا له وكان المجلس للحيه له وروي له عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة وثلاثون حديثا ذكرها الجار في مناساته وهو احد الصادقة
الاربعه واثنا في بن عمر واثنا في بن عباس والاربع ابن عمر وبن العاص وبنين بن سواد
منهم وعاطر صاحب الصحاح فيهم منهم لانا بن مسعود مات قبل اطلاق العباد له وهون
الطبيقة الاولى وقد علمهم القاصي شريف الدين بن محمد الداريني يقول
ان العباد له الاجاز اربعة منها في العلم لا كلام في الناس
ابن الزبير وجعل العاصم بن ابي حصص الخليل والمعاوية بن
وقد نصنا في بن مسعود مدالا عن ابن عمر ولوم اوليائس
وكذا عباد له من الزبير صوما قواما وصولا لفرج وطولها هدم شتمه الدهر يلاق بالبال
ليلة يليل تاخا و ليلة راعا و ليلة ساعد حتى الصباح وعزرا و فريضة فانما سلمكم فبت
مائة الف وعشرين الفا ولسون عشرون الفا فخرنا من الزبير ملككم قد جرح من سكره
فأخذ جازته وقصم نفسه وكان الغني على بين واما مات بن يد بن معا وراستب لالامر

ووقع له بالخلافة سنة اربع وستين واجتمع على طاعته اهل الحجاز واليمن والعراق
وخراسان ما عدا الشام وجدد عازة الكعبة على قاعد ابراهيم عليه السلام وجعل لها
بابين وفتح بالنا من ثمان في وفتح في الخلافة الى ان حصره بالحاج كعبة اول ليلة من ذي الحجة
سنة ثمان وسبعين وفتح الحاج بالنا من ولربل يجاصره الى ان اصابه ريبه ثمان
وصلت جنته وجعل رسالة لخراسان رضى الله عنه وارضاها **قال قلت** لابي بصير ان ابي
ابن العوام يفتح اليمن المظلمة ويشد يد الوحواري رسول الله صلى الله عليه وسلم العشرة
المبشرة واجل السنة اصحابا لتوري واحدين هاجرهم بين وامة ضيقة بت عميد
المقلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم سلبت واسلم هو رابع اربعة واثمان خمسة على اربعة
رضي الله عنه وهو ابن سنة عشرة سنة فغذبه به بالذعان ليرجع عن الاسلام فلم يرجع وهو
الي حبشة وشبهها مشاهيرها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي له عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثمانية وثلاثون حديثا ذكر التجاري منها تسعة وهو اول من سلب السيف وسيل
الله وكتب مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وشهد تحت البرنوث والي بها بالحسنا
وكان امير وقيل ايضا ربيعة معتدك الفهم خفيف العارصين طويل الخط رجله بالارض
اذا ركبا الدابة استنجد بهم الجمل وجمادى الاولى سنة ست وثلاثين وكان تركا افعال
في ذلك اليرم والضرب عنه فادركه عمر بن جهمون بوادي السباع بناحية المصرة فاعتاله
بعينا وظلما ودفن بتمقل الى المصرة وقبره بها مشهور رضى الله عنه **ان لا اسمعك عتدك**
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان اي كتحديثها في الكوفة في
منصب علي القيد وممن بها في روايات ما حه عبد الله بن مسعود وصار في فعل حدث
وحدث لعقد النوم اي كتحديث الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث
كما يحدث فلان وفلان **قال** اي الزبير اما يقع الهزلة وتحدثن لم جوا استفتاح ذلك
كربت ان بعد ما قوله **انظر** **فادركه** صلى الله عليه وسلم زاد الاحياء على هذا سلبت
والمراد عدم المفاخرة الملازمة العربية في اكثر الاحوال والافتقارها جوا الى حبشة
ولم يبع النبي صلى الله عليه وسلم في كساحل حمير الى المدينة والاولاد عدم المفارقة
ظهور سكره الاسلام وذلك بعد افرج الى المدينة وهذا الكلام اعتراف منه بورد
السؤال لان عدم المفارقة من لانها بحسب العادة السماع ومن لادم السماع عادة
التحديث ولكن معناه من ذلك ما اعتد به من حشيت الكذب بقوله **وكفى** والاصلي
واينسرك وابق ودر والحوى وكفى بالنا من المشكل وكون الوفاية المذموم بها ولكن وفيه
رواية ما ليس في اليبوسية ولكني الحاق لكون الوفاية كفى المشددة لكون واحد بها
ايضا كبره وضعف قال في الفتح وقوا جزمه الزبير بن كابر في كتاب التبيين وجاهت
هشام بن عروة عن ابيه عن ابن الزبير قال صفا ذلك يعنى قلة رواية الزبير صفا له
اي من ذلك فقال يا بني كاشيت بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت وعنه اي وورثته
حد يجه عنى وامة امه بنت وهب وحد في حاله بنت ابي عبيد منافق بن زهرة
وعند يمالك واحبها فابشاه عنده وكفى **عنه** **يقول** **كذب** **قال** **كذاب** **قال** **كذاب**



وليس فيه شعور وفي مراده كاسيا في حديثه عن ابواب قال في الفقه وكذا احسنه
الاسماعيلي من طريق محمد بن شعيبه والاشعلاوي منه على شئيه وكذا في روايته
بكاره المذكوره واحدا من مائة من طريقه وزياديه شعوره او كذا الاسماعيلي من طريق
معاذ بن شعيبه والاشعلاوي فيه من شعيبه وقد اوجبه الدارمي من طريق اسحق بن عمار
ابن الزبير بن علقم بن حبيب عن كذا ما لم يذكره كذا **مصحح من النار** كذا
يتبعه على الاصل ويجوز شكها تحضفا وهو اشهر من الكرم والتموا اتفاقا للمائة اي المنزلة
يقال تموا الرجل المكان اذا اختلف سكنا قال في الفقه وهو امر محقق ايضا ويعني بهذا
او بمعنى التكمير او على ظاهره اي بوايه ذلك قال الكرمي ان محقق ان يكون الامر على
حقيقته والمعنى من الكذب طيبا برهانه بانتموا بغيره كذا قالوا ولاها ولاها فاعتد
رواها حيا بسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ سبي له بيت في النار قال الطبري فيه اشارته الى معنى
القصص فالكذب وحراية كذا في قصص في الكذب المقبول بلفظ صدق جوابه التوا انهم ومن
في النار سببا او اتمياية او بمعنى في قال في الفقه وفيه تشكيك في يوم هذا الحديث على ما
ذهب اليه من اختياره الحديث دليل للاصح في ان الكذب هو الاحزاب التي جعلت خلاف
ما هو عليه سواء كان هذا محظوا والمحقق وان كان غير محظوا لا جاع لكن الزبير حقيقته
الاخباران يقع في الخطا وهو لا يشترط لانه لم يتم بالخطا لكن قد يتم بالاكثار اذا كان
منه الخطا والنتيجة اذ حقيقته بالخطا محقق عنه وهو الاشهر خطأ وجعل به على الدوام اللوثون
شبهه فلا يبرهن عليه الاخذ التوا الاخبار لكن تم نوب الزبير وغيره من الصحابة في الاخبار
من الحديث واما من اكثرهم في قولهم كذا انوا واقفين من انفسهم بالثبوت وطالب اخبارهم
الزبير على نفسه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وكذا ما قاله بل وعلم
انهم وقال في الفقه وفي الحديث انه لا يجوز القذف منه صلى الله عليه وسلم بالثبوت وغالب
العلم حتى يتبين حياضه انهم وقال في النووي الحديث يستعمل في قولهم منها تعبيره لقاعدة
لاهل السنة ان الكذب الاحزاب اختلاف الراعي سواء كان من غيرهم ومنها تعظيم حرمته
الكذب عليه صلى الله عليه وسلم وانما حاشية عليه كذا لا يكفر به الكذب الا ان استعمله
هذا هو المشهور وكذا امام الحرمين بن والسن وكثيره براق دمه قال في المصالح وخطه في
ذلك الناجح والاعمام للزبير وانقره ابن كثير بان خصوصه الوعيد في حياضه ذلك
اذ لو كان يظن ان الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فانه الوعيد بالخلود ولهذا
قال طبري انهم عابا في وقتنا وكان ذلك هو الخلود قلت لا نسلم لانه لا اله الا الله
الخلود ولو سلم فلا نسلم ان الوعيد الظاهر مقتضى الكفر بل دليل متين الاصل الحرام قال ايضا
فان الكاذب عليه في محله هو امتلا فاستعمل في الحرام على استقلاله صلى الله عليه وسلم
واستقلال الحرام مطلقا كمن قلت لا نسلم ان الكذب عليه ملازم الاستقلاله ولا الاستقلاله
متعلقه فقد يكذب عليه في محله هو امتلا فاستعمله بان الكذب عليه حرام وان
في الحرام الوعيد مستقل كاستعماله من المؤمنين على ارتكابهم الكبار مع اعتقادهم

لحسنها

لحسنها انتهى واوله فيمكن ان يجعل كلامه والدعوى من الجرمين على ما اذا اختلفت بين الكذب
استحقاقا مخصوصا لثبوتها فان من لازم الكذب عادة الاستحقاق بالكد وسبيله فان الكذب
يستحق عن الكذب على العظما عليهم والامراء وعلى ما اذا كان الكذب في
اجرامه كالخلاف والحرام فانما يثبت منه بتدبير الشريعة وتبدل الشريعة عن اكثر نطقه بر
شرايط في بعض الامور ان المصنف الشافعي في شرحه على العار لا يحتاج في كتابه
الكناح ان العلماء اذا سكتوا عن شيء يظن العام من سكتهم عنه انما هو لا يثبت
للشريعة انتهى ثم ان القائلين بعدم تكفير الكاذب عهدا اختلفوا في حكمه قال ابن المنذر من
كذب في حديث واحد عن اسحق وردت شهادته ورواياته وان تاب وبه قال احمد
حليل وغيره وهو نظير ما قاله مالك في شاهد الزور اذا تاب لا تقبل شهادته واما قاله
الشافعي وابو حنيفة فيمن رد شهادته بالفسق او العداة ثم تاب وحسن حاله لا يقبل منه
اعادتها بل يحتمل من ثبوتها في تصديق نفسه واما قاله ابو حنيفة من ان اذا كان محققا اذا
تاب لا تقبل شهادته واما قاله احمد اذا ردت شهادته اذ اذ وصين للاجور بان لا
تنتفع قيمته ولا يات مستحق عقوبة لانه يصير شر ما سئرا الى يوم القيامة فجعل ذلك تعليقا
وزجوا عن الكذب عليه بخلاف غيره قال عبد الله بن المبارك من عقوبة الكذابين في رواية
سندته وخالف في ذلك النووي فقال لا يختار القتل بعضه فثبت من ذلك ويقول رواه احمد
حقيقته النبوية بشرطها وقد جمعوا على قبول روايته من كان كافرا ثم اجماعهم على قبول
شهادته في الاخرق بين الرواية والشهادة انتهى واوله لمن استقر رواية الكاذب بعد التوبة
ان يفرق بينها وبين شهادة الكافر اذا سلم لما في رواية الكاذب الذي تاب من القسامة
بطلية اعتداه الكذب في ما سري اليه الكذب بعتق مائة هجلا شهادة الكافر اذا
اسلم وايضا فلقائل يسقط روايته ان يقول ان سقوطها من تمام توبته كما جعل الوصية
سقوط شهادته فاذا سقطت من تمام حياضه وايضا فيه رواية اخرى في رد غيره وزوجه
عن ارتكابها مثل ما ارتكب فلما لم يمتد له الا في رد توبته الكذب عليه صلى الله عليه وسلم
بين ما كان في الاجرام وغيرها كما لترتيب وتزويج حرام من اكثار الكبار باجماع
من لعنه بخلاف الكرامية حيث جردوا وضع الحديث فيما لا يحكمه كالتقدم وبطلان
هذا الوعيد كما قال ابن المنذر من روي حديثه علم وانما هو موضع الذم بين حال
روايتهم ومعهم ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام من حدثت حديثا بريء كذب
لهما الكاذب وان كان له الحديث شديدا فلا يبره نصيبه لهم كما قال بل يجوز
وشيل بخلاف الصحيح الحسن فان لا يفتي ان يعبره الا بصيغة الحرام فان عكس
حال الحديث جاز كما بين في محله من كتب اصول الحديث قال في ذهبه قوم الى ان هذا الحديث
ورد في رجل عصى كذب على النبي صلى الله عليه وسلم في حياضه وادى لعقوبته انما هو
فكفر في ما به واما الوعيد فامر عليه السلام بتدليله ان كان جازيا وواحدة من حديثه
محمودة في كل من فعله الكذب عليه في الدين والدنيا ولا يحسن بالدين ولهذا قال
عليه السلام ان كذب على النبي صلى الله عليه وسلم كما كذب على الله عز وجل لا يغفر الله له

بهذا الوعد في فقههم عن الحديث ولو كان في رجل نسيه او غصه راعى سب ما حد روا
 وهذا الحديث من اشهر ما قيل له متواتر وحكي الامام ابو بكر الصديق في شرحه لرسالة
 الشافعي تدري عن اكثر من سب مائة مما رواه وقال بعض الحفاظ انه روي عن ثمانين
 وسب مائة منهم اكثر من المائة قال ولا يعرف حديثه على رواية العشرة الا هذا
 واعتبر بانها جمع ذلك في حديث ربيع الديدن والسبع على الحديث بروك
 عن اكثر من سب مائة مما رواه واورد عليه حديثه السواlette فانه روي عن اكثر من
 سب مائة مما رواه ابن الصلاح هو حديث بلغ عدد التواتر رواه الم اكثر من مائة
 قيل لهم سليمان ثمانين نفسا وبزك فاشتهر وكثرة طرق في هذه الايام قال ابن المقفع
 وبلغهم الطريقة وابن مثنى سب مائة منهم العشرة وجمع من كلام ابن مثنى في سب مائة
 وكلام ابن خليل نحو مائة وقال بعضهم رواه ما شاء من الصحابة وقال ابن حبان في كتابه
 على رجب بعد ان قال روي عن ثمانين صحابيا فما خرج من نحو اربع مائة طريق انتهى
 قال في الفقه بعد كلام طويل وانما في بعض مشايخنا في ذلك قال لان شرب الماء استواء
 طريقه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق منها بمائة ما واجب بان المراد الا
 كونه متواترا رواية المجموع من مجموع من اتى به في كل طريق وهذا كاف في اعادة
 العلم وايضا ظهر في السنن عند هانئ رواه عنه العدد الكثير وتواتر عندهم وهم حديث
 على رواه عنه سب مائة من مشاهير التابعين وتقاتهم وكان حديث ابن مسعود وابي هريرة
 وعبد الله بن عمر وطول في كل امة متواتر من صحابه لكان صحيحا لان العدة المعية
 لا يشترط في التواتر ما اذ العلم كفي والصفات العلية في الرواية تقوم مقام العدد
 او يزيد عليه كقوله في نكت علوم الحديث وفي شرح تحفة العكبر وبيئت هذا المارد
 على ما ادعى ان سب مائة التواتر لا يوجد الا في هذا الحديث وبيئت ان امثلة كثيرة منها
 حديث من سب مائة صحابا والسبع على التابعين وربع الديدن والسبع مائة والوضن ورويه
 ثمان مائة في الاخرة والائمة من قرين وغيره لانه ما نقله النبي عن الحاكم ووافقه انه
 سب مائة رواية العشرة قال ثنين في الدنيا سب مائة جمع العشرة على روايته غيره فقد عقبه
 غيره واخذ كل طريق منهم مائة فيما جدا من الجزوي ومن اجده والنايت منها ما قد
 ذكره في الصحاح على الرزوين والنسائي عليه وسعد وسعد وابوصيد ومن الضعيف
 القائل طريق ثمان مائة وسب مائة في الحديث ويا لسند في حديث **ابن عمر** في الحديث
 وسكون عين الامه بعد من عمر والمخزي المصري المعروف بالمصدق **قال حدثنا**
عبد الوارث بن سعيد النبي المصري **عن زيد بن اسلم** بن سبب السبا في الامم المصرية
قال قال النبي ما من مائة من صحابه ولا نبي ذر الوقت اسقاط قال الاولي انه
 كبراهة ونسبها للون والضعيف لثان **الضعيف ان سب مائة** الامم الداخلة على بني امية
 قتالها وان يقع الهجرة وسكون التواتر في المصدر روي وسب مائة مقبول ثمان مائة وقيل
 النبي ما هو في صحابه اول تبه لانه لا يجوز ان يكون سب مائة من الصحابة مائة
 لا يصح للوجه لوصفه بقوله **كثير** والمراد بالجنس وقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم بلغ مائة

قال

هذا يعني **قال ابن عمر** على كذا في سب مائة الشبهة فتقدم العزم في سب مائة الكذب
 كما نكرة في سب مائة في قوله تعالى شارة الى انشاء الكذب ال محمد وغيره فكوت الكذب
 عدم مطابقة الخبر للواقع مطلقا لو كان عن محمد وغيره عن ان الكذب العزم المتبول
 غير موثوق به **فليقوا من النار** حتى انما ما حتى منه الزيادة في غير الحديث المتعدي
 فيقع في الكذب من حيث لا يشعروا كان غير موثوق به كحكاية وروى عن ابن مثنى في
 حول النبي وشركان في حديثه في حكاية ولا بد عليه ان اسب مائة كذا في قوله ما رواه ما لنفسه
 الى ما عرفت من الاحاديث قليل فالمراد به اصناف ما حدث به من اهل البيت
 من له هزيمة قال حدثنا اسبقوا لولا ان احسان الخطي لم يكن با شيئا قالها رسول الله
 اذ عليه وسلم فاسأرا لانه لا يحدث الا ما حدثت بولاسيا وتريما له وناحوت وقامت
 فاجتمع اليه فلم يسمع الكفاة وقد تقدم في حديث الزبير الاعتقاد عن اكثر من مائة
 قال في الفقه وحله بصحة على ان كان يحفظ على الرواية باللفظ فاشارة الى ذلك قوله لولا
 ان احسن الخطي ونية نظروا لمررت عن اسب مائة في الحديث كما يحرم الخطي عنه
 مرجا وقد وجد في رواية ذلك كحديث في السبلة وفي قصة كبريا ما عدا لوضوء
 وفي قصة تكبير الطعام انتهى وبالسند الى قوله **قال حدثنا** بالالف واللام للاصل
 لا هتريك كما ذكره المتصنفين لا يعلم وليس بحسوب بل بمسورة المستحب كما ذكره في الفقه
 وفي رواية اخرى ذم على الكذب بالافراد والامم في الكذب في اخرى حدثني محمد بن **ابن**
ابراهيم الطيمي وهو من كبار مشيخ البخاري جمع من سب مائة من التابعين منهم
 يزيد بن ابي عمير المذكور هنا وهو روي سليمان بن الاقوع صاحب النهج صلى الله عليه وسلم
 قال **حدثنا يزيد بن ابي عمير** في تصغيره في له الجماعة ومات بالمدينة سنة ست وستين
 واربعمائة **عن من سب مائة** سبع السب المائة واللام **بن الاقوع** واسم الاقوع سنان بن عبيد
 الاسلمي وقال الذهبي في الكاشف هو سليمان بن الاقوع ويقال له وهب بن الاقوع وبيئت
 فالاقوع جمع ونسب اليه لثبته وبكيفية با في مسلم وقيل باي اس وقيل باي عامر
 شهيد في الرضوان ويا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومائة ثلاث مرات في اول الناس
 وابوصيدم واخرهم روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سب مائة وسب مائة انفق
 منها على ستة عشر الف دينار في حجة وبكيفية با في مسلم وقيل باي اس وقيل باي عامر
 البخاري في حديثه من سب مائة من التابعين ورواه احمد وابوصيدم وعشرون حديثا في قوله في
 سنة اربع وستين عن ثمانين سنة روي له الجماعة وكان نحو اعمارها حسنا بسب مائة
 فاعد وفاضلا مائة ويقال له كذا في الحديث وكان ذلك السب في الصلاة قال سلمة بن زياد
 فاحفظ طبيا اطلق حتى نزعته سنة فقال وعليك مالي وما لك عمة في قوله روي عنه
 ثمان مائة من ما هتبعه من قال قلت يا عبا ذاهن ان هذا لعجب يب تعلم هذا الذي
 اعجب منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصول الفخذ يدعوك الى عبادة الله تعالى و
 الا عبادة الاوثان قال فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاست **قال حدثنا**
سليمان بن ابي عمير وسلم يقول **قال علي بن ابي طالب** ما رواه ابو بصير في قوله في الجماعة



صلة اوصفة واعاد بها ونحوها ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديثه انما في الامتناع وهو
في هذا الوعيد نسيه صلى الله عليه وسلم اليه لاشتره كما في غلة الامتناع وهو
الجدارة على الزينة وسائر ما قيل من التوارى قال في الحديث وقد اخرج طاهر بن محمد
من طرق الرواية والحق وجب من جهة الجواز بان المراد من قوله ان لا يتجاوز حيزه
المكتم على ان الايمان بالفتنة او في بلائها ثم قال في قوله ان لا يتجاوز حيزه
الله صلى الله عليه وسلم ما لاشتهر به اذ قيل عليه ان قال ما لم يقبله الرسول صلى الله عليه وسلم
قال ان الملقن ما يقبل دخوله في امره والحق وشبهه ولهذا قال العلماء في قوله ان لا يتجاوز حيزه
ان لا يتجاوز قوله على ما نصه من الامة والاعية واسما مسلم من قول ما لم يقبل قال لا يصح ليعرف
ما اخاف على الناس العلم اذا لم يعرفوا انهم يدخل في قوله عليه السلام من كتب على الحديث لا
عليه السلام لم يكن يجلد بها لحن الا في قوله ذلك عليه وكان الاوراعي يعمله كسبه اذا كان فيها
لحن بل يسلطها فاذا صح في رواية غيره يمدح بطلانها عما اهل العلم يروونها على ما يجوز
فيه روي ذلك عن حماد بن عمار قال اخذت كتابا لابي ابي بصير ولا يغيره ولا يغيره
فيما حكاه القاضي ان كان اللحن مشايخه العرب وان كان في لغة غيرهم فلا يغيره ولا يغيره
كان يعلم الناس بلسانهم وان كان لا يوجد في كلامهم قال شامخ في اللحن وقال في الاوراعي كان
يعربون وانما اللحن من حلة الاحاديث فاعرب بالحدث وقيل للشعرا مع الحديث ليس بالاعراب
اذا عرّب قال في حديثه قوله وكان الاوراعي يعمله كسبه انما لا يغير منه ان الاوراعي لا يغير
الشعر لانه اما في حديثه فكيف يكون جاهلا بالحق لانه كان لا يغيره في مثلها لاشتماله على
اهم في ذلك انه يعبر عن شيء من طلبة وقال ابن الملقن ايضا اذا صح في الرواية ما هو خطأ
قال حماد بن عمار روي في الصواب ولا يغيره في الكتاب بل يكتب في الحاشية كما وقع وصوابه كما
وهو الصواب وقيل بغيره ويصطبه روي ذلك عن الاوراعي وابن المباركة وغيرهما وعن
سدا من اهل الحديث جليل قال كان ابن ابي ادم يلقن فاحسن غيره وان كان سهلا تركه انتهى
ولم يبق الفاضل من غيره ولا سيما ان يقال لاقبل الفاضل ما غير اللحن وغير الفاضل
الذي لا يغيره اللحن وهذا الحديث اول خلاف وقع في الفاري وتلاميذ اثنان وشره
حد ثنا في حديثه فاحسنه واقرّب ليا النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الاستدلال في قوله
بالجمع عليها الرباعيات ثم وثق الى التباينات وهي طول ما ذكره سندوا وازل وهي ما يسهل
وبين النبي صلى الله عليه وسلم تسعة رجال وله رباعيات في حكم التباينات ذكرها في جملة
الاسباب في السجدة بالقول السديد في الضال الاسمين والغيره تلاميذ ايضا كما جرحه جليل
قال في تباينات سنده ثلثا بزيادة وسبقه ولا فرق حديثا وكالذي يروى فان تباينات مسجدة
عشره ثانيا وكثير من حديث فان تباينات سنده احد وحسن حديثا وكان ما حدثت
تباينات سنده حشدة احاديث نقل النبي وبها فضل الفاري في قوله في حديثه انفراد
بان من يروى رباب كسبه الحديث وليس كذلك كما طعن به قال في حديثه وروى في حديثه
بالاخر من حديثه من اصيل الحديث في التوركي المصري قال في حديثه ابو عمرو الفاضل
البيهقي يروي في حديثه عن الصادق الملقن في حديثه من ما علمه في حديثه

وايا

وايا صالح وغيره وعن شعبه والسفيان وكان ثقة متصاحبا سنة من حضا ط
الكوثر وكان ثقاتنا وليس في الصحاحين من اسمه حصين واكتنه ابو حصين فتح الحيا
الاهن ومن عداه حصين بن علقمة الهذلي الا حصين بن المنذر فانه بالفتن المجهول
وافاته سنة سبع وثلاثين وعشرين وما به عن ابن صالح فكانت السنن الزيات المدف
عن ابن ابي عمير الهذلي وهو روى الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديثه
والسفين والميم المشددة امر من باب القفل تقول سميت ابن عمها وخشيته يجهل باسمي المحمدي
واجهد ولا يكتبوا كسبي نفع لنا بين جنبها لاتف سكتة ولا ربة ولا كو لاكو بقرقة محمدية
وكاف كذا فيكون مشددة معقولة ايضا واصله واسمها ولا سكتة بقرقة عذفت
اعد بها تخفيفا وروي ولا يكتبوا بقرقة وفتح الكاف وضم النون المشددة من باب
المعقل وروي ايضا بقرقة الفوقية واسكان الكاف وضم النون وكلها من الكتاب وفيه
الاصل ان كسبه شيئا يزيد به غيره وقد كسبه كذا عن كذا وكسبه بالضم الكسب
واجره كسبه وفي حديثه لما عادت ردت باب اوم ووردوا بعضهم باب اومث والقيل
والهت ما اشعر بقرقة السبي او بقرقة واسم ما عادت سكتة والمادة كسبه النبي صلى الله عليه وسلم
بها ابو القاسم قال في الحديث ومحل تحريم الكسبي ما جعل اسميه محمد ولو في غيره منه لم يحرّم
لكنه باسمي فلا يكتب كسبي ومن كسبي يكتبه فلا يقسم باسمي رواه ابن حبان وصححه وقال
السبي سنة اذ صحح والذي تضمنه انما هي المنع مطلقا لغير الصحاحين فهو باسمي
ولا يكتب كسبي ورج ابن ابي الدلم والرافعي الاول بعد نقلها النص المذكور وسما
باجزاء فيه جمع بين الخبرين بخلاف النص واما كسبه على ربه الله عنه وله محمد بن الحنفية
بذات فخره من النبي صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن ابي العمير قال في حديثه واما ما رواه ابو
داود عن عائشة قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان
قد ولدت فلانما خفية بمحمد او كسبه اما القاسم فذكر لي انه كره ذلك فقال ما الذي
احل باسمي وفتح كسبي او ما الذي حرم كسبي واحل اسمي في نفسه ان يكون قبل النبي لانه
احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في الاول وقال الاقرب ان النبي صلى الله عليه وسلم يخص بقرقته
سبها على غيره وسلم لا في الحديث من سبب النبي ومحمد بن كسبه وكا روايتا ووثق
بابا القاسم فاذا كنت النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث انما رايته راها يوما وقد زال
ذلك المعنى انتهى وما قاله الاقرب اخذ من سبب النبي صلى الله عليه وسلم لانه العبرة بعموم القصد
لا بخصوص سبب بل الاقرب ما رجح الراجح وقال الاستوى انما الصواب لما حضرت
الجمع بين الخبرين الساميين كما مر من خبره قال في الصباغ وفي المسألة خلاف ففضل
بالجماع مطلقا وقيل في جهات قال في السببي وفيها الاصطلاح جواز النسبة والكتابة
باب القاسم والنبي صلى الله عليه وسلم دخل القاسم ابو القاسم بن ريثون على المنصره
سلطان افرنجية فقال له لم استقبك في القاسم معجبة حديثه انتهى باسمي ولا يكتبوا
كسبي فاجاب بان قال انما استقب كسبه صلى الله عليه وسلم ولم يكتب باسمي واسمته بعض
الشيوع انتهى وضم وان في المنام فقد ان قال في اللغة جواب الشرط لازم الروي

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

وهو السور والاروبه ليل تجد الجواب مع الشرباي فيسبر بان قدرنا في او المعنى على
التشبيه اي فكما نراه في البيضة ومعنى رويته فيلر ويثنا له الاروبه وتخصه وتلاوي
كانت الكرمات ما قيلت اثاره وبيته حقيقه اذا العقل لا يقبلها فلا حاشه اليها وانها وما
قولهم بان قدر بي على خلاف صفتها او في غير مكانه فان تعبير صفتها لا في ذاتة يكون
ذات مرسيه وصفتها تعبيره والروية امر حقيقه انما نقاشا في الحي لا بشرط طويحه ولا خدق
بصروا لكون المرئى ظاهرا بل الشرباي كوجوده فقط حتى يجوز وبه انما تصير معناه
الا بدلس ولم يزد دليل على قنا حقيقه صلى الله عليه وسلم بل على الحديث ما يقتضيه
اننى وقال العيني حقا في الحديث انما العاقل صامح ما ذكر ومن رافى صدره اى الحق وجاءه
صبرنا في البيضة وحاشا كما نراه في البيضة اننى وقوله فان الشيطان لا يتجمل في صورته
في معنى البياى لا يتجمل بها كما لعلة لعله قد رافى حقيقه واسأله الى انها لا تكون صفتا
اعلام بل روي حقيقه حقيقه وفي رواية فان لا يتجمل الشيطان ان يشبهه في وصفه تفسر
المراة بانها لا اولى وحاصل ما ذكره في معنى الحديث يرجع الى تلامذته اقول الاول
لأنه لا بد ان رويها صلى الله عليه وسلم حقيقه وليست باضعا لاعلام الشافى وذهب اليه
كثيرون وتقدم عن الكرمات ان رويته في النوم رويته حقيقه اذا العقل لا يقبلها فلا حاشه
اليها وانها التام وذهب اليه القاسمي مياض واوبكرين العربي ان راي ان رايه على
صفتها حقيقه وان رايه على غيرها رويها وان لا يصححه ومنعته النووي وصوب
الربا في نوته اخلاصا لصفات التجمله وايزها قال العيني اخلاصا لاداة صفة كروا
ان اذ اراد شيئا غير علم واداره ساء ما هو عام جدب وان رايه حسن الحديث حسن الا قال
والاقوال لقلنا على الرأى كان خيرا وان رايه على خلاف ذلك كان شرا له ولا يلحق العيني
من ذلك حتى لو رايه امر يتجمل من لا يجمل قبله فهذا من الصفات الخبيثة لا الرشيعة فلا يجمل له
الاقرام عليه قال العيني ونما معنى قوله فقد رافى قدر راي مثالي في الحقيقة لان المرئى
في المنام مثال وجوده فان الشيطان لا يتجمل في بدل جل ذلك ويعرب منه ما قاله العزالي
فان قال ليس ضاهه راي حسي ويد في بل راي مثالا لاصار ذلك المثال له آله تادي بسا
المعنى ان في نضايه بل ليدن في البيضة ليس الا الله النفس طالح ان مراه مثال
روصا لصفته الشريفة التي هي جعل النبوة فاه من الشكلى ليس هو روح النبي صلى الله
عليه وسلم ولا تحفه بل هو مثاله بل الحق اننى وكما لا يتجمل الشيطان بل لا يتجمل بتقريبه الى
عليه الصلاة والسلام وقال الكرمات كعبه ولا يطلق علم من رايه في العزم انما يقال ان
يصدق عليه عند الصحابي من ان راي النبي صلى الله عليه وسلم لان المراد رويته مع رويته
فانها جارية على العادة على ان لا يترسنا اطلاق العيني في عليه لجاز قال وهذا
واو في قوله الحديث السمع عنه في المنام ليس يحتمل ان بها ان شربا الاستدلال
بان يكون الراوي صادقا عند السمع والنوم ليس عمدا لا تصبغ اننى فاشركه اختلف في
حقيقه الرواى المناسبة قال العيني فليلدراكات خلتها انما نقاشا في قلبه الهدى على يد
الملك او الشيطان ونظرها في الحقيقة لظواهرها فانها على سنق وقد تانى مسترسله

غير

غير محصولة فاذا خلفنا الله تعالى على يد الملك كانت وحيا وبرها ما نعلم هذا عن
الشيخ ابي اسحاق وعن القاسمي ابي بكر الباقلا في انها اعتقادات قال الامام ابو بكر
العربي منشا الخلاف فيها انه قد يربى نفسه بهيمة او ملكا او طيارا وهذا ليس ادراكا
لان ليس حقيقته فيها انما انما انما اعتقادات لان الاعتقاد قد يابى على خلاف الحقيقة
قال ابن العربي وهذا جهل منه عن ان المرئى والمدرك ما هو شيئا لا لاشيا المرسيه
لا نفسها لا ادراك انما يتجلى بالمثل وقال ايضا ان يتجلى في قلبه انما اعتقادات كما
يتجلى في قلبه لا يتجلى انما يتجلى انما يتجلى انما يتجلى انما يتجلى انما يتجلى انما يتجلى
بلين هذه الاعتقادات فكما بنا جعلنا النوم على موراج حقيقته في تلك الحال او كلف
فقطها فاذا اخلت في قلبه انما اعتقاد الطيران وليس بطيارا فقصا رايه ان اعتقادا
على خلاف ما هو عليه فيكون ذلك الاعتقاد علما على غيره كما يتجلى الله العبد ليل على المعطر
ويقال حقيقته الرواى ما يربى الملك الحول عليها فان الله قد وكل بالرواى ما يربى
من طرف الحكمة الاشارة لوقد طلعها نقاشا على قصص بن آدم من الفوج يحفظه هو شيخ
منها ويضرب لكل واحد على نفسه مثلا فان اذ انما يتجلى له انما لاشيا على طرف الحكمة لكون له
نشارة او اذ رايه ومعاينة لكونه على بعيرة من امرج اننى ومن كتب على غيره **قيل**
مستخرج من النار وهذا ما سن حديث اوردته المولف في هذا الباب وهو يقتضى
استواء الكذب عليه في التحريم في كل حال فقطة ولو ما قال في القبح رشا لعماد النبي لالب
تربنا حسا لانها حديث ملح وفيه مقصود الباب ونهى حديث الزبير الدال على
وقد في العصاة وتجوز من الحديث منه خوفا من الكذب عليه وخلق حديث ابن الدال على
ان استماعه اماما من الاكثار المعنى الى الخطا لان اصل الحديث لانهم ما موروثه بالتبليغ
وتم حديث ابن هريرة الذي فيه الاشارة الى استواء تحريم الكذب عليه سواء كان يروي
السمع منه في البيضة ام في المنام اقول ولذالك ساقه هنا تاما ولتحريمه كما ذكره كحل
سلم فانما يقتضيه على جملة الاخرة لانها مقصود الباب **باب**
كلامه العلم قال في الضعيف طريفة الضاوي في الاحكام التي تقع في الاعتقادات ان لا يجرم
فانما يتجلى بل يوردها على الاحتمال وهذه البرية من ذلك لان السلف اختلفوا في ذلك
تلا وتزكا وان كان الامرا يستقر والاجاع اعتقد على جو ان كانت العلم على استصحاب
بل لا يبدد وجوه على من خفى الشبان ممن يقين عليه تبليغ العلم اننى بل العيني ولاسيما
اهل هذا الزمان لغصود جههم في الضعيف وتفسيرهم في التعلل وهذا في ريبه فكيف في ريبه
وبالاستدلال المولف قال حديثا ابن سلام تجتنب الامم ابو عبد الله السكندى ي قال في
الكل وقد يتشدد بمن لا يعرف وقال الدار قطني هو لا يتشدد بل لا لا يقتضيه وعند ابي
يخبر محمد بن سلام **قال ابن خزيمة** وكتب يقع او من الجراح بن يبلغ كون من يقين سليمان
روي عن الحسن بن يزيد ومنه احمد وقال ابن احنظلي ابن مهدي وكان عتيق يقول
اي حقيقه وكان معصية سيكرا ولديسة فان وعزيرين وما منات فبغير فاست
يخبر يوم ما من رايه نسخ ومشتبه وما من **سعيات** قال في القبح هو التوردي لان كعبا

استشهدوا بأرواحهم وقالوا في الإطراف بقال ابن عيينة قلت لو
كان ابن عيينة لمسيه لانا لعافين في كل من روي عن مستحق الإسم أن يحمل من أهل
نسبه على من يكون له رخصه من كتابه وعنه لا قد شاء هل قد وهكذا يقول
لأن وكما قيل الرواية عن ابن عيينة بخلافه في الرواية عن ابن عيينة في كتابه
ليس يصححهما أن يكون سيان هذا هو الذي عدي أن ثبت رواية وكعب عن كلاس بن
رواية عن طريق علي بن مسعود الدمشقي قال في الأطراف هذا هو سيان بن عيينة
وقال في السنان في كتابه تقييد أهل هذا الحديث محفوظ عن ابن عيينة انتهى قال في الأقسام
الكلية مرده لإيهما كإثباته والقائم ذكرها المطلب من لا يهتدي علي بن بكر ما في قال
إن مثل هذا الإهام لا يقدح لأن كلامه ما علم شرط البخاري انتهى في فائدة كل منهما
عينية ثم ذكرها في رواية السنان والي مسعود الدمشقي من ابن عيينة في الرواية يند
العد في عن الثوري فثبت الرواية عن كل منهما صراحة **عن طريق** نعم الميم وفتح الطائفة
الزانية المشهورة من طريقين نظامه معتزله أبو بكر وفضل أبو عبد الرحمن الكوفي
الحار في نسبه إلى أبي لغارت بن كعب بن عمرو وثقرا سعد وخرج مات سنة ثلاث وثلثين
وما عن **النسب** يفتح السين الجهم وسكون العين المله واسمه عامر **عن أبي حنيفة** بعض
الميم وفتح المله وسكون الفتحه والفاء واجه وحب بن عبد الله السوي يعلم السوي
المهله وفتحها أو ولد الكوفي من صفاء الصفا لثوري سنة ثمانين وسبعين **قال قلت**
علي بن أبي بصير زيادة ابن أبي طالب رضي الله عنه **هل عندكم** الخطاب لعلي والمهم لآل
مع بنينا أهل البيت وأما للتعظيم كقولنا يا أيها النقاد طاعتنا **الكتاب** أي مكتوب عن
الشيء على أهلية وسلم سرار علم الرعي حكيم كما يترجم الشيعة **قال علي** لا كتاب من نا
فمنها وأسمها لا تافقت في الجواب وأجروا الجواب تحذف الحلة بعد **الكتاب**
بالرفع على الاستئناس محول لا القدر وهو استئناس متصل كذا في المعجم **أولهم** بالرفع **عقبة**
سبي للقول رجل نأب الغافل والحمة صفة لهم والمراد بهم أي ما بهم من تومي الكلام
ويذكره في أولها في القرآن غير الظاهر من صفة كوجه الأقبية والمفاهيم وسأكر
الاستئناس والاشارة أناس من مشاهير من في ذلك ووصفوا زليل بقوله **سليم** لأن في
الآيات كصفه من الحق ويرجع عن طمان السلبه قال في التصطليق وهم منه جواز استخراج
العالم من القرآن منهم ما لم يكن يتقوا لئلا يفسدوا إذا وافق أصول الشريعة وعلى رضي الله
عنه له اليد الطولى في تعريفه بأمر الحروف وراثة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
العارف بأه الشيخ الأكبر محمد بن عبد بن جبر في الفتوحات المكتبة قال بعض العلماء المرفوع
من جواز شراهم للقليل عليه الصلاة والسلام ثم الإمام عليه رضي الله عنه ورثه علم الحروف
من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاده الإشارات بقوله عليه الصلاة والسلام أنا
مدية العلم وخلقنا بها بين أركان الهدى عليه با ليا ب وهو كرم الله وجره خلقا من أمة
رضي الله عنها أكبيرا اختاروا يوم الغزوة وعصمته المرده قال ابن حبان رضي الله عنها
أعظم على رضي الله عنه شفا عشر العلماء لا أعلم بالعلم إلا هو وهو أول من وضع

مع

أخرج سابقه ما في الإسلام وقد صنف الجامع في أسرار الحروف وفيه ما جوي للاولين
والآخرين وفيه اسم الله الاعظم وتاج آدم وكتاب امصت ربحا وما زال هذا التوفيق
من السابقين يقتبسون من مصاحف هؤلاء وكأنا لا ينزله من أولاده فبقرنا أسرار هذا
الكتاب الرباني والكتاب النوراني وهو الخالص وسبعا يصدر المعروف بالحق الجامع لأول
الاصم وهو عبارة عن لوح القضاة والقدرة الإمام الحسين ثم ورثه ابنه الإمام علي بن
تم الإمام محمد الباقر ثم الإمام جعفر الصادق وهو الذي غاص في أعماق عوالمه وأسبح
دوره من أسلاف أسرار وحل ما قدره ونزل ملامحه كونه وقال سلون في ذلك
نصفه وفي فان بين جنبي علوما كالحجرات الخ من **أما في هذه الصحيفة** معلق على
كتاب الله وأعلى لهم على الخلاف المشهور وما موصوله والحجرات وصلها وما في العبي
من قوله ما موصوله مبدئا وقوله في هذه الصحيفة خرد سوطا هرا فاجعلها الموصول
خبر عنه قال الكزما في وكانت حلقه حتمية سبها أما احتياطا واستحضارا والكتابة
منفرة الصلح ذلك والظاهران سببا فتران الصحيفة بالسبع الأسماء مصالغ الدين
ليست بالكتابة وحده بل بالفتل ثارة وبالذرة ثارة وبالعدو آخري فلا يوضع السيف في
موضع الذي بل يوضع كل في موضعه انتهى وقوله فلا يوضع السيف في موضع الذي بل
الطبيب الشيتي ، ووضع الذي في موضع السيف بالحق المحل لوضع السيف في موضع الذي
وقال المصاحح قال ابن المير يعني بالعلم المذكور الشفعة والاستنباط وانظر هل يتحقق لفظ
إن الشفعة كان مكتوباً بعد علم لأن السائل قال له هل عندكم كتاب قال لا لا كتاب عندنا
الكتاب الله أوهم وأه في الصحيفة وكان فيها أحداث فاستنسا منهم من كتاب يدركه
إن العلم الذي هو الفتحة كان جند كتابا وبالالا كان استنسا من غير الجسد وهو خلاف الأصل
لا سيما في الأقسام أو هذه الصحيفة فانه استنسا من الجسد قطعاً فالمعروف بينها أنها
أيضا هي من جرح والاستنسا من غير الجسد لا يكون إلا منصوصاً فيكون ذلك للاستنسا في كتابة
الفتحة انتهى وقال الكزما في معنى كلام علي رضي الله عنه أنه ليس بفتحة سوي القرآن وإنما
أه عليه وسلم لم يحضره التبليغ والأرشاد فمادون قوم وإنما وقع التأليف من قبل العلم
واستعداد الاستنباط واستنسا ما في الصحيفة احتياطاً للاحتفال أن يكون فيها ما لا يكون
عند غيره فيكون مستعداً بالعلم به قال وقيل كان في من الأحكام غيرها ذكرها ولعله لسه
بذكر حجة ما فيها من التفصيل لم يكن مقصوداً حينئذ وذكره ولم يحفظ الرواية قال ابن
بطال في فيه ما يقطع بدية الشيعة المدعي على علي رضي الله عنه أنه الرضي والخصيص
يعلم من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعرفه غيره حيث قال ما عندنا إلا ما عند
الناس من كتاب الله نقاشاً ثم أحال على العلم الذي الناس فيه علي رضي الله عنه ولم يخص
نفسه بشيء غيره ما هو ممكن في غيره انتهى قال في أبي حنيفة قلت **وما هذه الصحيفة**
بالأرو والكثيبي في بابها قال العيني وكلامه العطف ولم يبين المحط عليه ويشدات
كون مقدره في كلام السائل بقوله يجب ما يدل عليه النسيان ما المهم وما في هذه
الصحيفة ولا يخفى ما الاستنباطية هنا سنداً في هذه الصحيفة هو الخبر قال علي رضي



الله عنه اعترافا بما حكم العقل في الكلام حذف شيئا مستمدا وحذف مضاف والمراد بالعقل
الذي هو العقل لا يتم كما يقولون الا بل العقل الذي يقصد ارسطو في العقل وهو
الخيال وقد رواه ابن ماجة الحديث بان العقل والمراد حكما وما بين عقدا برها ولسانها
واسنانها **وقالنا الاستيعاب** يقع الفا وكسرهما اي ما يحصل به فكاهة وخلاصة بقا لكه وافكاه
معنى والاستيعاب بمعنى حصول من راء اذا شاهده بالاسرار وهو العدم كسر القاف وبالمه
لا يتم كما لو يشهد بالاستيعاب لانه يوسع فيه فبني كما يستعمله سبوا وان لم يشهد به **ولا يقتل**
مسلم بغيره الا من عطف جملة فعله على جملة اسميه اي فيما العقل وفيها حوتة فصاح
المسلم بالكافر وفي رواية الاصيل واكتفيهم ان لا يقتل بزيادة المصدر به انما صفة العطف
عليه من عطف معرقة تقديرها على معرقة وجعله الكرماء في الرواية الاولي من عطف الجملة على المعرقة
ثم استعمل على مقتضىه فقال فان قلت كيف جار عطف الجملة على المعرقة قلت هو مثل قوله تعالى ابان
حيات مقام ابراهيم ومن دعه كما انما انتهى وبقية المعنى فقال ليس هو عطف الجملة على
المعرقة وانما هو عطف الجملة على الجملة فان اراد بقوله المعرقة العقل فهو ليس بجزء لا يستعمل
مع المعرقة والخبر وعجولة قال فالعطف وقع بضمه ونحوه من طريق زيد التميمي عن علي قال
ما عرفت شيئا غير هذا الا كما يراه وهذا العطفية اذا فيها المدة حرام الحديث والمسلم عن علي
عن علي ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما في قراب سبيتي
هذان واخرج صحيفته مكتوب فيها لعن الله من دبح لغيره الحديث والسنن في من طرقت الاشر
وغيره من علي فاذا جازا في مؤمنون شيئا فاما ما وهم يسعي بدنه من انا هم الحديث والحدث
طريقها روي في شهاب فيها ايضا الصدية والجمع بين هذين لاحاديث ان العطفية كانت واجبة
وكان جميع ذلك مكتوبا فيما نقله ابن الرواحي عنه ما حفظنا انتهى وفيه خبر مالك والشافعي
واحد ان المسلم لا يقتل بالكافر فضلا عما قاله العيني ورواه الاوزاعي والبيهقي والمؤيد
واحقق وابو قزوين وغيره وروى ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وروى
قال جاز من انما يعين منهم غير من عبد العزيز واه ذهابه على الظاهر وقال ابو بكر الزاري
قال ما كان واليه من بعد ان قتله مائة قتيل به والاقتل وقال ابو حنيفة وابو يوسف
في رواية وجهه وروى يقتل المسلم بالكافر به قول العيني والشمسي وسعيد بن المسيب
ومحمد بن ابي الليث وعثمان بن عيسى وهو رواية عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وغير
ابن عبد العزيز وقالوا لا يقتل بالمستامن والمعاهد وقا لنا الشافعية اختلفت الخلفاء بما
اوجبه لدار القطن من بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعاهد وقا لنا
الرميني في بليته واهله انما حنيفة بان قسده ابراهيم بن يحيى وهو متر وذكور لسم
سندوه غيره والمعوا لارساله وفيه ابن السيلاني وهو ضعيف لا تقوم به حجة اذا وصل
الحديث فكيف اذ ارسله وقال مالك بن يحيى بن سعيد وابن ميمون ابراهيم بن يحيى كذب
وقا له محمد بن الخطابي يروي انما سجدت اليه الى اخر ما نقله العيني عنهم في تزيف وقال
هذا الحديث ثم قال وقال الشافعية واليهن طيحا الاستدلال بتجدد دار القطن والشافعية
مخضع استدلال بالضمير المطلق في استسما ابراهيم بن يحيى بن ميمون وما سجدت على يحيى

عنه فلم يكن معرقة او لو كان مفردا لاحتمال ما قلته وكه كان موصولا بغيره وهو الذي
رواه ابي نعيم بن ماجة والاستر فان في روايتها لا يقتل من يقاتل ولا يقاتل من يقاتل
فيما اصل الحديث وما به وهذا لا يدل على ما ذهبتم اليه لان المعنى على اصل الحديث
لا يقتل من سبب قتل الكافر ولا يقتل من عهد في عهد بسبب قتل الكافر ومن المعلوم ان
هذا العهد كافر فان كان هذا الكافر الذي منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتل به جوسن في
الحديث المذكور هو الكافر الذي لا يهد له وهذا لا خلاف فيه لاحد ان المؤمن لا يقتل بالكافر
الحربي ولا الكافر الذي له عهد يقتل به ايضا فاحصل معنى حديث ابن حنيفة لا يقتل مسلم
ولاد وعهد في عهد في كافر فان قالوا لو اكل واحد من الحديث كلام مستقل مقيد بجعل به في
الحاجة التي جعلها واحدا حتى يحتاج الي هذا التاويل قلنا قد ذكرنا ان اصل الحديث واحد
فبقتضيه لا يزول المعنى الاصل واليه سئلنا انما صله ليه واحد وان كل واحد من بيت
براسه ولكن الواجب جعلها ليه واحد وانما ذلك لا بد من ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال ذلك وقتين مرة من غير ذكر ذي العهد ومرة مع ذكر ذي العهد وايضا ان اصل هذا كان
في حديثه عليه السلام يوم فتح مكة وقد كان رجل من خزاعة قتل رجلا من هذيل في الجاهل
فقال صلى الله عليه وسلم لا يردم كان في الجاهلية هو موضوع تحت قدمي هاتين لا يقتل
بكافر ولا يقاتل في عهد في عهد لعق واهل علم الكافر الذي قتله في الجاهلية وكان ذلك تفسيره
لقرانه كل دم كان في الجاهلية هو موضوع تحت قدمي لا يردم كقول حنظلة واحد في حديث
واحد ومرة ذكر اهل الحارثي ان عهد الامة كان بعد فتح مكة وما كان قبل ذلك فانما هو
عهد الامة الى مدد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين الامة داخلون في ذمة الاسلام
وحكمه فكان قوله عليه السلام يوم فتح مكة لا يقتل من كان في الجاهلية الى الكفار والمعاهد
اذ لم يكن هناك ذي ينصرف الكلام اليه ويدل عليه قوله ولاد وعهد في عهد وهذا يدل
على ان عهدهم كانت الى مدد وذلك قال ولاد وعهد في عهد قال قلنا فانما هو العهد
مقدم الى مدته وقال حنظلة في الارض انما عهدا ثبوت وكان المشركون حشدا على بيت
احد اهل الجاهلية ومن لا عهد بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ولا اخر اهل عهد اليه
مدد ولم يكن هناك لاهل ذمة فانصرف الكلام الى الصريين من المشركين ولم يكن يدخل فيه
من لم يكن على عهد هذين الوصيين وهذا هو الحق في هذا المقام وقال بعض الفقهاء
وقع الاجماع على ان المسلم يتعطف به اذا اسرى من مال الذي قلده يقتل اذ قلده وان
قوله صلى الله عليه وسلم ولاد وعهد في عهد من باب عطف الخاص على العام وانه يقتضيه
تحضير العام لان الكافر الذي لا يقتل به والعهد هو الحربي دون المساوي له ولا على
وهو الذي فلا يبقى احد يقتل به المعاهد الا للحربي فيصيان يكون الكافر الذي لا يقتل به
المسلم هو الحربي فتويز بين العطف والاعطوف عليه ومقتضى اوجوه الاول ان كل
بيت العطف بل الاستسماة وما بعد ذلك جملة مستانة فلا حاجة الي الاشارة لانه لا خلاف
الاصل فلا يقدح فيه كما وانما في سلمنا انما من ابراهيم بن يحيى بن ميمون في كذا
وادوا للعطف وقت في اصل النبي في جميع الوجوه كما اذا قال لاهل بيتك

جسرا لعل هل العمل الذي عمره وامه قطعها الله تعالى منهم كما ضرب الله تعالى في القرآن وهو يرضع
من الصبيان للجمهور على رواية النبي صلى الله عليه وسلم **سلط** نعم السبع بالبناء المفعول **يليم رسول**
الله نائب الفاعل **سلب** على قوله **سلب** و **المؤمنون** رفع بالواجب على رسول الله كما في رواية
في ذكره وغيره **سلط** بمعنى **سلب** اي الله رسوله والمؤمنون نصب بالبناء عطفا على رسول الله
لا يفتح الهرة وتختصم اللوم وانما اي يملكه بالواو كس الهرة ولا في ذرفاها بالالف **تعمل** يفتح
اوه وكسنا يه **لا حقل** **قلى** **ولا حقل** بالواو في رواية الكشي هي ولم **حقل** **السد**
يعدي وفي قوله الرواية الاشكال لان ثقل المضارع ما سيبا ولفظ يعدي الاستقبال **السا**
منها ظاهر واجب بالالف لم يحكم الله تعالى في الماضي بالحل في المستقبل **لا يفتح** الهرة مع
الفتحة اذا ما استفتح وانما بالواو العاطفة على مقدار **رحلت لي ساعة من نهار** وفي نسخة
حلت لي ساعة معقوبه **البا** يفتح والفتحة ايضا وانما بالواو ايضا **ساعتني** **هنا** اي في ساعة
التي اعمل فيها بعد الفتح ثم يترق لقوله **حرا** الذي هو حيران واستشكل عدم المطابقة
بين السند والخبر فكيف بانها واجب بان حرام مسدور في الاصل يسدور في التذكير
وانا ثابت والازاد والفتح بالبناء المفعول اي لا يجوز ولا يقطع بقا لخلبت الشيء اذا
جزته وقطعته **سواها** اي الما الذي كاللوعج والبا ليس كالخيران الموزي والفضل ليست
ولا يفتقد بالبناء المفعول اي لا يقطع بالعمد وهو الة كلفاس **تجرها** وهو ما له سابق
من النيات **والاشطط** بالبناء المفعول **ساقطها** اي صارتها الف سقطت من مكانها بفتحة
الاشطط اي لغو من اشترى العنا اذا عرفها اما طالعها فاشطط من شدة ضلها اذا طلعها
طلس لواحدة هاهنا لا التعريف دائما ولا يتكلم بحال ولا يصدق في حال يحفظها الى ان يطرق
عاقبا بخلاف الفظة تغيرها من الملاحة حتى المداينة فانه بعد التعريف ان يتكلم وهو الظاهر قوله
الشافعي ومذهب مالك والاكثري ان الفرق بين لفظ الفعل والحرم وفا لواعني الالمسند
انه عرفيا كما يعرف في سائر الشواع حولا كما لا حلى لاشطط اذا نادى عليها وقت الموسم ولم
يقهر ما تكلم بها جان تكلموا قال بعدد الرحمن بن مهدي في قوله الالمسند يريد بالبناء فكأنه
قتل له الالمسند فعلا الالمسند في الاجل له منها الا نشاء فانه يكون ذلك من اجتمعت
كلمة كالمسند بانها حرم وان لا يمسر سدا كما في النص **فمن قتل فهو جبر** **النظرين** قال
في نسخة كذا وقع هذا وفيه حذف وقع بان في رواية المصنف في الروايات عن ابن عمر بعد الاستناد
فمن قتل له قتل حتى وقال في الصالح كذا رواه وهو مختصر في الصواب ما رواه في الروايات
من قتل له قتل بزيادة له قتل قلت وعنه صواب بلا شك ان الاو او صواب ايضا ولا
يظهر كون التناهي هي الروايات منقطع وكانهم يقول ان قوله هو جبر النظرين بمعنى يحفظ هذه
الرواية بالفتحة لان الفظة قلت وليس فيها توكيد جعل الضمير من قوله فهو ما عدا الي
الرواية المجهوز من الشياخ فان استقام الكلام وصح الروايات جميعا لفظ الخبر حتى في رواية الفقيه
والفقيه هذا ان يدرجه مستل محذوف وعنده سابع شافع والتقدير من حال قتل هو
جبر النظرين في سببها واهل قتل حلال من السبب والخبر وقد سئل لوسول وقوله فهو
سندا وقوله جبر النظرين خبره والحال خبر المسند الاو او الضمير في قتل يرجع الى اهل

المفرد. وقوله هو يرجع الى من والبا في قوله جبر النظرين يعني بغيره وقد تعدد في ذلك
مرض جبر النظرين او عامل او ما رواه ابو حمزة ذلك وقد يرتفع ليس مناسب ومعنى جبر
النظرين اضطرها انتهى ولا يجزئ عليك ما فيه من النفس وتعد ما ذهب اليه ما حسب
المصالح اوجب ولا يرد عليه ان على مقدم رجل غير موقوف للمهم من السابق في حصول
الجملة الواضحة ضمرا عن ضمير لان ذلك الضمير يرجع الى الروايات الصالحة في ضمير المسند
ضمير ما له من قتل قوله جبر النظرين على حد قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يريد من اي يريد من ازاوجهم وشره النظرين الخبر جبرها بقوله اما **يقتل**
بالبناء المفعول اي يعبر العقل وهو الذي **اهل القتل** واما ان يقال بانها تقبلوا اي تعاد
فان قيل اي ينقص منه قاتل فاعل يعاد ضمير نائب فاعل يعقل اهل القتل كذا في نسخة
الباري ولا يجزئ في الفتح بين العامل والمفعول باجبي وهو جملة يعاد الارجح الضمير
فيها الى قال القتل وقال في المصاحح يعقل اي يدفع عقله وهو الذي يعاد واما ان يقال
الركن اي يقتل قلت لا ينضم قوله اهل القتل الى ضمير المعنى واما ان يقال اهل القتل
وهو باطل وامل يعاد يمكن من العزود وهو العقل اي واما ان يكون اهل القتل من العزود
فيسبق المعنى انتهى قال اكراما وفي بعض النسخ يعاد بالاعيان اهت بالاعيان اعطيت
وفي بعضها يعاد اي يعاد فداه اذا اعطى فداه فان قلت يلزم النكراسواكف
من الاجزاء ومن انما نقص اذ هو معنى يعقل عينه قلت على هذا التقدير يحصر العقل
بالدبر التي تجعلها العاطفة وهي دبر العقل الحفظ والعقاد بدمي جعلها الحفا فنتى وقال في الصغ
ووضع في رواية مسلم اما ان يعاد اي بالغا وزيادة بعد الدال والصلوات الرواية
على وجوب من قالها بالاضافة قال فيها جعلها اما ان يعقل من العقل وهو الذي يؤمن قالها
بالغا قال فيها جعلها اما ان يعقل بالاضافة والمساءلة والحاصل تفسير النظرين بالانقاص والدم
انتهى وقال اكثر ما في الرواية الاولى في ان قلت فله هو من باب تسارع الفعاليين على لفظ
الاهل قلت نعم انتهى قال في نسخة الباري وهو صحيح كمن تصفرا بيا انتهى وقال اكثر ما
ايضا فيه دليل شافعي في ان الولي بالخيرين انقاصا وبين خلفا لديه وان له الجار
الحافي في علي في الامرين شافعي قال ما لك ليس لولي الا القتل والعفو وليس له الدبر الا
الحافي وقال اهل العمل قال ليس له الا انقاص فان تركت حقه منه لم يكن له ان يخذل
انتهى قول ظاهره انما في مذهب الغرابيين من قول ما لك لا يرضى استماع الخدعة في قوله
لعدم رضى الحافي وطلخ الاستماع في قوله الذي يقتضيه كلام المصنف عدم الفرق لا بعدان
حكي قول الامام مالك قال وبه قال الكوفيون ثم قال ليس في هذا التحقيق في هذا المقام ان قوله
هو جبر النظرين لفظا لاشارة الى ان الفرق له مطلوب حتى كان المعصية وطا اليه ويجوز
ان يكون تاويله هو جبر النظرين من رضى القاتل ورضى نفسه فان كان رضى القاتل لم يرض
له وقد خاها بعدا فله قبول ذلك وان كان رضى نفسه بالاقتضاء من حوله فله فعل ذلك
ويجوز لا يفتق عند من يفتق البينة لان القاتل باختياره قد يكون جبره كقول
وجوب الدية في رضى القاتل انتهى **فما رجع من اهل الجن** قال في الفتح هو اوسامها وسببه

وسيا في القعدة سبى النبي وعين ابن دحية انما لما جموعا وردة النوي فقال هو بها
فأجوه وسلا وتماما له وهذا الاخلاق فيه ولا تغتر كرامة من يصحبه من لا يبايع العلم
على وجه النبي فقال **أكتب لي** يبر لي بخاتم الخليفة التي سمعتها منك انما هو هذا موضع الخطبة
لذروه **يا رسول الله** انما لي اهل عليه وسلم **أكتبوا لي** **فلا تباي** اي في شاه ولم يعرف
الا كينته وهو يفتي كل **فقال رجل من قريش** هو العباس بن عبد المطلب كما في في القعدة
ودفع في رواية لابن ابي شيبة فقال رجل من قريش يقال له شاه وهو غلط كما في القعدة
الا لا خير يا رسول الله تكسر الهرة وسكونك انما في المعجزة وكسر الحالمه بنت طيب الراعي
واحدة ان حذوا قال في القعدة في روايتنا ما نسب ويجوز الرفع على البدل مما قبله قال في الكوفي
فان قلت ليس في كلام العباس ما يستحق منه الاذخر في المستحق منه قلت منه ليس يستحق
بل هو تفتي با الاستتار فكذا قال في اهل البيت في رسول الله لا يجلي شوهاه ولا يعصده غيرها الا الاذخر
واما الرفع في لغته على الله عليه وسلم فهو ظاهر ان استنساخ كلامه السابق النبي ونقصه النبي
فقال كل منها استنساخا والتقدير الذي قد رده على ذلك وهو المستحق منه كما في الواج
في لفظ الرسول ويجوز فيه الرفع على البدل مما قبله والنسبة على الاستتار كونه واقعا بعد النبي
النبي وقال في العيني ايضا فان قلت كيف جاز هذا الاستتار وترطبا الاصل بالمستحق منه وما
قد وقع الفاصل قلت قال اكثرنا في حقا الفصل عند ابن عباس فقلنا باه ايضا جرد ذلك
والفصل كان يسيرا وهو باه ايضا فان في نظرين وجهين احدهما قال ولا يستل
ليس يستحق بل هو تفتي با الاستتار فاما المكين مستحق بر دسواه والاخر قوله الفصل
كان يسيرا واليه ان كل هذا الفصل كثير والصواب ما ذكرنا ان المستحق منه محذوف والاول
منه من يبرصل النبي **فا ان عمل في موثنا** المستحق فوق الحشيا ومجمل بالعين لبيت ولا
يسبق اذ يجره **وقبولنا** السند به فخرج الحد الفصل بين اللغات وفي الخ من حديث ابن عباس
لما سئنا وتورا فقال **اليه النبي اهل عليه وسلم** **الا لا خير** وفي رواية الاصيل تكرار
مرتين فتأكد وتيد وهذا المستحق منه كما سبق لبلاد السكوا السابق قال في العيني استشر
اهل الاصول هذا الحديث وشبهه على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان متعبا باجتهاد فيما لا
فيه وهو الرفع عند من وسنه بجهنم ومن قال بالاول الشاهي واحد ابو يوسف واخاه
الامدي وسجع الغزالي الجواد وقت في الوقوع وقال الرازي في تحفة الكوا المحققين في الكفر
وجوه بعضهم في الملوب دون غيره واستدل من قال بوقوعها بما في هذا الحديث وقت
قوله صلى الله عليه وسلم انما سئلوا عن هذا هذا الما تمام للايد ولو قلت نعم وجب وقوله تعالى
وسا ورم في الامر بقوله تعالى في اسارى بدر ما كان لبيها الاية ولو كان حكم بالنسب
عوت واجابنا لما دعون عن الكل باها يجوز ان يقارنها خصوص لو تقدم عليها بان يوجب اليه
ناجدا كما كانت انا فكل هذا مشلان لا يستحق الا الاذخر من سأل العباس وكان جوب
عليه السلام ما عارفا في شاه عليه جوجنده يكون ابو جوح لا الاذخر وقال المهل يجوز ان
الله تعالى اعطى رسوله تفتيها لغيره من هذا من ذلك الاصل في سأل الله تعالى
حكيمه وقال في بعضهم قوله تعالى وساورهم فانه مخصوص بالحرب النبي وفي في حق النبوة

هنا زيادة وفي قال ابو عبد الله اي الجاري يقال يقاد لغا في قيل لا في عبد الله اي
كتب له فقال كيش له هنع الخطبة وليس هذا التقدير عند ابن ذر والاصل في الوقت
وان عسكرو قال حدثنا علي بن عبد الله بن المديني قال حدثنا سفيان بن عيينة
قال صدقنا عرو بن دينار وروى الجاهلي الجاهلي لا يراهم من الموقن سنة وستة وعشرين
وعا به قال **الخير في وع** بن سبته فيهم المومن ونوع المومن المشددة من كامل بن
سبع بنقي السبع اليه وقيل كسرهما وسكون المتأخرة في حقه وجدها جرح الصفا في الجاهلي
الابناري الدماري جمع هنا عن ابيه قال في الجاهلي م اراه في الجاهلي في هذا الموضع ومع في
غير الجاهلي جابرا وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وابراهيم بن عمر بن ابي رزبه
يا في نقه وكذا قال النسي و قال في الغلاس منيف وهو مشهور بغيره اكتبنا الماسة قال
قوات من كتبنا الله تعالى اثنين وثمانين كتابا وهو من ابا الذي بعثت كسبي اليه وقيل
من هراه مائة سنة اربع عشرة وباري روي له الجاهلي ابن ماجه واخرج له سلم في الزكاة
عن ابيه هاهم واتفق الجاهلي وسلم في الاخراج عنه عن ابيه هاهم **ابن عباس** هاهم
ابن سبته الموقن سنة احدى ولا يراين وما **كان جمعنا باه** **ابن عباس** **ابن عباس** **ابن عباس**
عنه **يقول ما من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم** **اسعد** الجاهلي وروى في الجاهلي على الحال
من احد الاذخر المذكرة اذ اذخرها احد بالواحد بالرفع ما الجاهلي روي له اكثر
بالنسب خبرها **جاء** **يا منصور** على العيون من **كؤنه** في جعل نصب صفة لعدونا سني متعلق
بما كثر وكان النبي كثر ما سقى وقوله احد بالرفع وكلمن اذخره في تعلق بخلاف
والفصل ما احد سنده من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اكثر بالرفع صفا احد وشبه
بالنصب ايضا وهو الاوجه الاخر ما قوله حد يثا نصب على التقدير والفظه اكثر الفصل
ولا يستعمل الا بعد الامور الثلاثة كما عرفت في موضعه وهما استعمل في وهو قوله سني ولكن
فصل بينه وبينه بقوله حد يثا لغة لا ليس با جسي والصغير في عنه يرجع اليه احد
وفي كلامه نظرين وجوه الاول انه قال ان كثر ما سقى ولم يبينها جازية او تبيينه في
اثرها العلم الا ان قال ان كثر ما سقى في احد بالرفع اسما ليعينها الجاهلي اذخره من في من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر انها تعني انا لاجله اكثر على رواية اربعة مائة واحد
والظاهر خبره وان ما على هذه الرواية غير ما سلة لفتد شرط عليها عند الجاهلي كما سياتي في
في كلام الدمايني وبدل على ان كثر هو الخبر رواية النسب كما عرفت به قوله وروى
بالنصب ايضا في كثر في خبره اكثر في رواية الرفع والنسب لانه محط العا بع
الا ان يجعل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واحد سندا او خرا يهتد بهين ان يكون اكثر مائة
الا احد استنساخا خبره وليس في كلامه اشارات الي خبره الجاهلي والجهل والراجح جعله
الصغير في عنه راجعا لاحد والاصحاب رجوعه النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في كثر سني احد
بالرفع اسما وكثر مائة وروى في نسخة اكثر ونقطة الحد الدمايني قال في له اسما
مقتضى انها مائة واحدة لشرط مختلف وهو تاسم الخبر وانما تقدم الترف في اذخره
اذ كان هو لا يفتي لاشعار وانما نصب اكثر فصل ان يكون حال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الترف

وسلم عليه الرجوع الى الله استعداء المرص في هيق عليه اهل الكتاب اوساشره المكتاسه
وعنه تاكاد الله حبه غير مستأجر مخذو هو اي حوسنا اي كاشنا قال في الفع وكان
عذر حتى اهدت لهم من ذنبا ان يقنعوا الشطرنج قال في القبطي وغيره اسوقا مر وكان حث
المساكين ما يدر فلا تمشا لكن ظهر لهم مع طابعا بغيره على الوجوب وانما بالاشارة
الى الاصح فذكر هو ان يكلموه من ذلك ما يشي عليه في تلك الحاله مع استحضار قوله تعالى
ما يربطنا في الكتاب من شئ قوله نقاشيا لنا كالمشوى وهذا قال عمر حبا كتاباه وظهر
لغايبة اخرى ان الاجل ان يكبت لما فيه من مشا لمره وما يتبعه من زيادة الايضاح
ودراوم لم يعطى على امره الا ان كان على الاختار وهذا ما شى عليه وسلم بعد
ذلك اياما ولم يجدوا امرهم في ذلك ولو كان واجبا لم يتركه للاختلاف لانه لم يترك التسليم لغيره
من مخالفت وقد كان الصغار يراهم في بعض الامور ما لم يحرم بالامر فاذا امرهم استأجروا وسيا
سقط ذلك في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وقد عد هذا من موافقات عمر واختلف في امره
يا كتاب فضل كان اذا نكبت كما يصح على الاحكام ليرتفع الاحتفال ان ذكر ما تقدم
من الخطا في قوله والاول ما ظهر لقول عمر كتاب الله حسنا اي كتابه انما يتقبل الوجه اشرف
لا بعض فراه ما انتهى وقال الخطابي المذهب عمرا في ان يوضع نماز من الخلاف ليعلمت
فضيلة العلم وعدم الاجتاد ونقصه انما يجوز في ان يوضع على شئ او شيئا لم يطل الاجتاد
الا في الجوارح لا في الكتاب **فصل في الصغار** اي الصغار زعمى الله عنهم فوافقت طابعا منهم عمرا
طابعا فمثل امر النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من زيادة الايضاح **وذكر** نعم المعجم **الاصط**
نعم الام والفتن المعجمه وتبين شكن وهو الصوت والمطيه **قال النبي صلى الله عليه وسلم** لما
راى اختلاجهم في رواية فقال يا لعا وفي اخرى وقال يا لعا **وقرئ** **عني** اي اذهبوا
سأعدن عني قال الكوفي وهو يستعمل بالام ايضا نحو قوساها فاتبين وبال نحو واذا
فتم في الصلاة وبال نحو قام بامر كذا ويعبره لانه نحو قام زيد وتختلف المعاني فيجب
الصلاة لفتن كالمسألة معني بناسيا **والاصح عند في الشان** اي الاختلاف في الجود فيجب
شانه والخاصه وجهه كالفع والعيه بان الاول كان المساده الى امثال الامور ان
كالما اختاره عمر حبا بالخرج **ابن عباس** اي من المكان الذي كان فيه عند تحمله هذا
الحديث لان كان معهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فخرج كما يقتضيه ظاهر الحديث كما
يقولان **الفتنة** كيد الرد في الفع الروا كذا الذي هو ها ساكته ثم هرة وقد استعمل نفسه
اي كتحليله **كل الرد** ما ينصب على التاكيد **ماحا** اي الذي يفتخر به **رسول الله صلى الله عليه**
وسلم **ويشك** اي قال في الحديث لما هرا ان ابن عباس كان معهم وانه في تلك الحاله اخرج فابلا
هذا المقامه وليس الامر في الواقع على ما تقتضيه هذا الظاهر بل قول ابن عباس انما كان يقوله
عندما يحدث بهذا الحديث فهو رواه في بعض في الاعتصام وغيره فان عبد الله كان
ابن عباس يقول وكذا الاجم من طريق غيره من جاد من بن عباس بن زيد ووجدوا في حديثه
اياها ان ابن عباس لما حدثت عبيد الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان فيه وهو يقول
ذلك وانما نحن على علمه غيرنا هم لان عبيد الله ما هو من الطبقه الثانية بل يدرك العفة

في وقتها لا يرد ولا بعد النبي صلى الله عليه وسلم من طوبى له ثم سبها من ابن عباس
بعده ذلك بفتح اخرى انتهى **قال الكوفي** اي في ما قيل من كين يجوز لعمر ان يعترض على ما
راه الرسول صلى الله عليه وسلم في امر الدين ولا يندفع الى قوله افتراء ما خاف الله
شكهم عليه السلام بغير الحق ويجوز على السائر ان يطلعوا على ما ساءوا من ذلك فقلت لا يجوز
على عمران بن ثورم الغاط على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويظهر من النهي في حال موت
الاجل ان الاثر لما نظرنا انما كان الله الدين وتم نشر الله وتبين ان الحج رسول الله صلى
الله عليه وسلم والملتدة الوفاة وهو بشر يعترض من الآلام ما يعترض البشر اشق ان
يكون ذلك في القول من اذاع ما يتكلم به المرء من سما لا يخرجه له حبه فيخرج المناقون سبيلا
الى تلبسوا من الدين وقد كان ايضا صلى الله عليه وسلم يرى الراى في الامر فراجعت
اصحابي في ذلك الى ان يعزم الله له على شئ كما راجوه فبرم الحديس فيها كبت بيده وبعث
قريبين طاة امر بالاشارة من عزم بل راجح فيه ولم يتجأ له عليه والكثير العلم اجروا واحل
رسول الله صلى الله عليه وسلم للاختلاف فيما لم يزل عليه الوجوه فيه وهو يتحمل الخطا
ولكم يحتمون على ان تقر به على الخطا يخرجها من معلوماته انما تعال وان كان قد دفع
درجته فوق الحق لكانم فابا يرس من سمات الحدوث والعوارض البشرية فقد سبها
في الصلاة فلا يتكران يظن بر بعض هذه الامور في مرئنه فلهذا رأى عمر المصطفى في
التوقف واهيا ولم يحرم هذا كله يجب ان تعلم ان ذلك القول منه لو كان عزيمته لخصاه
الله تعالى انتهى **قال في الفع** ويستفاد منه ومن حديثه على التقديم ومن فضله في سبها
ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابه لهدى عنه وهو يعا من حديثه في سعيد
الهدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يكتبوا عني شيئا غير القرآن وروى مسلم
وليع بينهما ان النبي خامس بوقت نزول القرآن حشية الشاسه بغيره والاذن في غير
ذلك اوان النبي خامس بكتاب غير القرآن مع القرآن في شئ واحد والاذن في غيرهما
او النبي مستخدم والاذن ما سح له عندما لا من من الناس وهو اقرها مع ان لا يبا فيها
وقيل النبي خامس من حشية الكمال على الكتاب دون الخطا والاذن لمن منه
ذلك ومنه من غير حديثه في الصواب وقد جعل على سعيدة الخطا فيك
وغيره **وقال** بعض العلماء رجحا فتر من الصحابة والتابعين كتابته لهدى واستحووا
ان يوضعه منهم حفظا كاحذروا حفظا لكن لما قصرت الامم وحشيتهم لا يرضوا به العلم وولده
او لمن دون الحديث ابن شهاب الزهري على راس الامر من بعد النبي صلى الله عليه وسلم
كثير القرون ومن ثم التصديف وحصل بل لا يخبر كثير منه لمجر **فصل في الفع** قال في الفع قد
الموقف حديثه على انما كتبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ويظهر فيما ختم ان يكون انما
كثرت ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه في
الامر بالكتابة وهو بعد النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فلو اتى في الاستدلال ليجوز
ان في بعض طرقه ان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فلو اتى في الاستدلال ليجوز
من الامر ان يكتبوا الا في سبها للاختلاف احتضا من ذلك من يكون اميا واحي ومنه عني



رسوله صلى الله عليه وسلم مع اهله ساعته ثم روي الحديث في نسخة نسخة
تعالى من غير حاجة الى تصدق ولا يرد في المتن فان قيل هذا ما يدل على السرخس الاجل
لا في العلم بل الجواب ان بل من روي له جامع يحصل الغايبه وهو دليل الصحيح لا في ذلك
شريع في المباح في المصحف من غير ان ياتي وتيقه العيون بل ما صلته ان قوله
لان من علم بحجة لا يسيء سراسر من غير ان ياتي اهل الفتنة لان السرخس انما يفتقر
تقليد كان او غير ذلك من قوله وصنيع ابن عباس في سبب الاجل لان السرخس يفتقر
على القول بطلان الفعل يقال سراسر من غير ان ياتي بها وما سراسر الا بل ما ياتي بها
ان المبدأ شرعي شرعي ليل وما قوله واخذها الاخير جوا بعد اعتبارها بتلوهها الا في
لان قوله لان ما يقع بعد الاشارة من اليوم لا يسيء سراسر ما قلنا اهل الفتنة وبيان
قريب الاخير الذي ادعى انرا بعد ما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان وقت جملة ابن عباس
عن يمينه في مقام التعليم له ولا يفتقر الى التلوة ولا يفتقر الى العمل بل يفتقر الى القول
لان ذلك البيان والسياسة ان ابن عباس بن محمد بن عمرو وروى عنه ما لم يوافق الفقيه من
الامام وما قوله والاولى من هذا كله ان مناسفة الترجمة في كلام ليس له توجيه صلا
فضلا من ان يكون اول من يقرأ لان من يعقد با بقرعة ويضع فيه حديثا وكان قد
وضع هذا الحديث بعينه في باب آخر ولكن طريق اخرى والفاظ اخرى مما روي
يقال مناسفة الترجمة من هذا الباب مستفاد من ذلك الحديث الموصوف في الباب الاخر
بعد هذا الكلام والاعتماد على السعيد انه علم ما قاله بقوله لان تفسير الحديث بالحديث
اولى من الخوض فيه بالفتن فيصطقل الله فلا ضرر والحديث ههنا اذكر واعطاء عمدة الترجمة
بالقارب وما ذكره هو الرجم بالفتن انتهى خلافا ولا يجزي ما في بعض هذه التفقيات من
التفصيل **وعين العين من كعبه كعبه** ولكن عين السخط تيدي المسأ يا
وفي الحديث بان صدق ابن عباس وفضله على غيره من حيث روى النبي صلى الله عليه
وسلم وروى الحديث وتبين ان ما رواه به بل يفتقر على النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وفيه
جواز الطاعة في المنافة وفيه جواز العمل بالسيرة في الصلاة وجواز الصلاة خلف من
لا يتولى الامامة وجواز بيوتها الاطفال عند الخطام وان كانت عند زوجها والاشارة
مقبولة السلام بين زوجاته وجواز التفسير على وجه الشفقة والذكر الصفة حيث لم
يقدم عليه بعد الله وبيان ان موثقة المأمور الواحد من بين الامامه وانما اذ وصف من
يسار به وجوهه التي يبينه وفيه ان صلاة العقيم صحيحة وجواز نوم الرجل مع امرأته في غير
مواضع محضرة بعض صحابته وان كان منزها عما في بعض الروايات انما كانت حاصفا وط
يكفي ابن عباس يطلب المسب في سببها حتى اتم الله ولا كان برسلة اوده العباس وفيه
ان نومه صلى الله عليه وسلم وفضلها غيرا فحق لوضوئها وجواز الرضا والتمسك
في كل شرط السبب عليه وروايتهم بزاوية وجه الحديث والسابع والعشرون وروايت
ناهي من تابع **مطلب العلم** مستعمل لفظ باب
لا يصلح قال في التلخيص في باب شيا عن غيره في هريرة وذلك لان من احتفظ بجملة

قال

قال الشافعي ابو هريرة احتفظ من روي الحديث في حصرو وقد كان ابن عمر يترجم
عليه في حجاز ثم ويقول كان يحتفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم
رواه ابن سعد وقوله ان الحديث الثالث من الباب على ان يترجم في صحيحه
ومع ذلك فانما يوجد من صدره اكثر من الموجود من حديث غيره من الكذب بين
ولا يراعى من هذا ما نقله من بعد ما عده بن عمر وعلى نفسه في كثره الحديث
لان قدما للجواب عن ذلك ولان الحديث الثالث من الباب على ان يترجم
شيا على رويته مثل ذلك لغيره انتهى وبالسند الى المؤلف قال **ما علم من الخبر**
ان عبد الله ابي الاوصي المد في **قال حديث** بالاولى **دعوات** عواين انما امر
د اد الحرة **عن ابن شهاب** الزهري **عن الامام** عبد الرحمن بن هرم **عن ابن ابي عمير**
رضاه عنه **قال ان الناس يقولون** اكثر **الهريرة** اي من رواة الحديث كما في
البيوع وهو كما في كلام الناس ومن وضع الظاهر موضع المضمر وهو الثقات
عند السكاكي والافعال اكثر من زاد المصنف في رواة المصنف وقوله انما امر
والانصار لا يجدون مثل احاديثه **ولولا اثبات في كتاب الله** قال في
هريرة لا يقولون وخبر المتبادر بعد ولا يحد في وجوب ابي موجود وان قوله **ما**
علمت حديثا جواب لولا وحدت الادم منه وهو جاز والخبر لولا ان الله ذكره
العلم ما علمتكم فان كان العلم جازما في نسخة البخاري ولعل جومته كما ان علي بن مسلم
وتعين عليه ثم يتلوه في كلام الامام وذكره بلطف المضارع استحضار الصورة
الاولى وفي نسخة ثمة بلان **الدين** **ما انزلنا من بينات** والحديث **القول**
بالحديث ثم ذكر سبب الاكثار من الحديث بقوله ان **الحديث** **ما انزلنا من بينات**
بعود الضمير على في هريرة لعمري لا ثقات وعد ليعن الافراد الى الجمع لتعدد
نفسه وانما له من اهل الصفة وترك العاطف جعل الجملة استمنا فتر استمنا فاما بيانها
جوا عن سواله كان ما لا ساله لم كنت مكررا وفي قوله من العبارة **سنة**
الامام **يرجع مع جروهم** الذي بين جروهم من مكة الى المدينة كان يستعمل نفع اول قوله
وكسبهم اوله من الرباعي وهو شاذ **الصفحة** نفع الصاد والمهمل وسكون الفاء **الاصوات**
وهو كما تبين المتابع لانه كما لا يضر برون فيه يرا سيد عند المعاقفة والسوق يذك
ويؤتى وحسب ذلك لغتها للناس فيها على صوتهم وان **الحديث** **الاصوات** **الاصوات**
والخبر يرجع كان **يستعمل العمل في** **الحديث** **الاصوات** **الاصوات** **الاصوات**
عمل ارضهم ولان سعد القبايري رضيهم وان **الهريرة** **الاصوات** **الاصوات**
الافتقار كان **الاصوات** **الاصوات** **الاصوات** **الاصوات** **الاصوات**
العرشي وهو من الافتقار في اكثر الاوقات المعودة فلا فائدة والاستفادة والافلا
شذ ان كان يعارض في مبنية ونزوم ودحوه على ارواحه ويجوز ذلك والشيء كبريتين
ونفع المرحه وعن ابن ابي اسحاق كسر الشين وعن غيره الاسكان اسم الشايع
من الشين في رواياتها مسك في نسخة البيهقي بعضه بدم في نسخة البيهقي بعضه بدم في نسخة البيهقي بعضه بدم

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

والمتفق ان كان بلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها بالوقت ولا تزعم ولا
تجبر وتخص من جعل النبي صلى الله عليه وسلم **الاختصاص** في معنى على بلزوم
وتخص من قوله صلى الله عليه وسلم **الاختصاص** ما يبيحه منه حال حديثه عن
حديثه قال في الفتح وتاريخ البخاري في تاريخه والحاكم في المستدرک من حديث
طه بن حبيب الله شاه الحديث في هجرته هذا واقفه لاسلك ان يجمع من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما لا يجمع غيره وذلك ان كان سكتا لاشي له ضمنا لرسول الله صلى الله
عليه وسلم وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن حمارة
ابن حريم انه قدم في مجلس فيه مستهجن من الصحابة فبعضه مشررا جلا فصل ابو هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرف بعضهم ثم يحدتهم فيترجون
فيه حتى يعرفوه ثم يحدتهم بالحديث كذلك حتى فصل مرارا فترقت بوملدا انما به هجرته
احفظ الناس من اخرج الحد والزمه في عن ابن عمر انه قال لا يفر هجرته كنت انما
لرسول الله صلى الله عليه وسلم واعرفنا بحديثه قال الترمذي وهو حسن انتهى وهذا
الحديث لا يراعى ما تقدم من حديث ابي هريرة ما من صحاب النبي صلى الله عليه وسلم
احد اكثر منه ما عنه مني لاما كان من حديثه من عمره فان كان يكت ولا آتت لانه عليه
كان اكثر تجملد ابو هريرة اكثر رواة في الحديث كما في العيني فضيلة حفظ العلم والولاية
على غيره وفيه فضيلة ابي هريرة وفضل المغالين الدنيا وبقا رطلها العلم على طلب المال
وهو جوار الاخرة فضيلة نفسه اذا استقر في ذلك وامن بالاجاب وقبه جوار اكثر
من الاحاديث وجوار الفحل والغازة والعمل ما لا يقصر على الشيع وغيره يكون بعض
هذه واجبة او مشروطة ورواه هذا الحديث كلهم بل يوثق وقيد الحديث بعصبة للجمع
ومسبة الافراد والعصبة وجبه رواه ابن ابي عمير قال **حدثنا ابي جندب**
كرواد في رواية عن ابي جندب رواه ابن عساکر والاصلي ابو مصعب وهي كنية احمد اشترى بها
وسقطت في رواية ابي ذر والاصلي واسم ابي بكر القاسم بن الحارث بن زراره الزهري
العراقى قاضى المدينة وما علمنا صاحب ما لك وهو فقيد المحدثين بعد ابي نؤف في سنته اثنين
واربعين ومانين اثنين وتسعين سنة قال **حدثنا محمد بن ابراهيم بن دينار**
الحلي كان يروي عن الحديث قال ابو حاتم كان من فقهاء المدينة نحو ما لك وقال الشافعي ما
مايت في ثياب ما لك ما لا يفتقد من في سنة اثنين وثلاثين وما **حدثنا ابي ذيب** بسند
الذالك في نسخة طبع لا على شتر يريه وهو صحيح من عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث
ابن ابي ذيب القرظي العامري المدي قال احمد كان ابن ابي ذيب اصل من مالک الا
ان مالكا قال سنة ثمانية خرجا الى مكة وقال الشافعي ما فاقني احد فاستفت عليه ما استفت
على الحديث واما ابي ذيب اقدم الحديث بعدا حتى حويف بها ستر رجع من المدينة فقامت
لكون سنة تسع وخمسين ومانين **سبعين** المدي في **عن ابي هريرة** رضي الله
قال **حدثنا ابي رسول الله** ولان عساکر نقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في **اصح حديث**
حديثنا كثيرا وسنة الحديث اكثر مع ان يجمع لان المراد به الحديث شيئا وان اكتسب

والفيل

والفيلين ولا يذ في الاصل مصدر يقع على الكثير والتقدير **الاشيا** صفة ثانيا **سنة** ثانيا
والنسيان كما قال الكوفي في جمل بعد العلم والفرق بينه وبين النسيان ان نسيان النسيان
والمدركة والنسيان نسيان النسيان لا يذ في الاصل مصدر يقع على الكثير والتقدير
بما في ثيبه والظلمة لا يشبهه به قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يفر هجرته في قوله
بأنها **اصطغر** النبيون **رواه** بالي **سنة** المعطوف عليه حيز واذا نزلت امره
فسيقتن بلازم عطف الخبر على لاشيا فانها فصيحة كما في قوله تعالى ان ضرب دعوا لك الحجر
فاقرت **فخر** النبي صلى الله عليه وسلم **سنة** وروى به في ردائه وورد كذا المعزوف
ولعل المعطوف وهو شئ المعقول الذي هو فخر الله تعالى بالبحس الذي يفرق **قال**
عليه الصلاة والسلام لا يفر هجرته **سنة** بالجمع ضم الميم ثانيا الصناد ووجه في الميم الفتح
للتعريف والكره على اصل الفخر من التقا السكتين والحامل على الاولين منصوبه وعلى الاخير
مكسورة لانه بلازم الاستقلال من كسر الهمزة وهم موصوف في كلامهم والضمير فيه ما على الحديث
بدل عليه ما روي في خبر الصحيح فخره يدريتم قال لعن الحديث وعجل يود على الزواجر
المشاور **صحة** اي الحديث والرد **قال** **سنة** شيئا **سنة** اي الضم وهو كثر من بعد الضم
لشيء معني المضاف اليه وفي بعض من بعد الجار ي ان يسقط حرفه من خبره حتى قضى
مقالته ههنا ثم يجيء الى صدره فيسب من مقالته شيئا اذا سقطت ثمة ليرجع في ذم
غيرها حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم حمصا الى صدره في قوله الذي يذم على
ما نسبت من مقالته ثمة الى يوم هذا في قوله **سنة** بسم ابيك بسيط **سنة**
فانها خبره كره معناه ثم قال فان نسبت بعدة ذلك اليوم شيئا عرفت في قوله بعد ذلك
اليوم دليل على العموم وعلى ان بعد ذلك لم يثن شيئا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم
لان ذلك خاص بتلك المقالة كما يعطيه ظاهر قوله من مقالته ثمة **وتصعد** العموم ما ساء
في حديث ابي هريرة انشكر الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يثن شيئا ففعلها ما فعل ليزول
عند النسيان قال العيني قلت تنكر شيئا بعد النبي بدل على العموم لان النكرة في سياق
النفي تدل عليه فدل على العموم في عدم النسيان لكل من الحديث وغيره انتهى وقال
في الفتح بعد ما راجع العموم وعجل ان يكون **سنة** له اي لابي هريرة فضيلا والفضية التي
رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والعقضية التي رواها سعيد المقبري ما رواه
ما اخرج حبان وهب بن عرق الحسن بن عرق قال **حدثنا** عبد ابي هريرة **حدثنا** فاكه
فقال في سميته من ذلك ان كنت سمعت من عمرو بن عبد قيس بن جندب بن جندب
عند النسيان تلك المقالة لكن سئد هذا سبعا وعلى تقدير غير غيره فادروا الحق به
حديث ابي هريرة لا يذ في الاصل مصدر يقع على الكثير والتقدير انكروا ان يذ من شيئا
غيره انتهى وقال المستدرک للحاكم من رواه بن ثابت قال كنت انا وابو هريرة واحمد بن عبد
النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا حتى يموت انا وصاحبي وامن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم دعا ابو هريرة فقال اللهم في اسفل سائلا ما لك صاحبك واسانك على الايسر فامرت
النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذاب رسول الله فقال سئلكم العدم الذي اوتى



لصاحب المستقيم اهتداً بهم صفوة الله من خلقه الذين انعم الله عليهم في
لذة المناظرة في الصلوات على النفوس من السموات وحسب الله رسوله في
قلوبهم يكونون وجوههم شامخة عن انوار قلوبهم وهم بوجهها لا يعرفون بهم عباد الله
الانبار وهم السادة المصطفون الاجبار رجال الالهيهم بقارة ولا يبع ذكراه
واقام الصلاة وابتأ الزكاة حتى عزوا ببولنا نقلت فيه القلوب والاصابع ونبرا الى الله
تعالى من جنونهم بما هم بالدارين والتعليق من غير ما يسير على اصول الشريعة المظهره
والاستدلال ويزعم انه على ما فهم القويم وطرفهم المستقيم وبيده وبنها يون بعيد
ويوهي الحلال ان يعلم الحقيقة حقيقاً وما يري انه في الحقيقة قد انقضى فلم يبق له
استوية الشياطين ودلاه بقرو ووليسه الميسر العيون لغو ذباهم من احوال
اهل الزرع والارتباب وما لا تفرغ قلوبنا بعداذ عديتنا وهب لنا من لدن رحمة
البارئ انشا الوهاب وفي الكرم ما قال بعضهم اي بعض اهل المعرفة العالم ككثرت
والسنة المصونة علما وهو تجميع المعرفة وتزج لتقوية لا يفرجها الا لغيره انون في
بها الرجا هيات ولا يندبها الا المستضيون بانوار الحيات والمشاهيرت اذ
هو اسرارهم ككتفي القلوب لا تظهر الا بالبراهنة وانوارها كمنه في العيوب لاكتشف
الا لافضل المرآة منه سوا قول نعم ما قال لكن بشرط ان لا يرضه القواعد الا سلاميه
ولا يشده القواعد الا بما يبه اذا ما عهد الحق الا الضلال قال الشيخ ابو حامد الغزالي
منصوبه اهل الزمان امن عصبه تعالى عترو بالزوي والمنطق والهندية من
السابع والرخص والعلمانية والجلوس على السجادات مع انظر في الراس وادخاله في
الجيب كما يشكرو من نفس الصعور وحقنا الصوت في الحديث الخيرة ذلك فظنوا ان ذلك
انهم منهم وفرسيوا انفسهم فقط في الحارة والبراهنة ومرافقة القلب وتظهرها بالاعت
واظهاره في انام الحفية والمطيرة وكل ذلك من اوارها من ان المنصوفه ولو فرجوا
عن جيبها لما حازهم ان يعادوا انفسهم من العصبية كيف وطرحوا قطرحوا لها ان يكون
على المشايخ والخوا واما الاسلامين وبنها هتون في العلم بالمرئيف والحبية
وتجاسدون على التقويم والقطير ويزج بعضهم عراض بعض وليسوا من الرجال
قريب بل هم محرمين العجايز في العمارت فاذا اكتشف عنهم العظا فوا فضيحتهم على
دوسا لا شادق في وفسهم ظا نيزاد عن علم المعرفة وشاهد الحق وسبحا ورة
المقامات والاحوال ولا تعرف هذه الامور الا بالاسامي والالفاظ الا انها تلفت من
الفاظ العظا بعد كلمات هي ترددها وتظن ان ذلك علم علم من علوم الاولين والآخرين
فهم يتفكر في العظا والمخبرين والمضربين بين الازدرا حتى ان الفلاح يتكلم بفراسة
والحالك حياته ولا يدرهم اياها ولا يثق منهم هذه الكلمات المربيعه يورددها كما انه
تكلم من الرعي ويخبر عن سر الاسرار ويستخرج من بين جميع العباد والعلم فيقول في
العقائد انها حوا يتصورون في العلم انهم بالمرئيف عن الله محجورون ويدعي انفسه انه
الواصل الي الحق وان من المرئيف وهو عندهم من الخفا والمنافقين وعندنا باب

القلوب

العقوب من لغف اللهاقين واصناف غرورها هل الا باحتمار المشبهين بالاصوغية
لا تخفى وانواعها لا تستقصى ومن الله الامانة وبه الاستعانة انتهى بجزءه وقد اهدا
الحديث من ايراد الخا ديور وانما كهم يدعون وفيه الخديت بصيغة الجمع وصيغة
الافراد والعمدة ورواية الاخر عن الاخ والله اعلم **باب**
الاضطراب بكسر الهمزة والواو والسين والصاد **قال** لما قلت فمتنا اذ انتت ايضا تا
اذا سكت واسع للحديث والام في قوله فعلنا الامة اي الاخر عينه والاستفاضة عنهم
ووجه المناسبة بين البابين من حيث ان العلم لما يحفظ من العلم والادب من الانصاف
لكلام العالم حتى لا يشترطه شيء جهل الحسنة تاسبا في الاقتران قاله العيني والسنيد
الى المؤلف **قال** **سنة** **سحاح** يقع للمائة والعملة وتشهد به الجيم والواو بن سحاح **قال** **سنة**
شعبة بن الحجاج **قال** **سنة** **سحاح** في الاضرب على بن سحاح **قال** **سنة** **سحاح** **قال** **سنة**
الكل في الصالح الصدوق المشتملات سنة عشر من وما يروي له الجملة **سنة** **سحاح**
ذرة من مخرج الحاء وكسر الهمزة في رواية ابي ذر والاصلي بن مبر **سنة** **سحاح**
عبد الله البجلي وهو جد ابي ذرعة الراوي عنه هذا الامة كان يبيع الحمال طوبى لقائه
خفف يعزل الى سنة اربعين وكان نعله ذراعا ان النبي صلى الله عليه وسلم **قال** **سنة**
اي طير بر وعنده المؤلف في حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم **قال** **سنة**
سنة **الوداع** يعنى لفا والوا وانه من كسرهما حيث بدلان النبي صلى الله عليه وسلم
ودع الناس فيها **قال** في الفتح ادعي بعضهم ان لفظه له ذاب لان جري الماء اسلم بعد
حجة الوداع **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**
الله عليه وسلم باربعين يوما ما جاز به بعرضه قول النبوي وابن حبان انه
اسلم في شهر رمضان سنة عشر ووقع في رواية المصنف هذا الحديث في باب حجة
الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم **قال** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**
النبوي انتهى استقصت **الناس** اي اطلبه انفسهم اي سكتهم استغفال من
انفتح من الكافي وشبهه قليل اذا الغالب ان الاستغفال ان يهي من التلافي وهو
سعد والاضطراب كما لا ما منعنا اذ اننا لاضته واضته له **قال** **سنة** **سحاح**
علما على مقدر راي فاستقصت **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**
بعضهم بعضا والوا نصير **باب** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**
بزيغ الحافض على الوجه الاول وهو تعقبن ترجموا معنى تشبهوا وعلى غير **سنة**
تفسير ترجموا **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**
قال في الفتح **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**
في حال قتل بعضهم بعضا انتهى وسبق الرفع على الاستيفان كما في قول كيف الرجوع
كفارا **قال** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**
كفارا ويجوز ترجمته على معنى من يجوز لا يتكلم يدخل النار ويجوز ان
مالك واو البقا حرمه بتدبيره **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح** **سنة** **سحاح**



بعض قال انكم ما في فان قلت ليس لكل شخص الار قبته وادع قلت البعض وان
كان مخرق اكدت في معنى الميع كان قال لا يضرب حرفه منكم وقاب خرفة اخرى والميع
في مخالفة الميع او ما في معناه فيعيد التوزيع انتهى قال المظفر في شرح المعاصج يعني
اذا قاربت الدنيا فاقبوا بعدني على ما اظنهم من الامان والنقوي ولا تحاربوا
المسلمين ولا تحاربوا الاموال بالناس طلاق وقال يحيى السفة اي لا تكن افانكم سببته اخطأ
الكفار في ضرب وقاب المسلمين قال النووي فيقول في معناه ستة احوال اخرها
ان ذلك كفر في حق المسلم بغير حق فانها المراد كونه الكفر بحق الاسلام فالمراد انه
يقرب من الكفر ويؤدي اليه وانما الحقيقة الكفر ومعناه دعوا مسلمين فاحسبا
وحكاما للمطالع ان المراد بالكفار المشركون بالسلاح يقال تكفر الرجل مسلحه
اذ اليه ويقال فلان سلاحه كخرسا وسامعناه لا يكفر بعصمك فاستعملوا فقتلوا
موصف بعضا انتهى قال ابن بطال في نه الاضداد فعلم والنويز لم ادم المتعلم
قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تؤمنوا بالذين كفروا في حروف النبي ويجب الاضداد عند
قراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلا يجب له صلى الله عليه وسلم وكان في حجب
الاضداد فعلموا لانهم الذين ينجون ستمه ويقومون بشرعيته انتهى وقيل تحذف الامة
من وقوع ما يجزئ ربه ورواها هذه الحديث ما بين كوفي واسطوي وبصري وحينه
القدرين والاختار بصيغة الافراد والعنعنة **باب ما ايج**
الذي وثنى يستحب اي ينبغي للعالم فاسئل اي قيل له اي الناس اي شخص
منها شخص انسانا هل من غيره فيكمل اي يعرف العلم الى الله عن طريقه اذ حلقه
على الطريق ان كانت اذ الشريعة والهدى الشريعة بيان لما يستحب وان كانت طريفة فقط
فانما يقتضيه على قدر من الحاضر مصدر اي ما يستحب عند السؤال هو الالوان قال
في الفتح في رواية ان يكل ويحي اوضح انتهى وانما هو على هذه الروايات ان ما مرصلا
حرف وان يكل ياب فاعل يستحب اي باب استحباب وكول العالم الى الله تعالى واحل
يكل بولك في حديث الواو هكذا في حديث والسندي الى الموف قال **سئل عن الله من**
سئل هو الحق في المسند في نفع النون وتقدم في باب امور اليمان **قال صدر شتا**
سئل هو ان يمتد ما ان يمتد ما في رواية ان حصارا غير ما غير ما يفتح العرب
وهو ان دينار اخر في الافراد سعيد بن جبير نعم الميع وفتح الموضع قال
قلت لا ينحس اي الله عنها ان نوافذ نون وسكون الواو وفي آخرة قال ابن
فضال بعض النفا والاضداد العجوة او يزيد ويقال ابو رشيد القاسم السكالي في كبر المعصية
وتدفع وتحذف الكاف واللام وبأ النسبة لطبري وهو ان مراد كعب الاحبار
وقيل ان الخن وهو منصرف في اللغة الفصيح ولو كانا جميعا لسكون وسطه كذا
ولوط وكنت في بعض النسخ بدون الف بما على ان يفتح منصرف قاله الكرماني ولم يفتح
لنوحيه ممره وهو مشكل فليس فيه مع العلية الا العجوة على تقديره كذا مجيبا
وهي لا تنح في السكان الوسط قال ابن مالف في شرح الحاشية قولوا وادرا في لغة

جمع

جميع العربية ولا التفتاة الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومضمّن المنع مع الحركة
لان العجوة سبب منصرف فلم توترد ووزن زيادة على الثلاث اقوال اليمان يخرج
عليها ذهب اليربعين بن عمر وشعرا بن قتيبة والجراني ان الثلاث السكان الوسط
يجوز فيه وجوز ان ذلك ان يجرى فيه العدل التقديري لظهور وتوقع الصرف بات
فقال السمعاني ومن ثانياً وقال النابت ما عتار اصله المفعول لقوله في القاموس
نوحه يفتح من ههنا وابن فضل الله السكالي ثانياً اي امام ومشتق النبي والصلوات
يجوز ان يثبت ثانياً وبالله العقبه فليسا مل قال في الفتح ونوحه المذكور ثانياً اي من اهل بيت
فاصل عالم لا سيما بالاسرابلات وقال ابن التين كان صاحباً على معنى انه عند ترجم
ان يفتح العجوة وهي واسمها ووضرها مادة مسد معقول يترجم عند سيبويه **بموسى**
صاحب الحضر عليها السلام **ليس موسى بن اسرائيل** اي المرسل اليهم والباي اذ في
حبر ليس هو تركي وصرفه في رواية الامة وانشق الى حصار اسرائيل بعد تكبره
ثانياً وبالله واحد من الامة المسماة به **الاهور موسى** اخي قال في الفتح كذا في رواية
يشتمون فيها وهو علم على شخص معين قالوا الروموس بن ميثا تكبر اليم والاشين المعجزة
وهو بعضهم باليمن من مصر ودا لا يكرهه ولا يفتخره ابن مالف ان حصل لنا لا يعلم
اذ ذكره حقيقة قال وفيه بحث انتهى وقال في المعاصج هو بكرة منصرف لاول حليته
وحمله ابن مالف من خيل ما تركه تقابره باعتبار جمعي شخص سمي بهذا الاسم
وذلك موجود كثيرا فيصنف له شيوخ في امته بالاعتقاد المذكور بخلاف مثل البصرة كتم
اي لا بد من سمة البصرة فهذا ليس حقيقة بل هو مفرد وانه لا شيء من البلاد سمي
بالبصرة غير هذه المدينة الواحدة وان وجود الخفاص ليس كل منهم ليس من خيل الحقيق
لان التقادير فلا وجه خسله لاستكمال الوركشي جعل ابن مالف تكبير موسى شتا لا
فحقيقته قدامه انتهى **اقول** وبه يندفع الخلف الذي نفاه صاحب الفتح عن بعضه ما كفا
عليه **قال** اي من عباس كذا **عنه** **قال** في الفتح قال ابن التين لم يرد ابن عباس
اخراجه نوحه عن ولايته تعالى ولكن نقول العلي شارة اسمت غير الخلف فيقولون
انما ان هذا الكلام على قصد الزجر والقد برمته وحقيقته من مراد قلت ويجوز
ان يكون ابن عباس انتهى فان في نسخة اسلامه عليها لم يفتح في حق الحسين نرس هذه
المعاني لضع تواردها عليها واما نكده به فيستفاد منه ان العالم اذا كان من علم حث
ضعه غير ان ذلك فيه شيا بغير علم ان نكده به ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم كذب
ابو السائل اي اخبرها هو اطلق في نفس الامر انتهى ويجوز ان يكون اطلاق ذلك
عليه كحجاز من خلا احسنه وما كان كونه تعالى وانما السائل ابو الهيثم اذ لا يمتد الطبع
قال ابن عباس **سئل** في رواية ابو ذر والوقت حدثنني اني سئل **كعب** قال في
الفتح في استدلاه برفه دليل على قوة خوارق الواسل المستنقضون حيث اطلق هذا الكلام
في حق من جاهد في الاستناد روايته ثانياً اي من ثانياً وهو جاهد وسعيد صاحب
غير جاهد وهو ابن عباس واي رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم **قال**

الشبهة اي موسى وتمامه ونسب العمل اليها مع ان الظاهر ان العامل العتيق لا يروي
 له ذلك لا يجوز ان يكون موسى كان عبيده في ذلك **حرفا في كمال** كوضع الامر
 لموسى بن يوسف ودرجته كانت سيرة واحدة ومثل شق **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 التي عند ساعل البحر المودع بلقي الحضر **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 ققاما ما بلغا وكلاهما مغلقتا على وضعا **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 ان في اصل المعنى عينا شتى يعين لفظيا آصابت روح ما في برده السمة تخفيت
 وعاشت والنسب من الكمال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 ذهابا بقا لسرب في المسرا يذهب في ذهابا ناد في سورة الكهف واسمك اهدت
 الحوت جرت الماء خفا رعين مثل الظا **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 حتى صار سلكا لموسى **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 بالنسب على الطريقة **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 ليلتها والوجه الاول هو الذي فرغ اليوسفيه وفي سلم كلولف في التفسير بقية
 يوسفيها والذات **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 بقية يوسفيها وليلتها لقوله يعق قها اصبح لانه لا يصعب الاصل ليل انتهى ويجتمل ان يكون
 المراد بقوله فلما اصبح اي من الليلة التي قبل اليوم الذي سارا جميع انتهى **حرفا في كمال**
حرفا في كمال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 ما الحكمة في اسماة الاطلاق اليها والاصباح الى موسى فغض ولعل السر في ذلك
 ان الاطلاق فعلها فيفسه الى احداهما ليعلم سائر اركه الاخر فيه بخلاف الاصل
 فانه يمكن اصباح احداهما اصباح الاخر فالتفسير ينسبته الى المتبوع اذ باقتضاها
 هذا ما نسخ للملك القاصر والمراد من الشرح به عليه والقدر يقع العين المحترمة
 والمذموم اطلعوا الذي يوكول اول النهار **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 والاشارة السير القوية الذي يليا ويل عليه في **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 يتبين السبب المفضل المشددة في تفسير شي من **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
حرفا في كمال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 لموسى النسب فخلد ذلك فقال يوفى واذ الاصيل **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 اي غير فما شغلن وها في **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 لو ضمنت ذكره بما ريت زاد في روي ابي نساك وما انسا تبالا الشيطان ولما نسبه
 للشيطان ههنا نفسه **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 فظنلا لا يعلو على وعلان المطوب وحذف العا من شتي قبا في **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
حرفا في كمال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 شتبا **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 اي ضد ها **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 شتبا من الراوي **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**

حرف

فسلم فقال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 السلام وهو غير ردف بلوكا كانت دار كره وكانت تحثهم غير السلام
 وعند المؤلف في التفسير وهل يراعي من سلام فقال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
حرفا في كمال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 انا موسى فقال له لظن انك **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 الجواب وبه اسادة الى ان الانبيا ومن دونه لا يعلون من العيب الا ما علم اه
 والاعرف لظن موسى **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
حرفا في كمال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 لا مطلقا على ان الاصح ان لظن من لافق في اخذ من منتهى مثل قال المتوكل
 في بعض الاخبار لاما قال موسى هذا الحضر **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 اسراييل **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 شريعته موسى ولم يبلغه احد على **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 احد صفة لعلم والها راحة الله وهي الرادط وقوله **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 اوصل منه **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 قد بره منكم الله كما صرح به في فرع اليونانية وقوله لا اعلم بجزيرة فيه نظير
 لاقوله قال المتطلق وهذا لا بد من تاويله لان الحضر كان يعلم من علم الشرع
 ما لا يخفى الكلف عنه وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا بد منه كما لا يخفى
 انتهى واقول فيه نظير لان كون الحضر كان يعلم من علم الشرع ما لا يخفى عنه
 لا يلزم ان يكون من شريعة موسى لانه ليس كسفا بها ولا يلزم ذلك لو كانت
 ما مور با تبايعا وكون موسى يعرف من علم الباطن ما لا بد منه دعوى من غير
 دليل ولو سلم فلا يلزم ان يكون ذلك العلم من معلومات الحضر فلا حاجة الى ما
 ادع من التاويل **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 علمك والباطن **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 سبها **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 الاصباح وحصل ليل سكا **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 كان تا معا لموسى فلم يقل **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 بها **حرفا في كمال** **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**
 التنازل فثبت اليهم لان العمل في السنية يستوي فيه التاج والمتبع فكلما تلوته
 مع ارباب السنية ليرتفع من سرب ان يرتكسهم ولا يا في هذا قوله ان
حرفا في كمال **حرفا في كمال** **حرفا في كمال**



على ان يجهلوا موسى والخضر وسكتوا عن حمل يوشع لادخله تبعاً **صرف الخضر**
 بالتمام المفعول اي مرفوعاً الى السنية **فأجرها** مجري فيه ما تقدم وقال في الفتح
 ولم يذكر في موسى لانه تابع غيره معصو جدا لاصلا له وتوهم ان يترك معهما لانه
 لم يقع له ذكر بعد ذلك انتهى لكن قال في الخرج وتلك يوشع لانه تابع والا فهو
 محمول ايضا كما ذكر في الفتح لفظ ظاهره وهو نظير قوله تعالى ولا يخرجكم من الجنة
 فاستحق **غيره** نزل بفتح النون وسكون الواو اي **أجرها** **عصو** رطاً لمرور
 معصوم الاول ومكي بن ريشق في الغرائب فتحه قال الديميري سمي لانه معصى
 وفر وقيل هو العمرد وفي الرحلة للخطيب انه لفظا **غيره** **صرف السنية**
 اي طريقاً **غيره** بفتح النون وان كان الفاعل مصدر معصوم لرفع او **صرف السنية**
 مثلاً من الراوي في البحر **قال الخضر** **ابو موسى** ما نقصت على وخلق من علم **اه**
 الير الكرمي ومعنوه الكاف في قوله **الاكثر** **هذه** **العصو** في البحر فانها
 تشتمل على جميع مثل كوفه ، يصحك من كالبرد الممتد ، ويجوز ان تكون حروف
 جوف المفعول به محذوف والجار والمجرور صفة لذلك الحذف والتقدير الاشياء
 كقوله هذا العصو والاول اولى ما فيه من قلة الكلف والراد بالعلم هنا المعلوم
 لان علم تعالى صفة تدبيرة لا تبعض ومن هذا خصصته اي ما نقص جلوسى صوت
 معلوماته انه يستشكل بان معلوماته تعالى غير متناهية فلا يعلها نقص
 فيه حسنة المتأهلي غير المتأهلي واجيب باوجه احدها ان ليس المراد بهذا التشبيه
 حقيقة البشران في معلوماته تعالى نقصاً بل هو تقريب الى الاضمار وتشتمل والمعنى
 ان علمي وخلق بالنسبة الى علم الله تعالى كسبته ما نقص من العلم فان علمته
 وحضارته لا يظهر منه في البحر نقص كقول في الحديث القدسي يا عبادي لو ان
 اولكم واجرهم وانتم وحكمهم تأمروا في سعيد واحد مثالي فاعطيت كل انسان
 مسا لثما نقص ذلك ما عدي الا ما ينقص الخط اذا دخل الثمان في ان نقص
 نفي ضد لان النقص ضد خاص في التشبيه واقع على الاضلال على الماحوذ منه
 الثاني ان النقص لا يعنى ولا يما ينقص على وخلق ولا ما اعاد هذا العصو ريشقان
 علمه تعالى لانه لا يدخله نقص الرابع ان المراد بالنقص بالنسبة لعلنا اي ما
 نقص علمنا ما جلدنا من معلوماته تعالى لا هكذا تقديره وقاد وقع لولف
 ايضاً من رواه يرحم بلفظاً حسن سبياً فان هذا واليه من الاشكال ما
 على وخلق في حسن علمه تعالى الا ان هذا هذا العصو ريشقان
 ان المراد من الاضلال بغيره ما خلق نظامه من انما والا لا بالعصو ولا يشرب
 من الماء الملعون **بعضين** **لخضر** اي قصد **الاب** **من الراج** **السنية** **فترها**
 اي اقبله بغاس فاخترت السنية وخلق الماء الى داخلها **فقال** **موسى** عليه السلام
 هو لا **فم** **جلوسى** **غيره** نزل بفتح او له اي اجر وقال في نزال وقال ابن الملقط

النول بالواو والنال والنال الجعل واما النيل والنول فالعلمية انتهى **سما**
 بعضين الى **سنيته** **غيره** **الفرق** **صفتها** **الغزبية** **اهلها** **معقول** **وهو** **رواية** **بفتح**
 القية ورفعها على الغزبية في شرح العمري قال ابن عباس لما حوّل الخضر السنية
 حتى موسى ساجدة ثم قال في نفسه ما كنت اسمع بمصاحبة هذا الرجل كنت ألقى
 اسرائيل فجاب انه عدوه وعشيقه وامرهم فيطعنون فقال له الخضر يا موسى ترى ان
 اشربك بما حزنك به فنسك قال نعم قال نعم قال نعم **قال** **فقلت** **كذا** **او** **كذا** **قال** **فقلت** **كذا** **اي** **الخضر**
 لموسى عليها السلام **الم اقل** **لن** **استطيع** **معي** **سبل** **تدبير** **له** **بما** **قال** **له** **قال**
 موسى **لا** **تأخذني** **في** **بما** **نسيت** **اي** **بالذي** **اولى** **سنيته** **او** **سنيته** **او** **سنيته**
 ان لا يعترض عليه وهذا العهد ارشده اخبره مخرج النبي عن المواقف مع قيام المانع
 لها زاد في رواية ابو يوزر والوقت ولا تترهق من امرى مفسراً اي لا تستعجل وقيل
 لا تكلفني من امرى مفسراً بالمناقضة والموازنة ليس يقال رهدا نشي بالكثر برفقة
 بالرفع رهقاً بالتحريك اذا نسبه وارهقه اياه وكلفته به **نكات** **الاولى** **اي** **المستألة**
 الاولى **من** **موسى** **نسباً** **يا** **ان** **النسب** **خبر** **كان** **تامة** **و** **ذال** **ق** **بالنطق** **اي** **بوجوه**
 خبر الشان وما بعد هاستدوا خبراً وجعل كان تامة واذلج **بالنطق** **اي** **بوجوه**
 من السنية يمشيان على ما حل البحر **فاذا** **فلام** **بالرفع** **سند** **السورة** **له** **مخصص** **بقوله**
يليب **مع** **العلم** **الذي** **لخضر** **مخروف** **تقديره** **صاحبه** **مخروف** **وقيل** **ان** **المعنى** **لان** **العلم**
 وقدمه بعد اذا العجائبة وحيلة تلعب على الخضر والغلام اسم للولد والى ان يبلغ وكان
 العلم ان خشية وكان احسنه ووضاهم وترجم قوم الزمان بالغا يجعل العشاء والسرايا
 بقوله الا في غير نفس الا لخاص في حين غير البالغ واجيب بان سرهم كان في الجواب
 القصاص على الصغير كما يلزم في شرعنا فزلمات مثلها تروى ان اراد التشبيه على انه
 قيل بغير حق وانخلت في اسم واسم ابيه فقبل اسم جيسور بحيم ممتوحة وحشية
 ساكنة واورا وقيل جيسون بالنون مكان الرواها القول بان جيسور اسم
 الميت الذي كان يقبض السيف فقال ابن الملقط انه محجب وذلك غاية في الاستعداد
 واسم ابيه كازري وقيل ملاس واسم ابيه سهوي وقيل رحى **اي** **الخضر** **بجاء**
 اي الغلام **من** **العلم** **اي** **جرا** **العلم** **براسه** **فاقتلع** **باسم** **سبل** **وهو** **قوله** **في** **يد**
 الخلق فاخذ الخضر براسه فقطعها هكذا او او ما سفان بالطرف اصاهه كما نطق شيئا
 وصاق في التقدير فوجد بها بالعمود فاخذها كما خرا طرفها فاحصه ثم جد بالسكين
 وقال الكلبى ثمعه ثم شرب راسه من جيبه فقتله وقيل وقصد برجله فقتله وقيل
 سرب راسه بالجراد حتى قتله وقيل دخل اصم في سرة فاقبلها فأتت كذا **ق**
 العمري **فقال** **موسى** **لخضر** **عليها** **السلام** **اقلنت** **نفسا** **ازكية** **بشعر** **يد** **اي** **طافرة**
 من الذنوب وهي الملعون من زاكية فان يد ان اي وحذفت القصة لانها صفة ما اعته
 وقال ابو عمرو بن العلاء الزكية التي لذنت قط والزكية التي ذنت ثم عفرت
 ولذ الختار ان الخفيف فانها كانت صفة لملح العلم انتهى وفي قوله ولذ الختار

من ذلك قوله تعالى يا موسى انا اصعقتك على الناس برسالاتي وبكلامي وياتي
 في الآيات بشيا لينا من فضلنا لموسى ما فيه كفاية قال والمفضل وان كان نبيا فليس
 برسول والرسول افضل من نبى ليس برسول ولو عزنا لينا ان رسول فرسالة
 موسى عظم وامته اكثر فهو افضل وبعامة المفضل ان يكون كواحد من انبياءنا كما امر
 موسى عظم وامته وان قلنا ان المفضل ليس بنبي بل ولى فالنبى افضل من الولى وهذا
 امر مقطوع به عقلا ونقلا والصواب ان لا خلاف في ان النبى افضل من الولى وهذا
 ذهب قوم من الزنادقة الى سلوك طريقة مشتملة على هذه الاحكام الشرعية فقالوا انه
 يستنبأ من قصة موسى والمفضل ان الاحكام الشرعية العامة تخص بالعامه ولا يابا
 واما الاوليا والموازين فلا حاجة بهم الى تلك النصوص بل لما يرد منهم ما يقع فيه
 قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاه قلوبهم من الاكثار وخلوها عن
 الاختيار فيقتلهم العلوم الالهيه والحقايق الربانية فيقتنون على اسرارها كيات
 ويلقون الاحكام لطرفيات يستغنون بها عن احكام الشرائع الكلية كما اتفق المفضل
 فاذا استغنى بما تجلى له من تلك العلوم عما كان عند موسى ويورثه الحديث المشهور
 استغنت قلبك واذا فتاك الناس وفتوك قال القرطبي وهذا القول زائد وقد ذكر
 لانه لا كارها علم من الشرائع فان الله قد اجري سنته وفتوك بانه احكامه لا تعلم الا
 بواسطة رساله الانبياء وبين خلقه المبشرين لشرائعه واحكامه كما قال تعالى انه
 صاعقنا من السماء بركا رسلا ومن الناس من قال تعالى انه علم حيث يشاء رسالاته
 وارضاهم عليهم في كل ما جا به وحث على طاعتهم والتمسك بما امر به وان فيه لهدى
 وقد حصل العلم اليقين وجماع السلف على ذلك فن ادعى ان هناك طريقا اخرى
 يعرف بها امره وينتهي غير الطريق التي جازت بالرسول يستغنى بل عن الرسول فهو كافر
 يقتل ولا يستتاب قال وهى دعوى مستنزهة اثبات ثبوت بعد نبينا لان من قال انه
 يأخذ من طبعه لان الذي يقع منه هو حكمه والله لا يفعل بمقتضاه من غير حاجته منه
 الانقلاب ولا سنة فعلم ان الله انفسه خاصية النبوة كما قال نبيا صلى الله عليه وسلم ان
 روح القدس نعت قد وهى قال وقد قلنا عن بعضهم انه قال ان الاله لا احد من
 الولى وانما اخذ من على الذي لا يموت وانما قال اخرا انما اخذ من قلوبهم وشبه
 وكذا في كراهية اتفاق اهل الشرائع ونسأل الله الهادي والذوق المتق اقول هو
 كلام في غاية الجود والساد الا ان ليس على ملوكة فاما من نقل عنهم ان الاحكام
 الشرعية تخص بالعامه والانبيا كالا كلام في كبرهم لانهم نبذوا الشرعية وادخلوا
 وطغوا ورفضوا التكليف من عند قلوبهم ثم جازوا الاصل عما فهم قال واما الذين
 يزعمون انهم يأخذون عن قلوبهم اى عن ما يقع لهم من الالهام فذهب عنهم وحسبهم
 مستغنا قال المفضل هو الذي يعطى الاحكام الشرعية ويستدل الى ما يقع في قلبه من
 الخواطر انفسا تيدور ما من الشيطان فهذا حكم القرين الاول والحق من الاعيان

حكامن الاحكام الشرعية وينبغي في المعاهدات والبراهات الشرعية والعبادات
 ويكون ساكنا في المنصوب على يد شيخ عارف متصنع من علوم الشرعية الواجب
 يقع له من صفات كمالها الحية والهامات ربانية في علم الاضلاق والاصلاح القلوب
 وتدريب النفس بالعلم في انه يورث من ربه ولا خلاف في ان النبى عليه وآله وقيل
 العبادات لبعض الاحكام كما يورثها لولا ان النبى اخذتم حكمه من الله واخذنا لينا عن
 الحق الذي لا يموت والعبادات يعلم الميع في الاشكال كما ذكره كنه حيا عند الله تعالى
 من كما بالاوليا والعبادات يعلم الميع في الاشكال كما ذكره كنه حيا عند الله تعالى
 صحيحه مطا بقية الشرعية المطبوعة كقول العارفا به تعالى سيدى عمر بن الفارض
 ولا يذ من طيبته دروسه بحيث استغنى بعقله فاستغنى
 فتم ورا العقل يعلم به من مداركها باث العقول السليمة
 تلقته عنى وسنى اخذتمه ونفى كانت من عطفا على محمدى
 وبالجملة فقد وقع كثير من كبار الاوليا والمقربين لغير ما وقع لسيدنا موسى
 مع المفضل عليها السلام مما جعلنا لفنا هم الشرح فن فتحه تعالى عليه فتم ذلك
 اعترف بصحته وسلم وان خفى عليه فتزلت الاعتراض عليها سلم وانه اعلم
 قال في الفقه وقال غير القرطبي من استدل بقصة المفضل على ان الولى يجوز ان يعلم
 من خفا الامور على ما يخالف الشرعية ويجوز له فعله فقدمه بل وليس ما تمسك به
 صحيحا فان الذي فعله المفضل ليس في شئ منه ما ينافى الشريعة فان نقص لوح من
 الراجح السقيمة لرفع الظالمين عن عرشهم اذا تركها اعيد الفوج بما شرعا وعقلا
 لكن ما دره موسى بالانكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك وانما في رواية الى اتفاق
 الخارج جوا سلم فاذا اجاز الذي يخبرها عن عهدها حتى يرتجأ وزها فاسلمها فيسناد
 منه وجوب التاخي عن الانكار في المجهلات واما قوله الفاضل فله في ذلك
 الشريعة واما اقامته للحدود فن قيل مقابلة الاساءة بالاحسان انتهى **قال محمد بن**
يوسف بن اسحاق بن عمار بن محمد بن اسحاق بن عمار بن محمد بن اسحاق بن محمد بن
بعض الشيخ المعتمد والزعم من ان الحدوث المار بظلمه رواه المصنف بهذا السند
وقال في حقته الهادي هو سا قلم من تحتها
من سال وهو فاشرا على حاله انما نصب نعت لعالم الذي هو مقول به لسالك
وجهة وهو قاطعها لية مرتبطة بالاولى والفقر والمزاد ان العالم لما لم ينزل اساله
تخصن قال ليريد من باب من احب ان يتمثل له الرجال قياما بل هو حيا بنى شرطه ان
من لا يحب ان قاله ابن المنبر وقال ابن المنبر فيه جواز سؤال العالم وهو قاطع كما يريم
له بعد من سبقه كحان ونحوه ولا يكون ذلك تركا لوقد العلم الا ترى ان العلم بالصلوات
والسلامة لم يترك ذلك عليه ولا امره بالجلوس ولا من باب من احب ان يتمثل له الناس
قياما فليستوا معتقده من الناس قبل ذلك هذه الحديث مع سلامة النفس وسرعة النطق
وبالسند الى الخوفا قال حد لنا حبان بن ابي شيبه قال قال اخبرني بالافراد وفي



روايتنا ما جامع جزوه ابن عبد الحميد عن منصور وهو ابن المعتز عن ابي
وابن شقيق بن سلمة عن ابي موسى عبد الله بن قيس الاشعري رضي الله عنه
قال ما رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من جاء معي اني ما مني احد يشه
الي النبي ولا اقامتة يستسه قال تعالي وماوا اليهم قال يا رسول الله انما
في سبيل الله اي الذي يدخل صاحبه تحت فزه تعالي ولا يحسن الذين قبلوا
سبيل الله ماوا اليه فان كسر الهرة احد ما بقا اتم عضا معقول له اي لاجل
الغضب وهو مادة تحصل عند غلبان الدر في الغلب لارادة الاستقام ويقا
حبه اي لاجل المحبة وهي دفع الحما المبهة وكسر الجهم وتشد يدا تحبته الماخفة على
المرو وقيل لانفة والغيرة وامارة الغضب الى مقتضى القوة الغضبية والمجتمعة الخشنة
القوة الشهوانية او الغضبية المخرجة والمجتمعة المتفرد في دفع رسول الله صلى
الله عليه وسلم اليه اي الى السائل راسه الشريف قال اي ابو موسى ومن ذنوب وما
يعرض الله راسه الا انما السائل كان قائما استأخر في طبعه من الله رسوله
راسه لا من لاجل الاقامة فان كان القائل ما موسى فاحاره بذلك من شانه
وان كان غيره فليكون منه بالفضل من شانه وهذا محل المداخلة فحقا
عليه الصلاة والسلام في جواب السائل من قال اي مقتضى القوة الغضبية لا القوة
الغضبية ولا القوة الشهوانية تكون كلمتا الحكمة الاخلاص ودعوتها الى الاسلام
هي العليا ثابتة الا على من في سبيل الله عن رجل يدخل فيه من قال تلعب نواب
الاحرة او رضي الله تعالي لان من علاكاه الله تعالي وقد يستشكل بان المداخلة
بين السؤال والجواب فان السؤال من ما هية الفتاوى والجواب بالفتاوى واجب بات
من قال يتبين القتال فبنيه الجواب وريادة او ان القتال في السؤال معنى المقاتل
وما وقع على من يعقل او يدعي فذم مصداق في جانب الجواب اي قتال من قال
اي فتاوى من قال في سبيل الله الجهم والحاصل ان القتال في سبيل الله بحسب الظاهر
لذاتنا استقام والغضب المانع منها ما كان تكون كلمة الله هي العليا قال النووي وفردت
الاعمال انما يغضب بالنيات الصالحة وان الفضل الذي ورد في الجاهدين يختص
من قال لا حكمة كذا الله تعالي وانه لا من يقام طالب الحاحية اذ كان هذا المبدأ
عند من اذتكبر وفيه اذ قال المسئول على السائل باب

السؤال من جهة المستفتي والفتاوى نعم الفتاوى من جهة المفتي عند رضى الله والكتابة
بني فان في الفتاوى حارة وان اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سواه من العلم ما لم
يكن مستغنيا فاما وان الكلام كالصلاة في الرمي وغيره من المناجاة انما في الصالح
قال ابن المنبرية بد من علم ان الكلام في حارة الرمي مع الادميين حارة كطوائف
لما الصلاة وكثير من العامة يعتقد ان الكلام في اتيا الوصو سبيل الوصو كالصلاة
فتلها يحتاج الى الترجمة عليه وما يدين السنة قلت لكنه ترجم ولم يات بيان
من السنة فان الحديث الذي ساقه في الباب لا يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان يسأل ويفتي عند رضى الجاهل وانما فيه ان الراوى رآه عند الحرم وهو
سائل وقد استفتى ذلك علي بن الحارثي انتهى وبالسند الى المؤلف قال سئل عن
نعم المؤمن الفضل بن ذكوان احدنا عبد العزيز بن ابي سلمة ففتن من سنة الجهم
الشريفة والا فابره عبد الله واسم ابي سلمة الماحضون يقع الجهم وكذا من الزهرى
محمود بن مسلم عن عيسى بن الخطيب بن محمد بن عبد الله القزويني عن عبد الله بن عمرو
ابن العاصي رضي الله عنها قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم عند الحرم اي حجرة
العقبة لانها المتبادر عند الاطلاق فان ههنا قال الزهراوي ويحمل الجهم على
واحد من ثلاث وهو يسأل بمعنى اوله على صفة المجهول فقال رجل يا رسول
الله عز وجل اي الامم لان الخزيها والذبح لغيرها قبل ان ارضى اي حجرة العقبة ويكون
فيه وبما قبله ان ينزل منزلة الاذرع اي صدره عزرا الشامل للذبح قبل الرمي قال
صلى الله عليه وسلم في رواية الاصلى واى الوقت فقال اوه ولا حرج عليك اي
اي لا تقطع اوله ولا يذبح عند الجهور قال ابو حنيفة في رواية الاصلى فقال وفي
اخرى وقال يا رسول الله حلقها في راسي قبل ان تحرق قال عليه الصلاة والسلام
الحرق ولا حرج عليك على نحو ما مر من استسأل صلى الله عليه وسلم عن نهي من المساك
تدبر ولا اخرا الا قال فعل ولا حرج قال في الفتوح واعتزم على بعضهم على النجاسة
ليس في الخبران المسألة وضفت فيه خلال الرمي بل فيه ان كان واقفا عندا فقط
ان المصنف كثيرا يفسد ما لم يوفق السوال عند الحرم او اعلم ان يكون في حال
استغفاره بالرمي او بعد الغلغلة منه واستدرا لاجل اعطى بلحظ على ان الترتيب قائم
مع الغفلة اي باى صفة ورد ما لم يفرق ليل على عدم ارادة وحاصله لهم لو لم يفرق
ان ذلك هو الاصل لما احتاج الى السؤال عن حكم تقديم الاول على الثاني اذا ورد الا
بشئتين معطوفا با او ويقال الاصل العمل بتقديم ما قد مر وانما مره ان حجتهم يعومر
الراييل على التسوية ولين يقول بعد الترتيب اصلا ان يفسد هذا الخبر لعله حتى
يقوم ليل على وجوب الترتيب انتهى باب

قول الله تعالى
وما اوتيتم من العلم الا قليلا اي باب بيان سبب نزولها ذكره الاحاديث وغيره
من المفسرين ان اليهود اجتمعوا اذ قالوا لسانا للروح وعن ضية فقد و
قال اول الزمان وعن رجل بلغ مشرق الارض ومغربها فان احاب في ذلك كله فليس
يبني وان لم يجب من شئ من اهل بيتي وان احاب عن بعض وسكت عن بعض فهو
ضالوه ههنا فانزل الله في شأن القنينة او حسبت ان احباب الكهف والريم كانوا
انما اتجاها الى اخر القصة وانزل في الرجل الذي بلغ مشرق الارض ومغربها ويا اولئك
عن ذي القرنين الى اخر القصة وانزل في الروح وسيا اولئك عن الروح فلما اروح
من امر ربي وما اوتيتم من العلم الا قليلا قال في الكشاف الخطاب عام وروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم اسما قال لهم ذلك قالوا نحن نخصون بها المظلمات
اوقات معاشة فقال بل نحن واليه لم نؤمن من العلم الا قليلا فقالوا ايها سائلك



في الجهاد بالذبح وهو وجه الكعبة الشريفة وسه طيرها وما بين الركن
 إليها في الحجر الأسود هو ما سببنا بعد الله من الزبير في المصداح لم يرد
 كعبته وما على ثمرها إبراهيم عليه السلام التي قال ابن المقفع وفي الحديث
 في رواية ثعلب من الأثر المعروف إذا خشيته أن يكون سببا لعنة فر
 نكرو وتورسوهون إلى خلافة واستناعه وسبنا تزلزلنا لصلوة لما رضه حسنة
 أسد منها تحشى صلى الله عليه وسلم أن تكذب قلوبهم لعقبهم عهدهم بالكفر ونظيوا
 أنه فعل ذلك البقرة بالحجر وعظمه ما لديهم وقد روي أن قريشا حين بنت البيت
 فخالها هلة نزارعت بين جعل الحجر الأسود مكانا للحجر الأول رجل يطلع عليهم فضلم
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم فرأى أن يجعل الحجر في نوب وأمرك قبيلة أن تأخذ الحجر
 النوب فحسوا بله ولا يروا أن يفرق بل إن واحد منهم خشية أن ينزعه بالحجر فلما
 ارتفعت المشية فضالجه ابن الزبير ما فعل الحجاج فزده كما كان وتركه من بعد
 خشية أن تلاحب الناس فيكذبوا وتبنا تزدق هبته من صدق والناس
 كما قاله الأمازيك لما سألناه عن ذلك هرب من الرشد ومنها أن النفوس تشاس
 بما تلتها في الدين من غيرا لرايها بان تركه ويرفع عن الناس ما يكرهون منها
 كما قرنا و انتهى وقال النووي دليل لقوله إذا انفردت مصلحة وحسنة
 وتعد رافع بين فعل المصلحة وترك المنفعة يدى بالأمم ومنها فكر الامام في مصالح
 رعيته واختلاف ما يخاف منه زلزاله رعيته في ديننا والامور الشرعية
 كاحد الزكاة فامة لهدود ومنها نال قلوبهم وحسن جاهدتهم وان لا يفسروا
 ولا يفرضوا لما خلفت غيرهم بسببه ما لم يكن فيه نزل شرعي انتهى **باب**
من خصص العلم قوما دون قوماي سوى قومه وليس معنى الادون كراهية تخفيف
البدن والفتب على الغليل ضاف لقوله **ان لا يفرقوا** فان قصد ربه والتقدير لاجل
 كراهة عدم فهم القوم الذين هم سوى القوم الذين خصهم بالعلم قال في الفتح وهذه
 الترجمة قرينة من الترجمة التي قبلها لكن هذه في الاقوال ونائب في الافعال وفيها
 وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه **لو اصبغة الامر على كل امرئ الناس ما يهرق**
 بالخشية وما موسولة وبكرة موصولة والغايد والوف اي ما يدركوه ويعرفون
 معناه ودعوا ما يشبه عليهم معناه ويعسر عليهم فهمه وفي كتاب العمل لادم
 ابي اياس ومستخرج ابي عبيد بن ابي دعو اما يكون ومثله ما ذكره مسلم
 في حديثه صحيحه من قول ابن مسعود ما انت محدث فوما حدثنا لا نلغ في قوم
 الا كما لعنه فتنه **حجرون** هجرة الاستفهام لانكاري والحطاب **ان كان**
 منشد بل اللان والنا ليعقول **الله ورسوله** لان الانسان اذا سمع ما لا يهتبه وما
 لا تصور انك لا يجب فهمه اعتقاد استغناءه بغيره فانه الاستدلال الله ورسوله
 لزم فكذلك قال في الفتح وفيه دليل على ان المشناه لا يفتيان بدركه العاه
 وصاحب ذلك ان يكون ظاهر الحديث بقوى البينة وظاهره في الاصل غير مناد

فالامساك

فالامساك منه عند من يخشى عليه الاضرار وهو مطلوب ومن كره الحديث
 يعرضه و من بعض احد في الاحاديث التي فيها امرها الخروج على السلطان وما لا
 في احاديث الصفات وابو يوسف والغراب ومن قبلهم ابو هريرة تقدم عنه
 في الخبرين وحديثه بما يقع من الفتى ويخونها وعن الحسن انما يكره حديث
 ابن الحجاج فقتله العريين لانها تفرها وسبيلة الى ما كان يعتمده من سفك الدماء
 بتاويله الواهي انتهى مختصا والسند الى المؤلف قال **حينما عبيدا الله** بالتحصير
ابن موسى العبيد الكوفي **من معروف بن حزن** يوزن بفتح الميم لقا الحجة ورواه بعضهم
 بضمها ويشهد بها لواء المعنوية وعنه الموصوف اخره ذال الحجة وسقط ابن حزن ذ
 في رواية ابي ذر والاصيلي وابن عسكار ومعروف هذا ممكن بابي صغير قال صحيح
 ابن معين ضعيف وقال ابو حاتم كبت حديثه وليس له في البخاري الا هذا الحديث
 واخرج له مسلم حديثا في الحج وروى له ابو داود وابن ماجه وكان اخبارا بعلامته
عن ابي الطفيل مصغرا ما روي قبله مروين والله المثلثة الكفا في النبي ولها م
 احد وكان يسكن الكوفة ثم انتقل الى مكة وعن سعيد الطري عن ابي الفضل
 قال لا يدين تلك اعدا اليوم على وجه الارض انما يراي النبي صلى الله عليه وسلم غير نجس
 وكان من صحاب على الجبين له وسهده مشاهير كراه وكان فتنه ما منوا يعترف
 بفضله لى بكر وهو رضى الله عنهم روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تسعة ايام بثمان مائة سنة عشر وما ذكر في العيني وقال اكبر ما في ما ت
 مائة سنة ما ذكره وقيل وانتهى **عن علي بن ابي طالب** قال في ما لا المذكور
 وهذا الاسناد من عوال المؤلف لا يتحقق بالوثائق من جهة الراوي الثالث
 وهو ابو الطفيل صحابي واخر المؤلف السند هنا عن المتن ليعين بين طريقه اسناد
 الحديث واسناد الاثر والضعف الاسناد بسبب ابن حزن او ذال لفتن وما ت
 الحزاز ومن ثم وقع في بعض النسخ مقوما وقد سقط هذا الاثر كله من رواية
 الكشي في والسند الى المؤلف قال **حينما اعطى بن ابراهيم بن راهبه** قال **حينما**
 وفي رواية ابي ذر والوقت والاصيلي اخبرنا معا ذين هشام بن ابي عبد الله
 الدستواي الموق في بالمرقة سنة ما تبين **قال حديثي** بالافراد في هشام **موق** **قادة**
 ابن دعامته **قال حديثي** بالافراد **افمن بن مالك** رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم معا ذين جبل رد بغيره اي ركب حله على الرجل فتح الربا
 وسكون لقا الموطأ وهو للبعير صغر من الفتى وعند المصنف في الجهاد اذ هو فتنه ضاف
 حمارا **قال معا ذين** **جبل** بفتح معا ذين ونصب ابن علي يحمل معا ذ اذ هو فتنه ضاف
 ويجوز في معا ذ النسخ ايضا الاتباع لان او فتركيب وهو المختار لان الحاجب
 والظاهر ان المختار عند المصريين الالمرد الفتح وزعم ابن كيسان ان كثر
 وعند سيبويه الضم اجود وهو اختار ابن مالك والجمهور في الاين الضم قال
 في التسهيل ورضاه ابن ابي ابي وحكى اختلف عن بعض العرب بان يديت

العله
 بهما



ابن عمر وبالنسبة لما عاينته ان قال فقال ابن المعتز ان الامن منصوب قطعاً
فيه نظر قال معاذاً رضى الله عنه ليلت يا رسول الله وسعد بن بلال قال عليه الصلاة
والسلام يا معاذاً قال معاذاً ليلت يا رسول الله وسعد بن بلال ما جمع لفظ معاذاً
وتجمل رجوعه ليقول صلى الله عليه وسلم يكون من لنا ربح وليلت وسعد بن بلال من
المصادر الحذرة فظنوا وجوباً ونهياً فتوكلوا والتكبر بما اقامه على ما عتد بهواً فانه
واستعاد انك بعد سعاد وكان الاصل ليلت لك وسعد بن بلال فلياً استعفاً حين قلت
النون قال ما من احد يشهد ان لا اله الا الله وان نبينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
مخبراً في بيته فداً صدقاً واحساناً من فاعل يشهد من قلبه تجمل لفظه بعد ما
فانما ردة لفظية وبشهادة فالتشادة قلبية بمعنى الاول يشهد بلفظه ويصدق في قلبه
ومعنى الثاني يشهد بقلبه ويصدق بلفظه قال في الفقه والاول اولى وهو اعتبار
من شؤده المنطق الاصح والله على الناس قال في الفقه قوله صدقاً ايهم هنا معاً
الاستناد لثلاث الصدق بغيره قولاً من مطابقة القول المحترمة وبغيره فلو كان
يترى الاخلاق الرضية كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اي حقق
اورده قولاً بما يحمله فخلات انتهى قال في الفقه واراد بهذا التبرير فيع الاشكال
ظاهراً لغيره لا يفتيهم بهم دخول من شهد المشادة بين الناس فيمن التعميم لكن ذلك
الادلة لفظية عندنا على السنة على ان طاعة من عصاة الموحدين بعد بونهم يخرجون
من الناس انما يشاعة فعلم ان طاهر غير مراد فكان ان ذلك مقيد على الاشكال
الصلحة والاجل فخلاد ذلك لما راد في التبرير وقيل جاب العلم ايضاً حيث
الاشكال باجتناب جزئيتها ان مطابقة مقرب بين قائلها تامة مات على ذلك ومنها
ان ذلك كان قبل نزول القران وفيه نظر لان مثل هذا الحديث وتعم لا في هريرة
كار وابسلم ومحمد متاخر عن نزول اكثر القران وكان ورد نحوه من حديث
ابي موسى رواداً حيد باسناد حسن وكان قد ورد في السنة التي قدم فيها الوهيرة
وتنزل اخرج في صحيح القائل ان الغالب ان الموحدين الطاعة ويحتج بالمعصية
ومنها ان المراد تحريم على الناس تحريم صلوة فيها لا اصل دخولها ومنها ان المراد
النار انما عرفت كذا في لفظ الحقيقة التي اذرت لعصاة الموحدين ومنها ان المراد
تحريم تحريم حمله لان النار لا تاكل مواضع الصبر من المسلم كما ثبت في حديث
الشفاعة ان ذلك محرم عليها وكذا السنة التي اطلق بالتوحيد والعلم عند الله تعالى
انتهى وقال الكرماني في معنى التحريم هنا المنع كما في قوله تعالى وجرا على قوتها
فان قلت هل في المعنى فرق بين حرمه الله على النار وحرمه الله عليه قلت
لا خلاف الا في القبول بين واما المعنى ان قتلا زمان انتهى والاستناد ههنا من
اهمها الصفات اي ما يشهد احدكم ما قصته الا بصفة التحريم على النار قال اي
معاذاً يا رسول الله فلا تحرمه الناس في هذا ونحوه من ههنا من سبب سبب
والجور ان ههنا الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو وبالغاء وثم قلت

قربت على العاطف تنبها على اصابتها في الصدور نحو اهل بيته وانتم اذما وقع
استنابه واخرنا ننا نخرج من حروف العطف كما هو قياس جميع حروف الجملة
المعطوفه نحو وكيف تكفرون وان ياتن الذين فاني توكون ههنا بلال الا العوهر
انما سقوت وحقا لجمها واهم الوحداني فترجموا ان الهزلة في هذا المواضع فت
سجلها الاصلين وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون ان المقادير
في اهل بيته وان الضرب عنكم الذكر صفيها مكتوب اهل بيته وان العطف في قوله
الذكر صفيها وقد جرى الكرماني على هذا المذهب فقال ان قلت انتم تفتني
الصدارة والفتا تفتني عدما فاجب جمعها قلت المعطوف عليه مقدرا بعد الهزة
نحو اقلت ذلك فلا خبر انتهى اقول ولا يخفى ان ما قدور بعيد عن السبب والفتا
ان المقدرا تفتني فلا خبره الناس والا نادى في اخره به الزمان فيستقر
منصوب يحذف النون في جواب الاستفهام ولا يرد بان ثابت النون على الاستفهام
اي فهم يستخبرون قال عليه الصلاة والسلام ان لا يشكوا بحرف النون المباح
وهو اذن وحول الكرماني اي ان خبرتهم يتكلموا بيان الحاصل المعنى لما في ذلك من
معنى الجملة كما اذا قال انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل
في معنى ان توري انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل انك اذ اقل
المجردة فلا يشغلون بالاجمال الصالح والاشكال اصله الاكتمال فقلت الواو
تا وادعت التا في التا ولكن معنى يتكلموا يتكلمون النون وضم الكاف من التكول
وهو الامتاع اي يشعروا من الاجمال الصالحا عماد ا على مجرد التفتانين واخر
بالواو في رواية بعد فيها اي يرون المقالة معا عند موتهم اي حوت معا
وجوز الكرماني في قوله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الفقه ويرده مارواه
احمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الانصاري قال اخبرني من شهد معاذاً عين
حضرته الوفاة ويقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
احدكم يكوه الا سخطا فان تكلموا فان كرهه انما اي عتبا عن الاستفهام ان تامة فلا ت
انما فعله فلو اخرج به عن الامم والائمة الذي خرج عنه كتمان ما امره بتسليمه
حيث قال واذ اخبراه مشاق الذين اذوا الكفاب لتيسر للناس ولا تكفونه
وكذا ما شاء كما من الابات كقوله تعالى ان الذين يتكفون بما اوتوا من البينات
الايه قال الكرماني في ههنا تامة عن تكتمان فكيف لا تامة عن مخالفة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في التبشير قلت كان ذلك مقيداً بالاشكال فاذا زال المقيد
علم معاذاً ان المترجمين الاخبار لاجل الانبياء عليه وجزوا العلى والقوهر
فمنه كذا في ناسد بني العبد بالاسلام فلما استقاموا وتشتوا صاروا حوصيين على
العصاة وحبب علوان اها داهه تعالى في قوله تعالى انما جازهم او على ان صلى الله
عليه وسلم لم يبرهن عن الاخبار مني تحريم او تقول روى ذلك بعد ورود الامم
بالتبشيع والوعيد على التكتمان والنهي عن كتمان ذلك او كعل المنع مكان الامم

العوام لا يرضون الاسرار الا لخدمة الحق لا يجوز كتمانها الا للخاصة خوفا من ان يسع
 ذلك من لاعلمه فينكسر عليه وقدما ترجمه النبي صلى الله عليه وسلم الامن من عليه
 الاكل من اهل المعرفة وسبب معاذ ايضا هذا المسلك حيث اشتهر من الخاصين
 راه اهلا ذلك ولا يسجد ايضا ان يقال بما رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا
 تفرقت سرايا كان المتوفى في اخا هذا السر عليه ايضا انتهى وقد روى التواتر
 بسند حسن من حديث ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا زلجا
 في البشير ولا فلقه عمر رضي الله عنه فقال لا تلمحتم دخل فقال يا بني الله انت
 اضل رايانا الناس اذا جمعوا ذاتنا انكوا عليها قال فرده وهذا معدود ومنه
 موافقا شمر وفيه جواز الاجتهاد بمحضه صلى الله عليه وسلم وفي الخبر من
 الغوازل ان يجب ان يحض بالعلم فوهم الضبط وحمدة الغم ولا يبدل المعنى
 القطع لمن لا يستاهل من الطلبة ومن يحافظ عليه الترخيص والائكال لعقود
 فيه وفيه جواز رتب الاثبات على رتبة واحرق وفيه بيان منزلة معاذ وعزيم
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه تكرار الكلام لتكثيرة وقصد معني وفيه
 الاستغناء من الاماها بترديه وفيه تيد حسن الادب والاجابه بلبسك وسعد بك
 وفيه تيدارة عظيمة لوجهين وقال الكرما في فان قلت ترجمة الباب لتخصيص العزم
 وما في الحديث دل على تخصيص شي واحد وهو معاذ قلت المقصود جواز التخصيص
 اما تخصيصه واكثره واما اخر اختلاف العباد زهرا وليس مخصوصا بمحض لاد
 انما ايضا صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم كدل عليه السابق واقل اسم الجمع
 اثبات وان معاذ اتمل منزلة طائفة كما في ان ابراهيم كان امه ثانيا محققا قال
 ابن مسعود انا كنا نكتمه معاذ ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه النبي وبالسند
 الي المولف قال **صحة ما مسند** واي ابراهيم قال في الفتح كذا الجمع وذكر الجيا في
 ان عبد وسالوا القابى ايضا وياه عن ابي زيد المرزوقى باسقا مسند من
 السنن قال وهو هو ولا يثبت السنن بالذكرة انتهى **قال صحة ما معتبر** اسم نا عل
 في الاصل هو ابن سليمان بن سليمان البصرى زليل يحيى المتوفى بالبحر مستخرج
 وغاين وما قال **صحة ما** في سليمان المتوفى بالبحر سنة ثلث وارجح وماه
 وكان مولد بصرى بوزن فيهم فلما تكلم بافان الفدا حوجه فضله شو شيم
 وقد هو اما ما قال **صحة ما** رايته احد ابيد من سليمان كان اذا حدث من
 النبي صلى الله عليه وسلم تغير لونه وقال ايضا سئل سليمان نيقين وكان من
 العباد المحترمين يعطى فيلن كله بوصف العشاء الاخرة وكان هو وابنه معتبر
 يدوران في قيل في الساسه فيصليان في هذا المسجد من وفيه هذا للسبح ارجح
 وما فيها **صحة ما** **صحة ما** للاصلي وابن مسكر ان من ما قال في الفتح
 والاشارة على بصرى من الاماها وكذا الذي قبله لا استعان وهو مروي **قال**
ذكر علم صنعة الجيول والمسلم السنن من ذكر لدة ذلك وهو غير قاصح في صفة الحديث

لان منتهى ما نت من طريق اخرى وايضا فاشرف لاروي الاعن عدل صحاح
 او غير ذلك لا يتصور اجالة هنا ومحملة ان يكون عمرو بن ميمون احد المحضرين
 وعبد الرحمن بن ميمون الصحابي قاله في الفتح ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في المعاذ وفي رواية اخرى يروي ذر الوقت زيادة ليل جيل من النبي صلى الله
 اجله الذي قد رده له وهو الموت وقيل القية وقيل الميت وقيل روية انه
 حال كونه **لا يشرب** **شما** من الموت **دخل الجنة** قال الكرما في فان قلت لا يشرب
 لا يتصور يوم القية ومقتضى الظاهر ان يقال لم يشرب في الدنيا قلت
 احكام الدنيا مستحصية الي الاخرة فاذ لم يشرب في الدنيا عند الانتقال الي
 الاخرة صدق انه لا يشرب في الاخرة واستشكل بان من لم يشرب باه اذ اجهد
 رسالة بجمه صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة وليس نفى الاشارة اليها في دخول الجنة
 واجاب في الفتح بانها انما اقتصر على نفى الاشارة لا يستدعي التوحيد بالانحصار
 ويستدعي اثبات الرسالة بالقرآن من كذب رسول الله فهدى كذب الله ومن كذب
 الله فهو مشرك اذ هو مثل قول القائل من يؤذني من صلاتي مع ما لا يوجب
 والبراد من ما في حال كونه مؤمنا بجميع ما يجب الايمان به وليس في قوله دخل الجنة
 من الاشكال ما تقدم في السابق الما من لانه ممن ان يكون قبل التقرب او بعد
 انتهى اي فان دخول الجنة يصدق بما قبل دخول النار وان **صحة ما** في رواية
 فقال **الاشارة ان يشرب** **بشما** يد العاقبة فليست لادخلة على خلاف بل على تجرد
 المحض وف ولكن في قال لا في الخاف والمحسن بن سفيان في مسنده عن محمد بن
 معاذ عن معتز قال لادم فلينما تنزل في الهمال فا في عاقبة ان يشرب **صحة ما**
صحة ما في العلم في تعلمه وتعليمه وقد تقدم ان الجاهل ان الجاهل ان وهو النبي
 الذي يقع على وجه الامثال والاحترام للكاربر وهو محمود ولما يقع سببا لتزلزل
 امر شري من مذهبهم وليس يجازي شرعي ولما هو ضعف ومراة قاله في الفتح وهو
 من ظهوره واطلاق الجاهل عليه كما لان ليس بجاهل حقيقة وانا هو مخير وكسل وهذا
 القسم هو المراد من قول المؤلف **قال صحة ما** **لا يشرب العلم مستحق** **لا يشرب**
 ويشمل منوع ومستحق اسكان الجاهل بين ولاها كسورة وانا منها ساكنة حتى وقد
 لا تشق السالكين من استحقاق باب الاستغفار فوزه بعد الحرف مستغفر ويحز
 قد يستغفر وز من سبقت بغيره العين عمتا الحقيق وحذف الهم التلقا السالكين
 وهي لغة شيم والاولى لغة الجاهل وما حأ التزلزل قال الله تعالى ان اه لا يشرب
 ان يشرب مغلوبا والسبب في المعاني الذي يستحق من تعلم العلم ومقصود سما هه
 تنزه ايضا للمعلمين على ترك المحر والتمسك بانها من اقرافات العلم واجل النكر في
ومن لم يرد في ذلك التعلم سامة **صحة ما** كاس الجاهل طول حياته
قال في الفتح وقول سما هه هذا وجهه الوديع في العالين على من يلقى من الدين من



عليها اسمها لما لا سأل هرفنسة وسأل تبعدي الى المعقول انما في تأريه بنفسه
 وتارة يرحف الحرفا ل ما لثه الشئ وسألته عنه وقد يكس وقد يفتحق هرفنسة
 فقال اي النوصلي الله عليه وسلم فيه اي في حرج الذي النوصلي اي فقط
 لا الفصل ويلزم غسل الخيل الذي اصابه الذي فقط عند ظهوره كالقول وعن
 ما في بعض الذكركاه وعن الحنا بله الذكر والنايين وعن ما لك يجب في
 غسله السنة قال الكرماني قلت هذا القدر هو لفظ الرسول عليه السلام
 نقله على لسانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المقداد قلت
 نظره هذا السباق انهم عد من الرسول عليه الصلاة والسلام حيث لم يقبل قال
 المقداد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولين سلنا عن ظهوره فحكه حكم
 من رجل الصبي في انبي اي ومرسل الصبي في حكمه الوصل على الصواب لانها
 كل عين ولو قال ابن بطال انما اجتماعي لكان السنة فاطمة وهذا الجياحي دلالة
 من يتبعه من تعلم بل جعل بل بعث من يقوم مقامه في ذلك انبي وفي الحديث
 قول صرا واحد وجواز الاستثابة في الاستقنا وفيه جواز الاعتقاد على الخبر
 مع التوثيق على المعطوع به لكونه على رضى الله عنه اقتصر على قول المقداد مع كونه
 من الرسول قال في القيع وهو خطأ في النشاي ان السؤال وقع وعلى حاضر وفيه
 استحباب حسن العشرة مع الامهار وان الزوج ينبغي له ان لا يدكر ما شغل جماع
 النساء والاستمتاع بين محضرة اقرارها وغيرهم ما
 ذكر العلم اي انفا العلم والفتا في المسجون وسقط لفظ باب الاصيلي قال في القيع
 وأشار به الزبجذ الى الرد على من ترفعت فيه لما يقع في المباحة من دفع الصوت
 فيه على الجواز وان ادت الى ذلك والسند الى المؤلف قال حدثنا والمسجلى
 حدثني بالافزاد تحبته وغير ابوي ذرو الوقت وان عسكرا زادة من سعيد
 قال حدثنا القتيبي بعد ما رواه عن قال حدثنا القيع هو ابن سرجين يعنى
 السنين الموهلة وسكون البرا وكسر الجيم اخره سين موهله اصله من العرب وقيل
 من نيسابور وقيل من سيبى كابل وقيل من جبال الطالقان اصابه عبد الله بن
 عمر في بعض غزواته وأشار اليه المؤلف بقوله سويلي عبد الله بن عمر بن الخطاب
 ولفظ لفظ ابن الخطاب لان عسكرا قال ما لك اذا سمعت من ناضر يبيت عن
 ابن عمر فلا ما الى ان لا احمد من غيره القول وهذا السند المشهور ناضر الاسانيد
 المسى بسلسلة الذهب وهو ما رواه عما لث عن ناضر بن عمر وان تزلت
 عن مالك فوار واه الشافعي عن مالك انهم الذي اشار اليه العراقي في القية بعلمه
 وبالصحيح والضعيف قصدوا وفي ظاهر الخبر والمعتمد
 المسالك عن سكتنا على سنه بانها اصح مطلقا وقد
 حاضر به قوم فضيل ما لك عن ناضر فيما رواه الناسك
 وبعثه من عبد العزيز الى مصر يعلم السنن مات بالمدينة سنة سبع عشرة

وما نروى ليس هذا فاعا احد الفزا المسعة فان ذلك ما سمع من ابي يعين عن
 حوله عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ان رجلا قال يا رسول الله
 اي وقف في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في القيع لم اقف على احد
 هذا الرجل فقال يا رسول الله من اين تأمر ان تنزل بعض المؤن لاني من اهل
 من باب الا فتا والاهلال ورفع الصوت بالتلبية والمراء الاحرام مع التلبية
 في الميقات المكافى واصل الا هلال رفع الصوت عند روية الهلال ثم نزع
 عنه فصار يطلق على دفع الصوت مطلقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من رضى عن الغنمية وكسرها اهل المدينة علم بالغنمية على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم
 وسلم والمراد بالهل من كان ساكنا بها او مارا عليها فاصدا مكة الحج وهو من غير اهلها
 من ذي الحليفة بعض الحما وقع اللام تصغر حلة كفتحة واحسن لطفنا بان حروف
 قال الكرماني وذو الحليفة موضع على عشرة ارسل من مكة وقال الرازي على ميل من
 المدينة وقال النوى سنة اميال وقال عياض سبعة اميال وقال ابن جرير من
 المدينة على اربعة اميال ومن مكة على مائة ميل غير ميلين وقال الكرماني الحقيق
 في مائة مسبا وبين المدينة بميل وسيلان والميل ثلث فرسخ وهو اربعة الاف
 ذراع وفي موضع اخر منها الى المدينة خمسة اميال ونصف وبذي الحليفة عدة
 ابار وسبعون ارسول الله صلى الله عليه وسلم المسجرا الكبير الذي يخرج منه الناس
 والمسجرا الاخر مسجرا المعين وقال ابن التين في ابيد المواقف من مكة تعقبها
 لاجرا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الصحيف وهي المعرفة لان ما روى ابن عم
 العامة انما قال ابن الجين فيها وآقول بين هذا الاقوال في ضبط مسبا الى المدينة ثمانين
 كثير خصوصا بين قول الرازي وبين قول النوى وعياض من فعل مسبة التي على
 الخبر والفتن لاهل التحقيق وقيل ان ذلك قول ابن جرير في القية انها على نحو
 فاذن ثمانية اميال من المدينة ورجل هل الشاهرا هو ورتبه وحيث بذلك فوضعها
 في سائر الكعبة اي في ثلثها كما سمي العين يسمونها فوعلى منبها واصل الشاهرا طولا
 من العريش الى الغزاة وعريش من ابله البحر وروى عن الحنفية بعض الجيم وسكون
 للام الموهلة وكانت في الاصل سمي منه بفتح الجيم وسكون لها ورفع الشاة الغنمية
 فاصح السيل بالها اي انهم قضيت جمعة وهي قرية كبيرة قريبة من البحر
 وهي على ثلاث ارسل من مكة كما قاله النوى وقيل ستة وقيل سبعة واعل
 الصواب ما قاله النوى لانها في مقابل رابع التي بحجر الناس منها الآن وهي
 على ثلاث ارسل وثلث من مكة وقوله صلى الله عليه وسلم ومهل اهل الشاهرا من
 الجمعة يعني ان الاصلها واما اذا مر على المدينة فخصر مسبا من مسبات اهلها
 اداة والحقيقة وهي افضل واما رابع المقالة فخصر فاخره عبد باد امرتفايق
 هرفنسة من ان يخرج من بعدها او اقربها ورجل اهل نجد يعنى النون وسكون
 الجيم وهو ما ارتفع من ارض نامة الى ارض العراق من قرية يعنى القاف وسكون



الآن قال الكوفي في جبل مدور والمسلم كان يهتبه مطبل على عرفات قالوا وغلس
الجوهري في صحاحه غلظين فقال يفتح الراء و زهران اوبسا العرفي رضي الله عنه
اليد والاصوب سكنوا الأوان اوسيا منسوب الى شبيبة دفقا له بنو زهران وهو
على جبلتين من مكة وهذا الصياغة لا يصح للمعنى بالافرنه لفرق بالنسبة
اليدويكن الجواب باحتمال ان يكون يعلم جبلتين شيئا فالتعكس افرق من جبلتين
الاشيا لغير التخصيص ان فلينا مل وبرل في الكواضر لغضا مراد به الامر قوله تعالى
والملقات يتدفعن اي ليهلن وقال ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما يروى لعطف
على لفظ عن عبد الله بن عمر عطا من جهة المعنى كما قال قال نافع قال عبد الله
وقال ابن عمر اكرم جهيل على بعد ان يكون تعلقا من الظري الو اول استيفاف
او للعطف على حد ما تفتية ويجري الاحتمال ان في كان ابن عمر لاف قريبا **وتزعمون**
عطف على مقدر وهو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ولا بد من هذا المعنى
لان الواو لا يدخل بين القول ومقوله والراء من الزعم هنا اما القول المحقق
او المعنى المشهور له قال في الفتح وتزعمون اكرم من روي له في ثابا ما كاس
ماسر وفيه دليل على ان لا في الزعم على القول المحقق لان ابن عمر مع ذلك لم يمت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يمت له قوله له افقة هذه اي الجملة الاخيرة
فصار يروى بها عن غيره وهو قد ان على سقن تزعموه وورعه انتهى مع كونه لا يروى
بهذا الزعم عن الاله الحجج والعلم بالنسبة ومحال ان يقولوا ذلك بارانهم لان
هذا ليس مما يقال بالاراي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح هذه ان وهي
مع اسمها وحرفها سادة مسد معقولة تزعمون على قول سيبويه وهو الصحيح قال
وبهل اهل اليمن من اهل يفتح المشاة القصب والامين بيها مع سائمة وقال الملم
هذه مكان الباء هو جبل من جبالها تسمى جبلتين من مكة وكان ابن عمر يقول
ها افقة اي لاهم هذه اي الجملة الاخيرة وهي قوله وبهل اهل اليمن من اهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية اخرى البخاري في قولهم مع هذه من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث بان المواقت الثلاثة بالقطع وهي ميقات
اهل المدينة وميقات اهل الشام وميقات اهل نجد والاربع شكا فيه ابن عمر وهو
ميقات اهل اليمن وقد ثبت هذا ايضا بالقطع في حديث ابن عباس عن اهل الجحان
واحد وثيرون وبمسلم عن جابر وزاد مسلم فيه وبرل العراق ذات عرق قال
ابو العباس القرظي جمع العلماء على المواقت الاربعة واختلفوا في ذات عرق لاهل
العراق واليهو وعلى انها ميقات وفيه ان هذه المواقت لا يجوز مجازتها بغير اجاز
سواء اراد مجازا او محرفا وانما وزادها بغير اجاز ولم يرد صحيحه ويلزم دم وفيه
مختره النبي صلى الله عليه وسلم حيث اخبرنا مسكون بديع وكان با
من احاطت السائل كاذم ولا ينحسرا سقاط الباسا له قال في الفتح قال ابن
النيروم في هذه الزعمه التنبه على ان طاعة الجواب غير لانه بل اذا كان السبب

واقتبوا المواقت التي في قوله
واقتبوا المواقت التي في قوله
في الجوهري على جبلتين
من مكة
م

حاشا

خاصا والجواب فاما جان وحمل الحكم على جمهور المفسر لامل خصوص النسب
لان جواب وزيادة فاستقر ونحوه منه ايضا ان المعنى ان اسئل عن واقفة
واحقا فلهذا ان يكون السائل قد رجع بجوابه الى ان يورد به في غير حمل السؤالين
عليه ان يفصل الجواب ولهذا قال فان فرجه العنان فكما ينسأله عن حاله الاختيار
فاحاب منيا وزاد حافة الاضطرار وبسبب اجتنابه عن السؤال لان حاله السفر
فقتضى ذلك واماما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون مطابقا
لسؤال فليس المراد بالمطابقة معه الزيادة بل المراد ان الجواب يكون من عند الحكم
المسئول عنه انتهى وقال ابن رشيد ختم البخاري كتاب العلم باب من احاب السائل
بأكثر مما سأل عنه اشارة منه الى انه بلغ الغاية في الجواب جملا بالتحصيف وبقيد اذ لم
النية بالتحصيف واما وقبله ذلك فبقيل بزعم من ترك بعض الاختيار رحمة الله
تقصير فم بعض الناس ان انه ربما ضيع ذلك فانع الطيب بالطيب بائع سابق والبيع
اشاق انتهى وتزعموا ان السائل لا يكون سالا قوله صلى الله عليه وسلم لا تسئل عن
الجرح بل يصح التطوير به هو الظهور ما هو المثل مستبته وبالسند الذي لو لم قال
اد مرت اي اس قال حدثنا ابن ابي ذيب بكرا لئال المحبة والاهنة الساكنة
ويجوز تصغيرها محمد بن عبد الرحمن عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر رضي الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الزهري محمد بن شهاب عطف على من باع عن
سأله هو ابن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنه وهو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم
وفي رواية ابو ذر الوقت والاصح والزهري باسقاط حرف الجر ولا يجها
عطف على قوله عن نافع فيها اسناد ان احدها عن ادم عن ابن ابي ذيب عن نافع عن
ابن عمر والاحقر عن ادم عن ابن ابي ذيب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر وفي
بعض النسخ اشارة الى نحو بل لاسناد قبل وعن الزهري ان رجلا قال في
الفتح لم اقف على امره سالا اي سالا النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس له في
المشاة القصبه والموضع مضارع ليس بكها عكس عليه الامر فانه بالفتح في
الماضي والكسر في المضارع وما استقر متيق في حمل نصب على المفعول لئيلين ويجوز
العتيق كون ما كثر موصوفا مفعولا ثانيا لسالا وفيه نظر لان سالا الذي تعديك
لمفعولين بمعنى استختم فنقول سالا ندها قال تعالي ولا يسألكم احوالكم فقال عليه
الصلوة والسلام لا يسألن بروجه لاف ذر على ان لا تافية كمن يخفى النبي لكونه ليقا
لا يسأل المظهر وان لا يلزم الخلف في جزمه على الصلاة والسلام لوني على
حرفه ويجزمه لغيره على انها ناهية التحصين قال في الفتح عن ابن عمر رضي الله
وقد نوتوا ولا يكون الا من يظن وامان صوت فلا يجمع قصص النبي وقال
الصفا في الفتح في حديث عثمان بن عفان في الخلافة والتمس خلاف القلب والبرذون
الكثير الناس ولا الهامة بكسر العين قال الجوهري العامة واحدة العامه وعامة
الشيء العامة وعجم الرجل سود لان العامه تميمان العرب كقول في العم نوح

وأنها باعتمادها ونعمها بمعنى ولا حسن العمارة والاعتناء **ولا السر** بل قال
 الكرماني في محتمة عربت وجاءت على لفظ طبع وهي واحدة وذكر فوت ولم يعرف
 الاصح في الأناثيث ويصح على السرا بلات وقد يقال هو جمع ومعناه
 سر والة قال الشاعر
 عليه من التور سر والة فلس برق المستضعف
 وهو غير مصرف على الأكثر انتهى **ولا البرنس** بضم الواو وسكون الراء وضمة
 النون آخره سين جملة وهو نوب راسه ملحق به وشيل فليسوة طوبلة وكانت
 السالك بلسونيا في صدر الاسلام ولا نوبيا بالنصب عطف على العقب وروي
 ولا نوب بالرفع ووجه ان يكون مرادها نوب بر فعلها لم يسم فاعله اي ولا يلبس
 نوب وجملة **مسد الورد** صفة نوبيا والعايد اليه الضمير في مسد والورد فتح الراء
 وسكون الراء والسين نبت اصفر يكون باليمن يصنع به الثياب وتتخذ منه العزة
 القوية وهي بوزن الحيرة فلا يتخذ من الورد نوبيا بل المارة وحدها المصفو لونه
 اول **العرفان** يقع الزاوي والفاوجه زعفران وهو اسم الجمي وقد صفة العرب فقالوا
 نوب من عرف وقد عرف نوبه بزعفران زعفران قال ابوحنيفة لا علم بنبث النبي من
 ارض العرب وعطف الزعفران واشارته الى انه يكتفي في تحريم النوب على الحرم حرم
 احبار العرب من الورد والزعفران ونبهها على ما سواها من انواع الطيب كما نبه
 بالقبض وما عطف عليه على ما عداها من سائر المحططات والمراد بالمس هذا الصنيع
 او التلطيح هو هذا لا يجر المس وان لم يعلق بالنوب شي منها فان **لرجح العليلين**
 تخنية فعل وهي لفظ اكبر الحاقا بالمد وهي جوفثة **تلبليس الخفين** وليقطعها بكبر الهم
 ويجوز نسكها وهو معطوف على تلبليس عطف جملة على جملة والامر في تلبليس
 ليس هو جوب لان ليس الخفين رخصة وهي لتسهيل فلا بنا سببا الا لمراد اذ عندهم
 الفعل ان لا يلبس ثوبه نسكي بل يبيحها فيا تجلده في وليقطعها لانه اذا لبس
 الخفين فعين عليه قطعها قال العيني وان قلت اللبس بدون القطع فما وجه هذا العطف
 قلت لاوله لان على الترتيب ومعناها الشركه ولطبع مطلقا من غير دلالة على
 تقديم او مصاحبة انتهى حتى **كوتا اي** ان يكون قطعها حثتها **تحت الكعبين**
 تخنية كعب والمراد هنا الفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشرا لا الكعب
 الثاني عند مفصل الساق بنا حث الكعبين المراد من اية الوضوء في العيني قال
 المازري وغيره سئل على فصل عليه وسلم بما لبس ما لا لبس لان الترتيب
 مختص باللبوس لا بالخصر لان ابا ذهي الاصل خصه بما يترك لبسها انما سوا
 ما يح و هذا من يدعي كلامه وحده فقصه قلت وانه اجزى وهي صفة العقب
 فادلو اجاب بما لبس لثوبه بالعبور ان غير الجوه لا لبسه وان شئت الى ما لا يلبس
 لان ههنا يستعمل كمنطقة فكما ان وضع الرفع ووجه وقد يجب ان السؤال كان
 من جهة ما لا يلبس لان الحكم العارض فما حث الى البيان هو للمرمة وما جوازمها

فأنت

فثبت في الاصل معلوم بالاستصحاب فلذلك في الجواب على وضعة تبيينها
 عليه انتهى قال العلماء والحكمة في تحريم اللباس المذكور على الجوه ان سعد من
 الترفه وينصف صفة الخاتم الدليل والتبذير كراهة صحر في كل وقت فكذلك
 اقرب اليك كراهة اذ كارهه واقر به المراد قديما صيانتها لعبادته واستباحته كتاب
 المختلطات والتبذير كراهة بالهوت وليس الاكفان والبعث يوم القيمة حفاة عبادة
 مطعون الى الداعي والحكمة في تحريم اللبس ان سعد من زينة الدنيا ولا بداع
 الى الجماع ولا بدعيا في حالة الجماع التي ينبغي ان يكون عليها فاذا استغنى غير محصله
 ارادة ان يحجم ههنا لقصدا لاجرة وفي هذا المورد السؤال عن اجالة الاختيار
 فاجاب بصلى الله عليه وسلم عنها واد حالة الاضطرار في قوله فان لم يجد الثياب
 وليست اجبية عن السؤال لان حالة السفر يقتضي ذلك وسما في تمام الكلام
 على الحديث وبما ان فوات في الحج ان شاء الله تعالى قال في الفتح فيما استدل بما
 العلمين الاعادة ثمانية عشر والثالث التي لم يوصلها في مكان اخر ذكرته وهي
 التعليق وغيرها ثمانية عشر والثالث التي لم يوصلها في مكان اخر ذكرته وهي
 كنت لا يمر السرير وحلها برال عبد الله بن ابي وقصة صغار في رحومته الى ثوبه
 وحديث انما العلم بالعلم وما في ذلك وهو ثمانية عشر منها في المتابعة بصيغة
 منها ستة عشر حديثا وبغير تكرار اربعة وستون حديثا وقر وافق مسلم على
 فتحها الاستدلال بغير حديثها والمراد ثمانية عشر حديثا في فتحها اصل
 الحديث عن صحابي وان قصت بعض الخرافة في بعض السيات وقد بين ان اد
 الموقر قد على الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر وثلاثة اربعة موصولة
 والبقية معلقة ولما قرع المؤلف من ذكرها حديث الوحي الذي هو مادة الاحكام
 الشرعية وعقبه بالايان الذي هو افضل العبادات التي تسمى بالعلم الذي هو
 مدار الامور الدينية شرع بذكر احكام العبادات مرتبها على ترتيب حديث
 الصحيبين بنو الاسلام على حث شراة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
 واقام الصلاة واتى الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وتدر الصلاة بعد
 الشراة بن علي غيرها كونهما افضل العبادات بعد الايمان والطهارة معناه حسا
 بالمتن كما في حديث ابي داود باسناد صحيح وانما اعظم شرطها والشرط بعد
 على المشروط طمعا ففقدوه وصفا فقال **الله الرحمن الرحيم**
كلام الرضا هو من الرضا بالمد وهي المتفانة والنقاة
 قال ابن المقفع وفيه ثلاث لغات اسمها المنصبة الواو اسم لتفعل وبغيرها اسم
 للما الذي يتوحد به ونقلها ابن ابي عمير عن اكثر من ثمانين اذ يرفع الواو فيها وهو
 قول جماعة منهم الخليل قال والضم لا يرفعها لانها انما بالضم يرفعها وهي بضم
 حكاها صاحب المعجم والرفع القفاة الثلاث ينقلها في الظهور انتهى وقال العيني
 شرع المؤلف بذكر الكتب المتعلقة بالعبادات وقد مر على غيرها من الكتب المتعلقة

نحو المعاملات والاداب والحدود وغير ذلك لان ذكرها عقيب كتاب الايمان
 والعلم يشهد لان اصل العبادات وسماها الايمان ومعرفة ما يجب وينبغي
 بالعلم ثم ذكر كتاب الصلاة باظهارها على غير ما كتبت العبادات كونها تالفة الايمان
 في الكتاب والسنة ولان الاحتياج الى معرفتها اشد لكونه ذكرها في كتاب
 الوضوء لا يشترط الصلاة وشروط الشيء يسبقه ووقع في بعض النسخ كتاب الطهارة
 ودون باب ما عا في الوضوء وهذا النسب لان الطهارة اهم من الوضوء وان كتاب الذي
 بين كراهية نوع من انواع ينبغي ان يترجم بلفظ علم حتى يشمل جميع اقسامه هذه الكتاب
 انتهى والمراد بالوضوء ذكر احكامه وشروطه وصفته ومقدماته **باب**
ما عا في قول الله عز وجل اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
واستحيوا برؤسكم واستحيوا بارجلكم الى الكعبين هكذا وقع في النسخ الصحيحة وهي رواية
 الاصلية وقد رواه غيره في الوضوء وقول الله عز وجل اذا قمتم الى وضوء فغسلوا وجوهكم
 واليدين الى المرافق ما عا في الوضوء وقول الله عز وجل وعليه سئل ابن بطال في شرحه وكذا
 سئل عليه الكوفي في شرحه فترجم في كتاب الطهارة وكن في شرحه لما حفظه من
 كتاب الطهارة موصوفه كتاب الوضوء كما في العيني وافتتح الباب بهذه الآية الكريمة
 اولها في استنباط مسأله وان كان في الدليل ان يوجز من الدرر لان الاصل
 في الدرر هو تفريع المسمى قال في الدرر المختار وهي مقدمة اجتماعا واجمع اهل السير
 ان الوضوء والغسل فرضان يكمل مع فرض الصلاة فتعلم جبر على السلامه وان عليه
 الصلاة والسلام لا يصل قط الا بوضوء هو شرطه من قبلنا بدليل هذا الوضوء
 ووضوء الايمان من قبله وقد تقدم في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه
 الله ورسوله من غير انكار ولا غير شرعية فقلنا بل في الآية تقرير الحكم الثابت
 وذا في اختلاف العلماء الذي هو حركته وقد استقلت على نفي وسبعين حكما مستوفيا
 في جميع النسخ من قولنا لغوا على ثمانية امور كلها مشيها ريتين الوضوء والغسل
 وطهرين الا والوضوء وكسب الفسل والمسح وموجس الطهارة والنجاسة وجيب
 المرض والسفر وتلبين المفصلي في الوضوء والاجا في الغسل وكذا سبب
 الغائط والامسه وكرايتن نظير الذنوب واما النية التي هي بمنزلة الحديث
 من ادوم الوضوء ما نيتها ذكره في الجوهر واما قال ابن ابي عمير في قوله ان استحب
 لهم كل من استحب في يوم النية قال في الغضا وكذا في معنى على في الآية المقامنا
 والتحقيق خلافة قوله في الوضوء ما اذا التحق بغيره وفي الجواب ان التشكيكية
 الاشارة الى ان الصلاة من الامور الثلاثة والنجاسة من الامور العارضة وصرح
 بان كراهية في الغسل والتيمم وان الوضوء يعلم ان الوضوء سنة ورضي وطهر
 شرطه فشا في الاول فيكون الغسل على الغسل والتيمم على التيمم عشا والوضوء
 على الوضوء ولا على غيره انتهى في قوله اجمع اهل السير كما نظر بالنسبة الوضوء فقد
 قال في الفتح وقد حرموا من بعدهم الاكلان بان كان قبل الحجرة مندوبا وحرموا من

بالشرع الا بالمدنية انتهى وقال العيني لما كان القيام الى الصلاة من
 الاحور والذممة والاشيا الغالبة بالنسبة الى حاله المؤمن ذكره باذ التي
 داخل على امركان واستنظر لاجلها لاختلاف النسخة ما كان بالنسبة الى القيام
 الى الصلاة قليلة جدا وهي من الاشيا المترددة الوجود والامور العارضة
 فلما كان حصة بان انتهى والظاهرة لغت مصدر طهر بالفتح ومعنى النفاضة
 وشرعا النفاضة حدث او حدث وحكما استباحة ما لا يحل بدونا والتخلت
 في سبب وجوب الطهارة من غسل وضوء وتيمم وازالة النجاسة قبل الطهارة
 والنجاسة ورد بالاجماع على عدم الائمة باختيار الطهارة من الحدث اذا لم يرد
 فعلا لا يحل الا بها وقبل القيام الى الصلاة ورد بالتمنع وجوب الطهارة
 عند القيام الى الصلاة ولو كان منطرا وليس كذلك والصحيح ان سبب وجوبها
 ارادة ما لا يحل فعله فيها كان فرضه كالصلاة ومن لم يمسح الا بال
 صاحب الحجر بعد السجدة الا في الظاهر ان السبب هو الارادة في الغرض النقل
 كمن تلبس ارادة النقل فيسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الظاهر وقال العلامة
 فاسم في تكملة الصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة او ارادة ما لا
 يحل الا بها انتهى قال في الفتح واما الموقوف له ما جازا لاختلاف السلف في
 معنى الآية فقال الاكثر وان اذا قتر الى الصلاة محذرين وقال ابو نون بل الامر
 على مجموع من غير تفيد برخصه الا انه في حق الحديث على الاجاب وفي حق
 شرع على اللدب وقال بعضهم كان على الاجاب ثم نسخ فصار مندوبا وقيل لهذا
 ما رواه احمد وابوداود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ان
 اجابت زيد بن الخطاب حديث اباه عبد الله بن عمر بن عبد الله بن حفص بن
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء لكل صلاة طاهر كان وغير طاهر
 فلما سئط عليه وضع عند الوضوء الا حديث المسلم من حديث بريد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يتوضا عند كل صلاة فلما كان يوم الفصحى صلوات وضوء
 واحد فقال له عمر انك غلبت فلما لم يكن يفعل قال عمر اضربني لبيان الجواز
 وسيا حديث السن في ذلك في باب الوضوء من غير حديث انتهى وقوله تعالى اذا
 قمتم قال البيهقي اي اريدتم القيام كقوله تعالى في اذ قرأت القرآن فاستعذ
 بالله عير من ارادة الفعل بالفعل بالنسب عنها الا جاز والنسبة على ان اراد
 العبادة فيسبغ ان يبادر اليها بحيث لا يفتقد الفعل على الارادة او اذ قصدت الصلاة
 لان التوجه الى الشيء والقيام له قصد له انتهى وقال صاحب انكشاف فان قلت
 لمحاذا ان يعبر عن ارادة الفعل بالفعل لان الفعل بوجهه بقدره القائل
 عليه وارا تدره وفي تصدق اليه وخصوص دعائه فكما عير عن القدره على الفعل
 بالفعل في قولهم الانسان لا يطير والاعي لا يبصر اي لا يقدر بان على الطيرت
 والاصبار واذ بان الفعل يسبغ عن القدره والارادة فاقدم للسبب مقام

السبب للاستنباط منها ولا يجاز الكلام انتهى وقال في الفتح استنبط بعض العلماء
من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة احباب السنتي في الوضوء لان التقدير اذا اردتم
القيام اول صلاة فتم الوضوء الا حيا ومثله قوله اذا رايت الامير قم اي لا حيله
انتهى وقال في تفسيره لان غايته ما يلزم من الامر احباب غسل الوضوء وما عطف عليه
عند اداء الصلاة وهو لا يتوقف على النية نعم صرحوا بان الوضوء قبل التوسيع
لاذنب لانه ليس بعد اذنه وان النية فرض في الوضوء للمؤبر كما في الدر المختار
لكن رد ذلك السيد جرجاني في حاشيته على الاستباه فقلنا عن تحقيق ان الكلام
فقال بعد ان نفل كلام المتأخر لكن التحقيق ان الوضوء المأمور به تبادى بدون
النية الى اخر ما طالع فليراجع باب الاطلاق وقوله تعالى فاعلموا ووجوهكم اي
اسبلوا عليها المتأثره بالمقارن ولو قطر وفي الفتح قوله فطر تان في الاصح كذا
في الدر المختار والقرين فيه مرت واحد والوجه جمع وجه وهو في الفتح ما يؤخذ
من الموازنة وهي المقابلة ومنه من مبدأ سطح لجهة الى اسفل الذن طولاً وما
بين يميني الاذنين عرضاً فيجب غسل الماني وما ينظر من التقنين عند انضمامهما
وما بين العذار والاذن له في اليد لا غسل باطن العينين والافت والفتحة
واصول شعر الحاجبين والفتحة والشارب ونسيم الذباب الخرج وقوله تعالى
وايديكم الى المرافق الايدي جمع يد واصبل اي تسكون ذلك تمزجت باوها المتأثر
تخفيفاً لانه لا جرى الاعراب على ما قبلها ولم تعد في التفتية وهي اسم يقع
هذا العنق من طرف الاصابع الى المك قال العيني والدليل على ذلك ان محار
رضي الله عنه يسمي الى المك وقال يسمي الى المك مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكان ذلك موعوم قوله تعالى فاعلموا ووجوهكم وايديكم ولم يذكر عليه حجة
الفتحة بل هو كان من اهل الفتحة فكان عنده ان الامم العنق الى المك ثبت ذلك
ان الاسم يتناول الى المك فاذا كان الاطلاق يقتضي ذلك لم يذكر التقدير في
المرافق ما كان ذكرها الاستطام وراها انتهى قال في الكشاف التقدير معنى
الغايب مطلقاً فاما ذواتها في الحكم وحواها فامر يد ورمع الدليل ثم لم يمد
الدليل فيه على الخروج بقوله تعالى فظنوه الى يمينه وشماله الصيام الى السبل
وما دل فيه الدليل على الدخول بقوله فظنوه الى يمينه وشماله الصيام الى السبل
تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ثم قال وقوله تعالى المرافق والمرفق
الكعبين لا دليل فيه على احد الاخرين فاذا كان العمل بالاجتناب فيكون المرفق
في الغسل واخذ يذره اود بالمستفين فليدخلاها وعن النبي صلى الله عليه وسلم
ان كان يدبر الما على رقبته انتهى فخلصا وقيل ان اليها معنى مع قوله تعالى
ويذكر قوله الى فويكون نصارى الى الله وقيل دل على دخولها الاجماع كما
استفاد في السابق في الامم وقيل فضله على الصلاة والسلام والمرافق جمع مرفق
كبير المرفق الغاوب والعنق ايضا وهو جمع مرفق في الساعد والعنق وقوله تعالى

واسمها

واسمها بر وسك اميرين مع يجمع يقال سبع براسه وسبع بالارض قال
البيضاوي التاميرية وقيل سبعين فانه الفارق بين قولك سمعت المدبر
وصحبت بالمدبر ووجه ان يقال انها بدل عن اثنين الفعل بمعنى الاضاق كما
قال في الصقو المسح بر وسك وذلك لا يقتضي الاستغناء بل هو ما اوله واصح
روستم فانه قوله فاعلموا ووجوهكم وقال في الكشاف المراد الصان المسح بالارض
وما يح بعضه ومستوعبه بالمسح كالمسح بالارض وانه لما كانت الاضاط
فاوجب الاستغناء او اكثره على اختلاف الرواية وهذا الساقى باليقين فوجب
اغل ما يقع عليه اسم المسح واخذوا حنفية ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو ماروى في حاشيته وقد روي في حاشيته من غير البراس انتهى والمشهور
منه ان الامام احمد ما فقه ما لك وقوله تعالى وارحمكم الى الكعبين الرجل جمع
رجل والكعبان هما الباشران عند ملتقى الساق والقدم قال البيضاوي نعمة ما افق
والعمر وحسن واكمساي ويقرب مطلقا على وجوهكم ويروى النسبة الشابة
وعمل العصاة وقول الكثر الالوية والقد يرد المسح لمجد ووجهه ان يكون على الجوار
وتفسير كثير في القران والشعر كقوله تعالى عذاب يوم الاحقرين والحر في
قرية حمدة واكمساي وقوله تجزيب حزب والحظة باب في ذلك وقاية التسمية
على انه ينبغي ان يقصد في صب الماء عليها وتغسل بغسلها بغير من المسح وفي الفصل
بينه وبين حواها بما الى وجوب الترتيب وقوي بالرفع على وارحمكم معسولة
انتهى اقول وما هو صريح في تعين العمل فترطين وعدهم كما في المسح بها احضه
الولف في باب من رفع صوتهم بالعلم من حديث عداه من حواها تخلف عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم في سرعة سافرناها فاذا ركنا وذا رهقنا الصلاة ونحن
سوتوا فمجلسنا نضع على راسنا فنادى يا علي صوتيول الاعتقاد من النار يرب
او تعلقا انتهى قال ابو عبد الله يعني الطحاوي ما سياتي في موصولا وبينه بتدبير
المختصة ولا يصحى قال وبقين النبي صلى الله عليه وسلم ان فرض الوضوء الجمل في
الاية السابقة **سورة** بالرفع منها حيران واليكار لارادة التفتيش ليجري في
الوجه وعرف في الدين ومرق في الراس ومرق في الجليل ويجوز النسب على انه
حال سد مسد الخبر على حد قوله وعلى ونحن عصبة اي نرى عصبة او على انه معصوم
مطلق اي فرض الوضوء غسل الاعضاء استلاما قال في الفتح وهو في روايته بالرفع
على الخبر انتهى وهو الاذنب لما في من التكلف والنسب هو الذي في جمع التسمية
فقط قاله الفسطلاني **فوضوا** صلى الله عليه وسلم **اصنام** من من كذا في رواية
اي ذر ولفظ من من غير تكرار **فوضوا** صلى الله عليه وسلم ايضا **لئلا** اي
ثلاث مرات في الاعضاء المستنقاة وفي رواية ابو ذر والوقت والاسئلة الاقلام
بالتكرار قال الكرماني وكان من الخطاوي من لفظه بين الاشارة الى ان الامر
من حيث هو لا يتلح حقيقة الشيء المأمور به لا مقتبعا بقرعة ولا تفكرا بل يتلحها

بكذا في المسوط وأكثر شرح الهداية وفيه كلام لا يهمل قد صرحوا بأن تكرار الوتر
 في مجلس واحد لا يوجب ليكره لما جاز من الارشاد في المأكل في السراج الزهراج
 فكيف يدعى الاتفاق كما في الخلاصة على عدم تكرار الوتر في وضوء الخرمين
 فرغ من الاول الفيل الا ان جعل على ما اذا اختلف المجلس وهو صيد كما لا يخفى وقد
 الحديث في نشر لان التعدي يرجع الى الزيادة والظلم الي المتفان كذا في
 غاية البيان انتهى وقال العيني ايضا قال بعض الشارحين قول الطحاوي هذا يعني
 وكذا اهل العلم انما يشاهدون النقل الاجماع على منع الزيادة على الثلاث قلت
 منه نظرا فان الشافعي قال في الام لا احب الزيادة عليها فان زاد لم اكرهه
باب المستوفى لا يقبل بضم المنة العزيمة على الساء
 لقول صلاة نائب فاعله وفي رواية يرفع اليه مائة مرة لما عند المؤلف
 في ترك الجدل لا يقبل له صلاة غير طهور ويعلم العاقبة والرواية اخصر
 الفتح وقال في هذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر واوردوا
 وغيره من طريق ابي المعبود بن ابي اسامعيل بن ابي لهرق كثيرة لكن ليس
 فيها شيء على شرط الطحاوي بل ان اخصر على ذكره في الترجمة او اورد في الباب ما
 يقوم مقامه انتهى والمراد به ما هو من الرضا والفلس واما بالفتح فهو المأ
 الذي يظهر في قال الفسلف في قال القياضي عياض في شرحه انه نص في وجوب
 الطهارة في تعديده الوعد اه الا في بان الحديث انما فيه اشارة الى شرط في القبول
 والقبول احسن من الصحة وشرط الاحسن لا يكون شرطا في الاجماع وانما كانت
 القبول احسن لان حصول التواب على الفعل والصحة وقوع الفعل مطابقا الامر
 فكل مستقبل صحيح دون العكس والذي يتحقق بانتفاء الشرط الذي هو الطهارة
 القبول لا الصحة واذ اختلفت الصحة لم يتم الاستدلال بالحديث والفتا يحتمل
 به وفيه من الخفاء ما سمعت قال قلت لاذ اخصر الصحة بانها وقوع الفعل مطابقا
 الامر فلو امكن ان يدل على ان الفعل اذا وقع مطابقا الامر كان سببا في حصول
 التواب قلت فرضنا ان العاقل المتكلم بالحديث من قبل الشرطية وهذا الفرض يمنع
 انما سبب في حصول التواب لان الامر ليس سببا في اخصر المعنى انتهى ويجاب
 بان المراد بالقبول هنا ما يراه في الصحة وهو الاجزاء وحقيقة القبول تمن وقوع
 الطهارة بجزئية رافعة لما في الذمته واما في الايمان بشرطها فمصلحة الاجمالي الذي
 القبول ثم يبرهنه بالقبول كما ان الغرض من الصحة مطابقة العبادة بالامر
 واذ حصل ذلك ترتب عليه القبول فاذا استقر القبول انتفت الصحة لما قامت
 الالاهة على كون القبول من لوازمها فاذا انتفت انتفت واما القبول للمعنى في نحو
 قوله من في عزه فانما يرتفع له صلاة فهو الحقيقي لانه قد يصل العمل ويختلف
 القبول للمانع ولهذا كان معنيين السلف يقولون لان فضل الصلاة واجز احب الميت
 من جميع الدنيا قاله ابن حجر لان الله تعالى في قال انما يتقبل الله من المتقين انتهى

وبالسند

وبالسند الى المؤلف قال حديثنا اتفاق من ابراهيم الملقب بالظالم المصطفى هو
 المعروف بابن راهويه قال اخبرنا عبد الرزاق بن همام قال اخبرنا ابا بصير
 بميمون ميمونا عن سائكة بن ابي اسامة عن ابي اسامة بن ميمون بن ميمون بن ميمون
 ميمون الثالث وشهد به المحدث الكسوة ابراهيم بن ابراهيم بن ميمون بن ميمون بن ميمون
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل بضم المنة العزيمة بالمالا لقول
 صلاة نائب فاعله من ابي الذي اوتخصص حديث قال الفسلف في ابي وصديقه
 الحديث الاكبر كالجارية والمصون والاشهر والظاهر ان المراد بالحديث لا يمتنع بل
 قوله حتى يتوضأ وحكم الحديث الاكبر علم من غير هذا الحديث او بالمقاسبة على الاضطرار
 والمراد بتوضؤ الرضا وما هو به لعمده وهو التيمم فاذا وجدها قبل غسله
 قال في المعارج قال في بعض الفضلاء بل من حديث ابي هريرة ان الصلاة الواضحة
 في حال الحدث اذا وقع بعد ما وضوء صححت قلت له الاجماع برهنة فقال يمكن
 ان يقع من بعد لفظ الشارع وهو اذن من التسليم بل الخارج واذ كان لا يتحصل
 الغاية بالصلاة لالعدم القبول والمعنى صلاة احدكم اذا اصرحت حتى يتوضأ لغير
 انتهى اقول ظاهر سكوت الرباعية عليه ارفضا واه وتقبله وكذا الفسلف ان
 فانه نقله سائكا عليه وفيه نظرا لاجتماع الصلاة ثم يمتنع حال الحديث لغير انه
 اذا وقع بعد ما وضوء صححت وعلى فرض وجودها صورة فليست مما يمتنع الم
 الوضوء ليكون غاية لها ومضى الشكالة على حل القبول على حقيقته فاما اذا دخل
 على حقيقته ثم منته وقوع صلاة في حال الحدث غير مقبولة فاذا اوتوا قلت
 وليس الامر كذلك ان بان القبول في الحديث بمعنى الصحة والاجزاء كما تقدم ايضا
 في جواب اشكال الا في فيصير حاصل معنى الحديث لا يمتنع ولا يخفى صلاة
 من حديث حتى يتوضأ وهذا الاعتبار لان المتبادر من صحة الصلاة والغاية
 الرضا فغير صحة الصلاة ينبغي بالوضوء الذي هو شرط فيها فله يلزم ما ذكره
 كما هو ظاهر مماثل بتدبره على ان كلام الرباعية قبل هذا لتقبل وضوء منته
 دفع هذا الاعتراض فانه قال وقد ضرب القبول بانه ترتيب الغرض من التيمم عليه
 والغرض من الصلاة وقوعه بجزئية لمطابقها الامر ولا شك ان هذا المعنى اذا
 انتفى انتفت الصحة وشره بعضهم بان كون العبادة بحيث ترتب عليها التواب
 والاجزاء كونها مطابقا لغرض الامر بل يقع بذلك ما ورد في ان العبادة اتم
 لا تقبل له صلاة وكذا في شارب الخبز ومن في عزه فانما يرتفع له صلاة
 ابي هريرة اذ القبول حينئذ اخص فلا يلزم من دفعه في الصحة وعلى التفسير
 الاول يتدفع هذا لكن بره عليه صلاة الا في وقت وجوه معصاج الى نحو براسم
 واقول لانه صلاة الا في وقت وجوه معصاج الى نحو براسم
 مراد به الصحة فلا يلزم من انتفاء انتفاء الصحة لانه اخص ولا يلزم من انتفاء
 الاخص انتفاء الامر لانه قد يصلح العمل ويختلف القبول عنه لما يقع تقدم وفيه



دليل على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان حذوياً أو غيراً أو غيراً أو غيراً
 انقضية في الحديث بين حديثه وحديثه وحالة ذوقه قال **ابن جبر** من حضر
 نفع لما المصلحة وسكون الضاد المحمدي نفع الروا والميم بلان واليمن وحيلة اقصا وهو
 من المركب المتحى ولا يقع في الجزاء الاول انما على الفعق وفي الثاني المنع من العرف
 وسبع ثانياً الحريين ويجوز ايضا في الاول الى الثاني ما **الحديث** وفي رواية ما **الحديث**
 يا **المهري** وفي بعض النسخ تحريف المهري تخفيفاً قال ابوهريرة هو شاذ في النسخ
 والمدى **الحديث** في بعض النسخ على غير هذين مع ان المراد كل ما ربح من السليبي
 مع صوت واما اقتصر ابوهريرة على هذين مع ان المراد كل ما ربح من السليبي
 او ما نزل منزلة كما لم يؤمر على غير هذين المتكئين تنبهاً بالاض على الاطلاق ولا ينهيا
 قديماً في اننا الصلاة اكثر من غيرها قال في الفعق واما في الاحداث المختلعة
 فيما بين العلم كس الاكرو ولس الحارة والحق ملا الفهم والحجامة ففعل ابوهريرة كان
 لا يرى النقص شيئاً عليه منى المصنف كما سياتي في باب من لا يرى الوضوء
 الا من الحريين وقيل ان ابوهريرة انما اقتصر في الجواب على ما ذكره العلماء
 السائل كان يعلم ما عدا ذلك وفيه بعد واستدل بالحديث على بطلان الصلاة
 بالحديث سواء كان حذوياً أو غيراً أو غيراً أو غيراً وان كان الوضوء لا يجب لكل صلاة
 لان القول انتهى في غاية الوضوء وما بعد ما عدا ذلك قبلها فافضت ذلك يقول
 الصلاة بعد الوضوء مطلقاً انتهى وفي الحديث دليل على ان الصلوات باسرها ليست
 الى الطهارة ويدخل فيها صلاة الحنابلة والعبدن وجميع التلاوة والشكر لانها
 بعضها من الصلاة وتحت من الشيعي ومحمد بن جبر الطبري انها اجازاً صلاة
 الحنابلة بغير وضوء وهو باطل لعدم هذا الحديث والاجماع قال العيني وقال
 بعض الشارحين في هذا الحديث رد على من يقول اذا سبقه للحديث بتوضوء ويجز
 على صلاته قلت هذا قول ابي حنيفة وحكي عن مالك وهو قول الشافعي في
 القديم وليس فيه رده على اصل لان من سبقه للحديث اذا ذهب وتوضوء ويجز
 على صلاته تصديقاً عليه انه توضوء وصل على الوضوء وان كان القياس يقتضي بطلان
 صلاته على ان يورد الاثر فيه انتهى واقول بل في الحديث دليل على ان
 بالبناء اذا سبقه الحديث لان قوله لا يقبل صلاة من لم يصبه يقتضي انه الحديث
 وقع في خاتمة الصلاة وان كان متطهراً لان صلاة الحديث لا تستحق صلاة الفعق
 ظاهر الحديث ان يكون قوس في الصلاة متطهراً شرطاً عليه الحديث في انما
 فاحصر على اصله وسلم ان صلاة تفرق بقوله اي غير شرط له حتى يتوضأ اي
 ويؤدي ما عني عليه وضوءاً وهي مسألة انما قلنا مل وقال الكوفي وفيه
 ان الطهارة لا تجزي بغير وضوء لان النبي صلى الله عليه وسلم ساء صلاة فقال
 الطهارة فصلان الا انما يجمع فيه الجلاء واحاب العيني بان اشتراط الطهارة
 الطهارة بغير الواحد زيادة على النفس وهو نبي فلا يثبت به وهو قوله تعالى

والمعروف

٢٢٢
 والمعروف بالبيت العتيق غيراً ما تقول بوجوب الحز الواحد ومعنى الحديث
 الطهارة كالصلاة والنسب في التراب وذا القم لان الشبهة لا تعم له الا
 بزي ان الاخراف والنسب فيه لا يمشه انتهى ما
فضل الوضوء الوضوء والعراجلين ما لم يستعمل قال في الفعق اكثر الروايات
 والعراجلين بالرفع وهو على سبيل الحكمة بلما ورد في بعض طرق الحديث
 انهم العراجلين وهو عند مسلم او الواو واستبانة والعراجلين مبتدأ خبره
 محذوف تقديره لم يفضل الحز قوله من ان الوضوء وفي رواية المسقلى
 والعراجلين بالرفع على الوضوء اي وفضل العراجلين كما صرح به الاصل
 في روايته انتهى قال في المصاحب راي في بعض النسخ والعراجلين ما لم يمتنع
 على الوضوء ولا غير عليه واما الرفع فتشكك قال الرزكي انما قطعها عنه لانه
 ليس من جملة الترجمة قلت فما مات الابان حذفت الحريين وحدها عرابيه
 والظاهر على ما قال ان يكون مبتدأ ظرف جنس والاصل وحديث العراجلين
 دليل على حذف الحز والمضاهة وانهم المضاهة البيضاية فان كان هذا قوله
 فهو حمل اللفظ على ما لا ينافيه اذ حديث العراجلين مسوق في الباب واما
 كان هذا الحديث ولم يذكره وذكر غيره ما يدل على فضل الوضوء ولا يصح ان يكون
 العراجلين مبتدأ ومن انار الوضوء خبره لعدم صحة الحمل لعدم الظاهر
 لا تقدره قال قلت كما ذاقضع به وهو ثابت في الاسماء الصحيحة قلت لعل وجه
 هذا ان العفضل هنا مصدر فو لا فضل التبريعضل هو فاضل وفضل له الوضوء
 وهو فاعله فهو في محل رفع صفة العراجلين على هذا المحل كما عطف على اللفظ
 في النسخة الاخرى والمعنى واحد فان قلت هذا مجموع عند اللغات كسبويه
 ومن وافقه من اهل البصرة قلت قد راجاه انكو فيون وابو عمرو من البصريين
 في العطف والبدل واخيراً ابن مالك المذهب انكو في واستظهره بكثرة ما سمع
 منه وانا وبطلان الظاهر هذا غاية ما ظهر في كتابه انتهى وهو كلامه وجيه
 الا ان قوله ولا يصح ان يكون العراجلين مبتدأ خبره فوقف اذا يمكن ان يكون
 مصداقاً في جانب المتبادر يصح به الحمل اي يخبر العراجلين ويحجبهم ان الوضوء
 ولا يجزى ان الحمل يجمع على هذا التقدير وان الكلام محذوف فاعله والاسناد الى
 المؤلف قال **ابن جبر** من حضر الصلاة في المسجد في البربري الاصل
 المصري ايضا عن هذا الدهوان يزيد من الزيادة الاسكندرية البربري الاصل
 المصري القصة المعنى التام في سنة تسع وثلاثين واما من حضر الصلاة
 في هلال النبي ولا هم المصري لذلك المدق في السنة تسع وتسعين وثلاثين
 واما من حضر الصلاة في مصر من عمارة المدق في العدد وهي **الحز** فاعلم ان الاجاز
 على الاكثر وقيل اسمها على من التغير وهو تغيير الشيء بالعود وهو لانه يوضع
 على الخمر ليقال ان التوي هو صفة العبد الله ويعلق على انه يقيم حجاز انتهى كما

قال في الفتح وفيه لفظ قد جازرا ابراهيم الخوافي بان كان باشارة لقب انتهى المشار
اليه بذلك بغير ضمير سبوا النبي صلى الله عليه وسلم لانها كانتا بغيره وهو ممنوع من
اللفظان بحده على اسم اللدنية وروى عن ابي هريرة وجابر بن عبد الله عنه انه سمع
وما مات وجماعة وشقة الوجود والحدوث ونحوه في الفتح بالفتح والواو والهمزة
كسر الفاء اي صدقت وحك صاحب المطالع فتح القاف بالهمزة والواو والهمزة
الغني ففتح ثلاث لغات والفتحة العجوة المشهورة كسر الفاء وقال كرام الخوازمي
وخالفها صاحب المطالع فقال عليه اسم وقال الرضائي لا اعلم حصة الفتح وهذا من
الرق اما من الرقية في وقت بالفتح انتهى **في هريرة** رضى الله عنه **على امر السعيد**
النبوي فتوصفا بالفاء وفي نسخة بالواو والواو في ذرؤنا به ومنها قال في الفتح وقد
رواها الاسماعيلي وينبع من الوجه الذي اوجه منه الخوازمي بالفتح ضم توصفا زاد
الاسماعيلي فيه فضل وجهه وبد به فرغ في عصبه وغسل رجليه فرغ في
ساقه وكذا المسلم من طريق الطائفة عن سعيد بن ابي هلال من طريق هارون
ابن غفر بن نعم وزاد في هذه الرواية ان ابا هريرة قال قال كان ابي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاذا فرغ منه رضى الله عنه رضى الله عنه في ذلك من رضى
ابي هريرة بن هرون رواه في روايته ورأيه معا انتهى **فقال** بالفاء والواو لانه تحذف
العطف على الاستئناف البناء فان قالوا لا تخم ما ذ فضل فقال **قال في حديث**
النبي وفي رواية في ذر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بلغنا المصارع
والناحية به بعد نصيره ليعتق الماشي خصوصا راها صورة الماشية او حكا شرعتها **ان**
انتهى اي امله الاحابة وهم المليون حملنا الله منهم وقد تطلق الامة محمد وروادهم الامة
البعوة وليت مراد هنا **يدعون** معنى للفعل من دعا بمعنى نادى اي نادى ووت
اورعا بمعنى سعى اي سعى ان اي يدعوهم للملايكة **يوم القيمة** ظرف ليدعون على كلا
الاحتمالين **في تخليطين** منصوب على الحال في المعنى الاول ومعقول فان على المعنى
الثاني وقال الزركشي في تخليطين فيه وجوه احدها انه معقول ليدعون على تخليطين
ينعون وانما يقال اي يدعون الى يوم القيمة وهم من الصفقة فتبينه
يدعون في المعنى الخرف كقولنا في يدعون الي كتاب الله انتهى قول وفي تقديره
معقول يدعون لفظ الى يوم القيمة لتمام بلزوم عليه من القول لان يوم القيمة في
القرية ظرف ليدعون فيصير حاصل المعنى ايهم يدعون في يوم القيمة الى يوم القيمة
فالاولى تقديره الى الحساب والى الجنة وحق ذلك كما تقدم قال قلت لعل لا يقدر
اليوم القيمة ليكون مراده ان يوم القيمة المذكور في الحديث منصوب على التوسع
تخريف حرف الجر كقولنا عزون الذي بار قلت تعقبه في ذلك الذي انتهى فقال
ان خلاف مثل هذا الحرف ونفس المحرور بعد جزاءه في قوله ونحوه ولما سجد وحسن
انكاه بان يجعل يوم القيمة ظرفا اي يدعون فيه غرا تخليطين ولا تراعى فيه انتهى
وقوله غرا بفتح العين المحيطة وتشد على التوسع غرا في حذرة واصل العزة بيان

في حبة الغرس فوق الدرهم ثم استعملت في الجمال والشيء وطيب الذكر والارد
هنا النور الكامن في وجوه الامة محمد صلى الله عليه وسلم والتخجيل قال الكرماني
ياض في قول الغرس او في ثلاث منها او في رجله فلان كرمي ينادى بالاسماع
ولا يجازر الكرمي والعرفون ينادون بالاسماع في قولنا لا ربيع فهو تخجيل اربع
وان كان في الرجلين جميعا فهو تخجيل الرجلين وان كان باحدى رجليه فهو تخجيل
الرجل انتهى او البصري وان كان في ثلاث فواحد دون رجل او يد فهو تخجيل ثلاث
ولا يكون التخجيل بفتحها وبدون ينادون بها او ينادون بها او ينادون بها
وقال العيني فيه تشبيهه ببيع حيث شبه النور الذي يكون على موضع الوضوء
يوهم القيمة بعزة الغرس وتخليبه انتهى وفيه نامل لان التشبيه بالبيع لمجمل
فيه المشتبه من المشبه سواء ذكر المشبه به صارت لكن بشرط ان يكون المراد
كقولك زيد اسد او اسد في مقام الاخبار بالاسد من زيد فليشبهه وتما حرق
المطول قال في الفتح وقد استدل الخليلي بانه المحرث على ان الوضوء خصوصا يصح
هذه الامة وفيه نظرا لا يثبت عند المصنف في قصة سارة مع الممل الذي اعطاها
ها حوا سارة بلها الممل بالذم منها فالت توصفا ونصلي وفي قصة جريح الراهب
انما انما فاه وتوصفا وصلى ثم كمل الغلام والظاهر ان الذي اخضت به هذه الامة
هو العزة والتخجيل لا اصل الوضوء وقد صح به في رواية لمسلم عن ابي هريرة
ايضا مر فوعا قال سيما لبيت لامرهم ثم واد من حديث حذيفة نحو ولفظا وفيه
لا يا في حرم الامم كذب وسبها كسبر السنين المجلدة واسكان البيا الاشارة الى ابيه
وقد اعترض بعضهم على الخليلي بحديث هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي وهو صفة
ضعف كانه قد رواه لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال ان يكون الوضوء من
خصا اصل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم دون امتهم الا هذه الامة انتهى وفي
ارشاد الساري فان قلت العزة والتخجيل في الآخرة صفات لازمة غير منتقلة
فكيف يكونا حالين احب بان الحال تكون منتقلة او حكم المنتقلة اذا كانت صفا
ناتما موكدا لغيره له تعالى هو الملحق بصدقا ومنه خلق الله الزرافة يدبرها اطول
من رجلها فالظهور ان لا رتبة غير منتقلة فكيف في حكم المنتقلة لان المعلوم من
سائر الخبيات استواء القوائم الاربع فلا تخيير هذه الامر الا من يعرفه وكذا قلت
هذا المعلوم من سائر الخلق غير العزة والتخجيل بل جعل الله ذلك لغير الامة
دون سائر الامم صارت في حكم المنتقلة بهذا المعنى ويجعل ان تكون هذه علامة
ظرف في الوقت وعند الخوض ثم تنتقل عنهم عند خوضهم الجنة فتكون منتقلة بهذا
المعنى انتهى وهو انما يحتاج الى هذا التكلف لو كان الانتقال في الخرافة ما وليس
كذلك بل الغالب في الانتقال قال ابن مالك في الخلاصة
وكونه منتقلا مستقفاً **تقبل** لكن ليس مستقفاً
من انوار الوضوء كونه من تحت التعليل والسياسة والاشياء منتقلة بغيره وده

قدومه على الشارع والآن يرجع اثره الى الشيء بعينه والوضويعم الواو ويجوز
فقط على ان الما قال ابن بريق العبد اي لان لكل منها دخلا في السببية **فلا استطاع**
تسليم اي قدرا **لا يتصل** من الاطالة **فترتبه** بان فصل شيئا من مقدمه واسم **والتحيز**
عند زادا على قدر الفرض الذي جعله يحصل اصل العزة **فليس فصل** اي فليصل
العزة والتحيز فان في الفتح وانصر على احديها بالادلة الاخرى نحو سربيل
فتسليم الحيز وانصر على ذكر العزة وهي مؤنثة دون التحيز وهو مذكر لان محل العزة
اشرف اعضاء الوضو واول ما يقع عليه النظر من الانسان على ان في روايته مسلم
من طريق جماعة من غزيرة ذكر الامرين ولغظه فليصل غزيرة ومجيبه وقال ابن بيطال
كفى ابو هريرة بالعزة عن التحيز لان الوضو لا يستلزم الي الزيادة في غسله وفيما قاله
نظر لا يستلزم قلب الغتة وما نفعه ممنوع لان الاطالة ممكنة في الوجه بان يغسل
الى صبغة العنق مثلا وتقل الراضع من بعضهم ان العزة تطلق على كل من العزة والتحيز
واختلف العلماء في القدر المستحب من الطويل في التحيز فقبل الى المتك والركبة
وقرئت عن ابن هريزة رواه رويان عن ابن عمر من فعله احوه ابن في شعبة
وابوعبيد باسناد حسن وقيل المستحب الزيادة الى نصف العضد والساق
وقيل الى فوق ذلك وقال ابن بيطال وطاعة من الملكة لا يستحب الزيادة على
الكعب والمرق لغتاه صلى الله عليه وسلم من زاد على هذا فقد آسا وظلم وكلامهم
معتبر من وجوه روايته مسلم صريحة في الاستصحاب فلا نفاذ في الاحتمال
واما دعواهم فاناق العلماء على خلاف مذهب ابن هريزة في ذلك فهو مبرج وده بما
تلقناه عن ابن عمر وقد صرح باستصحاب جماعة من السلف واكثر الشافعية واما
تاويلهم الاطالة المطلقة بالمداد ويستغنى الوضو فاعترض بان الراوي اذ ي
روي كيف وقد صرح برفعه الى الشارع صلى الله عليه وسلم انتهى وقد جعل ابن
عزيرة فيما نقله عنه ابو عبد الله الاي العزة والتحيز على انهما يرتعا اثاره كل
الذات لا يمتصرون على اعضاء الوضو ووقع عند التزم من حديث عبد الله
ابن بسر وسجدهما متى يوم القبة غزير من السجود وسجدة من الوضو قال في المصالح
وهو معارض بظاهره في البخاري انتهى واقول لامعا رسته بين الحديثين لا يمكن
لجمع بينهما بان يكون لغزيرة سببان الوضو والسجود يحصل اصل العزة بالوضو
وعلمها بالسجود ولا يمتنع ان يكون الشيء سببان او اسباب كراهه الما قاله
محصل بالثار رواه الحسن مثلا وقد اختلفت في قوله فمن استطاع كونه هل هو من
الحديث وبعده من قول ابن هريزة قال في الفتح طاهر ارفع القبة الحديث
لكن رواه احمد من طريقين فلم ينع من وفي اخوه قال نعم لا اذ يري قوله من
استطاع كونه من قول النبي صلى الله عليه وسلم ومن قول ابن هريزة وقراره
للحكمة في روايته احمد من روى هذا الحديث من الصحابة وهو مشهور ولا من رواه
عن ابن هريزة غير رواية نعمه هاهنا والله اعلم انتهى وفي الحديث دليل على جواز

الوضو

الوضو على ظهر السجود وهو من باب الوضو في السجود وقد كرهه قوم واجازه
الاكثر ومن كرهه كرهه لاجل التذرية كما يزه عن البصاق والنقا مسه
وحديثا على السجود كثر متداخلة ومنها جازاه في السجود ابن عباس وابن عمر
وعطاء والتخفيفا ومن وهو قول ابن القاسم واكثر العلماء وكراهه ابن سيرين
وهو قول مايف ويصون وقال ابن المنذر اباح كل من يحفظ العلم الوضو فيه الا
ان يبله ويتأذى من الماء ما يكرهه وصرح جماعة من الشافعية بجوازه حيه
وان الاول ان يكون في انا قال البغوي ويجوز بغضه بالالمطلق ولا يجوز
بالمستعمل لان النفس تعاقبه وقال ابن عينا الخليفة بكرة الوضو في السجود لا ان
يكون في موضع منه فداعه له اذا في العنق وقية ما يوت له وهو اطالة العزة
والتحيز وقية استحباب التحا فظة على الوضو وسنة المشروعة فيه واسبا غرضه
ما عدا الله من الغسل والكرامة لاهل الوضو يوم القبة وقية دلالة تفضيته على
ان وطئته الريان علهما ولا يكتفى بسجدهما فيه ما اطع الله بتدبيره من الغيبات
المستقبلة التي لم يطلع عليها سابقه من مورالاته وصفات ما فيها وقية قول
خبر ابو عبد وهو مستفيض في الاحاديث وقية دليل على وقوع يوم القبة والشود
باب **بالتزوير لا يتوضأ بغيره** او له مسبا لظاهرا وقاطعه
ضمير راجع الى المتوضي العزيز من يتوضأ كقولنا لم يقلوا هو اقرب لقول
فان الضمير راجع الى العدل للعزيز من عدلوا ويجوز عزيمته ان يكون مبنيا لظاهرا
ومن الشكك نائب الظاهر ولا تحتمل التاثير والتاثيره والاول اقرب بدليل بولية
ابن عسكار باب من لا يتوضأ باصا فتراب الرمن الوضو له والضمير في يتوضأ على
هذه الرواية عاين الربا وكلمة من في قوله **من الشكك** تعيلية كقوله تعالى حسبا
خطا باهرا فقول الشاعر وذلك من ما حاق في والشك في الفقة خلاف ابوين
واليقين العلم وزوال الشك قال الجوهري وغيره في اصطلاح الفقهاء الشك
ما يستوي فيه طرف العلم والمجهول وهو الوقوف بين الشكيتين بحيث لا يتبين الي
احدهما فاذا قوى احداهما وترجع على الاخر ولربما جازما تزج ولم يطرح الا وهو
ظن واذا عقد القلب على احدهما وترسل الاخر فواكثر الظن وغالب الرأي وقيل
الشك ما استوى فيه طرف العلم والمجهول فاذا تزج احداهما على الاخر فالطرف الرابع
ظن والمرجوح وهو كذا في العنق **حيث يتبين** اي يتبين بقا ليقين الاكثر
يقينا لا يقين واستيقنت كلمة بمعنى والاستدلال بالوقف قال **صلى على** اي يحرم
عبد الله بن النبي قال **حيثما سافنا** ابن عيينة قال **حيثما الزهري** اي يحرم
مسلم **من سجد من المسجد** يقع الباعن **عسا** د يبيع الدين المملة وشهد بالوضو
ابن عجم يهين مكسورا واولها ابن رديف الخ الراي بن عامر لانضادى المدف
قال اي يوم الحدوث والما من حسنين قال العنق ضيقه وان يعد في الصحابة
وقال ابن الاثير وغيره انما يتباح لاصحابه وهذا هو المشهور وليس في الصحابة من

بسمي عبادة من قيم سواء على قول من يرون صحابيا ومن علق من الصحابة بالذم
 ووقع في بعض النسخ ما حذرنا وايقنا دعنا اية عن عمر بن الخطاب الاستسقا
 وتعلم ابن عسكار والفتوح عن عبادة الله بن ابي بكر قال سمعت معا بن بسم
 عبادة عن ابيه عن عمر وعبادة بالانصاف المذكور في عبادة بضم العين وخصب
 التأليف والادب في قول في الفتح قوله ومن عبادة هو معطوف على قوله عن
 سليمان بن المسيب وسقطت الروايات وانما يتكرر في بعض النسخ لان سعيد الاودي
 عن عبادة اصلا ثم اشيع بعد ذلك في بعض النسخ وانما يتكرر في بعض النسخ لان
 عمر بن الخطاب وهو عبادة ويحتمل ان يكون محمد واما يكون من حراسيل ابن
 المسيب وعلى الاول جرى صاحبنا لظرف ويورد التأليف روايتهم في الحديث
 عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي سعيد الخدري الحجة ابن ماجة ورواه
 ثقات لكن سنن احمد في قوله انما يتكرر في بعض النسخ عن عمر بن الخطاب وهو عبادة
 ابن زبير بن عاصم الانصاري المازني من بني مازن بن النجار المدني له ولا يويه
 صحبة ولا اخيه حبيب بن زيد الذي قطع مسجدا عنهما احضوا حفص بن ابي
 عبادة هو الذي شاركت وحنظلة في قتل سيرة الكذاب رماه وحنظلة يجرى
 وعلاء بن عبد الله بن مسعود وليس هو صاحب روايات الا اذا كان كونه ابن عبادة بل ذلك
 عبادة بن زيد بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود واحد وهو حديث الا اذا
 واما عبادة بن ابي هذا الحديث فروي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثمانية واربعون حديثا انما يقع على ثمانية والعشرون في واحد قتل في ذي الحجة
 بالخرق على سبعين سنة وكانت وقعة الخندق في الحرس سنة ثلاث وستين وهو حديث
 ولم يصح انه يدرى انما يتكرر بالتمام لعل على ابي عبادة من زيد كما صرح به ابن
 خزيمة في **رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل بالنسب على المعقولة** وفي بعض
 الروايات شك في سبها المعقول من اذفة مسلم كاضطه النووي الرجل بالنسب قال
 الزركشي وعلى هذا من الوجهين يجوز في الرجل الرطب والنسب وقال في المصباح
 بل الوجهان يحتملان على الاول وحده وذلك ان ضمير المحتمل ان يكون ضمير
 الشأن وشكا الرجل فعل وقا على تفسيره ضمير الشأن ويحتمل ان يعود الى الرطب
 وشكا مستندا الى ضمير يعود اليه والرجل معقول به انتهى **الذي يحتمل اليه** بالنسب
 المعقول اي يوسوس اليه فان في الفتح واصله من الضمان والمعنى يظن والظن
 هذا محتمل تشاوي للاجتماع وترجع احدهما على ما هو اصل الفقه من ان
 الظن يلائق الضمير انتهى **انما يتكرر في بعض النسخ** اي الحديث في حارسنا في
الصلوة ان وما عهدنا في ما يورد في بعض النسخ على النسخة عن الفاعل المحتمل
 قال في الفتح وصرح بالخروج الاجماع على ولفظه يحتمل اليه في صلاة تراخي
 مشرعي وفيه العدد ومن ذكر الشيء المستفاد من اجمل لا يرد في النسخ
 وقد عتقنا بعض الماكتبة بظاهره قوله في الصلاة فخصوا الحكم من كان واخلاقه

الصلوة

الصلوة وارجوا الرضا على من كان ما رجوا وفرقوا بالتي عن ابطال العباد
 واحاط الفتح بان النبي عن ابطال العباد متوقف على صحتها فلا معنى لفرق
 ذلك لان هذا المحتمل ان كان اقتصارنا على الصلاة فينبغي ان يكون كذلك
 فيما كتبه النواقض قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل بفتح الغنة اوله والركن
 الساكنة وباللأ المنقوصة والغزبية المتكسرة وبالادوية الاقبال وهو قوله
 بلا الناهية ويجوز فيها الرخصة على الاثنية ويكون هذا النبي مجازا عن النبي
 كقولنا في الصلاة لا تقبل الا بالمطهر وان كنا قوله **والانصاف** وهو من الرواية
 قال في الفتح والشك من على شيخ المؤلف لان الرواية في غير روه عن سفقات
 لم يفظ لانصاف من غير شك انتهى وقال الكرماني انتم عبادة الله بن زيد انتهى
 واول الاقرب ما قاله في الفتح لانها ذكرت من تتبع الطرق دليل عليه اختلاف
 ما ذكره الكرماني فاما محتمل لا دليل عليه **حتى** اي الى ان يسمع صوتا
 اي صوت ربح خارج من دهره **او جرد رجا عنه** ايضا وفيها للتوقيع لا
 الشك والمردد اصباح الصوت ووجدان الربح ما من النسخ بفتح حرفت ال
 هريفة في الباب السابق كفي عنها بياض الصوت وسدان الربح لاستباح الفتح
 ما منها من غير ضرورة قال لفظه في كبره بذكر هذا من النوعين من الحديث
 فخصصها وقصر الحكم عليها حتى لا يحدث بغيرها وانما هو جواب على حرف
 المسألة التي سال عنها السائل وقد دخل في معناه كما يظهر من السيلين وقد
 تخرج منه الربح ولا يسمع لها صوتا ولا يجد لها ريحا يكون عليه استباح الطهارة
 اذا اشيع ذلك وقد يكون ما ذكره وقال يسمع الصوت او يكون اخره فلا يجد
 الربح والمعنى اذا كان وسيع من الامم كان الحكم الحكم وهذا اصل في كل امر
 قد ثبت يقينا فان لا يقع حكمه بالشك لكن شقن الشكاح فان الشك في ذلك لا
 يباح القبول وقد يستدل به فان روى التميمي انما في صلاة فلا يقصنها ربه
 ولا يصح الاستدلال به لان ليس من باب ما تقدم قولنا فيه من ان المعنى اذا
 كان واسع من الامم كان الحكم المعنى لانه فيها يقع تحت المعنى الواحد ولا
 شك ان المقصود به حسب المراتب من الدين فان تعدي الى غير جنس المقصود
 به انصافا للكل واحد وان فيه كذا في الكرماني وقال في الفتح وغير الرضا
 دون التميمي ليشتمل على المولى على شتمه ومع ولا حجة فيه لمن استدل به على ان
 ليس الامر لا يقصن لان الصورة لا يتحمل على شتم ما قارب له عنده انتهى وقال
 النووي هذا الحديث اصل في تمامه الاشارة على اصلها حتى يتبين خلاف
 ذلك ولا يضر الشك الطاري عليها فانه على كثير من الاحكام وهي استحباب
 الميقن وطرح الشك الطاري والمعنى الشامل لفظن والوجه عمل يقين الطهارة او يقين
 الحديث وشك في الطهارة عمل يقين الحديث فلو يقينها وحمل السابق فصار انما



ما خبره ان يعرفه فان لم يعرفه لم يرضه الوضوء بكل حال والمختار ان الوضوء
 مطلقا وتام تفصيل ذلك في كتب الفروع قال العيني خازن ابن الملقن
 وعلى هذا الاصلين شئت فقل في رويته واعتق صوابه واخطت الى الظاهر
 وطهارة الخوض او بحضائه والوضوء وغيره او بوضوء ثلث اوتارها او بركعتين
 او بوجدها او لا ونحوها والوضوء بالصلاة والاشكاف وهو في اثنا عشر بابا
 وما اشبهه هذه الاصلية فكل هذه الشكوك لا تأثر لها والاصل بغيرها
 انتهى وقال ابن الملقن ايضا وصحتم الكلام على الحديث بما روته عن عبد الرحمن
 ابن مالك بن معمر قال جاء رجل الي ابي حنيفة فقال شربت الباردة بعد ما
 اذيت الحلقه ام لا فقال له المارة امرنا انك حتى شئت حتى انك تطلقها قال
 شرحت ابي سفيان الثوري هنا له فقال ان ذهاب جرحا فان كنت طلقها فقد اجبت
 والا فلا تتركها لما حجة فتركه وما اشرى فقال ان ذهاب فظننا ان جرحه فتركه
 وجاء الي زفره فقال هل سالت احدنا في قولك نعم وقصر القصة فقال في جواب
 ابي حنيفة الصواب قال بئس وقال في جواب سفيان ما احسن ما قال ولما بلغ الي
 قول شريك سخن مليا ثم قال لا يرضى من لم يتركها حتى ينجب فيسبل ما شئت
 في قوله هل صابته بخناسة قال له ابو حنيفة قوله طاهر حتى شئت حتى قال له سفيان
 اشبه فان كان خناسة يظهره ولا لا في قوله طهارة وقال له شريك بل عليه سم
 غسله انتهى ولقد تصفح وجه الله تعالى في قوله هذا الجواب واحد في ضرب هذا
 القتل في الحديث كما قال الخطابي في حجة لمن وجب له من صرقت منه راحة
 السكر وان لم يمتها هو يشره ولا شرب عليه الشهوة ولا اعترافه قال العيني وفيه
 نظر لان الحدود تدبر بالمشاهد والشبهة هنا قامة فاهم وفيه مشروعة سوال
 العلم بما يحدث من الوقوع وجواب المسائل وفيه ثلثة الاستحسان في العلم وانه
 صلى الله عليه وسلم كان يعلم كل شئ وانه صلى الوضوء واحد صلوات ما لم يحدث
 وفيه قول اخر واحد وفيه ان كان على حال لا يتقبل منها الا يوجد خلافا
 وفيه انهم كانوا يتكلمون الي النبي صلى الله عليه وسلم جميع ما يتزل بهم
حواشي الخليفة في الوضوء والمناسبة بين
 الدين من حيث الشئ الى حكمه من اجزاء الوضوء وبالسنن الى الوضوء
 قال **صلى الله عليه وسلم** في رويته الكيفية حتى يدى بالاراد على بن عبد الله بن
 النبي قال **صلى الله عليه وسلم** بن عبيدة عن عمر وهو ابن دينار قال **احسن**
 بالاراد كريب نعم الكيف صفة كريب بن مسلم القريش مولد بني هاشم
 عن ابن الكبي في رويته بن كبر الراكون البهجة وكبر الراكون المنة
 الشخصية الحرة من المنة في الراكون سنة ثمان وثلاثين عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **احسن** حتى اي الى ان **احسن** وكان
 احسنه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في رويته الكيفية عليه الصلاة والسلام حتى

المكسب
 شعبة

فخرج ثم قال **احسن** اي قاله ناهو وزيادة فاهم قال علي بن ابي
 سلمة **صلى الله عليه وسلم** بن عبيدة عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن كريب بن علي بن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال **احسن** كبر الراكون
 بيت **صلى الله عليه وسلم** بن عبيدة بن جهم بن بنت الحارث الهلالية بنت ابي بكر بن ابي
 والقصل بن العباس لينة طريفات فقاه النبي صلى الله عليه وسلم من السبل
 اي بعض السبل ومنه ناس السبل وقوله ابن السكيت فاهم بالون بدل الفا
 من التور وصوره القاضى بها من حكمه خطا لا في لقوله فلما كان في وقت
 دوا بطحوي والمستعملين **بعض السبل** فاهم النبي والارادة رسول الله صلى
الله عليه وسلم واسم كان ضمير يعود الي النبي صلى الله عليه وسلم ويكون ذكر
 النبي نائبا من وضع الظاهر مكان المضمرة وهذا على رويته في ظاهره وما على
 روايته من فقيه خطا الا ان يجعل من معنى في قوله تعالى ان ذواتهم لصلوة
 من يوم الجمعة قال الكوفي فلما كان اي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجعل
 ان يكون تامه ومن راعى اي فلما وجد بعض السبل انتهى وتبع صاحب الفتح
 وتبعه العيني فقال ان التركيب ليس بهذا التفسير لا يخفى ذلك على من له ذوق
 والاحسن ان يقال فلما كان بعض القيل فاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فان قلت فعلى هذا يكون كبر في رايه وهل جاز زيادة في الكلام قلت نعم
 اجاز ذلك بعضهم حتى قال القدر في قوله تعالى وقال اركبوا فيها وقال الكوفي
 ويؤيد ما ذكرناه من رواه الكوفي في فلما كان من بعض السبل بجزء من عرض
 كلمة في ولا شك ان كبر من على هذه الرواية رايه وكلامها ياتي بمعنى الاخر كما
 ثبت في موضعها انتهى واحول في قوله ولا شك ان كبر من كبر نظرا من شرط
 زيادة في عند الجمهور كونها واقتد بعد في شبهه وكونه مخرجها وكبروهما
 متقدرا ان ههنا تكلف بجزء بالزيادة وبني السبل عنها **فواض من** بفتح
 الشين المحذوف وشهد بالون وهي القرية المطلقة **معلق** بالجرسة لشيء على اوله
 ما للجرى او الواء في رواية معلقة كانت فيها الشق باعتبار معناه لان المراد بالقرية
 قال في الفتح وهذا الحرف بعد ابواب اللفظ معلومة **وهذا خفيضا** **خفيضا** **عمر**
 اي ابن دينار القائل **احسن** مع الاسباغ **وقوله** بالاختصاص على الواحد
 وهذا ادراج بين الفاظ ابن عباس من سفيان بن عبيدة قال الكوفي فان قلت
 ما الفرق بين الضيق والتقليل قلت التخصف بقا له التقليل وهو من باب
 لا كبر الراكون **وقوله** اي لا يزيد على رويته قال وفيه دليل على ان الراكون
 لان لو كان يكثر اختصاره لا يختصه كبره **عمر** انتهى قال في الفتح وهي عوي
 مردودة فانه ليس في الخبر ما يقتضي ذلك بل الاختصاص على سبلان لما على الضم
 الحذف من قبل الراكون انتهى وقال العيني لان قوله **احسن** باق في وجود ذلك



شربها وليس يبراد بل المراد ان تخففه و يوبح ما حاق في روايه مسلم فتوضوا وضوا
 حنقها ويقال معناها لم يحلها يعني توضوا مرة من كل ما بالاسباغ وقبل معنا يخفف
 استعمال الماء النسبة الي غالب عادته وقبل المراد به الوضوء القوي اي خضر
 على بعض الاعضاء وهو بعيد واعد منه ما قبل ان المراد به الاستحباب قاله
 علي بن دينار وجاعته وها هو منه روايه البخاري الاية في باب الرجل
 يوضي صاحبها انصلي الله عليه وسلم عدل الى الشعب ففضي حاجته فجلت
 اصعب الماء عليه وتوضوا اذ من المعلوم ان اسامة لا نصب عليه الماء الا شيئا **فقلت**
الصلوة بالنصب على الاعراض وقبل على تقدير الصلاة او انصلي الصلاة
 قال في النسخ و يوبح قوله في روايه ثانيا في فضلت انصلي يا رسول الله ويجوز الرفع
 والتقدير صانت العتلة **يا رسول الله** فقال ولا يوبح ذر الوقت قال **الصلوة**
 بالرفع على لانه **اما قلت** بفتح الحزة غيره اي قدامك وقال الخطابي يربطه
 ان موضع هذه الصلاة المراد لفوزي المملك وهذا الشخص يوم الاحد الاوقات
 الموقوفة للصلوات الخمس ببيان فضل النبي صلى الله عليه وسلم وقية دليل على
 ان لا يصلها الا خارجا فان من عرفات حتى يبلغها وان عليه ان يجمع بينها
 وبين العشاء يجمع على ما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم فقله وبينه بقوله
 ولو احزانه في غير ذلك المكان لما اخرها عن وقتها الموقوفة لها في سائر الايام
 انتهى وتعقبه الكرماني فقال ليس فيه دليل على انها لا يجوز ان فعله المخرج لا يدل
 الا على الذهب والملازمة في شريطة قوله لما اخرها منقولة لان ذلك لبيان جواز
 تاخيرها وبيان ندبة التأخير اذ الاصل عدم الجواز انتهى ورواه العيني فقال
 لا ينضم على الدليل على عدم الجواز لان فعله قارنه قوله قد يلحق عدم الجواز وانما
 ينضم كلامه ان لو كان اسامة عالما بالسنة ولو يكن يعلم ذلك لانصلي الله عليه
 وسلم اول ما سنها في حجة الوداع والموضع موضع المعاصرة الى البيان فقررت
 فعله بقوله دليل على عدم الجواز ووجوب تاخيرها الي غير وقتها المبرور انتهى
فركب اي النبي صلى الله عليه وسلم من الشعب وسار **فما حاق** المراد لوقته هي موضع
 من طور بن عرفات ومنى لم يقط الحاج منها حصص الجمار وشربها اصفا
 قيل لان دم عليه السلام جمع فيها مع حوا وازدق البها اي دنا منها وعن
 قتادة لا يجمع فيها بين الصلوات قال الكرماني ويجوز ان يقال وصفت فعل
 اهلها لانهم يردون الى الله تعالى اي يقرنون بالوقوف فيها اليه **تدل** عن
 دابته **فترضا** ما زمره اصفا **تاسع الوضوء** اي انه احذر بالاحضل ولا يكل
 على يده وهذا موضع المطابقة للترجمة قال الخطابي ويؤيد دليل على شريطة
 اعادة الوضوء من غير ان يفصل بينها بصلوة قال في النسخ عنه نظر الاحتمال
 ان يكون حديثه وقال العيني استدلال الخطابي بالمرتب على ما دعاه غير
 تام قال الخطابي فان قلت لم يسمع هذا الوضوء وخفف ذلك اجيبه بان

الاول لم يرد به الصلاة وانما اراد به دوام الطهارة ثم **بين الصلاة** **صلى**
المغرب قبل خط الرحا لعقله **ثم اناح** كل اناح في منازله **فمنزل** له **فمنزل** له
 المنيح فقبض عليه خنوقه **ثم اخذت العشاء** **فصل** ولم يصل **بشدة** من الاجر
بجهد اي لم يفصل بينها حسنة المغرب ولا بسنة العشاء العتلة قال الكرماني
 قال الخطابي وفيه بيان ان الاذان لكل واحد منها ولكن بقام لكل صلاة وفيه
 ان يسير العمل اذا تخلل بين الصلوتين غير فاعلم نطقه **فمنزل** له **ثم اناح** **وكذا**
 لا يتكلم فيما بينها **واقول** ليس فيه دليل على عدم قطع المنبر وعلى قطع الكثير بل
 يدل على عدم القطع مطلقا **كثيرا** وكثيرا وكذا ليس فيه ما يدل على عدم جواز
 التكلم فيها وهذا حكم جمع التأخير اذ لا يشترط فيه الولا واما سلة الاذان
 فقد ثبت في روايات غير حدسية الطول بل في حجة الوداع انصلي الله عليه وسلم
 صلى بالمراد لغة المغربين باذان واحد واما تبين وزيادة التفتة فمقولة وهذا
 الحديث ليس فيه الا عدم القرين له لا القرين لعدم انتهى والمعرب في وقت
 الحنيفة انصلي المغرب والعشاء باذان ومدون في الحديث دليل لا في حنيفة وكما
 فيما ذكرا هذا من وجوب تاخير صلاة المغرب الى وقت العشاء حتى لو صلى المغرب
 في الطريق لم يجزئه وعليه اعادة ما لم يبلغ الخبر به قال زفر وجاعته **كثيرا**
 وقالت الشافعية لوجع بينها في وقت المغرب فامر عرفات او في الطريق او
 في موضع اخر وصلى كل صلاة في وقتها جاز جمع ذلك وان خالف الا فصل **وبه**
 قال جماعة من الصحابة والتابعين وهو قول الامام ابو يونس وشيخ
 ونصرا أصحاب الحديث قاله العيني وفيه عدم وجوب الملاة في جمع التأخير
 فان وقع الفصل بينها باخذ كل انسان عبرة في منزله وفيه الاقامة لكل من
 صلى في الطمع وهو مذموم ماله والشافعي واحمد وقال القاسمي عياض هو من
 عمر بن الخطاب وابن مسعود وقال سعيد بن جبير والنوري وابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد باذان واحد واما مدونه وهو المراد من جابر وعنده
 ابن حم والابو الانصاري وقية مشروعية تنبيه المقتول الفاضل اذ
 خاف عليه النبي ان يما كان فيه من الشغل لعقل اسامة الصلاة يا رسول الله
المرحض بركت الناقلة في السفر كما استنطق الميالي من قوله ولم يصل بينها
 وقية نظرا لان ذلك لعارض الطمع والعقرا متفقون على اخيار الشغل في السفر
 ورخص فيه الشغل ركبا لا يصلح له عليه وسلم نقله راجلا وركابا وفيه
 استتراك المغرب والعشاء في وقت في جمع خاصة وكذا استتراك الظهر والعصر
 في الوقت في عرفه خاصة وهذا عند الحنفية لان الطمع عندهم ليس له حلا **فما**
 فان الطمع عندهم السفر فلا يجمع عندهم من كان من اهل سمي ومرة **فقلت** قال ابن
 عطاء وقية ان يسير العمل اذا تخلل بين الصلوتين غير فاعلم نطقه **فمنزل** له
ثم اناح كذا لا يتكلم وتقدم ذلك عن الخطابي وتعقب العيني له



عزل الوجه بفتح العين أي جواز غسله في الوضوء باليد من غير غزاة واحدة
قال فالفتح مراد به الزيادة على عدم استراط الاعتراف باليد من جميعها والاشارة
إلى تصدع الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان فصل وجهه يمينه
ويجمع الخليلي منها بان هذا حيث كان يتوضأ من أن تصب منه بيضاً على يمينه
والاخر حيث كان يغيره لكن ساء وجد في الباب بأه لأنه لا يمتنع أن
الما حادي يديره أيضاً فالأخرى وعزل بها انتهى والغزاة بفتح العين مصدر
غرف وبالضم الشيء المرفوف لا يمتنع أن يغيره لا يمتنع غزاة وقرا ابن كثير وأبو
حضر وزايع وأبو عمر وغزاة بالفتح والياء وزن بالضم وجمع المفعول غزوات
كغزفة وتغاف والغزاة بالضم الصناديق والعلبة والجمع غزافات وغزف والغزاة أيضاً
المفعول المحو من الشعر والليل المعقود بالمشقة أيضاً كذا في العيون نقلت عن
العاب قال الكوفي ويحكى أن أبا عمر وظلت شاهداً على قرابتين استأرا العرب
فأطلبه للجحاح وهرب منه إلى اليمن خرج ذات يوم فاذا هو ركب يتشد قولاً سيرة
ان في الصلح ربا نكوه النفوس من الأعر له فرجة تجل العصال
قال نقلت له ما الخبر قال مات الجحاح قال أبو عمر وفلاذري ما في الأعرين كان
فرجاً كما يموت الجحاح اذ يقول فرجة لا يشاهد القران أي كما ان مفتوح الفرجة
هنا بمعنى المفرج كذا مفتوح الفرجة بمعنى المرفوف فقرآنا الصم والفتح متغايرتان
انتهى وأقول ان القرانين متغايرتان وان اختلفت الفرجة بالفتح على مصدرها بعد قوله
يد لان الرفع من الاعتراف باليد هي عين المرفوف باليد فيبعد التقييد باليد
لا يفرسها فرجاً فيسائل ولما استند إلى الرفع قال حديثنا والاصول حدسك
ما لفراد **صحة بن عبد الرحمن بن أبي زهير البغدادي** المعروف بصاحب
بذلك لسرعة حفظه وسنخ ضبطه روي عن يزيد بن هارون وروى عنه
وعنه البخاري والوداد والزمخاري والنسائي والحرثي وكان بزازاً ومفتياً
حافظاً مات في شعبان سنة خمس وخمسين وما بين قال خيرنا والاصول
سدنا **ابو مسلمة** بفتح الخاء هي ضم الحاء المهتم **شعور بن مسلمة** البغدادي
الشفرة روي عن مالك وغيره وعنه الصائغاني وغيره خرج إلى المغرب فاست
بالخصيصة سنة عشرين ومائتين وقيل سنة عشر وقيل سنة سبع وبيع
وما بين قال في الفقه وقاده كذا البخاري لكنه لم يلقه **قال خيرنا ابن بلال**
يعني سليمان أي السابق في باب موراليمان قال الكوفي يعني يجهل ان يكون
من كلام محمد بن عبد الرحمن وكلام البخاري عن زيد بن اسلم بفتح الهجزة
عن عطاء بن يسار بفتح الخاء وبالجملة **عن ابن عباس** روى الله عنهما أنه
توضأ قال في الفقه زاد ابودود في اوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن
اسلم يخبرون ان ابي بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فيها ما
فيه ما ولساني من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن ابي لهيثم يوضأ رسول

الله صلى الله عليه وسلم فغزاة انتهى **فصل** **وجوه** من باب عطف المفضل
على المفضل ثم بين الفصل على طريق الاستنباط الباطن قال قال كوفي **فصل**
وجوه فقال **أحمد بن حنبل** من **ما يفتضح به** روى رواية الاصيلي وابن عساكر
فخصصوا ما قال في نسخة يقال مفضض ويقصص والمفضضة اذارة الماء في
العم وكما كان يجعل الماء في فيه ثم يدره ويجهد وقلها ان يجعل الماء فيه ولا يفتضح
اذا رت على شهوره من الشافعي وقال جماعة من اصحابه يتبسط واصل المفضضة
التحرك ومنه مفضض النعاس في عينه اذ يزلزل واستعمل في المفضضة التحريك
الماء في العم **واستسقى** من الاستسقاء وهو ادخال الماء في الانف وقال ابن جرير
نزل الماء من نفقته وفي العربيين يستسقى أي يبلغ الماء جاشيه وفي العباب
استسقت الماء غيره اذا دخلته فالانف واستسقت الرجح سببها قال في الخصة
ذكر في غسل الوجه والبسامة كونهما في الوجه فاعلموا حكمهما عند الشافعي
وما لك سنان في الوضوء والفصل وعند احمد واجان فيها وعند ابن حنبل
واجان في الفصل فقط انتهى وقال في الفقه والوجه دليل لطبع بين المفضضة والاستسقاء
بفرقة واحدة انتهى أقول وهذه احاديث الكيفيات عندهم وهي مستندة في
كتب الفقه وافضلها ان يخصص ويستسقى ثلاث غزوات يخصص من كل
واحدة منها ثم يستسقى وعند الحنفية يخصص ثلاث غزوات ثم يستسقى ثلاث
غزوات وهما سنان وكذلك ان مشغلنا على سنن حسن الترمذي والثالث ويجزئ
الماء وقلها باليدين والمباغرة فيها بالعرضة ويجوز في المارن غير العمام وتسر
تعدبها اعتقاد اوصاف الملائكة لونه يد ريش البصر وطيفه بالعم ويجزئ الاض
كذا في الدر المختار قال العيني واحتج اصحابنا الحنفية بما رواه الترمذي حديثنا
هذا ذو قبته قال احمد بن ابوالاحوص عن ابي اسحاق عن ابي حنيفة قال راي
علياً رضي الله عنه يتوضأ بفصل كفيه حتى نقاها ثم يخصص ثلاثاً واستسقى
ثلاثاً وعزل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً وسبع مرات ثم غسل قدسيه
إلى الكعبين ثم قام فاحضر فصل ظهوره فشربه وهو قائم ثم قال حجت انت
اربعين كفاً كان ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هنا حديث حسن
صحيح انتهى **ثم اخبرنا من ما جعله اهلنا** ثم ضمها وقصها على الاشارة
بقوله **اصحاب** أي الغزاة **إلى يد الأخرى** أي جعل الماء الذي في يد في يده
جميعاً كونه يمكن في غسل الوجه لان اليد الواحدة قد لا تستوعب غسل **فصل**
بروجوه والاصول وكذا بضم بروجوه أي يديه وقطرها قوله انه توضأ **فصل**
وجهه مع قوله اخذ غزواتان المفضضة والاستسقاء من جملة غسل الوجه ككت
المار والوجه اولهما هو عين المرفوف من المسنون بدليل انه اعاد ذكره تأنيا
بعد ذكر المفضضة والاستسقاء بفرقة مستقلة قاله الفسطلاني ومما هو
سابق الحديث فيفضي ان غسل الوجه كان مرة وكان يقتره بعض اصحابنا

ذوق المصير ومبدأ الجن وفتا الخراف لو قول اجركم لسم الله انما كانت على حد قوله
 نقا ولو انهم صبروا واداب الله اذ ينزحته ومثلا الامنة والاتبان هنا كما تبين
 للمخرج قال **بسم الله** متبراف الله جينا البشد يد النون من جنب الشئ تحسبا اذا الصبر
 منه ومنه الفت لا يتبعه من عما دناها بالصلوة وتلاوة القرآن وتوحيها
 واجتنبه الشئ مثل جنينة وفر المحمدي وطاوس وعيسى بن عمر واحسبي وحي
 يقطع الخيرة **الشیطان** معقول لان الجن والشیطان معروف ويطلق على كل ما فات
 من غير الجن والانس والدواب والعبث بشئ لم يتبطلنا ونوفا سلبية ونقال
 انما اذنه لان جعلته فعلا من قولهم نطقن صرقة وان جعلته من شئ لم يفرقه
 لان نطقه **وجنب الشيطان** ما رزقنا ما موصولة او كونه موصولة والعاذ على
 البعد من جن جنون وف اي رزقناه وقال العيني قول من قال من الشارب ما هبنا
 بعنى شئ ليس بشئ واقول وانعده من جعل ما مصدرية والمصدر يعنى المفعول
 لا يذنا ويل على تاويل والرزق بكسر الزاى ما يستفيعه ولو كان حراما عند اهل
 السنة وعند المعتزلة لا يقال له رزق بل يرميه ان من كل المخلوق رزق هو ولو كان
 الله تبارك وتعالى وهو باطل بقوله تعالى وما من دابة الا ارض الامل اه رزقها وف
 العيني وقال بعضهم الرزق بالفتح المصدر الحقيقي والرزق بالكسر الاسم يقال
 رزقه الله برزقه وقد يسمى المطر رزقا وف قوله تعالى وما ازل من السماء من رزق
 وفي السماء رزقكم وهو على الاسراع في اللفظة انى ويقال الرزق كلام المرسل على
 الخلق قال تعالى وضلوا عن رزقكم انكم كذبون اي حقلكم من هذا الامر والمظن هو
 نصيب الرجل وهو ما يصير دون غيره وقيل الرزق كل شئ يؤكل ويستعمل وهذا
 باطل لان رزقا ان شئ مما رزقنا فقالوا انفسوا ما رزقكم فلو كان الرزق
 هو الذي يؤكل لما امكن تقاضاه وقيل الرزق ما عيها وهو ايضا باطل لان الانسان
 قد يقول اللهم ارزقني ولد صالحا وزوجة صالحه وهو لا يملك الولد ولا الزوجة
 انى واقول بكل الجواب عن الاول بان المراد ما من شئ ان يؤكل ويستعمل
 وعلى الثاني بان الرزق هو الرزق لان الولد كما ان ينعمه الوالد والزوجة من
 على ما يقع الزوج صا كانها صلو كان له وفي الحديث انت وما اهلك **فقتضى**
 بانها المفعول من القضا قال العيني له معان متعددة يقال قضي اي حكم ومنه
 قوله تعالى قضي ربك الا لا ياها وقضي حاجته اي فرغ منها وصر به
 فقتضى عليه اي قنله كما خرج منه وقضي غيبه اي مات وقضي بتأى اياه وقضي
 اليه الامراى انما اليه قال تعالى وقضيت اليه ذل الامر وقضيت اليه امضى اليه
 وقضاه اي سدد وقضاه اي قد رزقنا رزقا فقتضا من سبع سموات في يومين
 ومنه القضاء القدر والناسب ههنا اما كبريا وقد رزقنا القضا **جبر** اي بين الاعد
 والاهل وهو تعريف لغوي والهموي والمستعمل بينهم بالجمع باعتبار معنى الامل
 وقال الكرماني باعتبار ان اهل طبع الثبات وانعقد الترماني فقال للمخلاف ف

سبح

صبح للمع لاقى الصبار ولما هذا باعتبار الحسن وبالنظر الى معنى المع في الامل
 وقوله ولد نائب فاعل قضى وهو ينشئ الذكر والانشى وقوله **امض** جواب لو
 والصبر المستر للثبات والبارز هو الد قال العيني اي لم يبر الشيطان الولد في ذمته
 يعنى لا يكون له عليه سلطان بركة اسمه ومن لم يكن من جهة العباد المخلصين
 المذكورين في قوله تعالى ان عبادي ليس لهم عليهم سلطان ويقال لا يتحمل ان يوزن قوله
 لم يضره عما فيه خلت حخته الضر الذي يتحمله ولا يدر عليه بما يضره فعله وبدنه وهو الاقرب
 اليه في معنى ان الشيطان لا يتحمله ولا يدر عليه بما يضره فعله وبدنه وهو الاقرب
 وان كان القصاص خلاف الاصل لانا اذا حملناه على العموم اقتضى ان يكون
 الولد معصوما من المعاصي وقد لا يتقن ذلك والاديين وقوع ما خبره صلى
 الله عليه وسلم اما اذا حملناه على الضر في العقل والبدن فلا يتبع وقال
 القاصي جياض قبل المراد ان لا يضره الشيطان وقيل لا يملحن فيه عهد ولا ذمته
 بخلاف غيره قال ولم يتخذ على العموم في جميع الصور لوجود الواسية والاعوا
 يعنى الحمل على فعل المعاصي وقال الداودي لم يضره بلفظه بالكرامتى وروى
 ابن جرير في ترتيب الارباسنوع عن مساهد قال اذا جامع الرجل ولديه اطوف
 الحان على حبله لجامع معه ذمته قوله تعالى لم يملحن انفس قدامه ولا جان انفس
 ويجوز في لم يضره ضم الارباسنوع ويجوز الفتح لفظه والاول اضع ويجوز
 الفاعل ايضا وفي الحديث فوايد منها ان الولد من الرزق وليس الرزق معصورا على
 المالك والميوس وسنما كما قال ابن عباس ان فيه حيا على ذكره تعالى كل وقت
 وحال ومنها استحباب التسمية والدماء المذكور في اشياء الواقع واستف الغزال
 في الاجان يضر اعداءه قبله هو الله احد وكبر ويول ويقول بسم الله العلف
 العظم الميم احصيا ذمته ان كنت تدرت والارباسنوع من صلبى فان واذا قرب
 الاتزال فقل في نفسك ولا تتحلى به شفتيك لعله الذي خلق من الماء الشرا لانه
 ومنها الاعتصام بذكر الله ودعاء من الشيطان والقرن لسمايه والاشجار بان الله
 تعالى هو المبرر بان الله العلى والمعين عليه ومنها مشروعية ذكره تعالى ولو حضر
 طرته واما ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان كان لا يذكر الله الا اطره
 هذا الاحتياط منه وزيادة في الوع فقطع الذكر الله تعالى ان يكون على غير طرته
 ومنها ان فيه اشارة الى الملازمة الشيطان لمن حرمه من حرمه من حصر
 ابيه الى رحم امة المؤمنين وماذا هاهنا منه فهو يجرى من اس ادم يجرى
 الذم ويكون على شئ سومة اذ امه وعلى قلبه اذا استيقظ فاذا غفل عن ذكره
 وسوس واذا ذكره صحن ويضرب على فاجبة راسه اذ ايام ثلاث غفلة
 طويل وتخل بالذكر والصلوة **الصلوة**
 اي عند ارادة دخول وهو يرفع لهما العتبة والمد واسله القضاء المكان الحاط
 حى بالحلائق من اللسان في غير وقت فصلا الحاحة والحلا القاضيه وقتها وحي

ليله



أكتفى وللمش والمرق والمجان أيضا واما اللباد والفتح والقصر فهو الحشيش
الربط والكلام الحسن والطلا والكبر والذعيب الى باب الروضه من في الابل قال في الفتح واستشكل
ادخال هذا الباب والابواب التي يقع الى باب الروضه من في الابل قال في الفتح واستشكل
الروضه من كرمها فرضه وشربه وفضيله وجواز فضيله واستجاب لاسمها ثم غسل
الروضه من المشبه ولا لثابتها عن غسل الوضو لان حملها مقارنتا لوجوه من غير
في الذكر عنه وأضربها سوا لكن ذكرها في القول عند اللطاف واستمر في ذكرها بتعلق
بالاستهجان ثم جعل في الروضه من قوله في وجه المناسبة عن الكرماني واستمر
قالا وما وجه الترتيب بين هذين الابواب مع ان المشبه انما هو قبل غسل الوضو لا بعد
ثم توسط ابواب اللطاف بين ابواب الوضو وارجح بقوله قلت التجارى لا يراعى
حسب الترتيب وحمله فضعه لما هو في نقل الحديث وما يتعلق بتخصيص لا يترامى
وهذا نظر هذا الطوبى في كتاب التفسير فقال لما ناقش التجارى في الشباد كرمها من
تفسير بعض الافعال عما معناه لو ترك التجارى هذا المكان اولى لانه ليس من موضع
تجارتها وذلك قال في موضع اخرى اذا لم ينظر له تزجيه ما يقوله التجارى مع ان
التجارى في جميع ما يورد من تفسير الغريب انما يتعلمه عن اهل ذلك الفن كالج
عبدية والمفسرين يميلون الى غيرهم واما المباحث الغريبة فظالمها مستوحش لمن
الشافعي واليعقوبي ومثالها واما المسائل الكلامية فالكثير من الكراميين واين
كلام ويحرفها والعلم من دعوى الكرماني انه لا يقصد تخصيص الترتيب بين الابواب
مع انه يعرف الاخر من المستفيين على الابواب من عني بل في غيره حتى قال جمع
من الابهة فقه التجارى في ترجمه ويزيد في هذا الشرح من محاسنه ويزهقه في ذلك
بالاختفاء وتراعت النظر في هذا الوضع فوجدت في يادى الراى يظن الناظر
فيه انه لم يفتى ترتيبه كما قال الكرماني لكنه اعنى بترتيب كتاب الصلاة اعتنا فاما كما
سا ذكره هناك وقد يبلغ انه ذكر الالارض الوضو كما ذكرت وانه شرط لصحة الصلاة
ثم فضله وانه لا يجب الجمع بين وان الزيادة فيه على اتصال لما على العوض ليس
شرط وان جهازا على ذلك من الاستماع فضل ومن ذلك الاكتفاء بغسل بعض الأعضاء
غيره وادواته وان المشبه مع اوله لم يشر به كما يشرع المذكور عند دخول اللطاف في الشرح
من هنا لاداب الاستهجان وشروطه ثم رجح الى بيان ان واجب الوضو الموضع
وان الترتيب سنة ثم ذكر سنة الاستهجان اشارة الى الابدان منقطة البواطن قبل
الظواهر ويرد الابهة الاستهجان وترافق حريته الاستهجان فترجمه بل ان من جملة
المنقطة ثم رجح الى جملة حكم التخصيص فترجمه غسل القدمين ولا يبع اشارة الى
ان التخصيص لا يكتفي به بالمعنى دون معنى غسل القدمين ولا يبع اشارة الى
الاستهجان ثم استدرج غسل القدمين لئلا يظن انها لا يدخلان في معنى القدم وذكر
غسل الرجلين في التعلين رواه عن فخر في سباق الحديث المذكور فاقترحه على
العبدان على ما سببه ثم ذكر فضل الابدان للعينين متى يجب طلب الماء الوضو ثم ذكر

حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضو ثم ذكر الاستهجان في الوضو ثم ما يستعمل
على من كان على غير وضو واستمر على ذلك الى ذكره من بعض الوضو استعمل منه
الى ما له به تعلق لمن يعين التامل الى ان اكل كتاب الوضو على ذلك وسلك في ترتيب
الصلاة اسهل من هذا السلك فأورد ابوابا طاهرة السبب في الترتيب فكانت لغت
في ذلك واه اعلم انتهى وأقول ان المناهضة بين الابواب من الحسنة وليست من اجود
اللامنحة تركب بعضها مثل هذه المنكلمات نعم اذا امكن تخصيصها بدون تعلق جديد
شروا في واجه اليه الكرماني من ان التجارى غير مترجم لما سادته ليس معيان والسند
الى المؤلفات في حديثنا ادم بن ابي اسحاق قال حينما شقبت بين الخراج من بعد العز
ابن صيب نعم الضاد الموهلة قال صحت السطوة له في برمصارعا استقصا للصورة
المعز كذا قال الكرماني واقول لاحاجة ذلك ان المضارع هنا وجه لا وهو صالح
لحال والاستقبال وانما يحتاج الى بيان هذه الشككة لئلا يكون محصورا بالاستقبال كانت
التي هي الصلوة على وجهه وانما ادخل الخلاى اراد دخوله كما وقع في شرحه به في
التعليق لخر الابواب قال خير كان وفي بعض النسخ يقول وعليها الكرماني قوله قال
العلم الفطري كان في مثل هذا التركيب يفيد تكرار ذلك الفعل وبيان كونه عادة له انتهى
العلماني عودا بل من الحديث والصلوات معقول القول لملك نعم المعجزة والوجه وقد
تشكك وهيد واذا الصلوة في العزم وهي ذكر التسلية والصلوات انا في قوله قال
المطالفي في حط السنت الحديث نعم ابا جمع الحديث واعلمت اصحاب الحديث يقولونها
سأكتة التبا وهو غلط والصواب ضمها انتهى واكرهه التزوي واين دقيق العود
لان هذا ضم الفاعل والعين تخفف عنه بالتسكين انما فاورده الزركشي في تعليق
العمارة بان التخصيص انما يطرده فيما لا يلبس كتحقق من المراد ورسل من الجمع لاجلها
ليس كغيرها بل انما تخفف التمس جمع آخر وتعقب صاحب المصالح بان هذا التخصيص
لا يعرف لاه من اية العربية بل في كلاما بل فضعه فاصح بحجج التخصيص ف
عق مع انه ليس مستحبنا لجمع الحق وهو ارجح الطويل المعنى والاقوى معنا
بينة الحق وجمعا عن بعض المعين واسكان التوفا انتهى وقال في الفتح في
تفسير ابن عسكار قال الوضوء لله بمعنى التجارى ويقال للمشي اي باسكان الواحد
فان كانت مضعفة من الحركة ففي مقدم توجيهه وانما كانت بمعنى المعز فضعه كما
قال ابن الاعراب الذي الكروه قال فان كان من الكلام هو الشتم وان كان من
العلم فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من الشرب فهو اضرار وظل
هذا فالمراد بالصلوات المعاصي ومطلق الافعال المذمومة انتهى وفي الكرماني قال
التوريشي في ارباب اللطاف هذا اللفظ في جملة الالفاظ المحرمة نظر لان الحديث اذا
جمع مجردان تشكك فيه الباطن والتخصيص وهذا مستحسن الابع اصحاب لغتنا لان بزم
ان ترك التخصيص فيه اولى لئلا يتبع الحديث الذي هو المصدر انتهى وفيه ايضا قال
في علم الحديث وانما هذا يدخل في اللطاف لان اللطاف يحصر في الخطية وهي



موافق مخرجها يذكره نفاً فغير لها الاستعادة احتراماً منهم وقد قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الخنوش ممتنع اي تحضرها الشياطين فاذا احاط احدكم بالخلاوة فليستوعذ بالله انتهى وقال في الفقه وكان صلى الله عليه وسلم يستعيد اهلها بالعبودية ومجربهم فتعلموا ولاهزم عليه السلام جمعوا من الجبن والاذن ويطرد عن عقرباً نياراً بن سوار بن السهمي وقد روى المجرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن ابن صهيب بلقظ الامر قال اذا دخلتم الخلاوة فقولوا باسم الله اعوذ بالله من الخنوش والجنات واسئدة على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولما رافق غير هذان وهو ايضاً انتهى اقول وحيث كان على شرط مسلم معلوم ان هذه الزيادة زائدة فتدوحي مقبولة لان منها زادتم على قال ابن بطال وفيه جواز ذكر الله تعالى على الخلاوة وقال عكرمة لا يذكرهاه نقاً في الخلاوة لئلا يسهو ولكن يقلبه في الكرمات ولما اختلفت الفاظ الرواة فالمتعمق فيها متقارب الا ترى قوله نقاً فاذا اقرأت القرآن فاستغفراى اذا اردت قراءة القرآن غير ان الاستعادة متصلة بالقرآن لانهما ينفقان وكذا الاستعادة لمن اراد دخول الخلاوة متصلة بالدخول فلا يمنع من انما في الخلاوة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ذلك اذا دخل الخلاوة او من رواية من روى ان الراد ان يدخل لانهما زيادة في الفقه والافاضل بالزيادة اولى انتهى **باب** ولا ينحصر في الروعة بالله فبعضه اي تابع ادم ابن ابي امامة **باب** من يمشي في الجنتين وراى من مملتين واسمهما في رواية هذا الحديث عن **صهيب** كما رواه المؤلف في الدعوات موصولاً لفاصل ان صهيب بن جابر روى هذا الحديث عن شعبة كما رواه ادم عنه وهاهنا من بعضه فانه وما يدينه القويتر وقال **عبد الرحمن بن العيينة** وسكون النون وقع له في الخبر لفظ صهيب بن جعفر البصري عن **صهيب** ما وصله الغزالي في مسند بلقظ اذا في الخلاوة وهذا استنباط لا استنباط وذكره الطحاوي تعليماً لانه لم يذكره زعماءه ورواه احمد بن حنبل من طريقه بلقظ اذا دخل فيكون متبعة **باب** **ابو جهم** اي ابن اسمعيل التودكي كما وصله البيهقي عن **حماد** اي ابن سليمان بن دينار الرحيمي وكان يعد من الابرار وعلمنا الايدان ان لا يولد له ثم تزوج سبعين امرأة ختم اولد له قال الكرماني وقيل فضل **حماد** بن سليمان بن دينار بن زيد بن درهم كفضل الدنيا روى درهم مائة سنة وسبع وستين وما يذرى له ليلاً قد لا يتجاوز فانه ذكره متبعة وحماد بن زيد بن عبد العزيز بن ابي جهمي متبعة فافترس لا ثمة انتهى بلقظ اذا دخل الى الخلاوة قال **صهيب بن زيد** بن درهم البصري البصري والولفسن الازدى اخو **حماد** بن زيد بن درهم ما وصله المؤلف في الادب المفرد **حماد بن عبد العزيز بن صهيب** بلقظ اذا اراد ان يدخل وسعد هذا الخبر فبعضه قيل حفظه وليس له عند المؤلف غير هذا التعلق مع انه لم يفرح بهذا اللفظ فقد رواه عن مسدد بن عبد الوارث عن عبد العزيز بن شاذان وخصصه البيهقي من طريقه وهو

على شرط المصنف وهذه الروايات وان كانت مختلفة اللفظ فمما استقر به يرجع الى صحيح واحد وهو انه كان يقول ذلك اذا اراد الدخول في الخلاوة ولم يذكر المؤلف ما قبله بعد الخروج منه لانه ليس على شرطه وان كان صحيحاً في ذلك حديث ما نسخته رضي الله عنها عند ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاوة قال غفر الله لي وغفر لوالدي وغفر لاهل بيتي ما عدا اذ اخرج من الخلاوة قال محمد بن ابي اذ هب عن ابي الذي وعاد في حديث ابن عباس بن عبد المارظني مرفوعاً لعمده الذي اخرج عن ما يودني واسلمت على ما ينفعني وقد رواه الطحاوي في الحديث الذي اذني لغيره واعني على قوله واذهب عني اذاه والحكمة في ذلك ان يستغفر من تركه ذكر الله تعالى من لئلا يفرح منه ما قبل ان يشكر الله التي اعمه الله عليه ما اذا اعمه وهضه نحن على من يرجع سألنا ما استعادة منه ان يودي شكر النعمة في اعادة نواها بسوله وان يستغفر الله تعالى فان لا يودي شكر الله في العيني **باب** وضع المؤلف الخلاوة مشروطة بوضعه يستعمل المتوضي بعد وضوحه وبالسند الى المؤلف قال **صهيب بن جابر** عن **عبد الله بن محمد** السدي الجعفي قال حدثنا **هاشم بن القاسم** ابو النضر باليون والصاد الهجره انتهى البيهقي الكوفي لمراسف نزل عبادة ولفظ تقصير وهو حافظه صاحب نسخة كان اهل بغداد يفترون من مائة سنة ومع ما بين عن ثلاث وسبعين سنة وليس في الكتب الستة ما ثبت من القاسم سواء في ابن ماجه وصح **هاشم بن القاسم** الحرفي شيخه ولا تأكل فيها سواها قال **احمد بن ابراهيم بن موهب** الاوردى هو ابن عمر البكري الكوفي ابو بشر ويقال اسمه من حواديم وسكن المدائن قال ابو داود الطيالسي قال لي شعبة عليك بورقاً فانك ان ترى بيننا كمنهله وهون اخراجه الاصل قبل مائة سنة وشبع وستين وما عن **عبد الله بن الصغبر** قال في حديث من الزيادة الكرماني قال فاعطى بالفاظ والظا الفحمة سلماً حتى زهره فكانت كثر الحديث مائة سنة وست وعشرين وما عن **عبد الرحمن بن عيسى** رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الخلاوة لم يمشي في خلاوة **صهيب** **باب** **ابو جهم** قال في الفقه وقيل يتجمل ان يكون ناوله اياه يستصحبه وفيه نظر انتهى **باب** النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينحصر في خلاوة **صهيب** من الخلاوة **باب** **صهيب** اي الاكابر في جنة الوضوء **باب** ما لبثا للفقول مفضل على قال وتقديم في كتاب العلم ايضا لانه ميمون ورجح النبي صلى الله عليه وسلم في الخبره له بعد ذلك لان ذلك في جنتها **باب** **صهيب** اي النبي صلى الله عليه وسلم **باب** **صهيب** في الذين قال النبي فيه استحبابها فكانت بالبرهان وقال ابن الجوزي استبرأ الدنيا لان عباس بن النضر على وضعه الماس حبة لانه زدد بين ثلاثة امور اما ان يدخل اليه بالمالي الطار او ينعقد على اليات لئلا يله من قريب ولا يفعل شئاً فرائنا في الذين لان في الاول فحسناً للاطلاع والثاني لئلا يشبهه سفة في طلب الماء والثاني في طلبها ففعله يدل على كماله ما حسب ان يدعي له بالشفقة في الذين

الفتنة مستقلة عن غيرها وما عا عليها فخصته وكثرت العار والدور عند حرقه
الشريف حتى صار مدينة مستقلة وقد زرت به والمهر والمهر عراب في رصلي الف
الروم قال في الكشاف في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة والمعنى أي منعت
زنا لا لتناق في سبيل الله لا لتسب الملكة وعن الأشراف في الفتنة حتى يفرق نفسه
وتضيق عياله أو عن الاستئذان والاحطار بالسن أو عن ترك العز والذى هو
تقوية الله وروى أن رجلا من الأعراب حمل على نصف العبد وفصاح بالناس
الذي يبيع إلى التهلكة فقال الأعرابي لئن لم يفرق بيننا لآبنا وإنما اتزنت قينا
مختار رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربه ومثله ما جمع المشاهد وأثرنا على أهلنا
وأموالنا وأولادنا على أمتنا الإسلامية وكذا أهلنا ووصف العرب أوزارها رجعت
إلى أهلنا وأولادنا وأموالنا مقلداً وبعثنا بها كانت التهلكة الآتية في الأهل والمال
وذلك لطرد النبي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألقى أحدكم
الطائفة أي الكيان المظهر ففضا الحاجة والمراد به هنا ما مثل البول وإن اشترفت
القدرته فلا يستقبل القبلة تكبر الله إن اتفقا الساكنين على التمسك بهما على
النبي وأبناو النبي هذا المعنى الذي نهاسوا في المعنى ولهذا انفقت الروايات
على صانف الباقي قوله ولا يوطأ على ظهره وقوله الله مفعول ثان ليوطأ أي لا
يحطأ خلف ظهره والمعنى لاستقبال القبلة ولا يستدبرها رسول ولا غاصط قال
العبيدي وقد يكون التولي بمعنى الاستقبال نحو فاجتمعوا ليوطأ وبعده وفي الفتحة
ولا يوطأ ظهره أي لا يحطأ خلف ظهره وسلم ولا يستدبرها وزاد بول وأفاض
والغاصط التنا في قبر الأول اطلق على الخارج من الدرر مما من اطلاق في اسم المحل
على الخليل كراهية لذكره بصرى وحصل من ذلك جاسر تام والظاهر من قوله
بول إخصاص النبي بخروج الخارج من العورة ويكون مقار الذي أكرم القبلة
عن الواجبة بالجماعة ويؤيد قوله في حديث جابر إذا هرق الماء وقيل من أن النبي
كشفت العورة وعلى هذا فيخرج في كسالة تكشف فيها العورة كما لو يمشي وقيل
من شاش المالكى قولاً في من هربوا من قائله يمشي بواية في الوطأ لاستقبلوا
القبلة بغير سكر وكما يحمله على المعنى الأول أي حال فضاء الحاجة جمعاً بين الوطأ
أنه سركو الوطأ بفتح واو كسر تاءها مستدداً أي جازوا في فضاء حاكم
جهة المشرق أو جهة المغرب ومنه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهذا الأهل المدينة
ومن كانت قبته على جنبهم ما من قبلة إلى جهة المشرق أو المغرب فأنحرف إلى
جهة الجنوب أو الشمال ثم إن هذا المذهب يدل على هجوم النبي في الصحراء والنبات
وهو يدل على حقيقته وسماعه وإبراهيم الخليل وسليمان التورى والجن في رواية
عنه وهو مذهب الرازي لطريق وهو أبو يوب الأضرابى لأن المنع لاصل
أعظم القبلة وهو موجود في الصحراء والنبات والفران في النبات إن كان لوجود ذلك
يؤيد وجود في الصحراء في البلاد النائية لأنها لا يهابها الكعبة جالاً وأودتة وغير

ذات لا يخطأ عند من يقول بكثرة الأرض كما لا يوافق إذا ذكرك بالكتابة وما ورد
من قول الشعبي المثلثة في ذلك بأن الله خلق من عباده ويصلي في الصحراء يستغفرون
ولا يستدبرهم وأنه لا يوجد في الأئمة في قليل في مقابلة الشمس وهو في ذلك
أحادثاً آخرى كما عاينة في النبي صلى الله عليه وسلم من الممارس من جنابنا أو من
سبع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يبول أحدكم مستقبل القبلة وإنما أول من
الناس بذلك قال قتيل قال ابن يونس في تاريخه هو حذيفه مطلق قلت لا تنفست
إلى قوله هذا فإن ابن حبان قد صححه ومنا حديث معقل بن أبي معقل بن رسول الله
صلى الله عليه وسلم إن مستقبل القبلة ببول وأفاضت أخرجه ابن ماجه وأبو داود
واراد بالقبلة من الكعبة وسيت القرون ويجعل أن يكون على معنى الاستقبال
أن كان حرة فله لنا ويجعل أن يكون ذلك من أصل استدراكه لأن مستقبل القبلة
استدبر الكعبة ومنا حديث سلمان رحمه الله عنه لقد رأيتنا أن مستقبل القبلة بغايط
أول من للمدينة أخرجه مسلم والأربعة ومنها حديث أبي هريرة إنما أتاكم في ليلة الإله
أعركم فإذا أقبلتم فاعلموا أن مستقبل القبلة ولا تستدبرها لربها أخرجه مسلم
وأبو داود والشايفي كتاب في العصى وحسن الساقية والكتابة ويجوز في
رواية هذا العموم يحيى بن عمر الأبي الدال على جواز الاستدبار في الأئمة
وحديث جابر بن عبد الله وأبو داود وابن حنبله الدال على جواز الاستقبال فيها
قال في الفتحة وأولاد الكعبة صديقه إلى يوبه لا يخص من عمومه بحديث ابن عمر إلا
جواز الاستدبار برفضه ولا يفاضل لغيره الاستقبال كما لا يفاضل لأصحابه كونه
قوته وقد يمشي به قومه فلو أجاز الاستدبار دون الاستقبال حتى عن أهل
حنيفة وأحمد وهو قول أبي يوسف والمعتز بن النيران والصحاح مطلقاً قال
الجور وهو مذهب مالك والشافعي والشافعي وهو أهل الأقوال إلا أنه جميع
الأدلة ويريد من جهة النظر بتقديم عن ابن سيرين الاستقبال في النباتات
صباح إلى المذار عراً وإن الأئمة المذاهب لذلك ما وجدوا في النباتات
لكنها قبلة بخلاف الصحراء أيها وقال قوم بالتحريم مطلقاً وهو للمؤيد عن أبي
حنيفة وأحمد قال به أبو رباح التابع ويحرم من المذاهب ابن العرف
ومن الظاهرية ابن حزم وجمهوره إن النبي يقدم على الأئمة ولا يجوز حديث جابر
الذي شرب إليه وقال قوم بالحوار مطلقاً وهو قول عائشة وعروة وسعيدة وأبو داود
وأحمد وابن الأحاديث تفاوتت في ترجيح الأصل الآتية فذهب المذاهب الأربعة
عن الظاهرية إلى تحريم النبي في مخرج المذهب غيرها النبي بخصامة قال في ذلك قوله
مذاهب أخرى ما جاز الاستدبار في النباتات فقط يشكها طاهر حديث ابن عمر وهو
قول أبي يوسف ومنها التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنوطة هي بيت المقدس
وقوله يحرم من إبراهيم وابن سيرين ومنها أن التحريم يخص أهل المدينة ومن كان
على جنباً فاما من كانت قبلة في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار



يعرف استعجالاً لما كان عارفاً بغيره من العرف من العفا وغيره أو العرف بين استعجال
الكسفة وبين المذبح وإنما كان من العرف بالسنة بالذي يصل على ذكركه لأن من
يعقل ذلك لا يكون إلا ما عدا السنة وهذا الجواب كذا في ما لا يخفى مما ذكره في الكسفة
وأيضاً في الشياخ إن ما عدا سال إن من عرف المسألة إلا أن حتى يشهد إلى هذه من غير
ثم لمصر العبر مرد وعلامته في غيره على ذكركه من يكون عارفاً بالحق والذوق
بغير في المناقشة ما دل عليه سابقاً سلم وفيه أو العرف من واسع قال كسفة الأصل
في المشهور بأن العرف من غير ما ليس فلا تستقيم صلته بالعرفت اليه من متى يقال
عنده أنه يقول ما من ذلك العرف فيكون ابن جرير منه في حال وجوده شيئاً لم يخف عنه
فإنه عده بالعبارة المذكورة وكذا به بالفتنة الأولى في التأخر ورواية للمرفقة المصنفة
فإنه قد عرف على ذلك الأمر المظنون ولا يجد أن يكون تريب العهد يقول من فعل عنهم
ما نعلم فاحسب أن يعرف الحكم لهذا المباحي ليقفه منه على أنه لا يستعمل إلا ما استعملت من
ظانين للسابقين خصوصاً ما وإن لمجد لها لا حوى لتعلقاً لأن يقال لعل الذي كان
معيرو وهو لا يصح بغيره وذكركه أن يظن استعجال استعجال العفة بغيره في الجمال
لا سيما في الكلام على ما أثار النبي وأحوال الصلاة أربعة قباور كرم ووجوده وقوله
وأيضا هو العرف من غيره بين الوريثين يمكن الإلحاد أمارة المحمود فزعم أن في الأصل
هذا العرف قطعاً أمارة أو قطعاً أو السنة مختلفاً ذلك والفتنة بالثبات كما في
ذلك قال الجهاد كما في كونهما من العرف والفتنة أن قلنا إن آثارهم إلا
بالعرف فلهذا من غير التام في الحكم الأول أشار له إلى الحكم الثاني منها أنه على
ما ذكره من في كل الصلاة التي رواها وأما قول واسع لا أدري قال على أنه
لا شعور عنه شيئاً ما طه به وهذا لم يظن ابن جرير في الترجمة وفي الحديث من
العرف إلا إذا استعجال الفتنة واستند بأدائها عند قطع الحاجة في الشبان وهم
قول الشياخ في إجماع واحد في روايته وقالوا إنه مختص بعوم النبي
في حديث ابن أرباب قال العبيد ومنه من رأى هذا الحديث بالسياط الحديث
أرباب المذكور واعتقد الأباة مطلقاً فمن الاستعجال على الاستدلال وترك
حكم خصيصاً بالبيان ورأى أبو يوسف ملحق الاستدلال منهم من رأى العمل بحديث
إلى أرباب وما في معناه واعتقد هذا عاصماً بالتي وصلها عليه وسلم ومنه من
جمع بينهما وأظهرا بينهما من فرقاً في المسئلة قلت دعوى الصنع عن طريقه لا
لا يفتقر إليه الاستدلال في العرف وهو ممكن انتهى وقوله استعجال الكفاية بالحاجة
عن القول والعطف وجوز إذا اجاز من مثل ذلك أن يكون العمل وغيره إن الصحابة
كانوا يختلفون في معاني السنن وكان كل واحد منهم يستعمل ما سمع على غيره من
هذا وقع منهم الاختلاف وفيه تنوع الأحوال التي وصلها عليه وسلم كماله ونفسا
وأما حكمه بحكمه من غير الاستعجال في غيرها وهو ما لبعضنا الواسع من الأرض ثم انتهى
توقيع الشياخ إلى الإجازة

عن الخارج من علاق اسم الخلل على الخال كما في العناصير قال في القمع قال الخلل
أكثر البراة أو يقولونه بكسر الهمزة وهو غلط لأن البراة بالكسر هو المار برفق الحرب
قلبت على وهو مصدر لا يربطان بالكسر على معنى الخارج قال الجوهري في البراة المسارفة
في الحرب والبراة زكاة أيضاً من نقل العفا وهو العاطف والبراة في القمع الواسع
فعلى هذا من فتح إزاد العفا هو من علاق اسم الخلل على الخال كما في قوله من يملكه
ومن كسر الراء يفتح الخارج انتهى وبالسند إلى الموقف قال **سئل عما يعنى من كسر الراء**
وقم الكفاة قال كسر الراء **التي** **بن** **سور** **أما** **أهل** **بصر** **قال** **الجد** **في** **الأز** **فصل** **الضم**
العرب **من** **أشياء** **أما** **بمعنى** **من** **سلم** **الزهرى** **من** **عنه** **رواه** **من** **الزمين** **من** **عاش** **الزمين**
رضي **أه** **عليه** **أما** **الخارج** **الذي** **يصل** **إليه** **ويصل** **وهو** **من** **عاش** **الزمين** **من** **عاش** **الزمين** **من** **عاش** **الزمين**
إن المنكلم يدخل في عموم الكلام وهو المرجح من هذا الأصولين قال الكوفي والأكثر
على أن العاطف بكسر الهمزة أخيراً تحت عموم متعلق خطاً به أمراً ونهياً أو ضميراً
الحسن البليغ أو كونه فان المنكلم يدخل بضمه حتى لو أحسن الملك يجب عليك أكرامه
أشبه قوله ولا يد على هذه القاعدة ما أصرح الأمام بصوم الأثر أياماً فإنه يجب
الصوم عليهم وذكره لا يلبس فيها لهم من دخلها حتى ينهاه حتى من هذه القاعدة
كن يخرج من الليل أي فيه إذا أتى من أي إذا خرج للمراة ليل أو فاطمة **اليد**
المناصع يعنى الميم والمؤن وكسر الصاد جزء من مهله جمع منصع متعلق بضموع
وهو الملووس والمناصع الملووس من كل شيء يقال بعض ناصع وأصفر واسع وعج
أما كرمه في كل لدية من جهة التبع سبب بل في التصويهاى خصوصاً عن
أبيته الدنية وهذا الظاهر والجرى وسئل جريحاً قال كرماني ويخجل أن يتعلق بغير
تبرزه وهو كما قال العبيد احتمال بعيد وهو أي المناصع ومعنى الظاهر وهي
لأنه راح إلى المناصع وهي جميع الأنافة الضمير وذكره وتأويله بالذكور كإيض
عليه صاحب المختار قوله ويجوز أن يكون ذلك العشار وأما في المنصع أو أنه
نكاح الأمان لا يصلح لبعضها بعضاً صارت مكاناً أو عاصماً يسمى المناصع أو أنه كثر
مراعاة نحو **سعداً** **يجمع** **الهمزة** **وسكون** **القاف** **وقم** **الفتنة** **بالها** **المهمل** **أخ**
واسع **والضمد** **الزباب** **أو** **وجه** **الأرض** **والنفاق** **نسب** **بالسابق** **وهذه** **الفتنة** **تفسير**
للمناصع **قال** **الفتح** **والظاهر** **أن** **الضمير** **مقول** **عاش** **رضي** **أه** **عليه** **منها** **وتعقبه**
العبيد **فقال** **لأدليل** **على** **هذا** **الظاهر** **بل** **يخجل** **أن** **يكون** **منها** **ومن** **عنه** **رواه** **من** **عاش** **الزمين**
وأجاب **في** **الانتفاضة** **بأن** **دليل** **الظهور** **أن** **الأصل** **في** **كل** **شيء** **عطف** **على** **أقبله** **أن**
أن **يكون** **من** **كلام** **الذي** **نسب** **إليه** **الأول** **حتى** **يقع** **الضمير** **مع** **أن** **العبيد**
بالظاهر **لأنهم** **الإحتمال** **أنهم** **كان** **من** **عاش** **رضي** **أه** **عليه** **يقول** **الفتح**
سئل **أبو** **سليمان** **عن** **سنة** **الشيء** **المتنوع** **من** **الزوج** **من** **يؤذين** **بأدليل** **أن** **يخرج** **جد**
تقول **أن** **الحجاب** **قال** **لسودة** **رضي** **أه** **عليه** **ذم** **فقال** **بالسود** **إسباغ** **قال** **في** **الفتح**
ويخجل **أن** **يكون** **أراد** **أن** **لا** **أمر** **بستر** **وجوه** **على** **وقم** **الأرض** **من** **عاش** **الزمين** **من** **عاش** **الزمين**



ان يبرهن العباد من حاشية رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤتى رسول
 الخيافة في اذن بالعباد للقول اي اذن الله لبيده وفي نسخة اذن يكون قد وفي خوف
 اذن النبي بالعباد على ان الله بان يخرج اي يخرجك في صاحبك قال **الاشام**
 اي ابن مرة وهذا ما نقله من البخاري او من قول ابي اسامة يعني اي حاشية
 بالحاثة وفي بعض الاصول يعني النبي صلى الله عليه وسلم **البر** اي يرفع الموحدين كما قال
 الراوي قوله فاذن ان يخرج من العلي ان يفردها بحجاب النبوة فان ذلك
 وحدها انما اراد ان يستترن بالجلاب الى الله والامر لا العين التي وهبها الله
 من عين حديث باقى ان شاء الله تعالى القبر يطوله والمحال منه ان يوحى حجت
 بعد ما صرف الحجاب للحاجب وكان عليه الحسم فراهم رضى الله عنه فقال يا سودة
 اما والله لا تخفين علينا فانظري كيف خرجين فخرجت فشكك ذلك الرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهونعني فاحسب الله تعالى اليه فقال انه فاذن ان يخرج
 لحاجبك اي لصورته علم الاصل في النبوة فلا الخرافة ككف من غير من
 الخرافة لصورته شرحه ولما عقب المصنف هذا الباب بقوله **باب**
البر اي يرفع الموحدين كما قال
 البر اي يرفع الموحدين كما قال البر اي يرفع الموحدين كما قال البر اي يرفع الموحدين كما قال
 خروج الناس الى البرايستمر من الخرافة بعد ذلك الاحلية في النبوة فاستتمت من
 المروج الا الضمور وبها السلب الى الموف قال **حدثنا** ابي ذر عن النبي صلى الله
ابراهيم بن المقداد بن اسود قال حدثنا **ابن عباس** بن عبد الله بن
 والصادق الخيرة ابو بصير القمي الذي في النبوة في سنة ما تبين من **عبد الله** بن
 هو ابن جبر بن جعفر بن حاتم بن جبر بن الخطاب الذي في النبوة في سنة سبع وارهين
 وما تبين محمد بن يحيى بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
جابر بن عبد الله بن جعفر بن الخطاب رضى الله عنها قال **ارقت** اي صعدت فوق
 النبي جعفر بن يحيى بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
 فوق وقد روى روى ابي علي بن ابي طالب روى في نسخة بطريق
حاجتي فخرت اي ابروت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجل كونه يقين حاجته
 ومجال كونه مستند بر العقلة مستقل الشام والاضافة فيها لفظه لاضيق للتعريف
 فلانما في الحاشية واما ذكر النائية التاكيد والاستدراك العقلة في المذنبين بزم
 استقبال الشام وروى قال **حدثنا** يعقوب بن **ابراهيم** بن يوسف الدورقي وفي
 رواه يعقوب بن يوسف والاصل باب المشوق حديثا يعقوب بن ابراهيم
 قال **حدثنا** ابن عباس بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
 سنة وسو ما تبين قال **حدثنا** يعقوب بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
ابن جابر انهم واصل بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
 الخطاب رضى الله عنه **حدثنا** قال **حدثنا** يعقوب بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
 الوصلية لشم وروى ان **حدثنا** قال في الخبر فيوما هو من اضافة العام الى الحاضر

خبره

ومن

ومن اضافة النبي الى اسمه اي ظهرت في زمان هو منى لفظ اليوم وصاحبه
 فذات تركيد على كمال على الخبر **حدثنا** رسول الله صلى الله عليه وسلم
تأخرا على النبي لفظا واحدا حال كونه مستقل بينه **المؤمنين** ولم يقع في رواية
 يحيى بن سعيد الاضاري فاع مستند العقلة كما في رواية عبد الله لان ذلك
 لازم من استقلال الشام بالمدينة واما ذلك في رواية عبد الله كما ذكره والضمير
 وقال مستقل بينه المقدم وفي السابقة مستقل الشام فغير في اللفظ نفسا
 والمعنى واحدا لان بينه المقدم من الشام ولو ان بين الشام نفس دمشق والمدينة
 واحدا **باب** **الاستخفاف** لما قال اللفظ في الاستخفاف
 في العفة ان هاب الى القوة من الارض لفظا لخاصة والخوة من الارض
 كما يستترن وروى ان الله والظلال اي قول وقوله كما ان يستترن به من دفع
 المنا فاة ظاهرا بينه وبين قوله تعالى او احدا منكم من القاطع اذ هو المكان المنفصل
 قال العيني وفي المطالع الاستخفاف اشارة الخوة هو الاذى الباقي في ثم الحرم واكثر
 ما يستعمل في الماء وقد يستعمل في الاحجار واصله من الخوة وهو القشر والاراة
 وقيل من الخوة لاستتارهم بها قبل ان ترفعهم وتجاهد من الارض وفي اصطلاح
 الفقهاء الاستخفاف ازالة الخوف من احد المخربين بالحرب او بالمنا فان قلت الاستخفاف
 مطلب فيكون معناه طلب الخوة قلت الاستخفاف في هذا ايضا مطلب المراد به هو الخوة
 كما تبين لطلب الغيب بل لطلب الاعتاب والمخوة منه السلب والاذن النبي وقال
 في الفقه اراد به الخوة الرد على من كره الاستخفاف بالما وعلى من نفى وقوعه من النبي
 صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن ابي شيبة بأسانيد صحيحة عن علي بن ابي طالب
 انه سئل عن الاستخفاف لما قال ان لا يزال يدي بين وعن ابي ذر ان ابن عمر كان
 لا يستخفي بالما عن ابن ابي قال ما كما فعله بلما ونقل ابن النبي عن ما هت
 انه ان كان يكون النبي صلى الله عليه وسلم استخفي بالما عن ابن جبير بن الماكبة
 ابراهيم بن عبد الملك الطباي الصرمي قال **حدثنا** محمد بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
 بعض الميم وبالذي في الخبر **واهم** **عصا** **ابن ابي جعفر** الصرمي الثاني الذي يوف
 مولى النبي من مالك مات بعد الطاعون بالمرحلة سنة احدى وثلاثين وما روى
 بعض النسخ الاقتصار على ابي معاذ قال **حدثنا** **ابن عباس** بن عبد الله بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن جعفر بن
كان النبي صلى الله عليه وسلم **عصا** **ابن ابي جعفر** من بيته او بيت غيره **اي** نقلا
 صاحب من حرك او غاص لفظه كان شعرا بالذكور والاستدراك له حيا في مثل هذا
 التركيب **ابن ابي** **ابو** **عزيم** لفظه شعرا كان والغايد من وقت قد روى عنه واذ
 خرج من ارض الاصح وجوز كون اشرافه واصح جوارها وجملة الشرط وجوابه
 نصب شعرا وكان غلامه بالرفع معطوف على الفعل المستتر في اصح وجاز ان يثبت له
 بالانفصال والعلام اسم المصنوع ولا يثبت له النبوة كما في الخبر وقيل الذي هو ابراهيم



وقال ابو عبد المرحوم وقال في الحكم من الغلام الاسبغ سبعين وحكى الترمذي
في اساس البلاغة ان الغلام هو الصغير ان عدل الخفا فان سمى بعد الاثنا عشر
بشويخان ويروى على في بعض الرازيين انا الغلام الهاشمي الكشي . ويجمع
على الغلة وغلته وغلان بكسر الهمزة والفتحة في الصحاح استعنا بعلته عن غلة ونصير
الغلة على ضربين كبره كما هم صغرهما اكلة وان لم يقلوه زاد في الرواية لانه بعد
منها من الاضمار ومنه جاز الاحاطة على روايته وسلم نحوى اي غدا بلى في
النس وروى الغلام هنا ولا في الباب بعد قال في النسخ في الباب الا في واصل الصف
لحديث ابن سمع هذا الطريق من حديث ابي الدرداء استعرا سقا را في اذان الغلام
في حديث ابن هو ابن مسعود وقد ثبتنا ان لفظ الغلام يطلق على من الصغر كما
وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود بكثرة وهو يرعى الغنم انك الغلام معلم وعلى
هذا لفظ ابن الغلام منها من الصعوبة ومنه صلى الله عليه وسلم روايت
رواية الاحاطة التي فيها من الاضمار لفظا من ترفيق الراوي حيث روى في الرواية
منها فحيا على الغلام ثم رواها بالحق فقال ابن الاضمار والخلق الاضمار على جميع
الصعوبة سراج وان خصه العرف بالابن والخراج وروى ابو داود من حديث ابي هريرة
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا في الخلا اشتهر بما في كوة فاستخى فحتمت
بصيرته الغلام المذكور في حديث ابن تومار وما رواه المصنف في ذكر الذين من حديث
ابي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم اداة لوضوءه واحدة وايضا
فان في روايت اخرى ان الصا وصفه في ذلك الحديث بالصغر فيجد ان ذلك ان يكون
هو ابن مسعود وانه علم ويكون المراد بغيره اصغر في اللؤلؤ لغيره بل في الامت
وعنه سلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم
انطلق طلحة فاشدعها براد او تفعل ان بصيرته الميم والجماع وهو انصاري
اشدع او قول بعد كبره ابا هريرة كما في الضطلال في اذا سلمه كان في السنة السابقة
من الجهر بعد بلوغ السن وابو هريرة انه ذكر في الحديث فكيف يقول ابن الغلام نحوى
كما في روايته وسلم السابعة وان فته للحن كانت بعد قبل الجهر اللهم الا ان تكونت
فتمت للحن في كبرته ووقعت في المدينة بعد بلوغ ابي هريرة لغيره **رحمنا** بعض
العين وقد يشك في احد سبلها على الصحيح بغير الصاحب الحكم حيث دعوات
المحرمة تكون احما وحاوان الساكنة نحو لانه قال الاربعة مع تصديق الاجماع
اما في المكان نحوها في البارح او في الزمان نحو واما معا في المعنى كالمضائق
نحو الاربعة فان احد هما ساكنا الاخر في حال ما صار بالآخر اشاء واما في
الشرط والرتبة وهما معا في العرائش اذ اذ بكسر الهمزة وهي اذ يصغر من جلد
تجانها واليعة اذ وهي في الجوهر في الادوية المطهرة والجملة حال من ضمير احي
واما عن طريقه بالضمير فقط كقوله تعالى اهلوا بهتكم بعض على **رحمنا**
صفة لادوية بعض اي ان يقول معا اداة من ما **رحمنا** الغير المستتر

عائد

عائد النبي صلى الله عليه وسلم وصغيره لما قيل قاله هشام بن عبد الملك
في الفتح وقال العيني هو من كلام ابن رعي انه عنه والرواية التي للبخاري
الاثن عشر من قريب يدل على هذا وهذا اورد على عبد الملك اللوثي في قوله هذا
مدرج من قول هذا الراوي من ان يكون مرسل فلا حجة فيه كحكاية عبدان
التي والبرذهب الكرماني ايضا اذ اورد على بعضهم في قوله قاله هذا بعض
هو هشام بن عبد الملك العشاء الذي شيخ البخاري وقد ارشاد الساري ويرد كونه
مرسل ما عند الاحاطة على من طريق ابن تومار عن سبعة فانطلقت انا
وغلام من الاضمار معنا اذ اوردتها ما سمعته منها النبي صلى الله عليه وسلم وسلم
من طريق خالد الخزاز من معان ابن تومار عن علي بن ابي طالب في قوله قاله هذا بعض
طريق روح بن القاسم عن معان ابن تومار ان يزيد بن ابي عمير لما قيل
به ذكره وقد ثبت في صحيح من حديث ابي هريرة بن جابر عن ابيه انه صلى
الله عليه وسلم دخل الغمامة فوضعت يدها في جوارحه وادوى من ما استخى
بها في صحيح ابن جابر من حديث ما لشه رضي الله عنها قالت ما رايت رسول الله
الله عليه وسلم خرج من فاطمة قط الامس ما وعدت التمدد وتا لاجن صحيح
اما قالت مرثد بن ابي رباح يسئل ابنه الغمامة والبول فان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعلها انتهى اقول وهذا يرد على من كره الاستنجاء بالما وبقى ونوعه من
النبي صلى الله عليه وسلم متمسكا بما تقدم نقله عن صاحب الفتح من الاحاديث ثم
قال وقال بعضهم لا يجوز الاستنجاء بالاجارح وجود الماء والسنة فانه يعلم
استعمل النبي صلى الله عليه وسلم الاجارح والوهريرة معوم بعد اذ اورد من ما
والذي عليه جمهور السلف واللفظ ان المعرب بين الماء والجهر افضل فيخدم الجهر
لضعف الخامة ويقل ما شرها بعد في الاستنجاء بالما وسواء فيه البول والغمامة كما قاله
ابن سراج وسلم الرازي وكلام الفقهاء السابق في جاحس السريعة يقتضي تخصيصه
بالغمامة فان اراد الاضمار على بعدها فالما افضل كونه بدل عن الخامة وان هذا
والجهر بدل العين فقط انتهى واجمع الخطا وروى الاستنجاء بالما بقوله في ابي رباح
يجوز ان يظهره والله يحب المتقربين قال الشيخ لما تاملت هذه الامة قال النبي
صلى الله عليه وسلم يا اهل قبا ما هذه الساة الذي انما هم عليكم قالوا بل ما هذا
وهو يستنجي بالما وفي الحديث من الغوا ابره من المسلمين واهل فضل والترك
ذلك وتفعل بها ما هم خصوصا المتعلقة بالطهارة ومنها جوارح استخدام الرجل العالم
بعضها بعد الاحوار خصوصا اذ الرصد والذالك والاستنجاء في غسلها فيفضل
ثم لغيره الشريف يذوق في جرح البروي من الساقية بان لابد ان يهرم وله
الصغير بل تعلم منه وغا لضع صاحب الفتح فقال ليس له ذلك لانه منسبا
فاشبهه عارة ماله واوله النوى في الروضة فقال هذا يجوز على منتهى نقل ابي
الما لا يقل بل والظاهر الذي يقتضيه ان السلف ان لا يمنع منه وقد بعض

الغينة الشريفة

والثاني ان يربطه والثالث ان يربطه الثاني في قال الكرماني والسنة ان يربط
الباقي في ثلاثه اقسام كلما شرب نفسا من الالبان فانه عن فم شرب ماء حار
فترت في الالبان باحترق من شدة الحرق وقال العيني والنسفي حار الالبان
احسن في الالبان والعبير من الشربة واحسن العلاج واذا شرب فيه يكثر الماء
في حلقه وانقل معاذة وربما شربوا واذن كان وهو فضل البهايم ولذا حار
في الحديث مصوب الماء معصا ولا يقويه عبا فانه هنا امر او امر او قد قيل
ان في القلب باين يدخل النفس من احدها ويخرج من الاخر فينبغي ما على
القلب من ثم او يذرى وذلك لو احسن النفس ساعة هلك الادمي ويخشى
من كثرة النفس في الالبان ان يصعب شئ مما في القلب فيقع في الماء ثم يشرب فثابت
به وقيل جلة الكراهة ان لا يعمد شربة مستأنفة فيسحب الذكر في لها والحل
في آخرها فاذا وصل ولا يفصل بينهما هذا حل بعد سق النبي وفيه ايضا
لان قلت فربح عن نفس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصب في الالبان ثلثا
قلت العيني في مدح شربة عبد البنة الدرغ من الم لا النفس في الالبان لاسيما
مع قوله هنا امر او امر وادخله ما بالحوار او النبي صاع غير ان ما استفيد
من غيره فينبط باسنة النبي والنبي من النفس في الالبان لا يخص بالباقي بل يكثر
كل مشروب ماء وغيره من الطعام مثله فكمه المغ فيه واليق في معنى النفس
في جامع الترمذي صحيحا عن ابي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم شرب عن
الغبي في الشرب فقال رجل الغدرة اراها في الالبان قال اهرقها قال في الالبان
من مس واحل قال فابن الطنج اذا من قيت قال العيني والدليل على العموم في
المقول في قوله اذا شرب اذا حار به يتبع عن العموم واذا دخل الحلال في قال كما
خبرته الرواية لا ترفعوا فدا ليس ذلك وكذا بره حيشة قال العيني ان
فيه شربة طعم ما شرب العوض الذي يكون فيه الاذى والذوق وكان النبي صلى
الله عليه وسلم يجعل ثلثه طعامه وشربه ولباسه مصونة عن مباشرة العقل وما به
العوض التي هي جارح الالعال والطاسات وسيرة طهامة ما قد بدت وما طامه
ما هذا من القاذورات وتظلم ما يحدث فيها من الالامان فان قلت لطيف
نفسه التي من مس الذكر بالبين حال البول فكيف لكم في غير ذلك الحاشية
قلت روى ابو داود بسند صحيح عن عدي بن عدي قال كنت في بيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم النبي الطهوره وطعامه وكانت يوم البري فحلافة وما كان من
اذى واحرجه بغية الجاهة الصا وروى ايضا من حديث حفص بن غوث قال كان جعل
بنيه طعامه وشربه وتياهه وجعل ثلثه لما سوى ذلك وظهر هذا يدل على
عموم الحكم على انه قد روى النبي من مس بالبين مطلقا غير مفيد صالحة
بول من الناس من خن بها المطلق ومنهم من جعله على الخاص فان قلت النبي
فيه التبريد او نحو ذلك قلت بعبد الجوار لان النبي فيه لعين احدهما

لوح

لرفع فدا العين والاذى لوبا شرا لحاسة باسنة كعندته ماء والطعام بالاسنة
يبينه من الحاسة فينبرضه من ذلك وحله اهل الظاهر على التحريم حتى قال
لمسلم بن عبد الله الزاهري منهم لو استعمل بجمية لا يجره وهو وجه عبد الحسا لله
وطا فذمن الساقية امتية لخصا ولا ينجس بجمية اي لا يستعمل بالشر في قال في
الغني وقد انا للخطاي هنا جملنا وبالغ في التبريد وهو من الم على من لوهرة
انما نظر رسول من الغفر الحراساتين فانه من المساة فانه جوارحها لجمية
للخطاي منها يجواب فيه نظر ومحل الالبان المسحور حتى استقر بيبا رة استلزم
مسوة كجمية ومثا اسكبه بيبا رة استلزم استعماله بجمية وكلاهما قد جملة النفس
ومحصل الجواب ان بقصد الالبان الفخية التي لا تزول بالحركة كالجوارح وهو من
الاشياء البارزة فيستعمل بيبا رة فان لم يجد فليصق بقدره بالارض ويمسك
ما يستعمل به بين عقبه او امامه رجليه ويستعمل بيبا رة فلا يكون مقصرا في شئ من
ذات بجمية النبي وهذه هيئة مسكرة بل يتعدى فعلها في غالب الالذات وترتقبه
الطبيون بان النبي من الاستسقاء بالبين مخصوص بالدم والبر من المس مختص بالذكر
فقط الالبان من اصله كذا قال وما ادعاه من تخصص الاستسقاء بالدم مره و
والمس وان كان مختصا بالذكر لكنه لحي به الدم قاسا والتخصص على الذكر
لا يبره له بل يخرج المرء كذلك وانما خص الذكر بالذكر كون الرجال في العال
هم المخاطبون والمسا شاق الرجال في الاحكام الالما الحاضن والصبوب في الصورة
التي ودها للخطاي ما قاله امام الحرمين ومن بعد كالعزالي في الوسيط والنبوي
في التهذيب انه يبر بالعضو بيبا رة على نيكه بجمية وهي فادية بجمية فلا
بعد استسقاء البين والاماسا ومن ادعى انه في ذلك الحالة يكون صغرا بجمية
فقد غلط وانما هو كسب الما بجمية على مساهة حال الاستسقاء النبي وتعبه
العيني فقال دعواه بان فلهن هسنة مسكرة فاسك لان الاستسقاء باللبان وادخله
غير يشبع وهذا ظاهره وقصوه ما قاله هولاء الجمجمة في استعمال الذكر
واما في الذكر فلا علمه لا ينجس لان الاستسقاء في الذكر بجمية واقول لا ينجس فيه
من الخط لان الحبيبة المسكرة التي اشار اليها هي الصاق معتدلة بالارض
واسك ما يستعمل به بين عقبه او امامه رجليه لا يجره ولا ينجس في الجوارح وقوله
وقصوه ما قاله هولاء الصغرة وادعى علمه لا ينجس لان الاستسقاء في الذكر غير
مستقر لئلا يبدن بل يكتفي فيه اليد اليسرى قال العيني وينسقط نظريته
جوارح الشرب بنفس واحد لانه انما النبي من النفس في الالبان والذي يشرط فيه
نفس واحد لم ينسقه فلا يكون حاشا لفظ النبي وكراهة فادى فاولا هو شرب
الشيطان وفي الترمذي هاتان حديث ابن عباس مرورا بالشر با واحد
كشرب البعير وكان الشربا مشى وتلونا وهو الذي اتم شربهم واحد والتم
وقدم بالمشروب لا يملك نعم الالبان لرفع فيه

اليونانية على ان لا ناضية ومعناها التي وفي غيرها بالجزء وفي نسخة من الفرع
كأصله لا يمين ذكره جيبه اذا بال قال في الفتح أشارة من الترجمة الى ان النبي
الناطق على من الذكر كما في الباب قبله يحمل على المقيد بما له البول
فيكون ما عداها مباحا وقال بعض العلماء يكون سواها مباحا ما لم يأتوا
نبيهم في ذلك مع مظنة الحاقه في ذلك الملة وفيه ابو محمد بن ابي حنيفة مات
مظنة الحاقه لا يختص بما له الاستحباب وانما خص النبي بحالة البول من جهة
ان صاحبها النبي يعطيه كما لا يشع الاستحباب باليمين منع من التحصن للمادة ثم
استدل على الاباحة بقوله صلى الله عليه وسلم نطق من على عين ساه عن حسن
ذكره انما هو بضمه عند قولك على العوان في كل حال فترجحت حالة البول بهذا
المذهب الصحيح ويقع ما عداها على الاباحة انتهى والمذهب الذي يشرها بالبرهاني
او حسن وروى قال محل المعلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء ونحن قال به
اشترطه شروطا لكن منها ان في حق الصدق ان محله الاحتلاف انما هو حيث
تختلف ارجح المذهب بحيث يوجب حد بين اثنين مختلفين فاما اذا اختلف المخرج وكان
الاختلاف بينهما من نفس الرواة فمضى محل المطلق على المقيد بلا خلاف لان
التقدير حينئذ يكون زيادة من عدل فيقبل انتهى في الفتح وتعتبر العين يقال
هذا الكلام من خطاب لان الحاصل من معنى الحد بين واحد وبلاها مستد اشارة
الاول فلا ناضية المعلق في قوله واذا ادى الحاد فلا عين ذكره جيبه كما تبين عن
القول والمعنى اذا ما احكمه فلا يمين ذكره جيبه والجزء في الشرط واما
الثاني في قوله صحيح في التقيد وبلاها واحد في الحقيقة فكيف تقول هذا القائل ان
في ذلك المطلق يحمل على المقيد ثم نقلها رتبة قوله وفي ما عداها على الاباحة
اقول خلاصة ما اعترضه العيني ان ليس هذا معلق ومقيد بل الحد الثاني مقيد ان
يؤقت فضلا لمطابقة شقي ما رواها على ملاه من اصل المواز على ان قوله صاحب
الفتح كان فيه ابن في حق الحد ان يجمع الى ذلك وهو قريب من مذهب الحنفية
في المطلق والمقيد لا يحمل المطلق على المقيد الا اذا اختلفت المادة ولعمرك وحمل
تفصيل ذلك في كتب الأصول وبالسند ان المؤلف قال **صاحبا من وصف الغراب**
فاحبها الا ان يربى من مربيها من غير ما اهل زمانه جعلوا ولا يربى في باب
المروج في طلب العلم من غير ان يربى في ذلك بل يربى من مربيها من غير ان يربى
الطاف في اية فتادة وما في القسط لا يربى من قوله عن اية فتادة سبق فكم
ومرج اربى جزية بل يجمع على من يربى له بن عبد الله بن اية فتادة فامن ليد ليس على
الانسان المذنب يربى في الغراب في جميع الاستدلال من النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال اذا بان احدكم غرابا فاصطد به فليقتلوه ولا يربى منه ولا يربى من مربيها
ليس في اليونانية قال باحد اساطيرها وفي الرواية السابقة التي للملا فلا يربى
ذكره جيبه قال في الفتح وهو مطلق قوله في الترجمة لا يربى وكان في مسلم التبر

بالمك

فالمك في رواية همام عن يحيى ويروى في رواية الاحزاب على ابي اسحاق في نسخة من نسخة
الطاري بان ليس اعم من المسلك يعني تكفي استبدال لا اعم على الاخص ولا ابراهيم
الطاري من هذه الحجة لما يثبتها النبي وقال العيني فان قلت كان ينبغي ان يقول
باب لا يباح ذكره جيبه اذا بان للثلاثة قلت اشارة الطاري بل هذا المروية حتى
على كثير من الناس وفي رواية همام عن يحيى عن ابي كثير عن عبد الله بن مسعود
ذكره جيبه واكد ابو محمد مسلم بن همام في رواية همام في نسخة من نسخة
من رواية الاو ثامي عن يحيى بالمقطع المذكور في نسخة القطط الذي رواه
مسلم بن رواه همام وفي الحديث المقطع الذي رواه الاو ثامي عن يحيى بن ابي اسحاق
يخبر في حقه العلة على ان لا يهترو ولا يدعوا بانها على انها ناضية والرد الذي في الجملة
خير من مستعملة كما في الجملة الاضمانية وهي معتبرة لانه يقول في الرواية السابقة
ولا يجمع بينه والاستحباب اعم من ان يكون في القبل او في الدرخلان كما مر عن النبي
من لا يجمع بالدير ولا يجمع في الايام بالاسك في ان لا يهترو كما تقدم وبالرفع
على انها ناضية قال العيني شعرا فكم يلقى فان قلت هذه الجملة عطف على ما اذا قلت
عطف على الجملة المركبة من الشرط والجزء مجعوما ولهذا نصرا لا صلوب حيث لم يركد
بالوزن ولا يجوز ان يكون معطوفا على الجزاء لا مقيدا بالشرط فيكون المعنى اذا مال
احكمه فلا يمين في الايام وهو غير صحيح لان النبي مطلق وذهب السكاكي الى ان
الجملة الطارئة جملة صفة مفعول بالشرط يستعمل على مذهب ان يكون عطف على الجزاء
ولا يلزم من كون المعطوف عليه مقيدا بقيد ان يكون المعطوف مقيدا به على ما عليه
آراء اللغة انتهى وقال في الفتح ولا يمتنع في الايام جازية مستثناة ان كانت لا
ناضية وان كان لا ناضية فعطفه في ذلك لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيدا بقيد ان
يكون المعطوف مقيدا به لان الشمس لا يتعلق بها لة البول وانما هو حكم مستقل ويحمل
ان يكون الحكم في ذكره هذا ان القائل من اخلاق المؤمنين الثاني بافعال النبي صلى
الله عليه وسلم وتذكر ان اذا مال كذا وذا ونبئت الشرب فصل وصوتيه فالمن بعد
ان يفعل ذلك فعلم اذ الشرب مطلقا لا يستحبابه والتسليم في الايام يجمع جملة
الشرب كما دل عليه سياق الرواية التي قبله انتهى وفي الحديث الغراب والذئبة وقوله
اية احكامها من شامى وصبرى ومدى **الاستحباب في الجارية**
جمع خبر يفتقن ويجمع في الفتاة على احكام قال في الفتح اربى من الترجمة الودعي
من ربح ان الاستحباب خصص بالمال والادب على ذلك استغنى فان عدنا استحباب
كاسبان انتهى وقد اختلف في الاستحباب جريا على الطالب والا فاستحباب
يحصل على كل امر فالتعريف صحتهم هو معلوم من كتب الفقه والسند الى المؤلف قال
سديا الجارية من صحب من عود بالون الوليد المتعاطة لادركه لكي عدل في الوليد
محمد بن عبد الله الارزقي صاحب تاريخ حجة وروى في الوليد المذكور عن مالك
وعنه وروى عنه الطاري وحديث مورخ مكة وابو جعفر الزمدي واخرون

اجوا ايضا في سنه والخطا في الاثر من اذ هرة فالهري صحيح ورجال
فقات واهل القبا له الا على حقا من اهل الاثر او اورد في حديث الجهرية
وليس في رواية جواد وفي حديث ما جئته الذي اوصيه ابن ماجة واهل ان رسول
اصلى عليه وسلم قال اذا ذهب احدكم الى القاط فليذهب معه ثلاثه اجار
شيب بن وجيبان ان لا يرحلوا من قبل ان يكون على وجه الاستحباب والمخاض لا يصلح
حده الا يخرج احدا لخطا وجماد ذكر اهل القبا له الثانية ايضا على الاحاديث كلها
وهي قاله هؤلاء اهل بعضنا والعل بالكل على ما لا يخفى انتهى لمقصود في الحديث
انما ذكره النبي كراهة الاستخفاف بجميع المعلومات كالتقدم وجماد الاحرار
لاستخفافه لا يفتاح الى طلبها بعد قيامه بلامن القلوب وفيه جواز اتباع السادات
غير اذ بهم وفيه استهزام المشوقين للاطلاع وفيه استحقاق الاعراض عن قاضي
لما عده وضوح الزاوية بالمخفى حيث قال **واحوه** بال
بالتشويق لا يستحق بالنسبة للمقول بروت والاب مع ترجمته ما قطع من نسخة
الى المؤلف قال **عنه ابو يعقوب** مصنف الفصلين ولكن نصح ففتح **قال جابنا د هير**
نصح الذي هو انما وفيه لم يخفى لكن الكوفي قال احمد زهير من معاد في العلم وهو
وان كان في حديثه من ابي جعفر السبيعي لمن لا يسمع منه بعد اختلافه لكن هذا
لحديث يمدونه قبل اختلافه من ابي جعفر عرو بن عبد الله السبيعي بنع النبي
المطلة وكسر لوجه **قال ابو جعفر** **ابن ابي عمير** عامر بن عبد الله بن
سعود **ذكره** في حديثي به **وكلمة** الذي ذكره في حديثي به **عبد الرحمن بن**
الاسود هو ابو جعفر الضبي كوفي عالما عاقل روي عن ابيه وعاش في عصر الاحسن
وغیره كان يصلي كل يوم سبعا بتركة وكان يصلي العشاء والجر بوضوء واحرامات
سنة فتمت ولا تفتن قال في الفتن وانما عدل ابو جعفر عن الزاوية عن ابي
صبيح الى الرواية عن عبد الرحمن مع ان روايته في حديثه على له تكون ابي عبيدة
لو يسمع من ابيه على الصحيح فكيف من خلفه روايته عن عبد الرحمن فانما يوصوله
وقد رواه ابي جعفر هذا الحديث عن ابي عبيدة عن ابيه عبد الله بن سعد عن عبد الله بن
غفره من طريق اسرائيل بن يوسف عن ابي جعفر في روايته في اصحاب هذا بقوله ليس
ابو جعفر ذكره في الشارح ورواه عن ابي عبيدة وانما اروي عن عبد الرحمن
انني **عنه ابيه** هو الاسود بن زيد الخفي صاحب ابن مسعود قال في الفتن وقال
ابن النبي هو الاسود بن عبد قيس الزهري وهو ناطق فاحش فان الاسود الزهري
لم يسمع من ابيه ان يفتن حتى يروي عن عبد الله بن مسعود انتهى وقال في رثاء
السادات خدام الكوفة وقد اختلف فيه على ابي جعفر في رواه اسرائيل عنه عن
ابي عبيدة عن ابيه وابن جعفر وغيره عن الاسود عن ابيه عن عبد الله بن مسعود
عبد الرحمن ورواه ذكره ابن ابي رباح عنه عن عبد الرحمن بن يزيد عن الاسود
ويعرفه عن خلفه عن عبد الله بن يوسف بن ابي اسحاق عن ابيه عن ابي اسحاق

عنه عبد الله ومن ثم استقام الدار فطعن على المؤلف كنه قال احسن اسيا فالطريق التي
اخرجها الخطا روى لكن في النفس منه نفي ككثرة الاختلاف فيه على ابي اسحاق
واجب بان الاختلاف على المؤلف لا يوجب الاضطراب الا مع استروا جرح الاختلاف
ففي وج احدا لا قول تقدم ومع الاستواء لابد ان تقدم الرجل على الرواية المتخلفة
وهذا بغير عدم استروا جرح الاختلاف على ابي اسحاق في جرح الرواية المتخلفة
عنه لا يخلو اسنادها من مخالفة طريق اسرائيل وزهير مع انهم يردوا اكثر الطرق
الرواية زهير وقد تابع زهير يوسف بن اسحاق كاسيات وهو يقتضي تقدمه
رواية زهير انتهى **انه** يقع الهزة الى الاسود **جمع عبد الله** **بصحة** روى عنه
يقول ابي النبي صلى الله عليه وسلم العابد المراد به هذا معناه المتعلق في المكان للعلم
سن الاثر لقصا للخاصة **واسمها ان** **ابن بلال** **خطار** قال المطلق فيه اليك عن
الثلاث في الاستخفاف اذ كان معقولا انما اسند ما لها ليس في رواه وليس في
خارج الجرح دليل على انه اقصر عليها لوزان يكون تفضيلا له فكيف في رواه
عنه وابدل خطه بالخبر سلان قال نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان تكفي
بدون ثلاثة اجار وخبر ابي هرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجز
بدون ثلاثة اجار قال ولو كان القصد الانفا فقط لملا الشرايط العود من القاطع
على الشرايط العود لفظا وعلما لانها منه مع دل على اجاب الامرين وتغيره العود ولا فرا
فان العود مشروط ولو شرطت مرة الرجم بقرق والدايتي وآجاب العبيد بان لا يشتم
مان فيه آجاب عده الثلاث بل كان ذلك للاحتياط لان الظهور بواحد وانتم لم
يكن مصفا فلذ انض على الثلاث لان بالثلاث يحصل الظهور فالكفا ونحن نقول ايضا
اذ انفق شخص انه لا يظهر الا بالثلاث تبين عليه الثلاث والتبين ليس لاجل التيقيد
فيه وانما هو للاحتياط الماهل فيه حتى اذا احتاج الى اربع واخص وهو جازع
عليه ذلك على ان الحديث معتز ولك القاطع فانه لو استجيب بحرفه ثلاثة اجرف حان
بالاجماع وقوله وليس في قوله في خارج الجرح دليل على انه اقصر عليها ليس كذلك
بل فيه دليل على ان لا يكون فيكون شرط الطلب الثالث حث في دليله على انما
وتعليقه بقوله لو ازان يكون خصية بل انما يصح لان قعوده ففانطق في مكان لم
يكن فيه اجار لو كان هذا الاجار قال له النبي بثلاثة اجار لانه اذا ملكه العيب
اجار في عينه وهذا معلوم بالضرورة وقوله لو كان القصد الانفا فقط للاحتياط
العودة عن الفادحة قلنا ان ذكر الثلاث لم يكن للاحتياط بل للاضطرار الى احواله كونه
وقوله وتفرع العارة بالاقتران بسبب لان العدة فيه شرط لصحة القران والحديث وعل
بما روى في جرح اختلاف العدة هذا لانه يورد من فعله ففان حسن ومن لا يخرج
هذا الماد على ان لا يصل الاستخفاف على من لم يفتن واصفا بالطريق الاولى في الصحيح
ولا يخفى ما في بعض هذه الاجوه من المسامحة في قوله ونحن نقول اننا نقتضي انما
عند الحقيقة سنة وان يعلل الحراما قضاها فكيف اذا لم يحصل انفا الا لا يكون تبين



أمره من زيد بن أسلم الثاني المدي في من عطاء بن يسار في فتح المشاة الغنم والسهم
المعزة المحفة الثاني أيضا وقد مر في باب كهران الغنم من عبد الله بن عباس رضي الله
عنه ما قال فيمنه النبي صلى الله عليه وسلم لم يجرى مجرى غيرها ما تقدم قال الكرمي في مرة
أو منسوب على الظنفة أي توصيا في زمان واحد وبزمن واحد وبعده الزمان ووجه العسل
حكم المصع فإن قلت فعلى هذا التقدير يلزم أن يكون معناه توصيا رسول الله صلى الله
عليه وسلم في جميع عمره مرة وهو ظاهر السطوان قلت لا بد من تكرار لفظ مرة
فتفتي التفصيل والتكرير أو تقول المراد أنه غسل في كل وضوء كل بمضمون مرات
تكرار الوضوء من رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم بالضرورة من الدين انتهى قال
العيني وفي الجواب الثاني نظر لأنه يلزم منه أن جميع وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في
عمره مرة وليس كذلك بل على ما لا يخفى انتهى القول مقتضى كلامه أيضا الجواب
الأول وفيه ما فيه والأولى في الجواب ما قاله البرماوي أن في الكلام من فاعل عليه
المقام والتقدير توصيا فضل كل بمضمون مرة فكرر مرة لأجل ذلك فخصه على المفعول
الطالح المبين بكتبة قال والوجهان الأولان لا يخفى بعدهما والتقسيم فيما انتهى قال
العيني واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل في كل وضوء مرة لا بد من غسل في كل
معدن لما ما تجل به قال وفيه رد على من جادل في من مضمون الوضوء ثلاث **باب**
الوضوء من مرتين يجرى في نصيبها فقهر ما تقدم في مرة مع الاستدلال بالوقوف قاله
ولأنه يحسب حديثه بالأفراد **حديث** بدو ذلك ولا يفي ذر وإن يسألك المسكين بأمانتها
ابن عيسى بن عمران فيمنه الهمة الطاهي الوضوء في القاف والسين المصيلة
السطحي الدامقاني سكن نيسابور بوفاة سنة سبع وأربعين وما بين روى عنه
التجاري وسلمه أبو داود والنسائي وابن خزيمة ثمة سنة ثمان **قال** أحمد بن حنبل
ابن عيسى بن مسلم أبوهم المودب المعلم العدادي لما نقله في سنة سبع وأثمان **قال** ابن
قال حنبل في الأربعة أخبارا **قال** عيسى بن عطاء وقع الأمام **ابن سليمان** وأمه عبد الملك
وأبوه لقب له عليه على الأمام **ابن عيسى** بن محمد بن عمرو بن ميمون في بعض
الشيخ سقط محمد بن أبي بكر وعروجه رواية عن أبي ذر قال الكرمي في والخصبة
الواجب غير من الأفاق وهو تابعي أنصاري قال الأمام أحمد بن حنبل حديثه شافئ في
سنة خمس وثلاثين وما من **حديث** يرفع العين الجملة وتشهد بالموافق **ابن عيسى**
ابن زيد بن عاصم الأنصاري واختلفت في حجبته **عن** عبد الله بن زيد بن عاصم **عن**
سأه وتقدم ذكرها في باب الوضوء من الشاة حتى يشبهين وهو غير عبد الله بن زيد
ابن عبد ربه صاحب رواية الأذان **ابن النبي** صلى الله عليه وسلم **قال** زيد بن عاصم
لكل مضمون قال في الشيخ وصديقه عبد الله هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء
النبي صلى الله عليه وسلم **قال** سفيان في حديثه ما كنت أجد غيره لكن ليس فيه الفضل **يزيد**
الاقلي الدين المدي بن عمرو الثاني من بني سفيان بن عيينة في حديثه عبد الله

ابن زيد الغنم في البدن والرحلين ومسح الرأس وثلاث غسل الوجه لكن في رواية
المذكورة نظر مستنبره اليان سأه اتفاقا وعلى هذا الحق حديث عبد الله بن زيد است
سبب له غسل بعض الأضراس وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا وقد روى أبو داود
والترمذي وصححه ابن عجمان من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
وضوءا مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية طبع هذه فتعلم أن يكون حديثه هذا
المجمل هذا القائل أن الحديث المذكور مجمل وإن حديث ما لك مبين ومجربا مختلفا
قال هذا القائل أن الحديث المذكور مختلفا مجربا انتهى ونقصه العيني قوله قد
فإن كان كذلك لا يقتضي ما ذكره على أنه ليس في حديث عبد الله بن زيد ينقل
بعض الأضراس مرة وإنما هذا في حديث غيره ولم يلزم التجار الشوب على
الوجه المذكور وإن كان الأمر يقتضي بأن ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه
توضوءا مرة ومرار وى عنه أنه توضوءا مرتين ومرار وى عنه أنه توضوءا
ثلاثا وثلاثا ومرار وى عنه أنه توضوءا بعض وضوءة وبعضه ثلاثا ومرار وى
عنه أنه توضوءا بعض وضوءة مرتين وبعضه ثلاثا انتهى ولم يجز عنه في الاستفاض
باب الوضوء ثلاثا ثلاثا لكل مضمون من أعضاء الوضوء **يزيد**
في ثلاثا ما تقدم في مرتين وبالسند إلى الوقوف قاله **عبد العزيز بن عبد الله**
الأوسي نعم الهمة وقد مر في باب الوضوء على الحديث **قال** حنبل في الأفراد
ابراهيم بن سعد تكون العين سبع على الرحمن بن عوف مر في باب تفاصيل أهل
الإيمان **عن** ابن شهاب محمد بن مسلم الزهري **ابن عطاء بن زيد** القتيبي التامحي
أخبره أبا حنبل بن شهاب أن يفتح الهمة وشد يد الون حنبلان يفتح الحاء الهمة
ابن أبان يفتح الهمة وتحققت الموحدة ابن خالد بن عبد عمر ومن سبب عين التمر
سأه خالد بن الوليد فوجهه غلاما كما وجهه إلى عثمان رضي الله عنه فاعتقه
وكان كاتبه وحاجبه وهو جمع للريث مات سنة حنبل وسبب مولد عثمان أي
ابن عثمان رضي الله عنه وهو الأربعة الثلاثة تابعيون **أخبره** الضعيف المستوطر
والدائر المنسوب لعطاء **أخبره** أي **أخبره** عثمان بن عطاء بن أبي العاص بن أسة
ابن عبد بن شهاب بن عبد مناف القرظي الأموي أبو هريرة ويقال أبو عده والولم
ولد في السنة السادسة من عام الفيل واسلم قرظي وهو عمه في عاهه الصادق إلى الأخرم
ولما أسلم خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأتوه فربما طأوا وتأتيت عن من مله ما لك ليد
دين محمد بن وهاب لا ذلك إلا بحق ما أنت عليه فقال عثمان رضي الله عنه لا داعه
أبو الولاد فارقه فلما رأى ذلك صلا بته في سنة ثمان تركه وهاجر الظهر بين الأوطى **بشيرة**
والثانية للذرية وتزوج وقتي بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل النبوة **وقال**
عنه في باب الوضوء بدو فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو
فخرج المشرقة من المسلمين بدو فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو
فأنت قد وضوها بالماء فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو فخرج من بدو



مدة ستة اشهر من الهجرة قال العلاء ولا يعرف ان اسما تاذر وبع شيخه بن عبيد وولد له
 سمحة التورين وخرج ابن عساکر بن علي قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 لعثمان لو ان الحارث بن ابي ربيعة وشركا واحدة بعد واحدة وماز وحده الا ما حوت
 الله تقا ووفين الساقين الاولين واول المهاجرين واحدا العشرة المشهود لهم بالجنة
 واحدا الستة الذين نزل في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنده ماض واحد الصحابة
 الذين جعلوا القرآن بل قال ابن عباد لم يخلف القرآن من خلفه الا هو والمهاجرين
 روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يهده ستة واربعون حديثا صحيح الطائفة
 منها احدى عشر حديثا روى عنه جماعة من كبار الصحابة كابن الزبير والسائب بن يزيد
 والسير بن مالك وزيد بن ثابت وسليمان بن الاكوع وابن عمر وابن عباس والوهبرية
 وغيرهم وخلاف من التابعين وخرج ابن سعد عن عبد الرحمن بن عوف قال ساء
 رأيت احدا من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان احاديثهم حديثا ولا حسن
 من عثمان بن عفان الا انه كان رجلا يهاب الخريف يورع له بالخلقة باقفا صحابه
 التورين الستة الذين خرجوا من خلافة الهم ونزل في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو عنده ماض وهم عثمان وعلي والحظفة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف بن
 المرح ستة اربع وعشرون حديثا في غير ذلك ليل واستشهد يوم الجمعة ثمان عشرة
 خلف من ذي الحجة سنة حشر وثلاثين ودفن ليلة السبت بين المغرب والعشاء حتى
 كويت بالبيع وهو اول من دفن به وكان عمر اثنتين وثمانين سنة وقيل احدى ثمانين
 وقيل اربع وثمانين وقيل وست وثمانين وقيل ثمانين وقيل سبع وثمانين
 وقيل تسعين وسلي عليه الزبير بن زبير ودفن بوجهه سنة وهو الذي حشر جيش العسرة
 وحفر بئر رومة اخرج الحاكم عن ابى هريرة قال اشترى عثمان الجنة من النبي صلى الله
 عليه وسلم حين حث حفر بئر رومة وحشر جيش العسرة وخرج ابن عساکر
 عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مررت بعثمان وعدي
 ملك من ملائكة فقال استبدي بغيره قوله الاستخيه منه وخرج ابو يعقوب بن عمران
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الملايكة تسخف من عثمان ما تسخف من اهل بيته ورسوله
 ومنها كبرية شهيرة ومنها ما ذكره في البرازة انه قال لرجل وقد دخل وقد كانت
 كذا النظر في طريقه الما اجبته لا يدخل على حاكم يدين زانية فقال الرجل اوجها بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن فرأيت صا دة ثمانين قال الكوما في
 الاموال في خلافة كثيرة حتى بعيت جارية وزنها وقرين عاثة الغ وخاله بالغ
 درهم ما بال اى عليه وكان ذنبا لا يجهل بل يليل رواه مسلم وعاصم بن ميمون
 الزاوي وهو الما بعد الوصيا بالغ كافي رواية شبيب الانية في باب المغضبة وبالله
 قوله **تأخره** اي سب فقال فرج الما الى نسب واقرب منه منته **على كنهه** واحده
 واحده اطلبها معا كنهته رواه اخرى انه اخرج جليل النبي صلى الله عليه وسلم
 كن الغسلي وكنته ثمانية اخره ولا يورى ذوالوقت مر ابراهيم وفيه غسل اليد

قبل اذ جاءها الا انما نذر ان لم يكن عند يوم السبت عا ولا يورى ذوالوقت مر جليلها
 قبل اذ جاءها الا انما نذر ان لم يكن عند يوم السبت عا ولا يورى ذوالوقت مر جليلها
 باسنة قال في الفتح واستدل بعضهم على عدم صحة الاثرين **بالحديث** في الاثرين
 ولا اثنا انتهى **بالحديث** على ما قبله ما قبله والاصل فيمنع منسأة
 فقيه بعد الفاعل وروى عن علي بن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة في رواية
 رواية الكشي واستحق بذكر قوله واستحق وتنته الاثرين في رواية شبيب الانية
 في باب المغضبة وليس في طريق هذا الحديث تفيد المغضبة والاستساق مود
 غير طريق يورى عن الزهري فيما ذكره ابن المنذر وكذا غيرها فصحف ببلاد واستند
 وصحبت احسن عن عثمان رضي الله عنه فان في احدهما فصحف ببلاد واستند
 لانا في الاخر من غرضه واستحق لانا في الحديث واقفة الزوايات
 على تقديم المغضبة على الاستساق في **مسئل** ومحمد بن ابي حنيفة في الحديث
 تفصيذ الوصية والهبة انتهى قوله الظاهر ان الهبة هبة مارة لان المولاة
 من ستم الوصو وهي ان يقبل العضو الثاني في قبل جماعات الاول مع اعتدال
 الهوى والمزاج والملك ان المغضبة والاستساق من الوصو لانهما من سنة فاعلم
 ان ههنا مجرد الوصية وليس فيها هبة او في معنى الهبة فقوله جوى في الاثبات
 ثم اضطرب وكان في قوله ثم ستم مائة وما بعدها قال في الفتح وقرينة ذلك
 حكمه تقديم المغضبة والاستساق اعتبارا ووساق الما ان القول بذكر البصر
 والعلم بذكر البصر والاعتبار بذكر البصر فترجمتها مستوفان على فضل الوجه
 وهو مرفوع واعتباطا لعادة **رواه** **ابن ابي عمير** في **البرهان** في كل واحد
 بين المنصف في رواية سمع عن الزهري في الصوم وكان المسلم من طريق يورى
 تقديم النبي على النبي والنبي والنبي في كل منهما ثم وكذا القول في الرجلين ايضا فانه في
 الفتح **مسئل** **مسئل** سقطت الباقى رواه مسلم والمنصف في الصوم فقيه استيعاب
 المسح له اعتبارا مع التا قال في الفتح وليس في شيخ من طريقه في الصحاح في ذكر عدا
 للصوم وكان اكثر العلاء وقال الشافعي فيمنع في المسح كافي الغسل واستدل
 بطا هرواية مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ولجيب بان يحصل
 تبين في الروايات الصحيحة ان المسح لم يكن واجب على الغالب او يحسب بالمسحول قال
 ابو داود في السنن احاديث عثمان الصحاح كلها يدل على مسح الرأس من واحده وكذا
 قال ابن المنذر انما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحده وكان المسح
 سبي على التقصيف لان قياسا على الغسل الما منه الما لفة في الاستساق وان الغسل ليس
 معترف في المسح لانه في صورة الغسل اذ حقيقه الفصل جريان الماء واليد ليس
 عشر على الصحيح عند اكثر العلاء وبالغ ابو عبد فقال لان الغسل احسن من السلق استدل
 ثلث مسح الرأس الاربعة النبي وجمعا فانه نظر فقوله ابن ابي شيبة وابن المنذر
 عن ابن عطاء وغيرهما وتدرى ابو داود وصحبت وصحبت من ابن عطاء وغيره



فصديت عناق تلتك سبع الراس والزبادة من النقة مقبولة انتهى ولما سألته لم يقبل
يا خضر اربع الراس الا لامام الشافعي رحمه الله صفا واختلفوا في القدر المسموع وجوبا
فقال له واحدك المشهور عنه بالاشتباه وقال اوحىة بوجوب غسل الاستبراء
الراس والشيء في جنس من الراس والاول له حصة في كتابه الاصول **فصل في غسل الراس**
باب غسله من الماء الكعبين وفيه العفان المرفعان عند ما غسل الساق والقدم وهذا
والملاق في الغسل ثم قال اي عناق رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من غسل رأسه وغسل يديه الاشارة الى وضوءه فلا تأخذوا بغيره مما قرب لايها غل
فقد قال النووي انما لم يقبل بشئ الا في حقيقته مما لم يلقه بغيره وانما لم يقبل بان الغلظة
تت القبرين في رواية المصنف في الرقاق والغسل من وضوء مثل هذا الوضوء وسطح
وضوء مثل وضوء هذا والمصنف في الصيام من رواه بغيره من وضوء وضوء هذا قال
في الفتح وعليه انما لم يقبل بغيره من تعريف الرواة لانها تطلق على المثلثة كما وانما لم يقبل
وان كانت تقتضي المساواة ظاهر انكنا تطلق على الغالب فهذا الختم والبيان ويكوت
المزوت بحيث لا يعمل المقصود انتهى وقال العيني كل واحد من لغة وضوء مثل من
او وان النسبية والاشبه لاجرم له سواء قال نحو وضوء وضوء وضوء بل لا يترتب ذلك
النسبي وقولهم ما تغير بغيره من تعريف الرواة لانها تطلق على المثلثة كما لابس
بشيء الا ثبت في القديس نحو يعني مثل يقال هذا نحو ذلك انتهى واحباب في
الاشخاص بقوله قلنا كان المعترض متفانيا انما ليس من القديس والا فوجده اعترافه
انتهى قول كفي في قول صاحب الفتح ان مثل تقتضي المساواة ما هو موقوف لان التعسفة
لما في ناص كامل والمثبه به قد لا ابدان يكون ثم في وجه الشبهة فليسا بل **باب غسل**
خال الكرم في فدا استجاب صلاة ركعتين بعف الوضوء ويقوم الرتبة مقامها **باب**
تدبيره في نفسه قال كرميا في فدا انه لا يعرف شيئا من امور الدنيا وما لا تعلق بالصلوة
والدعوى له عريف باعوض عنه عن من ذك وحصلت له هذه الفضيلة لان هذا السب
من فعله وقد حقق فراج الامتنع الحذر طرئى حرص ولا يستغفر وقال القاضي ما من برب
تدبير النفس الحديث الخليل والكتبت واما ما يقع في المطر بما لا يلبس والمزاد وفي
فقط جربت فضيلة السادة لان ذك الحديث ما كتبت لاحافه اليه وقال بعضهم هذا
الذي يكون غير مقصد بربح ان يقبل همه الصلاة ويكون دون صلاة من بغيره في نفسه
شئ لان النبي صلى الله عليه وسلم لما ضمن العفان المراد من ذلك لا بد من غسل صلاة
من عريف النفس وانما حصلت له هذه لانه لم يجره عن نفسه من حطت الشيطان في حافة
عليها حتى لا يتشغل بها من بغيره من صلوات الشيطان اجتهاده وتفرغه عليه انتهى وقال في
الفتح ثم ان ذلك المعنى من انما يتعلق الدنيا والمراد فيه مطلقا وتوقع في روي التكم
الزم في هذا الحديث لا جرت فضله لشيء من الدنيا وهي في هذا الحديث الدال انما
والمصنف انما في شئ من انما يتعلق بالآخره فان كان جنبا شيئا حال الدنيا وان
كان من صلوات تلك الصلاة فلا انتهى في العين فيل يتجمل ان يكون المراد به العفان

العقل

العقل هو لا يكون نطق الحياة والنبس وان براد تزلت العجب بان لا يرى لنفسه
منزلة رضية باذنها بل يشق ان يغير نفسه فلا يفتخر تكبر ويقال ان كان المراد به
ان لا يظفر به اليه من امور الدنيا قد الصعب وان كان المراد به انه لا يخطو به
به لا يستر عليه هو على الخالص فلت التفتق فيه ان صديت النفس شيئا ما يجمع
عليها ويتعاف رذفة ويستمر عليها ويكفر فقله فيجوز الحديث عليه وهو الاول العسر
اعتباره وقوله يعرف من باب التعلل وهو يقتضي التكبر من احاديث النفس ودفع هذا
يمكن واما ما يجمع من الخطايب والوساوس فانه يتعارف به في زيادة اليه يشبهه وما تاخ
باب مقدمه عليه ولان عساكر عرفه له ما تقدم من ذك به زاد ان اليه يشبهه وما تاخ
والمراد من ذلك الصغار لا الكبار كما صرح به في مسلم قال في الفتح ظاهره ان الصغار
والكبار كل واحد حظه الصغار ولو رده مقيدا بالاشياء كما في غيره من الروايات
وهي في حق من له كبار وصغار من ليس له الا الصغار كركوبه عنه ومن ليس له الا كبار
خفف عنه منها عندما لم يصاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبار في حذاته
ينظر في الحديث ويقدمه على مقال الاضمار التلاوة بغيره هي كونه والذي ليس له الا كبار
صغار له كبار ايضا لان الصغار عنها صغرة هي كونه والذي ليس له الا كبار الصغار
وله كما انه انتهى في الاشخاص وحكاية هذا الكلام لغوي من المشاغل برده **باب**
اي ابن سعد السائق اول الباب وهو موقوف على قوله حديث ابراهيم بن سعد قال في الفتح
وزعم بعضنا في غيره انما هو وليس كذلك فعاد احد مسلم والامام جعل من طريق
يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابيد الاستاذ من معاد اذ كانا جميعا عند يعقوب فلا
مأخذ ان يكونا عند ابي شي ثم وجدت الحديث الشافعي عند ابي عوانة في صحيحه من حديث
الابوي المذكور في فدا ما قلناه فيها معا وها وجدت ذلك في تعلق التعلق انتهى ونصته
العتي فقال لا يلزم من اخبار مسلم والامام جلي من طريق يعقوب بن ابراهيم من ابيه
ابراهيم بن سعد بمسولا ان يكون عند ابي عوانة في فدا في الباب انما يتجمل ان
يكون مع ابي عريف ابراهيم الاول يكون بمسولا ويحتمل الاحتمال لا يتبين في كونه
معلقا والمقال ان صورة صورة التعلق والبراقه وان لا يلزم من كون عند ابي عوانة
من حديث الابوي ان يكون بمسولا عند ابي عوانة لان عدم السماع منه عليه لا
يحتج ولما سئل فقير قال حديثا زهير حيا يعقوب بن ابراهيم تذكره انتهى واحباب
في الاشخاص بقوله قلت لعلو الراسان في مثل هذا كاه وهو موجود ويزدح القطع
حتى يطلب شئ الاحتمال انتهى **باب من كان** في جمع الكفاف مراد في احوالته
هل عمل بالاجاب من مسلم الزهري **وكيف روي حديثه** هو ان الزهري **باب**
ابن ابي شيان هذا السند راجع من ابي شيان في الحديث عطا ورواه الخلفاء
في روايتها عن حمران بن عوف بن عطاء بن عصفرة وقد تقدمت وصديت بمرور على
مسفة وهي لا يتجمل في الفتح وليس ذلك خلافا وانما هو حمران بن عوف بن عطاء
رواه مع حمران بن عوف بن عطاء بن عصفرة بن عطاء بن عصفرة بن عطاء بن عصفرة



وسئل عن ربه في سجدة واخرجه ابن اسحاق عن عبد الله بن عمرو عن ابيه
قال قلت لابن عباس انما قد سمعتك تتكلم على سجدة وتثني عليها وانا لم
 اعلم ان سجدة واحدة على سجدة قال لا تفهم في سجدة بل سجدة واحدة
 وفي بعض الايام عن عمار قال فلما قرأنا **قال لا تسجدوا** سجودا فقموا
 وفي نسخة الايام عنكم **لولا انما ايدى من سجدة** سجودا فقاموا سجودا
 او اية في كتاب الله وفي مسلم لولا انما ايدى من سجدة فقاموا سجودا
 المسألة من تحت ورواه ابن ماجه لولا انما ايدى من سجدة فقاموا سجودا
 او اية في كتاب الله وفي الطائفة قول عمار رضي الله عنه لولا انما ايدى من سجدة
 في رواية يحيى بن عمار ورواه ابن ماجه في كتاب الله ما كان سجدة واحدة
 واخر من سجدة واخر الموطن لولا انما ايدى من سجدة فقاموا سجودا
 عبد الفتاح بن لولا الاية الكريمة خشية ان يشكل **اصح النبي صلى الله عليه وسلم**
يقول لا تسجدوا وفي نسخة لا تسجدوا نيون التاكيد التثنية **رجل يجلس** وفيه صحت
 الاحسان ومحمي احسان الوضوء الاثبات تاما ما فعلته واداه وانهل سبعة وهو الرفع
 عطفت على قوله لا تسجدوا قال العيني وكذا غيرها شيئا لان احسان الوضوء ليس
 متاخرا من الوضوء حتى يعطف عليه بالذات التعينية وانما هو موضع المشي التي لم يات
 الميتة وشرحا دلالة على ان الاحسان في الوضوء والواجبة منه من جهة سعة السمت
 ومرآة الادب اضل من ادبنا واجب مطلقا لا يشك ان الوضوء للصلاة على
 رتبة من غير الخس في النبي **وصلي الصلاة** كما في نسخة اخرى وايدى من سجدة
 الصلوات الحسنى **الاصل** له لا تسجدوا رجل في حال من الاجمال في حال المحضرة
 فيكون الاستثناء من اجرام الاجوال والفقهاء الصفا ينزلها في **الاصح** ما ينزلها
 الصفا والنبي بين ما صلاه بالوضوء **بين الصلاة** التي تليها صلاة بالوضوء لم يصرح به
 سلم في رواية هشام بن عمرو حتى **يصلها** قال في نسخة اخرى **في صحتها** لعل
 صحتها ووضعت فيما كانت توجب وتثبت بفتحها له بالشرع فهذا خلاص الظاهر
 على هذا العيني فقال قلت هذا معنى وايدى من سجدة ما بين الصلاة في سجدة
 يادى من الشروع في الصلاة وبين الفراغ عنها ولما كان لفرادى العرائض استناد
 ايدى من سجدة حتى يصلها وهذا لم يكف بقوله بين الصلاة لا بد من يسجد حتى يصلها
 لما ذكرنا انتهى وقد تجد جوابا في الاستثناء وهو ما يحصل المقدر العاقل في طرف
 لا يقدر ان لا يعتد به والتقدير لا يخفى له الذنب الذي حصل بين الصلوات
 حتى يصل الصلاة الثانية **قال ابن الاثير** لا تسجدوا الا الذي يكون في نسخة من الحديث
 وفي نسخة **الايدى** النبي في البرقة التي قاله الحسن بن علي بن مسلم قال في الشغ
 وراة عثمان رضي الله عنه ان هذه تحرم على الشيعي وهي وانزل في اهل الكتاب
 كذا عبرة بجموع الفقهاء وقد تقدم بخلافه من سجدة في كتاب العلم وانما كان يرتدي
 عثمان ثوبه من سجدة من لولا الاية المذكورة عليه من الاغفار لتوقر ربه بها

هذا الحديث في الموطن هشام بن عمرو وهو يقع في روايته تعيين الايدى
 من قبل نفسه او ايدى من قبل غيره في الصلاة طرفي السجدة من قبل ان يركع
 يده من السجدة انتهى وما ذكره غيره من روايات الحديث بالجزء اوله انتهى وفي الحديث
 من الغلامان الغرض على العالم بسبع ما فعله من العمل لان الله تعالى قد توعدهم
 بكون ما انزل الله بالعبادة والايدي ان كانت تزلزل في اهل الكتاب ولكن العبادة
 لغوهم القصد لا لخصوص السبب فدخل فيها كل من علم علم الله العباد وتعميره
 وتزويدهم بتبليغ ما لازم اهل الكتاب منه وقيد ان الاخلاص من تقا في العبادة وترك
 الشغل باستقامتها لربا يوجب الله عليه العترة ويتقبله من عبده وقد انما هو
 الحديث يدل على ان الغفوة المذكورة لا تحصل الا بالوصف المذكور واحسان الصلاة
 وفي الصحيح من حديث ابي هريرة اذا وضعا العبد المسلم تحت سخطاه فله منة
 لها ما لا تحصى حتى يعرض له الوضوء حتى يعرض من الوضوء يتساوى الذنوب وليس فيه ذكر
 الصلاة فيجوز ان يحجر حديث ابي هريرة عليا لكن يرد ان في روايت بسط في حديث
 عثمان وان كانت صلواته وشيئة الى المسجد فانه يحتج ان يكون له ذلك بغلة النقص
 فخص بجعل له ذلك عند الوضوء واخر عند تمام الصلاة والآخر هو انما اعطرت
 الصفا من كراهي بعض واذا اجتمعت الكفرات او لم يكن الكفره صفا بوجه ان
 تحذف عنه من الكفرات او لم يكن له كراهي او لا صفا بزيادة حسنة
الاستنثار في الوضوء وهو استنثار العين النور والمثلية وهو طرد الماء الذي
 يستشقته القرنية اي بعد بروج افه لتطيق ما في داخله سواء كان باعانة يده ام لا
 ويكفي ما لا يراه فعله بعض البدلاء يشبه فعل الاله والمثورة واذ استنثر
 يده فا لم يجز ان يكون بالبركة كما يوجب عليه الطهارة ووجهه بقوله من حديث علي
ذكره اي روي الاستنثار **عنه** بن عمار رضي الله عنه عمار رواه المؤلف موثوقا في
 ما يصح الراس كما تقدم وفيما يوجب الوضوء لا يوجب الوضوء الا بالاصلي وايضا
 ذكر عن الكهني **وهو انه بن زيبان** حاصم للاصحاب ورواها في الوضوء
 فيما ساقها ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشغ تقدم
 صدقة في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غير ثوبه وليس فيه ذكر الاستنثار
 المصنف اشار بذلك الى رواة احمد وابودود والظاهر من حديثه ما استنثرا
 مرتين بالعين اولها في اوادى السوا او اذ وضعا احدهم واستنثرا طرفي العينين
 واستناده حسن انتهى واستدل بالموثوق قال **صحة عبد الله بن مسعود** قال اخبرنا
يونس بن يزيد بن يونس الزهراني عن جده بن سلم بن شهاب قال اخبرنا في الازاد
ابن ابي عابد الله اهل الوضوء من بعد الله للرواية في الجهة التي جعلت
 دستنحها ليدخل تحتها في سنة فابن **الارض** انما هو يدعي الله عنه وان سلمت
 طريق ابن المبارك وغيره عن يونس السجدة **ابن هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم**

قال ولا يرى ذر والوقت عن المستحلى ان قال من **نفسا** المستحلى بان يخرج ما في
 افته من قدر كطاط وغار بعد الاستنشاق لما قد من شفة تجرى النفس الذي منه
 تلاوة القرآن ولبان الزمان فيه فمع مجازي المروق وقبه طرد الشيطان لما عشد
 الموقد في ذلك الملق اذا استقطا احدكم من شامه فتوضا فليستشتر فلا فان الشيطان
 يبيت على شيبومه وللشيطان على الانف وتور الشيطان على حقيقته او هو على
 الاستنارة لان ما يقع من الغبار ووطون لما يشم فزاده نفاق الشيطان فهو على
 عادة العرب في منتهى المستغنى والمستمتع الى الشيطان اذ العباد من تكبيره من
 القيام الى الصلاة ولا مانع من جعله على الحقيقة وهل يمتد عامه فلما عمن او خصوص
 من لم يفتل ما يجتري روح في مناجاة كراهة اليك كوسى كل محفل والثاني اقرب والظهور على
 ان الارضية قريب لما اخصه الزمردى وحسنه والطائم وصحبه من قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يعرفون انما امر الله وليس فيه ذكرا الاستنشاق ولكن طاهر الارضية
 الحروب فيلزم من قال وجوب الاستنشاق لورود الاربع اجزاء واستحاق والي بعد
 واين نورا واين المذوران يقول وجوب الاستنشاق لان وهو ظاهر كلام صاحب المعنى
 من المتأخر بل هو جاز ان ذكروا عن صاحب المعنى في شرحه وما نقر به يعلم
 ان قول النووي الاتفاق على عدم وجوبه ما فيه الا ان جعل على الاتفاق في هذه المسئلة
 والاتفاق للجمهور وقال ابن بطال وجعل الاكثر والامر بالاستنشاق على الذئب واستدلالا
 بان جعل اذن الوجه في حرفة علميا في الوضوء **استحباب** اي مع جعل البول والغائط
 بالجملة وروى الاصحاح والادب ان المراء ما هو احرص الصغار والكبار قال في المعنى
 وحله بعينه على استعمال الخوف فاسبق اليه في شجره واستحبابه ان جيب عن ابن جرير واصح
 عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن خزيمة عنه في صحيحه خلافة وقال ابن اللقن قال
 ابن جيب وكان من غير تناول الاستحباب وهذا على اجزاء الثياب ما هو وعن النبي الوتر في
 الاربعين جيبا اى فانه يقال في هذا الخبر واستحبابه ثمانية ثلث قطع من الطيب ونظما ثلاث
 مرات واحدة بعد اخرى وعلى من ما هان ايضا والامر الاول اى **فليوتر** اي ثلاث تجار
 او حتى وما فوقها من الامة فان حصل الاتفا بالوتر كقولك للثلاث والاشرف الزيادة وان
 حصل الشيق استحب زيادة جوارحه فخصه بالادبار وفي المعنى قال الكواكب من حيث
 اشيقا الثلاث ووجب فان حصل الاتفا سوا زيادة والوجوه الزيادة من حصل
 يوتر فلا زيادة وان حصل شيق استحب الاشارة وقال الخطابي في ذلك دليل على وجوب
 الثلاث لا معلوم ان غير زيادة الوتر الذي هو واحد من ثلاث زيادة صفة على الاسم
 والامر لا يحصل باقل من واحد فعلة انما فضل به ما زاد على الواحد وادبا للثلاث
 قلت ظاهرا في الحديث لا يجرى حصة واحدة في زيادة وهو اليمين ان الاستحباب ليس فيه
 عليه مستنون الا ان يترفع على الواحد كما يفعله الثلاث وللحديث على الاشارة
 فقط فان قلت تعين الثلاث من بهر صلى الله عليه وسلم عن ابن مسعود في قوله
 ثلاثة اجزاء قلت سألنا من حديثه في هزيمة من فعله فقد احسن ومن لا يلاحج على

علم

علم استشرط التعيين حمل هذا على ان الترخيه كان لاجل الاحتياط لان يظهر
 قالنا انما يحصل بالثلاث ونحن ايضا نقول اذا شقق شخص الاستحباب الا ان
 تعين عليه الثوب والتعيين ليس لاجل التوثيق فيه وانما هو لتمامه للمال حتى
 اذا احتاج الى ربع او خامس وهم جاز يمتنع عليه ذلك فانه انتهى اقول في
 قوله ونحن ايضا نقول ان الاستحباب عند الطهنة سنة وما على الحمل
 ما فطر شرعا وازالة السنة فكيف تنهى التلويح وما مؤخرها انما لم يحصل الاتفا
 الا بما هو احتياجا وتامل وان وجب ازالة اذ كان قد ردد الدرهم وامتدت اذا زاد
 الا ان لا يسهل استحباب بل هو من قبل ازالة الخاسة اللهم الا ان يريد قوله تعين عليه
 ذلك في اقامة السنة وان كان عبدا وقد تقدم له نظيرة لك في قول المؤلف باب الاستحباب
 يستحبى برون وبها عليه هذا **باب الاستحباب**
 اي بالاحجار وترى الورت فلا ضائع وانصاه على الحال فان في الفتح استحباب احوال
 هذه الزخية في اثار ابواب الوضوء والجراب الا لاختصاصها بالاستحباب بان ابواب
 الاستحباب لم تعين في هذا الكتاب عن ابواب صفة الوضوء للادوية ومجمل ان يكون ذلك
 من دون المستغنى عما اشترانا اليه في القربة انتهى واحلب الكرمي بان معظم الخبر
 ليشتمل للدرية والاشتمال يتعمم فيه من موضعين موضعين ابواب لان امر سهل
 واقربها معنى بان ما ذكره غير رضى وليس بعد راسمولا واذ كان وجه المناسبة بين
 الباب من حيث ان المذكور في الباب السابق صلح احدها الاستحباب والآخر الاستحباب
 وترا وكان الدار معنودا على الحكم الاول وهذا الباب يذكر فيه ثلاثة اشياء احدها
 الاستحباب ووزن افاضت المناسبة ان يعقد با على الحكم الاخر الذي يعقد لغزسية
 وليرصد له لان ما فيه حكم او اكثر ذكره مع صلح فهو بعض من وجوه المناسبة ولا يرد
 ان يكون المناسبة في الذكر بين الشيتين من كل وجه سما في تجاب فيقول على ابواب كونه
 والمقصود من عقد التراجم انتهى واقول في التخصيص بان ما ذكره الما يظهر منه وجه المناسبة
 بين هذا الباب والذي يتبعه ولا يظهر منه وجه ادر اجزى ابواب الوضوء ولا يعنى
 هذا الجواب على الجواب بصاحبه الفتح فلما حمل وباشتمال الى المؤلف قال **صحة** ما اخذ به
 يوسف التميمي قال حرم ما مالق امام دارهم في **الخطبة** كبر الى والوقت
 وامرته كوان من الامم حرمه من هزمين **الخطبة** بينه معنى معناه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال **انما قلنا** قلنا اي اذ ان يتوضا **المصلي** في الله في حرفة
 تقديره في الجوارح ان الله ما يقدره الذي هو المعقول اذ الالة الكلام عليه وهن
 رواية الاكثر من رواية في ذلك المعنى في الله ما يركه ويستذكره لمسلم
 رواية سليمان عن ابي الزناد واختلفت روايات الخطبة في اياته وذكره في الجوارح
 جواب اذا الشريعة **استحباب** معتمد من تراجم في رواية ذروا لاصلي في شدة
 على وزن استعمل من باب الاتفا لان تراجمه واستزادة اجوزت النوة ويجوز
 الاثني في الخطبة **استحباب** تقدم الكلام عليه في الباب قبله **باب الاستحباب**

٨٤

اي انتم احدكم من ابوه عطف على قوله اذا وضعا قال في الفتح واقتضى سياتر احد من
 واحد وليس هو كذا في المعطوف وقد حزمه ابو نعيم في المستخرج من المواعظ
 رواه عبد الصمد بن يوسف شيخ البخاري مخرجا واكد انه هو مسلما بين من يكره ويكره
 وكذا في هذا لاجل ما قيل من حديث مالك وكذا العنق مسلما لغيره الاولين من
 ابن عيينة بن ابي الزناد وعلى هذا كان البخاري يروي حواشي الحديث ان اذا اخذ
 سديها قيسبا في واحد كما يروي جواز تعريف الحديث الواحد اذا استعمل على حكاية
 ستغلب انتم وتعقبه الصحيح فقال لا يترك من ذلك كما ان لا يكون الحديث واحدا
 وقد يجوز ان يروى حديث واحد مقطوعا من طريق مختلفة فتدل ذلك وان كان يروى
 او اكثر بحسب الظاهر فيمنع ان يروى الحديث واحد والظاهر مع سابق البخاري
 في كونه صريحا واحدا انتهى واحاب في الاتفاق ان لا يركب الا ان ليس كان في المعطوف
 ومن الذي يستطيع دقة ان انتهى **بعض** بالاضافة وفيه في فصل ثانيا **قيل ان**
بعض في قوله **بعض** يقع الواو وهو الما الذي يتوصل به والكسبه في كسب قبل ان يركبها
 فالواجب ان يركب ذلك الماء القليل الذي يشار مجرد وجرع التجاسة فيه وينخص
 وان لم يتغير احد واصفا وما القدر الكثير كالقيلين عند الشأضبة والعدو للذرة
 بعض في عشرة او الطاري وان قل عند الحنفية فلا يركب او حال الحديث قبل غسلها وقوله
فان احدكم لا يدري ان **بعض** بغير لغيره من المراد باللفظين قال في الفتح عند
 جمهور الشافعي والجمهور فاسمونه عقبه في يوم وحضه احد يوم القيل لقوله في الحق
 الحديث ايت بعض لان حقيقته المبيت تكون في القيل وقد رواه تلامذته داود وما في مسلم
 اسنادا هذا اذا ما احدكم في القيل وكان التزم من يوم ومراة في صحيح ولا في معانيه
 رواه مسلم سابق ما اسنادها ايضا صحيح اذا ما احدكم الى الوضوء حين يصلي كسب
 القيل فيقضي للحاق يوم النهار بنوم الليل والخاص نوم الليل بالذكر للعلمية قال
 البراء في شرح السنن يمكن ان يقال ان الكراهة في العنق لمن نام ليلته منها الى نام
 منها الى الاحتكام في نوم الليل اقرب لغيره ما في اسم الاسر عند الجمهور للحديث وحله
 احد على الوجوب في نوم الليل ونوم النوم وانعته في رواية استحبابه في نوم النهار
 والفتوى على الوجوب بل في بعض الما وقال ابن حبان في داود والجمهور ينجس الماء
 واستدل بها بما يورد من الخبر انما يركب حديث ضيفت احزابا من عدي وقرينة
 الصادقة لان من اوجب عند الجمهور لتعليل باسم يقضي السك لان السك لا يقتضي
 وجوبا في هذا الحكم استحبابا لاصل الطهارة واستدل ان الوضوء على عرق الوجوب
 بوضوء صلى الله عليه وسلم من السك لعنق حديث جماعة من النوم كسبا في حديث
 ابن عباس ويعتقد بان قوله احدكم يقضي احتضانه بعض صلى الله عليه وسلم واجب
 بان عرق منه غسل يديه قبل ادخالها في الاذنان فقال القلظة فاستحبابه دعوى النوم
 اولى ويكون تركه لبيان الطهارة وانما فقد قال في هذا الحديث في رواية في غسل يديه
 داود وغيره ما يفتيها ثلاثا في رواية ثلاث مرات والفتوى بالعدوى في غير التجاسة

العينية

العينية يدل على الذبينة وترفع في روايتها من ابي هريرة عند احمد فلا يصح
 في الوضوء حتى ينسلها والذي فيه شتر كما ذكرنا ان غسل اصعب وان تتركه ولا
 تنزل الكراهة بدون التلذذ في غسلها الشافعي والكرام باليد هنا الكراهة وما زاد
 عليها اذلة فاذا ذكرها في حق من قاله من النوم لما دل عليه بقوله الشرط وهو محتمل عند
 الاكثر اما المستظهر فيصحت له الفعل حديث عثمان وعبد الصمد بن زيد والاكبر للزهري
 لعدم ورود الحديث في قوله روي سيد بن منصور سنده صحيح عن ابي هريرة انه
 كان يفعله ولا يروي تركه ما سوا في ابن عمر والبراهمة قال في الحديث
 قوله **فانما** انتم من الذين في انا الوضوء كما روه قبل غسلها سواء كان يغتسل يوم القيل
 او يوم النهار ويخصمون نوم القيل في الحديث بالذكر للعلمية وقال النووي هل
 ان هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل بالمعتبر فيه الثلث في خاصة اليد
 شك في خلاصتها فيجوز غسلها سواء اتمام من النوم ليلتها او ليلتها من ليلتها
 عليه وسلم على العلة بقوله فانما يدري ومعناه لا يامر من التجاسة على ذلك وهذا
 عام لاحفال وجود التجاسة فيها في النوم وفي القيل ومنها ان الماء القليل ينزل حقه
 التجاسة وان لم يتغيره والامرين ليلتها فانه ومنها استحباب غسل التجاسة فذلك لانه
 اذا ارجم في المشاهدة في الحقيقة اولى قال العيني وهريرة في فوق الابلت الا في الوضوء
 فكيف وسبغ ان ساهما في ارضي الله عليه وسلم واجب فيه الثلث وميز قيل اراد
 النهي ومنها استحباب الاخذ بالاحتياط في باب العبادات ومنها ان الماء ينجس بورد
 التجاسة عليه قال العيني وهذا لا يجمع واما ورود الماء على التجاسة فكذلك ان عند
 الشافعي وقال النووي في هذا الحديث والعرق بين ورود الماء على التجاسة وورودها
 عليه وانها اذا وردت عليه نجسته واذا ورد عليها ازالها وتقرر ما ذكره في هذا حال
 الدين في الاله الاحتمال التجاسة ودون يقضي ان ورود التجاسة على الماء مؤثر فيه
 وامر ينسلها ما في غسلها بالقطر وذلك يقتضي ان ملاقاتها الماء على هذا الوجه
 حصة مجرد الملاقات والاملاص المحصول المقصود من التطهير قلت سلما ان ملاقاتها على
 هذا الوجه غير حتمية بل الملاقات الضرورية ولكن لا يسلطه استيظانها اجازة التجاسة
 وقال النووي ايضا وقيد لا يسلطه ان الماء القليل اذا وردت على التجاسة نجسته وان
 قلت ولم يقره فاما نجسته لان الذي يتعلق باليد ولا يرى قليل جدا ما كانت مائة من
 الاواني الصغرى التي يفرغ من القليل بل الاواني التي قال الشافعي في حديثه من
 لان يقضي الحديث ان ورود التجاسة على الماء يوترقه ومعلق التاثير من التاثير
 بالنجس ولا يبرهن من ثوبه الا من ثوبه بالاحتضن المعين فاذا سلم المصنوع ان الماء القليل
 يوترق التجاسة فيه يكون مكرها فقدرت مطلق التاثير ولا يبرهن ثوبه خصوصا
 التاثير بالاحتضن انتهى كلام العيني اقول لغز الشافعي في كلام النووي في قوله ما
 تقدم عن صاحب النعم من قوله الاتفاق على ان الوضوء يترق في الماء القليل باليد وما
 ان يوضوء الا ينظف الا يطهر بالمسح والاجازة في حديثه معا فانه في حق الصلاة احتفاء

اصحاب موضع المسح بل ويتلوه سراويله او قميصه بحسه قائله العتيق ومنها ان قوله
 فلتفضل بيك بيننا ولعلنا ذاك انت يا مسند ودمي لئلي او في جواب ابي
 الدائم عليه السلام انه قال من اجمع المفضل والتميز ان قوله فان احركم خطا بالخطا
 ويا قتيق الميلى فان كان القائم من التيمم صعبا او محتونا او كانا فذكر في المصنوع
 ان فيه وجهين احدهما انه كما سلم الباطن العاقل لا لا يدري ان ما انت بك والمثاق
 الا لا يدري نفسه شيئا لان المنع من العتيق انما يثبت بالخطا في حين هولاء اقول في
 كون التيمم غير محتاط بالعرض خلاف المشهور انما يطلب بها عند الشاغبة ومنها
 انها تخلصها في ان حلة الامر للتميز او التعداد فذهب من قال وهو قول الجمهور ان ذلك
 لا احتمال في الجائسة ومقتضاها لما في سنن في ذلك ولو كان مستيقنا ومعه مائة
 من ابن بابت ما يمكن لعن عليا حافة مثلا فاستيقظ وفي على جازا فلا ذكر اهتوان
 كان منتظا سحرا في الاستيقظ ومنهم من قال ومنهم الاما بما ان ذلك التعداد
 على قوله لا يفرق بين ثلثه ومثيق ومنها استحباب استعمال الكفايات في الواضحة
 التي فيها استحبابا وقتا قال صلى الله عليه وسلم فانه لا يدري ان ما انت بك ولم يقل
 فلعلنا بك وقت على درهما وذكره او غا ستره ونحو ذلك وان كان هذا معنى قوله
 صلى الله عليه وسلم وهذا العلم ان السماع بعينه بالخطا المقصود فان لم يكن كذلك
 فلا بد من التبرج ليشيئ التيسر والافرح في خلاف المطلوب وعلى هذا جعل ما حان
 ذلك صرحا به في العتيق في اشارة الساري وهما نبهه وهو ان يفتق السامع
 لا قوله عليه الصلاة والسلام ان مبلغاها بالنعوت ودفع الخطا الطرودة لها فقد
 بلغنا ان مختصا بجمع هذا الحديث فقال وان ثبت بان منه فاستيقظ من التومر وبله
 في اذ خرد برحمتك فاقاب عن ذلك وقيل العتيق وذكر التومر في بيانه عن محمد
 ابن الفضل التيمم في شرح سليمان بعض المشبهة ما مع هذا الحديث قال متها انا
 اذ رى ابن بابت بدي بابت في الفرائض اجمع ووردت بك في دره الى دراعه
 فليقن راعا فلما استخفاف التيمم ما حان ان لا يعلق عن الهوى ليلابسه اليه سؤم
 فقله وقال التومر في الكتاب المذكور وجد في زماننا وتوارثا الا حاربه ومنت
 عند القضاة ان رجلا بقرته بلاد بصرى في سنة خمس وستين وستا انه كان يبيت
 الاضفاد في الهمز ولا يفتقر منها ولهم من عند شيخ صالح ومع سواله فقله
 له والى مستهزا لا للتميز هذا السؤم فخلق وادخله في ريفه استغفار
 له حتى ما يمشي ذلك في الرجل الذي استعمل السؤم جرحا وقريب السؤم بالتميز
 شبهات الرجل الا بعد يومين انتهى **مسألة الرجل**
 كما اذا كان زواجر وذر ولا يفتق على التيمم من اي اذ كانا عاريتين قال العتيق قال
 العتيق في قول الجاهل في هذه الحديث ان التيمم لا يبيحان بل يبيحان في وضوء
 غير جسد لا يمتنع في الرواية الاولى ان الاعتقاد بانك لا توضع لم يتبعها الما والتميز
 ان هذا موجب فوجد الاعتقاد والذين استدلوا على ان المسح غير صحيح في التيمم

لغة

لفظه فقط فقد رتب الوعد على سمي المسح وليس فيه ترك بعض الوضوء
 والعيوب اذا جمعت الطرق ان يستدل ببعضها على بعض ويجمع ما يمكن جمعه فيه
 بغير التمراد ولو استدل في غسل الرجلين بغيره اذا وضاه السمل ففضل رجله
 حركت كل خطية غسشت بها بعدا وهذا يدل على ان الرجل فرضا الغسل لانه لو
 كان فرضا للمسح لم يكن في غسله ثواب الا ترى ان الواجب الذي فرضه المسح لا
 ثواب في غسله فثبت لا دخل في ذلك على الجاهل لانه لو فرضه ان الاكل يطهره انما
 كان بسبب المسح لا بسبب الاضفاد على غسل بعض الرجل فلا حمل ذلك قال ولا
 يسح على القدمين انتهى واول قوله في الحديث فنادى يا علي صوته ويل للاعتقاد
 من النار بما دى بعد هذا الجواب لان الاكل ولو كان للمسح لكان ينبغي ان يقال
 ويل للاقدام من النار لان المسح لا يرفع برئى من حدب الرجل فخصص صلى
 الله عليه وسلم الاعتقاد وليل على ان التمسك لما حصل فيها فقط وذلك لما كوت
 في الغسل لا في المسح وكان الاعتقاد رضى الله عنهم ليعلمهم حسب سنن اوقت غسلوا
 ارجلهم غسلا خفيفا والغسل الخفيف يعطى عليه المسح ونشأ ههنا في غسل الاعتقاد
 فانما كلف صلى الله عليه وسلم عليهم ذلك الاكل انما كان لترك غسل الاعتقاد لا
 للمسح لانه غسل خفيف وبالسند الموثوق قال **مسألة اخرى** من حصل التوراة
 وقدر ان يترك دره في ثيابها ولا يصلح اغترابا **الوجوه** يقع العتيق ويحذف
 الواو الواضحة المتكوى **مسألة اخرى** كسر الواو وسكون السين المنعرج واسمه
 جعفر بن ابي وحشيد الراعي **مسألة اخرى** من اعلم بفتح الهاء وقدر ان يترك
 الضوف وعديه كما مر من عبد الله بن جبر بن العاص رضى الله عنها وهي الحديث
 فترد مقدم هذا الاسناد في ابيمن وقع صوته بالعلم وباب من عاد الحديث فلا بد
 نفاوت الا في سيق الموثوق فانه هنا موسى وهنالك في اباب الاول ابوالهوان وفي
 الثاني مسدرة قال **خلف النبي صلى الله عليه وسلم على في سفره** يقع الميم او مررت
 السفر **مسألة اخرى** قال في الفتح طاهر ان عبد الله بن عمر وكان في تلك السفر وقع
 في رواية سلم انها كانت من مكة المدينة وطريقه ذلك امده الله مستحفا الا في حجة
 الوداع اما غزوة الفتح فقد كان فيها كثر ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم فيها للمدينة
 من مكة بل من المعربة ويجعل ان تكون حجة القضاة فان حجة عبد الله بن عمر كانت
 في ذلك الوقت او قريبا منه انتهى **مسألة اخرى** يقع الحاف او الحى بارسول الله صلى
 الله عليه وسلم **مسألة اخرى** يقع الها وسكون القاف **العصر** بالنصب معقول به
 لارققنا يعني اننا هاجت بنا وها الغروب قال في الفتح ارققنا بفتح القاف والواو
 والعصر بفتح القاف والواو اي دروي ورواية بركة ساكن القاف والعصر
 منصوب بالعوامة ويقوى الاول ورواية الاصلى ارققنا بفتح القاف بدهم
 سناة مما كنه معنى الارهاق والارلاق والاضقان قال ابن بطال كان العتيق لعلوا
 الصلاة في اول الوقت طمعا ان يدركهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصوموا معه لعلوا في



الوقت ياد والى الوضوء ويجلته بلسان يديه فاذا ركع على ذلك فانكر عليه قلت
ما ذكره من ان اجتمع لها حقاً لا وجهاً لها اي يكونها الاخر واكثرهم على غير طهر
او ليراعى الوضوء لما وجدك عليه وما يمسح حتى اذا كان في الطرفين فمجرى العصر
اي قريب دخول وقتها وضوءاً او وهم محل اي في المصنوع **نحو ما سمع على ارجلنا**
ليس هذا من مقامه بل يفتح ما يقع المتفق لانتفاء الاحاد على الاحاد ذكر في القوم واداهم
بارب قبيل قول الامام في حقه مما عارضه من الجرمين امتنع القوم وانما هو وضوء في رجل
في ذلك من كان له ان واحد واما ان حضوا عمداً وجعل من قبيل ركعت القوم واداهم ذلك
احدى الرجلين بعبارة النفس والاخرى بدلالة ذلك بعض المحققين في اية الوضوء
فادعى عليه عليه السلام وفي رواية اخرى **واو في حقه الاعتقاد جمع عقبه** وهو
موجب القدام لا يجمعها المتصرين في مثلها من النار ويجوز ان يفي على ظاهره فيخص
الغرائب بالاعتقاد اذ خصر في مثلها لان موطن الوضوء لا يمشى الا في موضع السجود
وقيل الاقدام في الاعتقاد للغير الخارج عن الاعتقاد التي يمشى الماء اذ لا للسرير
وتدعى ان منصفه على المصدرية اي دار من دارنا واستعمل من الحديث الرد على
الشيعة الفاعل ان الواجب في الرجلين المسح قال في الفتح قال ابن خزيمة لو كانت
المسح جوداً فزعمنا لما زعمنا بالنا واما ذلك المعنى في كتب الخلاف عن الشيعة
ان الواجب المسح اذ يظهره اذ حكم بالفضض وقد اوزعنا لاجراء عن النبي صلى
الله عليه وسلم في سنة وضوءه ان جعل عليه وهو لم يزل في حديث غيره
عنه الذي رواه ابن خزيمة وغيره مغلولا في فضل الوضوء ثم فصل قوله كما امره
الله تعالى ولم يثبت عن احدى من الصحابة خلاف الا على ابن عباس وانش وقد ثبت
عنه الرجوع عن ذلك قال عبدالرحمن بن ابى ايلا اجمع كتاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور وادى الطحاوي وابن حزم ان المسح
بمسح ابيهما **المختصة في الوضوء** باصا قرات ابنا ليه
وي رواية باب بالسنون المصنعة من الوضوء والمختصة حديثاً وقوله من الوضوء غيره
نحو ان اى ياد كرض المصنعة **انها** هي التي استعملها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الاصراع صدر يستوي فيه التذكير والثناء قاله العيني وصح في تفسيره المرفوع بقوله
هذا لا يعمى الحكمة كعقل فضيلة شعره والمعنى حكما ان عباس ولا حاجة اليه
التقدير يقول اي قال المصنعة ابن عباس كما ذهب اليه الكوفي فاجم كذا في
الحق وعبد الله بن زيد بن عامر كما سبوا في ما هو مرفوعاً في ابن غسل الرجلين اليه
الكثيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم والسند الى الخلف قال سفيان ابو ايلا انت لعمركم
ان ما يقع قال خونا شيبه بن ابي حمزة عن ابي بصير عن محمد بن مسلم قال خبرني بكذا
مطابق بيده يفتح المسألة الفضية وكذا في ابن خزيمة عن ابي بصير عن محمد بن مسلم
عطف ان الذي كان زاد الاصطلي وابود رافع عن ابي بصير يفتح الوضوء اي ما
يتوضأ به وفي باب الوضوء لانا دعا بان فيه منه الوضوء **افرض** اعقب على رواية

بالمشقة

بالمشقة من الاجزاء اما الوضوء وجعل مود الضمير اليه ان فضله يعرف من
اي قبل ان يدخلها في اثار وفي الرواية السابقة في في كفته في اثار من
اذن عليه في الوضوء يقع الواو فاذا بينه ثم تمسح في وقوله اي في ذممه
واستشيق بان حذبه الماء يريح انفه واستشقر بان ارحه به قال في الفتح
اصل المصنعة في اللغة الترتيب ومنه تمسح الغسان في عينه اذا تركزت
بالناس ثم استبرأ استعماله في وضع الماء في القم وتزيده واما اعتناء في الوضوء
الشرعي فأكمله ان يضع الماء في القم ثم يديه ثم يديه ثم يديه ثم يديه
لا يسقط تزيده ولا يجره وهو محجب ولعل الماء انما يمتنع للجل لوانتفاع
او تركه حتى يسيل اخرا انتهى وقار سادة الساري وتقديم المصنعة على الاستنسا
استحق لا خلاف العوضون وقيل سبقت كقدم الدين قال في الفتح وانفقت
الروايات على تقديم المصنعة على الاستنساخ وهما سندان في الوضوء والغسل
اجدا انتهى اقول ومقتضى كلام المحقق ان الترتيب بينهما مسبق لا يسقط قال
في الهدى المختار وهما سندان موكد ان مشتقان على من حسن الترتيب والتسلسل
وقدرها لما وضعا باليمين واليسار لغيرها بالفرقة وفيها وزر لنا ريلها
انتهى ثم غسل وجوهها استسعدت وتقدم ان الترتيب المأمور من غير مراد
ولذا قال العلف والواو في قوله **ويديه يديك** واجهتها اليه في الفتح اي يديه
فقد خلان في الضلل خلا لا في الفتح **سواء** زاد في رواية ابي داود
وابن خزيمة في صحيحه **ثانياً** ثم غسل كل رجل باليد اليه ان اكتسبه والاصلي وقت
رواية السنن والتموي كل رجليه وفيه تغل القم على رجل باليد والاصلي وقت
كثارت عليه وهي اعمها صاحب العرف كذا في الفتح ثم قال عثمان رضي الله
عنه روايت النبي صلى الله عليه وسلم **يوضأ نحو وضوءي هذا** او قال في رواية
ثم قال اي النبي صلى الله عليه وسلم **يوضأ نحو وضوءي هذا** وفيه التناقض المرفوع
مثل وضوءي هذا **وصلى** وفي رواية اخرى صلى ركعتين اضر عليها لانها اذ
ما يتطوع به والا فالاصلي اربعاً قال المصنف في الحديث **وكان** كذا زاد لا يحدث
فيها سنة فقدم الكلام عليه قبل هذا الباب ثلاثة ابواب وهو باب الوضوء
ثانياً **ثانياً** واجهه **عنه** له وفي رواية اخرى **المسح** غفر له باليد الغسل
ما تقدم من **فيه** اي من الصغار قال في الفتح وقد تقدمت مسأله ان في هذا
السباق من الزيادة وضع صفة الوضوء في قول النبي صلى الله عليه وسلم وادى المسح
في رواية ابن عباس قال اذرى كان فلما وادى الوضوء اسبغ ما بين يديه
وسبغ ما بين يديه من الساري وهذا الحديث رواه ابن ابي شيبة في سنة
وكب القري يقول صديق جمان بن ابان حولى قال كان دعا عثمان بن عفان
رضي الله عنه بوضوء في ليلة باردة وهو يريد ان يروح الى الصلاة فحقت له
الليلة

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

الديواني

ترداد الماء على برحمه وبدره فقلبت حسبك فما سفت الوضوء والليلة شدة ماغ البرد
فقال صلتا في صمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يسخن عبد الوضوء الا
غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال لما حفظ ابن حجر واصل هذا الحديث في صحيحه
من وجوه وليس في غيره زيادة وما تأخر واخر حد اصاب الحافظ ابو بكر للزياد
شنع الشا في مسند عثمان له وثا من ابن ابي شيبة جاءه من محمد بن سعد بن
بن زيد المشتمى اخرج عنه عبد الرزاق

فصل في الاقمار جمع عقب ككف وهو موخر القدم وشاها ما في معناها من الاضواء التي
فصل السائل في اسماها كراس لرفق وما بين اصابع الرجلين فهي الخاتم وقمر من
حديث عبد الله بن لوط وبدر العقاب وتلقون الاقمار من النار ولان اذكر موضع الخاتم
لاية نه لا يصل اليه الماء اذا كان مضطعا فله وكان ابن سيرين يسميها كرايا
ما وصله ابن ابي شيبة بسند صحيح والموافق في تاريخه **فصل في موضع الخاتم اذا وضعا**
نظا هو ان كان بينه وبينه ما تحته قال في الفقه وروى ابن ابي شيبة عن هاشم
عن جده انه كان اذا وضعا حوله خاتمه والاسناد ان صحبا من جعله على كفاك
واسما بحيث يصل اليه الماء انما تحته بالحقك انتهى والسند الى الموف قال **حديثنا**
ابن ابي بكر الهرة ونقص القنينة وسقطا ان كان عسكار قال **حديثنا** شعبية
ان الخاتم قال **ابن ابي شيبة** بن زياد بكر الرازي ونقصت الباقية القنينة القنينة التي للمي لم يرد
وكان في يده باجزة حاله من معقول سمعت والتاس مثل غيره **حديثنا** وفي حال
ثانية من معقول سمعت اوس مغيره بن مزيار فها وسما حلة من المطرحة يقع المي و
والمع لوجود في الايام المعد الذي ينظر به جليل كان وغيره وحمله قال ابي الوضوء
في صحاحه يعصب معقول بان سمعت واحال من معقوله ولا رجة فقال بالغا القنينة
لا يفسر قال ابو زيد بن عمرو انه اهرية لان القنينة سمعت اهرية قال وكان
يمر بها الى جوف ان الباقية لا تصعب في شدة حمار ووقوع ذلك معقولا لعقل السماع
ان يكون مقبدا بالقول ويجوز كقولها قلبي انما سمعتا مناديا يدعي الايمان **اسما**
الوضوء يقع الهرة من الاسباب وهو لغة الاقمار اي ايق اركا بزوجها اعضا
باعتل قال ابن حجر الاسباب الانفا وقال بعضهم هو الزيادة على البرقة في جعل الاضواء
وكا تدعى منهم ما تبني فخصر في ذلك وعلى برحمه باسباع الوضوء يقول له **فان**
الجمرة **القائمة** على اعطيه وسلفا قال في الفقه فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
كيفه وهو حسن وقد وصف الرضا له حسن **قال** **ابن ابي الاقمار** **ابن ابي الاقمار**
جمع عقب وهو كقولهم موخر القدم وقول الغضائفي وهو العظم المرعفة عند مفصل
الساق والقدم سمون قبل الناصح والمأه من الكعب وقرا سترسل على هذا السور
فقال وتبب احكامه في غسل الرجلين لوقه قلبي الى كعبين قال المعمر بن ابي عمير
وال في الاضواء العبد وبلع ما يشاء اذ في ذلك وفي حديثه ما به من الخادق عند

F 3

الحكم ويل للعقاب وتلقون الاقمار من النار انتهى وسيتفحص من الحديث انه
بينه الفقه ان يشهد له على ما يقضيه ليكون او يقع في السماع وهذا الحديث
من رواية ثور واثما بين امرئيه وجراسا في ومد في وفيه القدر والسماع
من الرجلين في الغسل قال في الفقه ليس في الحديث
النبي ذكره في قوله من لثا وانما هو ما اخذ من قوله فوضوا في الاصل في الوضوء
هو الغسل ولان قوله فيها يدل على الغسل ولو اراد المسح عليها لقال عليها انتهى وقضيه
العقب فقال قلت ما يريد هذا من المصريح في قوله هذا **الاصح** على النطقين برفع
يسح على ان لا تامة ووجهه على انها تامة وهذا هو المسمى در لا يزعم الاخذ الاول
خبره اجماع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الغسل انما لا يكفي بالمسح عليها
كما في الخفين واما ذلك الذي ما روى عن علي وغيره من الصحابة انهم مسحوا على
نعالهم في الوضوء فمصلوا وروى في ذلك حديثه من رفع لوجه البوا ود وغيره من
حديث المعروة كنعن عبد الرحمن بن مهدي وشرح من الامة واسند الخطيب
على عدم الاجزاء لاجماع على ان الخفين اذا ترقى حتى يرد الغرمان ان المسح لا
يجزى عليها قال فقد لث الغسلان لانها لا يعينان القدمين النبي وهو اسند لا يخبر
كذلك منا في فضل الاجماع المذكور انتهى ثم ذكر جماعة من الكشي بسع الرجلين كما
قراه في لث في لو حاكم فقال ذلك عن ابن عباس في رواية ضعيفة والنايت عنه
خلافه وعن مكرمة الشعبي وقاده هو قول الشافعي وعن الحسن الصري الواجب
الغسل والمسح عن بعض اهل الظاهر يجب المسح فيها ووجه ظهور الاحاديث الصحيحة
من غسل النبي صلى الله عليه وسلم فانه بيان لراد النبي صلى الله عليه وسلم
الاية الذي عتقك بالشفقة وقول ما هو كلامه فيها فلهذا من الاقوال يقضي الودعي
المطهر وفيها نقاه من الاجماع وانما خبر بان الاجماع الذي نقله الخطيب في قوله
الحظين اذا ترققا وبالمنها القدمان لا يجزى المسح عليها وما نقله من الاقوال والملافت
انما هو في مسح الرجل العارية وعسلها فان هذا من هذا وقال في الغسل مقبدا من وجه
انما نقلت هو غير ما في غيره لان مذهب الجمهور انما نقلت الاقوال الاخر لاجماع ولا
عقروا فيه عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن في الوضوء قال **حديثنا** **عبد الله بن يوسف**
التفسير **قال** **ابن ابي الاقمار** **ابن ابي الاقمار** **ابن ابي الاقمار** **ابن ابي الاقمار** **ابن ابي الاقمار**
التصغير فيها والمرحج قال في الكوما في وعائية المرجح قال في الفقه هو من قولى
نعم وليس بينه وبين ابن حجر الفقيه لكى هو على امية شيب وقد تقدم في المقدمة
ان القنينة هو عبد الملك بن عبد الرحمن بن حجر وقد نقلت ان هذا جمعه وليس كذلك
وهذا الاسناد كله لا يثبت وفيه زيادة الاقمار لان عبد الله بن سعد انما جاءه من
طسوة واجدة النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن حجر من لفظا وحقها ابا عبد الرحمن
ما ثبات الجمرة ويجوز انما تحقها وهي كقنينة له من حجره انما اتفق ابا عبد
حسنا لا اربما او ان حصل لمار حرام من حرام بل يفسر قال في الفقه انى صحاب رسول

اصلى الله عليه وسلم والمراد بغيره والفظا هرب من السيف انفرادا من عمر بما ذكر
دورن يور من راجه صيد وقال المازني يجمل ان يكون مراده لا يصنعون
غيرك تحفة وان كان صنع بعضنا انتهى ولا في الوقت من جمعا ما نقول وما
يا بين جرح قال رابك لاشن من الاركان كات اى ان كان الكعبة لا تصنع قال
في الصحيح وثا هرا من غيرا من الصبا بذا المذنب راجه صيد انوا صلبت
الاركان كلها وهم ذين عن حها وبه وان الزبير سبني الكلام على هذا المسألة
في الجح ان سنا الله تعالى انتهى **الايمان** تحف اباء على الاضغ وفيه تغلب
لان الركن الذي فيه الحجر الاسود عرفة تكبره لان حجة العرف وهاها في على
قران ابراهيم وهذا السيلان دون الشابين لانها حفران من هو اعد ابراهيم
ولذا السطر من الزبير جميع الاركان لما في الكعبة على قول ابراهيم قال العبي
ولم يقولوا لاسويين فيقول الركن الذي فيه الحجر الاسود للملائكة على بعض
العواد ان في لاسون الركنين الحجر الاسود وكان يقربها المشقة ولا فهم المشقة تصور
فيه خلاف اليمانيين انتهى وفيه ان الركن غير حسي بالاسود وانما الاسود الحجر
الذي هو مذكور فيه فلو وقع التغلب فيه لكان يسفي ان يقع بالعراقيين فليتا مل
وقال القاضي عياض وانفق الفتا ابو على ان الركنين الشابين هما اللذان
للمانيين لا السيلان وانما كان الاختلاف فيه في العصر الذي من بعض الصياحة
والثامن ثم انظر من الخلاف **ورايك ليس** يعنى المسألة الغريبة والمجدة
الفتا ان السبي بكر السيلان المهله وسكون الوجهة ثمانية فوجبة وهي التي لا تشع
مشقة من السيلان وهو الحاق قاله في التهذيب وقيل ليست حلة السيلان المدبر
بالفرد وقيل بالست نعم او له وهونك يدعيه قاله صاحب المنهوي وقال الفرغ
يقال طابنت لانها استبت بالدياغ اى لانت به يقال رطبة مستندى شبة وانما
انقض على ابن عمر رضي الله عنهما بالذلة لياس اهل القرية وانما كان في الميوس
الفتا بالشمع غير مدبوغة وكانت المدبوغة يقبل بالاطراف وغيره **ورايك تصعب**
شع المسألة الغريبة ويتم الوجهة وفتا اى نزلك او شولك **الصفر** قال
ابن اللقن هل الماد صغ الفايب والشعر والاسنيد والاضرب كما قال القاضي الاول
لان الصفة عليه الصلاة والسلام ومع وشقيل عنه لا يصعب شعره ولا فحها
انما من ابن عمر بن قيس ان عمر حمله واصبح ما صلى الله عليه وسلم كان
صغيرا عليه ما لوس والفران الحرة ابراهيم وذكر ايضا في حديث اخر ما
عليه الصلاة والسلام كان يصعب بها ثيابا حتى حاشته وكان كثرهم يعنى الصفاة
والثابعين تحسبها بالصفر عنهم ابراهيم والجزون وروى ذلك على كرم
اه وسه اتمى **بالماء** انك كذا اهل الناس قال العيني راي هل يجمل ان يكون
مصريه وان يكون عليه وما الاربعة التي قبلها من طلبة ومعنى اهل الناس اى اهل
اصواتهم بالثبتيه صح وحقه **قاريا والفتا** اى هل له ذى لغيره **لم** ان است

والاصلي فلم حتى **كان يوم التزيين** وهو الثامن من ذى الحجة قال ابن اللقن مختلف
في تيممه بل قال على قولين حكاه الماوردي احداهما لان الناس يردون فيه
من الما من زيمه لانه لم يكن عريته ولا تيمما وقال الحون لانه اليوم الذي
راى فيه ادم حوى وحكا قولانا لنا لان خيرين راى فيه ابراهيم اول المنا سلك
وقال ابن عباس حتى بل فلان ابراهيم تاه الروح في مسانه ان بلح اسمه
فزيوى في منساق اسمه هذا من السطفاة فاصح صا ما فلان كان للثبتيه
انما الوحي خرج اذ لحن من ربه فحيث هو تيمه رواه السبتي في هذا الوقت
من رواية الكلبى عن ابي صالح عنه ثم قال قلنا قال في هذه الرواية وروي
ابو الطيب عن ابن عباس ان ابراهيم عليه السلام لما اتى بلح اسمه انا وخريل
فاراه منا سلك الخ لم ذهب الى حرفة قال قال ابن عباس سميت حرفة لان
جريل قال لاراهم عليه السلام هل عرفت قال نعم فمن سميت حرفة انتهى قول
وفي الوجود الثاني والثالث نظر لانه يقتضى ان يكون الركنين الحجرين
ولا فها برقيقتي قلب الحزة وواهدا الهم لان يكون من باب الاستفقا في كثير
كاستفقا فند من العلم وثيق الدعق قال **اصدا** من رضي الله عنها يجيبان
جرح **الماء** الاركان الاربعة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوع منها الا
الركن البنا شيب لما تقدم ان ما عداها ليس على قول ابراهيم واما السائل السبيته
فان رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النفا ان وقبره الاربعة للفر
بالاواد التي ليس فيها شعر وتوصاها في الفتا فان روية اى ذرع
الحوى والمستطيل فان لجه ان السبا غير المقرب بالزعليه الصلاة والسلام كان
يعسل عليه الشريفين وما في نقله وها موضع المطا فقه الترجمة ووسلا المشو
ان الوضو لا يج في غير التحف الافضل الرجلين واما الصفره فان راي رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصعب بها ثيابا حتى حاشته اى تيمما في اوشع في اقدم
والماء الاهل ان يالج العرق فان لما رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يصعب
حتى سمعت اى تيمم بها حاشته يقال بعته فانعت وابتعت في السبر
السرخ والمعنى هنا استواها فامة وفي لطفة هونك بمن ثار السرخ في فتا
الج والارسله هو الركب من الابل ذكرا كان او انثى كذا في العيني والحوامد
مذهب الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة يجوز عت الصلاة حاله
قباية وركوب حاشته وهو قول اخيرا شافعه قال ابن اللقن في حديثه من
رواية ابن عباس كذا تصعب وتعبه العيني فقال لطيفه اخوه الحاكم
سند كنه ثم قال فان صرحت جميع على شرط مسلمه فضره الباب ولطيفه واخر
الطحاوى في الحزم اطا ليم فلما صح وهذا الحديث حاشي الاسناد ورواه
عليه وسلم وهم الاقران لان عبدا وسعدا فاعيان من بنية حاشي
والاخار والعبدة وحده الوفا ايضا في الياس وسلم ابوداد في اليع والسائ

47

وهي

النسابة في تقديم وجوب تقديم المبنى على السركه ونسب المرفعي في ذلك المبنى
المعتمد كما نطق ان ذنب لارم من وجوب الترتيب عند السائق وقال المؤلف
اجمع العلماء على ان تقديم المبنى في الوضوء سنة من خالفها فانه العطل وصح وضوءه
والمراد من قوله العلماء ان مذهب الشيعة الوجوب وقد مضى الجراف
في البيان والتبني في الخبرين الشيعة بالسنة المعتمدة من العدة في نسبتها
القول بالوجوب المبنى الشيعة وفي كلام الرازي ايضا ما يروى ان احدهم حصل
قال بوجوبه وليس كذلك لان صاحب المعنى قال لا تعلم في علم الوجوب خلافا
وقال النووي وعلما ان الامتياز باليسار وان كان خبره ما هو مكره نصح عليه
النسابة في الامم وقال ايضا ان من اعطى الوضوء ما لا يتسبب فيه البناء
وهو الاذان والتهنئة والحذان بل يهران دفعة واحدة فان تعدد ذلك كما في
حج لا قطع ونحوه قدم المبنى في سنة تكلمه قال في الفتح كذا الاكثر الوضوء
غيره وفي رواية ابي الوفاء بانبات الواو هي التي اعترضها صاحب العدة
قال الشيخ في الفتح هو ما مخصوص لان دخول المصلي والوضوء من المسجد
ونحوها يدا فيها باليسار انتهى وما أكد الشان بقوله كله بدل على التعميم لان التاكيد
يرفع الجواز ويكفي ان يقال حقيقة الشان ما كان فعلا مقصودا وما يتسبب فيه
اليسار ليس من الافعال المقصودة بل هي اما تزولت ولما غير مقصودة فيدخل
فيه نفس المصلي والسر والبر والطمع ودخول المسجد والصلاة على هيئة التمام
وحقيقة المسجد والاكل والشرب والاحتفال وتقليم الاظفار وقص الشارب
وشق الاظفار وحلق الراس والظهور من الحلق وغير ذلك مما في حناه والقانع
ان كلما كان من باب التكرير والترين فاليمين والاقبال يسار وهذا على رواية الواو
في وقى سنة واما على غيرها وهي رواية الاكثر فقدا طال الشراخ في توجيهها وما
ما ذكره ووجه التسعة وجه الاول انه على حذف العطف وهو ما من
عند بعضهم حيث دل عليه قرينة كذره في المعنى وحج عليه ايات منها قوله تعالى
والعلى الذين اذا ما اولس عليهم قلت لا احد ما حكم عليه في الواو وقلت الثاني
انه بدل الشتم والتمثيل فيكون السدل سنة مستحق على الثاني ايضا فيها
له وجه ما وسنراه في الجملة وهذا كذلك والثالث انه بدل غلط بناء على ان قد
يقع في جميع الكلام فلا ينافي البلاغة والارجح انه بدل كل لان الظهور
مستباح ارباب العادة كلها والتزج يتعلق باليمن والوجه باعتبار التعمير والتفكير
بالرسل فكانه يتعلق بجميع الاعضاء فصار التلازم حسنا وتبعه في شأ تكلمه
ولا يخفى ما فيه فلو سلم انه بدل كل من بعض علمه اجازة بعض النسخة في قوله
تعالى يدعون لعمته ولا يظنون سبلجات عذبة في قول النسابة
رحم الله اعداءه فهوها
والساعة من ان يكون من قبيل ابدال الملهتم من الجملة بان يقد رقت في شأ تكلمه لفظ

بغيره فتصير بد لاسم بغيره الاولى والسابع ان في سنة تكلمه متعلق بغيره لا يتبين
اي بغيره في سنة تكلمه التبيين في هذه الثلاثة اي لا يتولد ذلك سقرا ولا حقا
ولا في فرعها ولا في شغلها ونحو ذلك ذكره هذا الاحتمال صاحب الفتح ما نقله من
الرواية من غير تصريح بالنقل وتعميره المعنى بقوله تكلمه انما قرأه المسوق لعمته
ساقط لا يترجم منه ان يكون الجاهل بالتميز في هذه التلازمة مخصوص في حاله
كلها وليس كذلك بل كان بغيره التعمير في كل الانشاء في جميع الحالات الا ترى انه
أكد الشان بكونه والنسابة بمعنى الحال والمعنى في جميع حالاته انتهى وقال في الفتح
وقوع في روايته مسلم تقدم قوله في شأ تكلمه على قوله في شغلها وبها شرح
الطبيعي انتهى اقول فعلى هذه الرواية لا يشترط في ان تغلق وما عطف عليه بدلين
شأ به باعادة العامل والتميز هنا مناشئة لصاحب الفتح لا تخلو عن التكلف
تراكها لقلة جدوها ولا يتحقق ما في المصنف من الدلالة على شرف المبنى وهو ما روي
الاستاذ ورواها ابن بصري وكوفي وقدر رواية ابن ابي عمير وهو ما روي
المصنف الثابطين اشغقت ومنجبة واخر من التابعين سلم ومسروق والخزيم
والنجار والضعفة واخر من جرد لوف في الصلوات وفي القاموس وسلم في العباد
واورد في القاموس اخر الصلاة وقال حسن صحيح والنسابة في العباد والزمية
وابن ماجة في العباد **باب الفتح من الوضوء** فتح الواو
اي طلب الماء لاجل الوضوء بالفتح اذا حائت بالحاء المهملة الصلاة اي تروى وقمها
تروى فبعد يقال حان حصره اي قريبا وقمة ويقال حانيت بمعنى انت بها الحان له انت
يفعل كذا الخ ان قال ابن المبراد الاستدلال على انه لا يجب طه الماء لشعره قبل
دخول الوقت لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه التاخير فدل على الجواز انق
وقالت عائشة رام المومنين رضى الله عنهما اخبره المؤلف من حديثها في قصة ضياع
عقدها في مواضع منها في قصة سورة المائدة يلفظ عروين الحارث قال **حضر**
الصحيح اي يحدنا فلما الحق القائل **الفتن** بالفتح ما بينا القول الماء ارجل ثم **وجه**
ولكنه يبنى في الحسن الماء بالاسناد الى الضمير العائنين ونسب الماء **انتم** اي النبي
آبته من سورة المائدة واستدل الترويل الى التعمير على طرقي الطارز العقلي وفي الضمير
والاسناد التعمير الى الترويل كما يعقل وصوابه ما تقدم ولعله انقلب على التام والسند
الى المؤلف قال **سنة نأخذ الله** من **وجه** التعمير **قال خير ما مات** اما دار الخيرة
من **الحق** اي من جداه من اي طرقي زيد بن سهل الاضاري عن ابن جابر بن جابر
خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **رايت** اي انصرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفي رواية اخرى **ذرت النبي** وصانته **سنة** اي انصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فالتس اي طلب التماس الوضوء بفتح الواو اي الماء الذي يتوضأ به **غيره** اي غيره
وسقطت الحاء لغز الكثيرين في **قال** بالفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم **رسول**
فتح الواو اي ما نأخذة ليتوضأ به وفي رواية ابن المبراد فتح الرجل ففتح حيدها

بغير قولي الرب ان كان معقار وصنوا رجل واحد ولا ينافي هذا ما مر من انهم لم
يحدوا بالان الحقي وجوده لم اولاهم طلبوه بعد ذلك طلبا حقيقيا حتى وجدوه
قال في الفتح وبين المصنف في روايته ان ذلك كان بالزور وهو في رواية
اشق وقال في القاموس موضع بالمدينة قرب المحسن وانظر كيف اجهزهما لما بالمدينة
حتى يرحبوا والاقا من مآخذهم ورواه رجل واحد وابن كاسينها الزرقا في
ذلك **فروغ رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الابل** من الشريعة التي بعد ان امن اصحابها
لصغر الابل قال في الفتح ووقع في رواية ابن المارثي حقا رجل قد خرج حينما سير
فصغر ان حبيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كنهه فضعف ما به وهو في رواية
حينما لا يتيق باب الرضوخ من الحنف انهم **والناس ان يتوجهوا** اي بان يتوجهوا
سنة اومن ذلك الابل ان **النور** رضي الله عنه **قال لا يجمع** فقلت الموضع ان
يخرج من تحت **اساميه** وفي رواية من بين اصحابه حتى **توضوا من مشاء** حرم حتى
حرف ابتداء وان على اللدبير وفي الفتح قال الكرماني حتى اللدبير يخرج من البيات
اي توضا الماء حتى توضا الذين هم بعد اخرجهم وهو كما يتبع من جميعه وعنه يعني
في لان عنده وان كانت الظرفية لما منه تكن الماسة فتعني ان تكون لطلوع الظرفية
فكان قال الذين هم في اخرجهم وقال النبي **فوضوا** الغنم حتى وصلت النوبة اليه
الاجوف وقال النووي من هنا يعني الي وهو لغة وتعقب الكرماني بانها شاذة قال
نجم ان لا يجوز ان تدخل على عند ولزيم عليه وما قاله النبي ان لا يدخل الا
كذلك قاله الكرماني فمن ان لا يدخل على عند البرم مثل في من اذا وضعت
يعني الي وعلى تزجيه النووي يمكن ان يقال عند زانق النبي وفي الكرماني فان
قلت هل دخلت في هذا الانجاز يكون من المتوضين به ام لا قاله مثل
ان لفظا الناس ما ولكن الاصوليين اختلفوا في ان مخاطب بكسر الطاء داخل
في نحو متعلق خطا به ام لا وتساويا وتغير الاء في كيفية هذا التبع احتمالات
احدهما عليه كذا العلمان ان لما كان يخرج من نفس صاحبه وينبع من ذاتها وانها
انها حقا كذا لما في ذاته فصار يفور من بين اصحابه لامن وضعا وكذا هي حجة
تلازم وايضا في رواية النبي وقال اللدبير في الما بين بين اصحابه اعظمها وتبوس
عليه السلام عين ضرب فصاح المجران الما جهود ان يخرج من الجارة وليس
بعبود ان يخرج من بين اصابع النبي وفي الحديث دليل على ان الما ساة في الما لانه
عند الضرب انه لمن كان في ما في الضلع من وضوءه فبذلك على ان الصلاة لا يجب
الا بدخول الوقت وسنن وجوبها يجب الناس الما وسنن لمن كان على ظهرها رة
ويجب تقديم الوضوء على الوقت وهو من السنن التي يفوق في اوقاها
الغرض والنتيم ليس كذلك بل لا يبع تقديمه على الوقت عند الشافعية
حكم الما الذي يعقل بغير الاشارة هل هو طاهر
طهور ام لا قال في الفتح اشار المصنف الى ان كلمة الطهارة لان الغسل لا يقع في

غسل

غسله من شعره فلو كان نصا لتبين الما عملاقا تروى عن ان النبي صلى الله عليه
وسلم تحفت ذات في غنسه له بل كان يغسل اصول شعره كما سابق في ذلك وذلك
دفعي عما لنا الى ما ارضه من ان على طهرته وهو قول جمهور العلماء وكذا قال
الشافعي في القديم ونص عليه في الحداد ايضا وصحح جماعة من اصحابه وفي طهارة
الرجاساتين وصحح جماعة القول بتخصيصه وهو طريقة العراقيين واستدل للمصنف
على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع ونقص بان شعر النبي صلى الله عليه وسلم
مكبر لا يقاس عليه غيره ونقصه ان المدا والقطا في غيره بان الغنم صفة لا
تثبت الا بالليل والاصل عليه في الوا ولزيمه القائل بذلك ان لا يجتمع على طهارة النبي
بان ما سألته كانت تفركه من نور صلى الله عليه وسلم لا يمكن ان يقال له منبه طاهر
فلا يقاس عليه غيره ولحق ان حكم جميع المسقطين في الاحكام التكليفية الاجمالية
خص بالليل والليل كما ذكرت الالة على طهارة فضلا لانه وعدا لانه ذلك في خصاصة
فلا يلتزم الما وتصح كتب كثير من الشافعية مما يعلق ذلك فقد استقر الامر
على انهم على القول بالطهارة هذا في شعر الادمي اما في شعر الحيوان فلهذا كرك
المدكي فضاخلاف حتى على ان الشعر هل يغسله الحية فيض بالموت او لا لا يصح
عند الشافعية انه يفيض بالموت وذهب الجمهور الى خلافه واستدل ابن القدر على انه
لا يغسله الحية فلو يفيض بالموت ولا بالانفصال بانهم اجتمعوا على طهارة ما يخرج من
الشاة وهي حية وعلى غنائه ما يتلخ من غنائه وهو حية فهل ذلك على الشفرقة
بين الشعر وغيره من اجزائها وعلى التسوية بين حائقي الموت والانفصال وقال
البيهقي في شرح السنة في قوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة انما حرم اكلها
مشهد له في ذلك ان ما عدا ما ياكل من اجزاء الميتة لا يجوز الانتفاع بها حتى
وكان عطا هو ابن ابي رباح وهو وسله يجر من العاقبي في احوال مكة حسنة
صحيح الى عطا **ابن ابي** في شعر الانسان اذا انفصل عنه **اسا** وفي رواية ابن
عسا وقاسطه بقوله **ان يتجدد** على روايته من عسا كيد من الغنم في
وعلى روايته يقول الاول ليرى لانا حيلة لكي يذبح الصغار ويجري من ارباب
لشعر باعنا لفظه والمفعول الثاني باسأله ليرى لانها باسأله ويجوز ان يكون
بدلان باسأله ان يكون راى من الراى بمعنى الانتقاد وعلى رواية الاكابر والصغير
في سماعه بالاشعور المهنوم من الشعر لان المراد به لطف **الحنوط والحبال**
الفرق بينهما بالفرقة بالحنوط واللفظ في الحبال وهذا عطا كما سأل من شعور
الناس التي تعلق بنى وغرض الجارى ايراد كلامه عطا الرجل على من يحسن شعره ايضا
بالنقصا له لانها تتجدد للحبال المتصل منه اذ لو كان تحتها المتجدد لحنوط
والحبال كذا في الحفة واقول فيه نظر لان هذا الدليل ايضا من الدلول على هذا التدبير
لان اشخاذ الحنوط والحبال لا يكون عادة من شعر الانسان وانما يكون من شعور
الانعام فلا تدل الا على طهارتها اهل الان لا يكون ذلك بطريق الاستنباط والقياس

ويرى الى ذلك قول ابن المقفّر لما ذكر الجارية رحما له شعر الانسان استلذ
غيره من كرمه ذكره عن عطارد امر في ان كلام عطارد في مطلق الشعر لا في
شعر الانسان خاصة ثم قال ونقل ابن بطال عن المهلب بن ابي سفيان ان الجارية
اراد به التجرود قول الشاعر ان شعر الانسان اذا فا راق المحسني واذا
وقع في الماخذة وذكر قول عطارد ان على قوله جبرو العلى وآجاب بان القول
يخص شعر الاذى المنفصل من جرحه كالحكاية ابراهيم البلدي عن المرفق
عن النشاف في وصف الجارية عن الشاعر ان الشعر تابع للبدن بطوره وطاهه
ويخص بجأسته وتصريح القاضي ابو الطيب واخرون بان الشعر والصوف
والوبر والعظم والقرن والظلمة كلها لحمية ويخص بالحوث وهو المذهب
وهو الذي رواه المرفق والبرهوني وغيرها ومذهب ابي حنيفة ان شعر الاذى
المنفصل طاهر وكذا شعر الميتة والاحياء الصلبة التي لا دم فيها كالعلم والقرن
والسنن والظفر والظفر والظفر والشعر والوبر والصوف والعصب والزنق
والانفحة الصلبة قاله في ابي ابيع وقد ارجحنا في احصائه على صورها وشعرها ووبرها
وريشها ما لك واحد والمرفق وهو لم يذهب عن عبيد العزيز لمس وجها
وداود في العظم ايضا وصلى العبد ربي عن الحسن وعطارد والاوزاعي والليث
انما يخص بالحوث كل شعر بالفضل واما شعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه
فالمذهب الصحيح لقطع شعره ورواه في شعر غيره لعظمه رتبة ومخاطب
فيه قاله اما فهم عليه السلام شعره بالبركة ولا يتوقف البركة على كونه طاهرا
لذا قاله الماوردي واخرون قالوا لان القدر الذي اخذه كان بسيرا معقوا
عنه انتهى لخصا قول لا يفتي ما في هذا الكلام التسليم من العلة عن منا فام لا يرد
لذات الجباب الرفيع وقد دلت الأدلة على طهارة فضيلة كزيب ابن الزبير
عجائبته وعلمه انكار ذلك عليه وعلم امره وتطوره في الخصائص الكثر في
لما فقد جادل الدين السجوي اخرج البراد والطبراني والطائم والبيهقي في
السنن بسند حسن عن عبد الله بن الزبير قال اخبر النبي صلى الله عليه وسلم
فاحطفا في الدم فقال اذهب فغيبه من هفت فغيبته ثم ائتم النبي صلى الله عليه
وسلم فقال ما صنعت قلت فغيبته قال لعلك غيبته قلت شربته واخرج الادل
عنه من احياه فانه جرحه فاحبه قال ما صنعت قال كرهت ان اسم
دملك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسلم النار وسجع على راسه وقال ولر
فناس منك وويل لك من الناس واخرج ابو يعلى والعماد والدارقطني
والطبراني وابو يعقوب عن اسم اعين قالت قامر النبي صلى الله عليه وسلم من الشعر
الى تخارده قال فغيب من الليل وانما غطاه فغيبته ما فيها ثلث اصغر اضرته
صغفقت وقال لما انك لا تستعين بذلك ابرو لعظ اليه على انك لا تستشكر
مطلبك بعد برك هذا الي ان احضار ذكره ثم قال وقال اصحابنا وشعر طاهر

بالاجماع

بالاجماع ولا يخفى فيه الخلافات فتشعر بها لولا ان النبي او قول الله تعالى
على شعره ان شعره صلى الله عليه وسلم يتقضى ان ما نقله ابن المقفّر من الحديث
فقطا رتبوا حيا حيا بغيره لا يحاط به وصحا الاجماع على الطهارة وقال
الوفا في شرح المذهب واستدلوا بان شعره صلى الله عليه وسلم يولد بالحديث
المعروف ان ابانسة الجمجمة وترتيب دمه ولمسك عليه وان امرأة شربت
بوله ولا يكرهها واخذت ابي طيبة ضعفت وحدت شرب المرأة البول الصحيح
رواه الدارقطني وقال حديث صحيح واذن بك في الاجماع على الفصل
فما ساءتم قال ان القاضي خصص قال الاصم الفطيم عليها ربه لم يجمع النبي وبه
قال ابو حنيفة كما قال العيني وقال الحافظ ابن حجر وقد شك في الأدلة على
طهارة فضله فتصلى الله عليه وسلم وعد الائمة ذلك من حنيفة لصلواته يا ذا
كافي الاصم طهارة فضله تركت يعجز على القول بجماسه شعره الشريف الذي
تبريد به بكسبية من قول عبيد لان يكون عبيد يتغير منه لحي الاله
وما فيها النبي ثم رأت العيني رحما له تقا نكحها كحي ويشتي فقال قول الماوردي
واما شعر النبي صلى الله عليه وسلم فالذهب الصحيح لقطع شعره لا يرد على
ان الشعر قول لا يختلف ذلك فتعوه يا صحن ذلك القول وقد استقر لبعض الشافعية
وكاذا ان يخرج عن دائرة الاسلام بحيث قال وفي شعر النبي صلى الله عليه وسلم
وجوان وصاحبا شعر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك وكنت قال هذا وقد قل
بطلاده فضله فضله شعره الكريم وقد قال الماوردي انما خص النبي صلى
الله عليه وسلم شعره للترتيب ولا يتوقف الترتيب على كونه طاهرا قلت هذا الشيخ
من ذلك وقال كثير من الشافعية يجوز له شعره قالوا لان القدر الذي اخذ كان
سيرا معقوا فغيبه قلت هذا القوم من الكل الى اخرها اعطاه النبي وسور الكلب
عطف على الحشرات البرية وسور الكلب بالهجر وقد تحققت وهو ما يجب
في الاثنا عشر شراي هل هو طاهر ام لا بيان حكمه **شراي في السجدة** او في رواية
زيادة وانها بالجر وهو من اصنافه المصدرة فاعلم وحديث المغفول اي وانه
بيان حكمه ما ناله الكلمات هل ينجس بما يشي بهها المرو او هو ينجس على رها
فمن قال بجماسه قال بجماسه ما يصيبه لعابها المأكل قال ابن المقفّر وضد
الخطا من ذلك اثنا عشر كلمة الكلب وطهارة سورة قال الاجماع على اراه تخاذل
ما ذكره من التجار لكن في الاستدلال بالاعمال على طهارة الكلب نظر قال ابن المقفّر
وجده النظر ان غسل الاله من شرب الكلب يجوز ان يكون نجاسة وان يكون
نجسا ويخرج الاول بر البرهاني وسلم طهارة الكلب اذا وقع الكلب في ان يعضه
سبعة ارباب الا ان بالترتيب وهي على قوله اصنار ووايته ايضا او لا يكتف
في انا اسد كيم فله في شربه لصله سبع مرات واما عرفت لما تلبس به ان الكلب
شرب من الحنف اذا جرحه انه قد يبرحه في حبه في مكان غيره على نفق من ان يكون



عبد الرحمن المعروف بصاحبة البغدادى قال خير اوفى رواية ابوى ذر الوقت
والاصلى منها **سيد بن جابر** عن النبي الزاد يومئذ سعد بن الحافظ
الواسطي روي عنه البخاري وابوداود وجعستين سنة لوق سنة حنيفة
ومعترين وما بين من مائة سنة كذا في الكرماني والعيني وفي السطواني انه
يزق سنة حنيفة وما بين وهو يوسن قلم الناصح وفي الكرماني قال ابو بكر
الطبيبي كان من اهل السنة واصحها فاجاب في الحجة بعني بعينه لا يقبله
وقال ابن عسكار لما دعي سعد بن الحجة راجع من دار الجبر فقال يا
قوم الجاهل فان جلالكم كثر وقيل له جدم ما انصرف من الحجة ما فعلتم فقال
كفرنا وفضلنا انتم وفي قوله قال ابن عسكار لا ينظر لان بينها نحو ثلاثمائة
فكيف يصح قوله راجع اليه اللهم الا ان يكون ابن عسكار اخرا لفظ المشهور
او يكون روى ذلك بالواسطة فاسقط الناصح **قال صفى بن عيسى** دفع المصنف
وتشيد بن الحسن بن العوام بن عبد الوارث ابو اسحق الواسطي ثقة صدوق
وعن احمد بن مطرب الحديث قال محمد بن سعد بن شيبان اخذ هارون بن عيسى
زمانا ثم حلي عنه واقام سجدا مات سنة حنيفة وما بين **عن ابن عوف**
دفع العين المملة في اخره فون هو عبد الله بن جودن فابى سيد قرا زمانه
تقدم في باب ديب مبلغ او يحيى سابع **عن ابن سيرين** علم بالغة على محمد بن
اباسيرين **عن ابن سيرين** والاصلى زيادة ابن مالك ان رسول الله وفي رواية
ابن ذر النبي صلى الله عليه وسلم **لا تخلق راسه الشريف** في حجة الوداع اى امر الملاق
تخلفه فاضاف الفعل المصطفا نحو بنى الامير المدينة الصحيح ان عمر بن عبد الله
ما ذكره البخاري وقيل انه خراش بن اسامة بن يحيى بن الصحابي ان حواشيا كانت
الملاقى بالحيوية **كان ابو طلحة** جواب لما هو بن يدر بن سهل بن الاسود الاضمار
البخاري روي عنه اسلمم والاضاح رضى الله عنه شهد العقبة ويداوا احد
والمشاهدة كما مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو نقيب روى له عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم اثمان وتسعون حديثا البخاري فيما تخرى وقال النبي صلى
الله عليه وسلم في صوف اليه طهنا لمديني حبر من قبة مات سنة اثنتين
وثلاثين بالمدينة وصل عليه عثمان بن عفان كذا في الكرماني وقال في التقريب
تعا فلما شتمت سنة اربع وثلاثين وقول السطواني في المتوفى سنة سبعين
كأبي هريرة فيه نظرا **وابن ابي عمير** شربه عليه الصلاة والسلام قال في الفتح
وقها خرج البرهوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان اللادوي
بابين مما سألهم من عبد الرحيم والفظان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
الملاقى لحق راسه ووقع له ابي طلحة الشق الاين ثم حلق الشق الحق فامر
ان يتبهد بين الناس ويرواه من طريقين من عيسى بن هشام بن حسان عن ابي
سيرين لفظ لما روى الحسن بن محمد فسلك ما قال الملاقى شقه الاين هلقت ثم دعي

اباطقة اعطاه اياه ثم ناوله الشق الاين هلقتة فاعطاه **اباطقة** وقال
اشهد بين الناس وكه من ذوا بزجعت بن خبات عن هشام بن فضال الاين
تفيع بيه وفي لفظ فوزع بين الناس الشجرة والشعرية ولعل الاين
سالم وفي لفظ اباطقة ولا تهاضن في هذه الروايات بل طريق الجمع فيها انه
داول اباطقة يلا من الشق الاين فاما الاين فوزعه ابو طلحة ما مع بين الناس واما
الايضا فاعطاه زوجته يا حرم صلى الله عليه وسلم ايضا زاد احمد في روايته له
الجملة في طيبها وعلى هذا فانهم يروى قوله بعينه في رواية اخرى تعود على
الشق الاين وكذا قوله في رواية اخرى بعينه فقال اشهد بين الناس النبي وقال
النوى وقد استخرايت العداة بالشق الاين من راس الخلق وهو قول الجمهور
خلافا لابي حنيفة وقيد طرقة شعرا لادى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا
وقيد ليرك شعرة صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وقيد الواسطة بين
في العنية والاربية قال في الفتح وقيد ان الواسطة لا تستلزم المساءة وقد ينقل
من يتولى التفرقة على غير النبي وقال العيني وقيد ان طلق الراس سنة او صحبه
اقتناء ليعلم صلى الله عليه وسلم النبي قال في الفتح ووقع هنا في رواية ابن عسكار
قبل ايراد حديث مالك **باب** **ما لقون اذا شرب**
الكعب قالوا انك **فيلعسل شعرا** هذه الترجمة معقودة على لفظ سألنا النبي
وبالسنه الى المؤلف قال **عن ابي عبد الله** **ابن سيرين** **عن مالك** **وقد روى**
مالك الامام **عن ابي ذر** **الناذير** **بكر** **الناذير** **عبد الله بن ذر** **القرظي** **المدني** **عن**
ابن عبد الرحمن بن هرم **عن ابي هريرة** **رضي الله عنه** انه كان ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسقط لفظ قال لا يذروا الاصل والاصلي وان عسكار اذا شرب
بكر لرا **الكعب** ولو كان ما ذروا في اتحاده في الماء **عن ابي** **قال في الفتح** **كذا هو**
في رواية الخواص المشهورين **ابن هريرة** **من روى** **ابن جبر** **ابن جبر** **عنه** **ابو**
وهو المعروف في اللغة يقال **ولم يبلغ** **الفتح** **فيها** **اذا شرب** **طريف** **لسانه** **او**
ادخل **لسانه** **فيه** **فخره** **وقال** **لقيل** **هو** **ان** **يدخل** **لسانه** **في** **الماء** **وعنه** **من** **كل** **لعم**
فخره **ك** **زاد** **بن** **درستويه** **شرب** **ابو** **ليرشرب** **وقال** **سني** **فان** **كان** **غير** **ما** **يع**
يقال **لعمه** **وقال** **المطري** **فان** **كان** **فا** **رغابا** **لجسه** **وادعي** **ابن** **عبد** **البر**
ان **لفظ** **شرب** **له** **بروه** **الامام** **ك** **وان** **عنه** **راه** **للفظ** **ولم** **وليس** **ك** **ادعي**
فقد **رواه** **ابن** **حزيم** **ابن** **ابن** **المدني** **من** **طريقين** **من** **هشام** **بن** **حسان** **عن** **ابن**
سيرين **عن** **ابن** **هريرة** **للفظ** **اذا** **شرب** **لكن** **المشهور** **من** **هشام** **بن** **حسان** **اللفظ**
اذا **ولم** **كان** **الحجبه** **مسلم** **وعنه** **من** **طريق** **عنه** **وقد** **رواه** **عن** **ابن** **الناذير** **بن**
ما **ه** **لفظ** **اذا** **شرب** **النبي** **ق** **في** **هذه** **الرواية** **عنه** **من** **ك** **ادعي** **اد**
يقال **لشرب** **منه** **ولا** **يقال** **لشرب** **فيه** **او** **يكون** **شرب** **عن** **سني** **ولم** **شعدى** **بما**
يقول **في** **الصحيح** **ابن** **سيرين** **ابن** **عبد** **البر** **ابن** **عبد** **البر**

ذكره ياعلى الغالب فالما الذي في الطوائف والحدائق اذا كان دون القدر الكثير
عندنا في حقيقته ورون العلقين عند الشافعي حكمة كذلك خادقا الا وراعي لان
العلة في عمل الاتيخص الماء الذي فيه تكثرة قتلها وهذه العلة لا تخضع للماء
المحور في الاو الى بل يخزي فيه وفي غيره من كل ما قليل سواء كان في انا اوق
قلاوة او عند بر صغير ومثله كل ما مع كزيت وصل ويشبه لهذا العموم ما في رواية
لمسلمين طريقين عن ابن سيرين قوله فلو فيه فانه يسجل كل ما يراق من ما وضعه
فولان طاهر الماء المرابا واقته للثمن عن اضافة الماء وخرج بقوله ولو كان
شرب في روايتها ما اذا كان الذي في الانا معا لان الواجب جسد الغاء ما
اساه تم الكلب ولا يجب غسل الانا حينئذ الا اذا اساه تم الكلب مع الرطوبة
يجب غسلها اساه بفضله لا في الحالة هذه لا يسجد هذا الكلب منه شربا ولا ولو غا
لم لا يخفى والعوزية المستفاد من القاء في التخلص مما بها للظهور على الاستحباب الا
لمن اراد ان يسجد في ذلك الانا قال في الصحيح ولم يقع في روايتها من الترتيب ولا
ثبت في شيء من الروايات عن ابي هريرة الا عن ابن سيرين على ان بعض اصحابه
لم يركبوه وروى ايضا عن الحسن وابي داود عن ابي هريرة في رواية عن عبد الرحمن
والدا السدي عند البزار واختلفت الروايات عن ابن سيرين في حمل غسله الترتيب
فلم يرو عنه من طريق هشام بن حسان عنه ولا هن وهي رواية الاكثر عن
ابن سيرين وكذا في رواية ابي داود المذكورة واختلف على قتادة عن ابن سيرين
فقال سيد بن بشير عنه ولا هن ايضا واخبره الدارقطني وقال ابا عن
قتادة السابعة اخبره ابو داود والشافعي عن سفيان عن ابي يوسف عن ابي بصير
اولاهن واخبرهن وفي رواية السدي عند البزار احداهن وكذا في رواية
هشام عن عروة عن ابي الزناد عنه ثم قال بعد ان ذكر وجه الجمع بين هذه
الروايات ورواية اولاهن ارجح من حيث الاكثورية والاحتياطية ومن حيث المعنى
ايضا لان ترتيب الاحترق يقتضي الاحتياج الى مسئله اخرى لتسليمه وتوض
الشافعي في حمله على ان الاو التي ثم قال يخالف ظاهر هذا الحديث المذكور
ولخفته فاما الما كذا لم يروى الا بالترتيب اصلا مع اجماعهم المتبع على المشهور
عندهم لان الترتيب لم يقع في روايتها ما قال القرافي فيهم قد سمعت ظاهرا
فالتصحيح سمعت لم يروى الا من قاله روايتان امرها لتسليم الحديث وهو
عندنا صوابه انه للوجوب لكنه للبعد كون الكلب طاهرا عند من الى حراما حال
بشم قاله وما للحنفية فلم يروى لوجوب الترتيب ولا عند الظاهر
وعنه عنهم ما حرمها كون ابي هريرة راوية التي ثلاث من خلات فثبت بذلك
منع التسليم وتعقب ما يستعمل ان يكون اثنى بذلك لاعتقاده لدية التسليم لا
وجوبا او كان حتى ادراه ومع الاحتمال لا يثبت المنع وايضا فقد ثبت انه اثنى
بالغسل سبعا ورواية من روى واقعة فيها روايتها ارجح من روايتي روى

عنه

عنه حقا فلما من حيث الاسناد ومن حيث الظواهر التعليلها هو واما الاسناد
فالموافقة وردت من رواة حماد بن زيد عن ابي يوسف عن ابن سيرين عنه
وهذا من اصح الاسناد واما الحافظين من رواة عبد الملك بن ابي سليمان
عن عطاء عنه وهو دون الاول في القوة بكثير اثنى واحاب العيني عن عدم
قول الحنفية بوجوب التسليم والتزب عنه له قلت لم يروى ابا عن ابن سيرين
الذي روى التسليم روى عنه عطاء بن ابي رافع من ولوغ الكلب نعلها فعلا وقولا
مرغوبا وموقوفا من طريقين الاول اخبره الدارقطني باسناد صحيح
من حديث عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة قال اذا ولغ
الكلب في الانا فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات قال الشيخ في الدين قلت
الاما هذا الاسناد صحيح الطريق الثاني اخبره ابن عدي في الكامل عن
الحسين بن علي الكواكبي قال حدثنا اسحاق الأزرق حدثنا عبد الملك عن
عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب
في اناء احدكم فليهرقه وليسله ثلاث مرات ثم اخبره عن عمر بن ابي
شعبة حدثنا اسحاق الأزرق به موقوفا ولم يرو عنه غير الكواكبي فان
قلت قال البيهقي فترجمه عبد الملك من اصحاب عطاء ثم اصحاب عطاء ثم
اصحاب ابي هريرة وللحافظ النقات من اصحاب عطاء واصحاب ابي هريرة
برواية تسع مرات وفي ذلك دالة على خطاها وابتعاد الملك بن سليمان
عن عطاء عن ابي هريرة في الثالث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف
النقات ويخالفه اهل الحفظ والتفت في بعض روايات بتركه شعرت به
الحجاج ولم يخبر به البخاري في صحيحه قلت عبد الملك ارجح له مسلم في
صحيحه وقال احمد بن النوري هومن الحافظ ومن النوري هو تقيته
متفق وقال احمد بن عبد الله تفتت في الحديث وتقال كان النوري
شعبه المتران واما الكواكبي فقد قال ابن عدي قال لنا احمد بن الحسن
الكواكبي يسأل عنه والكواكبي له كتب مصنفه ذكر فيه لغزوات الناس
في المسائل وذكر فيها اخبار كثيرة وكان حافظا لها ولم اجد له غيرها سكا
واما الظاهر في فقد قال بعد ان روى الموقوف عن عبد الملك بن ابي
سليمان عن عطاء عن ابي هريرة فثبت بذلك منع التسليم لان ابا هريرة
هو راوي التسليم والراوية اذا اجل خادف روايته او اثنى بخلافها لا
تبقى حقيقته لان الصحابي لا يجادل له ان يسجد من النبي صلى الله عليه وسلم
شيئا ويقتي او يجعل بخلافه او ينسقط به عن الله ولا يقبل روايته واما
حسب الظن ما في ابي هريرة رضي الله عنه فدل على منع ما رواه وقد عارض
هذا القول بان الحنفية صا لغوا غاها الحديث بقوله لا يجوز ان يكون اثنى
بذلك لاعتقاده ندية التسليم لوجوبها او كان يخبر ما رواه ومع الاحتمال

الرفوع

الكلب لان ظاهره انه سقى الكلب فيه ونعقب بان الاستدلال به سبق على ان شرع
 من قبلنا شرع لنا وفيه اختلاف ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ومع ارصاه
 العنان لا يمت الاستدلال به ايضا لاحتمال ان يكون صب في شيء ضيقا او يغسل
 خفه بعد ذلك او لم يلبس بعد ذلك انتهى وفي الحديث عن العزاد الاحسان ان
 لاجوانا من محترم وفيه حريته الاسماء اله والخم فاعلم فانصد الاحسان لما جرد
 عليه وقد دخلت النار امة في هرة حبس حتى ماتت وفيه وجوب نفقة
 الهياكل الملوكة على ما كتبنا وهو جميع عليه وهذا الحديث من السداسيات ورواه
 ما بين مروزي وصرى ومده في وفيه رواية ثمانية فيهما عبد الله بن زياد
 وابن صالح وفيه الحديث والاحجاز والصحاح والنعنة والحجوه المولف
 ايضا في الشريب والمطالع والادب وذكره ابن اسرئيل وسلم في الحيوان واثر
 داود في الطياد **وقال احمد بن حنبل** منع المجبة وكسر الموحى بن سعيد ابو عبد الله
 النبي المبرك الموحى في بعد ما بين وهومن يسوق المولف **عن ابن شبيب**
عن ابن يونس بن يزيد الا انه قال محمد بن مسلم الزهري انه **قال**
حدثني بالانفاد **رحمة** بالماء الملهة والرائي **ابن عبد الله** بن محمد بن الخطاب
 ابو عمار القريشي العدوي المدني الثاقب **الثقة** الجليل **عن** **ابيه** عبد الله بن محمد
 انه قال كانت **الكلاب** تليل وتدبرني **الحبيد** اليهودي والظريف لما لغو متعلق **شعير**
 وتدبر على السارح اوصال من الضير وغير الاربعه نول وتقبل وتدبر
 في المسجد في زمان **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **ظروا** وفي رواية ابن عساکر
 فلم يكن وفي رواية اخرى **ابن عساکر** في **الحبة** فلم يكن **ابن عساکر** وفيها بين
 الزوايين ما لفتت في الاول **ابن** في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم فانه
 الملعون وما يعذبهم وكذا في لفظ الرش حيث اخاره على لفظ الضل لانت
 الرش ليس فيه جريان الما لاختلاف الفصل فانه يشترط فيه الجريان في الرش
 الملعون كما في قوله **سليم** **الثلاثة** في سباق في النبي هو عام وكله
 فيما لفته في طهارة سور الكلب اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان لعابه يصل
 الى بعض اجزاء المسجد ويجب بان طهارة المسجد مشققة وما ذكره شكوك فيه
 واليقين لا يرفع المشكوك ان دلالة لانه خارج عن دلالة منطوق الحديث الواردة
 بالفصل من ولو غلبت في المحبة وقال في العنع زاد ابو نعيم واليهي في
 روايتها عن الحديث من طريق احمد بن حنبل بن شبيب موصولا بصرح **الحديث** قبل
 قوله **تقبل** يتول وعدها واول العطف وكذا ذكره الاصيلي في رواية **ابراهيم**
ابن مغفل عن البخاري وكذا **الحجوا** **ابوداود** والامام **علي بن** **رواية** **عبد**
ابن **وهيب** **عن** **يونس بن** **زيد** **بن** **شبيب** **بن** **سعد** **المدكور** **وعلى** **هذا** **الاجمعة**
 فيه لمن استدلال على طهارة الكلب للائتما في على **نحاسة** **بولها** **قال** **ابن** **المنير**
 ونعقب بان من يقول ان الكلب يبول وان بول ما يبول طهارة يقدح في

نقل

نقل الاثاق لاسماع وقد قال جميع ما ان ابوالجبوانان كما ما هو الا الذي
 توهم قال ابن وهب حكاها لاجماع على وغيره عنه وسبق في في بار غنطل
 البول وقال المذنب المراء **ابن** **كانت** **تبول** **خارج** **المسجد** **في** **مواضع** **تعتبر**
وتدبر **في** **المسجد** **اذ** **لم** **يكن** **عليه** **في** **ذلك** **الوقت** **لحق** **قال** **ويبعد** **ان** **تم** **المسجد**
تثاب **المسجد** **حتى** **تثيبه** **با** **بول** **فيه** **وتعقب** **بان** **ان** **اقبل** **المسجد** **من** **الاربع** **في** **ذلك**
كان **في** **المرز** **والا** **اقرب** **ان** **نقل** **ان** **ذلك** **كان** **في** **الاما** **الحال** **على** **اصل** **الاما** **تم**
ورد **الامر** **بكم** **المسجد** **وتنظيرها** **وحصل** **الابواب** **عليها** **وتعتبر** **في** **ذلك**
ما **رواه** **الاصحاب** **على** **قد** **رواه** **ابن** **طريف** **ابن** **وهيب** **في** **هذا** **الحديث** **عن** **ابن** **عمر**
قال **كان** **محمد** **يقول** **بالحق** **سواء** **اجتمعوا** **الغزو** **في** **المسجد** **قال** **ابن** **عمر** **وقد** **كنت**
ابن **في** **المسجد** **على** **عهد** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **وكانت** **الكلاب** **التي**
فاشا **الى** **ان** **ذلك** **كان** **في** **الابتداء** **ثم** **ورد** **الامر** **بكم** **المسجد** **حتى** **من** **الغو**
الكلام **وبها** **يدفع** **الاستدلال** **على** **طهارة** **الكلب** **لما** **قوله** **في** **زمان** **رسول** **الله**
صلى **الله** **عليه** **وسلم** **هو** **وان** **كان** **عاما** **في** **جميع** **الاربع** **لانه** **اسم** **مضاف** **لكنه**
مخصوص **بما** **قبل** **الزمان** **الذي** **مر** **في** **هذه** **الاربع** **لانه** **اسم** **مضاف** **لكنه**
في **السنن** **على** **ان** **الارض** **تظفر** **اذ** **انفها** **النجاسة** **بالخطاف** **يعني** **ان** **قوله** **لم** **يكونوا**
يرسبون **يدل** **على** **نفي** **حسب** **الماء** **من** **باب** **الاول** **لانه** **الخطاف** **يعيد** **تظهير**
الارض **لما** **تر** **اذ** **ان** **لا** **يقتضي** **ما** **فه** **ان** **نفي** **مقتضا** **واقول** **ما** **ذكره** **عن** **ابن** **داود**
هو **ذهب** **الى** **النجاسة** **لان** **طهارتها** **تصل** **لصلاة** **عليها** **لا** **يقتضي** **شروط** **ذهب**
انها **و** **رجل** **هل** **الطهارة** **السنن** **ما** **بين** **عمرى** **والى** **ومدى** **في** **هذه** **رواية** **تأتي**
عن **تالبي** **والقول** **والحديث** **والنعنة** **والاستدلال** **الى** **المولف** **قال** **ابن** **عبد** **الله**
ابن **عمر** **بن** **المخارق** **المليق** **بصححة** **بمعنى** **المهلة** **وسكون** **المهية** **وفتح** **الموهة** **فمرش**
الاذى **البعري** **ابو** **عمر** **الموحى** **نقده** **ثبوت** **سكان** **العائنه** **عيب** **بما** **الاجرة**
على **الحديث** **لوق** **سنة** **حسب** **وعشرين** **وما** **ثان** **قال** **ابن** **عبد** **الله** **شعبة** **بن** **الحجاج**
عن **ابن** **ابن** **السفر** **سبعين** **واقصو** **حين** **واحد** **عده** **الله** **واسم** **ابيه** **سعيد** **دب**
محمد **وبقال** **احمد** **الهمز** **في** **القول** **في** **وقد** **في** **باب** **من** **سلم** **المولون** **وما** **قنت**
الاضطلال **في** **من** **قوله** **العجا** **في** **الشرب** **بان** **شرب** **او** **لغير** **نقده** **نظر** **لا** **يقتضي** **اذ** **الين**
هو **تا** **بني** **فضلان** **من** **كذبها** **بما** **في** **السعي** **بمعنى** **التي** **المعبر** **واسم** **عائنه** **محمد**
عده **بن** **عائنه** **بن** **عبد** **الله** **الضاي** **المكي** **با** **في** **طريف** **بفتح** **الظا** **المهله** **وبالعا**
اخوه **الجواد** **بن** **الجواد** **قدم** **على** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **صه** **سبع** **روي** **لعمت**
رسول **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **سنة** **وستون** **عدها** **انقضا** **منها** **على** **نوته** **وانفرد**
مسلم **بحديث** **بن** **يزيد** **الكوفي** **وما** **ثان** **في** **زمن** **الحق** **ارسة** **ثمان** **وشين** **هو**
ابن **مشير** **وما** **ارسة** **ويقال** **ما** **بقر** **فما** **كان** **عور** **قال** **ابو** **عمر** **الضائي**
في **كتاب** **المعرب** **عاش** **عدي** **بن** **عائنه** **ما** **وقا** **بن** **سنة** **روي** **عنه** **ان** **قال** **ما**



دخل على وقت صلاة الا وانا مشتاق اليها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكرهه اذا دخل عليه وشهد فوج العراق زمن عمر وكان يفتي لطيف القمل ويقول
 ابن جبار لنا ولبن حنق وحنق الفتى لانه في الجارية سبه احاديث مخالفة
 لما في الكرماني والعين انها ثلاثة انه قال **سالت النبي صلى الله عليه وسلم** اي عن
 حكم صيد الكلاب كما صرح به المولف في كتاب الصيد وعنده هنا الكتاب بل لانه
 لم يوافق عليه فقال **لا ولا ذمة قال ان الرسل كذبت للعلم** يعنى اللام المشددة
 قال الكرماني العلم هو الذي يترجم بالرجح وليس يصل بالارسال ولا ياكل من
 الصيد لانه بل مراد وقال الصبي كون الكلب معلما معوض الى راي المعلم عندك
 حصة لا يتخلف باختلافه لا يتخلف من والموال وعند ابي يوسف ومحمد ترك
 الكلب ثلاث مرات وعند الشافعي بالعق وصد ما لك بالانحاز واستراط التعليم
 لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح **فقتل الصيد** الذي ارسلته عليه ولو ياكل منه
تاكل الا لربا حتى قال في قوله تعالى فاذا حلقتم فاصطادوا وهذه للهنجواب
 شرط وفيه دليل على ما عني صيد الكلاب العلة سواء كانت سودا ام غيرها
 خلافا لادما بر احمد فان قال لا ياكل صيد الكلب الا سودا لانه شيطان كذا في الكرماني
 وان الكرماني كلف من الصيد **فلا تاكل منه** وعلى النبي بقوله **فانما استمكنه**
 وقيل قال انه تعلق بكلوا استمكن عليكم قال عدي **قلت** لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم **ارسل كلبى** اي المعلم **فاجد معه طرا** حر قال عليه الصلاة والسلام **فلا**
تاكل منه **فانما استمكن** اي ذك اسم الله على كلبك عند ارساله **ولا تسمى على كلب**
 اخر قال الكرماني ولما خذف حرف الغضف من السؤال والجواب لانه ورد على
 طرفين المقابلة كما في ايات حقا لله موسى و فرعون وعلم منه انه لا يد من هذه
 الشروط الاربعة حتى يعل صيد الاول الارسال والثاني كونه معلما والثالث
 الامساك على صاحبه بان لا ياكل منه والراجح ان يدكر اسم الله تعالى عليه عند الارسال
 وظاهر الحديث ان التسمية شرطا كما مر هنا فربما هو لان الكلب اذا لم يدكر اسم الله عليه
 واختلف العلاف في ذلك فذهب الشافعي الى انها سنة فلو تركها عبد اوسهوا بخد
 الصيد والذبيحة والحديث صحة عليه وقال الظاهرية التسمية واجبة فلو تركها
 عبد اوسهوا لم ياكل الصيد ولا الذبيحة وقال ابو حنيفة لو تركها عبد اوشق
 ولو تركها سهوا تعلق وسبغ لذلك من يارب ان في كتابها ان اسم الله صفا
 قال في الفتح ولما سق السنتك هذا الحديث هنا يستدل به لانه في طرازه وسور
 الكلب ووجه الدلالة من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن له في الكرماني
 صاده الكلب ولم يقيد ذلك بقيل موضع فيه ومن ثم قال ما لك كعب وكل
 سباع ويكون لها بيتها واحباب لانما جعل بان الحديث سبق لغيره ان قوله
 ذكاة وليس فيه اثبات تحاسة ولا تقيها وبدل لانه لا يقبل غسل الدم
 ان اخرج من جرح نابه لكنه وكله الى ما تقر به عنده من وجوب غسل الدم فاعله

وكله ايضا الى ما تقر به عنده من غسل ما يماسه منه قال ابن المنبر عند الشافعي
 ان السكين اذا اسقطت ما تحس وذبح بالتحفة التي تحته وناب الكلب
 عندهم يخن العين وقد وافقنا على ان ذكاة شريعة لا تحسن المذكي وتغيب
 ما لا يلازم من الاقناع على ان الذبيحة لا تصير تحفة لبعض الكلب ثبوت
 الاجماع على انها لا تصير تحفة في الزنيم بر من الشافعي ليس بلازم انتهى وفي
 الحديث ابا حبة الاصطيد بالاكسار والحاجة والانتفاع به بالاكل وغيره ووقع
 الشر والضرر واختلفوا فيمن صاد الفلبي والشهه فاباحه بعضهم وحرهه
 الاكثر ون وقال مالك ان فعله لذكاة فهو وان فعله من غير ذكاة
 فله لا ترشاد في الارض وتلاف نفس كذا في الصبي وبقية ايضا يقتضى
 الحديث عدم الفرق بين كون المعلم كبيرا الام من نخل ذكاة او لا وذكاة
 حره في الجلي من قوم اشترطوا كونه من نخل ذكاة وقال في قوله لا ياكل صيد
 جارح علمه من لا ياكل ما ذكاه وروى في ذلك انما رتبها عن يحيى بن يعقوب
 على بن ابي طالب رضى الله عنه انه كره صيد باري الجوس وسقره ومنها عت
 القاري عن جابر قال لا تاكل صيدا للجوس ولا ما اصابه من غيرها حتى يصيب
 قال ابن عباس رضى الله عنه لانا كل ما صيد بكتب الجوس وان حيث يذبح
 تعلم الجوس قال تعالى فلو لم نعلمك الله وحيا هذا القول عن عطاء وجابر
 والنفسي وشيخه بن علي وهو قول سفيان الثوري انتهى وهذا الحديث من
 رروا في كراهة اجلا ما بين بصري وكوفي وفيه التحذير والضعف والوجه
 المولف ايضا في النوع والصيد والذبايح وسلم وان ما حة كراهة ايضا
باب من لم ير الرضوي واجاب من خرج من تحارج
 البدن **الامن الجوزي** **الغليل** **والدبر** **تغيبه** **مخرج** **مفتح** **لحم** **والراء** **وهو** **مخرج** **طروج**
 وبين الجوزي بقوله الغليل والدبر يغيبه بان اوبدل والقبل يتما ولد
 الذكرو الفرج وقال الكرماني فان قلت فوضوا اسباب الخرميل النور
 وغيره فكيف حصر عليها قلت لغصا هو بالنظر الى اعتقاد الخصم اذ هو
 رد الى اعتقادك والاسعنا مخرج قضاء من لم ير الرضوي من الخروج من مخرج
 من تحارج البدن الامن هديس الجوزي وهو رد على راي ان الفرج من
 البدن بالفضد مثلا فاض فوضوا فكله ان من لم ير الرضوي الامن الجوزي
 لا من مخرج الفضد كما هو اعتقاد الشافعي انتهى وتعيينه الجوزي فقال فيه
 ما حثت من وجوه الاول ان جعل مخرج النور سببا للوضوء وليس كما كان
 النوم وعنه سببا لاستفاض الرضوي لا للوضوء والذكي يكون سببا لغيره
 كنه يكون سببا للثابة الثاني قوله بالنظر الى اعتقاد الخصم ليس كذلك ولما
 حصر بالنظر الى اعتقاد الخصم للمصم لان الخصم لا يرضى على الخصم
 الثالث قوله لغصا من لم ير الرضوي كرهه ان من ضمن في سنة وجوب البول

والفائض منها منقص الطرد عند الحصر أيضا فقلنا من هذا ان حكم الخارج
من العزل البر وغيرهما سوا في الحكم فلا سقوت انتهى لفظه **القول الثاني** وفي رواية
غيره في ذر والاصحى وابن عسكار وفي الوقت وقوله **القول الثالث** **انما هو**
من الفاضل اى خرجت من الخارج من احد السيلين القبل والذبول
الفاطمة المكان المظلم من الارض سمي الخارج باسمه لجا ورة قال في الفتح هذا
دليل الوضوء ما يخرج من المخرجين وقوله اولسنت النساء دليل الوضوء من
ملاسة النساء وفيها من الذكر مع جهة الحديث هذه الا انه ليس على شرط
الشيئين وقد صح ما ان وجع من اوجع الصبي فربما يشبهه انتهى وقال
العيني قلت نحن نسلم ذلك ولكن لا نسلم دعواتك لما قلنا ان هذا حصر على
الخارج منها ولا يصح ان لا يستعمل دليل الوضوء بل هو دليل الفضل لان الملاسة
كما بينه الجاه قال ابن عباس المن واللين والغشيان والقربان والابنات
والما شرة الجاه كغيره وجل جزيه يوغو وكفى فكفى باللس عن الجاه
لا كفى بالفاطمة عن ضيق الحاجة ومد يد علي بن ابي طالب واي موسى الا شرب
وصيات الطباقي يعنى العين الملهة وعبية الضى نضم العين وعطا وطا ورتب
ولحسن البصرى والسبعى والنورى والاوزاعى ان اللس واللاسة كناية
عن الجاه وهو الذي يصح عن جزيه المططاب على نقله ابو بكر بن العري وابت
لوزي في رجل قول هذا القائل ان ولا يستعمل دليل الوضوء بل هو دليل الفضل
وقال في قوله وفي هذا ومنس الذكر قلت هذا الجاه من الاول فاذا كانت
الجاه بمعنى الجاه كيف يكون من الذكر مثله فليز من ذلك ان يحل الفضل
عليها بين ذكره وقوله مع جهة الحديث فبداى في مس الذكر قلت وان كان
الحديث صحيحا فلما اطردت واحاد نزع هذا الحكم كما قررنا في غير هذا
الكتاب انتهى وقال **عطاء بن ابي رباح** ما وصله ابن ابي شيبه وغيره باسناد
صحيح **في من يخرج من البراد والذبول** **ابن ابي عمير** وغيره في من التادد
وفي معنى الذكر قبل المرأة **يحيى الوضوء** قال ابن المنذر اختلفوا في لود
يخرج من الذكر بركان عطاء بن كذا في راج ولحسن وسجاد بن ابي سليمان
وابو جهم والحكم وسفيان الثوري وسليمان والاوزاعى وابن ابي اسد والشما
واحمد واعطاء وابو برون منه الوضوء قال قتادة وما له لا وضوء فيه
وروى ذلك عن الشعبي وقال ما لك لا وضوء في الدم يخرج من الذكر اى
وقال لا يقضى التادد وان دام الا الذي ونقل ابن عطاء عن ابي اسد قال
ما حرج نادرا من المخرجين على وجه الارض لا يقضى الوضوء لا الاحتقانه وليس
البول والذى ولهم والدم وكذا جروج الدودة من الذكر والعلة من
الذكر الا ان يخرج معها حتى يندب انتهى وقال ابن جرير المذى والبول
والفاطمة من اى موضع خرجت من الذكر والاحليل او اللثام او البهنا او غيرها

ذلك من الحسد والعلم باقتض الوضوء لعدم امر صلى الله عليه وسلم
منها ولم يخرج من سواد وزبونه قال العيني وروى قال ابو حنيفة واصحابه
والربيع الخارج من ذكر الرجل وقيل المرأة لا يقضى الوضوء عند هكذا
ذكره اكثر حتى من اصحابنا الا ان تكون المرأة معفانة وهي التي صار يسلك
يوها وطها واعدا والى صارت سلك الفاطمة والوطى منها واحدا وعت
الذكرى ان الربيع لا يخرج من الذكر وانما هو خارج من الوطى منها واحدا وعت
متقنة نجبة الوضوء والا فلا وفي العهد روى ان حوت الدودة من العقم
او الالف او الاذن لا يقضى انتهى وقال **ابن جرير** **انه الصبي في الحليل**
احد المكذوب يعنى انه منه **ان الصبي اى المسمى في الصلاة اعاد الصلاة**
لا الوضوء في اليونانية ولم يعد الوضوء قال في الفتح هذا الثقل وصله سعد
ابن منصور والدارقطني وغيرهما وهو صحيح من قول حابر واخيه الدارقطني
من طريق اخرى يروى عن ابن مسعود والحالف في ذلك ابراهيم الضبي والاوزاعى
والنورى وابو حنيفة واصحابه فالواقض الصبي اذا نوى داخل الصلاة لا
خارجا قال ابن المنذر اجماعا على ان لا يقضى ما رجع الصلاة واختلفوا اذا
وقع فيها فخالف من قاله القيا من الحلى ونسكا اجابت لا يصح وخالف اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم صبر الزوان فيصحبوا بين يديهم انتهى
على انهم لم يراخذوا بجموع الغبر المروى في الصبي بل خصوه بالقبضة انتهى وقبحه
العيني فقال هذا القائل الجهد هذا الكلام المشوب بالنطق على الابه الكار وراه
ظاهر من وجوه الاول كيف يجوز الفصل بالقياس مع وجود الاخبار المشتملة
على الراسل مع كونها حجة في قولهم تسكوا اجابت لا يصح وليس كذلك
بل تسكوا بالاحاديث التي ذكرها وان كان بعضهم قد منعوا فنسكا اجابت
طريقا ومنونا ورواها متفاد وتفوى على ما لا يخفى مع هذا فان الرواة
الذين فيها من الصفة على زعم الحصر لا يميل من جعل ما حادتهم ولم يسل احد
من التسكوا فيه التاقت قوله حاصى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخفى في نزول العلم بالانحار المذكورة وكان يصلى خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم العائة وغيرهم من المشاهدين والاهرب الجاهل وهذا من باب حسن الظن
بهم والالتباس في الصبي كثيرة وهم ليسوا من الصفا بربهم ومن الكنا على
تقدير كونه كثيرة ومع هذا وقبحنا الاحاديث في حصر النبي صلى الله عليه وسلم
ما هو اسد من هذا انتهى واقول قد استروح الصلاة العيني في الجواب عن قوله
وحاصى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل الحجة اذا لم يزل من عروس
الصبي انكبا صفة فضلاء عن الكثرة لانما نرى في الابل يجلت الاختيار
لا بد من سلة هذا الحدان كالعطاس والاشاوش وغيرها من الطيقت
الصلاة فربما يقال ان عليا خرج روي في الصلاة انه انكبا صفة او غيرها فلما سل



المصنف في ذلك ثم قال النبي قال العباد لما كوريفي صاحب المنيج بعد غزاه
بلاد ابن المقداد الذي ذكرناه على امه لم ياتوا بالمعروف المبرور في الصلوات بل
خصوه بالهزيمة قلت هذا كلام من لا ذوق له في فن التركيب وكفى لم بالحاروا
عن يوم المبرور في الصلوات ولو لم ياتوا بالصلوات فبفساد الصلاة وانما
خصوا الهزيمة بقصص الوصو لان كرها صريحا في قوله صلى الله عليه وسلم من صلح
في الصلاة هزيمة فليحيا الوصو والصلوة رواه ابن عدي في الكامل من حديث قبيصة
صاحبنا في صفة عمر بن قيس عن عطاء بن ابن عمر والاحاديث في صفة بعضنا
وقد حدثنا عمران بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلح في الصلاة فزقه
فليبد الوصو والصلوة انتهى وقال قيل ذلك ولنا في هذا الباب احد عشر حديثا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم منها اربعة عرسله وسبعة مستقلة منها الحديثان
المتداولان وصرحوا بالاصح لاجل الاطلاع وقال صاحب الفتح في الاستفاض بعد
نقله بلاد المعنى تلك تكفي في التعقيب عليهم دعواه التبره في الخبر والواقع ان
التعقيب فيه بالهزيمة قبيصة ومن قوله ايضا ايقا العام على عمومهم والصل
بكل ذلك سواء كان خاصا معصدا ولدقيقا به هنا انتهى واقول المذكور في كتابه
ان المطبق لا يجل على المتقدم بل يعمل بالاطلاق والمطلق والتقدم في المقيد الا اذا
التزموا الاقضية كما هنا فيقول المطبق على المتقدم فان دفع الاتراض الثاني وقد
يدفع الاول ايضا بان اقل التبره مع زيادة علم على من صلى الغزاة ومن حفظ
مجموعه على من لم يحفظ فليقبل وقال الحسن البصري ما اخرج عبد الرزاق
ابن منصور وابن المنذر باسناد صحيح موصولا انا اخذ من شعره او شعر راسه
اوشا ربه او من الخفار ولان عسكروا لغاراه فلا وضو عليه خلا فالجاهل
ولمك من صفة وجاهدوا من قضا غاراه وجر شاربه فليبد الوصو ونقل
ابن المنذر ان الاجماع استقر على خلاف ذلك **وشلع** في رواية ابن عسكار
وجعل خفيه او احد يما بعد المسح عليها **بلا وضو عليه** وهذا التعليل وصله
ابن عدي في شدة باسناد صحيح ووافقه على ذلك ابراهيم الحنفي وطاوس وقادة
وعطاء وبكان يعني سليمان بن حرب وداود قال في الفتح وخالفه الجمهور على
قراين مرتين على اجاب الموالاة وبعدها من اوجها قال يجب استئذان الوضو
اذا طال الفصل ومن لم يوجها قال كيني يعمل بجلبه وهو الاظهر من مذهب
الشافعي وقال في الوضو يجب الى ان يتبد الوضو من له وقال بعض العلماء
من التاخره وغيرهم يجب الاستئذان وان لم يجب الموالاة وعن النبي صلى
الله عليه وسلم وعما هو الاظهر من مذهب الشافعي هو مذهب ابي حنيفة قال ابو هريرة
رضي الله عنه ما وصله اسمعيل القاضي في الاحكام باسناد صحيح من طريق جاهد
حين هو قفا ورواه احمد وابوداود والترمذي من طريق شعبة عن سفيان
ابن ابي صالح عن ابيه عن جعفر بن ابي اسحاق **المن حديث** وزاد ابو يعقوب

الفتح

الفتح وقال الكرماني فان قلت هذا قول كل الامة فما وجه تخصيصه ما
هزيمة قلت معناه لا وضو الا من الخارج من السبيل انتهى وتعبته المعنى
فقال المحدث اعين هذا وكان واحدا من الامة والنوم والطين وجرت وجعل
الامة يقولون لا وضو الا من حديث فان اعتمد الكرماني في هذا التصريح عليه
ابن داود المرفوع فلا يسهل عنه ذلك لان لفظه اذ داود عن ابي هريرة ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم في الصلاة فوجد حوله غيره
الحديث او لم يحدث فاشكل عليه فلا يصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا
فاطرب بها خاص وهو صياح الصوت او وجد ان الرجوع وان ابي هريرة رضي
الله عنه عام في سائر الاحاديث لان قوله من حديث لفظ عام لا يخص بحدوث
دون حديث انتهى **وبدا عن جابر رضي الله عنه** فليقل بصيغة التثنية فيقتضى
عدم ثبوت غيره لكن اسنده ابوداود وصححه ابن حبان من حديث ابن ابي عمير
قال حدثني صدق بن يسار عن عمار بن ابي رباح عن ابي رباح عن ابي
اصحاق قال صدق بن عمار قال في الفتح وعقيل بن عبد الله لا عرفه عندنا ولا يعرفه
ولها لم يجر به المصنف او كونه اخصه او اختلف في ابن ابي عمير انتهى **ان النبي**
صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع بكسر الراء جمع رقة يعني حبل
هي احم نخوة سميت الغزوة به وقيل سميت برقاع كانت في اوبتهم وقيل لا سميت
اقدمهم ثبوت فلو اعلمنا لفظي قال الكرماني وهذا هو الصحيح **خبري رجل** هو
ابن بشر **سهم** في قوله **لم** قال ابن طريف في الاضواء يقال بزيادة الدم وان زاد ان
سأل منه كثيرا حتى يصنعه فون يذوق ومنزوف **فشرع** وسجد **وشفي** في صلواته
قال في الفتح سبب هذه القصة ومحصلها ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل فاشعب
فقال من يرحمنا الله فقام رجل من المهاجرين ورجل من الانصار فلما نام الشعب
فانتموا الليل لسانه فقام المهاجرو وقام الانصاري فصرخا رجل من العبد
فراى الانصاري فرماه بسهم فاصابه فترعه واستمر في صلواته رماه ثمان فصيح
كذلك لسانه رماه ثمان فترعه وركع وسجد وقضى صلواته ثم اقبل رقيقا لما راى
ما بين الدما قال له لا اله الا انتي اول ما راى قال كنت في سورة فاجبت اني لا
اظنهما واخرجه في الدلائل من وجه اخر وصحى الانصاري المذكور فبادر بشي
والمهاجرو اخرجوا من باسر والسورة الكريمة انتهى وقال ايضا واراد المصنف بهذا
الحديث الداعي للتعزية في ان الله السائل بقصص الوضو فان قيل كيف معنى في
صلواته وجود الدم في بدنه وفوته واخصاه بالجماعة فربما واخصه بالمتعلقين
ما ينحفل ان يكون الدم جري من الجرح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئا
من نثاره بدنه وذيده ويحفل ان يكون الدم اصابت الثوب فقط فترعه عنه ولم
يصل على جسمه الا ان ريسه معفو عنه ثم لجمعة فانه على كون الدم لا يفيض ولم
يظهر لطواف عن كون الدم اصابه والظاهر ان النجاسة كان يرى ان خروج الدم

في الصلاة لا يبطأ به دليل بل يعقب هذا الحديث بأثر لسان البصري قال ما زال
المسكين يصلون في جوامعهم وقد سمع ابن عمر يروي جرحه بنوع ما انتهى وأتبعه
الصحيح فقال هذا الجرح من الكحل والعدس والعقل وكيف يجوز هذا القائل سنة
جواز الصلاة مع خروج الدم فيها من غير دليل قوي إلى الطاريء وأثر لسان لا
يدل على شيء من ذلك أصلا لأنه لا يلزم من قوله يصلون في جوامعهم أن يكون الدم
خارجا وقتئذ ومن له جرحه لا يلزم الصلاة لأنها لا يصلح وجا حثا ما عصية
فتخى أو مر بوجعة كجيرة ومع ذلك لو خرج شيء من ذلك لأفقد الصلاة بغير خروج
ولا يلزم الصلاة وخروج الدم إلى موضع يقدح حكم التطهر انتهى وأقول والله أعلم
هذه القضية وقد حال وقد دأبت في تعيين كتب الشافعية أن وقاع الحال يطرقها
الاحتقال فكيفها في الاحتقال فيسقطها الاستدلال ولأنها فعلها الأضارح
بغيره صلى الله عليه وسلم يكون تقريرا منه على فعله ولا في الحديث انتهى إليه ما
فعله وحكم بصدقه الصلاة في زمانه ذلك منيما على أنها لا تصاري أن الطهارة الصلاة
لا تضمان بشيء بلها وأما حديثه من أنه في التأ الصلاة يضيئها ولا يظفر
طريقها بغيرها يدل ذلك أملا قال لا صاحبه لم لا يهتدي أول ما يرى قال له
كتب في سورة فاحبث إن لا أضفرها قائلما وتقال **لسان البصري** ما زال
اللسان يصلون في جوامعهم جرحه كبر الجرح فيها قال العين بن بصرى يصلون بالدم
والدليل عليه ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن هشام بن عمار عن الحسن أنه
كان لا يرى الوضوء من الدم إلا ما كان سائلا هذا الذي روى عن الحسن بأسناد
صحيح هو هذا الحديث في جرحه على الخضم من قبله في قول المذكور ولو لم يظهر
الجواب إلى فرق بين المراد من اللسان ما ذهب إليه جه بل وجهه ذلك مع غلبه
ووقوفه على الذي رواه ابن أبي شيبة في مصنفه المذكور تركه ولم يذكره كونه
بر ما ذهب إليه ويطلب ما خذ عليه وليس هذا شأن المصنفين وإنما هو واجب
المطالعين المتخصصين الذين يفرقون في الحديث البارد انتهى وقال **الطبراني** هو
ابو عبد الرحمن بن كيسان الطبراني من أهل فارس لكنه كان ينزل بمخالف اليمن
أما عالم التابعين ومن جازعنا داه الصالحين قال يحيى بن معين أنه كان
ويحيى طابروسا لأن كان طابروسا والقراءات يومه الترتيب سنة ست وما أنه
وصل عليه هتاف من عبد الملك وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح
والمنظوم أنه كان لا يرى في الدم وضوءا يعسا بقصد الدم ثم حشبه **محمد بن يحيى** هو
أبو في العين بن يحيى بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم الملقب بالهادي
ابو بصير المعروف بالهادي بن يحيى لأنه يقر العلم أي جند يفت عرف صحافة
وهو أحد التابعين الأعلام الصادور في هذا موصولا في قوله الخاطف ليد
بشر المعروف بن يحيى بن علي بن الحسين قال سألته أنا جعفر الباقر عن إرمات
فقال لو سأل نبي من دم لما دعيت انتهى وقال الكرماني ويختم أن يراد به محمد بن

الحقينة

الحقينة والظاهر الأول وقال **عطاء بن أبي رباح** ما وصله عبد البر بن عوف
ابن جريح عنه **وأهل الجحان** من عطفة العام على الناس لأن من تقدم جحان
أيضا والمراد بأهل الجحان العقر السنته وما لك والساقى وسعد بن المسند
وأبن جبير ويحتمل **ليس في الدم** وسأله مالك بن أنس قال العيني والظاهر
الوضيعة واستدل بما رواه الدارقطني إلا أن يكون ما سألنا فلا وقد ذهب
جماعة من الصحابة وأبنا فعين قال أبو عمرو وهو قال التوري والحسن بن محمد
ومعده من الحسن والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأحمد بن بن زهير فأت
كان الدم يسيرا غير خارج ولا سائلا فإنه لا يفيض الوضوء عن جميعه وما أعلم
أحدًا واجب الوضوء من يسير الدم إلا جرحه وحده انتهى **ومع من يخرج من جرحه**
الموصح وسكون المثلة وقد يقع خارج صغير والموج بتركيب **الرجح** **الدم**
تحكمه بأصبعه وصلى **وهو نوصيا** وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة بأسناد
صحيح وزاد قبل قوله **لو شرب من دم صلى ويترك** بالزاي ويجوز أن يكون والصاد
عبد الله **ابن أبي روف** في الصحابة وهو الخوض ما من الصحابة بالوكوشة يسمع
ونما بين وقد أت بصرف قال العين وهو أحد من رآه الوضوء من الصحابة وروى
عنه ولا يفتقر إلى قول المكار المتصص وكان عمر بن الخطاب يسمع من يسمع
وهو مشبه المبر على الصحابة من ولد أبي حنيفة سنة ثمانين وعلى قرظين قال
سنة سبعين يكون مخرج سبعة عشر سنة ويستعمل جدا أن يكون صحيحا
سليلا وفيها من لا راء وأجما بما خربها له وقد أتت في أنفسهم انتهى **مسألة**
وهو يصلح **تحتي** **فصل** هذا الأثر وصله سفيان الثوري ويصعد من عطفا
ابن السائب أنه رآه فعلى ذلك وسفيان يسمع من عطفا قبل تخلطه فالأثر
صحيح قاله في العين وقال العين وهذا ليس بجرحه بل على أن الدم الذي يخرج
من الجرح أن كان من جوفه فلا ينقص وضوءه وإن كان من بين أسنانه فأعور
بالغالب من العزاق أو الدم ولو تعرض الراوي لذلك فلم يبق حجة في الحكم
بالغلبة وروى ابن أبي شيبة عن الحسن بن علي بن زرق عن أبي برة
أنه مر ذلك شيخا يكون مسيطا وروى عن ابن سيرين أنه لما رأت
فتقول لرجل نظرها تغير الرقيق فإن قال فتغيرت في الثانية فإن كان في
الثالثة فتغيرت فإنه مؤنثا وإن لم يكن في الثالثة فتغيرت لم يروى
الاعتقالات يكون إلا بالعلقة انتهى **وقال ابن عمر** **اللسان البصري** **يخرج** **يخرج**
ومن أحقهم **ليس عليه إلا غسل يديه** قال العين وعاد أن ينظف في شجره
أثر من جرحه واللسان البصري قال هذا رواه السنن ومعه ما ثبت الأورواه
الكثيرين وأكثر الروايع تغير الأثر قال وما رواه السنن هو الصواب ولما قال
الكرماني ومعه مدهم من تصحيح هذه الروايع الزام للحقفة ولا تصعد في دم
لأن جماعة من الصحابة رأوا فيه غسل يديهم إن غاب عن غسل يديهم

ابن الجعفي

بفتح الهمزة وتضع الميم وتشد النون فان يقال المني وسني ومتى بمعنى الهمزة
استمر وتضع وفي التنزيل فزاتيم ما تقول قال **عطاء بن عصفان** رضي الله عنه
يتوكل كما يتوكل الله تعالى الوضوء المشركي لا الغروي وما امره بالوضوء احتياطا
لان الطالب زوج الذي من الجماع وان لم يشتره كان الموم ناقصا للوضوء
لان من تزوج من غير من التام **ويستدل** بذكره بتجسده بالماء وهل يفصل جمعيه
او ما يقص منه مذهب ابي حنيفة والساقعي الثأفي ومدد هب ما لب الاول وقاصير
عقل الذكركن الوضوء سارة الجواز تاثيره وان من الذكركن لا يقصن الوضوء لان
عقله لا يتلوه عن من قالها وان لم يكن يد ونه على ان الواو لا تقصني الترتيب على
الصحيح **قال عثمان رضي الله عنه** سمعته اى جميع ما ذكر من رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال زيد **فما كنت غفيرا** اى ابن ابي طالب رضي الله عنه قال سائل زيد
وان كان ظاهرا لياق يقصن عثمان لكن قرينة المعنى تدفعه **الزبير بن العوام**
والطحفة بن عبيد الله وابي بن كعب رضي الله عنهم **باروه** اى امر الصبي بالذكوروت
الجماع **بن عيسى** اى بان يضامنا لعصر المرفوع للصحاب المذكورين والمصنوب للجماع
للدلول عليه بقوله اذا جماع وفي هذا الحديث وجوب الوضوء على من جامع ولم يتزل
لا التخل وهذا الحكم بمنسوخ بالاجماع على وجوب الغسل بعد ان كان في الوضوء ثم
لا يوجب الغسل الا بالانزال كعثمان بن عطاء وعلى بن ابي طالب والزبير والطحفة وسعد
ابن ابي وقاص وابي مسعود ورافع بن سعد وابي سعيد الخدري وابي بن كعب
وابن عباس وزيد بن ثابت وفي الثأفين ايضا كعطاء بن ابي رباح وهما مرتبة
طرفة والاحش وبعض اصحاب الظاهر قال في الفتح لا يفي ان اذا كان منسوخا كيف
يبعد الاستدلال به لان تقول المنسوخ في عدم وجوب الغسل بالامر باعتدل واما
الامر بالوضوء فهو باق لان مندرج تحت الغسل والحقة في الامر بالوضوء قبل ان
يجب الغسل ما تكون الجماع فلهذا وجب الذي او ملازمة المرأة ومبدأ فقير مناسبة
لحديث الترجمة انتهى وقال ابن الملقن لم يقل احد بعدهم بخصه الامر ويومع شام
ابن عروة والاحش وابن عبيد بن داود ادى القاضى عياض انه لا ينزل من قال
به بعد خلافت الصحابة الا الاشمس ثم داود انتهى وقال ابن بطلال لما حدث عثمان
انما قول جده حسود المذموم لم يجمع ولم يجمع في معنى صديقه المقيد في ان فيه
الوضوء الا ان اية الفتوى يجمعون على الغسل من جماع وزنه الحتان لامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفت وهو زباديه بان على ما في هذا الحديث يجب الاخذ
اذا انزل حديثه سبق الما التزم المعلوم الغسل من تعيب الحشفة بالسة الثانية
في ذلك انتهى وقال العيني قال ابن حزم روى ابي حنيفة الغسل عن ما شروا في بكر
وعمر ابن عمر وعثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب وابي مسعود وابي عبيد
والما جزي قلت وقد قال ابو حنيفة وما لب والتأني واجلده وصحابهم وبعض
اصحاب الظاهر والفتوى والثوري انتهى وقال الكرماني فان قلت ما وجه مناسبه

بالترجمة

بالترجمة قلت هو مناسب لجزء من الترجمة اذ هو يدل على وجوب الوضوء من
لما خرج من الحج المعتاد نعم لا يدل على الجزء الاخر وهو عدم الوجوب في غيره
ولا يلزم ان يدل كما حديث في الباب على كل الترجمة بل قول البعض على البعض
يجب يدل كل ما في الباب على كل الترجمة لضع الترجمة بما انتهى به في حديثنا وفي
رواية بالاراء **ابن حبان** **ابن منصور** ولا يحد راسنقاطه ولكن بما ساقطه وما
بعد ما اى ابن جرير يرفع الموضع الكوسج قال ابن تينط الوضوء يرفع وسكون المعجبة
ابن حبان يجمع الثمين ابو الحسن المازني المصري قال **ابن حبان** **ابن عبيد الله بن الجراح**
الحكم يرفع الموضع والحاف بن عبيد الله مصغر عتبة عن ذكوان ابي صالح الزيات قال في
عن ابي سعيد الخدري ما لدا الهمزة سعد بن ما كان الاضارى رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ارسل الى رجل من الانصار اى يجمع عهده وسلم وغيره مر
على رجل قال في الفتح يجمع على انه مره فارسل اليه وهذا الاضارى اى جاءه مسلم فب
رواية من يرضى اى عن ابي سعيد عثمان وهو بكسر الهمزة وسكون المشا ثم جاز
خصيصة ولقوله من رواية ثرك بن ابي محمد بن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه
قال في حجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قبا حتى اذا كثرت بني ضالم وقت
رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عثمان فخرج يجرا اذ اراد فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لعلمة الرجل قال كوال حديث بعداه وعثمان المذكور هو ابن مارة الاضار
كاشية تقي بن حنبل في رواية ابن تينط الحديث من هذا الوجه انتهى **حجرا** ذك الرجل
ورأسه **يقطر** بضم العين اجلة وقت حال من ضمير جاساى يزل راسه الاضار فظن
ان الاضار واستاد القطر الى الزمان مجاز على الاصل واما راسه **يقطر** **قال النبي**
صلى الله عليه وسلم له **اعلموا** **الحجرات** عن ضا وظرف من الجماع او من فرأه حذرا
من الاضار والاول ان قوله في السباق بان قوله صلى الله عليه وسلم اذا حملت او
الحضنت لا يلام الذائق كما هو ظاهر ولعل هذا الاستقراء يدل على جوازه اسم او شفاف
وقال العيني لا فانه التعريف وعنه قد حملت ذلك قوله فان لم يدر قوله ولا
يمكن ان يكون لعل هذا على ما به فترجى فان لا يخرج الى جواب وهذا قول ابي الرجل
بقوله نعم انتهى **فقال** الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولان مسأرا ساقط
الفاخر **داله** **نعم** **الحجرات** **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** اذا حملت حملت
وكسر الجيم وفي رواية اخرى ذك عن النبي حملت بضم العين وكسر الجيم فلهذا
غيره وفي رواية اخرى حملت كذا فكذلك مع الشك في او **عققت** بضم القاف وكسر
الجيم يجره وفي رواية الاصل او حملت بفتح الحزة ونحوه وكان السوطي في رواية
الحضنت بضم الحزة وكسر الجيم لم يتزل استقراءه من تحملا المطر وهو انما سبه
وتحملا الارض وهو عدم اخراجه النبات او انها هتلا من الزاوى او لست
الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورايه بان عدم الانزال سواء لست
بسبب امر خارج عن ذات الحيض كالايجال او كان من ذاته لا لا نقطه موجب لوق

التنويه

الطعن فيه وبين القرأة حال قصداً للخاصة وعن أبي حنيفة الكراهة لأن حكمه حكم بيت
 القادراً أما الاستعمل بحسن هذه في الغالب في الغامض ذلك والقرآن ببيان عن جعل
 القادراً والقرآن والخاصة وعن محمد بن الحسن عدم الكراهة لأن الماء المستعمل طاهر
 عنه وفيه قال ما شاء الله لكن الذي عليه المناوون من الطعن ان ابا حنيفة رجح
 عن القول بخاصة الماء المستعمل ولا بأس **بكتيب الرسالة** بموصوفه كصوره وكان من مؤلفه
 وشأنه ساكنة معطفاً على قوله القرأة **على غير وصو** مع كون الغالب تصديراً للماء
 بالسهولة وقد يكون فيها ذكر القرآن قال في الفتح وهذا لا أثر وصله عبد الرزاق عن الثوري
 وايضاً عن منصور قال سألت ابراهيم كتيب الرسالة على غير وصو قال نعم وتبين بهذان
 قوله على غير وصو يتعلق بالكتابة بل بالقرأة بالحامر ولما كان من شأن الرسالة ان تصدق
 بالسهولة في غير السجلات ذلك يكره لمن كان على غير وصو لكن يمكن ان يقال ان كانت
 الرسالة لا تصدق بالسهولة فلا يشترى مع القرأة انتهى وتعبه العيني فقال لا نسلم ذلك
 فان قوله وبكتيب الرسالة على الوجهين معطوف على قوله بالقرأة وقوله على غير وصو
 يتعلق بالمعطوف والمعطوف عليه لا يكتفى وحده وقال صاحب ما يكره لغيره المعطوف والمعطوف
 ان يكتف الكاتب الذي في بعض مسطوره ايزن القرآن وان كان لا يقران ضمناً لانها
 متبادر عن من القرأة وفي الكتاب حسن لانه يكتف وقوله وهو في يدك وهو صورة المس
 وفي المحقق لا بأس بالكتابة المصحف اذا كانت الصحيحة على الارض عندنا في وصف لانه
 لا يس القرآن بهي وانما يكتف حرفاً في غير الوصف الواحد بقران وقال صاحب
 الى ان لا يكتف لانه في الحكم من الحروف وهي كليات قران ومسماح بخاري العهد وا
 يقول صاحب كذا في الاثر وهذا الأثر واه عبد الرزاق وموسى عن الثوري عن منصور
 وحفظه قال سألت ابراهيم كتيب الرسالة على غير وصو قال نعم وفي رواية اخرى قد
 والاصلي ويكتف بلفظ حصار عكيت وهي رواية الاكثر والاولى هي رواية كريمة قال
 العيني اوجه وقال **احمد** اي ابن ابي سليمان شيخ ابي حنيفة وفتحه الكون ما من سنة
 عشرين وما من عن ابراهيم الخليلي ما وصله الثوري في جامعهم عنه ان كان **عليهم** اي
 على الذين هم داخل الحامر فظهر ان **ار** هو ما ليس في النصف الاستعمل **تسلم** اي عليهم
 كذا في رواية الاصلي قال في الفتح ان كان عليهم اي على من في الحامر ازار والمردية للمسلم
 اي على كل من اراد وتعبه العيني فقال قوله من في الحامر يتناول القرأة فيه فأنه
 في تباينهم في سماع الثابت وقول ابراهيم مختص بالقرأة حيث قال ان كان عليهم ازار صل
 عليهم والا ان لم يكن عليهم ازار **لا يسلم عليهم** فكيف يطلق هذا القول كلامه
 على من في الحامر على سبيل العدم والسلام على الثابتين بينهم لاختلاف هذه النسخ
 واجبة وان أطلق عليهم اسم الحامر لمجازاً ولهم في الحقيقة ما فيه الماء الطيب
 والاصل في الاستعمال الحقيقية ولا يعمل على الجواز الاقرية بما نعت عن اداة الحقيقة فقل
 في الفتح والحق من السلام عليهم اما احاديث في كونه على يده واما كونه حياً فمتم اريد
 والتلفظ بالسلام فيه كذا لان السلام من احاديثه وان لفظ سلامه عليهم من القرآن

والمعنى

والمعنى عن ازار ما به لمن هو في الخلافة هذا المفسر يترجمه ذكر هذا الاثر في هاج
 الترجمة انتهى اي لا ياتي في قرأة القرآن بالخير وليس في هذا الاثر قران الاعلى هذا
 التقدير واول قوله فيه ان لفظ سلام عليكم مسمة بالمدى بالسلام ولا يكون المتعرب
 شلتقاً به ليدخل تحت الترجمة ليتناول في مسلم بن حديد ابن عمر كراهة ذكر ابراهيم
 الحديث لكنه ليس على شرط المؤلف وبالسنن اليه قال **سنننا اسمعيل بن ابي** والى
 الاصحى **قال يحيى** ما لا افراد ما لك اما بردا والحجوة وهو هذا اسمعيل هذا عن **سنة**
 يعق الميم وسكون اللام المحضة وضع الراء ابن سليمان الواطى المدنى فقلت لظروبة
 نقول ربما بالاحكام رسة ثلاث ومانعة عن كريب معتم الكاف وفيه الواو والجر
سولي بن عباس ان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما اخبره ان ابنته ليلة عن ابي بصير
 النبي صلى الله عليه وسلم وهي حالته حلة حالته والظاهر ان من كلامه كرسا **ما**
 اي وضعت جبينه على الارض وكان المناسب ان يقول انضبط لسبب قوله ان يقول
 ت لتناسب قوله انضبطت لكنه سلك مسلك الثقات في الكلام او نقول ان
 فاضطجت فيكون الكلام اسلوباً واحداً **عن** الواسدة يعق العيني في الفرع وهو
 المشهور وقال الثوري هو الصحيح وبالضم كما ذكره كثير من الشراح كما كرماني وابن حجر
 والعيني وانكروا ابو الوليد الباجي فعلا ومعنى لان العرض بالضم الجائز والفتح اخص
 الاستدراك واجب بان الصم ايضا بمعنى المتعوض فهو مشترك وقريباً من اطلاقه
 هذا في بقية ناله الطول عنفت الملاءمة ولا سيما وقد كتبت به الرواية عن جماعة كذا ودي
 والاصلي بلا وجه لا يكرهوا واضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم **واصله** اي رويته
 حيزتة قال ابن عباس في **طوله** اي الواسدة قال في القاموس الواسد المتكامل والحق
 كالوساد وتبكت والجمع وسد وسادتها انتهى اقول فعلى هذا يستلزم ما في الحديث من قوله
 فاضطجت في عرض الواسدة لان الواسدة بهذا المعنى لا تضلع ولا تضلع ولا يواب
 ان الواسدة لفظ مشترك بين الحلق وبين العرش الذي ينام عليه كما قلنا ان المقنن
 عن ابن ابي عمير وفيه قال ابو الوليد وكان اصطلاح ابن عباس في عرضته عند رؤسها
 اوارجلها قال والظاهر ان من يكتف حذاه فرائض غيره بل ان سادها جوارحه وعند
 ابي داود كانت اذا مسحها لفت النبي خلفها **فام** رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى **انصفت**
العسل كذا الكشي في لغته وكونه حتى اذا انصفت العسل وقوله اي قبل انصافه فالعشر
 راجع الى المصدر فالعشر من الانصاف كقوله تعالى اعدوا له اوتى بلقوى **تقبل**
اوتوه اي بعد انصافه **تقبل** استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم جوارحه اذا
 على رواية الاكثر الثابت فيها **ذا** وهو العامل فيما على راي المعنى وعندنا تحققت
 العامل فيها شرطاً وهي على هذا التقدير ضرورة شرطها لان الحذف في اليا عمل في
 المضاف **تجلس** حال كونه **يجمع** التوهم من وجهه الشريف **يؤجر** بالافراد وفي
 بعض النسخ **تقبل** يجمع ثم يجمع على هذه النسخة في حمل الصم ليعمل لانها من حال
 الشروع قال في الفتح اي يجمع به عن ملاقاة اسم الحال على الجمل او اثر التوهم



حنة بنت ابي الصغير وهو صحيح لان اجماعه هشام وفاطمة كلبها لانها امر ابوعزة
 كما امر المذاري فاطمة انما قالت انت عاشر زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 واختا من حنيفة بن ابي طالب على ابي ذر بن عماره واوصته واطلق على كنية
 حنيفة واقضية زوجها كذا الناس قيام يقولون وانما هي عاشره رضي الله عنها
 ثم يرتفع فيقول قلت الناس انما ياتيها في عاشره من اهلها وفي رواية
 ابي ذر فقلت سبحان الله فضلت ابي ابي علا من لعنات الناس فاشهدت
 عاشره من اهلها في كتاب العلم ان معنى ابي ذر في رواية كريمة نعم قلت سبحان الله
 حتى يقول في الجليل ابي عفا في الغنى وهو مرض يعرض من طول التعب والوف
 وهو ضرب من الالام الا انه يورثه في قوله ضرب من الالام الا انه يورثه
 شبه هذا في ذلك يكون من الالام ويكون دونه الالام لان يكون الضيق في دونه
 عالما الى الضرب ويحل الضيق عند العظم فلنامل وجعلت اسبب في ابي ذر
 مناقضة الغنى وهو يدل على انه لم يكن متفلا وان حواسها بقيت مدركة والالام
 الشدائد المستعرة بقضى الوضوء بالاجماع قال في الفقه وحمل الاستدلال بفعلها
 من جهة انما كانت ضل على النبي صلى الله عليه وسلم وكان يرى الذين خلفه وهو في
 الصلاة ولم ينقل ان اكرهه النبي وهذا موضع المطابقة للزوجة **قال النبي صلى الله عليه وسلم**
انما صلى الله عليه وسلم ائمن الصلاة وقيل ومن المسجد ومعه قوله الا في
 تقاضى على احد الله تعالى **عنه صلى الله عليه وسلم** من باب عطف العام على الخاص ثم قال صلى
 الله عليه وسلم لمن شئ من الائمة كانت له الاربابه زوية عن حنيفة
 وقوله في هذا من الفقه الميم حلان الثاني رابته حتى يلقته والثالث برضا نفسها
 وجرها وتقدم برحبها واستئذنا لصاحب المصاحف وجهه في كتاب العلم **وقال**
ابو حنيفة انكم تفتخ الحرة لانها وضربها وهو قوله **تفتخون** بالثب ليقول فاعلم
 ابو حنيفة في الفتور وللصلي في فتوركم **قال** حنيفة المسح باليد واليد
 التورين فاحفظ الله والبقا الصلوات على ما له قوله **ابن ذر** ابي حنيفة الشدة
 اقرها بالثورين لعدم الاضافة ولا ردية بترك الثورين كما قال **حنيفة** المسح
اليد انما قلت فاطمة لادري في ذلك ما رضى الله عنها وقد ساروا الى النبي
 ولطم لقره تعالى عن ابن ذر في **الحكم** ما لبيته ليقول ابي ابي بكر وكبير
يقال له ما حلل الله النبي صلى الله عليه وسلم وعرضته بذلك ولم يبق
 محمد صلى الله عليه وسلم ولا يهدى الذي نعت بكم تسمية على الرسول زيادة في الالام
 وظاهر ان السواد يقع به الحلة وقال بعضهم ان يكون السرايين لعدة ايام ادم
 عليه السلام وهو غريب ما نقل عن الحافظ ابن حجر انه قال
 المحب ما رايته في زمانه ان سوال العترة بالسرايين
 ولو ان رايته بعين نكتة عن شيخنا البلقيني
 فلما الموضع او العن امر برسالة النبي صلى الله عليه وسلم لادري ابي ذر قلت سبحان الله

شأن من فاحته بنت المنذر **يقول** ما فراد الضمير كما هو القاعد في المعطوف باو
هو اي الرجل المسئول عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانت في المعطوف باو
 رسالة الى الناس كما في الحديث اني انا النبي صلى الله عليه وسلم انما كانت في المعطوف باو
 الضمير في البلاغ كما في الاولين واما مع الجار كما في التمييز يقال انتم اي
 يقول له الملك انتم واليهم والاصلي زيادة له صالحا حال من فاعله اي
 شفعها بما نالها واما ان فقد بطلان **لو** اي صمد قاه وفي رواية اني
 والعن وبوجهه البدر والدماسيني بل قال ابن ابي عمير في تقديم في باب من اجاب الغشا
 ما سألته اليد والراس من كتاب العلم **والا** اي الغرض صديق لغيره والاشارة
 اي الشكك قالت فاحته لادري اي ذلك قلت سبحان الله لادري سمعت الناس
يقولون شيئا **فحانته** وقد تقدم في باب من اجاب الغشا بالاشارة انما في بعض
 الروايات **يقال** له لا ريب ولا نيت وضرب يبطر في عينه مدبره في بعض
 صيغة نهيها من يلبس غير الثقلان وفي الحديث فوادجه ذكرك هذا في اربع النبا
 ان شئت **باب** مسح الراس كله في الوضوء والسلي
 باسقاطه ومراده وجوب استصحاب الراس في الوضوء **قال** الله تعالى وفي رواية
 ابن عسكرا سبطا يدوقا والاصلي من وجيل **ابو حنيفة** ابراهيم ارفع الجفاري في
 مسح الراس من هذه الامة الكريمة وانما في احتكامه بها اذا كان له البارادع كما ذهب
 اليه مالك واحمد قال الكرماني واعلم ان غسل الجفاري في وجوب الاستصحاب حيث
 جعل ظاهر القرآن دليلا عليه وقال القوي القرنين يوجب مسح الجميع والمسبة
 خصصه بقدر الناصية فلا سقط الغرضين باق من الناصية وانما في الاستدلال
 الاية على الاستصحاب بل تدل على عدم الاستصحاب وتتم كلام العرب في قوله
انني وقال سعيد بن المسيب المرأة بمنزلة الرجل مسح على راسها هذا الاثر
 وصله ابن ابي شيبة ونقله المرأة والرجل في المسح سواء وعن احمد بن حنبل المرأة مسح
 مقدم راسها وقرن من الحولف من هذا الاثر ان ظاهره يفتي مسح جميع راس المرأة
 وما ثبت لقرأة بقية الرجل قال العيني وهذا لا يؤول لاصدار الجفاري في ثوب المسح
 لكل الراس **قال** في الفقه السائل له اختلفت في مسح عينين الطباع بينه
 ابن حنيفة في مسح من طرفه ولقوله سالت مالكا عن الرجل مسح مقدم راسه
 في وضوءه يجزيه ذلك فقال حنيفة يجزيه من مسح عينيه من راسه من راسه
 مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوءه من راسه ناسية لخطه ثم رد ذلك
 ناسية مسح راسه كله وهذا الساق اصح من الذي سألته الذي سألته المسألة
 نضير الحنيفة وجملة اخرى من الاجزاء وهو الاراك في سقوط السيف ونحوه من
 جزي جزي بلا حزم اي سكتي قال ابن ابي عمير في رايته غير موزون في بعض الكتب
 بالجزء من اليد على اليد بالجزء من الجفاري **مسح** وفي رواية ابن عسكرا
 مسح الراس اي راسه بال موضع عن الحافظ البدر كما في رواية ابوي ذر الوقت



أي يكفيه ضمير من قبيل قوله تعالى صلوا واصلحوا في إذا هم فاقبل بها وأدراى
بأن المسح مقدم راسه بيده ذابها إلى إقامته ثم عاد إلى يديه وقوله بالقدم راسه
نوع الدال المشددة من مقدم بأن وضع بيده عليه والضم مسجبة بالثبوت وفتح
أها مبهمة على صدره جملة وضعت عطفاً لقوله فاقبل بها وأدرو من ثم لم يدخل
عليها الواو حتى ذهب بها إلى إقامته ثم ردّها إلى المكان الذي كان فيه ليتموضع حصة الشعر
بالمسح وهذا يختص بمن له شعر يقبل والافتراحة في الاستيعاب إلى ما ذكره قال في
الفتح والظاهر أن من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك فبدرجته على من قال
السنّة أن يبدأ بوجز الرأس إلى أن ينشئ إلى مقدمه لظاهر قوله أقبل وأدرو ويرويه
أن الراد ولا تقتضي الترتيب وسبأ في عدم المنصف قريب من رواية سليمان بن بلال
فأدرو بيده وأقبل فلم يكن في ظاهره حجة لأن الاعتقال والأدرو من الأمور المتأخّرة
ولم يوجب ما أقبل عليه ولا ما أدرو به من طرح الطريقتين متحدتاً معنى واحد وعيبت
رواية مالك البداة بالمقدم فيقول قوله أقبل على فضته الفعل بالبناء أي بدأ بمسح
الرأس وقيل نوجهه بمراد ذلك والفتحة في هذا الإقبال والأدرو استيعاباً بمعنى النفس
بالمسح وهذا يختص بمن له شعر والمشهور من وجب التعميم الأولى واجبة تأنيده
سنة ومن هنا بين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم انتهى لأنه
يلزم منه وجوب الرد إلى المكان الذي بدأ منه وأقواله بوجوبه ويلزم أيضاً أن يكون
ثبوت الضلع وتخيئه واجباً لأنها بيان أيضاً بالحديث وارد في الكمال ولا نزاع فيه
بذلك أن الإقبال والأدرو لم يذكر في غيره من الحديث قاله المشعل في النص
لو كان التعميم واجبا لما جاز الإكفاً مع المناصبة وقد ثبت في حديث المعوية بن عتبة
أنه صلى الله عليه وسلم مسح على ناصبته فقط وقال العيني وعندنا وعند الساجي
العرض مسح بعض الرأس فقط لا سيما ما ذكروه من بعض هور ربع الرأس لحديث المعوية
أي شعته لأن الكفاب يحمل في حق المقدار فقط لأن اليد في المسح والاتصاف
باعتبار أصل الوضوء فإذا قرئت باله المسح تنبئى الفعل على المسح الحبل فتبادر
جميعه كما تقول سبحن الحط بسط يدي وسبحت رأس اليتيم بيدي فينبأ أن كل واحد إذا
قرئت بحمل المسح تعدى الفعل إلى الألة فلا تقتضي الاستيعاب وإنما تقتضي
الصاق الألة بالحل وذلك لا يستوجب الكفاً بل أكثر الألة ينزل منزلة الكل
فتبادر المسح بالصاق الألة تصاح بحمل المسح ومعنى التعميم إنما ثبت بهذا الطريق
لا يعني أن البناء التعميم قاله البعض وأكثره بعض أهل العربية كون البناء التعميم
وقال ابن بري أن من زعم أن البناء التعميم ففدحاً أهل اللغة بما لا يرويه
وقال ابن هشام أنبت معنى البناء التعميم الأصمعي والغارسي والقبتي وابن مالك
قبلوا وأكثره من وجهاً منه عن أن يشرب بها جاد الله قبل ومنه وسمو بروكهم
والظاهر أن البناء التعميم في قولهم في إية الوضوء للاستعانة وإن في الكلام
حدفاً وقيلاً فإن المسح يتعدى إلى المراتب من نفسه وإلى المزيد بالآلة الأصل

اسموا

اسموا وسكهم بالآلة انتهى قوله في تغييره الحذف والغلب ممنون وإيضاحاً
ذكره صاحب الفتح بقوله وقيل حلت بالآلة فتعبد معنى آخر وهو أن العسل لغة
تقتضي مقبولاً به والمسح لغة لا تقتضي مسوحاً به بل هو قال واسموا وسكهم لأجزاء
المسح باليد تغييراً فكأنه قال واسموا وسكهم بالآلة أي على القلب والتقدير مسحوا
وسكهم بالآلة والرفق بيده وبين قوله فاقبل بها وأدرو من ثم لم يدخل
بدل لمن الفصل ومسح الرأس أصل فاقترقا ولا يردون من مسح الحلق بدلا من غسل
الرجل لأن الرخصة فيه ثبتت بالإجماع انتهى وقال ابن بطال الألة محمودة على أن
من مسح كله فهو مؤد لغرضه واختلاف في مسح بعضه فتعبد الاستيعاب أو آفرض
الوضوء بقية قال الكزماي وللخصم أن يقبل عليه الدليل بأن الألة محمودة على وجه
الاقبل فإذن قال بالاقبل ومن قال بالربع فإذن قال بالاقبل والزاد على الأهل
براة الألة عند فلا يجب إلا الإقبال الذي هو فرض الوضوء بقية انتهى هكذا راساً
عبارة في النسخة التي بيدنا ولعل صواب العبارة فإذن قال بالقرن ومن قال بالربع
فإذن قال بالاقبل لئلا يمتد ما دام من الإجماع على وجوب الإقبال كما يعلم بالتأمل وعل
ذلك من تحريف السأخ فبالمقابل وفي العيني لأن قلت المسح فرض والمزود معتاد
الناصبة ومن حكم الرمن أن يكون جاحل ومجاهد المقدار لا يكون فكيف يكون فرضاً
قلت على جاحل أصل المسح كما لا يقطع ومجاهد المقدار لا يكون لأنه في حق المقدار
ظهور انتهى وقال الكزماي في حق أن الحديث بمعنى حديث المعوية رواية المعتمرة هكذا
مسح بياصته وعلى يمامته ولما قرئ بذلك مسح العمة تعلم أنه لا يفتن الرابع انتهى
وأجاب البعض بما صله أن الحديث قد اشتمل على شذوذين مسح المناصبة والمسح على
العامة فعملها بالاول لأنه بيان للكفاب والبيان بتعمير الأحاديث وتركها العمل بالثاني
لأنه زيادة على الكفاب والزيادة على الكفاب فيجوز له ولا يسخم الغلط بالظن على
بعضهم أو له بأن المراد بالعامة ما تحتها من قبيل إطلاق اسم الحال على الفعل وأوله
بعض آخر بأن المراد كان تعبد من النبي صلى الله عليه وسلم مسح على راسه
ولم يصح العامة ممن راسه فظن الراوي المسح على العامة قال القاسمي عياض
واحسن ما جعل عليه أصحاً بما صحت المسح على العامة انتهى عليه وسلم لصله
لأنه من مسح منه كشف راسه فضارت العامة كالجيرة التي مسح عليها المبرورة
انتهى ثم عمل رجله ليس فيه لك الكسب كما توهم عبارة العيني والحق الفصل
فيها ولم يذكره شيئاً ولا تخبره كما سبق في غيرها من الأعضاء أصحاً وأجوداً كوت
الوضوء الواجب في بعض الأجزاء وبغيره في بعض آخر ويؤيد في بعض آخر
وان كان الإكثار التثنية في الكل فمفعله بما نا المحو والبيان بالفعل أو في النفوس
منه بالفعل والبدن عن التأويل وفي هذا الحديث من العوائد الأربعة على الحديث
معاً في ابتداء الوضوء وان الوضوء الواجب يكون في بعض الأعضاء وفي بعض أجزائه
وجواز الاستعانة في بعضها بالآلة من غير كراهة والتعميم بالفعل وان الاعتراض

ثم في سنة اربع وستين وغيره بالجر عطفاً على المسور قال في النسخ وهو مروي
 ابن الحكم كما سبق في مسو لا مطلقاً في كتاب الشروط وقال الكرماني في هذه الرواية
 وان كانت من مسوول كتماناً بعدة ويقتصر بها ما لا يقتصر في الاصول قال في النسخ
 وهذا صحيح الا لا يقتصر بها هذا لان العلم معروف وانما لم ينص احصاءاً كما
 اختصر السند فعلقه وزعم الكرماني ان قوله وقال عروة معطوف على قوله في
 السند الذي قبله اخبر في مسوود فيكون صحيحاً من كيسان روي عن الزهري حديث
 مسوود وعطف عليه حديث عروة فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقاً بل يكون
 موصولاً بالسند الذي قبله وصنيعه انما النقل خلاف ما زعم واستمر الكرماني على
 هذا الخبر بزحني زعم ان الضمير في قوله يصيد في كل منها صاحب المسور ومسوود وليس
 كما زعم بل هو للمسور ومراد ان هو يخرج من مسوود العقل والرجوع الى الفارق
 باب النقل اولى انتهى **يصيد في كل منها** اي من المسور ومراد ان صاحب اي حديث
 صاحب اي رواية على حديثه به ولفظ الحديث موصول في كتاب الشروط كما في العيني
 حديث عبد الله بن محمد بن عبد العزيز قال اخبرنا مسوود قال اخبرني في الزهرري
 قال اخبرني عروة بن الربيع عن المسور بن مخرمة وزعم ان يصيد في كل منها صاحب
 قال اخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن المدينة الحديث وهو موصول الى
 ان قال ان عروة جعل مرسماً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يعنيه قالوا الله
 بالتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحاشه الا وقت في كل رجل منهم فذلك ما وجد
 وحده واذا امرهم ان يدروا الحق واذا اوصى النبي صلى الله عليه وسلم كادوا
 بالذليل لا يفي ذروا لغيره كما نوا بالذليل **فقتلوا على وضوءه** يعني الوابوا اذا تكلم
 فخصوا انما يتهمه من وما يجدون الشر الذي تعظما له الى اخر الحديث والمراد من
 قوله ثم ان عروة هو عروة بن مسعود ارسله كما روى الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم زمن المدينة قال العيني ولفظ واذا اوصى ليس معقولا لكل واحد من المسور
 ومراد ان كل من هو عروة بن مسعود لا يذو الفأق لا يذو الفأق الى كل واحد من شرك
 كذا وذكر ابو الفضل بن طاهر ان هذا الحديث مأخوذ من قوله لان المسور وروايت
 لم يدرك هذه القضية التي كانت المدينة سنة ست لان قوله مما كان بعد الهجرة
 فثبت على ذلك اشق المورحون ان النبي وقصوب صاحب النسخ رواية كادوا بالذليل
 لانهم لا يفتخرونهم فقال وانما سكنة فان عروة بن مسعود لما رجع الى قريته وقال
 العيني كلاهما سواء والمراد به المبالغة في اذعاسهم على خاصة النبي صلى الله عليه
 وسلم وعلى وضوءه انتهى **باب** بالضمين في غير موضع
 المستعمل في كل ما فعله وسقط اليقين وهو الاولى للدخول حديثه تحت
 الباب السابق وبالسند في المرفوع قال **حدثنا عبد الرحمن بن ابراهيم** اي مسلم
 النقاد في المستعمل سابقاً بن محمد بن عيسى وغيره احد الحفاظ مات بمائة سنة اذ كان
 وماتين قال **حدثنا** اي صاحب الامانة وكسر التثنية بن اسمعيل الكوفي في قوله

المدينة

المدينة ومات بها سنة ست ومائة في خلافة هارون **من الجهد** يقع للمع
 وسكون العين المهمله ولا كسر الجهد بالتصغير وهو المشهور وسكن عبد الرحمن بن
 اوس المدني الكندي قال **سكت السكت** بالها **ابن زيد** الكندي وهو من
 صفاد الصحابة قال في حديثه في مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وانما امت
 سبع مئة وولد في السنة الثامنة من الهجرة وخروج مع الصبيان الى نبتة الوداع تلقى
 النبي صلى الله عليه وسلم فخر من شوكه وفي رواية في المصنف سنة احدى وستين وهو
 ابن اربع وستين سنة قال في جريد رايه السائب ابن اربع وستين سنة مائة
 قال قد علمت ما صنعت به من عبي ومعه ابني ابيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 روي له حديثاً ما وثق احدهما في البخاري وهو اخبر من مات من الصحابة في المدينة
يقول نهبت ابي صفت **في خط ابن ابي بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم** قالوا
رسول الله ان ابا بكر اي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكن الادم ويقع المصنف في شرح ويقع
 نفع الواب وكسر القاف والعين المهمله متوناً في رواية الكندي والي ذاك الحديث
 ويقع نفع القاف على لفظ المائتي وعبر كونه ويجمع نفع الواب وكسر الميم عليه
 الاكثرون ومعنى ويقع بكسر القاف اصابعه وجمع في زعمه ابن سيرين انما قال
 وقع الرجل والغرس وقعا فهو وقع اذا خرج من الحجازة والشوك وقوله في الخبر
 وواخره يقع وقفته الحجازة فقصدت منه ستم اشهر للمسكن المريض بمئة فويها
 وجمع والعب ستمت لمريض وحاص قال السائب **سبع** عليه الصلاة والسلام **راي**
 مبع الشريف **و** **عالم بالبركة** **مئة مئة اشهر** من وضوءه نفع الواب الى الله تعالى
 من اصابه الشريفية وهذا التصريح يحصل المطابقة بين الترجمة والحديث اذ فيه
 دلالة على طهارة الماء المستعمل **من قتل طلع** **طهارة** عليه الصلاة والسلام **تظن**
الرجاحم النبوة **بين كفتيه** فاحتم كبراً لينا قال في الحتم وهو الايمان والبولغ
 الى الاخر ويقع التامعني الطابع ومعناه النبي الذي يهود ليل على انه لا يبين وجه
 وقال في النبوة وايضا النبوة الزين كفتيه نعت به في الكتب المتقدمه وكانت
 علامته على امراته النبي الموعوده وصاحب النبوة من نظر في الفرج صاب النبي
 المستوفين بالحتم انتهى **سكن** بكسر الميم ويقع اللام فبصا على الخال من حاتم ولما
 مثل كبراً الام على اليد لثمة ونحوه في الرفع على نعت برصه **الرجاحم** كسر
 الزاوي المجهول وتشد على الزاوي اذ هو القويص والجملة نفع الطل والميم واذا
 الخال وهي صوت تزين بالثياب والاصم والستور لها عري واداء وقال
 ابن الاثير الجملة ما لم يزل يبتك بالثياب ويكون له اذراكا ويجمع
 على الخال وقيل المراد بالجملة الطهارة وهي التي تسمى القصدية وهي التي تسمى جملة الذكر
 يقصوب ورزها بصيا ويورد هذا ان حديث اخر مثل مصيبة الطهارة وعن محمد
 ابن عديه سبع الجملة من جملة الغرس الذي بين يديه وفي بعض
 نسخ المطابع الجملة نعت الماء المهمله وسكون الميم قال العيني في حديثه في روايات

على الغالب ويخص بالقبول وان المسح سني على التخصف فلا يقام على غسل
الذي المراد منه المصلحة في الاستباح كما في الساردي وقال في الفتح ولو
شرب الماء لصارت صورة القبول واما الساردي في قوله تعالى على كراهة غسل الرأس
بدان المسح وان كان مجزئاً ومن اقوى الادلة على عدم العدد الحديث المشهور
الذي صححه ابن حنبل وغيره من طريق عميد بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء
حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من زاد على هذا فدا ساءة وطوفات
في رواية سعيد بن منصور النصيرج بان مسح راسه مرة واحدة قد على ان الزيادة
في مسح الرأس على المرء غير مستحبة ويجوز ما ورد من الاحاديث في تثلث المسح
ان يحتمل على زيادة الاستباح بالمسح لا انما سمحت مستقلة بجميع الراس كما بينت
هذه الادلة التي انحصرت في **حكم مسح الرجل من صمراية**
في آيات واحد والوضوء هنا مقصور الراوي على المشهور لان المراد به المصدر وفيه
التمسك مع الصلاة وهي اعم من ان تكون مرة او غيرها **وفصل وضوء المرأة** يقع الواو
اي التفاضل في الاما بعد فراغها من الوضوء **وفصل بحدود عطفها على البحر** ورد
السابق **وفصل بحر** من الخطاب رضي الله عنه **بالبحر** يقع الحاء المبهمة وهو الما
المعنى قبيل بمعنى مقبول ومنه الهام والجرم وهذا التعليق وصله سعيد بن
منصور وعبد الوفاق وغيرهما حسبه **وفصل في لفظ ان** هو كان بتوضا بالهم ويفضل
منه ورواه ابن ابي شيبة والدارقطني بسند قال انه صحيح بل فقط كان يقين له ما
في فتحه ثم يقتل منه واجمع العطف على جواز الوضوء به من غير كراهة الا انها قد اختلفت
كراهة لغرض ان كان يدل على الحرارة فان يركب كشد اليد البرودة لمصلحة الاستباح قال في
الفتح وسأستبعد فانه من جهة ان الخائب ان اهل الرجل تبع له فيما يفعل فاشار
الخطابي الى الرد على من منع المرأة ان تطهر بفصل الرجل لان الخطابي ان اشارة
لولا كانت بتوضا بعينه اذ وقع فيها سه قوله وضوء الرجل مع امرته اي من انا واحد
انتهى وتعبه العيني فقال له في وادوا والاشايعول هذا الكلام البصير له
من قوله ان اهل الرجل تبع له فيما يفعل في كل الاشياء او في بعضها فان كان الاول
فلا يسئل ذلك وان كان الثاني فحجب العيين وقوله لان الخطابي انما يظن هول
على هذا وهل هذا الاحد من شيئين النبي وقرينة هذا الاعتراض في الامتناع من
ولما نرى من جواربه ووضاها ايضا من بيت **نصير** فيما وصله الشافعي وعبد الوفاق
وقه ما من سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر رضي الله عنه وضوا
من ما نصير في حجة نصير لانه ابن عيينة لم يسمع من زيد بن اسلم قوله واه
البيهي من طريق سعيد بن نصر عنه قال وجدنا في زيد بن اسلم في رجل يركب
وفي رواية كراهة بالهم من بيت نصير في قوله او العطف وفي ذلك نظر لانها
الزمان مشغلان كما يقال في الفسطة في قوله تطهر لهما سبها للزجج اما ترى
عمر بالهم فلا يضيغ عدم سنا سبها واما ان وضوا من بيت نصير فلا يدل على انه

كان من فضل ما استعملته بل الذي يدل عليه جواز استعمالها لهم ولا خلاف
في جواز استعمال النصير لانه ما هو خلافا لاجل واجتياق واهل الظاهر واختلف
قول مالك في المدة لا يتوضا بسوا النصير لانه لما دخل به فيه وفي الغيبة
اجازته سنة ورواه ابي النبي ولا يخفى ما في قوله ولا خلاف في مسح قوله خلافا لاجل
التمسك بالركاة ان كيف يصح في الخلاف مع ملاحظة هولاء فكان الاولى ان يقول
والجمهور او الاكثر على جواز استعمال سوا النصير لانه خلافا لاجل او اذ كنت
الكرما في تكلفات بعدك في تطبيق الاثرين على الترجمة لم يرضها العيني بل يرجع لوجه
الاطلاع وفي رواية ابن عباس كراهة الاثرين وهو اول السلاطين في تلك الطائفة
جربها وبين الترجمة وبالسد الى المؤلف قال حديثا عميد بن عمر رضي الله عنهما
قال **خبرنا ما الحسن** نافع مولى ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله
عنها ولا يروي ذلك الوقت وابن عسار كمن ابن عمر بن عبد الله قال كان الرجل والنساء
ال فيها لبعض اهل حجة الاستفراغ وبعد كونها العهد يتوضون في زمان رسول
الله صلى الله عليه وسلم جميعا حال من العنبر في يتوضون احوال كونهم يجمعين لا
متفرقين زاد ابن عسار عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من انه واهب
وتراود ابوداود من طريق عميد بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
في اريد بنا وفي صحيح ابن حنبل من طريق عمير بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر ان
انصر النبي صلى الله عليه وسلم واجبا به تطهرون والنساء معهم من انا واحد كما ينظر في
سنه وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب واما يدع فمخصص بالزوجات والحارم فاك
العنى وسكان النبي عن قوم ان الرجال والنساء كانوا يتوضون جميعا من وضوء واحد
هو لا على حدته وهو لا على حدته قلت الزيادة في الحديث وهي قوله من انا واحد
عليهم وكانهم استبدوا اجتماع الرجال والنساء اجنبات واجاب ابن النبي عن
ذلك بما حكاه عن سمون ان معناه ان الرجل يتوضون ويدهيون ثم تافى النساء
فيوضوا قلت هذا خلاف الذي يدل عليه جميعا ومع هذا ما صرحنا وضعه الا في
صحيح ابن حنبل في هذا الحديث من طريق عميد بن عمر بن نافع ان النصير صلى الله
عليه وسلم واجبا به تطهرون والنساء معهم من انا واحد تطهروا كما ينظر في قوله
في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة لغير ان فان الصحابة اذا قالوا فاعلموا
او كانوا يفسلون في زمنه صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع هو الصحيح وهذا الحديث
يدل على ليرة الاولين الترجمة صريحا وعلى اننا في التزاما ما له الكرماني وقال
الاعتقالات واما فصل وضوء المرأة فيجوز عند الشافعي الموضوءة الذين سوا حلت
به امر لا من كراهة ويؤيد ذلك قال مالك والبرهنة وجوز العلى وقال احمد واد
لا يجوز اذا اجلت به وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضا مطلقا ورواه عن
مدنيون الاشعج المؤلف وهذا السند اجمع الاستدلال عندنا في جميع سلسلة الزجج
مسح النبي صلى الله عليه وسلم من احد ايدى الصلابة

لفاعله وقوله وضوءه يقع الواو مفعول به المصدر رأى الما الذي توضحه على المعنى
عليه يصح الميم واسكان العين المجهدة وقع الميم من اعلى عليه ضم المجهدة فهو معنى عليه
وقال يحيى عليه السلام وسكون الميم وسكون العين وكسر الميم والاصل حموي فاصغر م ما
فعل برئى قال الكرماني والاعراب الضمى يعنى واحد وقال العين ليس كذلك
فان الضمير من يحصل من طول النصب وهو اخف من الاثما والفرق بينه وبين
المنون واليوم ان العقل يكون في الاثما مخلوبا وفي المنون مسلوبا وفي المنون يكون
ستوراى ولهذا سقط التكليف عن المنون وهو والمناسبة بين الما وبين
حيث ان في كل واحد منهما نوعان الوضوء انتهى وبالسند الى المؤلف قال **حديثا ابو
الرشيد هشام بن عبد الملك الطيالسي قال حدثنا خصبة بن الحجاج عن محمد بن بكر
التي القرشي الزاهد المشهور من الطبقة الوسطى من التابعين مات سنة
مائة وحدى وثلاثين قال سمعت جابر بن ابي عبد الله الاضرابي يقول جازوا**
اصول الله عليه وسلم يعود في وانما يصلى الطلعة الاولى حال من فاعلها ،
والطلعة الثانية الاصح حال من البيا في يعود في **لا اعتل كسر اللام فحذفت** وقت
غيرا ثانيا واصله من وضوءه مفعول اعتل حذوف التعميم اي
لا اهم شيئا ويجوز ان يكون منزلا منزلة الازم فترونا عليه الصلاة والسلام
وصب عليه وضوءه يقع الواو في العتق يجمل ان يكون المراد صب على بعض
الما الذي ترسا به وما يتوهمه والاول المراد المصنف في الاعتصام ثم صب
وضوءه على ولا في داود فترونا وصب على انتهى **فحذفت** يقع العين اي صيرت
خصفا بالاورثه فهو ما ترك فيه المتعدي منزلة الازم فليس له مفعول له فقد
فعلت بارسل الله لمن الميراث ان فيه عوض عن ما يتكلم اي ميراث يدل لما
الخبر المصنف في الاعتصام انه قال كتب اصاب في رواية ما نازعت
ان اصنع في مالي وفي اخرى كيف قضى في مالي **انما برئى كلاله** يقع الكاف قال
العين فيا قول اصحابنا معا الوالد والولد وفي حديث صحيح من برين البراءة
ان عازب وقيل باء عازب والواحد منه وقيل الاخوة للام وقيل لاهل الموروث وفي
الكشاف نطق الكلاله على ثلاثين لمخالف ولما والاولى وعليه ليس بولد في
والدين الخلفين وعلى الفرائض من غير حصة الولد والوالد ميراث **ابن الفرائض**
قال في العتق والمراد بالبراءة ان يرد الفرائض هنا قوله تعالى **فستفتونك قال الله ففتكم في
الطلاق الى اخ السورتان** وقيل هي اية الموارثه مطلقا وهو بعيد لانها
ايات لا يروى في الاية في الحديث دليل على ظهور الما الذي توضحه
لانه لو كان طهرا لم يصح عليه ونقصه العتق بالبراءة الذي توضحه
صب الما اليه في الاية انتهى وهذا مستقر في الازم ولو صح عليه لم يكن
نوعا من كذا في عبودته ونحوها وفيه الترتيب باننا والاصلين ورضيت لهما
وهذا ما يرجح تركه وبيان بركة يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل

علة وفيه فمستله نيات الاكثر للمصارع وغيره للثبوت وانما الاربعة ما بيعت
بصرك وكذا في مدني وفيه التقدب والتعدي والسيار وخبره المؤلف ايضا في
الطلب والراضين وكذا سلم فيها والنساي كذلك وفي التفسير
الغسل والوضوء في الحنفية بكسر الميم وسكون الحاء وضع الصاد المجهدين اوجه يا
موصوف قال ابن سبويه هو شبه الاحاد وقال صاحب الفرائض هو الركن وقال ابو
هلال العسكري في كتابه التلخيص انما يغسل فيه وفي جميع الفرائض هو الركن وقال ابو
زيد الشافعي في كتابه الميراث وفي الفتح يفتحن في احد الافواح التي للبرية قال
ابن الاثير القامح الذي يوكف فيه واكثر ما يكون من المنبت مع صين فيه وفي المنبت
فتح الحاء والسنة المجهدين وضمين وسكن الشين والمراد الاية منه والجاره نفسه
كانت اولا وعطف الجارة والفتح على ما قبلها من عطفت الخاص على العالم من وجه
لان المنبت والقامح قد يكونان من الجارة وقد يكونان من المنبت وقد يخرج
به في حديث الباب بان من تجارة وبالسند الى المؤلف قال **حديثا عبد الله بن مسعود**
بعض الميم وكسر الشين وسكون المشاة الغيبة اوجه وفي رواية الاصل ابن المبر
زيادة ال الصبي المرزوق الموقوف سنة احدى واربعين وما بين قال في الفتح
لم يتس بان الميراث الشارح لهذا الكتاب كذا يشهد به التاوتون من مفسرته وهو
مناخر من هذا الزاوي باكثر من اربعين سنة **سمع** عبد الله بن بكر يقع الموضع
وسكون الكاف هو ابو وهيب المبركي المتوفى سنة ثمان وما بين بخلافه
الموقوف قال **حديثا احمد بن الحسين** ابن ابي حميد الطويل مات وهو قارم بصلبي
سنة ثلاث واربعين وماله من السن من ماله يعني له عنه قال **حضرت الصلاة**
اي صلاة العصر فقام من كان قريب الدار الى اهله لاجل الوضوء او قبل من كان
سنة فهو ضمنا **ابن جرير** اي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر انهم كانوا
على غير وضوء فاقى ما لبنا فمفعول رسول الله صلى الله عليه وسلم **يخصب** مضموع
من تجارة **فيمدا** قليل فمضموع فميم العين **الحنفيان** ان يسطع فميم العين اي من
الاسطع فمضموع مضموع مضموع عدم اشاعه بسط الكت لا اكثر فمضموع
فترونا القوم الذين بقوا عنده صلى الله عليه وسلم ويجعل الامر فعل من ذهب
بعد ما للوضوء اوجد **مركبته** فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع
بعضهم قلنا وفي رواية ابن عساكر قلنا وفي اخرى قلنا وهو من كلام حميد الطويل
الراوي عن السن له **تم فمضاكمتم قال السن** ثمة اي كما بين نفسا وباراه
اي على الثمانين فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع فمضموع
الدالة على ذلك في الحديث دالة على صحة غلبة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه انها
فوضوء عند حصول الصلاة وبيان الاواني كما هو اسوأ كانت من الحنفية ام
جوازها لارض وانما لا كراهة في استئجارها لما لم يكن من ذهب او فضة ورواه هذا
الحديث ما بين زرعي ونسبه وفيه التقدب والسيار والضعف واخرجه المؤلف ضمنا

في علامات النبوة وسلم ولما خلفها وتختلف فيه قال صلى الله عليه وسلم ان محمد بن عبد الله بالملحة مع
الملك في الدنيا ابو اسامة نعم الحرة حادين اما من عن يمينه الموضع مصغرا
عن اي برودة نعم الموضع وسكون الرأ الحوش بن ابي موسى بن ابي موسى عبد الله
فيس الاشرى ان النبي صلى الله عليه وسلم ما يقدر اى طلب قد حاضها ما الحلة
سنة الفتح ففضل عطف على دعا يدبر وجه فيه ويخشى بد الميم اصب
الما من فيه اى الفتح قال الكوما في هذا الحديث يدل على الفصل بين الغيب
لاعلى الفصل بينهما ولاعلى الوضو انتهى وفيه كماله دلالة على حوازا استعمال الاوقات
كما كانت الاما الحرة البريل كما وفي الذهب والفضة وما قال صلى الله عليه وسلم
يوشى سب لحرة والا فهو احمد بن عبد الله بن يونس قال صلى الله عليه وسلم ان
سنة نفع الامم الماخوثة نفع الطيم وابو سلمة حده فنه الميم لثمة به وابو عبد
الله قال صلى الله عليه وسلم نفع العين من عارة عن ابي يحيى بن عبد الله بن زيد
الاضاري قال اى بالنا للعقول ولكنهم يسي والى الوقت انا ما رسول الله وفي
رواية النبي صلى الله عليه وسلم في حرجا له ما لم في نفع النماء العويرة من
صغر نعم الصادق في كبر اى من عا من صغر شواصا صلى الله عليه وسلم ففضل
وجهه فذكر ما من عطف العفضل على لعل نفسوا له وفيه حريف قد يره فخصص
واستشق اى ويده اى وعمل يد جسر في شريعت بيان الحوان والا فالا فضل
ومع براسه فاقبل به اى بالبح العزيز من مع وادى اى وعمل رحيمه ورواة
ما بين كوفى وفد في وفيه اثنا ثانيا لثنا لجدها وابو عبد الله وفيه قال صلى الله عليه وسلم
الجان الحكيم نافع في الامور الصعبة هوان في حرة لخصى عن ابي محمد بن محمد بن مسلم
قال صلى الله عليه وسلم ان الله بالمتصمرا بن عبد الله مصغرة التكبير ابن عتبة
نعم العين وسكون العويرة زاد في رواة الاصل بن مسعود ان عائشة رضى الله عنها
عطا قالت لما تشبه به الميم فضل نعم الميم النبي صلى الله عليه وسلم اى انقله
الميم قال في الفتح في المصاح نقل وزن صغر في القاموس شيخنا نقل عن محمد
نازل ونقل شيخنا رحمه الله في المصغرة سقط انتهى قال العيني هذا يحتاج الى
سنة من حد اية اللغة انتهى واشهد وجمداى له اسناد في علم السلام اراوى
رضى الله عنهم وكذا ذلك لثنا ونظما مما من الماخذ ابو الحسن بن الفضل المازندراني
في رسول الله من شفع شوه بين نغرى الكرمات وتنب
فعا شته مجموعا وصغيرة وحفصة تلو من همدون رينيب
جور يبر مع رحلة شمسودة ثلاث وست ذكرهن به ابد
اى طين من تملكه تميم طيبا لظن وان لم يكن واجبا عليه في ان يجرى
متعلق باسناد وجرى نعم السامة الخشيرة وفيه الرأ المشرفة اى يخدم في حرة
قال الكوما في ولعله من باب الازالة والسلب فوصلت البعير ورضت الضعيف
اى اذلت حنة للهد والرضى انتهى في حجة متعلق بجرى من فاه في خشى بد الميم

اى اراوى جرحى الله عليه وسلم ان برمن في بيت عائشة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم من بيت جرحى على المعتز وقيل من بيت زينب بنت جحش وقيل من بيت
ويطانه بين رحيلين حال من قال على حرج متعلق بخانوف وجوابا لغيره يجب
الغزير يفتى وقوله تحطه لثم الما للمخبر رحله في الارض حلة وقتها حال من
قال على حقا ايضا حرة يتراد في اى بز رحله في الارض حلة وقتها حال من
عباس بن محمد رضى الله عنه ورحل في الارض حلة وقتها حال من
عائشة ورحل امدح من كلام الزهري الراوى عنه لكن بالاسناد السابق فيها عطف
فاخبرق عبدا لله بن عباس رضى الله عنها يقول عائشة رضى الله عنها فقال انا لى من
الرحل الاخر الذى رضى الله عنه عائشة قلت لا اراى قال عينا قال في الفتح
هو الراوى له عن عائشة وهو بالاسناد المذكور يعر عطف انتهى هو على وقت
رواية ابن ابي طالب وفي رواية يسلم وبين الفصل بن عباس وفي حوى بن يونس
احدهما اسامة وعلى هذا فكان العباس كان ادوم لاصح به الكثرة اوكا له
واحقا صاهبه والتاثيره واول الاخذ به الاوى ومن ثم صرح عائشة
بالعباس واهتمت لاجز وقيل لم يرضح بعلى لما كان عبدا له ما يعرض للمرجح
قال النبي صلى الله عليه وسلم في فضة الاكل ان له لرضي يملك ولثنا سواها
كثير وهو يدل على ثلثا رضى الله عنها مع عطا ووزعقا وتلقا باحلاق النصف
صلى الله عليه وسلم وكان عائشة رضى الله عنها قال في الفتح هو مطوف ايضا
بالاسناد المذكور قال الكوما في هو مقول عبدا لله لا مقول عبدا لله ويجوز ان
يكون جامع عبدا لله من عائشة فيكون مسندا وان يكون تعلقا من عبدا لله
شعر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد ما دخل بيته والبن ماسا وبيتها
اى عائشة واضيف اليها مما زاد الملائكة المسكن في راسه وجهه وللصلى الشد
به وجهه هر يقوا من هراق الما برفقة وللصلى واوى ذر الوقت وابج سار
اهرقوا نعم الحرة قال في الفتح وللصلى اهريقوا الزايرة لخرة قال ابن التت
هو با سكان الحاقا ونقل من يسيو انه قال اهرق بين اهرقا فاسل اسطاع
سيطيم اسطاعا يقطع الافى وفيها في الماضى ومن الباقى المستقل وهي اعنة
في اطاع يطيع جعلت السنين عروضا من ذهاب حركة عين الفعل قال وتروى في
الحا واستشكاه بروية بان الهاميد لرس الحرة لان اصل هراق اراق شعر
اجتلبت الهرة فخرىك الماعلى بقا ابدال وللد اسة وله نظار وذكر له وجبا
اخروا ان اصله ارفقة فايدت الحرة الثانية ها فخصت وجرم فطلب في الفصح
بان ارفقة نفع الما انتهى وقال في المصاحج اهرقا بهمة مفتوحة وجو
السعاشي فنع الماوا سكاها واستشكل لبع بين الحرة والها انتهى على شذو
الباقى مع قريب كسر القاف ونوع الراجع فرب كسر القاف وهي ايضا وهو
جمع كرامة وجمع العلة فربات مسكون والها لرحل بالبا للعقول او كمن



جمع وكان هو ما يربط به في القربة على اعينها يفتح الحزبة والحاء الى الناسا فيه
او صمغ يقال عرفت له اي وصمغها جالس في رواية فاجلس بالفاء وبلاها بالياء
الفتوح وفيه اشارة لم يقبل على الجلبوس بنفسه في كسب الميم وقع الضاد
الميم من تخاسن كاي رواية اخرى قال في الفتح وفيه اشارة الى الرد عليه في
الافتعال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء المذكره من الخاسن روي مختصرا
زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلقا بكسر الفاء وفتح القاف اي جملنا وشربنا نصب
ضم الصاد الملهمة عليه من طلق الضرب السبع حتى طلق اي جعل صلى الله عليه
وسلم يشرب الماء في حوائضه ان في التفسير لان فيها جملة فيها معنى القول دون
جرو في شرب اي شرب اي شرب كما امرت به قال الكرماني وانما طلب ذلك صلى الله عليه
وسلم سئل لان الرض اذا صب عليه الماء البارد ثابت اليه فوبه في عين الارض يشرب
ان يكون ما استرطه في القرب من ان لم تكن حلت او كثر غبارها الماء وذلك لان
اول الماء طهره واصفاه لان الايدي لم تكن تطهر ولم تكن يدها وقد يمتثل اليه
تخصيص السبع للترتيب في هذه السبع بركه وطهارة ان لو فزعها في كثير من حالها تم
للقية وبعض النور الزمينة والواوي والقرب الماوية وتغل على ذكره كما في شرط
ان يكون صب الماء على من الاضحية التي لم تحلل لتكون قد جمعت بركة الذكر في شدتها
وملحها والله اعلم بحقيقة ما اراد من ذلك انتهى حرج صلى الله عليه وسلم من حيث
ما نشره الى الناس الذين في المسجد صلى اليهم وحطهم كما سبوا في ان شاء الله تعالى في
الوفاء الموتى مع ما في الحديث من المباحة بحول الله تعالى وقوته وفي الحديث لا
لحق يقول بان القسم كان واجبا عليه والاطمئنان الى استينافه وهو قول الجمهور
ولكن يقول بدم الوجوب ان يجيب بانما فعل ذلك تطيبا لحوالهم وفيه ان
بعض صحرا المارة ان تهب لوتها لها وفيه جواز الاصلاح في الحنظب وان كان من
نحاس وفيه شروعية اراة الماعلى الرض بنية التداوي وضميد الشفا وفيه
دلالة على تحمل ما ثبته رضي الله عنها لاخبار صلى الله عليه وسلم الرضين في حبتها
وفيها نص على الله عليه وسلم كان يشهد الرض يعظم الله تعالى له الاجر بذلك
وفي جواز الاض بالاشارة وفيه دليل الوصية ورواية ما بين محضى ومدني وفيه
التدبير والاجرا وتصيغة الجمع والاراد واحوجه المولى في ستة مواضع غير
هذا في الصلاة في موضعين وفي طهية والحسن والمغازي وفي صفة والطب وسلم
في الصلاة والنساء في عشر النساء في الوفاة والزينة في الحائض
الروضون الثمر تقدم انما آمن صغرا وجماعة قال في الفتح وفيه حديث في
عن امين في الحديث فا في طهية من ذهب فيه نور من ذهب وناكهم المغابرة
منها ويجعل الفرادف وكان الطست كرم من التوراني وقال العيني بعد فضله
الحديث يدل على ان التوريع الطست وذلك بفضي ان يكون التوريع ارفقا وخو
لان الطست لا يدل على ذلك انتهى قوله ما ذكره صاحب الفتح انب تفسير النور

في الحديث السابق وما ذكره العيني انب حديث المراجح ويجمع بينهما بما رواه ابن
شاذان كما بين ما هو كالاشارة وما هو كالاثرين وبالسنة قال من سألنا عن حمل
فتح الميم وسكون الفاء الميمه وفتح الهم الغلظ في العلي قال جدهنا سليمان ان
ان يلا لك في رواية ابن مسعود قال حدثني ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابن ابي عمير قال قال علي اي من روي ابي بصير قال في الفتح وهو حجة
على الحنفية وقال انكروا في تقدم في باب مسح الرأس كله ان المستحبه هو حرج
فكذلك يكون محجة من كون جاز من جهة الهم على الالب بكثر من الوضوء فغنت في
دوام الطهارة قال ولا يوي ذر الوقت والاصلي وان مسح الرأس كله اذ
ان يد اجبرك كيف رابت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا فاما يوتر فيع المساة العزيمة
انما صرحي من انما يلا على يديه ففصلها ثلاث مرات وفي رواية الاصيل بار
ثم اذ حل يلا في التور فاحرج ما يجمعين واستمر بعد الاستساق ثلاث
عرات من عزيمة واحدة وهذه احدى الكيفيات الخمس المارة ولا يوي ذر الوقت
والاصلي ما يوي من ثم ادخل يده بالافراد فاغترف بها ثلاثا ولا يوي ذر وان
مسح كبره اذ دخل يده فاغترف بها ففصل وجهه ثلاث مرات والاصلي والطرف
والمغزى يراى غسل يده الى المرفقين مرتين مرتين لبيان الجواز والاقتضار
والاكثر من فعل عليه الصلاة والسلام الثالث فيها انما خذ يده بالافراد
ولا يوي ذر الوقت والاصلي وان مسح كبره ما يجمع بره ثا وير والقر
وادبونه اي بالما او بالسبع المفرد من مسح واقل اي في الرواية الصائفة
الاجبال في مجموع الروايات اشارة الى انه لا حرج في البداية بتقديم الرأس وتجره
ثم غسل رجليه مع كعبه والاصلي بجله بالافراد مرادها الحنظب فقال في
عندنا هين زيد والاصلي وقال هكذا رايت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا
وفتح الزيادة صريحة في دفع الحديث وان كان او ليسان الحديث يدل عليه ايضا
وبه قال حديثا مسند بن مسعود قال حدثنا جاد قال في الفتح هو ان يدي
بضع مسند بن جاد بن سلمة عن ابي الباقى المصنوعة والوفيق عن
السنن من مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا ثابن ما جالس
لا بأس رواه المظهر في صفة زهير بن مهران في رواية ليعقول بفتح
ما معتوقة ثم حاشية ما كتبه راعى الف وقد تحذف ثم حاشية اي واسع الفم
قال في الفتح وقال الحافظ في البحار الا انما الواسع الفم القرب المغزى ومثله
لا يسع الماء الكثير فراد على علم الهجرة قلت وهذه الصفة شبيهة بالطقس وبها
تظهر مناسبتها الحديث بالزجوة وروايته عن زيد بن عذبة الحديث عن محمد بن عذبة
عن جاد بن زيد فقال يدل رواج زجوة من حنظب ومثله وروايته
الروضون انما الواسع الفم من المصنوعة ان ذلك اسرف لاسرع
اكثر اليه قلت وهذه العظة تفرقة ما وجد من حديثه وحاشية اعلم عبد الله بن زيد

فقالوا راجح وصريح جمع من الخراف فان اجود من عبدك صحفها ومعوى ذلك باه
اق فر وانه بقوله احسنه فدله على انه لم يثبت فان كان حنبطه فلا منافاة بين
رواية ورواية لانه لا يقال ان يكونوا وصفا هبته وذكر حنبطه وفي مسند
احمد بن حنبل بن ميمون ان القرض اهدى للبي صلى الله عليه وسلم قريعا من زجاج
كمن قاسنا ده مقال انتهى ملخصا **فيه** اي في الماء الذي في الفلج قال **ابن حنبل** الطبراني
اه عليه وسلم اصاحه **فيه** اي في الماء الذي في الفلج قال **ابن حنبل** الطبراني
الما يتكلم المصنف واقتصر في الفروع على الضم اي يفورس بين اصبا واصابع
بمع البري شجرة باخر له عليه الصلاة والسلام قال **ابن حنبل** رضي الله عنه **حدثت**
مقدم الزاي على الراعي الطرد وهو للبري والتقدم في الحديث من **نوحا** اورد
الضم ولما في الفلج من اي من الماء الذي في الفلج ما بين السبعين الى الثمانين اي
انهم يزيدون على السبعين وسلك هل يبلغون الثمانين او يزيدون وليس ظاهرا
القدر مراد ولو كان مراد الكا عشرة فاد ونها قال في الفتح وتقدم من رواية محمد
انهم كانوا ثمانين وزيادة وهذا قال ما بين السبعين الى الثمانين ولطمع جميعا ان
انما لم يكن يتيسر العاد بل كان يجتمع اثنا عشر على السبعين ويشك هل بلغت
العقد الثمانين او تجاوزت هجرانم بالجاوزة حيث يغلب ذلك على ثمانين وقال
الكرما في روى ابن في باب غسل الوضوء في الغضب انهم كانوا ثمانين وزيادة
وبروي في باب علامات النبوة فاداهم زها كلاما فاداهم سبعون وبروي
ايضا جابر بن عبد الله ثم ذكرنا خمسة سنة فاصبح للجمع فقلت هي فضلا باستقارة
في مواطن مختلفة احوال معا برتة انتهى وفي ذلك اثني ايات نوبت على الله عليه
وسلم وشجرة من شجرة قبل وهذا في الايجاز الملع من تصوير الماسن المحرر يوصي عليه
الصلاة والسلام لان في طمع الحجارة ان يخرج منها الماء الخدق الكثير وليس ذلك
في طمع اعصابا بتراد **الوصو** في المدة ضم
الليم وتشهد يد الدال وهو سكال يسع رطلان ثلثا بالساعة ادى قاله جمهور اهل العلم
وخالف بعض الحنفية فقالوا المدة رطلان كذا في الفتح وقال العيني مذهب ابي
حنيفة ان المدة رطلان وهذا القائل بين الخالف من هو وما خالف ابو حنيفة
اصلا فانه يشك في ذلك بما رواه جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء
يطربون ويتنقل بالصواع ثمانية اربال ارجيه ابن عدى وبارواه ابن قاتان
وتسوك الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ به رطلين ويتنقل بالصواع ثمانية اربال
الرجيه الدارطني وبالسنة قال **ابن حنبل** في المصنف الفضل بن دكسم
قال **حدثنا** **اسم** بكسر الميم وسكون السين وفتح العين الملهي بن ابي بكر الكوفي
وحنيفة المالك الهذلي ابي سلمة الكوفي ثبت صدوق ما من سنة ثلاث او خمس
وخمسين وما **قال** **حنبل** بالاراد ابن حنبل يرفع الليم وسكون الموحدة نسبة
لخلع الشربة والاراد عودا من حبر من عنك تقدم في باب علامات الايمان حبه

الاصار

الاصار ومن قاله بالتصغير فقد صحف لان ابن حنبل وسعيد الاروايه من
ان من هذا الكتاب **قال** **ابن حنبل** ان ما قاله رضي الله عنه **فان كانت**
التي والاصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنقل حبه المذنب او كانت
يقبل كيشكل من سنن الراوي قال الكوفي في الثمانين من حين ذكره كلفظ
البي وطريد كوفي في انه قال يتنقل ويتنقل من باب الاعتقال والفرق بين الاعتقال
والاعتقال مثل الفرق بين الكعب والاعتقال وقال ابن حنبل في من الخاريف
او من ابي يعقوب لما صنفه به فقد رواه الامام علي بن ابي طالب في تعبه ولم يشك في
يقبل وكان العيني الظاهر ان الراوي من الراوي لان الامام علي لم يروه بالمثل
ففسدته في البخاري او في شيخه او في ابن حنبل ترجع من غير مرجح فلم يثبت في
مسرحه **الصواع** قال الجوهرى الصواع هو الذي يكال به وهو اربعة امداد
الرجحة امداد وقال ابن سبويه الصواع سكال لاهل المدينة فاذا اردت امداد ذكرا
ونونك وجعله صوع واصواع وسببان والصواع كما لصاع وقال ابن ابي
الصواع سكال يسع اربعة امداد والمختلف فيه في الجامع نصيحه صويغ
فمن ذكر وصويغة فبين انه وجع الكسر صواع واصوع وصويغ في التثنية
في الثابت وقال في لغيره اصوع في اذ في العدد وقال ابن بري في تفضيل الحلاط
العقب الصواع في جمع صواع اصويغ وقال ابن قتيبة في الكرا والواضع وقال
العيني واصل الصواع صوع قلبت الواو الفخا بها وافتتح ما قبلها وفيه ثلاث
لغات صواع واصوع على الاحمل وصواع والجمع اصوع وان شئت ابي حنبل في الارو
المعقولة **الرجحة امداد** وكان صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء الذي
هو ريع الصواع قال في الفتح اي كان ربما اقتصر على الصواع وهو اربعة امداد وربما
زاد عليها الرجحة فكان انما لم يبلغ على انه استعمل الكؤوس ذلك لان حبلها انما ستر
وسيا في حديث عائشة انها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من اثاره
وهو الفرق قال ابن عسيرة والشاقي وغيرهما هو ثلثة اصبع ودوي يسلم من حبلها
ان صلى الله عليه وسلم كان يغسل من اربعة امداد فهدا دليل على اختلاف
الحال في ذلك فقد لم يلاحظه النبي وتعبه العيني بقوله قلت ان رضي الله عنه لم
يكل ما ذكره نهاية الايجاز ونسبها لا يفيض منها وانما كفي ما ساهم والحال يختلف
فقدرما يختلف للماحة وصديق الفرق لا يدل على ان عايشة والنبي صلى الله عليه
وسلم كانا يغسلان في ربيع في الفرق وما في الباب انه يدل على انها كايا ايضا
من انا واحد يسي فرقا وكونها لغتلا نسبة لا يستلزم استعمال جميع ما في من الماء
وكن ذلك الكلام في ثلثة امداد وقال في الفتح ايضا في قوله من قدر الوضوء
والفضل ما ذكر في حديث الباب كان سبعا من الماء كية وكذا في قوله من
الخصيف مع حقه في قدر الماء والصواع وحله الجوهرى لا يثبت لان اكثر
من قدره ونسبه وعمل صلى الله عليه وسلم من الصحابة فاداهم ثمانين وتعبه



المنى فقال لا رد فيه علي بن قال من الحنفية لانه لم يقل ذلك بطريق الوجوه
كما قال ابن شعبان فانه قال لا يترجم الا من ذلك وما من قال من الحنفية فوجد
ابن الحسن فانه روى عنه انه قال ان المعتزل لا يكون اياهم حياض بل هو من اصحاب
والمعتزلي لا يكون اياهم حياض بل هو من اصحابه فاختلاف باختلاف اصحابنا
وهذا جعل الشيخ عز الدين بن عبد السلام للتوضيح والمعتزل ثلاثة احوال احدها
ان يكون معتدلا للمؤمن كاعتدال حلقه صلى الله عليه وسلم فيقتله في احتساب
المعتزلي المدعى الصانع الثابت ان يكون تشيلا بحيث لغاها حياض لا يبا ذلك
حيث حياض صلى الله عليه وسلم فيستحب ان يقتل من الما بما يكون نسبتة الى حياض
كسنة المدعى الصانع الى حياض صلى الله عليه وسلم الثالثة ان يكون متفاحا حتى لا يكون
طولا وعرضا وعظما يعطى فيصحب ان لا يقصص عن مقدار يكون النسبة الى بده كسنة
المدعى الصانع الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وفي الاقرب في قال المروي اجمع
المسلمون على ان الما الذي يجرى في الوضوء والوضوء يجرى في حياض القليل والكثير
اذا وجد بشرط العسل وهو جريان الما على الاعضاء والسحب ان لا ينقص في الفصل
عن سماع وفي الموضوع يد والصالح خمسة اطلاق وذلك بما اعتادى والمدى لعل
وذلك معتبر على التقريب لا القدر بدلتى بال

المسح على الخفين اى في الوضوء بعد الاغتسال الرجلين وهو ما يرد بسنة مشهورة
فتكرهه متبع وعلى اى اى يوسف قال في الاقرب المشهور عند جميع المتأخرين رواه
الترمذي ثمانين سجدا منهم العشرة وهو خمسة فالعسل فضل لانها من فضل
ولما عبر بالخفين للاشارة الى ان يضع مسح خلف رجل واحد مع غسل الاخرى
والشرط في الخفين ان يكونا طاهرين ساترين لمحل غسل الخفين من القاديين وان
يكون ثياب المشى فيما سبق المسح وان لمسا على طراة ساهلين عن حرق يجمع المسح كما
هو مفصل في كتب العريخ وفي العين قال صاحب البدائع المسح على الخفين مما يرد
عند عامة الفقهاء وما عدا الصلاة بالانبياء روى عن ابن عباس انه لا يجوز وهو قول
الرافضة ثم قال وروى عن الحسن المصري انه قال اذ ركعت سبعين بدو يامن الصلاة
كاهم يرمى المسح على الخفين ولهذا رواه ابو حنيفة من ثمر بن ابي حنيفة والعلامة فقال
فضل الخفين وحبب للمسح ونهى المسح على الخفين وروى عنه انه قال ما قلت
بالمسح حتى جاق فيه يستلصق البها فكلان الجود رد اهل كبار الصلاة ودمت اياهم
الى الخلف ولهذا قال الكشي اخاف الكفر على من لا يرمى المسح على الخفين وقال البيهقي
انما جازاهة من علي بن ابي طالب واما ابن عباس فاما نسيه فاما على فلم يثبت عند ذلك واما
عائشة فاحالت على علي واما ابن عباس فاما نسيه فاما على فلم يثبت عند ذلك واما
عليه وسلم قبله من الما على طراة ثياب رشح اليه وقال الكشي ان الما والار والار
ابن عباس لم يرض لان مزارها على مكرمة وروى عن ابن عباس انه قال كتب عمر
وروى عن علي انه قال كان ابن عباس يهاك الناس على المسح على الخفين فليفت

حق باهم وفي رواية الحنفية الاخبار في مستفيضه حتى ان من لم يره كان متدبرا
كثيرين روى عنه لم يمسح احد بالعبادة كان ملحورا وسكنوا الخريف حتى ما يفت
انه قال عندهم وعرفه ما لك في قول احدنا لا يجوز المسح اصلا الثاني يجوز
الكل هذه الثالث وهو الاشرع يجوز تغير الوقت الرابع يجوز توقيته الخامس يجوز
للباخره ون الحاضر السادس العكس وهذا السامعي واحدى الروايات عن احمد
ان المسح افضل من غسل الرجلين والمشهور عن اصحاب السامعي ان العسل افضل
من المسح بشرط ان لا يترك المسح رغبتين السنة والسنة قال حدثنا اصعب يفت
الجزيرة وسكون المهلة وقع المواعظ والجمعة اخوة ابن الفرج يفتون والجمعة
القرنبي المصري ورافق بن وهب الاثنا عشر سنة وعشرين وما بين ثمانين وهب
القرنبي المصري ولربك في المصريين الكثر عد ثمانه وقدر في باب من رواه به
خبر ايقعه في الدين قال حدثني وفي رواية اخرى بالاولاد فيها حجر وينفع العت
ابن الحارث في رواية ابن عسكار ابو احمد المولود بالاضاحى المصري القليل
المنقح بمصر سنة ثمان واربعين وانه قال صلى بالاراء ابو النضر فيقول
وسكون الضاد المسح من ابي امير القرشي الذي هو في عمر بن عبد الله
وكاتبه مات سنة ثمان وعشرين واما من صلى على عبد الله بن عبد الرحمن بن
عوف العنقبة كان يصيح الوجه كان وجهه ديا وهرق في كتاب بد الوصي عن
عبد الله بن محمد بن الخطاب رضاه عن سعد بن ابي وقار رضي الله عن
التي صلى الله عليه وسلم ان يمسح على الخفين الطاهرين الملبوسين على طهارة بالشرط
المعتبر في كتب الفقه وان عبد الله بن عمر قال في الفتح هو معطوف على قوله عن
عبد الله بن عمر بن موصول ان اجملنا على ان اسلمه سمع ذلك من عبد الله والاقاب
سنة لم يرد ذلك القصة وقد اخرجها احمد بن حنبل عن ابي النضر في سلمة
عن ابن عمر قال راب سعد بن ابي وقاص يمسح على خفيه بالعراق فورا فاكثر
ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال في سعد بن ابي الهيثم كذا القصة سال ابا
محمد بن الخطاب عن ابي الهيثم واغتره باسقاط الخفين عن ابي الهيثم عن مسح النبي
صلى الله عليه وسلم على الخفين فقال عمر رضي الله عنه نعم ايسع عليه الصلاة
الخفين اذا كان ثيابا سعد بن ابي الهيثم صلى الله عليه وسلم فلو شال منه غيره اى
لثة الرؤى سقله قال في الفتح فيه دليل على ان الصفات العجيبة لا ترجع الى
احتمت في الروايات كانت من جملة القران التي احدث عبر الواحد قامت عام
الاحتباس المتعددة وقد تعبد العلم عند البعض دون البعض وعلى ان يكون
يفراد خبر الواحد وما نقله من التوقف لما كان عند وقوعه وسببه له في بعض
المواضع واسمع من قال تفاوتت رب العادلة وجرى الترجيح في ذلك عند
انتفاضه ويمكن ابدال الفارق في ذلك بين الروايات والتهمة وفيه عظيم
من حرسه وقيد الصلاة القديمة الصحية قد يخفى عليهم من الامور الخفية



في الشرح ما يتبع عليه غيره لان ابن جرير انكر المسح على الخفين مع قدام حبيته وكثرة
روايته وقد روي خصته ما قلت في الموطنين فافهم وعبد الله بن دينار انها اضراد ان
ابن جرير الكوفي قد علمه وهو امرها فها لم يمسح على الخفين فافهم ذلك على قول
لاسهو سلبا بالذكري القصة ويحتمل ان يكون ابن جرير انكر المسح في الحضر لاني
السفر لظن هره القصة ومع ذلك فانها فافهم انما وفي العتيق قد كانت
الروايات بالطريق المتعددة من الصحابة الذين كانوا لا يفارقون النبي صلى الله عليه
وسلم في الحضر ولا في السفر تجزي ذلك بحري التواتر وحديث المعيرة كان في
غزوة تبوكه فمقط به قول ابن ابي عمير في الاصول منية والمسح مفسوخ بها لانه
مقدم اذ غزوة تبوكه اضراد ان كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم والمائدة
ثابت قبلها اي في غزوة المريسيع وما يدل على ان المسح غير مفسوخ حديث جرير
رضي الله عنه ان راي النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وهو اسلم بعد المائدة
وكان الغوم يجيبهم ذلك وادنا فان حديث المعيرة في المسح كان في السفر فيجيبهم
استعمال جرير له في الحضر وقال النووي لما كان سلام جرير متاخرا علما ان حديثه
يعمل به وهو من ان المراد باقيا المامة غير صاحب الحنف فتكون السنة خصصة بلانية
انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري وسدي في غيره رواه تابعي صحيح
عن عماري والفردي تصحيف الجمع والاشارة والعنعنة وهو من اضراد المؤلف وفر
يخرجه الا في هذا الموضع **قال يوسى بن عتبة** بصم العين وسكون القاف وفتح
الموضع التابعي صاحب المغازي ما في سنة احدى واربعين وما به فيه ثلاثين
من التابعين وهم يوسى وابو الفرس سالم وابو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن
عوف وهم على الولا ومدنيون وقد اقبلت وصله الاجماع على والنسائي في
هذا الاستناد **ابن جرير** بالاشارة **ابن الفرس** التابعي ان اسلمه التابعي ايضا **ابن جرير**
ان اسلمه هو ابن ابي وقاص رضي الله عنه **حديثه** اي حديث ابا سلمة قال في
الفتح والتهذيب به حديث وثقني من الرواية الموصولة والفظن ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم مسح على الخفين فقال هو مقطوف على المفرد **محم** من الحظاظ
رضي الله عنه **لعبد** الله ولان **تصور** ما ينسب لانه مقول القول اي يحتم قوله
في الرواية السابقة اذ اذاتك سعد بن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تسال عنه غيره
فقول عمر بن عبد الله في هذه الرواية المتعلقة بعني الموصولة السابقة لا لفظها
وبه قال **سنة** **ابن جرير** **بن خالد** بفتح العين بن شيوخ ناغا الفتوحه وضعه الزمخشري
وفي اخره **بهم** **المراد** بفتح الحاء الهزلة وشهد به الرواية لاني بن سنية الي
جرير وهي بلق قد روي عن حذيفة بن الراهبة كانت تعد لرسول اليوم **خواب** **قال**
حديثه **الابن** **بن سعد** **المام** **اهل** **بصر** **عن** **يحيى** **بن** **سعيد** **بالمشاة** **التي** **الاضاردي**
من **سعد** **بن** **الزهري** **سكون** **العين** **بن** **عبد** **الرحمن** **بن** **عوف** **بن** **الفتح** **بن** **جرير** **بص**
عزوة **في** **المعيرة** **بن** **شعب** **بن** **ابن** **المعيرة** **بن** **شعبة** **رضي** **الله** **عنه** **عن** **رسول** **الله**

سلي

سلي الله عليه وسلم **ابن جرير** **لما** **خرج** **لما** **جاءه** **في** **غزوة** **تبوك** **عند** **صلاة** **الفرج** **قال**
الموطا وحسنه احمد وسنن ابي داود عن طريقين بعد ادين زياد عن عمرو بن المعيرة
قائمه **يشهد** **بدا** **الغزوة** **المعيرة** **فيه** **الغنائف** **على** **ما** **ذهب** **السكاكوت** **ومعتمد** **الظاهر**
فا **اشهد** **بدا** **الشك** **بدا** **او** **بكر** **المعيرة** **وقد** **يقع** **فيها** **ما** **والمصنف** **في** **الموطا** **وقرأ**
ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي لموان يتبعها لادارة وزياد فانطلق حتى
توارى عنى فقصصا حادثة ثم قبل فحواضا وعندها سلم من طريق اخرى عن المعيرة
ان لما الذي توارى عنى من المعيرة من امره يتبعه له من خيرة كانت ببلد بينة وان
النبي صلى الله عليه وسلم قال له سلبا ان كانت دعوتها فهو طهرها وانا فانساي والله
لقد دعيتها **فكتب** **المعيرة** **عليه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **حين** **خرج** **من** **مناجته** **في** **هذا** **قال**
في الفتح زياد في الجهاد وعليه جنة شامة ولا في داود من صوف من جباب الروم وزياد
المصنف في الطريق الذي في باب الرجل يرضي صاحبه فضل الله به وبه وبه وبه
في فضل قصصه **ومين** **من** **ذلك** **ان** **المراد** **يقوله** **في** **هذا** **اي** **بالتكليف** **المكروه** **لان** **المراد**
منه صلته واستماله القرطبي على الاضمار على فرض الوضوء وسنة لاسمها
في حال منة قللة لما كالمسح قال ويحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم قطعا لم يركها
المعيرة قال والظاهر خلافه فلتقل بل قطعا ذكرها المعيرة في رواية احمد من طريق
عباد بن زياد المذكورة انه سئل عنه وله من غيره اخذ في قطعها فاحسن صلها
قال واسئل قال ذلكها بقرابه انه لا يوصف في الجهاد انه يفتن واستسقى
وجه زياد احمد فلا شمران فلهذا يخرج به من غيره فاما ما سبق فاجرحها من
تحت الجلية والمسلمين وحداجز والحق الحجة على مكيبه ولا جد فضل بلح النبي ثلاث
سارت والمصنف وسع براسه وفي رواية مسلم وسع براسه وعلى العمامة وعلى
الخفين انتهى **ومسح** **على** **الخفين** **اي** **بدا** **عن** **فضل** **الرجلان** **وتدعيم** **من** **على** **علم** **جران**
المسح على انظفها وهو ان كان عند الجهور ويصله من رومن صا به الى مفرد الشراش
وقرعه العلي قد تلاف اصابع اليد امسرها طولا لوعرضه من كل رجل من عند الكتف
وعند الشاخصية ما يمسحها وان قلبه في الخفة فيفرد منها الا بعدا عن ذلك
والشراش من الامين واستجاب الله والحق الطهارة لاروسه صلى الله عليه وسلم المعيرة
ان يتبعه بالما مع انه لم يستمع به وانما اوصاه حين رجع وفيه جران الاستقامة
في الطهارة وعمل ما يصيب اليدين من الذي عليه الاستحباب وقدره جران الاستحباب
تخلو الميتة اذ اذت والاشفاق بنجاب الكفار حتى يتحقق نجاستها على
عليه وسلم لس الحنة الرومية ولفس متصل قال في النسخ واستدل القرطبي على
ان الصوف لا ينجس بالموت لان الميتة كانت غائبة كانت السام او ذ الذر او ذ
وما كوال اهل الميتة كما قال انها قول لما ذكره في الصفة التي يستعملها في
التي لم في قوله وما كوال اهل الميتة من النظر لانه من النبي ان دعيت منة فوج
غير مسلم لانهم كانوا اهل كتاب والاشفاق بين ما وقع في الاحاديث كقوله في لام

سلي

صاحب الفتح من كون الجيوش وكونها شامية لان السام اذ ذاك كانت دار
ملك الروم وقال في الفتح وفيه الرد على من زعم ان المسح على اللحية ممتنع باربعة
الوسن ان في المائة لا تبارك في خفة المربيع وكانت هاه في خفة ثوبك وهي
بعينها بالتفاق وفيه التعمير في السفر وليس الثياب الصنفية فيه لكونها اعون على
ذلك وفيه المواقفة على سبيل الوضوء حتى في السفر وفيه قبول جنس الواسل في الختام
ولو كانت امرأة مسوا كان ذلك فيما تقدمه العلو ولا لانه صلى الله عليه وسلم قبل
خبر الاخر اية لا تقدم وبيان الاقتصار على غسل معظم الموضع من غسله لا يكفي لاخره
سأله الله عليه وسلم به من تحت اللحية ولو كيف فيما تحتها بما مسح عليه النبي ورواه
هذا الحديث السبعة ما بين حران وديبري ومدني وفيه اربعة من التباين على الولا
من يحيى البربري ورواه قال **ابو يعينم الفضل بن دكين قال حدثنا شيبان بن يعينم**
المعمر بن عبد الرحمن الخولي عن يحيى بن ابي كثير قال سئل عن رجل لم يغسل
الله من عبد الرحمن بن عوف عن جعفر بن محمد بن عيسى بن ابي سلمة بن
الغضائير الحنظلي وسئل في اليمن كما رواه ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير بن
امية الحنظلي سنة ستين بالديبري وشهد بدرا وحاد مع المشركين واسلم مسرفه من احد
روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم مشروا حديثا اخرج البخاري منها اثنين
الذين ابي ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
جني بن جني بن جني بن جني بن جني بن جني بن جني بن جني بن جني بن جني بن
والغضائير والاحزاب في حربه بالواول والاصلي وله بدونها ولا ينسك قال ابو سلمة
ابو الجاهلي قبل نزاعه وفتحها بعد ما علم ان شيبان بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
الطه والراي ابن شاذان في روايته غير ذلك في الاصيلي المصري وهو ثقة حافظ ما
سنة اصدى وستين وما يروى وصل هذا التعليق الشامي عن عباس العتري عن
عبد الرحمن بن عوف عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
المواضع قال العيني ونبه الغضائير في علم ان ابا عبد من هو صقر الالف فيه اصلية
وورثه فقال ومن سنه عكس فقال الحنفية زايغ والالف بدل من الالف لان صلته
بين النبي وفيه نظر شرط منع الصرف فيما احسنه الالف والنون ان يكونا
تادانين وهما في بان اصليتان كما اعترف هوب وليس فيهما من مانع الصرف جزاءه
الالف والنون العلم الا ان يندم في فمع العلية وزن الفعل واسمه ابي ففعل
بما فعل با بان طيل فحرف من يحيى بن ابي كثير البتة يعني ابي سلمة قال سئل
صداق يعق الجمل وسكن المواضع لقبه عبد الله بن عوف في العكس قال ابن ابي عمير
الله من المشركين المروزي قال اخبرنا ابو يعينم بن ابي كثير عن ابي سلمة
يعني العم بن عبد الرحمن بن عوف بن جعفر بن محمد بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
عذروا بن حنيفة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
من جعفر بن اسناد قال ابو حاتم الرازي وهو خطا ان ابي عمير رايته النبي

صلى الله عليه وسلم **يعني على حاشيته** جميعا مع الناصبية او ما يقوله بقاها كما
رواه مسلم النافعة وعليها ثمانية فقط منقصر عليها كما في ظاهر الحديث وهو حديث
شريح ان يعق بعد كل الطهارة وان تكون سائمة لا يقا دستره وان يكون في ثوبها
شقيقة كما في العرب المتكسرة قال الرازي والثوري واليونان واليونان وقال
ابن المقداد رايته تحت عن ابي بكر عن رضى الله عنه وقد صح عنه الصلاة والسلام
انه قال ان يطع الناس ابا بكر ويحرم برئهم واذا في الفتح **ويصعبه** اي وراية يجر
خفيه **وتابعه** اي والعتف ولا ينسك والاصل انما بعد ما سأل ابي ابي سلمة بن ابي سلمة بن
علي رواية هذا المتن **محمد بن ابي بكر بن ابي بكر بن ابي بكر بن ابي بكر بن ابي بكر بن**
ابن عوف عن محمد بن يعقوب بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
هو السبب في سباني الملقب بالساد فابا ليعين الله ليس في روايته محمد بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
سلمه ورواه قال رايته النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفتح وسئل عن رجل
من سائر الروايات في الصحيح ورواه يعقوب بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
بدون ذكر الجماعة كرا حواج ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
واغرب فيما حكاه ابن عسقلان فقال ذكر الجماعة في هذا الحديث من خطا الرازي لان
شيدان وغيره ورواه عن يحيى بن عوف بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
واما ما جاء في غير ذلك من روايات الجماعة في ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
صالح ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
جعفر بن محمد بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
من ان يكون الواسل اجمع عبر وبعده شعبة بن يقره وخرجه واخرجهم على الاصحاح
في المسجد النبوي وقد روي ان ابن حنيفة اخرج من طريق غيره ما قامت ذكر الجماعة
فيه وعلى تقدير خفة الرواية يكرهها الاستمرار في ذلك فخطبه لما كان في ابي سلمة بن ابي سلمة بن
ثقة ما خلفه منها فبداه واثره لثقتة فتقبل ولا يكون ما ذكره ولا يجرى اورد الروايات
الصحيحة بله التعديلات الهامة النبي وتعبه العرف بعقله فقلت كرا وما وجدته
من سابق ما نزلنا لا يستلزم ما بين محمد بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
في الانتقاض فقال نقل مسلم في مقدمته صحبه الانتقاض على الخلفه فان من يجرى ما بين
اذ كان قد تحول على الاتصال والوسيلة ثقة وهذا كما في الرد على هذا الزاعم
لا يثبت ذلك بالاتصال واحتجاج البخاري بذلك في العلم على ما سأل على ما لا
يكتفي بالخاصة فيمنه الاتفاق وانه اعلم النبي **بالمسألة**
بالمؤمن اذا دخل الموضع يطبق في لطف **واها** ما رواه من الحديث وبالسند قال
حدثنا ابو يعينم الفضل بن دكين قال حدثنا ابو كرايم بن ابي زانه التوفي بن ابي سلمة
ابن شرحبيل الشيباني التميمي قال اوردت حنا بن يحيى وقال في الفتح ان رواه
عذروا بن حنيفة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن
عذروا بن حنيفة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن ابي سلمة بن



والظمان لا يحمل من حديث شيوخه الذين الاما كان مسوعا لهم صرح بذلك
الاجها على انهم على عروة من البقية من ابي العز بن شعبة قال قلت مع النبي
ابن عليه وسلم في سفر في نجس سنة تسع وكان في ذلك في خروجه ثوبك ما هو
اي يمدت يدي ويقال له هويت اليد اليه قال اشرف اليه قال الجوهري قال الهوى اليد
يدع لها حذق وقال الاصمعي هويت بالفتح اذا اوماه وقال النبي هويت اقب
حذيت وقيل هويت اي حذيت الهوى من القيام الى العقود وقيل الا هو
الامة وقيل اجمازوا التقدير فترضا الارحله فا هويت الى الاتع بكسر الهمزة
تخصيه ليعمل رجله فقال صلى الله عليه وسلم دعونا اي اللطيفين اي انك كما من غير
منع وقد اعانت العرب ما مني ببيع فا في دخلتها اي اللطيفين وجاز في تكليل الضيف
هذا لوضوح القرينة ويجوز رجوع الضيف الى اللطيفين مرادها الرضلان كما في ارسال
طاهر بن يحيى من اللطيفين منصوب على الخاك وهن رواية الاثر بن ولكن يهني
وهي ما هان في لاولي في مسند ثعلب يا رسول الله ابعس احدا خبيثا قال نعم اذا
ادخلها وهما طاهران في تسع صلى الله عليه وسلم يلهما اي على اللطيفين وسما بعبارة
الطريف فخرية في قوله فا دخلتها طاهرين وعلى رواية اكتبهني اظرو ولا يفت
داود فا في ادخلت اللطيفين وهما طاهران ولا ينخرت من حديث صفوان بن
عسال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبع على اللطيفين اذا نحن ادخلنا بها
على غير ثلاثا اذ نسا فرها ويوما ودلتها اذا اقمنا قال ابن حجر بنه ذكره في لثري فقال
حديثه ابها ما فا في اقول حجة الشافعي النبي قال العبيد ان كان مراد من قوله
فا في اقول حجة كونه مع المسافر ثلاثة ايام او العتم يوما ولبه تسلم وهي يقول
به وان كان مراده اشتراط الطهارة وقت اللبس ولا تسلم في ذلك لانه لا يوجب على حفظ
الحديث على ما سئل عنه النبي وقال في الفتح وحديث صفوان وان كان كونهما كسبه
ليس على شرط البخاري كحديثه الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة
عند اللبس واما في لثري بما قال في الخلافة في المسئلة ومحصلة ان الشافعي والجمهور
جعلوا الطهارة على المشربة في الوضوء وما لعهد داود فقال ان المراد من رجله تحا
عند اللبس وما في المسئلة ولوجهم ثم لبسها فخرج له عندهم لان التيمم يبع لارافغ
وهذا الصنيع لو غسل رجله بنية الوضوء لبسها ثم كل الوضوء لم يبع له المسح
فانما الشافعي ومن وافقه على اجاب الترتيب كما عند من لا يوجب ما على ان
الطهارة لا يتبعه لكن قال صاحب الحداية من الحنفية شرط اباة المسح لبسها
على طهارة كاملة قال والمزاد بكامله وقت الحديث لا وقت اللبس ففي هذه الصورة
ان العمل الوضوء حديث جاز له المسح لانه وقت الحديث كان على طهارة كاملة النبي
والحديث عليه لا يدخل الطهارة قبل اللبس لانه شرط الجواز المسح والمعلق بشرط
لا يصح الا بوجوه ذلك شرطه في سلم المراد بالطهارة الكاملة وتعبه العيف
فقال نذكر ما قاله صاحب الحداية ولا يتم برده على هذا القول ما قاله اما عبا و

صاحب

صاحب الحداية انتهى قوله اذا لبسها على طهارة كاملة لا يوجب اشتراط الكمال وحديث
اللبس بل وقت الحديث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ثم لبس حذيه ثم كحل
الطهارة ثم كحل حذيه ثم مسح وهذا لان الحذف لا يصلح لالطهارة التي هي كمال
واما بيان الرد على هذا القول فقولنا لو كانت ناقصة غير ان كان الحذف ناقصا
فيه وانما الحذف فانما هو بشرط الكمال عند اللبس عند الطهارة بقدر ما عند الحديث
وعند الشافعي عند اللبس وتظهر ضرورة الخلاف فيما اذا غسل رجله ولا يوجب حذيه
ثم اتم الوضوء قبل ان يحد حذيه من المسح عندنا بخلافه وقد اوردنا في كتابنا كلف
عندنا في رجله وليس المذهب مثل الاخرى وليس الاخرى غير ما خلافا له
ثم قوله المعلق بشرط الاتصاع الابرورد في القيد سبنا وان كان لا يدخل في حذيه
وسلم بشرط الكمال الطهارة وقت اللبس لانها من نفس الحديث فا ترى في الباب انه
اعتبر ان لبسها وقربا ما كتبا طاهرين فان هذا من هذا اشتراط الطهارة لاجل جواز
المسح سواء كانت حاصلة وقت اللبس او وقت الحديث وتبين وقت اللبس المراد ان
لا يوجب العاراة فان اذ انزل هذا لم يكن الحديث حجة على صاحب الحداية بل حجة اجتهاد
اشتراط الطهارة لاجل جواز المسح وحجة على ذلك ان الظاهر حيث يافتة ما ليس يدرك
على يداه وقال في الطهارة حتى قوله صلى الله عليه وسلم اذا دخلتها طاهرين يجوز
ان يقال بعد ان غسلها وان لم يكن الطهارة كما يقال صلى الله عليه وسلم ان يتم صلاته ويحلب
ان يرد على طهرين من جأ بيا وحذق ولقد كان دخلنا البلد ونحن نركبنا ان يشترط ان يكون
كل واحد ركبا عند حوله ولا يشترط اتمامهم في الدخول حتى قوله صلى الله عليه وسلم
فا في دخلتها طاهرين او دخلت كل واحد منها لطف طاهر لان ادخالها معا غير ضروري
عادة وانما اراد ادخال كل واحد منها لطف وهي طاهر بعد الاخرى وقد صرح ومع
هذا فان هذه المسئلة مبنية على ان الترتيب شرط عند الشافعي وليس بشرط عند النبي
باب من لم يشترط من شرط الشافعي في قول في النجس على طهارة
ليدبرج ما هو مشهور وما هو مرد وانما لا في واما ما هو في فعله فيشير الى استئذان الابر
لان من خصه من مجموع الجواز زلة في حقه فلهذا لم يبقه بكونه موقفا وفيه
حديثان عند مسلم وهو قوله لجد والحضارة من حذيه وغيره في الشافعية
والسوق قال العيف والصاد فيه لغزلمان المضارعة والمجع سوقه حتى يد في النجس
في الخلق والفضة من السوق سوقه انتهى وهو ما اتفق من سبنا ومع سبنا في ذلك
حتى يكون كالذي في فاد الصنيع الى كماله فخط ما آو لن اوردنا في قول في النجس
قال ابن المنذر ليس في احاديثه الباب ذكر السوق والنجس ما يدخل في باب الوضوء
لانما المراد من السوق مع وسوسه فدم من السوق اود وعلما ما يدخل في باب
حديث الباب الذي يوجب النجس وتعبه النجس فقال ان حذيا ما قاله في خصصين السوق
بالذكر كما في قوله ولعله ان العيف من الجواب الاول لان العيف على السوق بما لا يدرك



الاقية بانه وذكره اياه ههنا لا طائل من تحته لانه لا يقيد شيئا اراه ابي ابي واجاب في الاساقفة
بقوله جواب المصنفه فلما لم يرد له ان فيهم النبي واكلوا بكر الصدوق وغيره
عنه ان ذواته من رضى الله عنهم فلم يتوصلوا كذا في رواية اخرى في ذم الكشيبي
بمعرفة المغتول وهو من كل ما استند النار وغيره وفي رواية اخرى في ذم الكشيبي
والطوى والاصيلي واكل ابو بكر وعمر وعثمان لما بائنا به وعلمنا ان في شيعة عمت
بغير من المكدر قال اكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابى بكر وعمر
وعثمان ورضي الله عنهم شيئا وطما فمضوا ولم يتوصلوا او كذا رواه الترمذي وفي
الطبراني في مسند الشاميين باسناد حسن من طريق سليمان بن عام قال رايت ابا بكر
وعمر وعثمان الكواهاست النار ولم يتوصلوا او بالسنن قال سعد بن عبد الله بن يوسف
الشمسي قال قلت لابي امام دار الهجرة زين بن اسلم العدي وي هو لي محمد المديني
عن عطاء بن يسار بن سنان بن عتيبة بن عتبة بن عتبة بن عتبة بن عتبة بن عتبة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل في مكة شاة اى الكلب في بيت ضيفة بنت الزبير
ابن عبد المطلب وهي بنت عمه صلى الله عليه وسلم وفي بيت عمه رضى الله عنها ثم
صلى ولم يتوصلوا وهذا مذهب جمهور العلماء لانه كان اخرا لامين من رسول الله صلى
عليه وسلم وقد قال سعد بن عبيدة بن الاشعث بن كعب بن كعب بن كعب بن كعب بن كعب
والانا يوه عبد الله قال حدثنا ابي بن سعد المصري عن عبيد بن عمير بن عبيد بن
خالد الابلي المصري عن ابن عباس بن محمد بن مسلم الزهري قال حدثني ما لا زاد
ابن يونس بن اسود بن عبيد الله بن ابي عمير انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخبز ما لا جملة والراى المشددة اى يقطع من كاه شاة بضع الكاف وكسر الشاة
ويوزن ما لا يباع في الكاف وكسرها زاد المولف في الاطعمة من طريق عمه عن الزهري
ياقوتها وفي الصلاة ما اكل ذراعا يجزئها من عصى ما لبيا المغتول الى الصلاة في جملة
العصره كان الراى له اياه ياكل كما في السنن اى عن اوسلة قال صلى الله عليه وسلم
المسكين زاد في الاطعمة من اى البان عن شعيب عن الزهري قال قالها والسكن
ولان عسكو صلى ولم يتوصلوا قال في الفتح زاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن
الحسن بن ابي ابيان في قول الترمذي قال الزهري فذهبت تلك اى القصة في الناس
ثم ظهر رضى ابن عتيبة بن عبيد الله صلى الله عليه وسلم وبنها من ان وجه ان النبي صلى
عليه وسلم يتوصلوا ما است النار قال فكان الزهري يرى ان الامر بالوصول ما است
النار ما سجدت اذ يتا لانه لا يمانه سابقه وعتق من عليه بغيره كما قال
اخرا لامين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلك الوصول ما است النار رواه ابو
داود والسنن وغيرهما وصحة ابن خزيمة وان جاز وغيرهما كمن قال ابو داود وغيره
ان المراد بالامر هذا الشاة والقصة لا تقابل النبي وان هذا اللفظ يخص من حديث
جابر المشهور في قصة المرأة التي وصلت النبي صلى الله عليه وسلم شاة فاكلها ثم
وصلت القرية الكواها وصلوا العصر ولم يتوصلوا لانه ان يكون هذا القصة وقعت

قبل الامر بالوصول ما است النار وان وصونه لصلوة يظهر كما ان حديث لا يجيب
الكل من الشاة وصل النبي عن عثمان الدارمي انه قال لما خلقت عاشر الباب
ولم يتبين الرابع منها فظننا اننا ناكل به الحلقا الراشدون بعد النبي صلى الله عليه
وسلم فزعمنا هذا لما بينوا رضى النووي هذا في شرح المذهب وبدا يظهر حكمته
فضاه بر الخطاى صريف الباب بالافق المغتول عن الحلقا انا نوتير قال المودون
الحلقا في خبره فابن الصحابة والتابعين ثم استقر الابعاد على لا وصول ما است
النار لانه تقدم استندا ومن لحوم الاكل وقبح الحلقا في يوم اخر وهو ان الحلقا
الامر بمحموله على الاستصحاب لعل الحرب ونحن قال بدم الوصول ما است النار لانه
والافراهم والوصفة وما لك والشاة والذئب والبقا والابور واجمل الامة
برى لزوم الوصولين اكل لحم البقر ورون بقره اجزاء واستمر حديث جابر بن
سمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوا من علم الغيبة انك
شئت فتوصلوا وان شئت فلا تتوصلوا قال التوصل من لحم الاكل قال لم يتوصلوا ما است
لحم الاكل وحديث البراء الصمعي في الجمع قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصول
من لحم الاكل فامر به ولجب عن ذلك لحم الوصول على غسل اليد والمصيبة لزيادة
الدومنة والزهوة في لحم الاكل وفادى النبي صلى الله عليه وسلم ان بيت
ياع او فهد سمعوا فاس غريب وكذا ما بانها مشرونا بحديث جابر المتفقا
كان اخرا لامين من رسول الله صلى الله عليه وسلم لى بيت قال الفسلا في ذلك
ضعف الجواب في الجمع بان لحم الوصول الشريف مقدم على القوي كما هو معروف
في جملة وترك الوصول ما است النار عام وخبر الوصول من لحم الاكل خاص والخاص مقدم
على العام سواء وقع قبله او بعده فما جاب بما تقدم عن عثمان الدارمي انه قال لما خلقت
احاديث الباب اى في القرين فادى منها الدلالة على عدم وجوب الوصول ما است
النار كما تقدم ومنها جاز قطع اللحم بالسكين وحديث النبي عن ذلك في بيت ابي
داود ضعيف وعلى تقدير صحة عدم لحم الاكل لاعتد الى ذلك لما قدم في الشية
بالاعاجم واهل الفت وسها متره مية دعا الامة الى الصلاة وكان الدارمي في ذلك
بلا لارضى الله عنه وسها جزل المبدأة في النفي اذ كان محصورا في هذا الموضع
ولم يتوصلوا كذا في العبيد بن اسود بن عبيد الله بن ابي عمير انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد اكله ولم يتوصلوا بالسنن قال سعد بن عبد الله بن يوسف الشمسي قال ابي امام بن
عبيد بن اسود بن عبيد الله بن ابي عمير تصغير يقتران يسار بن عتبة بن عتبة
والسين لمجلة نول يتوصلوا كان يتجافقها ادر لك عامة اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان سويد بن النعمان رضي الله عنه لمجلة وقع الاواسى لندف
لغار في شها صا وما بعدها وليس له في التجاوى سوى هذا الحديث ولغيره
سوى شيهين يسار الاواسى خبره المصوح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
حجى اى عام غزوة خيبر وهو بلط معروفه في شيهين وبين الذين يتجافقوا عن اصل

وقال ابو عبد الله ثمانية مرد وحيث نام رجل من الغالبين نزلها وكان ثمان رصاها
عنه مصرا وهي غير مخرجة فقلية والثانية كما في العبي قول ويجوز فيها العرف
ايضا لما ذكره ومن ان عمال المدن والقرى والاكابر يجوز فيها العرف وعنده تناول
المقعد والمكان حتى اذا نزلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مخرجين الصحابة
بالعصا يفتح الضاد وسكون الهاء والموصلة وده وهي **ادى في خبير** اي سألها
ما على المدينة وعند المؤلف في الاطعمة وهي على راحة من خبير **فصل النبي صلى الله**
عليه وسلم والاصلي والحقوى نزل **فصل العصر** **دعا بالازاد** جمع زاد وهو ما يكثر
في السفر **علم بورت** ما نسب للفعل **الابا السون** لعدم وجود غيره **فأمر به** اي اجازته
فترجى ضم المثله سببا للفعل ويجوز تخفيف الراءى بل بالما نظرية لما لحقته
لثباتى واليمين قال ثرية تزيده اذا ارشسته **فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم**
منه **وكلامه** زاد في رواية سليمان الانية وشربا وفي الجهاد من روايته بعد الوهاب
فكنا وكنا وشربا اي من ماع السون او من الماشي **فأمر الى صلاة المغرب** **فخص**
اي قبل الدخول في الصلاة قال في الفتح وقائمة المفضلة من السون وان كان لادام
فقد انما تحبس تقاييا بين الاسنان ونواحي الفم فيسقطه عن اجزائها **فخص**
كذلك **فصل في طهرتها** اي بسبب اكثر السون وهذا يدل على اسباب المفضلة
الغطاء وفي الحديث غيره بنشره عن جمل الزاد في الاسفار وان ذلك لثباتى في التوكيد
وقيد لانه على اجتماع الرضا على الزاد في السفر لان الجاهل راحة وهمم الجرد وفيه
ما قاله الملب ان لادام ان باخذ المحك من باخراج النطق وعند قلته لبيعه من هل
للحاجة وان على الاما ان ينظر لاهل العسكر فتح الزاد ليصيب منه من لادام له
وقال للغطاء فيه دليل على ان الوضوء ما است التار منسوخ لانه مقدم وجب كانت
ستسمع وقال في الفتح لادامه ان اهرت حفرة فخرج خبير وروى لاه
بالوصف في سلم وان كان يحق به عهد النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقال العبي لا
يستبعد ذلك لان اهرية رجا وروى حديثا عن جملها ان سلم قيل ان سلم فاستد
الى النبي صلى الله عليه وسلم لان العجايز كلهم عدلون انتهى واجاب في الانتفاض بان
هذا لا يستقيم في الذي يقول فيه اهرية بما عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى
وقال في الفتح واستدل بحجاري على جواز صلاتين فاكثر بوضوء واحد وتعبه
العبي فقال الحجاري لم يرفع الباب لذوق وان كان يرفع ذوق منه واما في
الانتفاض بان الانتاض لم يقله ان استدلهما ولما ترجم به في موضع اخر وهو العرف
فقد ذكره عن ابنه من قبل ان الحجاري اخرج في الطهارة في موضعين هذا ولها
والثاني في ان النبي رواة هذا الحديث كلهم جلالا فكما رويون الاصحح المؤلف
وفيه رواية تابعين من تابعي والحديث والاختار والتعفة واحمد المؤلف في
من كتاب الطهارة وسوسن في الاطعمة وفي الخاوي والحاوي واحمد المؤلف في
الطهارة والواجبة قال **سما** ولا يذرحه وروى ابو العطف **السبع** بالفتح

الحجيرة

المعجزين المرفوح قال **الاعراب** اي من اهل بيته عداها قال جبر في الايراد **عنه** في تعجز العبي
اي من الما ذكر في رواية ابن عمار **كثير مصغر** وهو ابن عبد الله بن ابي نجر
كثير مصغر البصالي ابن ابي مسلم الهاشمي بولاهم الذي ابن اشهد عن المرحوم
محمدا رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم **اكل هذا** **فأكتف** اي لم يكتف
فصل في طهرتها قال في الفتح وليس حديث ميمونة ذكر المفضلة التي ترجم بها
فقبل ما رواه ذلك الى انها غير اجزة بل ليل تركها في هذا الحديث مع الماكول وسم
يحتاج الى المفضلة منه فيكونها ليس في الباب الذي فيه فعلى هذا هو من صرف السباح انتهى
يحتاجه فغير حديث ميمونة الى الباب الذي فيه فعلى هذا هو من صرف السباح انتهى
وقال العبي هذا بلا تامل من السباح لانه غالب من يستباح هذا الكتاب يستعمل
ناجيا حسن الخطه وغار من يكون خطه حسنا لا يتلون الجمل ولو كنت كل من هذا الخط
الخطه والتعجب وهذا الحديث سدى الاستناد وفيه ايمان مصغرا ان ايعان الخطه
الاول من اسأده بصري والخطه في وفيه لاجرا لا يواد ولغيره والخطه في
واخرجه مسلم في الطهارة **الان** **بالتون** **هل يخصص**
بضم الباء وفتح الهمزة الاولى وكسر الثانية والاصلي يخصص بزيادة شاة فزيد بعد
الفتحة المقتضية من **الان** اذا اشر به والاسناد قال **صارتا يحيى بن كثير** بالضم
وتعريفه نعيم الغاف مصغر ابن سعد اوريا الثقفي **الان** **الطيب** بن سعد
من عقيل بن نعيم العبي بن خالد بن ابن شهاب بن محمد بن مسلم الزهري عن سعيد **الله**
بضم العين ابن عبد الله بن جعفر ابن عتبة بن نعيم العبي وسكون المشاة الفوقية
ابن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم **شرب** **بكر** **لأبنا** **زاد**
سلمه وعابما **فخص** **وقال ابن ابي اللين** **دسا** وهي الزهوية التي تقرب الى العبي
من الدهن وقال الزمخشري من دسم المطر الارض اذ الميبلغ انه يبل المرعى واما اللين
بضم اللام وسكون السين فهو الشيء القليل ويناس عليه استجاب المفضلة من كماله
دسم ويستنبط منه ايضا استجاب تنظف البدن قال العوفي في شرح السنة المفضلة
مستحبة عند كل ماله دسومة او سقى في الفهم ميمونة فصل في الاطعمة في الصلاة وهذا
الحديث احد الاضاد التي تفتح الخشاك والنساي وابوداود والترمذي على الخبا
عن شيخ واحد وهو قتيبة تابعه اي تابع عقيل بن يسار بن يزيد وصريه موصول
عند مسلم **ركب** **تابع عقيل بن كسان** **وصريه** موصول عن ابن عباس سرج
في مسنده كلاهما عن ابن شهاب **الزهر** **وقال ابن ابي** **لاوز** **نابا** **اخرا** **الموت**
في الاطعمة عن ابي عاصم بن لخطه حديث الباب لكن رواه ابن ماجه من طريق البريد
ابن مسلم بن خطه مصغرا من العبي فذكره بصيغة الازهر وهو محمول على الاحتجاب
لما رواه الشافعي رحمه الله تعالى عن ابن عباس روى الحديث اشر به لانه يفتن
بمن قال لولا فخص ما باليه وسد باب الهادة وادخله الله عليه وسلم شرب لما لم
يخصصه ولا يوصيه وانما دس حسن قال في الفتح **واغرب** **ابن شهاب** **بضم**

اشهدنا بحديث ابن عباس وغيره من قال فيه بالوجوب حتى يجتاح الى غيره
الصحاح انتهى وما يورد ذلك ما رواه ابن جرير في صحيحه في مسنده بسند صحيح عن انس
اذ كان يصلي من الليل قال ما كان يسنونوا ما فعله بعد ان صلى الله عليه وسلم
باب حكم الصوم في الشهر كثر ما كان او قليلا الى هل يجب
او يستحب ومن لم يراى وباب من ثمر من العشرة والفتن تفتنه لغت بفتح الميم
فرغ من الفتن يقع مسكون وقد فعله من نسي من باب نظر بضم قال العين ومن
قال نيس بالفتح فقد اخطأ وفي المربع وبعض من غيرهم يقع العين يقال
نسي نيسا ونسا ونسا نون عس ونسا نون عس وامارة نفسى وقال ابن السكيت يوجب
لا يقال نسا نون عس ولا يقال نسا نون عس قال في جمع نسا نون من امر يفسد من عزة
قال وكان لا يستهينتمى في الصحاح والمجلد العباس النون وهو فتور في الخراس
قال في الشيخ وقفا بجملة ان النسا نون لاما والشهور التفرقة بينهما وان من
قرت حراسه بحيث يسمع كلامه عليه ولا يهتبه معناه جونا عس وان زاد على ذلك الشطر
ناظر ومن غلات النون الروايات واشرف في العين والحكم النسا نون الشهر
وهذا ما ربه انتهى ففتنه العين فقال لا تسلم ان فاه كلام البخاري بل على عدم
التفرقة فانه عطف قوله ومن لم يرس النية الى على قوله النور في قوله باب النور
انتهى **والحقيقة وضوء الحقة** بالفتح الراء من حقيق يحقق حقيقا من باب ضرب
يعربها اذا جردت راء وهو ناعس وقال ابن ابي عمير اذا نسي وقال ابن الترمذ
لحقيقة العتة وانما هو لا يخلاف اللفظ وقال في الصحاح والظاهر ان النسا نون
العام قال اهل اللغة حقيق راء اذا حركها وهو ناعس وقال ابو زيد حقيق راء
من النسا نون لما وقال ابو حنيفة حقيق راء شققت اذا نهم على صده ورهم وشار
بذلك الى حديث ابن ابي عمير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر في الصلاة
فتنصرون حتى تحقق ويسمى ثم يقولون الى الصلاة راء عجمي في نصر في قيام الليل
واضاد وصحيح واصل عند مسلم قال العين ويقوم من هذا ان العتة اذا ازادت
على الثنتين وجب الصوم لا يكون حينئذ ما يستعملها واما اشار الى ان يقول يوم
وجوب الصوم على من يحقق ضعفه واضع الاروى عن ابن عباس بقوله او الحقة
ويقوم من هذا ان الحقة اذا زادت على الواحد يجب الصوم ولهذا جاء في صحاح
الحقة بالواحد انتهى وما رده الغني في الحكاية من كلامه في ثبوت العتة والفتن
والحقة بالواحد كما نظروا لا مطلقا فلا بد عليه ان القول عليه منه فيهما المستحق
في الصوم ثلث العتة والحقة وكذا فان في الصوم اقل اذ كرها العين وغيره
الاول ان الصوم لا يقضى به الا وهو مستحب من غير حتم الاستحباب وسبب من السبب
واجب كونه وجوب من عند الرحمن لا من عند غيره وهو قول جماعة من الصحابة المشافه
يقض على حال وهو من عند النبي الحسن والمركه والى سبب والقاسم من سلام والحقق
ابن وهو قول ابن المنذر وهو قول غريب عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله وروى

معناه

معناه عن ابن عباس والنس وروى غيره وقال ابن جرير في صحيحه في مسنده
يقض الصوم يوما قال اكثرنا هذا او ثمانا في الصلاة او غيرهما او ثمانا
او شيئا او بعضها ان يقض من حوزة انه لم يره في غيره او ثمانا في كثير اليوم
يقض وقيل لا يقض على حال قال ابن المنذر روي وهو قول الزهري في وصيته
والاقرابي وما عدا ذلك واحدا في احدى التوازيين وقال بعضهم اذا ما مضى على
عقله وجب عليه الصوم وبه يقول اهل الصحاح في الواجبات اذ ما مضى على
المسلم كالمكعب والساحل والقائم والقائم لا يقض وصومه سواء كان في الصلاة
او لم يكن قاله ابن جرير في مسنده واستنقضا على قضاء يقض وهو قول اهل الحنفية وروى
وقوله ضرب الشافعي وقوله ايضا جاهد ابن ابي سليمان وسببان لتقاسم لا يقض الا
يوم الواحد وهو قول ابن جرير ذكره ابن الترمذ في مسنده لا يقض الا يوم واحد
روى ايضا عن احمد السباعي من امر صاحبنا في الصلاة فليس عليه وصومها ان يوليها
في صومها فمما فان ظهر الصوم في الصلاة فقلبه الصوم وهو قول ابن المنذر
الثامن لا يقض الصوم الا في الصلاة ويقض فواجب الصلاة وهو قول اهل الحنفية
التاسع اذا نوحا لسا شيئا مستحب من الارض لم يقض سواء اقل او كثر سواء كانت
في الصلاة او غيرها وجوز هذا ذهب الشافعي رحمه الله وقال ابو بكر العريضي
مسائل الصوم المتعلقة بالاحاديث الجامعة لقراءتها فوجدوها احاديثا لا يستلزمها
وقاؤها وسننها وراكها وقاها واستنعا وتحتها وشكها وراكها وسادها ومصطلحا
وستنقلها وهذا في حقا فاما سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقا لصدا له
يقض وصومه بخلاف الصوم مطلقا انتهى لخصنا بالساد قال صرنا صومنا
التي هي قال **الطريق الى ان يقض من شهر** من شهره كما ان النبي صلى الله عليه وسلم
ما شئت رضى الله تعالى عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الصوم صوم
العين **اصلا كونه وهو يصلى حلة صبرية** في موضع اللسان ظهر قد بعد ما وصلته لحياتنا
لانه على كل حال كثر من امر يتبعه تدبيره قد لا يقع وليس المراد ان يقضه حينئذ
خلافا لليلت بحيث حمله على ما هو لوقوله **حتى يذهب منه الصوم** فقال انما موضع
الصلاة لعلة الصوم عليه على انه اذا كان النسا نون اقل من ذلك على منه وضاد
من طريق ارباب عن هشام بن عمار في صفة اى بعد ان يتصلاته فيخرج له لشهر كالت
العين ولا بد فيه لما في حديث ابن عباس في زمرة في بيته جئته رضى الله عنه من
قوله فخطب اذا غشيته خذ بيته اذ في وطرابع الصوم لا ينصا في تلك الليلة لتعلم
منه فضله ان يكون اجبت له انى اى اذ اذ صلى الله عليه وسلم ايقظ من غيظه
النسا نون ليحصل له الامر الذي يقض من البيته تلك الليلة لان احدكم ان اذ صلى الله
طوسه لا يذرى له الله يستغفر اى يريد ان يستغفر بسبب عتته اى يذم على
فمنه كما مضى من نسا نون في روايت من طريق ارباب عن هشام وهو تليل في قوله
او لا يره قال المذهب وفيه امارة الى العلة الموجبة لقطع الصلاة في صوم

هذه الخصال فقد انقضى وضوءه بالاجماع قال في الفقه كذا قال وفيه نظر فان الشارة
 انما هي الجهر اذ قطع الصلاة او الاطراف اذا سلمت بها فلما انقضى فلا يتعين حوت
 سياتى الحديث لان جريان ما ذكره في اللسان يمكن من الناموس وهو القائل ان قيل
 النوم لا ينقض فكيف بالناموس وما ادعاءه من الاجماع منقضى فقد عرف عن جرحه
 الاستوى وابن عمر وسعيد بن المسيب ان النوم لا ينقض مطلقا انتهى وقوله فيسب
 يجوز فيه الرفع والنسب اما الرفع فاجتماعه على الفعل على الفعل واما النسب
 فاجتماعه في جواب فعل التزمي فان نصب الفعل في جرحه باجماعه كالتص
 في جواب لبت على خلاف ذلك ومعنى الترجيح هنا انصرف الى المصلحة لا الى المنكح
 به ان لا يدري استغفار من سب من جاز الاستغفار وهو في الواقع بعيد ذلك واستعمل
 معنى المنكح من الاستغفار والنسب لان الترجيح دار بين حصول المرجو وعدمه فمعناه
 لا يدري او يستغفر او يسب وهو ممكن منها على السوية كما في العيب وغاير بين العيب
 الناموس فقال في الاول نفس العطف الماضي وفي الثاني بلفظ اسم الفاعل نيبها على انه
 كين تجرد اذ في نفس وتفضيحه في الحال بل لا يدري بغيره فيجب ان يعمد الى عدمه وراية
 بما يقول وعدمه عليه بما يقبل وفي العيب فان قلت هل فرق بين نفس وهو يصل وصلى
 وهو ناس فيكث الفرق بين ضربه بما هو اوصار ما وهو احتمال القيام بدون الضرب
 في الاول واحتمال الضرب بدون القيام في الثاني وانما اختار ذلك في هذا لان
 الحالك فيد وضلة والاصل في الكلام هو ما له القدر في الاول المشك ان الناموس هو
 على الاثر بالارتداد الصلاة من المصنوع الاصل في التركيب وفي الثاني الصلاة حلة
 الاستغفار اذ فقد من الكلام فان احكم اذ صلى وهو ناس يستغفر وقوله لا يدري
 واقدم وقع الجوازات كناية اذ شرطية وان لم تكن شرطية يكون خبر الان فاهم اشرف
 وقد قال **حدثنا ابو بصير** يفتي الميمون بن سنان عن ابي عبد الله بن عمر والمقداد **ما اوردنا**
من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **ان النقص في الصلاة زاد الاجماع على**
اعدكم وفي رواية الاصيلي وابن مسعود **واذا انقض احدكم في الصلاة واضر الفاعل في**
روايتهم تعليمه اي اذا انقض هو الى المصلحة بدليل قوله في الصلاة وفي قول المتكلم
تجزيت الفاعل تعليمه مما سمعته لان الفاعل لا يجوز الا في مواضع ليس هذا منها تعليمه
اي يتبينون في صلاة وتبينوا **حتى يعلم ما قصر** نصب يعلم قال الريب لما هذرا في
 صلاة اليب لان الغرض من لبت في اوقات النوم ولا يها من النقص بل ما هو في ذلك
 انتهى وتفضيحه في الفقه فقال في قوله **انما جعل بسبب** لكن العبرة بعموم الفعل فيجعل به
 انما في الغرض ان وقع واس فيه وقت الوقت وفي الحديث الاخذ بالاجتهاد لا يظلم
 باسمه جعله على المتوع وصنوع القلب والجناب والكرهات في الطامات وجوار
 الدعا في الصلاة **باب** **حكم التوسل** اي استجابه
من غيره وهو العبد منه تجديده والصواب والسنة قال **حدثنا محمد بن يوسف**

ابن مسعود في كتابه
 قال صلى الله عليه وسلم
 من اتي الله به

الرباني

الفقيه قال **حدثنا** واين عسكرا لغيرنا سفيان الثوري عن جرحه يرفع العيب
ان طأرا ايضا اي رتبها ههنا **قال سمعت ابا** والاصل في النون من ما في ح
 اشارة الى القول بل على الراجح وقيل ان لما قيل في الصحاح قيل الحديث كما
 قال في الفقه هو نحو ريبنا اسناد فان قيل ذلك من المتن وانما ذكره وان كان في الراجح
 لتصحح سفيان الثوري في حديثه انتهى يعني ان سفيان من الحديثين والمثل
 لا يقبل حديثه المصنف الا ان يكتبه من طريق اخر قال في الحديث **حدثنا** هو
قال حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان بن الثوري قال **حدثنا يحيى** بالاضاد
عمر بن عامر الاضداد عن النون والاصل في النون من ما في الحديث انه عنه فان كان
صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة متروكة من الاوقات الحقة زاد
 التردد من طريق حديثه من طريق اخر وهو ما مرر والمثل في ان مثل هذا الموضع
 تدل على المداومة كتصديت سويد الا في يدل على ان ذلك غالب احواله وحديثه
 قيد له على الاستحباب والا بما وسعد التردد لان الاصل عدم الوجوب قال في الحديث
 يحتمل ان ذلك ان كان واجبا له خاصة من يوم النسخ بحيث يرتب ان الذي
 سلم ان صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات الخمس يوم النسخ بوضوء واحد وان عمر
 سأله فقال **بما حدثتني** قال **يحتل ان كان** يفعلها استجابا ثم يخشى ان يظن وجوبه
 فتركه لئلا يظن ان قال في الفقه **وهذا قريب** وعلى التقدير الاول فالسنة ان قيل
 الفقه **يدل** حديث سويد بن المغيرة فان كان في خبره وهي قبل الفقه **ترجمان** قلت
كيف كانت تصنعون قال **ما لم يجر** من العاصم بخاطبها المعجزة وسبها انتهى قال الخاق
 رضي الله عنه **يجزي** معنى اوله وهو الجزء من اجزاء اجزاء الامم اي يكتفي احدنا
 بالنسب معقول مقدم بجزء وقوله **الوصو** بالرفع فاعله **المال** **حدثنا** اي منة
 عند حديثه وعند ابن ماجة وكذا نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد وهذا من غير
 ان الوضوء لا يجب الا من حديث قال العيني وذهبت طائفة من الظاهرية والسبعة
 الى وجوب الوضوء في كل صلاة في حق المقيمين ودون المسافر والاضيق في ذلك
 حديث بربيع بن الحبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان
 يوم الفقه صلى الصلوات الخمس بوضوء واحد لم يركب ودعت طائفة الى ان الوضوء
 واجب لكل صلاة مطلقا من غير حديث ودون ذلك عن ابن عمر في جرحه وسأبر
 ابن عبد الله وعنه السلف في ذلك العالمية وسعيد بن المسيب وبراءة بن مسعود
 وسعيد بن جهم في كتاب الاجماع **هذا المذهب** عن عمر بن عبد الله ومذهب اكثر العباد
 من الامة الاثرية واكثر اصحاب الحديث وغيرهم ان الوضوء لا يجب الا من حديث
 وقد استدل الدارمي على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم **لا وضوء الا من حديث** وقال
 وقال الطحاوي **ويجوز ان يكون وضوءه صلى الله عليه وسلم** لكل صلاة على التماس
 الغرض لا على الوجوب وفي الفقه تقدم ان من العباد من جعل الوضوء لها وقد
 كان الوضوء لكل صلاة واجبا ثم اختلفوا هل ينفع او يستركه ويدل على المنع ما عجم

وحيثما سلمت

اود اود ووصفه بان من حديث عبد الله بن حنظله ان النبي صلى الله عليه
 وسلم امر بالوضوء ليوصله فلما شق عليه امر بالسواك ثم قال ويكفي حمل الابرص
 فلما هرب من غير شئ ويكون الامر في حق الحد يدين على الوجوه وفي حق غيرهم على
 الاستنجاب وحصل بيان ذلك في السنة كما في حديث الباب انتهى وهو من علي بن ابي
 من جوار استمال النبي في حقيقته ويجازيه وقال العيني متعبا لكلام صاحب
 الكشاف في قوله ان الابرص يوجب الوضوء على كل قائم الى الصلاة بحيث
 فاجبه قلت يجزى ان يكون الامر ما لم يدين وغيرهم هو لا على وجه الاستنجاب
 وهو لا على وجه الاستنجاب لا على وجه الاستنجاب لان احقاد الكثرة الواحد لغيبه
 من باب الالفاظ والتورية ولا يجوز ان يذوقها من غيرهم الغنى الى ان لا يصل بوضوء
 واحد اكثر من حين صلواته وفيه قال **صداها الدين تحلله** يقع الميم وسكون الحاء
قال عدينا ولا ينحصر كراعيها سليمان بن عيسى بن بلال **قال احمد بن حنبل** ولا ينحصر
 بالجمع **عنه بن سعيد** الاضحية **قال احمد بن حنبل** بالافراد **بشيرة** بصيغة التثنية
ابن عدينا يقع التثنية وتحقق السين الجملة **قال احمد بن حنبل** ما لا يرد **سويد بن**
الغضائ نعم او لم قال في الفقه وليس لسويد بن الغضائ عند الجاهل الا هذا
 الحديث الواحد وقد اخرجوه في مواضع كالتقدمنا لاشارة اليه وهو ايضا في جرحه
 شهيرة الرضوان كما سئل في المعازير وذكر ابن سعيد انه شهر قبل ذلك احد
 وما بعد ما انتهى قال صاحب جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا **قال صاحبنا**
المذ وهي اذ في خير صلى الله عليه وسلم **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
بالاخرة **قال احمد بن حنبل** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
لما **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
الباب **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
الثاني **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
قال **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
علمت **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
بلا **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
النبي **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
جمعا **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
بما **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
تاخر **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
وجه **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
له **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
الاهراب **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**

الافراد

ما تقول هذا باب لا يستعمل يكون من شيئا وقال فيهم باب التوثيق وهو
 غلط انتهى قول دعوى الغلط غلط لا وقد اعترف هو في كتاب التوثيق من قوله
 المهم الا ان قد روي الا اذا كان حريا ان يكون غلط لا في التوثيق من قوله
 خروجه **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
في **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
وهي **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
من **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
الى **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
صاحبا **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
المذ **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
بقلة **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
ما **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
فعل **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
علم **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
ممنوع **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
ولكن **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
تحت **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
ذلك **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
العلماء **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
فان **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
فقبل **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
وقيل **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
ارزيسى **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
الموقف **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
العلماء **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
تكرار **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
الفضل **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
الجزء **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
حومان **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
خرج **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**
كان **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا** **ابن عدينا**



اقول ويروى ذلك ان ابن عباس من طريقين في سؤلين يضبط لما كان النبي صلى الله عليه
وسلم بكه لا يركب عند حجرته ابن ثلاث سنين انظر الا يقول ان ابن عباس
النصايه او محمد بن النبي صلى الله عليه وسلم يولد بعد سن الغنم وكان في فتح
مكة وفي حجة الوداع **شمع** صلى الله عليه وسلم **سورة السافات** ثقبه انسان صوته
في المذكور الموثق **بعد بان في قوله** الجلاء صفة لخصايق قال ابن مالك في قوله
صوت انسان شاهر على جوارحه المضاف للمثني اذا كان جزءا من اصناف الريح
اختلف راس شائين وجهه لوجوده في صفة قلوبها وقد اجتمع الثقبه والجمع في
قوله طيراها على ظهور الراسين فان لم يكن المضاف جزءا ما اضيف اليه فالأكثر
يجوز بل يظن الثقبه بان ابن عباس رجلا المضاف للمفرد والجمع وقوله بان في
جزءها شاهر لان النبي ولديه فيهم المقبورين والاحد هما وولداه عليه الصلاة
والسلام ابهما للستر عليها على عادت في المتر على امتها وما هما ليعجز عنهما مع
سائر ما سائرهما وابهما الراوي **قوله النبي صلى الله عليه وسلم بعد بان** اي الاضائات
وما بعد بان في قوله في رواية الاغصن من يعقوب زاذان مائة حديث
فقال انها ليطبقان فيجعلان قال عاد الضمير على ضربين اولهما في سباق الكلام يدل
عليه وان يقال عاد على التعريف بجار والمراد من فيها النبي وتعبه العيني بالمتكلم
اي الاحتمال الاول بما حاصله في المراد من عاد الضمير على غير ما ذكره المراد
في الكلام شئ يعود عليه الضمير وهنا معاد الضمير هو جوه وهو الضمير في جوارحه
من **فما ثم قال صلى الله عليه وسلم** اي الله اكبر كما هو المقصود بذلك في رواية
الاصناف واللفظ بل من زيادة رواية بنحوه على الاغصن والجمع كما سئل
ان يطال برواية الاحتمال على ان التقدير لا يخص بالجماع بل يقع على الصغار
قال لان الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد يعقوب في قوله ان القصة ونصب يده
الزيادة وروى رد شها من حديثه في بكرة عند احد والطرف في لفظه وما بعد بان
في كبري وقال ابن مالك في قوله في كبري شاهر على ورود في التعليل وهو مشتمل
قوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأة في هرق قال وحفي ذلك على اكثر الخبرين
مع ورود في الخبرين كقوله تعالى لمسك فيما احدثتم في الحديث في تقدم وفي الشعر
قد كرشوا ههنا في الفتح وقية ايضا وتوزا اختلف في معنى قوله صلى الله عليه وسلم
وانه اكبر قال ابو عبد الله في قوله في حقل اذ صلى الله عليه وسلم عطل ان ذلك غير كبر
فأوجر الله اليه في الحلال في كبري فاستمدت وتعقب ما يستمر ان يكون نصحا
والنصح لا يدخل الخبر والحيث بان الخبر بالمعنى نحو قوله وما بعد بان في كبري
لحار بالحكم فاذا اوجر اليه كبري فاحسب ان كان لفظ لان الحكم وقيل يحفل ان
الضمير في قوله وما بعد يعر على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديثه في خبره
بعد ما عدل ما يشهد بان في ذنب هين وقيل الضمير يعود على احد الدشيين وهو الغيبة
لانسان بكرا يخاف كشف العورة وهذا مع ضعفه غير مستقيم لان الاستدلال للمثني

ليس

ليس المراد به كشف العورة فقط كما ساءه وقال الراودي وابن العربي كثير
المتفق كبري وكنه المشبه واحدا كبري اي ليس ذلك بالكبر الكبر كما نقلت مثلا
وان كان كبري في الجملة وقيل ليس بكبري في الصورة لان تعاطيه ان يدل على
الربانة واللعانة وهو كبري في الذنب وقيل ليس بكبري في اعتقادها او في اعتقاد
المطاطين وهو عندنا كبري كقوله لا يدين عليها الاحتراز عن ذلك وهذا الخبر جزم
كبير في شقة الاحتراز اي كان لا يدين عليها الاحتراز عن ذلك وهذا الخبر جزم
به الدعوى وعمره ورجحه ان ذلك يقيد ويحجمه وقيل ليس بكبري محرمه وانما
سار كبريا بالخواصه عليه ويرشد الى ذلك السياق فانه وصف لاختلافها ما يدل على
مجرد ذلك منه واستزاه عليه للاثنا في صيغة المضارع ويرجع في ان النبي محرمه
كان احداهما الاستبر يتناقض في قول الاو في قوله والتاليه يسكوتة من بوله اي
لا يجعل بينه وبين بوله ستره اي لا يحتفظ منه قال في الفتح في رواية ابن مسك
فيستره بوضوحه ساكتة من الاستبر والمسلم واليه داود في حديثه الاغصن يستغزه
ينون ساكتة بعد ذاتي ثم ما فعل في رواية البخاري معنى الاستبراء لا يجعل بينه
وبين بوله ستره يعني لا يحتفظ منه بوضوحه في رواية الاستبر لانها من الغزوه وهو
والا بعدا وقد وقع عندك في بعض من طرحه في كبري عن الاحتراز لا
ينوق وهي مفسدة لاد اجراء وتعصب على ما هو فقال معناه لا يستبرونه ويصعب
بان التقدير لو وقع على كشف العورة استعمل الكسف بالسياسة وطرح اعتبار
البول في ترتيب العذاب على الكسف سواء وجد البول ام لا ولا يخفى ما فيه واما رواية
الاستبر فهي المبلغ في التوق وتعقب الاجماع في رواية الاستبراء بالمحصل جوابه مما
ذكرنا قال ابن دقيق العيد لرجل الاستبراء على حقيقته لزم ان يحرم كشف العورة
لان سبب العذاب المذموم وسبب الحديث يدل على ان البول باللسنة الى عذاب
الغير خصوصية يشهد الى ما صححه بن خزيمة من حديثه في حرمة رموهما اكثر عذاب
الغير من البول اي بسبب ترك الخبز قال ويروى ان لعن من فعل هذا الحديث بالاضيق
الى البول كقضى بسبب الاستبراء الذي يجره سبب العذاب الى البول يعني ان استبراء
سبب العذاب من البول لولوجه على محرمه كشف العورة زال هذا المعنى فاعتد الخبر
على الجواز لتضع الفاظ الحديث على معنى واحد لان محرمه واحد ويروى ان قلت
حديثه في بكرة عند احد وابن ماجه اما احدهما فحديث في البول وشبهه عند الطرف
عن ابن اسحاق قال الغسغلة في وقية دليل على وجوب الاستبراء لانه ما عذب على
استبراء فبعض البول وعدم الخبز يرضه ذلك على ازيد من ترك البول في محرمه ويترتب
سنة الاحتراز في العذاب انتهى واقول في نظر لان الحديث الما يدل على وجوب الخبز
عن البول بان لا يظفر به في ثيابه واما وجوب الاستبراء اذا لم يظفر بالخارج
الخارج فلا يدل عليه الحديث كما لا يخفى فلتأمل **وايضا في قوله** اي يسبح
سقطا واشارنا الى ان ابن دقيق العيد في نقل كلام الناس والمراد منه هنا ما كان يصعد

الاستمرار فاما ما اثنى فعله صلى الله عليه وسلم فليس هو على ما اثنى قال في القصة
وهو تفسير الغيبة بالمعنى الاصح وكلام غيره بما لفظه كما سئل في ذلك بسوطا في حقه
من كتاب الادب وقال النووي في نقل كلام الغيبة في الاستمرار وهو من افع الغائب
ونقصه الكثرة في فقال هذا لا يصح على ما علقه العرف فانهم يقولون الكثرة هي الموصلة
للمراد ولا يدخل في الماشي بالجملة الا ان يقال الاستمرار هو المستفاد منه جعله كسيرة
لان الاستمرار على الصيغة حكيم كالكثرة وان المراد بالكثرة معنى غير المعنى المعتاد
اثنى وما نقله عن العرف ليس هو قول جميع لكن كلام الراعي يشتم بقرينه حيث
حكى في تعريف الكثرة وحين احد هذا والثاني ما فيه وعبد شديد قال وهو الي
الاول اسهل والثاني اوفق لما ذكره عند تفصيل مراتب اولاد من حمل العزل
الاول على ان المراد مغيرا نفس عليه في الاحاديث الصحيحة واللازم ان لا يعزف عتق
الوالدين وشراة الزورين كما يجمع ان النبي صلى الله عليه وسلم علم في كبريائه
وسبق في الكلام على هذه المسئلة مستوفى في اول كتاب الحد ودان شاهه تقا وعرف هذا
المؤمن من عرض الكبرياء في بان الغيبة قد يرض في الصحيح على تلك الكثرة كما تقدم اثنى
وقال الزواجر لان حركات الخوج النجان لا يدخل الجنة بآدم وقد روى قتات وهو
المراد الذي يكون جمع بعد ان حدثا فتم عليهم والفتات الذي يسمع عليهم وهم لا
يعلمون ثم يروى الطرافة ليس حتى ذو حد ولا نية ولا كانه ولا انتمس على
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تقا والذين يردون المؤمنين والمؤمنات بغير ما
اكتسبوا فقد اجملوا بها نارا وبما حسبا وفيها ايضا انه يرد على عبد يراد به لبيد
عيب الا انه ما فاشتره من اصحف بهذا العيب فلم يملك عنه ايا ما حتى تم لورحة
ان يربط الترويج والقرى وانها ان تاخذ موسى وتخلق به شعرات من حلقه لبيد
لها فيمن ضديفته وعزمت على ذلك بما له ومنه عنها انها الخديت لها هذا اجبه
وتريد ذلك العيلة تقا وم لزم ذلك فصدفها فتمت فالتحق فقال صدق
القديم قبل الموت الى حلقه حلق موسى منها وذبحها به فحماها خراها ومقتولة ضلوه
فرضه افعال بين الغيبين فيشرد في الغيب اثنى وذكر الحافظ ابن رجب السر
في تخصيص ليله والحق بعد اب القبر وهو ان العرفا لسانك الالهة وفيه ترويج
ما يقع في الغيبة من العذاب والتواب والماعنى التي يعاين عليها يوم الغيبة نزاعا
حقاه وحق العبادا دوا وليا يقضى فيه من حقوق الله عز وجل الصلاة ومن حقوق
العباد الدنيا واما البرزخ فيقضى فيه مقدمات هذين المعين ومما لها مقدمات
الصلاة الطهارة من المحدث والحديث ومقدمات الدنيا النية في البرزخ بالحق
عليها اثنى في حقه صلى الله عليه وسلم **تبريح** من جراد الخيل وهي المصنوع من
الخيل دون الورق قال في المعنى ولا عيشه قد عاصب رطب والصيب يعلقت
يردن فيلحق هي البريق التي تربت فيها حوض فان بنت هي السعة وقيل ليس
الجريد بل لا يدعى الحفاف وروى ان الذي اناه به طربعت بلان **تكرار**

وتماجد بحرف المعطوف عليه اي فان بها فكلمها وكسرتين كسرا كذا في منية
كسرتين وهي المتعلقين الشيء قال في النسخ وقد بين من رواه الا عشران كما كانت
صفا ووقد ايجر برعنه باخترين قال النووي البنا بفتح اللام كذا والنصب على الجار
توضيح النبي صلى الله عليه وسلم **كل خير يردتها كسرة** وفي الرواية الاية فتر
وهو استبصاره موضع دون العكس وفي المصاحح قال ابو السعود الطارفي كانت
العرين بارا الراسن بنت ذنبا سنا وصحيح قال الرزكي في تفسيره في العرف وفي رواية
عند تصغه عند راسه ونصفه عند رجليه وكذا صاحب التزيين قلت فكون الفطخ
حيدرا رعا النبي **فصل في ما يارسول الله** ولا ينساك ارضا له ولا عرض فيما
ما في قالوا اي الصلابة فان في النسخ والرفض على تعيين السائل منهم **لهذا قال**
صلى الله عليه وسلم **له ان يحق** ما لم يفتكوك واثاب الفاعل ضمير يرجع الى الغائب
المؤمن من بعد بان والطارف هو وهو قوله **عينا** اي المتبرين وادخل ان في غير
الصلابة وان كان الا كذا في قوله لفظ العلة يذكروا لفظه في قوله لعله قال ابن مالك
يحرر ان كونه ضميرا للشان وحاول نفسه وان وصلنا لانها في حكم حلة لانتهاها عليه
سئل وسئل عنه ويحتمل ان يكون ان زمان مع كونها ناسية كزيادة المانع كونها رة
اثنى قال في النسخ وقد ثبت في الرواية الاية بعد خذ ان فتوى الاحتياك الثاني اثنى
وقال الكرام في ويحتمل ان يكون الضمير فيها مقسمة ما بعد ولا يكون ضميرا للشان فتقوله
تقاه هي الاحياء ثمة الدنيا **تجسما** تجسما ما الحاشاة الغوية في اكثر الروايات اي الكسرات
والايات من عند الازهرين باب علم يعلم وقد كسروا هي لغت شاذة وقد روى الكسبية لا
ان تجسما بحرف الاستسنا والسئل الى ان يجسما الى التي كذا في المنة بالمتكبر
تا ويل كسرتين بالعدوين وما مصدرية زمانة اي ملك دوا منها التي من ليست
المعنى تا قديس النبي صلى الله عليه وسلم بالرحي كما قال المازري لكن تصدق القرطبي
بان لو كان بالرحي لما في يوحى العرجى واجب بان لعل هذا التفسير او ان يضعها
في التخصيص فان الخلق كما صرح به في حديث جابر الطويل المذكور في الاحكام ما
على ان العتمة واحدة كارجح الذي يمكن الصحيح كما في النسخ انها فصان والطاير فيها
سوا صمدان فان التي هي رواية ابن عباس كانت في المدينة وكان من صلى الله
عليه وسلم جارا ووضعا بركات في السفر وكان صرح بالحجة فتدع جابر وحده
ومنها ان في هذه العتمة ان صلى الله عليه وسلم عرس الخيرات بعد ان شق الصدقت
في الباب الذي وجد هذا من رواية الامم وفي حديث جابر صلى الله عليه وسلم
استنبرها عند فصا الحجة ثم ارجاها في الغيبين عن تبيده وعن جابر حيث
كان حالها ان جابرا ساه عن ذلك فقال **أفدرت** بغير تين بعد ان تاحب
مشفا عن ان يرفع عنها ما دام النقصان رطبين ولم يذكر في حديث جابر السبياني
كأنه يفتي بان رحى ولا المرحى في قوله لعله فان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر
واما كانه في فستين مختلفتين ولا يجبل بعد ذلك من ذكر ان ابن حبان في صحيحه من



الذي يخرج الى العراق يقع الناب الموحج وهو اسم للفضة الراسع فكذلك يخرج
فضة الماحية كما ذكرنا بالخالصين لانهم كانوا يشيرون في الاكثرة للخالصين من الناس
لما حياى لاجلها ويجوز ان يكون الامم بمعنى عند اتية بما فيفضل به يقع الناب
اخرا ليرى وسكون العين المضمرة وكسر السين ولا في ذر فيفضل به من باب الاحتفال
وهذه الرواية تدل على المباحة في الفسل كما في كتب والكتب والابن مسكرا فضل يقع
الغوية والعين وشهد بالسين والمزد من جميع الروايات المنضلة من جهة الشريفين وهما
المعقول ههنا لاستحسان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه ولا راي معنى اليه
الفرج وقد قدمت مباحث المتن في باب الاستعانة بالمال في الفتح والاستدلال
به هنا على فضل النول اعين الاستدلال على الاستعانة بالمال في الفتح والاستدلال
التابعين بالناس لفضة الماحية والاستدلال بعين الناس وفيه جواز استعمال المصار
وفيها ان الاستعانة بالمال افضل من الاستعانة بالخير عند اداة الاختصاص على حددها وقال
ابن حبيب المالكي لا يجوز للحر الا ان يعمد المال ما **باب**
بالتقنين من غير تسمية ومثل هذا الفصل في قوله كسر والسنه قال حدثنا ولا يجيد
ذره حتى يصح من المتن قال حدثنا محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن
الضرب الكوفي حفظ الناس حديث الامش المنوف في سنة خمس وخمسين وما منه
قال حدثنا الامش سليمان بن مهران الكوفي الاسدي عن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن
طاووس بن كسان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
يقرب فقال انها ليعبد الله ان اسد العذاب الى العقرين مما زاد المراد من فها وما يقرب
كثير شيئا لا تحزنه وان كان كبير في المعصية اما الله اي المعقورين فكان
لا يستحق العول اي من يوله وتقدم معنى الاستدلال من العول ولا ين عسكرا لا يستحق
بالوجه من الاستدلال واما الاخر من المعقورين فكان **باب** في المصحة شرعا في النبي
صلى الله عليه وسلم جريته وطمته **باب** في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
الادب للفرع فخرس من النبي وهما بضمي واحد في **باب** في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
اما اذا مضى من ثا وبل النصف بالكرة فالواي العجمية رضي الله عنهم **باب** في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
لرخصت زاد اب الوقت والاصلي وابن مسكرا هذا وهي ساقطة عندنا المستحق لاجريته
قال سئل الله عليه وسلم هل يصح ما بنا للمعقول عنها العذاب ما لم تجسأ الثانية
والثالثة كما مر كلام عليه ويقع بين ما هذا وبين ما في الباب السابق بعض اختلاف
لان ذلك من خصصه عن محمد بن عمار بن ابن عباس وهذا عن الامش عن محمد بن عمار بن
طاووس عن ابن عباس ومن لوجه الثاني ان جرحه بلسان في الابه السنة كما لو لم
من طرفي جريته وجره ابودا والناسي من الجبال اول وهو صحوا على اية
كما هذا جمع ثا من ابن عباس وثا من طاووس واذا فخرج بذلك هذا جرحا على انما رضي
على الولف في سقاطه طاووس من السنن الاول فالاستدلال على طنا الروايات متصل
ما خرج الولف له عن هذين الطريقين كجلا الطريقين صحيح قال ابن المنذر وولد

وابن مسكرا قال محمد بن المنذر **باب** في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
خاتم فليس يتعلق كما قد يظن قال حدثنا الامش قال حدثنا محمد بن عمار بن محمد بن
الامش عن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن
هذا في مستحبه من طريق محمد بن المنذر وكيع وفي معاوية جرحا عن الامش
وعمر هنا يقال رعاية للمرفق بينه وبين حدته فان قال لخطرت من حديث وقال
العين فان قلت هذا في هذه الطريقة يروى عن طاووس وعن ابن عباس قلت
الظاهر انه يروى عن ابن عباس لان قال لخطرت من حديث وقال
باب **ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس بالمعصية**
على لفظ النبي والشدة بروايت الناس والرفع عطف على جملة لان الترك مصدر
مضاف الى ما عليه الاعراب في معقول لترك وهو واحد الاعراب وهو سكان البوادي
عراكا وانما وجهها قاله في الفتح والام في العهد الحارثي وقال في الفتح العهد الذهني وثا
بالعراق الذي بها هذا اصطلاح الفظة وهو ساوي لخراج اصطلاح البيهقي **باب**
يقع الاثرين بوله في المسجد بكر الجهم والقياس يقع وانما تركه صلى الله عليه وسلم ولم
يأذن للصلاة في جرحه عن ذلك لان كان شرع في المصحة فلم يمنع لانه اذا حصل
توليته جزء من المسجد فلم يمنع من كمال بوله لاداء الامر بان يقصد شيئا من بين ايد
لا يقطعه فلا يباين من توليته بدها وجوا وضع اجمن المسجد ويؤخره ان يتركه حتى
المستدئين ليقع اشدها وبالسند الى الولف قال **باب** في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
المصري ولان عسكرا ساقطان في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
هو ابن يحيى العوزي يقع العين المعلقة وسكون الواو وبالذات المصحة التوفي سنة ثلاث
وسبعمائة **باب** في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
الانصاري عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جريته
المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته لانها واحدة في المصحة شرعا في النبي صلى الله عليه وسلم جريته
فقال صلى الله عليه وسلم عوه اي اتركوه فبما انقضى خبره فخرجوه فقال لم وهذا
الاعراب هو الاقرب من جابن فيما سكا ابوبكر التاجر اى اود في التوضيح اليها في فيما
نقل عن ابي الحسن بن فارس والمسلم لان زعموه ودعوه يتقدم الزاى على الواو كما
نعني لا تقطعوا عليه بوله حتى اذا خرج اى من بوله كما ثبت للاصلي وهذا وما بعده
من كلام ابن عباس رضي الله عليه وسلم بانه اى عليه فخصه عليه اى لخصه عليه
والاصلي فصب تصريفه للمعقول وقد اخرج مسلم هذا الحديث من طريق كريمة
ابن عمار عن اصحابه مطولا ثم اذ فيهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فقال
له ان هذه المساجد لا تصلي لشي من هذه البول ولا القدر انما هي لكرامه والصلوة
وقراءة القرآن قال في الفتح زاد ابن حبانة عندنا ليزمدي وغيره في اوله ان الاعراب
سلي بن قال العمري ومحمد بن لا يزحم معنا احدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم



لقد حجرت واسما فلم يلبث ان اكل في المسجد هذه الزيادة سنة في هذا المصنف حرة
 في الاوت من طريق الزهرى عن ابي سلمة عن ابي هريرة وكذا رواه ابن ماجه ايضا
 من حديث واثر ابن اسحاق والشيخ ابو موسى الذي في العيا بن طريق محمد بن عمرو
 ابن عطاء عن سليمان بن يسار قال اطلع في الحرم في مكة وكان رجلا جليفا فذاكره
 تاما بعنا وزياده وهو رسل في اسناده وايضا بنهم عن محمد بن اسحاق وعن محمد بن
 عمرو بن عطاء وهن من طريق الامم عن ابي زرعة المدائني عن احمد بن خالد النهدي
 عنه وهو في جميع مسانيد ابن اسحاق واي زرعة المدائني عن طريق التميمي عن عبد
 السلام بن قان قال في اوله اطلع في الحرم في مكة وكان جليفا وبنهم عن محمد بن
 زهير الذي صار بعد ذلك من رسل للحجاز وقد روى بعضهم بينه وبين ابن الهيثم
 واستقدمه من طريق الاثر في وقت تقدمه الى الاثر ونقله في الحسين بن فارس النعمانية
 ابن حصن التميمي في الحديث ان اشد الى الرقي الجاهل وتعليقه بالزمزم من غير ان يصف اذ
 لم يكن ذلك منعدا ولا لاسيا اذ كان ممن يجتاح الى استيلائه وبقدره اذا التمس عليه
 عليه وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث ابي هريرة فقال لارجل
 يدان فضة في الاسلام فقام الى التمس عليه وسلم باليأس ولم يلقه وتب ولفه
 كذا في الفقه وسنن في فقير هو اهل الحديث في الباب يعان ان شاء الله تعالى
 سلم حسب الماء اي خراجه على البول في المسجد النبوي وحكم بقية المساجد كذا
 وبالسند قال حدثنا ابو الهيثم الكوفي قال حدثنا محمد بن ابي حمزة عن الزهرى
 بن محمد انه قال اخبرني بالافراد عبد الله بن عبد الله بن مصعب الاول وكبير الثقات
 بن عتبة بن عبد الله بن علي بن ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب بن ابي طالب
 ابن مسعود ان ابا هريرة رضي الله عنه قال قال امرؤ ابي يعقوب الهذلي قال في المسجد
 اي شريح في البول في ناحية من المسجد الشريف النبوي ولا في درقار او ارج في المسجد
 قبل ان يقيه قننا وله الناس اي بالسنة لانا يديهم وفي رواية اخرى لانه قننه
 الناس وسلم فقال الشيخ في مسنده وهو يروي عن طريق عبد الله بن شيخ المؤلف فصاح الناس
 وكذا القننى بن طريق ابن المبارك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم دعوه ايج
 اتركوه ثم بوله كليل يضر ان قطعوا وانتشر الخائفة في المسجد ان لم يتعلم زاد الادب
 فظني في رواية له عسى ان يكون من اهل الجنة وهريرا يفضح العالم ان اصلا ارفوا
 وخصف في الادب واهربوا بزيادة العالم غير قياس على بوله حيا من ما يفتيح
 العين المطهية وسكون الجيم وهو الدلو ان كان فيه ماء قل وكما والدلو الواسعة او دلو
 من ما يفتح الدال فان في الفتح قال المثل هو الدلو الذي ما قال ابن فارس الدلو
 العظيمة قال ابن السكيت فيما قريب من الدلو والهاوي في رافة ذنوب انتم
 على انفراد او عثمان بن الزبير والاصح التغيير والاول هو الظرفان رواية ابن عمر
 بن جعفر في انها ذنوب قال في الحديث من ما مع ان الذنوب من شاة ذلك لكنه لفت على
 ستره جبه وبين الغرس الطويل وغيرها انتهى اي حتى لا يستره الاكثر لا لانه كذا قال في

لما

ما نزلت من غير من جسد به السبع المولود الكسوة من العنبر في العنبر والفتن
 محسنين بكسر السين المولود المشدود والدال ساكن يتقيد سبعة سبعة على السبع
 وقيل رجع من وجب حصر الارض اذ جردت من سلاف التفسير فانك في الفتح اسناد
 المصنف اليهم على طريق الخا زلانة هو الميموت بما ذكره كقوله ما كان في مقام التبليغ عنك
 حضوره وعينته اطلق عليهم ذلك وهو يروي عن من قبله بن ابي ابي هريرة في رواية
 شاة تسلي الله عليه وسلم في حق كاهن بعثة الهجرة من الجاهل يقول لصر اوله فصر ا
 وبه قال حديثنا عبد الله بن يعقوب الهذلي وسكون المصدرة هو عبد الله العنكي قال حديثنا عبد
 الله بن المبارك قال حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري قال اجبت النبي بن ما لشد
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في اسناد الساري في حرم الهوي هو ا
 الهدي بن من طريق عبد الله بن بلطع حيا امر ابي ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم لفتا
 قضى طاعة ناله ان احبته المسجد قال في تصاحبه الناس فلقم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال صيوا عليه ذلوا من ما وفي بعض الاصول هاجح علامة التحويل من سنده
 السنن اخر وقت في فرع البويهي سكا نانا
 الهاوي زان على غير قياس الماعلى البول وسقط الباب والنزحة في رواية ابي يعقوب
 والهريري وابن مسعود حديثنا خالد بن ابي العطف على قوله طائفا عبد الله بن ابي
 ابن خلفه كما لا يصح وايه الوقت وابن عسار وهو يروي عن الميم وسكون لفتا وفتح الايام
 قال في الفتح وسقطت الواو من رواية كريمة والعلف يد على قوله حديثنا عبد الله بن ابي
 هو ابن بولق وان كان القنن على لفظ روايته لان لفظ عبد الله بن محمد لفظ لفظ لفظ
 كما اشار اليه ان عبد الله بن يحيى التميمي قال في حديثنا ولاحصلي وايه الوقت سبعة بركه اوله
 وهو ابي سليمان بن بولق عن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال سمعت النبي
 ابن مالك رضي الله عنه قال جاء الرجل في طائفة المسجد انه في ناحية منه
 فرجوه الناس اي على البول في المسجد وهذا يقيد ان مسابة المسجد من لطافات
 كما لا يفرق عندهم قنن النبي صلى الله عليه وسلم من رجوه المصلحة الراحة
 واهي دفع اعظم المصداق بين ارجاهم وعشيل اعظم المصلحة يرتد خصوصا
 فلما اثنى على الاعرابي بوله امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ففتح الدال
 المحتر وهي الدلو العظيمة او المملوءة ماء والماء المطر فبها من اطلاق الحرة واردة
 للماء بدليل قوله من ما تراه في زيادة هجرة في اوله معصومة وسكون الماء اولها
 على ان في البويهي لكن قال في الفتح وهو زان سكان الهاوي وصنط ابن الاثير
 في النية يفتح الهاوي لانه في ريز من العلم من غير من وهي اقس لانها اقل ثقلها
 ان ليس في الاكثر الهجرة ها عليه اي على بول الاعرابي وفي الحديث من بعد الله
 ما استنبطه الشافعي رحمه الله فان الارض اذا اسابها غطاسة وسب عليها الماء المطر
 وقال الترمذي لاشترط غسلها وقال العيني قال سمعنا ان اصابت الارض غطاسة
 رطبة فان كانت الارض دوحه صب عليها الماء حتى يتسفل فيها فاذا المربى على وجبها



لم ياكل الطعام لم يقدر على مضغ الطعام ولا على دفعه الى ما بينه لانه وضع ليقدر
 على ذلك لما القين ثلاثة مشرب غير ما ذكر فلا يحتاج الى استئناس لعدم دخوله
 في اكل الطعام وما القين العسل الذي يجلب به ويذوب في فليس باختياره
 فلا حاجة الى استئناسها ثم قال وكذلك لا يحتاج الى سوال الكرماني وجوابه ان
 خلاصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم متعلق بامت وعلل انما يتاها به اكله
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفتح مات وهو صغير في عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم وراقت على اسمه **فاحسبه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره** كسر الحاء
 وقد يقع قال في الفتح احسبه اي وضعه ان قلنا انه كان كاهن ويحتمل ان يكون
 العبيد فقال ليس المعنى ان قلنا ان كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كانت الحالك التي تحالف القعود والمعنى هنا فاحسبه اي صحبه لان الظاهر ان امر
 فينما تب وهو في حجره حتى فاحسبه النبي صلى الله عليه وسلم اي قامه في
 حجره وان كانت استه وهو في حجره فان كان عمره كان مقدار سنة او جاوزها قليلا
 والحال انه وضعه ليقرب المعنى يتاها به واحسبه في حجره وهو يحسبه لعدم سكتلان
 اصل تركيب هذه المادة يدل على ارتفاع في الشيء انتهى **قال علي بن ابي طالب**
 النبي صلى الله عليه وسلم **نزل عليا غصن** بالهاء الملهة اي رشه بها من غير سيلان قال
 في الفتح وسلم من طريق البيت عن ابن شهاب فلم يزد على ان يضع بالياء وله طريق
 ابن عيينة عن ابن شهاب وشهد زاذو عوانة في صحبه عليه ولا تحالف بين الروايتين
 اي بين وضع ورش لان المراد به ان الابدان كان بالرش وهو ينقطع الماء في
 الفتح وهو صبا الماء ويذوب رواية مسلم في حديثه فاحسبه من طريق جرير بن شهاب
 فربما فاحسبه عليه ولا في عوانة فاحسبه في البول ينتج اياه انتهى **ولم يسهله** هذا
 دليل على ان المراد بالفتح والرش الغز لان الغسل بعينه فاحسبه بالياء على العسر
 قال في الفتح ادعى الاسيران هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوي الحديث وان
 المرفوع انتهى فانه قوله فاحسبه قال وكذا في حديث ابن شهاب وكذا اخرج
 ابن ابي شعبة قال فرشه ولم يزد على ذلك انتهى وليس في سياق صحيح بل على ما
 من الوداج وقيل اخرج عبد الرزاق عنه نحو سابقا ما لك لكتة لم يقبل ولم يسهله
 وقد قاله ما في اللسان وعمر بن الخطاب وروى بن يزيد بن بكير عن ابن شهاب اخرج
 ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم وهو مسلم عن يونس وصد
 زاذم في رواية قال قال ابن شهاب ففتنت السنة على ان يرش بول الصبي ويضرب
 بول الجارية فلما كانت هذه الزيادة هي التي زادها ما من ومن تبعه لا يمكن دعوى
 الوداج لكتها غيرها بل الوداج انتهى وطفن القول في ذلك ان المشافهة احتجوا
 على ان بول الصبي يكتن فيمتاع الماء ايامه من غير احتياج الى اسالة الماء نظاه قوله
 ولم يسهله قال العيني ومن هذا قال بعضهم بعلامة بوله وقال النووي للحلاف

في كيفية تطهير الشيء الذي يبول عليه الصبي ولا خلاف في نجاسة بوله وقد
 نقل بعض الصحابة الجراح العلاء على نجاسة بول الصبي وان لم يخالط في الاود
 وامامنا حكاة الحسن بن بطال ثم قال العاقص عياض عن الشافعي وغيره انهم
 قالوا بول الصبي مطاهر ويضع نجاسة في سلة قلت هذا الكلام من غير بهات
 ولربما قيل هذا عن الشافعي وحده بل فضل من مالک ايضا ان بول الصبي الذي
 لم ياكل الطعام طاهر وكذا نقل عن الاوزاعي وداود الظاهري ثم قال النووي
 وكيفية تطهارة بول الصبي والجارية على ثلاثة مذاهب وهي ثلاثة اوجه لا يها
 الصبي المشهور والختار ان يكتفي بالتنقيح في بول الصبي ولا يكتفي في بول الجارية بل
 لابد من غسله كغيره من النجاسات والثالث في ان يكتفي بالتنقيح فيها والثالث ان يكتفي
 بالتنقيح فيها وهما اذا انضعتان ومن قال بالفرق على بن ابي طالب وعطاء
 ابن ابي رباح والحسن المصري واحمد بن حنبل واتفقوا بن راهوية وابن وهب
 من اصحاب مالک وروى عن ابي حنيفة انتهى وذهب ابو حنيفة وما الى العلم
 الفرق بين الذكر والاشق بل قال لا يغسل فيها مطلقا سواء اكل الطعام ام لا واشد
 لها ان عليه الصلاة والسلام وضع التنقيح هو الفصل لقوله عليه الصلاة والسلام
 في المذني فيتنقيح فرجه رواه ابو داود وعنه من حديث المغازاة والمراد به الغسل
 كما وقع التصريح به في مسلم والقبضة واحدة كما راوى وطوبى اسماء في غسل الذكر
 والتنقيح وقد ورد الرش واربعة في الغسل كما في حديث ابن عباس في الصحيح لما
 حكم الوضوء النبوي اخذ من فرجه من ماء ورس على رجله النبي حتى غسلها واداه بالرش
 هذا الصب قليلا قليلا وتا واولا قوله ولم يسهله اي غسلها بالغا بالعصر ونحوه كما
 فصل الثياب قال في الفتح وهو خلاف الظاهر ويصعب ما ورد في الاحاديث الاخر
 يعني التي قد مرنا من القرينة بين بول الصبي والصبي فانه لا يفرق بينهما
 قال وقد ذكر في التفرقة بينهما اوجه منها ما هو ركيب وقوي ذلك ما قبل ان
 اعلى بالذكر منها بالاناث يعني حصلت الرخصة في الذكر لكثرة الشفة ووق
 الحديث من الفوائد الذي احسن المعاشرة والنواضع والرخن بالصغار ويحتمل
 المولود والتربك اهل الفضل يحمل الاطفال اليهم حال الولادة ويدها وحكم
 بول الغلام والجارية قبل ان يطعمه وهو مقصود الاباء فانه مجموع الصغار
 الذين حصل منهم بول على ثياب النبي صلى الله عليه وسلم حسنة الحسن والحسين
 وعبد الله بن الزبير وابن ابي عمير وسلمان بن عمار رضي الله عنهم فانه
 الذي هي **باب** البول ثانيا وثالثا
 بول الشخص حال كونه قائما وقائما والواو للتوابع وقدم قائما لانه في الحان
 وعطف عليه فاعدا للثبوت حكمه قياسا قال ابن بطال دلالة الحديث على القعود
 بطريق الاولى لانه اذا اجاز قائما فضا جدا اجزائهم قال في الفتح وعلمت ان
 يكون اشارت الى ان يركب عبد الرحمن بن حسنة الذي اخرج عن النبي صلى الله



وتغيرها فان هذا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً فقلنا انظر والله
 يقول كما يقول المرأة وتكلمني عن ما حية عن بعض سناحه ان قال كان من شأن النبي
 يقول قائماً الا انما يقول في حديث عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله
 وقال في حديث غيره فقام بيقوم احدكم ود حديث عبد الرحمن المذكور
 على ان صلى الله عليه وسلم كان يجالسهم في ذلك فضعف كونه استروا بغير من ماسته
 البول وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره ويذكر عليه حديث عاشته ما بال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً سئداً من قوله عليه السلام رواه ابو عوانة في صحيحه
 والحكم انتهى وتعبت العين ما روى ابن بطال فقال قوله دلالة للحديث الصحيح
 لان احاديث البول كلها في البول قائماً وجواز البول قائماً حكاه من الاحكام الشرعية
 فكيف يقاس عليه جواز البول قائماً بقاعدة بطريق العقل والاحسن ان يقال ما ورد
 في هذا الباب جواز البول قائماً وجوازه قائماً باحاديث كثيرة اورد البخاري
 احاديث الفصل الاول فقط وفي الترجمة اشار الى الفصلين اما الكتابين الفصل
 الثاني وعمل اكثر الناس عليه واما اشارته الى انه وقف على احاديث الفصلين وكنت
 انقض على احاديث الفصل الاول كقوله على بطريقه انتهى ولا ينبغي عدم توجه التعقيب
 على ابن بطال اذ القياس من الحجج الشرعية كالاجتهاد والسند الى الوقت قال **صديقه**
ادع بن ابي اسحاق قال **صديقه** بن الحجاج عن **الاعشى** سليمان بن سحوان
 عن ابي ابي اسحاق الكوفي عن **صديقه** بن الصغير بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
 بن مهران مسجراً ويقال حصل بغيره فيكون العيبى بالموحدة حلفه الاضاحى
 جليل من السابقين صح في مسلم عنه انه صلى الله عليه وسلم علم بما كان وما يكون
 الى ان تقوم الساعة وروى في صحيحه ايضا استشهد يوم احد ومات حذيفة في اول
 خلافة علي سنة ست وثلاثين وله في البخاري اثنا عشر حديثاً قال **ابي اسحاق**
صلى الله عليه وسلم سبأه فزم صمغ السين المملعة وتحقيقت الموعدة وبالطاب
 المملعة وهي المنة والكلاسة تكون عينا الذور رمقاً لاهلها وتكون في الغالب
 لينة ممتدة لا يرد منها ريشا من البول قال في الفتح واما فنيا الى القوم اضاحى
 لانهما لا يخلو عن النجاسة وبها يرفع ايراد من استنكاه كون البول يوحى
 الجراد فغيره اضرار ونقول انما بال فوق السبابة لا في اصل الجراد وهو صحيح في
 روايته في عوانة في صحيحه وقيل يحتمل ان يكون علم ادبهم في ذلك بالنسب والغيره
 او كونه ما يساجع الناس او تعلم بان ادهم اياه بل ان او كونه يجوز له التصرف
 في مال استودع غيره لانه اوله بالمؤمنين من انفسهم وانما له وهذا وان كانت
 صحيح المعنى لكن لا يهد من سيرته وكلام اخلاقه صلى الله عليه وسلم وفي رواية
 لاجديته في سبأه فزم فتمت احاديثه سنة فادنا في حق صيرت في باب من عقبيه قال
 صلى الله عليه وسلم فيها قائماً بما بناها لغيره من اجرة الفقود سبأاً فانما ينظر للقيام
 او كان باطن ركنه الشريعة جرح او استنكاه من وجع سلبه على عادة العرب

قال صلى الله عليه وسلم فيها قائماً بما بناها لغيره من اجرة فقود سبأاً فانما ينظر
 فضل لان بناها لغيره من اجرة فقود سبأاً فانما ينظر فضل لان بناها لغيره من اجرة
 كان من عادته صلى الله عليه وسلم الاجادة من الناس عند قضاء الحاجة فاباه
 بان في السبابة وما هما ابوت قلت اجيب عن ذلك بانها لانه كان مستقراً في امور
 المسلمين والنظر في مصالحهم ومعال عليه المجلس حتى لم يكن الشاهد خشيته الفرض
 او كانت الدار التي السبابة اما ما عاينته والحديث يدل على جواز البول قائماً قال
 العيني وقد اختلفت العلماء في هذا فاباه فزم وقال ابن المنذر ثبت ان عمر وابنه
 وزيد بن ثابت وسهل بن سعد باوا قايماً ورواه ابو احمد سعيد بن المسيب وعروة
 ومحمد بن سيرين ويزيد بن الاصم وعيسى السلمي والنفسي والحكم والشمسي احمد
 واخرون وقال مالك ان كان في مكان لا يتطابريه من شئ فلا بأس به والا
 فمكروه وقالت عامة العلماء البول قائماً مكروه الا بعدد وفي كراهة بتزير لا يحرم
 وكذا في رواية البول قائماً عن انس وعلي وابي هريرة رضي الله عنهم وكرهه
 ابو مسعود وابراهيم بن سعد وكان ابراهيم لا يجيز سبأه من بال قائماً وقال
 ابن المنذر البول جالساً الى وقايماً مساجح وكل ذلك ثابت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انتهى ولم يتعرض لحكم البول قائماً عند ابي حنيفة وهو انكره كذا
 فقوله وقال عامة العلماء لا يدخله في هذا العموم قال في شؤن الانصار بيكره ان يبول
 قائماً او مضطجاً او حتى وامن لونه بلا عذرة وفي اسفل الارض لما علاها او في موضع
 يتوضأ او يعقل فيبائنه **ثم دعا** صلى الله عليه وسلم به **ثبته** بان كان مقتضى النظر
 ثبته به موضع الظاهر موضع المعتمد فيكون الجراد **فتمت** اى منه اوبه قال في الفتح
 زاد مسلم وغيره من طريق عن الاعشى فثبت فقال اذ نه قد وثقت حتى قلت عند
 عقبيه وفي رواية اخرى من يحيى القطان ان سبأه فزم فتمت احاديثه عند نادا فثقت
 حتى صيرت قهراً من عقبيه فيقال قائماً وادعاً متوضاً ومسح على عقبيه وكذا زاد
 مسلم وغيره فيذكر المسح على العقبين وهو ثابت ايضا عند الامام جليل وغيره من طريق
 عن شعبة عن الاعشى وزاد عيسى بن يونس فيمن اعشى ان ذلك كان بالمدنية
 الخرج ابن عبد البر في التمهيد اسبأه صحيح وزعم في الاستيفار ان عيسى بن هريرة
 به وليس كذلك فقد روى البيهقي من طريق محمد بن عيسى بن مصرف عن الاعشى
 كذلك وله شاهد من حديث عتبة بن مالف سبأه كره بعد الاستدلال على جواز المسح
 في الخضر وهو ظاهر انتهى وفي الحديث من الغزاة بجواز البول قائماً وجواز البول
 من الدوران مدافعة البول ومسايرته ذكره في ذلك من الفرار في جوار
 طلب الماء لمن صاحبه الماء فوضو وحيدة للفضول ففاضل وقدره **الث**
بول **منه** **حجة** قال في الفتح اى صاحبه الماء
 انتهى يعني انما هو من البول وقال العيني لا لغزاة ولا من البول بدل من
 المصنف البه اى بيان حكم بول الرجل عند صاحبه **والسنة** بالمراد على البول



فلا كبروا بها اجحاف وحمى قال لم يصعب يا بني الطعن لم يصعب ادعوا لك بدعاً
كان لبيء دناي به وكان اشهر وكان يعقوب اجد في ح عيصو الى الصيد واثبت
ايه يعقوب عند شاة واسوها والسن جلدها وقد سا الى ابيك وقل انا انك عيصو
فقد اجاق فقال المس من عيصو والريح يريح يعقوب فقالت امه انك عيصو
فادع له فاعلى سباً ودعا له بان يجعل ثقاً في ذنبه الانبياء والموتوسم حاصصو السيد
فقال اجاق يا بني لقد سبك احرلك فغضب وقال له لا تقله فقال اجاق يا بني قد
صبت دعوة فدعاه بان يكون ذرية معه التراب ولا يكلم احد غيرهم وقالت ام يعقوب
له الحق بما فعل فكن عندك حتى ان يثله عيصو فانطق يعقوب المعاملة وكان يبابل فقل
يوران فكان يبرى با بابل ويكن بالظهار فذم اسم سرائيل فاخذ من السرى والبسل
قاله السدي وقال غيره معناه عدله لان ابل اسم من اسماء صفاء السرايينه قاله
حبرائيل ويكاتب كل في العبيد ويكرب عليه ان لو كان لفتوا بل معناه لفظ الجلالة لما
اختص الحق الا لول في عباده والظاهر ما ذكره السبيلي في الروض الا ان من اختلف
الغنة السرايينه فقدم المصنف البعل المصنف فيصير الحق الثاني وهو ابل بمعنى العبد
والجز الاول فيصير معناه التماس اسم الله تعالى كعبده وعبد الرحمن وعبد الرحيم
فبطلان كل ما منهم اذا اصابه اي الولد **رؤب احمد** **رؤبه** اي قطعه بالخراسان كما في
رواية الاجاهيل فان في الفتح وهو يد في رجل من حمل القرص على الغسل بالآ والصبر
في كان ضمير السنان والجملة الشرطية خبره وليس راجعاً الى سرائيل ليرد الجمع وهو مرفوع
قال في الفتح وقع في مسلم جلد لدمهم قال القرظي مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا
يلبسونها وجمد بعضهم على ظاهره ونجمه ان من الاسرا الذي جلوده يزيد له رواية ابي
داود فبما كان اذ اصاب جسدا صدمه لكن رواية البخاري صرحه في الثياب فبما انهم
رواه بالمعنى انتهى يعني ان المراد بالجلد الجلود للمؤمن لمصرحه فيها الثياب فبما انهم
الجداد وعلى التصريح من بعض الرواة لظن ان المراد بالجلد الواقع في بعض الروايات
الجسدية واداه المعنى بما على لظنه فقال **حديثه** اي ابن العريان رضي الله عنه لثبته ابي
ليث الاموي الاشعري **اسلم** نفسه عن هذا الشئ بد في امر البول فاذا دخلت
السنه فقل في رسول الله صلى الله عليه وسلم **سبا طه** **قوله** ان قاله **والا** **تأني**
لودت ان صالحكم لا يمشي هذه الشئ بد وقال ابو بكر اي لثب الاموي **اسلم**
نضه عن هذا الشئ بد ولسا نعن هذا القول وكلمها عن كلبها ومقصوده ان
هذا الشئ بد يخلو في السنه فان النبي صلى الله عليه وسلم بال قائماً ولا سب في كون
القيام معيذاً فرسانه ولم يثبت النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا الاحتفال ولم
يكتف البول في القارودة قال ابن بطال وهو حجة لمن يخص في نسيان البول اللبعض
من قال قائماً ان شفا بر اليه مثل رسول الا بر وجهه ونسيان على هذه الامة حبس
لغير حب القرص كما وجد على سرائيل واختلفوا في مقدار دوسن الارضين البول
فقال ما قد غسلت اسفها او يتزها والشا فني يسلي وجوبا وبر حجة سهل بها كما

في نسيان كل الجاسات وقال الثوري وكان ابو ابراهيم في قبل من لبول انتمى
باب **مسئل** الدم يفتح العين وتغضب العين من الدم وقد
شكره والمراد بدم العين وحكم سائر الدم اكد به وباسناده قال **حديثه**
المنقح يفتح الملكة وشكره في النوق المسنونة المعروفة بالزهرين قال **حديثه** بالافراد
حججه بن سعيد القطان عن **هشام** بن عروة بن الزبير قال **حديثه** قاله ابي
لاوجه بنت عبد المذخر بن الزبير عن ذات النطاقين **اسما** بنت ابي بكر الصديق
ام عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم من المباحث وكانت تضي ذات النطاقين لما ذكر
في حديث الهجرة اسلمت بعد سبعة عشر اسبانا فلما قاله ابن اجاق في قول المتعلق
اسما هاجرت بابها عبد الله بن الزبير الله لم يولد له الا بعد الحج وكان اول مولود ولد
لها جرين كما هو مسطور في كتب السير وكانت عارفة بتغير الروايات قبل اختراجه
سير بن القشير عن ابن المسيب واخرج ابن المسيب عن امها واخوته اسما عن ابيها وهي
اخو المباحث واثبت في حواشي الاول سنة ثلث وسبعين بكة بعد ابي عبد الله
بابها وولدت من السن مائة وستة وولدت لها من ولدها في رواية البخاري
سنة عشر حديثاً قال اي **اسما بنت اسامة** قال في الفتح وقع في رواية الشافعي
سنان بن عبيدة عن هشام في هذا الحديث ان اسمها السائلة واخرى المويج
ضعفت هذه الرواية بدليل وهي صحيحة الاسناد لانه لا ادراك لهم الروايات
اسم نفسه كما سب في حديث ابي سعيد في قصة الرقية بعاثة كتاباً انتهى **المنقح**
ولاد رعية الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ارباب اخبرني في رسول الله قال
المنقح في حديثه ان اطلاق الرواية واداءه الاخبار لان الرواية سب له وجعل
الاستفهام بمعنى الامر بما جمع الطلب **اصول** او ايت على معنى اخبرني عن جدك
واستظهر الدرما سبني اسلم على حذف مضاف في قوله اراد زيار ما صنع اخبرني خبر
زيد او حاله لان الضمب اسقاط المضاف ليس بقياس وحله **تحقيق** يقع التاء
وكسر الحاء في محل الضمب على الخال من اسما او قوله في **التوب** اما حال او متعلق
تحقيق قال العين المعنى تحقيق حال التوب ومن خبره رة بين وصول
الدم الى التوب ويد له ما عند الخوف اصطناع ما سبته ما كان لا احد ان الاوب
واحد تحقيق فيه فاذا اصابت من دم قال النبي رقية فصعته بظفرها عند احد
من حديث ابي هريرة رضي الله عنه اخبرني بنت جبار قالت يا رسول الله ليس في
الاوب واحد وانا احصين فيه قال فاذا ظهرت على موضع الدم سبني
فيه قالت يا رسول الله ارى لم يخرج اثره قال يكفيل للآ ولا يضر لك اثره **تحقيق**
به قاله وللصبي فقال **سلي** الله عليه وسلم **تحقيقه** جمع لما وافق في الشرة
من الخن اي تحكبه وتزركه لئلا يرضى **تحقيقه** بالفتح واسكان الفاعل ضم الزا
والصناد المولدين قال في الفتح كان في روايتنا وصلى الغاضي عياض فيه الضم وفتح
الغاف وشكره بد الزا الكسورة بالياء اي ندى في موضع الدم با طرفها صاعها ينقل

على ذلك ومن حرم ما شرب من الخمر منه النبي وقال ابو عبد الله معنى الشد بان تقطعه
وتنقصه قال في الفتح يعنى الضاد والميم ونهى الخمر واليه اى نفسه قاله اللفظ في
النبي واقول منقطع الخاء بالفتح مستدرك لانها محل الارباب وحمل الارباب على غير
الصلب ومعنى تنقصه تغسله عليه الماء قال اللفظ في تحت المحض من الدم لثروا
عنه ثم نفضه بان نفض عليه يا صابرا ثم نغزو عرجا وتذكره حتى يجعل ما شرب من
الدم ثم ينقصه اى ينصب عليه الماء والنقص هذا الفصل حتى يزول الاثر النبي وقال الكرماني
قال صاحب المصابية الفريسيان ان ما طرا في الاصابع والاطراف مع صب الماء عليه حتى يذهب
اثره والنقص الرش وقد يستعمل في الصب شيئا غريبا وهو المراد هنا النبي اقول قوله كثره
حتى يذهب اثره محله فيما اذا لم يبق فان شق لم يضر بها **ووصل فيه** ولا ينحصر
ثم وصل فيه في هذه العتبات الثلاث المنصوية ان ترجع الى النوب لكن يجوز في اولها
ويصح فيها ان ترجع الى الدم للدلول عليه فيصير على سبيل ما في الثالث واما الرابع فهو
للنوب لانها في النوب وفيه رجوع الى الماء كما يلزم عليه تفكيك العتبات من غير ضرورة
وقال العيني قال بعضهم صلى الله عليه وسلم في قوله تنقصه يعود الى النوب بخلاف غيره
فانه يعود الى الدم فيلزم منه اختلاف العتبات وهو على خلاف الاصل قلت لا تنسل ذلك
لان لفظ الدم غير منكر كصريحه والاصل في عهد الضمير ان يكون اليه صريح والمذكور
هنا صريح النوب والماء فالضمير ان الاولان يرجعان الى النوب لانه المذكور قبلها والضمير
الثالث يرجع الى الماء المذكور قبله وهذا هو الاصل النبي وفي ارشاد الساري وفي
الدرية تعيين الماء لانه الجمع الطامس ومن غيره من المايعات اذ لا فرق بين الدم
وعده وهذا قول الجمهور خلافا لابي حنيفة وصاحبه ابي يوسف حيث قالوا يجوز
تفكير النوب بغير ما عداه من غير ما عداه من المايعات اذ لا فرق بين الدم
فيه فاذا اصاب النبي من دم الحسين قال في غيره فقصته بغيرها فلو كان الرقيق لا يظهر
لزادت الخلة واحب بان اريد به ان يخلل اثره ثم غسله بعد ذلك النبي اقول
وقد نظر اذ كانا غسله بعد ذلك خلاف الظاهر والاجمال غير كاف في اجاب النسل
ولو كان مرادها غسله لما احتاج الى استعمال الرقيق فان قلت لعلمها تركت غسله فلو
خلل ان ملق الرقيق مطر قلت هذا الاجمال لا يجرى نفعه الا في فرق عنده بين غسل
الجماعة وكثيرا طيبا ملق والسنة الى الوفاء قال **سألت** محمد بن محبوب عن رجل اشرب
واي وقته وابن عسكار يعني ابن سلام والاسئلة حقا محمد بن سلام ولا فرق في عهد
هذان ابن سلام وهو يضيف الدم السكيدى قال **سألت** محمد بن عسكار عن رجل اشرب
محمد بن حاتم يعني الضمير قال **سألت** محمد بن عسكار عن رجل اشرب من الزبير بن عسر
على ما شربه ورضاه عنها **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
وابن عسكار يعني **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
شرب محمد بن عسكار من المطلب وفيه ترشيد النبي قال في الفتح وهي غير طاهرة بنت حبيب
التي طلقت فلما الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انى امرأة استفاض

عصا الهرة مصراع معنى الفعل يقال استفضت المرأة ان استبرأ الدم بعد ايامها
المعتادة فهي مستحسنة والاستحسانه جريان الدم من فرج المرأة في غير اوانه
في الفتح اقول في قوله بعد اياما المعتادة فنظر لان مجازة العادة في الغرض لا قصد
استحسانه الا ان النقا وزنت اكثر للحيض واما ما ذكره العادة وانقطع على اكثر
الحيض فهو حيض كما في كتب الغرض لان ما في العيني من ان الاستحسانه استبرأ نفوس
عنا قبل الحيض او زاد على اكثره **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
والسنة في استفاض العتبات لان دم الحيض يتحول من الحيض او الفاس الى الاستحسانه
كما في استبرأ الطين وبني الفعل في الاستحسانه للفعل يقال استفضت بخلافه في الحيض
فتقال استفاضت بالياء فاعمل وما ستمت لان دم الحيض لما كان معتادا وعرف الوقت
نسبا اليها والاحكام كان تادرا وجمهور الوقت وكان منقوبا الى الشيطان كما في الحديث
انها ركضة الشيطان في فعل الفعل وتأكيدها بان تحقق القضية لئلا يورثها لان لا ياتي
سلي الله عليه وسلم بمراد او سكر **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
الجزء لان لخاصة الكلام عند الاحتشاد ومن وافقه ان يكون ليحكم الخاص فانزلت
العصاة وعند الجمهور راجحة مقدمة من تأخيرها لانه على غيرها في الصدرة من بيت
سائر اوقات الاستبراء **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** محمد بن عسكار
استفضت **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
المعدة والذوال العتمة وليس دهره العرف **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
قال محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
تستشفى بها المرأة حال الدم وصبو الخلق في اكثر لان المراد بالخاله وردة الفاسق
عيان وغيره وقالوا الاظهر الفتح وهو الموجود في ضرب البونينة لان المراد الاصل
الحيض **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
الصاد وهو كذا جماعا واذا اذبرت اى انقطعت فاغسل **قال** محمد بن عسكار
قال العيني فلما هو مشكل لا يريد كالفصل ولا يد بعد انقضاء الحيض من الفصل واجب
عنه بان الفصل وان لم يذكر في هذه الرواية فقد ذكر في رواية اخرى وصحبه قال فيها
فاغسل والدم ليس بضر بعينه بعصا واما قول بعضهم فاعسل منك الدم اى وافسح
فضحه عسل اصلا النبي واقول لا يجزى ان مستندة الى البعض في تقديره وانستقل
الرواية التي ذكرها العيني فقد له في توجيهه في توجيهه المراد بقوله صلى الله عليه
سنة تدركها وقال مالك في رواية تستنشره بالاسنان عن الصلاة ويجوزها بالاسنان
على ما **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
كل بنية الزمردى في روايته **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
قال محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار
وصحبه عليه قال في الفتح وادى بعضهم ان هذا المعنى وليس بصواب بل هو لا يسناد
المذكور من محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار **قال** محمد بن عسكار

المقتدى به وإن كان يشبه من ذكرها عادة ومنها روح المصل شوية الذي غسلك
شده إلى قبل الجاه في وقتها التي ونجاسته أقوال قال المؤلف في اختلافه في
طهارة سوا الذي ذهب ما لك وبوصفة التي تجاسده الا ان ارا حنيفة قال كتحق
في تطهيره فركه اذا كان اربابا وقال ما لك لا يدرن غسله وطبا وباسا وذهب المشافعي
واحد إلى طهارة واما سني الكلب والمغز برخصه بخلاف وفيها هما من طهورات
ثلاثة اوجه الاصع انها كما طاهره من مأكول اللحم وغيره والناس في حنيفة والثالث محت
مأكول اللحم طاهر وغيره حنيفة وقال ابن القصار سني الاربع حنيفة سينا على غيره لعلمه
ان خارج من خروج البول فان قيل انه طاهر لانه خلط حذو ان طاهرا قلنا قد يكون
الشيء طاهرا او يكون متولدا عن حنيفة كالخبث فان قلت من الدم فان قيل خلط حذو ايضا
فلا يجوز ان يكون نجسا قلنا وكذلك خلق منه الطهارة حنيفة ان يكون نجسا انتهى وانزل
كان الاولى ان يقول خلط منه المشركون نجيب ان يكون نجسا لان عليه دليلا وهو قوله
فانما المشركون نجس واما العلامة فيمكن ان يكونا مسلمين بينما مل وقوله **ثاني حنيفة** بن
سعيد قال **حدیثا بن زید** يبلغ المساة الغنم وكسر الزاى ابن زياد في رواية ابن السكن
لمن الرواية عن الزبيرى كقول الضاحى في كتاب تقييد ذلك السواد البه الكلابا ذي
وصحیة الزاى او هارون هارون كارواه الامم اعلمت من طهر في الدورق والحد من سبع
ودرجه القطب الحانين والعتين وليس هذا الاختلاف موثوقا في الحديث وهذا لا
يكلم ابن هارون وابن زياد ثقة على تزيث المؤلف قال في الفتح ودرجته لاجماع على
ونعير من حديث بن زياد بن هارون المصنف خلف للسياق الذي اورد في الجاه رجب
وهذا ليس بحديث كونه ابن زياد ايضا حنيفة معروفه بارواة عن يزيد بن زياد
دون ابن هارون قاله المزى والفاحة بين اهل ان يجعل على من الراوى خصوصية
لا لاكثر وغيره فترجح ان ابن زياد انتهى **قال حدیثا بن زید** يبلغ العين بعين ابن ميمون
عن سليمان هو ابن زياد الراوى ذرو الوقت والاصلي **قال حدیثا بن زید** بلغه
فما حدیثا بن زید استناده الى التحويل **حدیثا بن زید** هو ابن مسهر قال **حدیثا بن زید** الواحد
ابن زياد البصري ثقة صدوق مات بالبصرة سنة سبع وسبعين ومائة وهو اوسر
قال في الفتح وفي مسند سعيد الواحدين زيد البصري وطرح في له الطحاوى شيئا
قال حدیثا بن زید **حدیثا بن زید** بن سار السابق ايضا **قال حدیثا بن زید** رضى
الله عنها وفي السابق صحت وكان هو في مسلم والسماع لا يتلزم السؤال وكذا التمس
ومن ثم ذكرها ليدل على صحتها ونهية بالسماع هتار يد على البزار صحت اذ كان يها
ابن زياد فخرج من عايشة عن النبي اى عن كعب بن عديب التواب هل يتبع غسل او
يكفي فيه الغرسة اذ ليس تطاهت رضى الله عنها كذا غسل بن فارس في سوان غسل الله
عليه وسلم **حدیثا بن زید** **حدیثا بن زید** بن سار السابق ايضا **قال حدیثا بن زید** بلغه
وفتح الفتح جمع رقتة قال الصغير فروع على ابن جرير عن سوان الحدق رقتة بزه ان
يقال ما لا لا لا فاجاب جمع الماء اى هو وقع الماء وقال بعضهم هو يدل وليس شئ

وغيره

ويجتمعت النجس على الاحتصاص اى على دفع الماء انتهى القول وفي كلامه نظر من
ويجتمعت الاول انه زيف ما قاله البعض من البراءة بدون دليل مع المتبادر هو
البراءة لمعاها عن بكلف تقدير مستمرا واذا اراد المراد من التقدير وغيره فقد
التقدير راوي والثاني ان قوله ويجتمعت النجس على الاحتصاص من عايشة البعد اذ لا
ينطبق عليه تعريفه وشروطه كما يعلم برأحة كت العرية فكان الظاهر ان يقول
ويجتمعت النجس بقدره على ثلثا مل فالك في الفتح قوله عن النبي اى عن تحته هي الشرع
عسله امر لا يحصل الجواب بانها كانت فضله وليس في ذلك ما يقتضى اجماره انتهى فحقيقته
العتى فقال قد ذكرت فيما مضى ان قوله كسب يدل على تكرار الفصل منها وهو بلا منة
الوجوب انتهى وفي هذه الرواية جوان سوال المنا ابا يتجس من المسخية فطم الاحكام
وهذا حديث المرأة الرواجد وفيه ان بقا الاثر بعد ذوال العين لا يصير وهو الذي رجح
له المؤلف بقوله **باب** بالتميز **قال حدیثا بن زید** بلغه
انها وهو الخي **حدیثا بن زید** من مخوم حصن او عايشة من الغنم ناسات الغنم بن زید
انته الغنم ولا نظر الى لغظة الحياثة وذكرنا بنا نظر الى معناها فان معنى الحياثة
المنى قال العتبي والعتبي في انه يرجع الى كل واحد من غسل الحياثة وغيرها انتهى
وقال في الفتح واعاد الصبر يد كرا على العتبي اى فلم يذبحها من الشى المختول ومراة في
ذلك لا يصير انتهى وقال القرماني فلم يذبحها انما اى ان الغسل ووجه العتبي فقال كلام
الكرمانى اوجه لان العتبي على ان بقا اثر الغسل لا يصير لايضا اثر الغسل المهم الا ان افس
ازالة اثر الغسل فلا يصير حثما لفرج وهو قد فرجها انتهى وقال في الفتح وذكر
في الباب حديث الحياثة والحن غيرها ربا قياسا واسا يدل لك ان مارواه ابو داود
ونعير من حديث ابي هريرة ان حوله بنت بسا قالت يا رسول الله ليس لي الاية
وانفاد واذا الحيض فكفت اصنع اذا طهرت فقال اذا طهرت فاعسلى بتمصلى في ذلك
فان لم يفرج الدم قال ككفيل لما ولا يصير له انما في اساه وضعف وله سا هارون
ذكرة البيهقي ولما لا يؤمنها تعسر انما الله جعله بين حديثين اى ليس عليه غسل
واعسلى بها وسدا رجحها اورد ايضا واسا حن وقلما يكون هذا الحديث
على شرطه استضمن الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته انتهى
وتعقبه العتبي بما لا يخفى عن تكلفه وتحامله والفا في قوله فلم يذبحها لضعف
لان الجزاء لعله اذا غسل لان جزءه محذوف تقديره صحت صلاته او نحو ذلك
وبالسند قال **حدیثا بن زید** ولا يدرى ذرو الوقت والعتبي وابن عساكر بن ميمون
لا يدرى ذروها عن المنقره كبير الميم وسكون الزمن ونحو الغاف فاسترا الى بن مسهر بن
من يجهل النبوة كذا **قال حدیثا بن زید** **حدیثا بن زید** بن زید **قال حدیثا بن زید** بلغه
قال حدیثا بن زید **حدیثا بن زید** بن سار السابق ايضا **قال حدیثا بن زید** بلغه
حدیثا بن زید في الكلام مناض مقدراه في سنان التواب اى في عين من وكلتمهم
واين عساكر سمعت سليمان بن زياد يقول في حكم التواب الذي تصدقه الحياثة **قال**

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

ثاني عاشته رضي الله عنها **كنت** غسله اي اثر الجنبه او المني عن وفي اكثر النسخ
 المعينه من بالميم المكسورة **نوب** رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج من الجنبه
الى الصلاة في المسجد واثر الغسل فيه اي في نوبه **نوع** الماء يخرج في اعراجه ما تقدم
 في حديث الباب فيه قال في الغغ يجمل ان يكون الصبر واجعا الى اثر الماء الى
 التوب ويكون قوله نفع الماء لا من قوله واثر الغسل كما تقدم او المعنى اثر الجنبه
 المتسولة بالماء فيه من نفع الماء المذكور وقوله في الرواية الاخرى ثم اراه فيه بعد
 قوله كانت تغسل المني مرجح لهذا الاحتمال الاخر لان الصبر يرجع الى التوب المذكور
 وهو المعنى انتهى وقال الكرمي في قال ابن بطال واثر الغسل يجمل محتين احدهما ان
 يكون معناه بلل الماء الذي غسل به التوب والصبر يرجع الى اثر الماء كما قال واثر
 الغسل بالماء نفع الماء فيه يعني لا يقع المعناه وانما بها ان يكون معناه واثر الغسل يعني
 اثر الجنبه التي غسلت بالماء بعد نفع الماء الذي غسلت به الجنبه والصبر فيه يرجع الى
 اثر الجنبه وكلا الوجهين جائزان لكن تقدم اراه في الحديث الاخر بل على ان نفع
 كانت نفع المني لان التوب يرد الصبر الى التوب المذكور وفيما المني فممن صبر
 الغسل انتهى وقوله **نوع** ما يخرج من خاله نفع العين قال **سدي** زهير والتصغير
 هو ابن معاوية لعيني قال **سدي** ما يخرج من عين نفع العين **ابن مهران** بكسر الميم
 غير متصرف عن سليمان بن يسار السابق عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تغسل
 المني من نوب النبي صلى الله عليه وسلم ولان عمسا كر رسول الله وقوله ثم اراه ويقع
 الهزة اي الصراخ فيه اي في التوب وفي بعض النسخ ثم اريه ون صبر هوليا يكون
 المفعول محذوف قال العيني فان قلت كيف التمام هذا بما قبله لان ما قبله اخبار عن
 سليمان وقوله ثم اراه تغسل عن عائشة قلت فيه محذوف تقديره قلت ثم اراه وهذا
 او جسد كلام الكرمي لان اول الكلام نقل بالمعنى من لفظ عائشة واخره نقل القضا
 بعينه انتهى **نفعه** او **نفعها** قال في الغغ يجمل ان يكون من كلام عائشة وتدل على ما بين
 او تكلم من حدروا به **باب** حكم ابوال ابراهيم اسم جمع
 لا واحد له من لفظه فينذكر الباقية للخصف والذواب وجده وهي لفظ اسم لما
 يدل على الارض وعرها الذات اربع فقط وقال في الغغ المراد بالذواب معنا يعرف
 وهي ذوات الحارثين الخليل والبقال والظهير ويجمل ان يكون من غطف العام عليه
 الخاص ثم غطف الخاص على العام والاول وجه وهذا ما في اثر ابي موسى في جلالة
 في دار البريد لانها ماوى الدواب التي تترك حديث الرميح ليستدل به على
 طهارة ابوال ابراهيم حديث مرابض الغنم ليستدل به على ذلك ايضا انتهى **والغنم**
ورابضها اي حكم ابوال غنم وحكم رابضها جمع مرابض صغ الجرم وكسر الموضع والضاد
 الجمجمة هم مكانين دفين بالمكان من باب ضرب فارهيه وهي فقم كما لما طعن الامير
 وديرس الغنم كبر ولما لا يزال دفين ايضا بعضا بعضين وقول صاحب الغغ
 جمع مرابض كسرا وله وقع الموضع سويا كما في الحديث والمعنى والصبر في مرابضها مرجح

الى الغنم **وسلى** ابو موسى عبد الله بن نيسان الاسدي ما وصله البرقي ثم المولف
 في كتاب الصلاة له بقوله حديثنا الامش عن مالك بن النضر ان النضر هو النضر الكوفي
 عن ابيه قال صلى بنا ابو موسى في دار البريد وهذا سرقين الدواب والبريد
 على الباب فعا لوالصلى على الباب فقال هبنا وسم سوت في دار البريد نفع الموضع
 وكسر الواو بدل ذلك الموضع بعد الخفية الساكنة ولعمري قد قال في الغغ وهو موضع
 بالكوخه كانت الرسل يتزل فيه لا تحضرت من الخلفاء الى الامراء وكان ابو موسى اميرا
 على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدار في طرف البلد فلما كانت البرية
 الى جانبها وقال المطر ذي البريد في الاصل الدابة المنيمة للراعي ثم سمي به الرسول
 الركاب عليها ثم سميت به المساحة المشورة انتهى وهي انما عشر ميل كما قال الطوري
والسرقين بالخفض قال الكرمي في يجمل غطف على الدار وعلى البريد وقد يروى بالرفع
 ايضا انتهى ووجه الرفع ان سندا حسندا وقوله **والبرية** نفع الموضع وسندا بها الواو
 اي الصبر معطوف عليه وقوله **اي جنبه** اي جنبه الى موسى الحبر والجملة حاله دفع
 السرقين او جوفان البرية من غطف القديرين فعلى تقدير دفع السرقين بالواو
 الداخلة عليه والواو على تقدير جوه الواو في البرية والواو على السرقين بانكسر
 معرب لانه ليس في السلام فظلم بالفتح قاله الكرمي ان قول كل من ابن سدين خذ الغنم
 قال في المصالح السرقين بقاف ويقال يجيم ونفع سنية فيها ونكسرتهى واصله يجيم
 قريب من الكاف وهو دوت الدواب مطلقا والبرية منصوبة الى البر والفتح يراى
فقال ابو موسى ههنا اسناد الى المكان القريب وهو دار البريد ونفع الموضع اسناد
 الى المكان البعيد وهو البرية وقوله **نفع العين** والدمع مستوي غير مسند الى
 تقديره الصلاة ههنا ثم سوت في الصخرة قال العيني ههنا اسم موضع ونفع على
 الانذار ونم غطف عليه وقدره قوله سوت انتهى وقدر نظرها نظرا فان غير متصرفين فلا
 يقعا من متبدا ولا فا علا ولا مفعولا ولما بقعا ضمرا نظرا المتعديا كقية الظروف
 والعيني نفسه قد اعترف بذلك في ثم فقال وهو ظرف لا ينفرد فلذلك غطف من
 معنوا لا رايت في قوله تقا واذا رايت ثم رايت تقعا فاسرع ما منى ما تقدمه قبلة ذك
 ومن صرح بعدم التوقف في هذا ابن مالك في التسهيل وتروى الموقوف من ايراد هذا
 المتعلق الاستدلال على طهارة بولك وروى ما يوكيها او اعم من ذلك ان البريد
 يربط فيه ما كوى اللحم وغيره والسرقين ايضا لانه لا يركب من دوت الدواب مطلقا
 قال في الغغ وتعقب ما ذكره ليس فيه دليل على طهارة اذ دوت الدواب عندك موسى
 لانه يمكن ان يصلى على التوب بسببه وانجيب بان الاصل عليه وقد رواه ميثان
 التوري في جامع عن الاعشى بسنده ونقطه صلى بنا ابو موسى على مكان فيه رقيم
 وهذا ظاهر في انه يضرهائل وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب
 وغيره ان الصلاة على الطمست حديثه واسباب صحيح الاو فان يقال ان هذين
 فعل ابي موسى وقد مات في زمن من الصحابة كابن عمر وغيره فلا يكون سجدة او لعل ابو موسى



كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها وهو من هيب مشهور
وتقدم عليه في قصة الصبي الذي صلى بعد ان جرح وظهر عليه الدم الكثير فلا يكون
حجة في ان الروك طاهر كما انه لا حجة في ذلك على ان الدم طاهر وقياس غير المأكول على
المأكول ليس واضح لان الفرق بينهما حجة لو ثبت ان روث المأكول طاهر وسند كذا فيه
قريباً والحمد لله مجموع حديثي في هرب من الذي يحججنا بنحرته وغيره مررت بما يعلق استزهاها
من البول فان ما نذرت الغريزة اولاً لا نذرت طهرتاً واولاً جميع الاوبال فحججنا بها
لهذا الوعد انتهى وتعب العيني قوله ان الصلاة على الطنفسة صححت بقوله قلت اراد
بهذا ما يريد ما قاله وكذا لا يحزم لان كون الصلاة على الطنفسة حجة لا يستلزم ان يكون
على الخصر ويحتمل كذا في بعض النسخ ان يكون ابو موسى قيس في دار البريد او السرفين على
حصيرا او حجرة وهو الظاهر على ان الطنفسة بكسر الظا وفتحها ساطع له محل رقيق ولم
يكونوا يستعملونها في حالة الصلاة لاستعمال السرفين بابها فكذا في الصدر الاول
واكتفوا بالهدون من الخياجيد فواضعاً بل كان اكثرهم يصلي على الخصر بل كان لا يفتقر
عندهم الصلاة على الخراب فواضعاً وسكت انتهى والسند الى المؤلف قال سنة ثماناً سليمان
ابن حرب الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في سنة الاربع وعشرين
وما بين من ثمانين سنة حال ثماناً حادين من يد بين درهم الازدي للجهي البصريين
ايوب السخيفي في البصري عن ابي قلابه بكسر الخاء عبد الله عن النبي صلى الله عليه
والصلى ابن مالك قال قال فيهم الناس همزة معقوفة وكثيرين والمرضى والاصلي
نا من بعضهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعض العين وسكون الكاف
قبيلة من نيم الرباب او من قبيلة بالعين والراء المثلين مصنف في حرم حبيبة لا
لان قصاصة قال في الفع السلك فيه من حجاج والمصنف في الحارثين عن قبيلة عن حجاج
ان ردهما من حجل او قال من غريبة ولا اعلم الا قال من حجل وله في الجاهل عن هيب
عن ايوب ان ردهما من حجل وقرئ بالفتح وكذا في الحارثين عن يحيى بن ابي كثير وفي
الديات عن ابي رباح كلاً عن ابي قلابه وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن
النسائي ان اسما غريبة ولم يثبت ايضا وكذا المسلم من رواية معوية بن قيس عن انس
وفي الطائفة عن سعيد بن ابي عمرو عن قتادة ان اسما من حجل وغريبة بالواو او
الفاطمة وهو الصواب ويروي ما رواه ابو عروبة والزهري عن طريق سعيد بن قيس
عن قتادة عن انس قال قال قتادة بن ربعية وثلاثة من حجل ولا يخالف هذا ما عند
المصنف في الجواد من طريق هيب عن ايوب وفي الديات من طريق حجاج الصراف
عن ابي رباح كلاً عن ابي قلابه عن انس ان ردهما من حجل ثمانية اشكال ان يكون
الناس من غير القبيلين وكان من اسما غريب فلم يثبت من نسب غريبة ثمانية روية
في يدي وهي عند البخاري وكذا عند مسلم وزعم ابن ابي شيبة ثماناً لادوي ان غريبة
من حجل وهو يغلط بلها حبيبتان شفايرتان عن كل من غريب من غريبة من حجلت
وعلى بعض الجملة واسكان الحيا قبيلة من نيم الرباب وغريبة بالعين والراء المثلين

والنون

والنون حتى من قصاصة وحى من حبيبة والمراد هنا النون فان ذكره موسى في حقه
في الفا زي وكذا رواه الطبري وكذا رواه الطبري من وجه اخر من السنن وضعه عند
عبد الرزاق من حديث ابي هريرة باسناداً صحيحاً من وجه اخر من السنن وضعه عند
قتادة من حجل يجمعون حجل وعكساً من حجل وادى من حجل وهو يغلط لان
قدومه كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست وذكرها المصنف اي
الحجيرة وكانت في ذي القعدة منها وذكرها في سنة الستة وستة وذكرها المصنف اي
واين حجان وغيرها والله اعلم والمصنف في الحارثين من طريق هيب عن ايوب انه كان
في الصفة قبل ان يظنوا الخروج الى اليرموك في حجة الله عليه وسلم من حجلت
سنة ست وروى في الاصل من حجلت في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
اي اسما من حجلت بالهمزة هوداً لظن ان حجلت في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
البداء ذكرها وان كانت موافقة في ذلك واستدل بها بالمراد في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
اجبت كذا في العيني وهو لولف من رواية سعيد بن قتادة في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
انما اهل الحارثين وركن اهل اليمن وله في الطب من رواية ثماناً عن انس ان اسما كانت
بهم سقم قالوا يا رسول الله انا والطعام حلالا حلالا والارزاق حلالا حلالا والارزاق حلالا حلالا
فروا سقما من الهالك الشديد واليه من الجوع مصفرة الوانهم فلما حوى من السقم
اصابهم من حجلت في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
اليوم وسكون الراوي وهو ورم الصدور فضطبت بطونهم فقالوا يا رسول الله ان المدينة
وحجة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بطعام اي حارهم ان يطعوا بالانصاف من رواية
هار بن قتادة فامرهم ان يطعوا براعيه وله عن قيس بن حجاج فامرهم بطعام زيادة
الانصاف في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
وعند ابي عروبة بن رواية معاوية بن قيس في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
المروج الى الفجاج فقالوا يا رسول الله قد وقع هذا الوجه فلو ادت لنا فريضة الجي
الايام والمصنف من رواية هيب عن ايوب انه قالوا يا رسول الله انصافاً وسلاماً اي
الطلب لنا ما قال حجاج بن اليمان فطعوا بالانصاف والارزاق حلالا حلالا والارزاق حلالا حلالا
والخزعة مملعة النوقه واثق الابان واحداً كبر الام وسكان القاف وقال
ابو عمرو يقال فلما ذك الى ثلاثة اشهر هم ليون وظهر ما مضى ان الفجاج كانت
للمريصين الله عليه وسلم وصرح بذلك في الحارثين من موسى عن هيب بن قتادة
ان حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
ان حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم من حجلت في حجة الله عليه وسلم
قتادة ولولف سبها ان اهل الصدقة كانت ترضى طارح المدينة وصادق بعض النسخ
سلي الله عليه وسلم لم يلقه الى الحارثين بل هو لا التفرح المروج الى مصر الحارثين اليها
الايام فامرهم ان يجمعوا رايه فخرج معه الى اليرموك ففعلوا ما فعلوا وطولت
مصدق قوله صلى الله عليه وسلم ان المدينة تنقي حبيتها وسباني في حوزته وذكر ان سعد



ان عد ولقاصه كانت حن عشره وانهم يحرموا منها واحده بقا لها الحنا وهو ق
 ذلك مناع هذا وقد ذكره الواقدي في المغازي بسند ضعيف مرسل كذا في
 الفتح وعند ابي عوانة وكانت تسمى بذي الجدر بلجيم وسكون الدال الجملة ناحية قبا
 قرب من عين بيهنا وبين المدينة سنة اميال وان **بشير** يروى من البانبا والباشا اي
 وامرهم ان يشربوا له في رواية اخرى فاذا شربوا من البانبا واولها بيهنا
 الا يروى في رواية شعبة عن ثماله فيمنحس لم ان ياتوا الصدقة فيشربوا قال في الفتح
بنا تطلقوا اي وشربوا منها حتى يحكموا ما انما تسمى الشيع والفتنصور قد سئل في علاج
 نوع من انواع الاستسقا قال في الفتح فاما شربهم لبن الصدقة فلا يمتنع من ابناء المسلمين
 واما شربهم لحاح البني صلى الله عليه وسلم فانه المذكور واما شربهم البول فاصح بين
 قال بطحا زنه اما من الابل فيذ الحديث واما من مآكل اللحم فبا القياس وهذا قول مالك
 واحد وعاضد من السلف وآفته من المشافعة ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان
 والاصطفي والروابي وذهب الشافعي والجمهور الى القول بخفاسة الابل والاربع
 كلها من مآكل اللحم وغيره واصحح ابن المنذر لقوله بان الاستسقاء العذرة حتى تفسد الحما
 قال ومن زعم ان هذا طاهر ولبس الا في قولهم يوجب ان الحما صحت الابل ليل
 قال في قول اهل العلم مع الناس بما عارضه في اسواقهم واستعمل احوال الابل في
 ادويتهم قد يوجبها من غير تكبير ليل على طرازها قلت وهو استدلال ضعيف لان الخلف
 قيل لا يوجب الكراهة ليل بل يوجب الكراهة على جازءه فضلا عن طرازه وقد دل على خفاسة
 الابل اولا كما حديث ابي هريرة الذي قرناهما قريبا انتهى ومن قال بطحا ذبول ما يوكل
 لحمه ينجس من الحن والاروان عند حنسه وان كانت من مآكل اللحم فكيف تخففة وقال عز
 بطحا زنه لعوم البولي وفي المسألة قول ثالث وهو ان بول كل حيوان غير الابل يلهها
 وان كان ما يوكل لحمه وهو قول ابن علية واهل الظاهر وروى مثله عن الشعبي
 وهو رواية الحسن وظاهره صريح المغازي بواقفة حنط الدواب على الابل
 وقد في الفتح وقال ابن العربي تخلف بهذا الحديث من قال بطحارة احوال الابل وعوضوا
 ما ناذ ان لم في شربها للعدوى ونقصها بالذئب اوى ليس حاله وروى بل هو حال
 سترورته اذا اضرب ذلك من يقطن على بيهنا وما ايج الحضر وانه لا يسي جواما وقت تناوله
 لغزله ثما وقد يفضل لكم ما حرم عليكم الا ما ينظره الله في اضطرار اليه للارض غير
 محرم عليه كالشاة للضطر واهل العلم وما تضمنه كلامه من ان الطرار لا يباح الا لاسر
 واجب غير مسلم فان الفطر في رمضان حرام ومع ذلك يباح لاسر جازا كالسفر مثلا واما
 قوله بخفة لو كان حنسا مما جاز الذئب لغيره صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شعرا
 اعني فحار حرم عليها رواه ابو داود ومن حديث ام سلمة وسنان في ذلك طرف اخر في الاثر
 من هذا الكتاب ان شاهه قاهم والفتن جوام فلا ينداء في الاثر شعرا فها هو ان الحنط
 محمول على ما له الاختيار واما في حال الضرورة فلا يكون حوا ما كالشاة للضطر ولا
 يرد قوله صلى الله عليه وسلم في الطرار ان لم ينداء وانه اذا في جواب من سأل عن

الغداوي

الغداوي بها جوار واه مسلم فان ذلك حاسن بالخمر وليتفق بما عثره من المسكرين
 والفرق بين المسكر وغيره من الخماص ان للذئب يستأمله في حاله لا يختار
 دون غيره ولا يشربه جوارا في سفاسد كثيرة لانهم في الجاهلية يستعدون في الخمر
 شفا في الشرح بخلاف مصنفنا قال الطحاوي يعمه واما احوال الابل فقد روي ان
 المنذر عن ابن عباس سمرقانا في احوال الابل شفا للذئب بطونهم والذئب حنسا
 العذرة فلا يقاس بما حنط ان فيه واهلها ثبت في الدواعيه واهل العلم يذبح الطراف
 يحصل للجمع بين الابل والعلل بمقتضاها كلها انتهى بخبره **ذليل** احصى بئشه بلحا المصلحة
 المعنوية وفيه صرف دلت عليه رواية ابي بصير يروى من البانبا واولها بلحا صحوا
 وقر رواية هيب وسموا في رواية الاسخا على من رواية ثابت وبحث الهم الروايم
تم اراعي النبي صلى الله عليه وسلم والاصطفي وابن عسكار رسول الله وهو يروي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واسمه يسا ربيع الغنمة وله واباسين الجملة المؤيد الغنمة النبي
 صلى الله عليه وسلم لما راه حسن الصلاة وبغته في القاص له في الخيرة فكان ان شقته
 العزيمون وذلك انهم لما عدوا على القاص اذ ركبه ومعه نفر فقام لهم فقتلوا اياه ورجله
 وغرزة والشوك في سائة وعشرين حتى مات في طينان ابن سديد **استسقا** امرت
 الاستسقا وهو السوق الضيف التيم بفتحين واهل الظاهر وفي الاموال الراعية واكثر
 ما تقع على الابل وهو المراد هنا وفي بعض الفتح واستسقا اولهم **الحا** عليهم في اول
البيان قال في الفتح وقر رواية هيب عن ابي بصير الصريح بلحا الخمر وهو فعل بمعنى
 فاعل اي صرح بالاعلام بما وقع منهم وهذا الصواب هو احد الراعين كما ثبت في حديث
 ابي عوانة من رواية معاوية بن قرة عن انس وقد اخرج مسلم اسناده ولقد قتلوا
 احدا الراعين وجا اخر قد خرج فقال قد قتلوا صاحبنا وذهبوا بالابل وداقن على
 نصية الراعي الا في الخبر والظاهر ان الراعي اهل الصدقة ولم تختلف روايات البخاري
 في ان المقتول راعي النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالقرآن وكذا المسلم لكن يمتنع من
 رواية عبد العزيز بن صهيب عن انس ثم ما رواه ابي الرواة فقلوا صاحبنا وذهبوا بالابل وداقن على
 ان حنطه من رواية ابي بصير بن سعيد عن انس فيجعل ان اهل الصدقة فكان لجانة فضل
 بعضهم راعي القاصح واقتصر بعض الراعي النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم
 غيره ويجعل ان يكون بعض الرواة ذكره بالحنط حتى رواه لانيات بصيغة الجمع وهذا ارجح
 لان اصحاب المغازي لم يذكر احد منهم انهم قتلوا غيره يسا رواه اهل العلم انتهى **حفت**
 اي رسول الله صلى الله عليه وسلم في **الارواح** جمع اركب الحرة وسكون المشرب قال
 حفت في اثره اذا خرجت واهلها في رواية الاثر في الصلابة وفي حديث سليمان
 الاكوع حنط من المسلمين امرهم كرهين جازم في نعم الكفاف وسكون الابدان
 كذا ذكره ابن اسحاق والاكثر ولا يفسد من رواية ابي بصير في علمه فانه جمع
 قاصص وسلم من رواه معاوية بن قرة عن انس انهم شاف من الانصار قريب من مشرب
 رجلا وبصير منهم ما فاقوا بقص انهم قال في الفتح ولم اقف على اسم هذا القاص ولا على



في اصل الحديث وليس حقيقيا على ان يخلو كما قلناه بعضهم **ومما رواه الله ورسوله**
قال النبي صلى الله عليه وسلم لما ثبت عند احد من رواته حديث عن ابن عمر
انه عنده في اصل الحديث وهو يروى عن ابي هريرة قال في الفتح وفي الحديث من الغوايد غير ما
تقدم قدوم الورد على التامر ونظيره في مصاحبه وفيه مشروعية الطلب والبراءة
بالان الاصل والبولها وفيه ان لا يجسد يلبس بما عناه وفيه قتل الجاهل بما لو احد
سواهم غير ما عناه وحيث ان قلنا ان قتلهم كان فصاحا وفيه الماملة في القضاء والبر
ذاتين الملة التي منها وثبتت حكم الحاربة في العوا وما في القرية فيه خلاف وفيه
جواز استعمال ابناء السبيل الى الصدقة في الشرب وفيه قياسا عليه باذن الامام
العلوي يقول القاضي وهو في ذلك المعنى الثامنة انتهى وبالسند قال **سنة ادر**
ابن ابي اسحق قال **سنة باسنة** بن الجراح قال **سنة** ما ولا يصلي حرمنا **ابو الساج**
يقع المساة القرية ونسبها لثقتها اخوة مائة يزيد بن حميد وثبت في رواية الجليل
واي ذرية امة يزيد بن حميد عن النبي صلى الله عليه وآله **قال كان النبي صلى الله عليه**
وسلم يصلي قبل ان يبيتا الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم في المصاف اليه او في العهد
قرا يصلي عنه وهذا موضع المطابقة لقوله في الترجمة ورايها قال ابن المديار جمع
كأن يحفظ عنه العلم على اية الصلاة في مراسم العتم الا الشاخي فانه قال لا
اكره الصلاة في مراسم العتم الا ان سلما من ابناءها واولها وامن روي عنه جازة
ذلك وفيه ابن عمر ورواه ابو زرير ولسن وابن سيرين والفقهي وعطاء قال
ابن بطال حديث الباب حجة على الشاخي لان الحديث ليس فيه تخصيص موضع من حرم
وعلوم ان مراسمها لا تسلم من المعرة البول قد دل على الاباحة وعلى طهارة البول
والبر قال القاضي فاستدل بمن يقول بصلاته ببول الماكول طهروا رويته وقالوا
لان المراسم لا تخافون ذلك قد دل على انها كانت اياها شرها في صلواتهم فلا تكون حجة
وطالب مما لغوهم باحتمال وجود الحائل ورد عليهم ما بهم لم يكونوا يفعلون على ما نزل
دون الارض ورد عليهم ما يشاهد على النبي وايضا قد ثبت في الصحيحين عن النبي
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حصير في ارضه ومع من عاشرته
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الخمر وقال ابن حزم هذا الحديث يعنى
حديث الباب محتسب لان فيه ان ذلك كان من قبل ان يبيت المسجد فاضقى انه في اول
الفتح ورد عليه ما مع من عاشرته ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد بين الساجد في الدور
والنظير وتنظف رواد ابوداود واحمد وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيره ولا في
داود بخلافه من حديث غيره وزادوا ان يظهرها قال وهذا بعد ما السجد ومما
ادعى من النبي صلى الله عليه وسلم في صلواته من المع وبرد هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
في مراسم العتم وفي صحيح ابن حبان عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجدوا الامراض العتم واعطان الابل فاضلوا في مراسم
العتم والاضلوا في اعطان الابل قال الطوسي والترمذي يحسن صحيحه وفي تاريخ

الحكمة في تفسير
صحة حديث
الفضل

بناور

بناور حديث ابي حبان عن ابي زريرة عنده مرغوبا العتم من دواب الجنة
فما سمعوا غامضا وصلوا في مراسمها وعند الزوار في مسجده وحسنه اليها واسيطرا
عنها الا في حديث عبد الله بن المغيرة صلوا في مراسم العتم وفضلوا في اعطان
الابل فاما خلقت من الشياطين ذلك المعنى كذا روي جماعة وفيه لفظ اذ تركتم
الصلاة فانتهم في صراح العتم فاضلوا بها فاها سكتة وركعة واذا اذركم الصلاة
فانتهم في اعطان الابل فاخر حوامها فاما جن خلقت من الجن الا ترى انها اذا فرغت
كيف تسبح بانها وفي مسند عبد الله بن وهب البصري عن سعيد بن ابي ايوب عن رجل
حدث عن ابن المغيرة بن النضر بن ابي عبد الله بن ابي يعلى في اعطان الابل وامر ان يعطى
في صراح البصر العتم انتهى وقال في الفتح بعد نقل الشيخ عن ابن حزم وما ادعاه من
الشيخ في معنى الجواز ثم المنع وفيه نظر لان اذ نصل الله عليه وسلم في الصلاة في مراسم
العتم ثابت عند مسلم من حديثها برين سعة ثم ليس فيه دلاله على طهارة المراسم
لان فيه ايضا النبي عن الصلاة في اعطان الابل فواضح الاذن الطهارة لا تقتضي
ان النبي يتجنبه ولم يقل احد بالقرية كمن المعنى في الاذن والنهي لا يقتضي بالطهارة
ولا الجواز وهو ان العتم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين انتهى **باب**
ما يقع من الفاساد في السن والما ما موصول اسمي وجوزي او كونه موصوفا واقصر
العنى على كون ما مصدرية وحصل كلمة من بابية وفيه نظرا ان وقوع الابل ان يضاف
الى الفاساد فكيف يقع ان يتصل على الراحلة على الفاساد للبيان وبما سكتها بالحد
انما هو في الفاساد فقال هذا باب في بيان حكم وفتح الفاساد في السن والما يمكن
تصحيح ما قد رده لكن لا يما ذكره بل يكون من زائد على من لا يتعوط في زياتها
النهي او شبهه فالوجه الوجه الذي يقتضيه طبيعة التركيب ان ما موصول اسمي ويتصل
الكثرة المرصودة تقول في الفتح اهل بجيبها اهلها ولا يجيب الما الا ان الفتح ون
غيره وهذا الذي يظهر من مجموع ما ورد المصنف في الباب من ان يروى وفيه
العنى فقال لاحاطة الى هذا التفسير فكان ما خلف عليه المعنى الذي ذكرناه وقد روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم ما تقدم من النظر انما هو ما قد روي صاحب الفتح وقال **الزهرى** حدثنا
ابن حبان كان لا يحدوه بصلواته **ما لا يغيره** بكسر الهمزة وتشديد الغين
اي حاله كان لا يحدوه بصلواته **ما لا يغيره** بكسر الهمزة وتشديد الغين
الى الما قوله **الشم** او **الريح** او **اللون** اي من النبي صلى الله عليه وسلم في عدم تغير احد
هذه الثلاثة له فيوجد واحد من هذه الثلاثة يخصص الما واما طهارة فلا يرد بها من
انما جيبا ولفظ وليس عنده كماله قوة مما يبيسه من الاذى حتى لا يغيره الشيطان
والارثية ولا لونه فهو طاهر قال في الفتح ومقتضى هذا انه لا يغير بين الفيل والارثية
الارثية هذا صادقه طوائف من العلماء وقد تضمنه الوجيب في كتاب الطهور ما يرد
منه ان من قال في الربيع وطريقه بالواضحة انه يجوز له التطهر وهو مستحب وطهرا

سليم



نصف قول القريظ بالقلبتين بانما لم يجزجه البخاري لاختلاف وضع في اسناده وكان
روايات ثقات وصححه من غير ان يورد الا ان مقدار القلتين لم يثبت عليه واعتبره
الشافعي بحسن قريب من قرب الجواز احتياطا وحضن حديث ابن عباس مرفوعا
انما لا يجسه حتى وهو حديث صحيح رواه الاربعين وابن خزيمة وغيرهم وسياق ضرب
لذلك في هذا الباب الذي بعد انتهى وتقف العين قوله وهذا انصرف قول القريظ
بالقلبتين مقوله قلنت كيف ينصر هذا حديث القلتين وقد قال ابن العربي مداره
على ملته ومصنطبه في الرواية وموقوف وحديث ان الشافعي رواه عن الوليد
ابن كثير وهو باهني واختلفت روايته فقيل قلنت وقيل قلنتين وتلاها وروى ابو
ثقة وروى ابن ابي عمير ووقف على ههويه وعبيداه بن عمرو قال البعري
حكم ابن سنان بعينه على شرط مسلم من جهة الرواية ولكنه عرض عن جهة الرواية كونه
الاختلاف والاضطراب ولعل سلما تركه لانك قلت ولله لك لم يجزجه البخاري لاختلاف
وضع في اسناده وقال ابو عمر في التهذيب ما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين
مذهب ضعيف من جهة النظر ثبات في الاثر انه قد ينظم فيه جماعة من اهل العلم
بالنقل وقال الدبري في كتاب الاسرار وهو خير ضعيف ومنه من لم يقبله لان العجابه
والثابتين لم يعولوا به وقال ابن مطاوع ومذهب الزهري هو قول الحسن والفتي والاوزوني
ومذهب اهل المدينة وهو رواه ابن ابي عمير عن مالك وروى عنه ابن القاسم
قبل ما يحسن تقبل العجابه وان لم ينظر فيه وهو قول الشافعي وروى هذا المعنى
عن عبد الله بن عباس وابن مسعود وسعيد بن المسيب على اختلاف منه وسعيد بن
جبير وهو قول الهيثم وداد بن علي ومن تبعه وهو مذهب اهل البصرة وقد قال بعض
اصحابنا هو الصحيح في النظر وثابت في الاثر من ذلك صب الامم قول الامراء وحديث
بوجهما قد وحدث ابن عباس رضي الله عنهما في الامامية ومذهب اصحابنا انما
جاء او راكده قليل وكثير فالجاري اذا وقت فيه العجابه وكانت غير مبرهنة كالقول
والجواز ونحوها فانما لا يجس ما لم يبرهنة وطهر اوردته وان كانت مبرهنة لا يجعفة
ويحدها فان كانت مبرهنة فجميع لا يجوز التوضي من اسبابها وان كان يجري عليها
اكثر فكلها اعتبارها غالب وان كان انه يجري عليها يجوز التوضي من اسبابها
وان كان يجري عليها النصف دون النصف فالقياس هو ان التوضي في الاحكام
لا يجوز احتياطا والتراما خلفا فيه فقال الظاهر لا يجس اصلا وثابت عامة
العلم ان كان الما طلبا بحسن وان كان كثيرا لا يجس كنههم خلفا في الحد الفاسل
بهما تعدنا بالخلوص فان كان يخلص بعينه لبعض جزئيل والاولي كبر والخلف
اصحابنا في تفسير الخلو من بعد ان افقوا انه يخلص بالخلوص بالانفراد وهو ان يكون
حال الجواز طريق منه تجزئ الطريقة الاخر فهو ما يخلص والاول هو ما يخلص
واختلفوا في جهة التوضي فقد اى يوسف عن ابن حنبل انه يعتبر التوضي في
من غير ضعف وعن محمد بن يعقوب بن ابراهيم بن ابي ابيد من غير ما نقله الا وهو

واما

واما اعتبارهم في تفسير الخلو من بعد ان اى حنبل كثيرا انه اشترى بالضعف وعن ابي
نضر بن محمد بن سلام انه اشترى بالضعف وعن ابي سلمة الجوزي ان ابن اشترى بالضعف
فقال ان كان حنظرا في عشره فلو لا يخلص وان كان في دونه فهو ما يخلص وعن ابن المبارك
انه اشترى بالضعف ولا يشترى حنظرا واليه ذهب ابو يعقوب النخعي فقال ان كان حنظرا عشر
في حنظرة عشر الجوزان يجوز وان كان في عشرين في عشرين لا احد في قتي شيئا وعن محمد
انه قد رده في شهره وان ثابها في ثمان وواحد حنظرا من سلة وقيل كان سبعين عشر في عشر
وقيل كان ثمانا في ثمان وخارجه عشر في عشر ومن الكرخي لاجرة لضعف وانما المعتز
هو الذي فان اكور ايدان العجابه حصلت الى الموضع الذي يتوضا منه لا يجوز وان كان
اكورا ايدانها لم يخلص اليه يجوز انتهى وقال المالك بن ابي نعيم في حقه العجابه قد روى
وكنته حتى ثقتين احدا وصاروا الاثر لا يشترى فلهذا كان او كثيرا وقال جعفر بن محمد
وقد روى اليم هو ابن ابي سليمان شيخ ابي حنيفة العجابه الكوفي قد روى في باب ثمة العجابه
بعد الحديث ما وصله عبد الرزاق في مصنفه لاياس اى لا يخرج برائش المشقة بعض
ليس يجس ولا يجس الما الذي وضع فيه سواء كان ريش الما كقول طبري وغيره وهذا ايضا
مذهب مالك وابي حنيفة واصحابه وقال الزهري محمد بن مسلم في عظام الموقى **حجر**
العظام **والحجر** **عامة** لم يوكى **اوركت** **ناسا** اى كثيرين فان الشكره تدباني في الشكره فترينه
المقام حجر فحرمه في مقام الاطفال لنا الا يلا ونسا **سلف** **العلم** اى سلف سيبويه
عشرون **ابا** اى عظام الموقى اى يتجزى ونسبها استعملوا ويمسحون بها **ويدهن**
يتشدق بن الدالح باب الاطفال واصله نبت هنون فقلبت النادالا وادعت اللدال
في الدال فبا اى في عظام الموقى بان يصنعوا اسنادا من يجعلون فيها الدهن **لبرون**
جواسا اى حرجا فلو كان عندهم مجسما لما استعملوا استمطاطا وادهاها وحسنه فاذا
وضع عظم القليل في الما لا يجسه بنا على عدم القول بجاسته وهو من باب اى حنظرة وى
يوسف وقال محمد بن يوسف العين كالجوز برحتى لا يجوز بيع عظمه ولا يغير حله بالبيع
ولا بالذكاة وعند الشافعي عظمه يجس كقضية عظام الميتة وسائر اجزائها الا الشعر
فان فيه عندنا ضيقة تولا ضيقا و في العظم اصنف منه وثان محمد **ابن سيرين**
وابراهيم النخعي **لا يسن** **خجارة** **العلاج** وهو ناب القليل وعظمه مقطوع في العين علاج
يضعف الجميع عامة قال الجوهري علاج عظم القليل وكذا قال في العجابه ثم قال
والعلاج ايضا الذليل وهو ظهر السلفاه العجابه حنظرة السواد ولطامه وغيرهما وفي الحكم
العلاج يناب القليلة والاسير يناب الناب عامة وقد اكر الخليل ان يسوى اينا عظمة
عاجا وذكر غيره ان الذليل يسمى عاجا وكذا قاله اللطفي واكثر عليه والذليل يصنع
الذليل العجابه وسكون البيا الموصفة قال الازهرى الذليل القرون فاذا كان من علاج هو
سلك وعلاج وحقق وادكا من ذبل فهو سلك لاجره وقال بعضهم قال الغالب
العرب لسكى عظم عاجا فان شئت هذا حنظرة الاثر اللدكود على طهارة عظم القليل
قلنت مع وجود النخل من الخليل لا يعتبر نقل العجابه مع ما ذكرنا من الذليل على طهارة



عظم الميتة مطلقا انتهى لخصا وساده باليهض صاحب الفتح و اجاب في الانتفاع من غيره
قلت الفاعل ميتة والحليل ناف والميت اولى بالفعال اذ كان ففة صفا وطعا اذ فوق
كثرة على علمه انتهى ثم انما من سيرين هذا وصله عبد الرزاق بطحا ان كان لا يربك
بالجارة في الفاح باسا وهو يدل على ان يكون براه ما هو لا بد لا يجيز بيع النجس ولا النجس
الذي لا يمكن نظيره كما يدل عليه فقهنا المشهورة في الزينة وبراء المولف هذا كله بدله
على ان المانع قليل الا ان اوكثرا لا يجس الا بالمقبر كما هو مذهب مالك وبالسند المولف
قال **صحة ما سمعنا** ابن ابي اوفى قال **صحة ما سمعنا** من الاقارب **ما سمعنا** من ابن عباس بن عثمان
زاد الاصل الزهري عن عبيد الله مصنفه بن عبد الله مكي زاد ابن عباس بن عثمان
ابن مسعود عن ابن عباس بن عثمان عن حاله يجهونه او المؤمنين وصلى عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل بالذبا للفعول **عن فارة** بهيمة ساكنة قال في الفتح
والسائل عن ذلك في جهنم وقع في روايته يحيى القطان ورويه عن مالك في هذا الخبر
ان جهنم استفتت رواه الدارقطني وغيره انتهى وقال العيني متفق عليه ذلك في رواية
الغارى من غير يدين بضره بان السائل يجهونه مع الذم لانه غيرها ولكن لا يكره
المزور بانها في السامية كما جزم به هذا الفاعل انتهى اقول في عبارة حران في الاحتيا اذ يقول
المتبرج بان السائل يجهونه كيف يطر في احتيال انه غيرها ولعل ذلك من تحريف
المتبرج **سقطت** اي وقت في حين اجماعكم في رواية النسيان من روايته عبد الرحمن
ابن مهدي عن مالك في من جامد زاد المصنف في الذبا صح فانت **قال** اي النبي صلى الله
عليه وسلم **فقطها** يقطع الهزة اي طجوها **وما حوطها** من العن قال العيني وفي قوله
جوها دليل على ان العن جامد لان المانع لا حول له لان الكحول وهذا ما لم يحتجوا
شيا من وصل الى شجر خارج عا حوطا انتهى **ولو استمكن** اي بقتبه لعمه بغيره سربك
الخاصة اليه لان جامد ويقاس على هذا نحو الفسل والدمس اذ كانا جامدين قال العيني
واما المانع فقد اختلفوا فيه فذهب الجمهور الى انه نجس كله قليلا كان او كثيرا وقد شهد
فقيهنا حيا المانع كله كما لا ولا يعتد به ذلك داود بن علي مسكهم الا في السنن الجامد
والذبا فانه شرط هذا الخبر وصاف معناه في العسل والحل وسائر المانع
تجملها كفي في طوق الخاصة اياها بما ظهر فيها حسنها ايضا وليزمن ان لا يندى الفارة
كلا يندى العن قال ابو عبد الله واختلف العلماء في الاستصحاب به بعد اجماعهم على
نجانته فقال طاعة من اهلها لا يبيع به ولا يتبعه شيئا منه ومن قال ذلك من
ابن صالح واجد من حليل شخصين بالرواية المذكورة وان كان مانعا فلا يقر بوجه وهو
يعني الميتة في الكتاب العزيز وقال اخرون يجوز الاستصحاب به والانتفاع في
كل شي الا الاكل والبيع وهو قول مالك والشافعي واصحابهما والثوري اما الاكل
البيع على غير الاكل والبيد والذبا ذكرناه واما الاستصحاب فرى عن علي وابن عمر
احزابا ذلك من حديثهم في تحريم بيعه قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود جرمتم
عليهم الخمر فباعوها واكفوا لها ان الله اذا حرم اكل شي حرم ثمنه وقال اخرون

ينفع به

ينفع به ويجوز بيعه ولا ياكل ومن قال بذلك ابو حنيفة واصحابه والقيت بن سعد
وقد روي عن ابي موسى الاشعري والطام سلام صححوا بالرواية الاخرى وان كان
مانعا فاستصحبوا به وانفقوا او البيع من باه الانتفاع واما قوله في حديثه ان
وان كان مانعا فلا يقر بوجه فيحتمل ان يراه الاكل وقد جرى صلى الله عليه وسلم
التحريم في تخوم الميتة من كل وجه وسنن الانتفاع شيئا منها وهو حتم الطرائق محرر
الميتة تحريم العين والذبا واما الزينة وعنه تقع فيه الميتة فالما نجس بالجم و رة
وما نجس بالجم و رة فبيعها بركا لثوب تقسيه الياسمن الدم وغيره واما قوله
صلى الله عليه وسلم ان الله اذا حرم اكل شي حرم ثمنه فاما حرم على لحم الميتة التي
حرم اكلها ولم يربح الانتفاع شيئا منها وكذلك الحرام اذا زعم الله بن نافع غسل الزينة
ومثبه يقع فيه الميتة وروي عن مالك ايضا انتهى اقول وهو المشهور من مذهب ابي
حنيفة في شرح تنوير الابصار العلاء نقلنا عن صاحب فتح العزيز ومطهر ليل وعسل
ودسن ودهن يطلى ثلاثا ولم يطع بخر يعلو ويبرد ثلاثا وكذا صاحبه ملغاه حالة
على لثفت قبل شفاها انتهى ونما في العيني و رة هذا الخبر السنن من يرون فيه
الضيق ما لمع والازداد والعمدة والقول ورواية صحابي عن حبان بن احمد في قوله
ايضا في الذبا ووهمن اخرا من مسلم واخرجه ابو داود والترمذي وقال حديث
صحيح وروى قال **صحة ما سمعنا** عن ابن عباس **الله** الذي قال **صحة ما سمعنا** عن
العين اخرا من يدين بمسعى ابو يحيى الغزالي بالثبات وزيادتها فيها الف والاولها مشهورة
نسبة الى القران لا يكرهه وكان له خلفان حاكما يشترى الغز ولبقته اليهم وكانت
يتوسد عتبه الامام ما يك الاضاح العلم وفر الموطا على ما لا لاصح الرشيد وغيره ولما
التمس منه الرشيد ان يعزبه واولاده الموطا وكان ذلك يطلب ما لك له اي لعن الزاد
وهو ثقة وثبت اصحاب مالك في نسخة ثمان وثمانين وما نة قال **صحة ما سمعنا** عن
ابن عباس عن **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة** عن عبيد الله بن عتبة عن عبيد الله بن عتبة
ابن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما عن جهنم امر المؤمنين وصلى عنها عسا
ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل **عجلان** ان السائل يجهونه او غيرها كما تقدم في
الحدث قبله **عن فارة** بالهزة الساكنة وقد نهد ل **الفا سقطت** في حين **قال** صلى
الله عليه وسلم **نفس** وها اي احوها وما حوطها من السنن فاهجه اي لا يخر
منها اي وكلمة الباقى قال **عن** المتقدم **الفا** بما لا **الاحصيه** نعم الهزة
اي لا احصيه كقوله كما يرضع الباعثة في سماعه ذلك من مالك **يقول** عن **ابن عباس**
عن جهنم اي يروى ما تقدم ابن عباس عن جهنم يهون سننهم لان سنن
ابن عباس كما في غيره بعض الناس قال في الفتح قال **عن** من هو قول علي بن عبد الله
من متصل والبيد من قال الذم لعم وانما اورد الباقى كلام من وساق حديثه
بذول بالسنن فلا سناد الذي قبله مع موافقته له في النسيان لانه لا اختلاف
على ما لك في اسناده فربما اصحاب الموطا عنه واختلفوا فيمن من ذكر عنه هذا كعب



ابن يحيى وغيره وسمنهم من لربذ كره سمويته كالقصبي وغيره وسمنهم من لربذ كره
 ابن عباس كاشبه وغيره وسمنهم من لربذ كره ابن عباس ولا يجوز سمويته كجبني من كبر
 واى مصمم ولربذ كره حديثهم لعظة جامعها عبد الرحمن بن مهدي وكذا اذكروا
 ابو داود الطيالسي في سننه عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب ورواه الطبراني
 والخطيب عن اصحاب ابن عيينة به ورواه ابو اسناده فذكروا فيه ابن عباس
 ومعونه وهو الصحيح ورواه عبد الرزاق عن مهران بن شهاب محمد اوله شبه
 عن ابن شهاب اسناد اخر عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وللقطف سنن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الفارة تقع في السنن فقال اذا كان جامدا فالقها وما حو لها
 وان كان مائلا فلا تقربه وسكن الزمى من الجادى ان قال في رواية عمره ه
 هي خطأ وقال ابن ابي عمير عن ابيه انا وهم واشار الزمى الى انها ساذة وقال الذهلى
 في الزهريات الطريقان عندنا اجمو طان لكن طريق ابن عباس عن سمويته اشهر
 والله اعلم وقد استشكل ابن النجاشي ايراد القاري كلامه مع هذا مع غيره خالف
 واقره اسمعيل بن عيسى باسناده ان اسمعيل بن عيسى سمع ابي اسناده وظهره وصيه
 اخر وان روى عن المذكورة وقت خارج الموطأ هكذا وقد رواها في الموطأ
 ظهر به كراهي عباس ولا يجوز ان يجره الامام عليه وغيره من طريقه فاشارة المصنف
 الى ان هذا الاختلاف لا يضر لان ما كان اصله تارة وبرسه تارة ورواية الوصل
 عنه مقاربة اذ لم يحسنه معنى بن عيسى مرادوا وانما غيره من الحفاظ والله اعلم
 انتهى وبه قال **حديث ابن ابي عمير** عن ابن ابي عمير عن ابي اسناده عن ابي عمير عن ابي اسناده
 في سنة حسن والثوبين وما سئبت **قال ابن ابي عمير** قال ابن عباس عساك حذونا **الله** من المياريك
قال حذونا امرين مفتوحين بيضا عين ساكنة ابن راشد عن **هارم بن اسد** كبير
 الموصلة المشددة عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم **قال**
كل رجل يفتح الكفا وسكون اللام اى جرح مصدر كلهم من باب ضرب والفتح كقولهم ولا
 ودخل عليهم وكقولهم اى يحجروهم ومنه الكلام للفظ الشيد لا يروى في النفوس قال
 الشاعر
 جازاتك انسانا هذا التامر ولا تلتام ما جرح الساس
كله السلس باى الفعل اى يكلمه في حرف الحار واصل الفعل الى الجهور والمسلم
 نائب قال ابن كنجيم وهاهنا وبن عساك في نسخة كل كلمة يكلمها اى كل جرح اخر يخرجها السلم
 في سبيل الله فبذلك ما اذا وقع الكلام في غير سبيله كان كقولهم رواه ووجهه زاد
 الحذف في الجهادى وهاهنا الميم من كليم في سبيله وفيه اشارة الى ان ذلك مما يحصل
 لمنهضت تبيته يكون اى الكلم يوم القفة ولا يذو والاصل يكون اى الكلمة **كثيرتها**
 قال في الفتح اعاد الضمير مثا ليراد الجراحوه ووجهه رواه الفابي عن ابي
 ذهل الرزى عن العريزي كل كلمة يكلمها كذا هو في رواية ابن عساك انتهى ووجهه
 العيني فقال ليس الثانية باشارة بل ان الكلم الجراحوه من باعتبار الكلمة لان الكلمة

هكلم

والكلهم مصدران والجراحة اسم لا يعرف عن المصدر مع انه قال بوضعه رواية
 القاسبي التي قلت هذا بوضع ما قلت لا ما قاله فانهم ان سكنوا الله ان لطف العيني
 حين وفي بعض اصول الجاهل كسرى اذ **العلمت** بلف بعد الزمان وفيها الجراحوه
 قال لكروا في فان قلت اذا الاستقبال ولا يصح المعنى عليه قلت هو معناها في الجراحوه
 او هو معنى اذ وقد يشاهد ان او هو لا يتصل بصورة العلم ان اذ الاستقبال وهاهنا
 كما يكون بصورة المضارع كما في قوله تعالى **فتسير بجوارها** يكون ايضا في معنى المضارع
 كما في ما نحن فيه وقال ابي اسناده فان قلت ما وجه التامر في طلعت والمعلوم هو
 السلم قلت اصله طعن بها وتصرف الحار واصل الضمير الجهور الى الفعل
 وصار المفصل ضملا انتهى وتعقبه العيني فقال هذا تصريف بل الثانية فيها ابتداء
 الكلمة كما في هيتها لانها هي المعلوم في الحقة والذي يكلمها ليس مضمونا باشارة
 الكلمة والطنعة انتهى وتعقبه البرماوى ايضا بان التامة لا يصح ان اورد
 الضمير المستتر فتسميه متصلا بفتحه والاحود ان الاتصال والافتصال وفتات
 للباء وذا انتهى القول وفي اعتراضه شبهه الجواب فاذا كانت تسميته متصلا بفتح الهمزة
 ارباب العربية فما المانع سلوكها على انا اذ يرتبط عليه ان يتصل بفتحة فكيف
 ذلك فجاءنا وابت العجاذ مفتوح **فتح** ما يقع له المشددة لان اصله تنحصر
 فقد ثبت لدى التامر في قوله **تأارا** كلفى وقال الكرماني في تفسير الجيم
 من التلذذ ويفتح الجيم المشددة وحرف التا الاول منه من الفعل انتهى **قال**
 العيني ان هذا الجراحوه من قوله **وكتدسى** على الجى الرواية **من اللون لوله**
الره جملة وقت حال من فعل فخر يرتبط به بقدر اى اللون هنا فحرف
 البراءة يستبين وتعمل الاستيفاء ولا يذو اللون بالواو وهي تخرج الحائبة **والعرب**
 يفتح العين المهملة وسكون التاء الواحة **وقبها** المسلك اى رجمه ونسأه معاب
 الاعراف لانهم يجدون عرف الخنة اى رجمه والمسلك كسراهم وسكون السين المهملة
 موب سئل بهم مصفره ويشن مخبر ساكنة قال في الفتح والكلمة كونه ادم يلف
 على هيشه يوم القزة رتبها اصله بضمه وعل لثا لم يعله وانه رجمه الطبية
 ان شئت اهل الموقف الظاهر الفسلفة ايضا ومن ثم لم يجرع غسل الشديد في الحركة
 انتهى واستشكل الامام على ويجرح ايراد المصنف لغة اللطيف في هذا الباب لان
 فيه دلالة على طرفة الدم ولا يخفى ستره وانه في فضل المعلوم في سبله والله اعلم
 اكثر ما في بان المسلك اصله دم العقده وصفة تخمس من الغر في حقيقة ان يكون
 نحو كسا نر الهماسا سائر العفلات فاذا الجاهلى ان بين طها رتبها الرسول
 سلى الله عليه وسلم كما بين طها رتبها القليل بالانظر في المناسبة غاية النظر
 وان استشكله القوم غاية الاستحكال انتهى وتعقبه العيني فقال ليرتبط بالمناسبة
 بين الوصايا صلاطون رها غاية النظر رتبها صلا واستحكال القوم باق ثم اورد
 ما تقدم من الاصحاب على وقال ابن عبال قول الدهري لا يباس بالعلم بغير مضم

اوريج اولون هو مذهب اهل المدينة وقد استنقط من حديث الدم وقبح الدلالة
منه انما استدل بحكم الدم بطيب الرائحة من النجاسة الى الطهارة حين يحكم له في الاخرة
بحكم المسك وجب ان ينقل المظاهر بحيث الرائحة اذا احدث فيه نجاسة من حكم
الطهارة الى النجاسة وانما كذا يطارى حديث الدم في باب نجاسة الماء لا يفرص حديثنا
صحيح السند في الماء استدل عليه المدايح حكم الدم المباح في ذلك المعنى المباح
بينما انتهى وترده العيني ايضا فقال هذا ايضا وجبه غير حسن كما لا يخفى انتهى وقال
في الفتح اخذنا من الكرماء في دفع الاشكال المذكور واجب بان يعصود المصنف بالرد
تاكيد من جهة ان الماء لا يتنجس بمجرد الملاقات ما لم يتغير فاستدل بهذا المثل على
ان تبدل النجاسة بغير في الموصوف كما ان تغير صفة الدم بالرائحة الطبيعية اخرجت
الدم الى الملح لئلا ان تغير صفة الماء اذا تغيرت النجاسة بخرجه عن صفة الطهارة الى
النجاسة فاذا لم يوجد التغير في حد النجاسة وتوقف بان العوض اثباتا لمحض التنجين
بالشعر وما ذكره في ان التنجين يحصل بالتغير هو فاق في الاصل لا يوجب
موضع النزاع وقال بعضهم قصود الطارى ان بين طهارة المسك ردا على من يقول
بناجسته كونه دما انعقد فلما تغير من الماء لكونه من الدم وهو الرهم وقبح الرهم
الى الحالة المردية وهي طيب رائحة المسك دخل عليه الحلق وانتقل من حالة النجاسة
الى حالة الطهارة كالحرا اذا تخللت وقال ابن رشد عارده ان انتقال الدم الى الرائحة
الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم الى الحالة المرح محصل من هذا اقل من وصف
واحد وهو الرهم على وصفتين وهما الطم والون فيستنطق منه انه من غير احد
الوصفات الثلاثة فيصالح وضاد تبعه الوصفان الباقيان وكان اشار الى رد ما
نقل من ربيعة وغيره ان تغير الوصف الواحد لا يوجب جميع صفات قال ويكن
ان يشهد له على انما اذا تغيرت فيه تسمى طيب لاسيما اسم الماء ان الدم لم يشتمل
فمن اسم الدم غير تغيرت له رائحة المسك لانه قد سماه دما مع تغير اسم فادام
الاسم واقعا على المعنى فالحكم تابع له انتهى كلامه وترد على الاول ان يلزم منه ان الماء
اذا كانت اوصافه الثلاثة فاستلزم تغير صفة واحدة منه الى صلاح الحكم بصحة
وهو ظاهر الفضا وعلى الثاني ان يلزم من كونه فرسيل اسم الماء ان لا يكون هو
بصفة تغير من استعماله مع قياسي الماء قال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال
ان الدم لما انتقل طيبا وتغيرت حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى
الطيب لتغير رائحته حتى يحكم له بحكم المسك وبالطيب للشهد لئلا الماء ينتقل بغير
الاخذ من الطهارة الى النجاسة انتهى كلام صاحب الفتح وقال البعض تبديل ما نقلت
اصحها ظاهر الجراد هذا الحديث في هذا الباب لان هذا الحديث في بيان فصل الشبه
على الحكم المذكور فيه من امور الاخرة ولحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من امور
الدنيا فكيف يلزم هذا بل والشريعة المباشرة في مثل هذه الاشياء با د في وجه يلزم

كافية واستكفان بالوجه المعتاد فيسقط ويكن ان يقال وجه المناسبة في هذا
لما كان معنى لاسيما الماء المتغير بوضع النجاسة وان يخرج عن كونه صالحا للاستعمال
بتغير صفة التي خلق عليها او رد له نظيرا بتغير م الشهادة فان سلق الدم نجس وكذا
تغير بواسطة الشهادة في سبيل الله ولهذا لا يفسل عنه دم ليطهر بشره يوم القيمة لا
المؤقت فاستقال سبيل المذمومة المصنفة المحرمة بحيث صار كواقيع المسك
فانهم فان هذا القدر كاف انتهى ورواه هذا الحديث لئلا يفتن ما بين مروى ويصير في
التحديث والاحرار والنعنة والخبره لولت ايضا في الجهاد وكان اسلمها
لما اراد ان يركب وصفتها بالاصل ولان عسكر باب النوك في الماء الايام
ولا يصلى لا يتولوا في الماء الايام وبالسند قال حدثنا ابو اليان بنع النجسة وتخفيف للم
الحكم بن بايع ان ابنه في شعيب بن حنيفة قال حيزنا ولان عسكرة في الزاد
عبد الله بن ذكوان ان عهد الرحمن من امرج حذرا منيع اياه ربه صلى الله
عليه وسلم والاصح في ذلك حجت ولان عسكرة يقول سمعت رسول الله ولان عسكرة
التي صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاحرار كبر الحيا المتأخرون في الدنيا وخ
السايقون اي المتقدمون في الاخرة بعدا وصا ودخلا الجنة قال في الفتح اختلف في
الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المفسود فقال ابن بطال ان يكون ابو هريرة
سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ما دعاه في نسق واحد فحدث بها جريا ويحتمل
ان يكون همام نقل ذلك لانه ربما من ابي هريرة والافليس في الحديث مناسبة الترجمة
فلم يحرم ابن القتيبي بالاول وهو متعقب فانه لو كان حديثا واحدا ما فصل المصنف
يقوله وباسناده وايضا نقوله نحن الاحرار والسايقون طرف من حديث مشهور في
ذكر يوم المعصرة في الكلام عليه هناك ان ساه تقا ثلوا هي العارى ما دعا يساق
المن تمامه وايضا حديث الباب مروى بطرف متعددة عن ابي هريرة في داوين
الاية وليس في طرف منها في او له نحن الاحرار والسايقون وقد اخرج ابو يعقوب
المستخرج من طريق ابن اليان شيخ البخاري بدون هذه الجملة وقول ابن بطال
ويحتمل ان يكون همام وهم واقعه عليه جماعة وليس الجملة في هذا الاسناد وقوله
الافليس في الحديث مناسبة لترجمة صحيح وان كان غيره فكيف فابدى فيها مناسبة كما
سند كره والموالي ان البخاري في الغالب يذكر الذي كاسمه جملة المصنف موصوع
الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقية قصود الا صنع حديث غيره في العار في
شرا الشاة كاسبا في بيان في الجهاد وسئل ذلك في كتابه كثيرة وقد وقع ما في هذا
في الحوط اذ اخرج في باب صلاة الصبح والعزيمونا بسند واحد واظهار بعض
شركه واخرها يتلون ما في الصبح والعبادة لانهما وليس فيهما من الملية
الاخير كذا دعا على الوجه الذي صحها قال ابن العربي في القيس سري لعل ان يكون
في نا ويلها ولا تعلق للاول منها بالباب اصلا وقال عار مع المناسبة منها ان هذا
الجنة لعل من من الامم في الارض واول من يخرج سوا لولا عار ما يفتن

بانتشاره

فيه اول ما يخرج منه كذا الما المركب اجزا يقع فيه من البول والارياصا وف
اغصنا المنظر فينبغي ان يجنب ذلك ولا يجني ما فيه وقيل وجه المناسبة ان بني اسرائيل
وان استقوا في الزمان تكن هذه الامنة سبقتهم باحتجاب الماء الزكاد اذ وقع البول فيه
فقطم كانوا لا يجتنبونه وتعبه بان بني اسرائيل كانوا اسدس اللفظ في احتجاب الفطنة
حيث كانت الفطنة اذ اصابت حيا لم يدرهم فربما فكيف يظن بهم المشاهل في هذا وهو
استغناء لا يستلزم رفع الاحتقان المذكور وما قرأناه في ذلك وضع التجارى في كتاب
التعريف في حديث اوردته من طريق همام عن ابي هريرة مقل هذا صدره بقوله لابي الاخر
السامعون قال وباسناده ولاما فبه المناسبة المذكورة معها فيما من الكفاية والظاهر
ان نفيها في الزناد من الاعرج عن ابي هريرة كمنعها من همام عنه ولهذا نقل حديث
يوجد في هذا الاثر وهو في الاخرى وقد اشتملت على صاحب كثيرة اخرج الشيخان فيهما
واستدلوا بنسختها من احوال السامعون فهذا صدره التجارى فيها اخرج من
كاتبها وسكت مسلم في نفيها همام طريق اخرى فيقول في كتاب حديث اخرج منها قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا حديث مني وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيذكر الحديث الذي يرد به نفيها في هذا لما من انما النسخة لا وطأ انتهى وباسناده
ابو اسناده الحديث السابق قال صلى الله عليه وسلم لا يبولن في موضع الا يبول في موضع
الشيء احدكم في الماء الا يبول في موضع الا يبول في موضع الا يبول في موضع
اذا ضغ جناحه في الهوى فلم يحركها فمقله الذي لا يجري ففسد همام ولهذا لم
يذكر هذا الحديث في روايته مسلم عن جابر قال العيني وقيل في حقه قوله الذي لا يجري
عن رآك يجري بعضه كما يركب وقيل حتره من الدار لا يجر من حيث الصورة
ساكن من حيث المعنى انتهى وقال ابن الجاردي الدار من الاصل او يقال للمساكن
والدار ومنه اصحاب الانسان واداره واروعى هذا الذي لا يجري صفة مخصوصة
لا تدعى مشترك وهذا اول من حمله على التاكيد لان التامس صيرمته وقيل
الدام والبول الشيطان التجارى لكن الدام هو الذي لا يبيع له والركاد لا يبيع له
فقد تسمى اي اوتوا صخر في رفة الاوصية للزكاة والمنه في الرواية النسخة وقال
ابن مالك في التوضيح يجوز في تم ينقل الجزم مطلقا على بولن لا يجزى وير للموضع
بل انى انتهى ولكنه يبنى على اللفظ لئلا يه بالبول ويجوز فيه الرفع على تقديره هو
ينقل والنسب على اقراران واعطاء حكمه والبيع ونظيره في جواز الاوصية الثلثة
قوله تقاسم بديرك الموت فانه قرينة بالجزم وهو الذي قرأه السبعة بالرفع والنسب
على الشدة وقال ابو النوى لا يجوز النسب لانه يقتضى ان المني ينفذ الطبع بينه وبين
افراد حدهما وهذا لما ينفذ احد البول فيه منه فنه سواء اذ الاعتقاد فيه او نه
امرا انتهى واحاب ابن دقيق العيد بان لا يلزم ان يدل على الاحكام المتقدمة لفظ
واحد يوجد الهوى عن الطبع بينهما من هذا الحديث ان تمت رواية النسب وهو ضد النهى
الافراد من حديث اخر انتهى يعني حديث مسلم عن جابر من فاعانته من البول في الماء

الركد

الركد وقال ابو العباس الغزالي لا يجوز النسب لانه لا ينصب باقراران بعد
تم قال ايضا ان الجزم ليس بشئ اذ لو اريد ذلك لكان تم لا ينقل لانه ينقل
فقد ادل على انه لم يرد العطف وانما حاتم ينقل على التنبه لعلما للعال ومعا
انه اذا بل فيه قد يحتاج اليه لمتجتم عليه استعما له لما وقع فيه من البول ولا يقتضيه
بانه لا يرد من غطف النهى على النهى ورود التاكيد فيها معا كما هو معروف في العربية
وفي رواية ابي داود لا ينقل شرب من المشاة فاني با داة النهى لم يركده انتهى وهذا
كله يحول على القليل عند اهل العلم على خلاف فهم من القليل وقد يقع قول من لم
يعتبر الا الشعر وعصيه وهو قوي وقد نقل من ما من النحل النهى على التزير فيما
لا يتغير وهو قول الباقرين في الكثير وقال الغزالي يمكن حمله على التحريم مطلقا على ما يقع
سد الزاد لانه بعضه الى التحسين الما قال في الفع وقد وقع في رواية ابن عسرة عن
ابي الزناد تم ينقل منه وكذا المسلم طريق ابن سيرين وكراين القتيديين في كتاب
النسب وحكا بالاستنباط قال ابن دقيق العيد ووجه ان الرواية لفظية يدل
على نسخ الاتفاص بالنسب على نسخ التام بالاشهاد والرواية لفظية يعكس
ذلك وكله حتى على ان الماء ينجس ببلادة الفحاسة انتهى وفي الصغرى النبوى است
النهى المذكور ضد التحريم في بعض المباحة في بعضها فان كان الماء كثيرا جاريا لم
يجزى البول فيه بل هو من الحديث ولكن الاولى ليشابه وان كان قليلا جاريا فقد قال
جاءه من اصحابنا كبره ولا يجزى ولو قيل يجزى لكان تعبدا ولما الركد القليل فقد اطلق
جماعة من اصحابنا انه كرهه وهو اب التخاذل انجرام والتوط فيه كالبول فيه واقبح
وكذا اذا بل في انا وصيه في الماء زعم النبوى ليس باب استعمال اللفظ الواحد في
معنيين مختلفين وفيه من الخلاف ما هو معروف عند اهل الاصول ثم ان هذا الحديث
عام فلا بد من تخصيصه اتفاقا فالما المستح الذي لا يجزى احد من غيره في الاخرى
قلنا او يصح القولين كما ذهب اليه الشافعي واباهي مات الدار له على طهرته الما لم
يتغير احد واصافة الثلثة كما ذهب اليه مالك وقال بعضهم الفصل بالقلتين قوي يحمي
الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من لفظة يد بل كذا اعترض عن القولين ان المنة
في العرف تطلق على الكبرية والصغيرة والحرة ولم يشك في الحديث بقدرها فيكون محال
فلا يعلمه ونواه ابن دقيق العيد ثبت هذا القائل اذ يثبت اصل دعواه بما ذكره فلا يثبت
الحد رد كلامه بشئ اخر ثم قال ولحق الفصل من الحيضة والاعتقاد ان الحيض والنسب
وكذا الفصل للجمعة والاعتقاد من غسل الميت عدلين بوجها واما الفصل للسنة فمن
فصل الجمعة عدلين يعمل بالعتاق وغير ملحق عدلين اشرف على القضاة كاهل الظاهر
وكذا بل عدلين جعل العلة رفع الحديث انتهى ورواه هذا الحديث لفتنة ما بين حمي
ومدى وفيه الحديث الطبع والاحقاد والاشهاد والصلح والنجس مسلم وابوداود
والنساء وابن ماجة **باب** التزوير **باب** التزوير **باب** التزوير **باب** التزوير
اعطرح على غير المسلم قد يقع الدال المحبة قال الكرمي في هو صفة العاقبة ويقال

قد رت الشيء بالكره منه وقال في الغاموس قد ركع وضرك وكره قد ركع كقوله
فهو يكره بالفتح والكلف ورجل وحمل والمراد به هنا الجنس **وجبة** وهي جنة الميتة
المتنتة وقوله لا تصد بعض السنين اي لم يتقبل عليه **صلاة** حجاب اذا الترتبة قال في
الفتح قوله لا تصد بعضه ما اذا لم يعلم بذلك ونادى ويجعل العينة مطلقا على قولين ذهب
الى ان التصاق التماس في الصلاة ليس فرضا وعلى قولين ذهب الى منع ذلك في الابد
دون ما يطرا واليه دليل المصنف وعليه يخرج صنيع الصبا في الغاموس في الصلاة بعد ان
سالت منه الدرهم برمي من رماه وقد تقدم الحديث بل من جابر في باب من لم ير الصنوع
الا من الحجج انتهى وتقدم العيني فقال من ابن عيسى المصنف الى القول الثاني وقد
وضع هذا الباب وترجم بدم الفضا مطلقا وقد بقيت شيئا ذكره هذا الفاعل على انه قد
أكد ما ذهب اليه من الاطلاق بما روي عن عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعامر
الشعبي عن ابن عباس انهم لم يذكروا من قريب ان شاء الله تعالى نعمت قوله وعليه يخرج صنيع
الصبا في قوله هذا الصبا في من صلب جابر رواه ابو داود في سننه قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات الرقاع للحديث وفيه فترك النبي صلى
الله عليه وسلم منزلا وقال من رجل يجلاؤا ما مذبح رحل من المهاجرين وصلحت
الانصار قال كوايغيب الشعب قال فلما خرج الرجلان ثم الشعب انطمع المهاجرون في
الانصار اي صلى في رجل فلما رأى شخصه عرف ان ذبيحة الغنم فزماه لهم فوضع
فيه ذبحة حتى قضى ثلاثه اسمهم ثم ركب وجه الحديث وخرج هذا الفاعل صنيع هذا
العصاة على ما ذكره غير صحيح لان هذا فعل واحدين الصبا به وعله ذل عنه وكان غير
ما لم يجله والحقين هذا الدرهم حين جرح اصاب يده ونزبه فكان ينبغي ان يخرج
من الصلاة ولم يخرج فلما لم يدل عليه في الصلاة في حوز الصلاة مع الجماعة لا
يدل عليه فيها على الخروج الدرهم لا يفيض الوضوء انتهى قوله لم يرض عن صاحب الفتح
في الانتفاض لرفع هذا الاعتراض ولا يجزي ما ذكره من المصادر وهي الاستدلال بحمل
التراع فان من يقول ان الجماعة المتابعة للصلاة في الابد الا اذا طرقت في انما
الصلاة لا يعلم بهم دلاله منسية في الصلاة على حوز الصلاة مع الجماعة اذا كانت
طارئة في انما الصلاة بل هذا دليله حيث لم يتقبل ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعبادة
تلك الصلاة فيسألها وكان لا يروي ذلك الوقت قال وكان ابن عمر رضي الله عنهما ما
وسله ابن ابي شيبة في عهده ما ينادى صحيح اذا راي في نوبه **دما** وهو عصى **وتنص**
اي القاء عنه **وتنص** في صلاة قال في الفتح لفظ الان كان اذا كان في الصلاة
فراى في نوبه دما فاستماع ان ينصه وينصه وان لم يتطوع جرح فضله ثم جأ شي
على ما كان يسلي واستاده صحيح وهو يقتضي ان كان يرى التفرقة بين الابد والدرهم
وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والارباب في احوال الجاهل تورقوا في الشافعي
واحمد بعد الصلاة وبعد ما انما الوقت فان جرح فلا تصان وفيه يثبت بطول السنة
والاولى حديث ابن سعيد انه صلى الله عليه وسلم جلع نعليه في الصلاة ثم قال ان يجير

اصرف

لعصر في ان فيها قد را الخبير احد وابدود وصحبه ابن خزيمة وله شاهدين حين
ابن مسعود الخبير الحاكم ولرب كرف في الحرب لاعادة وهو اخيرا رجعا من الشاغبة
انتهى وتقب العيني قوله وهو يقتضي ان كان يرى التفرقة انما لا يقتضي هذا
اصلا وانما يدل على ان كان لا يرى جوار الصلاة مع وجود الجماعة مع المصلين مطلقا
وهذه حجة قوية لا يرى يوسف فيها ذهب اليه من ان المصنف اذا التصح عليه يقول اكثر
من قدر الدرهم ينصرف ويفصل ويبني على صلته وكذا ليد اذا اصرف راسه او صدره
شيئا فضلا عنه الدرهم انتهى **وقال ابن المسيب** نفع المشاة التقية المنهدة **والشعبي**
ينفع الشين عامر قال في الفتح كان الاكثر وهو الصواب والستلى والسرخسي وكان ذلك
كانت بصرفته فاعاد قوله **اداسلي** على اربعة كل منهما في نوبه ذم فيه في الفتح بما اذا
كان لا يعرف علم الصلي او جناية اي اثرها وهو المعنى وهو مفيد عند الفاعل بخاسته يعلم
العلم ايضا **او القيس القيلة** اي صلى لعير القيلة باحتيا ثم تبين له لقطا **او ترجم** عنده
المأصل والاهروي والاميل وابن عسار فصي **تم ادرك الما في وقتها** اي بعد ان
خرج **لا يعيد** اي الصلاة في المسائل الاربعة قال العيني وهذا الاثر المانص في الترجمة اذا
عمل بظاهري على الاطلاق اما اذا قيل المراد من قوله دراهم الدرهم عند من يركب
ذم او شئ يسير عند من ذهب الى ان اليسير عفو فلا يمان الترجمة على لا يحق
وكذا في الجملة عند من يقول بعبارة النبي انتهى وانما كان على هذا التقدير غير مطابق
لان مراد المصنف من التقدير اللحن واليقينة بعبارة ولازمة وقال في الفتح والمراد بمسئلة
الدم ما اذا كان لا يعرف علم المصلي وكان الجماعة عند من يقول بجماعة النبي وبمسئلة القيلة
ما اذا كان من اجتهاد ثم تبين لقطا وبمسئلة العجم ما اذا كان غير جاهلا وكذا في ظاهر
من سياق الآثار الاربعة المذكورة عن التابعين المذكورين وقد وصلها عبد الرزاق
وعبد بن منصور وابن ابي شيبة باسناد صحيحين متفرقين وقد تقدمت الاسناد في
مسئلة الدرهم واما مسئلة التميم فقدم وجوب الاعادة في الامة الاربعة واكوالف
وذهب جميع من التابعين منهم عطاء وابن سيرين وسكحول الى وجوب الاعادة مطلقا
واما مسئلة بيان لقطا في القيلة فقال الامة والشافعي في القدريم لا يعيد وهو قول
الاكثر ايضا وقال في الجرد بن جيب الاعادة وتماز تفصيلة حبه والسند الى الوفاة
حد ثلما يعيدان نفع العيني بن عثمان قال **الاصح** بالافراد اي عثمان بن حذيفة نفع العيني
والوجهة عن نسخة من لجاج عن ابي اسحاق عن عمر بن عبد الله السبيعي نفع العيني
المهولة وكسر الموحدة اكثر في الناب عن **عروة بن عمرو** نفع العيني الكوفي لادوق
نفع المخزومة والدار الالهة ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ووجه ما ترجمه
ومحق وادى صدقته الى العمل الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي را في قوله نفع
في لقطا عليه فاجتمعت القوة عليها ووجه هاتمت سنة حسن وسبعين **عن عبد الله**
ابن مسعود وفي رواية قال **عبد الله** قال **ابن عباس** يعزيم ذبقت في الالف اشيا ما تقتر
وهو مصنف في الالهة يعاد قال الكرماني والعيني والتعامل فيه اذا قال بعضهم الذي يحق

في الحديث بعد الخويل الى الاسناد المأثري آقول وكون بيا كنهها معنا في
الجملة هذا الصحيح وقد ذهب الجمهور ذهب قوم الى ان ما والا لكان مكان عن الاضافة
والجملة يندمها لما موضع لامن الاعراب وذهب بعضهم الى ان الالف غير كما ذكر عن الاضافة
تختلف ما واخاهه الفارسية ذكره السيوطي في الجمع برسول الله صلى الله عليه وسلم
اي في صلاة رقيقة الحديث من رواية عبد الله المذكورة حمله ناس من قريش من
المشركين ثم ساق الحديث مختصرا حمله اسادة الى الخويل بالاسناد ولان عسكار
قال اي البخاري وحقه في الالف والاصح وجها ما الحديث عن ابن حكيم نفع الحلاء
المجولة وكسر كما في الاودية الكوفي المتوفى سنة ستين وما تبين قال ابن اسحاق في
بالشبه المحيطة المنصوتة وبالرالمفتوحة وبالآخره ابن سلمة الكوفي الترخي قال
اكرما في بالثامنة العزيرة والنون المشددة وبالآخره المجهز انتهى وقال الحسن بن
حي من الجن ولا شدة في النون انتهى وقال السيوطي في لب الالف الترخي في الفتح
وضم النون للفتحة بسمة الى الفتح قبا ملها فاما بالجرى فلم يذكر في سنة اثنين
وما تبين قال حذيفة بن ابراهيم بن يوسف السبيعي المتوفى سنة ثلث وستمين وما تبين
ايه يوسف بن اسحاق في من الاما ان عمر بن عبد الله السابق فرجا تا اجتمعت في الاثر
عمر بن عمرو المقدم انما ابن عبد الله وكثيره بن عبد الله بن مسعود قوله
ان ابن صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند الميت اي يبيت الله للقيام والوجوه نفع
الجيم وين هشام الخرومي وعده والله ويزمونه هذه الامتة وكان يحيى في الما هلمة
بأبي الحكم بكناه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي جهم قتل يوم بدر والي في
القلب كما ساق في قريما واخبار في الفتح هم السبعة المرموليم بعد كما بينه
البراز من طريق الخط من ابي اسحاق جليس جمع جالس وهو ضرب الوجوه وما
عطف عليه وطلحة بن عمار بن مظالم قال قال وسقط اذ لابن عسكار بعضهم
هو ابو جهم كما في سلم وزاد فيه وقد يترك جزورا لاسم لبعض اي لا يجاوز اليك
في بعض نسخ السنين المملة والام مقصور وهو المطلع التي يكون فيها ولد اليها ثم
كالسنة للاميات وكما حيا الحكم ان يقال فبين ايضا جروين بلون جهور
باجا فترسله والجزر ويرفع الجيم وضم الزاي من الاجل يقع على الذكر والاتي وهي
قوت والجم للرزق يقال جزور الجزور ارحمها والضم اجوزتها اذا جرت كذا في
الغني وقال في الحكم الجزور والذو لجز ووة والجم جزا وجرار قول ظاهر كلام
الحكم انما لا تطلق على غير التاخرة فيصنع على امر محمد بن اسحاق فانما تطلق امر
وهو صراط ويمت بقال بئمة فانما تطلق اسبق في القوم وفي نسخة اشقي قومه قاله في
المجزة ولكن بين والجنسي اشق قومه ولا يتكسر ولا يحمي ما فهم من المبالغة لا يبعد
ان اشق كل قومه من قومه الغيا قال في الفتح لكان المقام يقتضي ان الشفاء هنا
بالسنة الى اولها الا قومه فخط اشق وذهب الغني فقال التكرار اولى مما علينا
من المبالغة لانما يعقل هناك خلافا تاجيدا الاول وهذا القائل ما اذ ذلك في

اشق

اشق والمراد بالاشق ههنا عقبة بن ابى معيط يهملون معصرا وانما كان اشقاهم
نوع فيهم ايا جعل وهو اسد كرامته وابد الرسول عليه الصلاة والسلام لانهم
اشقوا في الكفر والرضي بذلك الفعل القبيح وانقر عقبة بالباشرة فكان الشفاء
ولذا قلوا في المعركة وقتل هوسرا وقالوا لعا وروى انه اجعل كقوله عندنا
المقنع والعين وعليه يكون ان اشق القوم ظاهر لا سنية فيه نعم اي اشق القوم به
اي يسبوا الجزور **متنظر** اي ينظر حيا العبد الهلالي الله عليه وسلم على غيره
الشريفة **ابن كتيبة** قال عبد الله بن مسعود وانا انظر جملة حاله اي امها هل تظلم
الحالة وقوله لا اشق شيئا اي في كل شرهم جملة وقتد حاله من انظر في شره
الحال المتناظرة والكتيبة والمستل الى غيراين من ضاهيا لوان ولا يورى ذروا
والاصلي وابن عسكار لو كانت له خمسة يرفع النون وصلى سكانها قال النووي وهو
شاذ ضعيف وخالفه الغزي فقال المنذرة تسكون النون وروى بعضنا على ان جمر
قال في الغني يرد على النووي ان صاحب كتاب المحكم ذكر فيها ثلاث نونات قال النووي
وانما قال ابن مسعود ذلك لانه لم يكن له بكثرة بكثرة ان كان في النون
وجواب لوجوه في اي طرحة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح في سلمه
لكتف شرهم وهو زان تكون لوقته فلا تظلم جوابا والبزاز وانما ذهب منهم
قال اي ابن مسعود **تصلوا** اي الوجوه واجمعه وحمل ههنا من افعال الشروع
وغيرها جملة قوله **يتكلمون** ويجعل نعم الحقيقة وكسر اللام المملة **بعضهم على بعض**
اي يئس بعضهم فقول ذلك الى بعض بالاشارة بها واسمها قال الكرماني من قول
احلت العزيم اذا جعلت له ان يتقاضى المال من غيرك وللمسلم رواية ذكرها في
بالجيم من الجمل مكان جيل اي جيل بعضهم على بعض من كثرة الضلال ويورد ما حيا
في رواية حتى مال بعضهم على بعض من كثرة الضلال ورسول الله صلى الله عليه وسلم
ما جد لا يرفع راسه من السجود حتى **جأزه** واياه درجات فاطمة اي اخته عليه
الصلاة والسلام ورضي عنها فها هذه الامة التي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه بن ابي طالب بعد وقت احد وكان سببا لوفد حرس مشرفة وسعة اشهروا
لمن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر يوما في العهي من طاهديت
واحد دوت عنها فاضناه المومنين فبغت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة
اشهر بالمدينة وقيل بما ندم يوم وقيل بخيرة اليه وصلوا المرالمومنين على رضاه عنه
ودونها ليلتين فوسيتها له في ذلك وحضا لها بكثرة وكما اشارنا كما تصفة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الفتح زاد اسرائيل وهي جويرية فالتحق
ويثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا النبي **حطرت** بالضم المصنوب في ووة
الكرز من ورواية كتبه في فطحت جند في الضم **طرس** صلى الله عليه في
زاد اسرائيل فاهلقت عليهم فبهم وزاد البراز فظهره واولها شيئا في طرس
راسه من السجود زاد البراز من رواية زيد بن ابي اسحاق في حجة



واثنى عليه ثم قال اما بعد اللهم قال البراءة في قوله اما بعد زيد ثم قال قال
المعنى كذا بكلمة ثم وهو يشير بحيلة بين الرفع والدماء في رواية الاجم عند البراء
فرضوا ما كان برهنة عند ثمان سبعة فلما قضى صلواته قال اللهم وسلم والصلوات
كده والظاهرين ذلك ان دعاه وقض خاتمة الصلاة لكنه وقع وهو مستقبل القبلة كما
ثبت في رواية زهير عن ابي اسحاق عند البخاري ومسلم انتهى واقول ينظر في قوله
والظاهرين ذلك ان مع ان الرواية التي سارتا صريحة فيها استظهره ولا يمكن عمل غيره
اللهم عليك قرئش عليك اسم فعل بمعنى الرفع قال اليرماضي وقد تجدى باليا تحريكك
بذات الذين يتكون بمعنى فعلنا ساس متعديا وصرح اليرماضي بان الباء في مثله زائدة
قال والباء تارة كثيرا في مقول اعيان الافعال لضعفها في العمل فعمل يحرف عارضة
الصلوات اللازمة الى المفعول انتهى فحقيقا ذكره اليرماضي بما لبس ان يكون المعنى هنا
محل قرئش اي هلاكه على تقدير مضاف وعلى ما ذكره الرضي يكون المعنى الرفع قرئشا
على تقدير مضاف ايضا اي هلاكهم في سبعة احر فمادة الصحاح عليك زيدا اي اخذ
وقال في مادة غريب اللزيب وعلبك اسم فعل وهو لاخر الخاطب وفي الغالب سناد
بقال عليك زيدا او يزيد اي ذمهم وقرله تقا عليك انتمكم بالرفع والنصب اي
الرجوع الى اصلها انتهى وذكر في الكشاف ان قراءة الرفع رواه عن ابي بصير وطبرك في ترجمتها
ويكون ترجمتها بان يقال ان عليك على هذه القراءة ليست باسم فعل بل هي باقية على اصلها
من كونها اجارا ومجرورا وحيد المعنى خبر غريم وانك كسبتا بقدر مضاف الى المصارع
انتمكم عليكم فيها التقدير بيطا بن معناها معنى قراءة النصب فتأمل ذلك فان لم ار
من تعرض له قال الكرماني فان قلت كيف جاز الدعا على كل قرئش وبعضهم كانوا يؤيد
سليمان كالصديق وغيره قلت لا يجوز لفظك وبين سليمان فهو مخصوص بالكتبة منهم
بل بعض الكفار وهم ابو جهل واصحابه بقرينة القصة انتهى اقول وبقرينة ذكر اللفظ
عليهم باسمهم فانه قرينة ظاهرة على انهم هم المراد ومن قرئش وقول صاحب الفتح
هو عام اريد به المخصوص اي كالعامة الذي اريد به المخصوص لان قرئشا علم على هذه
القبيلة والعلم ليس من الفاظ العموم لان العلم لفظ يتناول الصالح له من غير حصر
فاذا هو جزايات لا اجزا وقرئش لا يطابق على كل فرد من القبيلة بل المشنوب
اليها فلوكان اليرماضي على كل قرئش وعلى القرشيين لكان كما ذكره فتأمل ثلاث مرات
اي قال اللهم عليك قرئش ثلاثا وتكرره اسرا يبل في رواية لفظا لاعداء وادخلهم
في رواية زكريا وكان اذا دعا دعاهم او اذا دعا اسرا لثلاثا **عشرون عليهم ادعا**
عليهم وفي بعض النسخ فشق ذلك عليهم وهي التي شرح عليها صاحب الفتح والمسلم
من رواية زكريا فلما سمعوا صوتهم ذهب عنهم الضحك وما فادعونه **واكان يرون قال**
الكرما في بعضه ليا على الرواية المشهورة وزاد اليرماضي واعتقها وقال في الفتح قطع
اوله في روايته من الرواية اي يقتضون وفي غيرها بالضم اي يقتضون ان الله هو
ولا يبين عساكر اسماط ان في ذلك البلد اي بلدها لليرماضي وهو مستحق ان يفي

مجانة

مجانة تليق السنين فيها الطلب بقا لانتساب واجاب بمعنى واحد قال الشاعر
ودعا دعاه من يجيب الى النداء فلم يجبه غيره والش مجيب
قال الكرماني في بعض ما كان استفادا لها جازية الدعوة من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم
بل من جهة المكان انتهى وقال في الفتح وقع في مستخرج ابي نعيم من الوجه الذي
اخرجه عنه البخاري في المثلثة بدل قوله في ذلك البلد ويناسب قوله بلوث مرات ويكن
ان يكون ذلك مما يقى عندهم من شريعة ابراهيم عليه السلام **عشرون** اي النبي صلى
الله عليه وسلم اي عين في دعاه من ارادهم من قرئين وفصل ما اجله ولا نقا
الهم عليك ابي جرحل عن هشام ويعرف بابن الحنظلية وكان الجرحل مالونا لقول
عنته بن ربيعة فيه سجع مصفرا سته وقدم على اصحابه لانه اكرمهم وهو يعرفون
الاشد كما تقدم **وطيبك بعنته** نعم العين المعلقة وسكون القوية **ان ربيعة** بفتح الراء
وتجبه بن ربيعة اخي عنته المذكور والواو بن عنته قال في الفتح وهو ولد اليرماضي
بعد ابي جرحل ولم تختلف الروايات في انه بعين جملة بعد هاشم ساكنة في مرمرة
عند مسلم بن رواحة زكريا بالفاظ بدل المشاة وهو وهم قد تم بعد ان مضاف
الواو من عيسى بن مسلم وقد اخرج الامام علي بن ابي طالب في صحيحه على الصواب انتهى واسم
ان خلف قال في الفتح او ابي بن خلف مثل شعبة وقد ذكر المصنف الاختلاف في عقب
رواية النوري في الجهاد وقال الصحيح استمكن وقع عنده هذا لابي بن خلف وهو
وهو بنده ومن حين اذ حذر فقد رواه شيخه ابو بكر في مسند فضل امية وكذا رواه
مسلم عن ابي بكر والامام علي وابو نعيم بن ابي بكر كان ذلك وهو الصواب والحق
اصحاب الخازمي على ان المقول ببذ امية وعلى ان اخاه ابا قتل واحد وساد في
في الخازمي قصته امية ببذ ان شاء الله تعالى انتهى **عشرون** بالفاظ **ان ابي حنيفة** نعم
الميم وقع المبهلة وسكون المشاة القسمة **عشرون** اي النبي صلى الله عليه وسلم او عبد الله
ابن مسعود او عمرو بن حمون **السابع** فلم يخطئ بيون الحكم ومعناه اي معنى او
بنا الغاب وفا على ابن مسعود او عمرو بن حمون قال في الفتح وقع في روايات البراء
وهي صحيح في غيرها باليا القنانية قال الكرماني في فاعل مدرسون صلى الله عليه وسلم
او ابن مسعود او عمرو بن حمون قلت لا ادري من اين نزل له الخبر بل قد يقع ان
في رواية النوري عندهم باليد لعل ان فاعل لم يحفظه ابراهيم في لفظه قال
ابو اسحاق ونسبت السابع وعلى هذا نفا على يد عمرو بن حمون على ان ابا اسحات
قد ذكره سرح ابي حنيفة معاذة بن الوليد كما اخرجه المصنف في الصلاة من رواية
اسرا يبل على ابي اسحاق وسراج اسرا يبلين ابي اسحاق في غارة الاقان لقومه اياه
لان دعاه وكان خصصا به انتهى فقته العيني فقال الكرماني في ترجمته بدل
ذكره المشاة كيف يتكلم عليه بلا حد انتهى واجاب في الانتفا من فضل الله يتكلم عليه
لان حصل المشاة في اثنين فلهذا رواه مسلم ان المراد بغيرها انتهى وقال العيني واما
السابع الذي لم يحفظه هنا فهو من رواة ابي اسحاق في موضع اخر وهو عازة بن الوليد



ابن المغيرة وكان ذكره البرقا وفي غيره وقال صاحب الملوج وهو مشكل لان جماعة
هذا ذكره ابن اسحاق وغيره له قصة طويلة مع النجاشي اد تغيب لامة ما مر
النجاشي ساعدا فضع فاحلن جماعة من حمير عقوبة له فتوحى وصارح النجاشي الي
ان مات في خلافة عمر رضي الله عنه في رضى الحسينة النبي وكتاب الكرماني بان المراد
راى الكوفهم بل ليل ان ابن ابي حنيفة لم يقتل بدر بل جعل منها اسيرا وقته النبي صلى
الله عليه وسلم بعد انصرف من بدر على ثلاثة اميال مما يلي المدينة النبي قال العيصي موضع
ميسر في القلبية وهو من الروحا على ثلاثة اميال من المدينة قال ابن مسعود في الحديث
وتنسى بلع اي قد نثره لقرابت الدين ولا في ذروا من عسكرا الذي عد يجتهد
الفتور اي علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جمع صريح بمعنى مصروع في
القلب يقع الغاف وكسر اللام البتر فضل ان نظوى او العادة القديمة قلب بدر بالجر
بدل من قوله القلب والذين قتلوا والغوا فيه بدل ما النبي صلى الله عليه وسلم سعة وهم
ابو جيل وعنه بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة واسمة بن خلف وعقبة بن
ابن حنيفة وعاز بن الوليد بن الحضرة اما ابو جيل فقتله معاوية بن عمرو بن الجوح
ومعاوية بن عمار ذكره في الصحيين ورسوله ابن مسعود وهو مروج فاختار اسمه واذا
به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا راسه واه ضفله صلى الله عليه وسلم سيفه
وفي رواية البيهقي في رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحبها واما عتبة بن ربيعة فقتله
حمزة وقيل حمزة وعلي واما شيبته بن ربيعة بن عبد شمس اخو عتبة بن ربيعة فقتله
حمزة ايضا واما الوليد بن عتبة بالثلاثة من قري فقتله عبيد بن ليارف وقيل
علي وقيل حمزة وقيل اشتركا في قتله واما اسمة بن خلف بن صفوان بن امية فقتل خلف
اهل السيرة فقتله قيس بن عيسى بن عتبة بن ربيعة بن ليارف بن مني ما زن وقال
ابن اسحاق ان معاوية بن عمار واهل حمير بن زيد وحبش بن اساف اشركوا في قتله
وذكر ابن الجوزي ان النبي صلى الله عليه وسلم قتله وفي السير من حديث عبد الرحمن بن عوف
ان بلال رضي الله عنه خرج اليه ومعهم نرسا لاضار فقتله وكان يدنيا فلما اهل المشرك
فألقوا عليه الغراب حتى فنيه ثم جرائ القلب فقطع قبل وصوله اليه وكان من استرقي
وغيره قاله في كل جملة طرفة وهو الذي كان يعذب بلال لا مكة ويلي على وطنه
الصحراوي الطيرة وهو يقول احدا كان من الكفرة الا هيت ان كان قتله على يد بلال
على بعض الروايات واما عتبة بن ابي حنيفة فقتله على رضى الله عنه وقيل عامر بن
ثابت والامع ان النبي صلى الله عليه وسلم قتله فخرق القلبية كما ذكرنا من قريب واما جماعة
ابن الوليد فقتلواهم اسرع النجاشي واثم من عمر بن الخطاب بارض الحبشة كل في
العيص مع بعض شخصين وبادوا واما الغوا في القلب فقتل المشركين وبادوا في ذواتهم
براحته جفيم القلبية لانه من لم لان الطرف لا يجب ذنوه وفي العيصي فان قيل كم
كان عدد الذين اغوا في القلب اجيب بان قتاده وروعيه ان من عن ابي طلحة قال لما
كان يرم بدر وظهر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بضيعة وعشرين بن رحلا

في رواية باربعة وعشرين رحلا من مسند بدر فبيننا لعمري في طيوس من الطوايد ر
انتهى ولايتا في هذا ما تقدم من ان النبي في القلب حسترس السبعة الذين دعوا
عليهم النبي صلى الله عليه وسلم واخبر ابن مسعود انه راى من سري في القلب اذ ليس في
مباركة ما يقتضيه فصر الكون في القلب عليهم قال العيصي ومن فوايد الحديث ان
النجاشي استدلى على ان من صلب له في صلواته ما يمنع انفقها اها ابتداء ليطول صلاة بلال
تماما وواجب الخطابي عن هذا بان كبر العله اذ هبوا الى ان الصلاة حتى زناه الواسع
الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بعد اذ الشجرة كما يحل كما لا يلائم الصلاة
وهي تصيب ثيابهم وابدانهم قبل نزول الخيم فلما حوت من الصلاة فيها واقر من عليه
ابن سطل ما لا يلائم انها كانت بعد نزول قوله تعالى يا بلال فطر لانا او لانا من علي بن
الفران قبل كل صلاة ورد عليه ورد عليه بان العرش وطوية البدن طاهران والصلوة
من ذلك وقال النوري هذا ضعيف لان روث ما يوكر لم يمس بطاهر لانه يفضي الجحاشة
ومن حيث انه لا ينفك عن الدم في العادة ولا رذيلة صفة الاوثان فهو محسب الجواب
الرضي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمر في سجده استصفا بالظن اذ
وما يدري على كذا كانت هذه الصلاة فربما تصيب ما رثا على الصبح او غيرها فلا تخف وان
الاعادة فالوضع مع ما فعله اعادة واعترض عليه بانه لو اعادة لتعذر ولينقل قلت لا
يلزم من علم النقل عدم الاعادة في نفس الامر ان قلت كيف لا يعلم بما وضع على ظهره وان
فأخبره رضى الله عنه فذهب به قبل ان يرفع راسه قلت يلزم من ان العا فاطمة اياه عن ظهره
احصا صلى الله عليه وسلم بذلك لان كان اذ اقبل في الصلاة استغرق استغشا له ما به قفا
ولكن سلمنا الحساسه به فقد يحتمل انه لم يتحقق نجاسته والدليل عليه ان شاة اغضابا يصف
في صلواته وبنجاسته وقد يقال ان العزب والده كما لا دخل الصلاة وجليته الظاهرة ظاهرة
فكان كل العا ورويه المصعب واقترن عليه بالمكان في حجة وتبي جميع اجزاها نجسة
لانها منية واجب عن ذلك بالمكان قبل التعبد بحريم ذاتهم واعتز من عليه بالنجاس
الذرايح والنجاسة في الاحكام قلت الاحكام النجاسية من ذلك كانه لا يتل ان فاد به
صلى الله عليه وسلم في هذه الحلة فربما قد نكح على ان كان قبل حريم ذبا يحل له صلى الله عليه
وسلم لا يتفق على امر غير مشروع ولا يقر رده عليه لان حاله اجلس وقت وانعم النبي
ومن فوايد الحديث فبر ما تقدم فنعلم ان الله ما يكتم هذا الكفار وما اراد عند المسلمين
الا تقضيها ومنها معرفة الكفار بعدد في النبي صلى الله عليه وسلم فخر من دعائه وكنت
لاجل شفائهم الا ان جعلهم الحسد والاعداء على ترسنا لا تقا له وسما حلي صلى الله عليه
وسلم على من اذاه قبي روايت النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحديث ان ابن مسعود قال له
اره دعا عليه الا يوشك وانما استحقق الله ما حجبته لما دعوا عليه من التكم به حاله
لديه تبارك وتعالى ومنها استحباب الدعاء بالذوات منها جواز الدعاء على الظالم وقال بعضهم
معه ما اذا كان كافرا المسلم يستحب الاستغفار له والدعاء له بالذوات ومنها ان يمش
او من السب واكد ما صلى الله عليه وسلم قال في عقبة اشقى الغرضم اذ كان يمش

اي ويصلي على العاصم بن مسعود
او ما عليه من العاصم
عمر بن الخطاب في المشرك
ص

ابو جليل وهو المشهور من كعبا ولكن كان عقدة مسأرا على ما مر بينه وبينها ان استحب
الملك الحق به على ان ازالة النجاسة ليست بواجبة فانه الفرط والذلال القطعية التي
توجب ازالتها عن ثوب المصلي وبدنه ومكانة تزد عليه وقوة نفس فاطمة الزهراء رضي
الله عنها في صلاتها وسدحها وشرفها في فوجها فكسرها فصعبت عليهم وهم رؤساً فترسب لهم بدوا
عليها استمراما لها **باب الزاوي** في الزاوي فلا ذكره قال العيني الصبان
بعض الباطن على وزن حال ما يبرهن من العرف فيه ثلاث لغات بالصاد والزاوي والسين
والظواهر الزاوي واضعها السين وقال في الفتح بالصاد روايتا ولا ذكره الزاوي وهي لغة
فيه وكذا السين ضعفت انتهى والبا معوضته في الثلاثة **والخطاط** بضم الخيم وبالهمزة عطفا
على المصنف البند وهو ما يميل من اللفظ لفظا كان او رقبا **والخطاط** بالجر عطفا على ما
قبله اي يحل محلها اراخه هنا ويحل بما ذكره وذلك كالعرف واللفظ في **التوب** اي باب
بيان حكم الذنوب في التوب اي والبدن ونحوه بشر الاول وقال العيني فان قلت
ما المراد بقوله ونحوه قلت العرف وعرف كل حيوان بعينه صورة الذي يتخرج بها به
ويستثنى منه الجمل على اعرف في الفقه انتهى اي فان عرفه طاهر وسوره مشكوك فيه
فليس عرفه حراما بسوره قال في البر والحب بالذخري عن الاصل بلذخري الصلاة والسلام
ركب لها بدورا وهو لا يخلو من العرف غالبا لاجسامها والرحم للبدن والشفق لقلوبها
وهذا ظاهر في ان مردودا بحال من المفعول لكن جزم في المغرب بان حال من الفاعل
لاذخري لو كان حال المفعول لغير مردودا لانه ان العرف طاهر مشكوك فيه ايضا
ففي المستصحب طاهر بالذهب ان العرف والصاب مشكوك فيها انتهى قال العيني ووجه
المناسبة بين هذا الباب والذي قبله ظاهر على وضع البخاري لانه وضع الباب الذي
قبله فيما اذا التفت على طهر المصلي قد روى به عدم بطلان الصلاة في مثل هذه الصورة
وسم هذا الباب كذلك والاختلاف فيه انتهى وقال في الفتح ودخل هذا في الزاوي اطرافه
من جهة التماسه لما لو طالع انتهى وتفقيه العيني فقال حكم هذا الباب في الصبان
الذي يصيب التوب وذكره عقب الباب الذي قبله من هذه الجهة ولا ذكره في
الباين نعم اذا كان حكم الصبان لا يصيب التوب يكون كذلك لا يصيبه الا ما انتهى واجاب
في الانتفاض بان قد عرفنا بالكتاب اول وجوب الصبان بان كل صاحب الفتح
وسيد حال هذا الباب في الزاوي الطهارة وما ذكره العيني في باب المناسبة بين البابين
فا تفرقا وقال الكرماني وجه تعلق هذا الحديث بكتاب الرضا من حيث انه اذا اتيت
طهارة النجاسة بطلت له ولو تفت في المالا يتبين الما يجوز الرضا والزاوي
كتاب الرضا كتاب الطهارة عن الحديث وتبينها الطهارة عن الحديث واليهض من نفس
الحديث والحديث وسطا هما وهذا هو الجواب عن مثل هذه الاول مثل الباب الذي
تقدم انتفاؤه انتهى وقال **الزاوي** بن الزبير النابني الكثير تصفية الدنية ما وصله
المسند في قصته لطرية **عن السور** بكسر الهم وسكون السين المهملة وفيه الواو
الخراء وان يحتمل مع الهم وسكون الهم يحتمل في باب استعمال في فصل

وصو الناس **وسر** اي يعنى الهم وسكون الراء هو ان الحكم يتحققين والوجه الملك
اللاوي ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولبيع سنة شيئا لا يخرج اليه
الطائف لظلالا يتقل من نبي النبي صلى الله عليه وسلم اياه الحكم بها وكان مع اسمه ما حتى
استخلف عثمان رضي الله عنه فذها له المدينة وكان اسلامه الحكم بوجه مكة وعرفه بمرور
اصح عليه عليه وسلم الى الطائف لانه كان يمشي سرع ومات في صلاة عثمان وما توفي
معا وثمنه بربدين معا وباع بعض الناس بالظاهر بربان بالظاهرة ومات ببيت سنة
خمس وستين وقال في الترتيب ولي الخلافة في احسنه اربعة وستين ومات سنة خمس
وستين في رمضان وله ثلاث اواخر وستون سنة لانه ثبت له صحبة بل هو من كبار الصحابة
انتهى وهذا يرد على قول الكرماني حيث قال فان قلت كيف روى مروان ذم وهو لم يبيع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فربك بالمدينة قلت هو من رسل الصحابة وهم معتبر
انفا فاسمها اذا الظن اليه المسور ورواية المسور هي الاصل لكن تنضم اليه مروان للفقرة
والذم كما انتهى واقول له لما تجاب عن الكرماني بان يثبت له الصحبة بعد ريادة علمه
وهي معتقولة من الثقة والمنتهى مقدم على الثاني **شرح النبي** والايروي دوا الوقت
رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن والاصيل في زمنه هو صفتان **شرح حديث**
والهروي والاصيل وابن عسار الحديث وهي تجتنب البأ الذميمة قاله الشافعي كاهل
العرف وتبين بدنها عند كثر الحديث واهل المدينة وهي قرينة على جمل من كتبت
بغيرها قلت وقيل بغيرها مصفرة وهي المذكورة في القرآن التي كان فيها بقية
فقريرة الحديث يعني الاقن اما مسنونا في قصته لطرية ان شاء الله تعالى **وما**
النبي صلى الله عليه وسلم تمامه الا وقت في كلف رجل منهم اي ماتهم في حال احوال
الا كان وقوعها في كلف رجل منهم فعمل ما من باب الفعل يقال فعمل الرجل اذ وقع
بشيء من صدره او افعله قاله في الحكم والعمال والتمام لتمام العلم الجماعة وفي
الغيب والمغرب هما يخرج من المفهوم وزعم النووي انها تخرج من الغيب والتمام
فانها تخرج من الحلق وقال بعض الفقهاء التامة هي الخارج من الصدر والتمام هو الخارج
من اللسان ويكس بعضهم كذا في الحديث وقال الكرماني في قوله فان قلت ما وجه ذكر حديث
الحديث هنا قلت اما ان الراوي ساق الحديثين سوفا لاجداد ذكرهما معا وكبرا ما
بفعله المحدثون كما تقدم في حديث الاجود السابق انتهى وتقدم صاحب الفتح بحال
فعل الكرماني في ضمن ان قوله وما تخرج الحديث ان يكون الراوي ساق الحديثين
سوفا لاجداد او يكون امر التخرج وقع بالحديث انتهى وقول الراوي في موضع الذي ساق الصنف
فيه الحديث تاما لظنه الصواب انتهى ومما فضله الصحابة رضي الله عنهم على المأدبة
انفذ تمامه النبي صلى الله عليه وسلم الشريف ولذا قال في الحديث الذي يرد بالذلة
اي **يخرج** اي بالجماعة **وحجته** وحجته قال العيني نعم لما ان جرد انما تخرج من
الحديث الا وقت في كلف رجل وما ان يرد انما تخرج في الا وقت فلو جرح من
الحديث قال الكرماني في الاول هو الظاهر قلت الثاني هو الاظهر انتهى قال في المنع



والعزيم من هذا الاستدلال على طراوة الرين وقوه وقد نقل بعضهم فيه الاجماع
 لكن روى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابراهيم النخعي انه ليس بطاهر وقال ابن
 هجرم مع عن سلمان الغامسي و ابراهيم النخعي ان الغاب كسفن اذا غارق في الغم انهم
 والسند في المؤلف قال حدثنا **عبد بن يوسف** عن ابي بكر الصفي وكونه قال
حدثنا اسحاق بن ابي النورى قال قاله الدارقطني عن **عبد بن يوسف** بصيغة التصغير الشهر الطويل
عن انس و زاد الاصيل بن ماث قال روى عنه **يزيد** بالزاهى **ابن ابي اسحاق**
وسلم في قوله اي نوب النبي صلى الله عليه وسلم قال الكرماني يجعل الضمير الى انس وهو
 عدلي زاد ابو يعقوب وهو في الصلاة **طوله** اي هذا الحديث اي ذكره معلولا في باب
 حلك النواقي باليد من المسجد ولا يذرو الوقت والاصل قال ابو عبد الله **طوله** **ابن**
ابى مريم شيخ المولى سعيد بن الحكم المصري المتوفى سنة اربع وعشرين ومانعت **قال**
عبد بن يحيى بن ابي الغافقي المصري متوفى من مروان المتوفى سنة ثمان وثلاثين
 ومانه **قال** حدثني بالاحمد **عبد بن محمد** الطويل **قال** حدثنا **عبد بن ابي اسحاق** **عبد بن ابي اسحاق**
 يعني مثل الحديث المذكور وهو معلول سمعت الثاقف وحرف العليم واذا دوت وانه ابن
 ابي مريم ضريح **عبد بن ابي اسحاق** من انس عباد ما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة
 قال قال حدثنا **عبد بن ابي اسحاق** بن **عبد بن ابي اسحاق** بن **عبد بن ابي اسحاق** بن
 قال الكرماني بيان طهارة النجاسة والجراف والشراب بالعضلات الطاهرة والعظم برسول
 الله صلى الله عليه وسلم غاية التعظيم ورواه هذا الحديث ما بين مصري وبصري وسني وشبه
 الحديث بالجمع والازداد والغنم والسباع **باب** التوسيم
لا يجوز الوضوء بالبيد بل باليدين وهو الماء الذي يجيد اي يطرح فيه نحو التمر يخرج
 حلاوته لما قال في سبعة بخر والبيد كل شراب يعل من الفواكه والحبوبات اسكر
 او لمسكر يقال لبيد القرا اذا فقت في ماء البيرة يبيد او اشبهه اختاره بيده او البيد
 الطراوي ويطلق البيد ايضا على ما يذوقه من ماء من يذوقه وليس بمزاد هذا **ولا المسكر**
 قال في الفقه هو من عطفت العام على الخاص والمراد بالبيد ما لم يبلغ حد الاسكارا
 وتقصير النبي فقال لما يكون ذلك اذا كان المراد بالبيد ما لم يبلغ الحد الاسكارا
 واما اذا وصل فلا يكون من هذا الباب انتهى **قول** وفيه نظر اذ هو على هذا التقدير يكون
 من عطفت العام على الخاص بل الامر بالكس لان اذا وصل الى
 حد الاسكار يصير من اسرار المسكر فاد اعطفت المسكر عليه يكون من عطفت العام
 على الخاص واما جاب في الاشتقاق من قولك فقلت هو الذي اختلف في الوضوء
 باليدين لا يحصل له ايضا لان الماء اختلف في جواز الوضوء به انما هو الذي لم يبلغ
 حد الاسكار فا لعطف عليه على هذا التقدير من عطفت العام قطعاً فكيف يجيب
 اعتراض النبي عليه في جعله من عطفت العام على الخاص على ان الامر من غير
 وارد فلا يحتاج الى الطوارى لان قول صاحب الفقه ان من عطفت العام على الخاص على
 تقدير ان يكون البيد مسكراً بل قوله او المراد بالبيد ما لم يبلغ حد الاسكار في قياس

وقال

وقال النبي وعقنص البيد بالاركان بين المسكرات لانه محل الخلاف في جواز
 التوسيم انتهى اخول في قوله بين المسكرات نظراً لان البيد الذي وصل الى حد
 الاسكار ليس محل خلاف لانه محس كسبا في المشرع في كل حاله لان بر المسكر
 اجم هو بالغة او بالفضل واسته لا في حقيقته وجماله عنده من براه ان يكون من
 مجموعها عند مفرغ ولاشبهه ان البيد الذي يصل الى حد الاسكار مسكراً بالغة او بالمتى
 ما يروى اليه **وكذا** هو اي التوسيم بالبيد الحسن المصري ما وصله عنه ابن ابي شيبة
 وعبد الرزاق بن مهران عن عده لم يفظ لانه يشبهه لكن روى ابو عبد الله بن ابي اسحاق
 عنه انه لا بأس به فظلي هذا فكذا هتد عنه على الترتيب كما في الفقه قال النبي فظلي هذا لا
 يناسب الترجمة انتهى **قول** يمكن حمل نفي الجواز في الترجمة على الجواز المستوي الظرف
 فيحصل المناسبة وان كان تعدياً **وابو العاليد** موت العاليد وضع عصية الضميمة ليرأى
 كسراً **ابو** بالياء التخيبة ليعقدها وصله ابو اود بسند جيد و ابو عبد الله بن ابي اسحاق
 خلقه قال سالت ابا العاليد عن رجل صابته جارية وليس عنده ما وعده بيده يقتل
 به قال لا وفي رواية في عبيد فكره وهو عند ابن ابي شيبة لم يفظ لانه ان يعقل
 بالبيد **وقال** **عطاء بن ابي رباح** **البيد** **احب** الى من الوضوء بالبيد والبيد كما عدا
 قال النبي وهذا يدل على ان عفا جبر استعمال البيد في الوضوء ولكن النبي احب اليه
 منه فظلي هذا هو ايضا لا يصدق الترجمة وروى ابو اود عن طريق من جرح من عفا
 انه كره الوضوء بالبيد والبيد وقال ان النبي احب اليه منه قلنا اما التوسيم بالبيد
 فلا خلاف ان يكون بنفس النبي او بما خلفه لمن قال لا يجوز في الاجماع واما ان
 يجوز عندنا فلا خلاف في الفقه واما الوضوء بالبيد فهو جازعده الى حصة ولكن بشرط
 ان يكون حلواً قطعاً ليس على الاعطاف كما وما استدر منه صار حراماً لا يجوز التوسيم به
 وان غيره النار فادام حلواً فهو على الخلاف ولا يجوز التوسيم بما سواه من الابدان جوا
 على قصته القياس وقال ابن بطال اختلفوا في الوضوء بالبيد فقال ما بينه والساق
 واحد لا يجوز الوضوء بالبيد ومعلوم عدم الماء وجوده ثم كان وغيره فاق
 واجمع ذلك استساراً ليجوز التوسيم بالبيد والوضوء به وقال ابو حنيفة لا يجوز الوضوء
 به مع وجود الماء فادامه فمجرد فمعلوم انهما صفة وقال الحسن جاز الوضوء بالبيد
 وقال الاوزاعي جاز فيما رواه البيهقي في الخبرين لقائمة وروى عن النبي صلى الله
 عليه وآله ان لا يري بأساً بالوضوء بشيء من ماء قال الحسن والاوزاعي وقال بكرمة
 البيد وضوء من لم يجده الماء وقال ابو حنيفة البيد الحلو احب الى من التيمم وجمعهما
 احب الى من عدا الى حنيفة كقول بكرمة وقيل بعد يجوز الوضوء بشيء من الماء الطاهر والبيد
 عند عدم الماء في السفسطية ابن مسعود روى اصبته وفي الابع والخلف المشايخ
 في جواز الاستئصال بيده التيمم على اصله في حنيفة فقال بعضهم لا يجوز لانه الجواز
 عرف بالوضوء وانه ورد بالوضوء دون الاستئصال فيصير على جوده النص وقال بعضهم
 يجوز لاستئصالها في النبي لم يرد من تفسير البيد التيمم الذي فيه الخلاف وهو ان يلقى في



الماضي من التبرأ يخرج حلاوة الى الماء وهكذا ذكر ابن مسعود في تفسير البيهقي الذي
توصاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال فترات الغيث في الماء لان من عادة العرب انها
تطرح الزير في الماء ليجلو فادام رقيقا جالوا او كما رصا بتوصاه عند ابي حنيفة وان كان
لغليظا كالزبيب لا يجوز التوضي به وكذا اذا كان رقيقا كغدا وسنك وقدهه بالزبد لانه
مسار سكر والمسكر حرام وقد جاز التوضي لان البيهقي الذي توصاه صلى الله عليه وسلم
كان رقيقا جالوا فلا ينجس الغليظ ثم الذين جازوا التوضي به احتجوا بحديث ابن مسعود
حيث قال له صلى الله عليه وسلم ليلة ليل ما في ارد الماء قال بيده قال تمر طيبة وما
ظهور رده ابو داود والترمذي وزاد فتوصاه وصلى العجر وقال بعضهم هذا الحديث
الطريق على السلف على تصديقه قلت انما تصغوه لان في رواية ياريد وهو رجل يجهل
لا يعرف له رواية غير هذا الحديث قاله الترمذي وقال ابن العربي في شرح الترمذي ابو
زيد هو له غير من حديث روى عنه راشد بن كيسان وابو روق وهذا يخرجه عن ليل
ولما اشتهر بغيره يجهل ان يكون الترمذي اياه يجهل الاسم على انه روى هذا الحديث
اربعه عشر بعبارة ابن مسعود كما روى ابو زيد ثم علمه رجل رجلا ثم قال وقال
بعضهم على نفس بوجهه ابي حنيفة حديث ابن مسعود انه سئخ لان ذلك كان بكرة ونزول
فوله تعالى فلم تقدر واما فتيمم الماء كان باليد بطلا فقلت قلت هذا نقل هذا من
ابن الصغار من الملكة وابن حزم من كبار الفقهية والحب منه ان مع عليه ان هذا
مرج وذهقه وسكت عليه ووجه الرد ما ذكره الطبراني في الكبير والدارقطني ان يجهل
عليه السلام نزل على النبي صلى الله عليه وسلم با على كفة فخره بعقبه فاشع الماء وظهر الوضوء
وقال السهلي الوضوء في كفة في الكوفة وانما قالت عائشة رضي الله عنها اية التيمم
تقربا الى الوضوء لان الوضوء كان يعز وضوءا قبل غيرها لم يكن قرا ما يبل حتى نزلت اية
التيمم وكل عيان عن ابن الجهم ان الوضوء كان سنة حتى نزل فيه القرآن باليدية
انتمي لخصا قال في الفتح وانما كانوا يصنعون ذلك ابي بلقون القر في الماء لان الماء
سأهم بل كان جالوا قال وقوله ابي حنيفة في المشهور عنه بنسب التمر واشترط ان
لا يكون محض ماء وان يكون خارج المصرا او العزبة فاعا صحاء فقال محمد
يجمع بينه وبين التيمم قبل جالوا وقيل استعجابا وهو قول اصحاب وقال ابو يوسف
يقول الجمهور لا يتوصاه بجلال والخار والطيور وذكر فاضل خان ان ابا حنيفة
دفع الى هذا القول النبي والسنن قال حدثنا علي بن عبد الله المدني بكسر الدال
قال حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن محمد بن مسلم ولا يصح عن الزهري
عن ابي اسحق بن عمار عن ابي عبد الله بن الحسن بن عوف عن ابي اسحق رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يشرب السكر جوارح قال العيني حاشا
هذا الحديث الترجمة بالجره والتقبل وكان موضع كتاب الاشربة ووجه ذلك ان الشراب
اذا كان سكر يكون شرابا كذا في الترمذي ان النبي وقال انكر ما في وظهره
النجاري في هذا الباب بهذا الحديث انه اذا اشرب السكر ليرجى شرابه وما لم يجل شرابه

لا يجوز

لا يجوز الوضوء لخرجه عن ام الما في اللغة والشرعية وكذا في البيهقي من المسكر
انما هو في معنى المسكر من جهة انه لا يقع عليه اسم الماء ولو جاز ان يسمى البيهقي ما
لان فيه ما جاز ان يسمى الماء لان فيه ما انتمى وتعتبره العيني فقال كون البيهقي
الغبار المسكر في معنى المسكر غير صحيح لان البيهقي الذي لا يشكره الا ان رقيقا وقد
الغيب فيه فترات يخرج حلاوة زوال الماء ليس في معنى المسكر ولو نظير احمد والجمهور
من عدم جواز شربه لعل ما علم جواز شربه البيهقي الذي ذكره ابن مسعود وما الا
تري ان النبي صلى الله عليه وسلم كعب قال تمر طيبة وما ظهور من سال ابن مسعود ما
في اولئك قال بيده وقد اطلق عليه الماء ووصف بالظهورية فكيف ذلك الكرماني من
هذا حتى قال ما قاله نرويها لذهبه والحق الحق ان يتبع قوله ان الكرماني وقال ابو
عبيد امام اهل اللغة البيهقي يكون ظهوره لان الله تعالى شرط الظهور بالماء والبيهقي
لم يجعل لها ثلثا والبيهقي ليس منها قلت الكلام مع ابي عبيد لانه اذا اراد اطلق
البيهقي في غير مسكر لان فيه صفة لهرت النبي وان اراد البيهقي الخاص وهو
المسكر فحق ايضا نقول ما قاله النبي وقال العيني قوله صلى الله عليه وسلم كل شراب
المرأى كل واحد من افراد الشراب المسكر حرام وذلك ان كلمة اذا اضيفت الى الكره
تقتضي عموم الاراد واذا اضيفت الى العرفه تقتضي عموم الاراد وقال بعضهم
شراب السكرى كان من شأنه الاسكار رسوا حصل شربه الاسكار لا تقتل ليس
معناه ذلك بل لان الشباع اخبر بجملة الشراب عند انصافها لاسكار ولا يدل ذلك
على انه يجره اذا كان بسكر في المستقبل ثم نقل عن الخطابي في قال الخطابي فيه
دليل على ان قليل المسكر وكثيره حرام من اي نوع كان لانها صيغة عموم اشربها
الوضوء الشراب الذي يكون منه المسكر فهو كما قال كل طعام اشبع فهو ملل فانه
يكون دالا على كل طعام من شاة الاشباع وان لم يحصل الشبع به لبعضه وقت
بعض قلت قوله قليل المسكر وكثيره حرام من اي نوع كان لا ينبغي في كل شراب انما
ذات في الجردا روى عن ابن عباس رضي الله عنها موقوف او موقعا انما حرمت
الطبخ بعينها والمسكر من كل شراب فهذا يدل على ان الحر جوارح لها وكثيرها سكرت
ام لا وعلى ان غيرها من الاشربة لهما بجره عند الاسكار وهذا ظاهر فان قلت ودد
عنه عليه الصلاة والسلام كل مسكر حرام وكل مسكر حرام قلت طعن في يحيى بن
معين وابن سلم فالاصح ان موقوف على ان يجره وهذا والله مسلم بالنظر في الاطعم
الاصرف او ما لم يسلط معناه كل ما سكر فحرمه الحرمان النبي والارث انخرجه للوف
ايضا في الاشربة وكذا سلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بار
عزل المرأة اباها الدر اباها معول الصدور المضاف لاطعمه والدم بدل الماء
سند بخرجه في اباها هي سنة اول التي خلف من الضمير على مذهب الكوفيين
وزاد الكرماني كونه بدل بعضه وتعد صاحب الفتح واستعمله البرماوي والعل في
الاستعداد ان الدم لا يبيد جوارح او مستعمل سقذ بر فعل مثل على بن وهب

في رواية الكشي من وجهه وعن في رواية غيره اما معنى من وعن الغسل
 معناه الازالة ولا ينسأ غسل المراتة من عن وجهها والارض من هات التربة
 كما في اللغة اذا زالة الحاشية ونزهاها نحو الاستعانة فيها كقولهم في الوضوء بهذا النظر
 مناساة ازا في العلية لطيف سهل وقال الكري في غيره نطق الباب كتاب الوضوء
 على كون النسخ كتاب الطهارة بدل كتاب الوضوء فلا يخاف فيه والاولى بالمراد بالوضوء
 اما معناه الغوى لانه جزء من الوضوء وهي الحسن والنظا فنهضنا ول وضع الحطب
 ايضا ومعناه الاستصلاح فيكون ذكر الطهارة عن الحطب في هذا الكتاب بالالتصية
 لطهارة لطيف والمناساة بينها كونها من شرائط الصلاة ومن باب المتطافه وغير
 ذلك والامر في مثله سهل جدا انتهى قال الباقى احسن فيه وان كان لا يجوز عن بعض
 نقسقه وقال ابو العلاء يرفع اليها بعد ما وضوه وقيت احدي رجله وهو
 يرفع يديه **اعلم بطلانها** قال العيني وهذا التعليل وصله عبد الرزاق عن عمر
 بن عاصم بن سليمان قال دخلنا على ابي العاتية وهو وضع فرضونه فلما بقيت صديقه
 رملية قال اسحق اعلى هذه فانها رضية وكانت براجرة ورواه ابن ابي شيبة
 وقال بعضهم وراي ابن شيبة انها كانت معصومة قلت ليست رواه ابن ابي شيبة
 هكذا وانما المذكور في مصنفه صحتها ابو عاصم ورواه عن ابي العاتية
 انما اشكى رجله فغصها وتوسل ومسح عليها وقال انها رضية وهله غير ما ذكره الطحاوي
 على ما لا يخفى انتهى انتهى ان رواية البخاري منهم وضوه وامرهم ان يحسوا او رواية
 ابن ابي شيبة انه توضا ومسح فلا يكون ما ذكره ابن ابي شيبة زيادة في رواية البخاري
 لانها يراه ولو تدرى في الاتفاق من جواب هذا الاحترا من واقول يمكن التعليل
 بين الروايتين بان جعل ما في مصنف ابن شيبة على البخاري ان كانت الواقعة تخفى بان
 يكون معنى قوله توضا ومسح اي امره وبان يوضه ومسح على رجله كما يقال
 السلطان الخارجى امر يقبله والسند قال **صحتها** يعني ابن سلام يدل
 عليه رواية ابن عسكرا صحتها يعني ابن سلام **قال حبرها** والاولى ذر الوقت
 والاصلي صحتها **اسطوان بن عيينة** عن ابي حازم **بالحا المبهلة** والزراي الكسوزة سلمة
 ابن دينار الاعرج **الحسن** وعلى الملقى الزاهد المتوفى في خلافة المنصور رسته حسن
 ولا يثبت وما انه **سمع سهل بن عبد الله** مائة **الاضار** في الاضارى ابو العباس
 وكان في اسبغها صبغ النبي صلى الله عليه وسلم سبلا روى له عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما تحده في ثمان وثمانون مرة ذكر الجاد منها تسعة وثلاثين مات
 سنة ثمان وسبعين وهو ابن مائة سنة وهو اخ من مات من الصحابة بالمدينة وقال
 في التهذيب روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تحده في ثمان وثمانون
 حديثا اتفاقا على ثمانين وعشرين واخرج البخاري باحد عشر فقول المستطال ان
 له في البخاري احوار اربعين حديثا يخالف ما يروى من التهذيب وما في الكفا في العيني
 من انها تسعة وثلاثون وسأله ابن حجر حلة لية بتقدير فهدى البصريين وقوله

وما بين وجهه احد جملة حالية ايضا من سهل فمن الخال المتراذلة ومن يقول
 سأله من الخال المتراذلة وتعلل الاعتراضة باى شئ متعلق بسأل ذووى
 بواى من الاولى ساكنة والثانية بكسرة تسمى الفعول من المداودة وما حذرت
 في بعض الاصول احدى الواو بن خطا لا تقاكو او داود **جرح النبي صلى الله عليه**
وسلم الذي صابه في غزوة احد لم يبع راسه الشريف وجرح وجهه الشريف قال سهل
ما بين وجهه من الخال اعلم به من يرفع علم صفة لاصد ويضه على الخال من احد وان
 كان نكرة لوقوعه في سياق النفي قال العيني وعرضه من هذا التركيب انه علم الخال
 يرفع العنقصة لان موته متأخر وشمل هذا التركيب لاستعمل بحسب العرف الاصغر اتفاقا
 المساوى وبهذا يسقط سؤال من قال لا يلزم منه نفي مساواة غيره له فيه انتهى
كان علي بن ابي طالب يرضه **ما رأينا طرية** اجملة صلى الله عليه وسلم ورضه فيها
نقل عن وجه الشريف الدم وهذا موضع المطابقة **ما رأينا** بالبناء **الفعول** **حصى**
فاخرج بالبناء **الفعول** ايضا **والن** قوله **حصى** اي بالحصى اي برماده لما في من
 اسالك **الدم جرحه** ثابت فاعل جرحه اي وضع الرما على الجرح فاسلك الدم
 وفاعل هذه الافعال المكونة هي السيدة فاعلمه صلى الله عليه وسلم رواه المؤلف تحت
 الطب كما قال هناك فلان فاعلمه صلى الله عليه وسلم **المأكوة** عمت المحصية باخرجتها
 والضعف على الجرح جزا الدم اي انقطع وهذه الواضحة كانت باحد قال العيني وزعم
 ابن سعد ان عنته بن ابي وقاص سمع النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه واصاب رية
 فكان لمولى ابي حفصه بن النبي صلى الله عليه وسلم الدم والنبي صلى الله عليه
 وسلم يقول كيف يطغ قوم صفوا لهذا انهم فانك الله تعالى ليس في من الارضى الاتية
 ويكن الجرح بان سلا مضطرا فان اوله على فاعلمه صلى الله عليه وسلم او انه كان رية
 ودم السبيل ان عبد الله بن قتيبة هو الذي جرح وجه الشريف وفي هذا الحديث
 قال ابن بطال دليل على جرحه مباشرة المداودة وادى حمارها وادى لثمنه
 وكذلك قال ابو العاتية اسحق اعلى يعني فان امرضيه ولم يحض بعضهم دون بعض
 بل يجرهم جميعا وفيه باحدة التداوى لا تنصلى الله عليه وسلم فدل صدقة جرحه الحصر
 المحرق لانه يقطع الدم وقدمه مشروعة الاتفاق في الوجه بالزوس والدرع ويحويها
 وان ذلك لا يتجرح في التوكل وفيه باحدة الاستطاعة في المداودة قال النووي وجبه
 وقبح الاستبداد والاستقاوم بالانثيا عليهم الصلاة والسلام لهما ارجل الاجر ولتوف
 امهم وغيرهم ما يصابهم لتمام سواهم ولعلهم انهم من البشر يقتضيه من الذي يظفر
 على اجسامهم ما يطر على اجسام البشر ليقطوا انهم يظفون من جرحون ولا يقتضون
 بما ظهر على ايديهم من الجرحات كما اذعن المنصور يعيسى عليه السلام وقدمه سوال
 من لا يعلم عن امرض عليه واخرج المؤلف هذا الحديث ايضا في المداودة والنجح وسلم
 في البخاري والترمدى وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن **السر**
السر كسر السنين المبهلة وقد يمتد وهو مذكور في حديثه ويطلق على العقل والالة



ويصح على سوك ككتاب وكتبه وتعليبه الوا فيه هجرة كما هو القياس في كل وا و
 مصفوفة لانه كقنت وا قنت قال في الجامع السوكت والمسوكت ما يدل للث
 به الانسان من العود والتذكير وهو نفس العود الذي يتسلك به مواضع المشي
 الضيق ويقال جلت العقم والابن مثله لانه لا يكثر له وسما يقال سالت فيه فاذا
 فقد استاك لم يتركه والرم وهو سن الوضوء فلان ذكره المصنف في باب اذان باب الصلاة
 مثل التزادة والسوكت والرم في الغنم لانه كربة لانه مطرته القوم صفة للرب
 وقال ابن عباس رضي الله عنهما ما وصله الحولف في تفسيره كخرق مولايت **صدا النبي**
صلى الله عليه وسلم فاستن من الانسان وهو اذا فيه خشونة على حزمه السن الذي يتخلل له الحولف
 من السن يقع السين وهو اذا فيه خشونة على حزمه السن الذي يتخلل له الحولف
 ونحوه وقيل من السن بكر السن لانه بعد الانسان ويجلوها وهذا المصنف ما اقتضت
 رواية المستمل وبه قال **حديثنا ابو الهيثم بن فضال** في التوضيح من الفصل السبعة بعد ما **قال**
حديثنا جابر بن عبد الله بن محمد بن جابر في صحيح الفقيه **حديثنا جابر بن عبد الله**
 المعروف بكبري لم يعل على المشهور وقال المنا في بعض ما سكنوا العين له لعله وفتح الواو
 نسته الى عين من الازد المتو في سنة تسع وعشرين وما نه **عن ابي بصير** في بعض المحذرة
 وسكون الراء من ابي موسى الاسدي عن ابي بصير في بعض المحذرة
قال ابي الهيثم بن فضال في بعض ما سكنوا العين له لعله وفتح الواو
 نسته الى عين من الازد المتو في سنة تسع وعشرين وما نه **عن ابي بصير** في بعض المحذرة
 وسكون الراء من ابي موسى الاسدي عن ابي بصير في بعض المحذرة
قال ابي الهيثم بن فضال في بعض ما سكنوا العين له لعله وفتح الواو
 نسته الى عين من الازد المتو في سنة تسع وعشرين وما نه **عن ابي بصير** في بعض المحذرة
 وسكون الراء من ابي موسى الاسدي عن ابي بصير في بعض المحذرة

بوع هر ما و هو يا حآ بالعين من غير تلف والذي يخرج من الحلق يسمى هواية
 وهذا الحديث جزء من سوسم والوداد والنساي في الفهازة ومطابقه للترجمة لافا
 وبالسند قال **حديثنا عثمان بن ابي شبيب** في بعض ما سكنوا العين له لعله وفتح الواو
 نسته الى عين من الازد المتو في سنة تسع وعشرين وما نه **عن ابي بصير** في بعض المحذرة
 وسكون الراء من ابي موسى الاسدي عن ابي بصير في بعض المحذرة
قال ابي الهيثم بن فضال في بعض ما سكنوا العين له لعله وفتح الواو
 نسته الى عين من الازد المتو في سنة تسع وعشرين وما نه **عن ابي بصير** في بعض المحذرة
 وسكون الراء من ابي موسى الاسدي عن ابي بصير في بعض المحذرة
قال ابي الهيثم بن فضال في بعض ما سكنوا العين له لعله وفتح الواو
 نسته الى عين من الازد المتو في سنة تسع وعشرين وما نه **عن ابي بصير** في بعض المحذرة
 وسكون الراء من ابي موسى الاسدي عن ابي بصير في بعض المحذرة

شبكة
 الألوكة
 www.alukah.net

قال انه لو يصح عن اسحاق وكيفية عندنا ان يستألك عن الاطوال عند مضمومة
الوضوء والخرج ابراهيم عن حديثه عشة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يستألك
عنه الاطوال في الغنى ويستألك على بساها وسانا ولا تقدر فيه يستألك الى انت
يطرف قلبه بزوال الحكمة واصفر الراسن وياخذ بالسؤال باليمنى والمستحب فينبأ ذلك
بذلك سواء ويكون في غلظ الخضر وطول الشعر والمستحب يعود ازاله ويباين قد
يؤدى بالما ويكون لبنا وفي الحنيط العظا لثارة تقود متفاه السوائل واذا المرجح بالسؤال
يعالج بالصحة وفي حديثك السن رواه البيهقي انصلى الله عليه وسلم قال يخرج من تحت
السوائل الاصابع وفضا ناله كثره وقد ذكرنا في شرحنا لما في الأثر الطيحي وما ورد
فيه عن الأثرين حسين صاحبنا انتهى ومن احكامها ان يصبغ في كل حال ولو بعد الزوال
فصا ثم خلا فاشا فصبغته ويأكل في مواضع منها الوضوء لحديث ابن خزيمة لولا ان اشق
على امتي لامرتهم بالسؤال عند كل وضوء امرأ على وجه ومنها الصلاة لحديث ورد فيها كثر
الوضوء ومنها لاداء القرآن ومنها حال تغير العلم ومنها الاستيقاظ من النوم واستدل صاحبنا
المحدث على سنينة السوائل بانصلى الله عليه وسلم كان يراى عليه عليه قال في النهز واقرب
ابراهيم الا ان المواظبة تقيد الوجوب لا الصفة الثابتة ان المواظبة عند الوضوء كما
هو الذي ثبت وأجيب عن الاول بان الضار كما مرنا ان فضيلة سلما انها تفيد
لكنه مقيد بعدم المعارض وقد وجد وهو قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق
على امتي لامرتهم بالسؤال عند كل وضوء اشترجه الشأى ولو وجب لامرهم بشق او لا
ولما رعن الثاني جوا بانسهم قال الشارح الاصع المستحب لانه ليس من خصائص
الوضوء في الغنى وهو الحق ويدا فقدمنا في الفدية القرآنية يستحب في خمسة مواضع
اصفر الراسن وتغير الزاجحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء
لكن الاستسفر يقيد غيرها وجماد ذكرنا ان ما يدخل البت انتهى ومن ثم قال زاد غيره
وعند خراة الغرائن واجتماع البياض نقيان عندهم من المواضع القيام الى الصلاة قال
في البحر يشكك عليها قاله من ان عندنا الوضوء والسؤال في الصلاة قال في العرائن
وقايرتها اذا وضوءا فظهر بسؤاله وتطه على وضوءه الى الصلاة العصر والى المغرب
كان السائل الاول سنة لكل بعدنا وعندهم ليس ان يستألك في الصلاة واقل يمكن ان
يجاب عنه بما فعله في السراج بعدة حيث قال واما اذا سئى السائل فظهر ثم ذكره
بعد ذلك فان يصبغ لوان يستألك حتى بد رنك فضيلة وتكون صلاته بسؤاله
واجبا انتهى وهو في هاج الحاشية وسؤاله لا الوضوء وبغيره سر كلام القرظي
ويجب تسالكه بمبينة بان يجعل الحضر عليه والانهما اسئل راسه وراق الاصابع
موقر به فتمسأ عن ابن سبيح ونبينا للطلول في الغزوات او عرضا والاكثر وت
على الاول وانه ثبت في الامالي ونزلت في الاساق فلنجد من ساءه والسؤال عند
ايضا سئد بان الجانبين لا يغير في الامالي ولا ساقا ويستألك في كل موضع الا اذا
والغيبه وافسله الا ان سئى الترتول وعند فذاه فقولوا الاصع مقامه وما صدر

ان يستألك

الى نيف وتلاين مستغفة اذا ناهاماملة الاذى واعلاها نذ كبر المشاهدة عند الموت
وقد خا الله في بيته وكرمها انتهى لمخصا والجمود نطقه عن صاحب الهداية السنينة
ونقل العيني عنه الاحتجاب وكان قوله طولا مع قول العيني عريتا لا طولا وفي
الهدى والعزركيبت شأى هذا من الانسان العلبا او السفلين من الجانب الايمن
او الايسر طولا او عرضا او مراما انتهى لكن قال الشربلاني في ما يشبه هذا لما قاله العرف
والاكثر على ان يستألك عنها الاطوال لانه يخرج صلح الانسان ومن فضاه لانه يسأل الشيب
ويجد البصر وحسنها انه شفا لما دون الموت وان يسمع في السهل على السراط ومن اداه
ان لا يربطه على شيبه ولا يوضع مستسقا على الارض بل قائما ويكره في الطل ان يخطى لمخصا
باب دفع السائل الى الاكثر او استجابته بل من يريد التبرع
به او الجدية بما ولله فلا كرسنا وهو المارد من الحديث وقال عطاء بن يعقوب الدين الهذلي
الغلام والنون بعد الالف ويجوز فيه الصرف وعنده ما على انما جود من العفن او
من العفن كحسان بن الحسن او بن الحسن وهما من مسلم الضار البصرى الانصارى
زا عهد ثقة مسلم بن القران زمن الحنة فهاى ان يقول القران مخلوق وكان من حكام الخراج
والمقبول حمل له عشرة الاقربا على ان يقف عن نقد بل ولاقول عدل او
غير عدل قال لواله فف فيه ولا نقل فيه شيئا فقال لا يبطل خصامك الخوق ولما خاها
مات سجدا سنة عشرين ومات من قال العنقا خرج البخارى هذا الحديث بلا دابة
ولكن وصله غيره منهم ابو عوانة في صحيحه عن محمد بن اسحاق الصفا في وعنه عن
عطاء واخرجه ايضا ابو نعيم الاصلى عن ابى احمد تاهوسى بن العباس الطوسى ما
صح من يحيى ثنا عطاء وثنا ابو اسحاق ثنا عبد الله بن خطيب ثنا زعفر بن علي ثنا ابى
قال لا تا صح من جويرية وقال سلم في صحيحه ثنا زعفر بن علي عن ابيه عروة لا يخطى
من طريق وهب بن جبير وسعيد بن حرب قال انما صح من جويرية فذكره انتهى وقال
في الفتح قال انما على اخرجه البخارى بلا دابة قلت وصله ابو عوانة في صحيحه
صح من اسحاق والصفا في وعنه عن عطاء وكان التوجيه ابو نعيم واليهق بن عيسى
انتهى وقال لا يظهر من كلام صاحب الفتح جواب عن قول الاتصالي لان وصل
غير البخارى لا يكون وصلا له ثم لوان ثبت ان البخارى اخذها من عطاء بلا واسطة
لكن جوابا عن قول الاتصالي قال في المقوية عطاء بن مسلم الضار من كبار
العلماء الثابت لقبه البخارى وروى عنه شيئا يسيرا وصارت جملة من اصحابه
عنه فقهيون ان يكون ما ههنا من هن اليسير ليقابل منها صح من جويرية تصغير
جاء رتبة الجهم البصرى ابو نافع النخعي ثقة عن ما صح من ابى عمر القرظى اعدى عن
عنده من عمر بن موسى بن الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انى قال في الفتح
هو نفع الهون من الروبة وهو من جنها وفي رواية المستمل بانى بتقديم الرواة
اسير ومسلم طرق على بن نصر الجعفي عن صحرا ران في المنام وخلصا على نبي
في المنام فعلى هذا يترس ان رواها انتهى وتعقب العيني قوله وهو من جنها فقال ليس



الاشياء قال ابن الجوزي وهذا هو المصلحة في النوم عند الاطباء ايضا فانهم يقولون
 ينبغي ان يتخلع على الجانب الايمن ساعة ثم يتقلب الى الايسر فيأخره ان النوم عليه
 الايمن سبب اعتدال الطباع لان ضيق الاعراض تقضي ذلك والنوم على اليسار يضرهم
 لا يتكلم على الكبد على المعتاد وقال الكرماني اسرع الى الاثباته والى الحد والطعام كما
 هو عند كورد في الكتب الطبية وتعبه العيني فقال الذي ذكره الاطباء خلاف هذا فانهم
 قالوا النوم على اليسار روح هيدون وايسر واقرىب الى اعضاء الطعام ولكن اتباع
 السنة الحق واولى انتهى وقال ان الذي نقله عن الاطباء لا يصادمهما قاله الكرماني
 فان الاعتدال ليس عين الانتصار بل هو مقدمته له فلما سلمت **فصل في معنى اليبس**
 كما في رواية اخرى اسلمت فبني اليبس واما معنى واحد لان الوجه واللسان مراد بهما الذي
 كان في النوى عن العظم وقال ابن الجوزي يجعل ان يراد به الوجه حقيقة ويحتمل ان
 يراد به القصد فكذلك يقولون قصدت في طلب صلاحتي وقال الغزالي قيل ان معنى
 الوجه القصد والعمل الصالح ولذلك جاء في رواية اسلمت فبني اليبس ومعنى وجهي
 اليبس جمع بينه فعل في ظاهرهما كما في ابن المغن وقال الكرماني ومعنى اسلمت
 وجهي اى استسلمت وجعلت نفسي مفقودة من طاعة كماله والاسلام والاسلام
 يعني انتهى ويقصد العيني فقال كما اضروه وليس وجهه والوجه ان يفسر اسلمت
 سلبت ذاتي اليبس مفقودة من طاعة كماله لان المراد من الوجه الذات انتهى وقال لا
 يجزي ان الاسلام والاستسلام متشابها بران معنوما فالظاهر ان مراد الكرماني بقوله
 معنى اى بحسب المال والمصادق اذ لو لم يصدق عليه ان يسلم نفسه اليك يصدق
 عليه ان يستسلم اليك وانقاد اليك قال ابن المغن ومعنى اسلمت سلمت واستسلمت اى
 سلمتا لك اذ لا قدرة له عليك ولا يدبر عليك نفع ولا ضرر فامر مسلم اليك تفعل
 فيها ما تريد واستسلمت لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه فتأمل في كلامه فتأمل
 معنى استسلمت **وحرطت** من التوقض وهو التسليم **امرئ اليك** اى ردت اليك
 وتنت من الخول والعقود الايلي كما في امره وتقول اصلاحه **الطيات** بالهمزة اسديت
ظهير اليك اى اسديته والملتقى لما نادى الى فلان مال اليه من اسديت اليك
 فرحيم واستعان وانت الميلى والمستعان **رغبة** اى طمعا في ثوابك **ورغبة** اى جودا
 من مقابلتها معقولان لاجابه لما يلين المتقدمين اى رغبته امرئ اليك ورغبته
 في ثوابك والطيقات ظهير اليك رغبته من مقابل ويجوز ان يكون كامن رغبته ورغبة
 معقولا لانه كالمؤمن العاقلين المتقدمين بل لا يثبت على الشان وعيجه ان يكونا مستوفين
 على الجانبين والمصدرية وقوله اليك متعلق برغبته واستغنى رغبته من دون مدلول
 عليه بالقرينة اى من قال الكرماني في هوسه متعلق برغبته واعني على رغبته كما والعرب
 تفعل ذلك كقول بعضهم **ورأيت اليك في الوحي** متفاد اسفقا **وحما**
والرغب لا يشبهه وكقول الآخر **ولعلنا بنما وما ياردا** انتهى **لا يلبس ولا يلبس**
سنة الا ليل بالهمزة طمعا ويجوز تخفيفها وبالالف في مجاز لا يمتصون ويجوز

للاراد واج

للاراد واج كقولهم صلى الله عليه وسلم ما زورات غيرهما جورات وكان للاراد واج
 يجب ان يقال مونورات لان من الورود في هذا التركيب حسدا وحسبه بوره وهي
 التي في الاحول ولا قوة الا بالله وعلى من يتوسخها تصفد الالف لانتها الساكنين قال
 الكرماني وتبعه الصيغ منها ان كانا مصدرين بينهما زان في مثل وان كانا كائنين فلا
 اسمها مكان الهمزة وتقدر به لاجلها منك الى احد الالف والحق الا انك انتهى وقال
 في اقتضائها على الشائع في مثل قصور فانه كما يجزى في مثل تجزى في اليك وفي الفصح
 من كتاب الادعية اصل طمعا بالهمز ومثلا بضمهم ولكن لما جاءها ان يهزل الاراد واج
 وان يترك الهمزة بها وان يهزل الهموز وان يترك الهمزة بها وان يهزل الهموز وان يترك
 الاخر ففتح فلا تارة وجه ويجوز في النون مع القصر فتصير خمسة انتهى وقربينا محل
 الجار والمجرور اذ كانا معا ومثلا اسمي مكان ولفظا هان كطها نصب على الجارية منها
 وان كانا كائنين لوقفها في سياق النفي او الوصفية **المهم** استأى صدقت وقت
 كتاب الادعية دون المهم **كذلك** اى القران ويجوز ان يراد به كتاب التزلة لله
 تعالى لانه مفرد مضاف فبمع قال العيني وقوله **الذي انزلت** صفة كماله وضمير
 المفعول محذوف والمراد بالكتاب القران والما خصص الكتاب بالصفة لئلا يخرج
 الكتب المنزلة فان قيل اين العموم ههنا حتى التحصين قلت المضاف بقيد
 العموم لان العرف بالاصالة كالعرف بالدم يحتمل الجنس والاستعراق والعهد فقط
 الكتاب المضاف هنا محتمل لجميع الكتب والجنس الكتب والبعض بالقران فالواو جميع
 المطارق كذات وقيل قال الزحمرى في قوله تعالى ان الذين كفروا ساء لعينهم في اول
 الفقرة يجوز ان يكون تعهد وان يراد بهم ناس بايمانهم كما في جمل وابي طيب والوليد
 ابن المغيرة واحزابهم وان يكون لجنس شتاء لانهم كامن صمم على كرهه انتهى قلت
 التحصين ان الجمع المرفوع تعريف الجنس معناه جماعة الاحاد وهي الجموع ان تكون
 جماعة الاحاد او بعضها **مواذ** اطلق احتمل العموم والاستعراق واحتمل الخصوص
 والحمل على واحد منها يتوقف على القرينة كما في المشتراك هذا ما ذهب اليه الزحمرى
 وصاحب المناجاة ومن تبعها وهو خلاف ما ذهب اليه الازهرى **القول** اوله
 لذات ما ذكره السعد في المطول تحت قول صاحب التخصيص واستعراق المرفوع
 احتمل بدليل صفة الاجال في الادارة اذ كان فيها يصل او يعاد دون لاصل بقوله
 وقال ان يقول لوسله كون استعراق المرفوع **القول** في التكرار المشفية فلا تسلم
 ذات في المرفوع بالدم بل لمع المحلى بلام الاستعراق ليحمل الاحاد عليها **المرفوع**
 كاذكره اكثر اية الاصول وهو ودل عليه الاستعراق **ومر** به اية القسري كما
 وقع في التبريل من هذا القبيل **خولا** في علم غيب العوات وعلم ادم الاخر **كها**
 واذا قلنا باللائحة اسجد والادم وانه يجب التحسين وما هي من الظان بعبيد
 وما هي من الظان بعبيد **العلم** اى وامت نبيك الذي ارسلت
 تجدي الطاهر الذي هو خير من صومته اى ارسلته وهو حواس وتنت التآ في بيلك في



بعض الروايات وسقطت من بعضها والمراد به محمد صلى الله عليه وسلم ويجعل ان يراد
كل من ارسله كما سبق في كتابك فان من لم يزل يفتي على القطر اي فانت سب على
السلطنة الاسلاميه اي الدين القديم قال الكرماني وقد تكلم في بعض القطر يعني لطفه كقول
تعالى قطع الله التيض من الناس عليها ويعني السنة كقولنا قطعنا عن بعض القطر او قطعنا
اي هذه الكلمة تسمى بالقطر به والذين عسكروا حرموا به صنف احد والثاني
ولكنه يفتي من غير ما تكلم به وهذه الرواية تفصي انه لا يمنع عليه ان يقول دعوت
شيا من الذكرا لان الاكل ان يحفظن الحرا حقيقا لئلا في غير هاتين الروايات على
ان القضا لا يوجد وان الذكرا كلاما في باب الامان وان كان كلاما في القصة لان سبق
الايام على العرف لا القصة بل هو صنف لا يتكلم فذكره بقا وودع الايجت قال البراء
فرغ دينا يشهد به المال الاولي والسكان الثمانية وادعوا في المال على النبي صلى الله عليه
وسلم واخفقون فيما لم يفتي بهم استنكحوا بالذي نزلت قال الكرماني فان قلت لاصناف
يقضي ان يقول فلما بلغت ونبئت قلت ورسولك اذ التقية فيه لا في ائمه استنكحوا
الذي نزلت قلت لانه لما بلغت اخذها لجماعة اي من تعلقت بازلت قلت ورسول
يدل ان يفتي فقال صلى الله عليه وسلم لا تقبل ورسول بل قل ونبئت انتهى وقلت ورسول
زاد الاصل الذي ارسلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اي لا تقبل ورسول
بل قل ونبئت الذي ارسلت قال العوفي وذكر في هذا وجها من انه امر ان يجمع بين
سنتيه وجماع الرسول والنبي صرحا وان كان وصف الرسالة يستلزم النبوة وسبقا
ان الفاظ الازكار في ضعيفة في تعيين القسط وتعد بر الثواب وانما كان في القسط
زيادة تبين ليس في الاخر وان كان يراد في الظاهر ومنها انه لعله اوحى اليه
بهذا القسط لئلا ان يفتي عنده وسبقا انه ذكره صراحا من ارسل من غير نبوة كغير
وعبر من الملايكه عليهم السلام لانهم رسل الله الى الانبياء ومنها انه يحتمل ان يكون
رده دقا لتكرار ان الرسول عنهم من ارسلت فذكره مع تكرار ومنها ان النبي صلى
يعني فاعل من النبوة وهو لغيره لا انا من الله فقا اي حاضر وقيل انه مشتق من النبوة
وهي الرضة يريد النبي صلى الله عليه وسلم على البراهين قال ورسول الذي اولت
بارد عليه ليجتلف الغفان وجمع الشاهين معنى الارتجاع والارسال ويكون قد راد
النتيجة في الحالين وتفظير الفتنة على وجهين وقال بعضهم ولان لفظ النبي صلى
اللفظ الرسول اولت هذا غير صحيح لان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم هو لا يستلزم
الرسالة بل لفظ الرسول اميج لان نبوتهم النبوة انتهى قال المتصلا في وهو موجود
فان المعنى يختلف فانه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكس ولا خلاف في المتع اذا
اختلف المعنى وهذا كذا انتهى اقول لم يخرج من كلام الضملا في كون لفظ النبي
الاميج الذي هو مدعى صاحب الفتح بل ما يخرج منه نسا وبها ويحفظ في المال في
ترجيح كلام صاحب الفتح فان بعضهم قال بان نبوة النبي افضل من رسالته فان النبوة
علاقتهم وبين لحن والرسالة علاقتهم وبين الحلق واصح هذا الحديث من منع

رواية الحديث بالمعنى وهو قول ابن سيرين ومروان وكان يدعي هذا المذهب
المردوا العباسي الخوي ويقول ما من لفظ من الاقفاط المشاطرة من كلامهم الا
وبينا وبين صاحبها فرق وان قد ولفظ كقولك بل ونعم وقال العيني وهذا
الباب فيه خلاف بين الحديثي وقدمه في موضعه ولكن لاحتمال في هذا لما فيه
لا يتجمل الاوصال التي ذكرناها بخلاف غيره وقال الهلب انما لم يبدل الفاظ عليه
الصلاة والسلام لانها بما مع الحكم وجماع الحكم بل هو غيرت سقطت في اربع النيات في
الحلوف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيها لم يدون في الكتب واما ما دون وحصل في
بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظ من غير خلاف بينهم في ذلك قال ابن الصلاح
بعد ان ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا الخلاف لا يراه جازا ولا اجراء
الناس فيما تعلم فيها فتضمنه بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شي من كتاب
مستصحب ويثبت فيه بل له لفظ اخر يجاء به في الرواية بالمعنى رخص فيها من يرضى
لما كان عليهم في ضبط الاقفاط والمرد عليها من الحرج والفتن ولا لا يفتقد فيها
استقلك عليه بطون الاوراق واكتفى انتهى كلام ابن الصلاح صحاح ايد هذا الكلام بما
لا يتجمل براده المقام وقال الكرماني واصلح بعضهم بهذا الحديث منع الرواية
بالمعنى والحجاب ان المعنى في هذا الحديث يختلف ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى
قال في الحديث ثلاث سنن مهمة مستحبة احداها الرضوخ عند النوم وان كان متوضئا
كظا ذ لنا الوضوء لان المغضود النوم على طهارة محمدا ان يوت في الليلة وليكوت
اصدق الرواية واجد من لعب الشيطان به في سنامه والثانية التمسك على الشق الايمن
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التماسك ولا يتركه الى الابداء واقول والى
انصار الطعامة كما هو مذكور في المكتبة الطيبة الثالثة ذكره تعالى ليكون خاتمة جملة
اقول وهذا الذكر مشتمل على الايمان بكل ما يحصى الايمان لجملة الايمان المكتوب والرسول
والانبياء والنبوات وعلى اسناد الكل اي انه تقاسم الذوات وبدل عليه الوجه
ومن الصفات وبدل عليها الامر ومن الافعال وبدل عليه اسناد الفروع مع ما فيه
من التوكل على الله والرضوخ فبضائه وهذا يجب المعاشن وعلى الاعتراض بالثواب
والعقاب وهذا يجب المعاد وهذا الباب خاتمة كتاب الرضوخ رضى الله عن
للناس ومن عليها بالوفاء على التوحيد والاسلام وانظرك وجه الكرم
بالزلفي ليد في جنات النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اذن الله فبقلب سليم
خاتمة قال في المنع المكتبة في فتح الحجاز في كتاب الرضوخ به الحديث من جهة انه
اجز ورسول امره المكلف في الشفقة والوفاء في نفس الحديث واحكامه اقول
فاستمر ذلك بفتح الكتاب وانه الهادي للصلوات وقد اشترط كتاب الرضوخ ما معه
من احكام الماء والاستطاب من الاضاد في الرضوخ على ما في اربعة وجوه من جهة
الموصول منها ثمانية وستة عشر حديثا والمذكور منها لفظ المتابعة والتعلق بآية وآية



حديثاً فأكبر منها فيه ويما سقى ثلاثين وسبعون حديثاً والمخلص منها احد وثم ثلثون
حديثاً ثلاثين منها معلقة والبقية مرسولة وقد سئل على نحوها سوى بضعة عشر حديثاً
وسره هاجم قال وفيه من الآثار الموقوفة على الصائبة والنسابة ثمانية واربعون اثر
الموصول منها ثمانية والبقية معلقة انتهى وقد حرج هذا الحديث ايضا في الدعوات وسئل
في الدعاء ابوداود في الأدب والزهد في الدعوات والنسابة في الدعوات والبقية

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الفصل قال في الفتح كذا في روايتنا متعديهم البسلة وكذا
بالعكس وقد تقدم لزجده لك انتهى يريد ان الترجمة قائمة مقام اسم السورة والاصح
المذكورة بعد هاتك الآيات المنتخبة بأوضح الاسباب باب الفصل باسقاط البسلة والادب
كتاب باب قبل وهو اول لان الكتاب يجمع انواعا والعسل نوع واحد من انواع الطيارة
وان كان في حقه متعدد انتهى القول في جواب بان كون الكتاب يجمع انواعا اسما على محمد
لا يكون تحتها باب ولا فصل كترجمة الفقهاء كتاب القسط قال في الفتح والعسل ضم الفين
اسم الاغصان وقيل اذا ارد به الماء فهو مضموم واما المصدر فهو حوز فيه الضم والفتح
كقوله ابن سبويه وقيل المصدر بالفتح والامتنان بالضم وقيل الضم بالفتح فصل
المشتمل بالضم الماء الذي يفضله واكثرها يجعل مع الماء لامتنان انتهى وقيل المشتمل
بمآء البق والبرد اي طرفي من الذرابة والعسل صفتين ما يجعل به من ماء وفتح كذا في
سبعة اجزاء وقال في الجوهري يقال المشتمل الميت وعسل النوب منع العين ويقال غسل
البيضة وعسل الحنطة بضمها وضاعطها الماء اذا اضيفت الى المضمول فصحت واذا اضممت الى
جزء فجمعته انتهى وهو لغة سيلان الماء على الشيء وشراها اسالة الماء لمراره على الجسد اما
مطلقا كغدا الحنطة ومع البنية المميزة للعادة عن العادة كما عند الشافعية قال في
الفتح والظن في وجوب الداء فلم يوجب الاكثر ونقل عن مالك والمرق وجوبه
واصح ابن عطاء ان لا يجمع على وجوب امرنا اليد على عصا الوضوء عند غسلها فيجب
ذلك في الضم فاسم اقدم العربي منها وتعقبه بان جميع من لم يوجب الداء جازوا
عنى اليد في الماء فتوضى من غير ان يرضط الاجزاء وانفتحت الملازمة ثم لما انتهى
المصنف الكلام على الطهارة الضم يشرى في الكلام على الطهارة الكبرى مقدما الاصل
لاكثرها ومصدره راكبه بما يشير الى ان وجوب الضم ثبت باكثرها انبساطا
فقال في حقه ما يراه الماء لا يخلو ولا يمتلئ بالنعمة لبقوله في اية الماء طاهر واظاهرة
سجدة في اية الشاخصي تغسلوا والعسل ميبين لرايد الظهور **قول الله تعالى** اظفر
والاصابع من رجل **وان استرجعنا طهر** واي فاعلموا انكم على سبيل المسامحة
فيجعل فيه المصغرة والاشفاق واللين من اصابعه جارية يشوي فيه الروع والاع
وليعا المذكور والموت لانه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الاحباب يقال اجبت
جنب اجابا والحنطة بالضم وهو في اللغة العذو وسمى الانسان جنبا لانه منى الت
يقرب مواضع الصلاة من التطهير والطهارة اصله تطهير فاطلما اريد اذ غامد قلبت النسأ

طا وسكنت وادعت في العطا واحملت هزة الوصل للموصول الى النطق بالساكن
او هرون باب اللفظ لا تظلم تاوه طاعلى الغامق العرويه وادعت وهذا القيس
وسئل الجنب الحائض اذا طهرت وان كتبت **مرضى** او مرضيا يخاف معوض استعمال
الماء او مرضيا لا ينقطع عنه السلوك الحالم الا ولا يبين نمدا او جرد ولكن يباع بالكره
ثم شمله قال الجاهل بغير اواه ابن ابي حاتم نزلت في مرض من الانصار لم يكن له جاهد
وليس يتعلق ان يقوم فيبوسنا **او على سقر** لا تصد وفيه ما طويلا كان او قصيرا المسأ
دوى البعوى من جاز برين عبدا انه قال خرجنا في سفرنا سباب رجلنا من حجر ضيقه
في راسه فاحلم ضلنا اجماله هل يحدون له رخصة في التيمم قالوا ما بعد ان رخصة
وانت تقدر على الماء فتسل فاجت فاما زمنا على النبي صلى الله عليه وسلم اجاز بدلت
فقال فتلاه عليهم اياه الاسا لو اذ لم يعملوا فاما شفا العى السوال اما ان كان كعبه ان يتيمم
ويعصب على جرحه حتى يتم يسع عليه ويفعل سا نرحمت **او حرا** اصله من كسر الطاء
اي واحدته تجزى من احد السيلين اذا الغاطط اصله المكيان المنخفض ثم يتي به
عن المخرج المذكور **او استمسك** السائل الضاعفة الامانة في الاتين عباس من بلغت
صدر المشورة من النساء الاحياء بدليل قرآنة حمزة وكنساي لشمته وهو يهاب ايت
سعود واخرى وبعض التابعين وقال مالك واحدا من حصوله شبهة ومذهب
الاكثرين ومنهم الحنفية ان لا تستمع منى جامعته وهو مذهب على وابن عباس واكثر
الصعابة والتابعين وقال ابن اللقن واليس في الاتين غديا شفا العى المشا النبي يرب
وعند غيره المخرج انتهى **المهتدوا** **سأ** بان فقدتوه اولئك من استعماله لمعرف
اذا المنوع من استعماله لم يفتقد **فتيمم** **اصيد** **الطيبا** اي اصدد واما اصيد سب
الارض طاهر او صلا لا سوا كان ترابا او حجرا او رملا عارعا الحادق والجاتا وجبه
الشفا في التراب واما به غبار من الرمل **فاستحي** **اربع** **كله** **وايد** **سنة** اي من الصعيد
فمن عند الشافعية التيمم عند المنفعة لها في الكفاية قال في الكشاف فان قلت
ادخل في حكم الشط اربعة وهم الرضى والمسازون والحمدون واهل الجباة فيمن
تعلق الطرا الذي هو الاثر بالتيتم من عدم الماسته قلت الظاهر ان يتعلق بهم جميعا
وان المرضي ان عدوا للمأضف تركتهم وحجهم عن الوصول اليه فلم ينسبوا
وكذلك السقرا اعدوا لبعث والحمدون واهل الجباة كذلك ان لم يرد ويعين
الاسباب انتهى وهو صريحان حنيفة الوجه وعزبة المدين وقيل صلى الله عليه وسلم
بين ان ومن المسح في الدين الى المرفضة وعند المالكية والحابلة فيمنه الى الكوفيين
وسنة الى المرفضة **ما يريد** **اهلككم** **في اية** **نحو** **في** **باب** **الطهارة** **حتى** **الارض**
لكم في التيمم **والكن** **بم** **يد** **يطرون** **سهم** بالصعيد اذا اعوزكم النظر بالماء او بطرون عن
الذواب فان كبره كقول الذنوب **وليم** **بغنة** **ملككم** اي وليتم بخصم الغامه عليكم
بما يريد او بيان ما هو مطرقة القلوب والاهدان عن الأثر والاحداث **فكفركون**
نعم فزيد هاجمكم وهذا شئت هذه الاية الكريمة على بيان وسبعين صكلا مسوقة في



تيمم الطيبا عن فواله العذبة وعلى ثمانية امور كذا سئلتها ربي الوضوء والفصل
ومعبرين الماء والصعيد وتيمم الفصل والمسح ومرجبت الحديث والظاير وجميع
الارض والسفر ودليلين الفضيل في الوضوء والاحمال في الفصل وكاتبنا العاطف والذات
وكذا سئلتها في الوضوء والظاير وانما التيمم في الوضوء الحديث من دونه على الوضوءات شهيدا
ذكره في الوضوء واتفق في الوضوءات الضعيفة وفي الجنازة ان التي التيمم لا سائر الى
ان الصلاة من الامور الازمنة والجماعية من الامور العارضة وصرح بذلك الحديث في
الفصل والتيمم وبن الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحديث شرط للثاني دون الأول
فيكون الفصل على الفصل والتيمم على التيمم وصلى الوضوء على الوضوء فورا على تركها في شرح
التيمم وقوله صلى الله عليه وآله **الدين استوا الصلاة** اي لا تضيقها ولا تقصرها
الربا وايجزها كقول ولا تفرج الرزق وقيل معنا ما لا تقصرها او اصغرها وهي المساكنة
في الكساف **والنكر** اي من حرام ومن غلبت نوره ونعاس حتى **تغلب** اي حتى تغلبها
من نشوة السكر او شهوة من غلبة النعاس والنوم **ما تقرون** اي ما تتكلمون به في
صلاةكم قال في الكشاف روى عن عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما وشربا فقرأ ما قرأه
احب يقول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت طير ساجدة فاكلوا وشربوا فاكلوا وشربوا
وقت صلاة الغريب فربما وجد في الصلاة من قضاها بعد ما القيدون وانتم عابدين ما بعد
فتزل كما لو الايترون في وفات الصلاة فاذا صلوا العشاء شربوها فلابد من الاوقاف
ذهب منها السكر وعطوا ما يقولون ثم نزل نزلها النبي وقرى سكارى منهم النبي وسكر
صغرها على جمع ككفي وصرح على انه يعني وانتم قور وسكرى وقرى سكرى بالفتح ككفي على
انما صفة طيرة **والاحبار** **سبيل** عطف على محل وانتم سكارى الواحدة حال الخال
في الكشاف استناد من عامة احوال الفقاهين وانصاه به على الخال فان قلت كيف جمع بيت
عنه الخال والخال التي قبلها قلت كما قيل ولا تفرج الصلاة في حال الجنابة الا وحكم
حال جزى تعذر دون قضا وهي حال السفر وعمور السبيل عبادته وقبور ان لا يكون
حالا يمكن صفة لقوله جبا اي لا تفرج الصلاة جبا غير عابري سبيل اي جبا من غير
غير محد ورتنا فان قلت كيف وضع الصلاة على الجنابة بعد السفر قلت اردت الجنبة
الذين لم ينسلوا كما قيل لا تفرج الصلاة غير متعطلين حتى تفصلوا الا ان يكونوا مسافرين
وقال من حضر الصلاة في المسجد معناه ولا تفرج الصلاة جبا اي جبا من غير ان يكون
الطريق فيه الى الماء او كان الماء جبا او احتل به وقيل ان رحا لسان الانصار كانت اوبهم
في المسجد فتصميم الجنابة ولا يجدون سيرا الا في المسجد فخص بهم النبي اقول وهذا
الذي ذكره من تصديق جازا اختياريا بما اذا كان الطريق اليه الماء فيكون من هب اي حيفة
فان العمور عند صنع الا فروده بحيث لا يكيد غيره خلافا للشافعي رحمه الله تعالى حتى
تقتضوا فان النبي من الغزاة حال الجنابة وان كنت سري او على سفر واحدا احد
سكن من انما طافوا الاستم النسا لهم تخدم واما فهم **السعد** **السيا** **قاسم** **ابو** **عنه** **عنه**
وايد يكون احدان عنوا عنوا قال في الكشاف كتابه عن الترخيص لانه من كانت

عامة وان يعفو عن الخطايا ويغير بلم ازان يكون ميسر غير محسراته كما ذكرت
الابتان بجماع في شرح المومنية وعند ابن عسار فتيهوا الى قوله ولبهم فيه تعليم
لعلمكم لتكفروا وفي رواية وانتم جبا فاطر والاية وفي رواية اخرى من تيمم
والاصلي وان كنت جبا فاطروا الى قوله لعلمكم تكفروا وفي رواية في الاثر الثاني
بابها الذين امنوا لا تفرجوا الصلاة الاية الى قوله ان احلوا عنوا عنوا والوجه
ذرو الوقت والاصلي بابها الذين امنوا لا تفرجوا الصلاة وانتم سكارى الى قوله
عفا عنوا **باب** حكم الوضوء قبل الفصل اي هل واجب
اوسنة او استحباب وقال العمري وقال بعضهم باب الوضوء قبل الفصل اي هل واجب
الشافعي في الام فرض الله الفصل مطلقا لم يذكر فيه شيئا يبداهه قبل شي فحكمنا حاسبه
المفصل جزءا اذا في الفصل جمع يديه انتهى قلت اذا كان النص مطلقا لم يذكر فيه
شيئا يبداهه ففرضه رضي الله عنها ذكرت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ
يتوضأ للصلاة قبل غسله فيكون سنة غير واجب اما كونه سنة فمصلحة الله عليه وسلم
واما كونه غير واجب فلا يدخل في الفصل كما قلنا اذا اجبت بغيرها غسل واحد
ومنه من اوجبها وكان محدثا قبل الجاه وقال داود يجب الوضوء الفصل في الجنابة
المحدثة بان في الغلام او البهيمة او بفت ذكره بحجة فيقول وقد احدث قول الشافعي
يلزمه الوضوء في الجنابة مع الحديث وقا القول الاخر فيفضل على الفصل لكن يلزمه ان
ينوي الحديث والجنابة في قول يحيى بن فضال الفصل ومنه من اوجب الوضوء بعد الفصل
واكثره على رضي الله عنه وعن عاصم رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يتوضأ بعد الفصل وماهلهم والابرة انتهى واول لعل اراده بذلك حراما قاله
الشافعي رحمه الله تعالى ما يفهم من النص وهو فرضية الفصل وما قاله عائشة
رضي الله عنها في بيان فرضه وسننه وشدته بالاشارة الى انما من على ما يفهم من ظاهر
صاحبه لعل انما الادب مع الامار وليس ذلك من واجب الغلام والامر والامر في سنة
تفهم الوضوء على الفصل البداية باعصا الوضوء لغضا وبالسنة الى الخوف قال سفيان
ابن الزبير بن العوام عن عائشة روي النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه
كان اذا **غسل** اي اذا اراد ان يغسل كقولها قلنا اذا قمم الى الصلاة في الجنابة اي
من اجها فن هذا لتعليل كقولها قلنا خطاياهم لم يفرغوا قال العمري في المسبية وذكر
في الحديث ثلاثا فقال في الغسل لما مضى وهي مؤلفا بدأ فصل ثم وضوءا وبقية الاعمال
ذكرت بلقطة المضاع وهي يدخل فيجعل ثم نصب ثم يمضم وان قلت كيف عطف
الفعل المضاع على الماضي وعطف الفعل على الفعل بشرطه باحدا وما بينهما قلت
فعل الافعال الماضوية لغضا ماض ومنها ما استقبل لان اداة الشرط فليل معنى
الماضي مستقبلا فيكون من عطف مستقبل على مستقبل قال العمري واما اختلاف
في اللفظ فلا شعار بالفرق بين ما هو خارج عن الفصل وغيره خارج عن النبي واول



في هذا الاستصحاب لان الخارج عن الفعل ما عرّفه بالماضي كما هو ظاهر العبر
 عن المستقبل بالماضي لفظا لانه على كل ما ذكره في علم المعاني في تحقيق الوقوع
 كما في اقسامه وكما يراعى في المصطلح في عرض الحاصل لغرض الاستصحاب في
 حصوله وكما في قول الطاهر الوعظي في رد فرغ وغيره ذلك فلو كان الامر بالعكس لكانت
 الاستصحابية في الجملة فبالتالي وهذا اذا كانت شرطية فان كانت شرطية فالماضي على اصله
 واما المصراع فيجوز عن الماضي لاخصصا صورته كما في العيني **بدا** بهر في جزه
 فصل **بديهي** اي ثلثا قبل الشروع في الوضوء واداءها الا ان قال العيني وهذا الفصل
 يتعلل وجهين الاول ان يكون لاجل التلطف ما بهما من مستفاد والثاني ان يكون هو
 الفصل المشروع عند القيام من النوم وينهد له ما في روايته عينيه في هذا الحديث
 عن هشام قبل ان يدخلها في الاذان انتهى القول وطلعت سنة تنوب عن الفريضة كما ذكره في
 سنن الوضوء واذا غسل وكذا الزمدي ثم يغسل وجهه وهي زيادة حسنة وان لم يكن به
 قدر ولا في تقديم غسله به الا من سنه في اثنا الضلعين بقول ما تقدم
 الوضوء بمسحة ثم يتوضأ ولبي ذم فاصلا **بالتوضأ** المصلا بالبا الفاعل وجوز ان
 يكون سنيا فيقولون وظاهره انه يغسلها ايضا وهو افضل وجوز تركه كذا يغسلها اوله
 لانها سنة تنوب عن الفريضة كما تقدم وامرنا بيقوله كما يتوضأ الصلاة عن الوضوء
 وهو غسل اليدين فقط قال العيني والصحيح ان يصح راسد في هذا الوضوء كما نص عليه
 في المبسوط ولا عبرة بوجه اللحن عند عدم العلم لانها متعينة قال في الفتح يجعل
 يكون ابتدا بالوضوء قبل العمل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية
 غسل في العمل ويجعل انما يكفي غسلها في الوضوء عن عادته وعلى هذا يحتاج الى نسبة
 غسل الجنابة في اول غسلها وانما قدم غسل أعضاء الوضوء شرعا لها والحاصل له صورة
 الطهارة بين الصغرى والكبرى والى الثاني صحح الداودي صحاح المختصر من الشافعية
 فقال في مقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء لكن بنى غسل الجنابة انتهى وقال
 العيني نظا قوله عليه الصلاة والسلام كما يتوضأ الصلاة بدل على انه لا يجوز غسل
 اليدين وهو الاصح من قول الشافعي والقول الثاني انه يترجم عملها بظواهر حديث يومية
 كما في ان شافعه تعار واه قول ثالث ان كان الموضع نظيفا فلا يوحى وان كان وسخا
 والماء قليلا اخرجهما بين الاضاد وعندنا حكيما ان كان في مستنقع الماء يوحى والا
 فلا وهو ما ذهب اليه ايضا انتهى وقال في ارشاد الصاري ثم ان ظاهر الحديث من شرط
 التلبيط في وضوء الغسل وهو ذلك لكن قال ايضا انه لم يثبت في شيء من وضوء الغسل
 ذكر التكرار وهذا في بعض شيئا ان التكرار في الغسل لا فضيلة فيه واجب بان
 الاحالة على وضوء الصلاة لا فضيلة ولا يلزم من انه لا فضيلة في عمل الغسل لان التكرار
 في وضوءه وسنن شيئا من كان يتبعه سائلا بالتكرار وكان يترجم بغيره قاله ابو
 عبد الله الا في انتهى قال في الفتح وتعلل ابن بطال الاجماع على ان الوضوء لا يجب مع
 الغسل وهو مردود فذهب جماعة منهم ابو ثور وداود وغيرهم الى ان الغسل

لا يتوب عن الوضوء المبروت انتهى ثم يدخل اصحابه في الماء **فقط** اي ما صا صبه
 الشريفه **اصول** شعره اي شعر راسه كما يدل عليه روايته جاد من سنة عن هشام بن عمار
 برأسه راسه الايمن فيضع بها اصول الشعر ثم يغسل بقية الاضلاع والى راسه
 والمستطيل والحقى اصول الشعر بالترتيب قال العيني والتخليل في شعر الخدين والراس
 واجب عندنا حكيما هنا سنة في الوضوء وعندنا شافعية واجبة في قول وسنة في قول
 وتخليل واجبة في الراس وفي الحديث قوله انما تكبر في حياض النعام مع الوجوه وتخليل
 ابن بطال في باب تخليل الشعر الاجماع على تخليل شعر الراس وراس الخدين والي
 في ذلك تليين الشعر وتربطه ليسهل مراد الماء عليه ويكون بعد عن الاسراف في الماء
 في المذهب جلاله ايضا وواجب الماكهة والحفنة تخليل شعر المفضل لغزله عليه
 السلام بخلاف الشعر وانما الشعر ان تحت كل شعره جنازة فانه الفضل في **ثم صبغ**
راسه **بالتوضأ** عرف نعم العيني المحمدي جمع غزفة بضم ايضا هي زيد ما يربط من الماء
 بالكمه وفي بعض الصحاح غزواته الاول رواه الكشي في هو هذا الاصل لان سميت
 الثلاث بدني ان يكون من جموع القلة ووجه الحرف ان جمع الكثرة يقوم مقام جمع
 القلة والعكس وعند الكوفيين فعل بضم الفاء كسر من جموع القلة كونه ثلثا ترا
 بضم سور وقوله ثلثا في صحيح **بدا** بالتحية وفي بعض النسخ مد بالازداد وهو متعلق
 بصيغة **ثم يغسل** عليه الصلاة والسلام اي يغسل الماء على **حلقه** اي حنك كاه الكعب
 ليدار على انهم جمع حنك بالفضل بعد ما تقدم قال في الفتح والى الاضاد والى الاضاد
 بين لم يثبت ذلك وهو ظاهر وقال المازري لا يحد في الاضاد يعني غسل والى
 في الغسل فانه يحد ولا يحد في الاضاد انتهى واقول لعله يشير الى ان الاضاد الاضاد هو الذي
 قد رواه في قول من اراد التكرار مع الاضاد والى الاضاد كراهية كراهية كراهية
 ابن المغن في الحديث استحباب التلبيط في الراس وما في الحديث انه وحالف لما ورد في
 من اصحابنا والقرطبي من الماكهة نقا لا لا يصح التلبيط في الغسل قال القزويني لا يجوز
 من هذه الذوات ان يغسل راسه ثلاث مرات لان التكرار في الغسل من شرط ما في ذلك
 من المشقة وانما ذلك ذلك العدد لانه بدأ الجانب راسه الايمن ثم الايسر ثم على وسط راسه
 كما في حديثه ما سنن في الغسل لانه بدأ الجانب راسه الايمن ثم الايسر ثم على وسط راسه
 اذا غسل من الجانبين والى عيني بغير الغزاة فاخذ بكمه فيها يمشق راسه الايمن ثم الايسر
 ثم اخذ بكمه فقال له ما على راسه رواه الجماعة واود او على ما هي انتهى وفي الحديث
 جواز ذلك الاضاح في الماء ورواه الحنفية ما بين تسبيح وكراهية في الحديث والاحاد
 والضعفة والحق مسلم والنسائي واود او به قال **سنة** **بالحمد** **وسف** **الغزاة**
تأ **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة** **تأ** **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة** **تأ** **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة**
 في الفتح والادوي من اين له ذلك انتهى عن **الاحمد** **وسف** **الغزاة** **تأ** **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة**
اي **الحمد** **وسف** **الغزاة** **تأ** **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة** **تأ** **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة**
 انه منها في كل سنة **وسف** **الغزاة** **تأ** **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة** **تأ** **السنن** **بالحمد** **وسف** **الغزاة**



الله عليه وسلم وهو **الصلوة** هو الذي قبله احتراماً عن الوضوء الغفوي الذي هو
 غسل اليدين فقط **غير** غسل اليدين معناه غسل يديك من الوضوء
 غير غسله فاما آخرها والسر في ما خبرنا من قول الفرغ في جعل الاضطرار والاختيار
 باعتبار الوضوء قال النبي فيه الصريح بنا خبر الرجلين في وضوء الغسل وما صنع احطاسا
 على ان الغسل اذا كان نوايا او لا يوجد غسل رجله لكن اكثر احطاسا بحمله على انها اذا
 كانتا في مسجع المأوى وان لم يكنوا فيه لا يوجد غسلها وكما جازت الروايات التي فيها
 تأخير الرجلين محمول على ما قلنا وهذا هو التوفيق بين الروايات التي في بعضها تأخير
 الرجلين صريحا لا يسئل ما قاله بعضهم ولكن يلزم بان يجر رواية عائدة على الجواز واما على
 حاية اخرى انتهى قلت الجواز لا يصاد اليه الا عند تغذ الغنينة وما الداعي في رواية عائدة
 حتى يجعل كلامها على الجواز واما الصواب الذي يرجع اليه الا اذا قلنا انتهى **غسل** عليه
فرجه اي ذكره وشره دليل على صحة المطلق الفرغ على الذكر كما في العتيق اقول الذي
 يظهر ان المراد به هنا ما يشمل الذكر والذكر لا الاختصاص وعلى غنينة فقط قال في الفرغ فيه
 تقديم وتأخير لان غسل الفرغ كان قبل الوضوء الا في بعض النسخ التي قال
 العتيق هذا الخلف وهو حجة عليه وهو ان ما ذكره خلاف الاصل والصواب ان الواو
 يقع في اصل الوضوء والعتيق يجمع بين الوضوء وغسل الفرغ وهو ان كان لا يتصفى
 فقد يجادها على العمل على التقيين فقد بين ذلك بما رواه البخاري من طريق ابن المبارك
 عن الثوري في ذكره والغسل الذي لم يغسل الفرغ لم يمسح يده على ليا يطعم الوضوء بخير
 رجلية وذكره بجماعه على الترتيب في جميع ذلك والحدود يفسر بعضها بعضا انتهى
 واقر بما ذكره ايضا وما ذكره صاحب الفرغ كاللحفي على التام ولما نقله عن ابن المبارك
 هو عين ما نقله صاحب الفرغ كما يعلم من حجة لتمامه **وما اصاح من الاذي** اي وغسل
 ما اصاح من المستفاد الظاهر كالمطاط والمثني من غير ان يقول بطوارته وغيره مما لم يكن
 ظاهرا **انما صلى الله عليه وسلم عليه** **الآن** **غير** **جلبه** **فصلها** **هذه** **الافعال** **الذكية**
عنه **بضم** **الف** **و** **بالتصغير** **لن** **يصل** **الله** **عليه** **وسلم** **وهو** **على** **صنف** **مصنف**
 اي صفة ضمه وكسبه هي هذا غنينة من كبر اسم الاشارة من **الجائز** قال في الفرغ وأشار
 الاحاطة على ان هذه الجملة الضميمة من قول سلم بن ابي الجعد وان رايه
 ابن قدامة بين ذلك في روايته عن الامش واستدل البخاري بحديث حمزة بن جهم في هذا على
 جواز تفرغ الوضوء على استحباب الاثر في العتيق والعتيق على التفرغ من الما لعله
 قد رواه في عناية وحسن وغيرهما **فرغ** **جيبه** **على** **قوله** **وهو** **على** **عبد** **المؤمنين**
 والاستسقاء في غسل الجائز لعله فيهما غنينة واستسقاء وغسل به لغنينة للقول
 بوجوبه ونقف بان الفعل الجرم لا يدل على الوجوب الا اذا كان ما لم يجعل فقلت
 - الوجوب وليس الامر هناك ان قاله ابن دقيق العتيق انتهى ونقفه العتيق فقلت
 ليس الامر هناك ان لا لا تاجا انما وجوبها في الغسل بالنسبة لعله ان كنتم حسب
 ظاهره اي طهرها بالجموع وهذا ما حكاه في كتابها وحققناه فيما مضى انتهى وقال في الفرغ واستد

به الجواز على استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط والارض لانه في الروايات
 المذكورة ثم ذلك يد بالارض او بالحائط فان ابن دقيق العتيق قد بوضوحه انكفا
 بظلمة واجتاز لانه الطمس بل يجعل ان يكون فقطف فلا بد ان على انكفا واما في
 اليد بالارض فلها لغة قديمة لكون النبي قال البخاري والعتيق من استدل به على خاصة
 النبي او على خاصة رطبة الفرغ لان الغسل ليس مقصورا على ان الماء الغنينة ونقفه
 العتيق فقال هذا العاقل هو الذي عدلان من استدل على خاصة النبي ما اكفى بهذا
 في احكامه وقد ذكرناه فيما مضى مستقصى انتهى واقول ان هذا العقاب مندفع لان
 استنباط صاحب الفرغ انما هو على من انصرف في الاستدلال على خاصة النبي بهذا القالب
 وحصل كلامه ان هذا الحديث لا يصلح وجده دليلا واما كون خاصة ثمانية بالتراب
 غير وارد عليه لانه استنباط الاستدلال لا يطلقا فلتأمل وقال في الفرغ ايضا
 وقره في حديث الباب وما اصاح من اذي ليس بظاهره في الخاصة ايضا ونقفه
 العتيق فقال هذه مسكنة ولربما وجها اقول ولعل وجها كثيرة استدل بالاذي
 في الخاصة كقولنا وما لو كان من الخيص قل هو اذي واستعماله في المستفاد الظاهر
 قليل وقد براد ما هو اعلم من الظاهر والنسب في حديث الباب وقال في الفرغ ايضا
 واستدل البخاري ايضا على ان الواجب في غسل الجائز من اذيتهم على ان من نوايا
 عليه الغسل لم يكن با في احصاء بدنه لا يشرع له تجديلا لوضوء من غير حديث وعلى
 جواز نقض اليدين من ما غسل وكذا الوضوء في حديث ضعف اورد في الزايف
 وغيره ونقفه لا تخضوا اليديكم في الوضوء فانها مبروح الشيطان قال ابن الصلاح
 لم اجد وجهه في الغفوي وقد اخرج ابن حبان في الضعفاء وابن ابي حاتم في العسل
 من حديث ابن هبيرة ولو لم يبارئ هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحا لان يخفى به انتهى
 واقول في هذه المعارضة توقع لان حديث الباب ليس فيه تعرض للفتن ولا لغيره
 الا ان ثبت في حديث حمزة بن جهم زيادة نوايا العتيق وما ذكره البخاري في حديث
 حمزة بن جهم على ما في من ضرب بشا الى الارض فلكم ذلك ما شهد بانتم نوايا وضوء
 وفي رواية وجعل يقول بالما هذا انقضت انتهى فبهاج الرواية وتغير المعارضة وفي
 العتيق ايضا وفي استحباب المستتر في الغسل ولو كان في البيت وفي جواز الاستسقاء
 باحصاء رما الغسل والوضوء وفي حديثه الزواجر للاذواج وفيه العيب على
 اليدين بالاحمال وفيه كراهة التفتت بالمدليل ونحوه وقال الثوري واختلفت
 اصحابنا في حديثه على حصة اشرها ان المستحب تركه وقيل بركوه وقيل بركوه وقيل
 بركوه في الصنف صباح في الشتاء ويقال للاخرة في الحديث كراهة التفتت لاحتلال
 استسقاء او غيره ذلك وقال المدلل يجعل بركه التوب لانه انما او لفتا صنع
 اولئراء في التوب من حريرا او سحر وقد وقع عندنا عند الاحاطة على من رواه

في مرارة في هذا الحديث من الاحسن قال مذكرف ذلك لبراهيم الخبي فقال
 لياس بالمدبل واما رده مما قد ان يصير عادة وقال النبي في شرحه لم اللذة
 فيه دليل على ان كان يشتم ولولا ذلك لم يانه ما المدبل وقال ابن ديق العبد
 مقصد الماء يدل على ان لا كراهة في الشتم لان كلامها اذ اقلت لبراهيم
 دليل على ذلك لان الشتم من مادة المنكرين ورواه صلى الله عليه وسلم الرؤب
 لاجل التواضع حتى فخر لهم النبي ثم اورد عن احدث نض على ضعف بعضه وسكت
 على البعض دالة على تفضيل ما يطهرين لانه كما هو ظاهر من تأمل كلامه قال في الفع
 واستدله على بقره الماء المتقار من عصا المتطهر بخلافه فلان المنقية فقال
 تجتسه النبي وتغيبه النبي فقال هذا القول هو الذي افى بالقول حيث لم يدرك حقيقته
 من ذهب المنقية لان الذي عليه الفتوى في من ههنا ان الماء المتطهر ظاهر حتى يجوز
 شربه واستعماله في الطبخ والجن والذى ذهب الى تحاشه لم يزل في حاشي في حال
 المتطهر وانما يكون ذلك اذا سال عن عصا المتطهر والضعف في مكان النبي وقال ابن
 الفع لم يجزى تحاشه الماء المتطهر الى ذهب المنقية ليرد عليه انه لم يدرك حقيقة ذلك
 وانما شبه ذلك البعض ثم في نصير عن ذلك البعض من فلا وكالاته لان القول تحاشه
 المتطهر رواه عن الامام وان كانت مرجعاً عنها وفي الحديث رواه ناهي عن ناهي
 وصحابين والحديث والضعف واخره الوفاء في حواضع وسلم والرواد والناهي
 والمزدي وابن ماجة في الطهارة **سواء غسل**
 اي غسل الرجل مع امرئ من الماء واحد وير قال **صديقا ادراين اي ابا بن بكر**
 الجنة وتحببت الخبيته قال **صديقا ادراين اي ابا بن بكر** عبد الرحمن القرشي عن
 الزهري يحيى بن مسلم عن عروة بن الزبير بن العوام عن عائشة رضي الله عنها قال
 في الفع كذا رواه ابي عبد الزهري وطه الزهري ابراهيم بن سعد ورواه عن القاسم
 ابن مهنا حرمه النساء ورجح الوزن الاول ويجهل ان يكون للزهري فيه
 شيطان فان الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طريق اخرى النبي قالت ابي
 عائشة كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم صرع عطف المتطهر هذا على الغير
 المرجح المفضل تاركه المفضل تاركه قلت شرط العطف صحة العمل العامل في
 التاب وهذا الذي كدل لان فعل المتكلم لا يعمل في الاسم المتطهر قلت احاد
 العيني يابن تغليب المتكلم على القاسم كقول الخياط على القاسم في قوله قد
 اسكنك وروى الحديث حيث عطف وروى على انت النبي اتركه وفي قوله
 عطف وروى على انت صالحة لان العطف على الضمير المستكن في اسكت
 وانت تأييده لوجه كثير من المحققين منهم ابن مالك الى ان صرح هذا من عطف
 الجمل قال في الاصح ويختص الروا بجواز عطف ما لا قد صرف وفي محموله
 من غير ما كان نحو اسكنك وروى ابراهيم لبيك وروى او منصوبا نحو والذين
 شقوا الذار والايان اي والوالا الايمان ويحرموا نحو ما على سودا قره ولا يصح

شبه

شعبة اي ولاكل شيئا وانما لم يجعل العطف بين على الموجود في الكلام بل هو
 فالاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر انتهى وقال السارح وقد يقال يقتصر في الخزان
 ما لا يقتصر في الاصل وروى شعبة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عنه روى الطواف ووصلوا حديث عن غيره ابي بصير عن ابي بصير في النبي
 وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع العطف على ما عليه ولو لم
 فاجتماع حذف الفعل وحذف الفاعل كما ساء في له في باب التذخير للاجس
 تحذف الفعل على النبي من انا واحد من فاعل من فاعل من انا واحد من فاعل من انا
 قال الكرماني في الاول ان يكون فاعل بدل من انا واحد من فاعل من انا واحد من فاعل من انا
 ويجعل ان يكون فاعل بدل من انا واحد من فاعل من انا واحد من فاعل من انا واحد من فاعل من انا
 في مثل هذا مما لا يوافق الا في قوله انا واحد من فاعل من انا واحد من فاعل من انا واحد من فاعل من انا
 يرجح احدهما بالاولوية كما عليه النبي وقال انا واحد من فاعل من انا واحد من فاعل من انا واحد من فاعل من انا
 الاحتمال ما لا يصح فيه غير ان كلام الكرماني يقتضيه ارجحة البديهة وتعلم صاحب
 الفع يقتضي ظاهره مرجوحا حيث غيرت بالاحتمال وقال العيني وكان هذا الا
 المذكور من شبه يدل عليه ما رواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن
 ابيه والفظ من ائرس شبهه بالثين المحي والياء الموصلة المفتوحين وهو نوع من
 الخاص النبي قال اي له ذلك الا العرق قال في الفع ولما بين عن الزهري هو العرق
 ورايد في روايته عن الجاه اي بسبب الجاه والاي داود الطيالسي عن ابن ابي ذيب
 وبن ابي العجاج يرويه عن النبي العرق قال ابن ابي العجاج يرويه عن النبي العرق
 وهو زهري عن ابراهيم بن ابي بصير وهو الفع وقال النووي الفع الفع والشهر
 وقال وزهري ابو الوليد الباجي انه الصواب قال وليس كما قال بل هما لثان قلت لعل
 سندا الباجي ما حكاه الازهرى عن قولك وعرق العرق بالفع والهدون فيكون
 وكلام العيب بالفع انتهى ويحكي الاسكان ابو زيد بن دريد وغيرهما من اهل الفقه
 والمدني في روايتنا هو الفع وحكي ابن الاثير ان العرق بالفع سنة سطر وسطر بالاول
 مائة وعشرون سطر وهو غريب واما مقاربه في الرواية فغير مسلم في احوال ابن
 عيينة عن الزهري في هذا قاله سنان بن يحيى ابن عيينة العرق ثلاثة اسمع قال النووي
 وكذا قال الجاهرو ويحكي العرق صاعا لكن نقل ابو عبيد الاضاق عن ابي العرق
 ثلاثة اسمع وعلى ان العرق سنة عشر سطر ولعله يريد ان اهل الفقه والافتد
 قال بعض الفقهان المنقبين وغيرهم ان الصاع ثمانية ارطال وتمسكوا بروي هت
 مما هو في الحديث الا في عن عائشة ان حذوا لانا ثمانية ارطال والصحيح الاول فان
 الحذر لا يراعى فيه التعداد وايضا فلم يصرح بما هو في الرواية من الصاع الاول فان
 على اختلاف المعاني مع تقاديرها ويوكد كون العرق ثلاثة اسمع ما رواه ابن جابر
 من طريق عطاء بن عاصم عن عائشة بنت عبد المطلب في رواية اقط والسطح بكم الثمان وهو اتفاق
 اهل الفقه صنف صاع ولا اختلاف بينهم ان العرق سنة عشر سطر ولا صاع



حنيفة ارباعا وثلاث وتوسط بعين النسا فحتم الصاع الذي لما اخلص بما سته
 ارباعا والذي لركاة النظر وغيرهما حنيفة ارباعا وثلاث انتهى ويقبح العين قول
 فان الجزر لا يباع بدينار حتى يوفى فقال هذه العبارة بل ان هذا القائل لم يعرف
 هذه الامارة حنيفة لا يوفى لم يات بزوج العبارة ولم يعرف ابو حنيفة هذا بل
 ذهب اليه ايضا ابراهيم النبي والحاج بين ارباعا والحكم بين عينة واحد في رواية وسكوا
 في هذا بما اخرج العطاء في مسند صحيح قال حدثنا ابن ابي عمير قال حدثنا محمد بن
 شعيب وسليمان بن بكير واهد بن منصور الزبدي قالوا حدثنا يعلى بن عبد الله بن موسى
 الجعفي عن جاهد قال دخلنا على عائشة رضي الله عنها فاستسقي بعضنا فاذا في بعض قالت
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم يفضل بلا هذا قال فما هذا حنيفة فيها احرز ثمانية
 ارباعا فضعة ارباعا عشرة ارباعا ثم ذكر فضل بل واه الحديث وتوثيقهم وقال والحديث
 احرز ثمانية ايضا قال حدثنا محمد بن عبيد الله بن ابراهيم بن زكريا بن ابي رافع
 عن موسى الجعفي قال في حياها في قوله فقال احرز ثمانية ارباعا فقال صدقني ما سته
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفضل بلا هذا ثم قال المتكلمون به مما هو لسم
 ثلث في الثمانية وانما سته فما حنيفة الثمانية بهذا الحديث واسبق ما هو في قلت
 الدليل على عدم ثلثها جاهد في الثمانية واية النسا ثم قول هذا القائل والصحيح هو
 الاول ثم صحيح لان الاول فيه ذكر الفرق وهو كما ترى فيما قال فكيف يقول لغير
 لا يطعن به الحديث في اي موضع اتفق عليه المحدثين والما حديث ما سته رضي الله عنها
 فالله كود في الفرق الذي كان يتصل منه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر حنيفة في
 الذي كان يكون قبله هو بلاه او اقل من ذلك انتهى واقول في كلامه تامل والبحث
 فيه يقال ان الفرق في جميع ما ذكره عن لغير ثلثا مل في الحديث جواز اقتضال الرجل
 والمرأة من الآفاد صديقا وهو الاجماع كما تقدم في باب وضو الرجل مع امراته وكذا ظهر
 المرأة بفضل الرجل واما كسها فما زعمه لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المرأة لا يجوز استئمانها اذا اختلف بالما وفي العمى فان قلت ورد في رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان يتفضل الرجل بعسل المرأة قلت قال الخليل اهل المعرفة بالجهنم له
 برحقوا طرق اسانيد هذا الحديث ولزيت ترمذ بنحو انبي وقبيلها في فضل الجنب
 وطاهر فان الدرود في في جواز نظر الرجل الجوزة امراته وعكسه ويودع مسا
 ر واه ابن حبان بن طريق سليمان بن موسى انه سئل عن الرجل ينظر امرته
 فقال ما سته عطا فقال سالت عائشة فذكرت هذا الحديث ايضا وهو في المسئلة
 كما في الفقه واقول في هذا الاستدلال لاقص ما ثبت من عائشة رضي الله عنها ما رايته
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رايته في الفرج هكذا ذكره اهل المعاني
 مثلا الحديث المعقول اذا كان ما يستحسن التصريح به الا ان يقال انفسا لها معا
 سجدتين من آة واحدة بدون حال يقضي ذلك ما ذكره الا انها صانعا انفسا من ذلك
 حرة وثلاثا وفي هذا الحديث الحديث والضعفة واحمد بن مسلم والنساء

باب غسل اى الاغتسال بالاصابع
 اى ما يقار به من الاواني التي تشبع ما يسهه الصاع قال الجوهري الصاع الذي يكال
 به وهو اربعة امداد واطبع اصوع وان شئت اذلت من الواو المقطوع منه هرة واصوع
 لغة فيه ويقال هو آية يشرب به وقال ابن الاثير الصاع يكال بصاع اربعة امداد والمد
 تختلف فيه فقبيل هو رطل وثلث بالعرفى وبه يقول الساجي وفيها الحجاز وقيل هو رطل
 وبها حنيفة وبوصفة وطرفا العراف فيكون الصاع حنيفة ارباعا وثلث رطل او ثمانية ارباعا
 وقال عياض جمع الصاع اصوع واصوع كالجاري على العربية اصوع الاثر الواحد
 صاع وصواع واصوع ويقال اصوع بالحز وهو كحال الامل المدينة ثم في صاع اربعة
 امداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم كما في العمى قال في الفقه ورطل بعد اذ علم ما قاله
 الراضي وغيره ما يدر ولا يؤن درهما ورجح النووي اذ ما ثمانية وعشرون درهما
 واربعة اصابع درهم وقرين الشح المرفوع بسبب الخلافة في ذلك فقال انه كان في
 الاصل مائة وثمانية وعشرون واربعة اصابع ثم زادوا فيه متفلا لارادة جبر الكسر
 فصار مائة وثلاثين قال والعمل على الاول لانه الذي كان موجودا وقت فقهه العلماء به
 انتهى وفي الضعفاء في الصاع حنيفة ارباعا وثلث عند اهل الحجاز وهو الذي اشتهر
 بالمدينة وتداولوه في عاصمتهم ومزاروا ذلك خلفا من سلفه وفي قوله ما كان لا ي
 يوسف حين قدم المدينة وقال هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم فوجه ابو يوسف
 حنيفة ارباعا وثلثا فرجح الى قول ما رث وبالسنة قال حنيفة ولا يؤى ذرو الوقت
 حنيفة بالافراد **عبد الله بن محمد الجعفي** المسند في حنيفة الى الجعفي الذي سلم الفقرة
 هذا الجاهلي على بلح قال حدثني بالافراد ولا يؤى ذرو الوقت والاصلي وان حساكر
 حنيفة **عبد الصمد بن عبد الوارث السدوسي** قال حدثنا شعيب بن الحجاج قال حدثني
 بالافراد **ابو بكر بن حصص** بن ابي بن محمد بن سعد بن ابي وقاص قال سمعت ابا سلمة
 هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف وهو ابن اخي ما سته من الصاع اربعة امداد
 كل ثوب بنت ابي بكر فاستخذه من الصاع يقول دخلت انا واخو عائشة رضي الله
 عنهما من الرضا مة كصحح به سلم وهو عبد الله بن يزيد البصري كما عاهد سلم في الحنا من
 في حديث غيره هذا واخذه النووي وغيره وقيل هو كثر بن عبد الكوفي ورضي عنه ايضا
 كما في الادب المفرد للواقف وسنن ابي داود وليس هو عبد الرحمن بن ابي بكر ولا
 ابن عبد الله احرزها لانه عليه عليه السلام في صاحب الفقه وقال لا يصح واحد منهما لما روي
 سلم من طريق معاوية والنساء من طريق خالد بن الوليد والمواعظ من طريق يزيد
 ابن هارون كلهم من شعبة في الحديث انه احرزها من الوصافة على عائشة حنيفة ارباعا
احمد بن محمد بن جندب بن ابي داود والوقت في بعض الاصول وفي مسند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والصلب يقع الفصحى في الفروع وفي بعض الاصول وفيها وهو القياس
 فخرجت اى عائشة انا احرزها بطرف الثوبين مسفة لا تأ في رواية كثر بن عبد الصمد في
 انفتت الجوزة باعتبار الحمل وواجب ارضى من صاع اى قريب من صاع كسبا في تفسيره

بدلت فانتقلت وانتمت الى راسها وبيننا وبينها حجاب قال في الفتح قال
 القاضي عياض ظاهر انها رايها في راسها على حيد هامها مجل نظره في البحر لا يراى
 خالز في سلبه من الرصاع ارضعتها حيا وكلمتور وانما سترت اسما قبلها بما لا
 جعل مجموع النظر اليه قال والاربعين لا غنما لها تحضرتها معني وفي فعلها شدة ولاز
 على استجواب التعليم بالفعال لانه وقع في النفس ولما كان السؤال حتملا للكيفية كتبت
 بنت لها ما يدل على الامرين مما اما الكيفية فما اقتصار على افاضة الماء واما الكيفية
 فبا لكتفا بالصاع انتهى وتقفه العيني فقال لا نسلم ان السؤال عن الكيفية ايضا والبنت
 سلمت من الا الكيفية لانها طلقت انا مثل صاع يستعمل ان يكون ذلك الما مالا الا او اقل
 منه انتهى واقول يمكن الجواب بانه لو كان السؤال عن الكيفية فقط لما احتاجت الى التعليم
 وكان يكفيها ان تقول ان يقبل الما على جميع حصة الشربة وظاهر هذا ان لا يانه
 الصاع يقيد القدر الذي كان يقبله صلى الله عليه وسلم والا فلو كان يكفي ان يقال قد
 ما تأسر فترقد برنج من صاع ولسا حل قال ابو عبد الله اي المصنف قال ولا ينصرك
 والاصلي وقال ابن جرير بن هارون ما بدنا بطا قال ابو عبد الله وزيادة او وطره
 موصول في مستخرج ابن عوامة وفي نعيم وجر بالسكن الهاو حقه راي ابن اسد
 الامام الحجة المصري المنوفى في صاع وتسعين وما نه وطره مبره في هذا الاستعمال
 والمطري يجمع عليهم ويشد يد الال اكسوزة نسبت الى حيا التي يساحل البحر في حيا
 مكة وهو صاع الما بن ابراهيم مائت سنة حتى ومائتين واصلة من صاع لكل صاع
 الصاع وروي له ابو داود والبخاري مائة الف والثلثة وروى عن مشقة في الحيا
 المذكور تدريس صاع يدل من قوله في صاع فهو حيا وروى جوز في صاع صاع
 البدلية ايضا على رواية كريمة السابقة وقال العيني تقديره قد عشت ما تا في صاع
 وجر في الوجان المذكوران في حيا صاع ههنا وانه قال صاعها عبد الله بن جرير هو
 المعنى المارنا قال صاعها بن آدم الكوفي قال في الفتح قال ابو علي لم يات
 بنت جميع الزواة الا لا يدر عن الحموى فسقط من رايته يحيى بن آدم وهو هو
 الا لا يتصل الابه واقول فيه فوقف اذ يستعمل ان يكون المؤلف فيه وروايات في ذوا
 نارلا عن عبد الله بن يحيى بن زهير وعائنا عن عبد الله بن زهير وقد قال
 في قول المؤلف في الباب الا في صاعها او نعيم قال صاعها زهير قد علا عنه ابي
 عن زهير في هذا الاستاد وتزل عنه في الباب الذي قبله انتهى هذا مضمون ما
 البخاري بينه وبين زهير في العلو واسطة واحص في النزول واسطان ومع
 تا في هذا الاحتمال كيف يحكم بالوجه لئلا يسل قال صاعها ولا ينصرك صاعها
 صاع الزاى ابن معاوية الكوفي في اسم البخاري عن ابن اسحاق بن محمد بن عبد الله السبيعي
 نفع السبيعي الكوفي قال صاعها ابو جعفر هو صاعها البخاري بن علي بن الحسين بن
 علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ان كان صاعها بن عبد الله هو واياه بن
 العابدين بن علي بن الحسين وعنه اي عند ما بر قوم قال في الفتح كذا في الفتح

انتهى وقت عليها من البخاري ووقع في المعنى وعنده فزيدة الها وحيا
 شرا حيا ضميرا يعود على جابر وفيه ما فيه وليست فرع الرواية في مسلم اصلا
 وذلك وارد على قوله ايضا انه يخرج المعنى انتهى ضا لوه عن الغسل قال في
 الفتح فاذا استحق بن راهوية في مسند ان السائل هذا ابو جعفر الرازي فخرج
 من طريق جعفر بن محمد عن ابيه قال سالت جابرا عن غسل الميتة وبين النسي
 في روايته سب المسوا فخرج من طريق ابي الاخير من عن ابي اسحاق عن ابي
 جعفر قال نمازنا في الغسل عند ما بر كان اباحه فزل المسوا ونسب المسوا
 في فرع الرواية لجميع حيا ان الغسل هم ذلك وان اخذ جابرا الجواب فقال يكفل
 يعنى اوله صاع وقال الكرماني في القوم هم السالمون فلم اخذ الكايف والظاهر ان
 يقال يكفي كل واحد منكم صاع فقلت السائل كان مخصوصا واحدا من القوم واصعب
 السؤال البهم لانه منهم كما يقال النبوة في قرين وان كان النبي منه واحدا ويرا
 بالخطاب العموم كما في قوله لوتري اذ المرحون تاكسور وسهم وكقوله صلى الله
 وسلم فينا ليشطين في ظلم الابناء الى المساجد والنورا الما راي يكفي لكل من يصح خطاب
 له صاع انتهى فقال زاد الصاع على منهم اومن القوم قال في الفتح وهذا هو الذي ثبت
 في روايتها وعنده فغيره لان هذا الظاهر الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب
 الذي يعرف ابوه بابن لطيفة كجرم به صاحب العه واليس هو من قوم جابر لانه
 هاشمي وجابرا ايضا روي ما يكفي اي الصاع فقال جابر كان كفي من هو او في اي
 اكثر من ذلك شعرا مثيرين او في مثير من اي الصاع فقال كفي من هو او في اي
 عطفت على ابي والاصلي وضرا بالنسب عطفا على الموصول المنسوب اليه وجعله
 الزركشي عطفا على شعرا قال اوفى في معنى اكثر وتعديه في المصاحج فقال لما تاتي
 هذا اذ اريد بقوله ضمرا واحدا ليقول لاما قصد به المقتضيل والقرين ان المقتضيل
 فيه مراد بدليل اقترا من لارة المقتضيل عليه فالصواب جعله مصطفا على من اي
 يكون من هو او في من شعرا وكفي ضمرا من كذا قاله الكافي في اسم قال فان قلت
 العطفا يقتضي الغايرة والقرين ان المراد واحد قلت هو كعطف الصفاة والقرين
 واحد فان قلت لم يرتفع من الثانية تاكيد الملك الاولي فلا يكون ضمير المقتضيل
 قلت دعاه ظاهرا لا يقتضي على اي طبع سليم انتهى ثم السائل صلى ما جابرا ما
 توب اي وعلو ليس له غيره فقل على انما جابرا وهو من قول ابي جعفر وسيا ميرا
 به في كتاب الصلاة وجوز الكرماني في جعله من قول من سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورده في الفتح فقال ولا التفات اليه من جعله من قوله وهذا على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتياج
 بفعل النبي صلى الله عليه وسلم والافتداء الى ذلك وفيه جواز الوديعت في تبارك
 بنبر علم اقصاء الراء ابصاح للفق وتجد بر السامعين من مثل ذلك وانما
 لا يعلم فيه كراهة الانسراف في استعمال الماء وفيه استحباب هذا الصاع في الاعتقاد



وقد سجز الصلاة في التوبة الواجبة وأكثر واكثر فيون وفيه التحريض والغفيرة
 والسؤال والجواب والوجه الثاني وبقول **ابن ابي عمير** الفضل بن سليمان قال **قال**
حدثنا اسحاق بن عمار بن عيسى بن محمد بن يعقوب بن ابي ايوب بن جابر بن زيد وهو
 ابو الضمضاني بن حمزة بن ميثق الاشعث قال ابن عباس لما قالوا لاهل البصرة نزلوا فخذوا
 جابر بن زيد لا وسعيهم عن كتاب الله تعالى سنة ثمان مائة قال له الكوفي في **عن**
ابن عباس رضي الله عنهما **ان النبي صلى الله عليه وسلم** وام المؤمنين **صلى الله**
عليها وآلها وصحبه من انما احد ولا ياتي الوقت في بدلين وهي معناها والافعال
 من الجملة قال النبي صلوات الله عليه وآله هذا الحديث للترجمة غير ظاهر ووجه الكوفي في ذلك
 بثلاثة اوجه بالتحقيق الاول ان يراد بالافعال المذكور الثاني الا كما هو مراد
 عندهم انه هو الذي يتبع الصلح والاعتناء فزالت ترجمته عن اعينها واغلب العرف والعادة الثالثة
 ان من باب اختصاص الحديث وفي تمامه ما يدل عليه في حديثه عاشر رضي الله عنهما ووجه
 بعضهم بان مناسبة الترجمة شفا من مقتضى معنى وهي ان اولهم كانت صفرا في قول
 هذا الحديث تحت قوله ووجه واحد الصلح او جعل المطلق عليه القيد في حديثه عاشر
 وهو العرف يكون كل منهما ذو صلة وامنعت منه تكون خصته كل منها ازيد من صلح
 قد قبل تحت الترجمة بالمقرب قلت قول هذا القائل اكثر تصفا وابد وجه الكلام
 الكوفي في ان المراد من هذا الحديث جزاء غفلة الرجل والمرأة من انما احد وهذا
 هو مراد الحديث وليس المراد منه بيان مقدار الاثام والباب في بيان المقدار بين
 بينهم ووجه الثاني بينه وبين الباب وقوله كون كل منهما ذو صلة كلام من فرعين شيئا
 من الاصول وكون كل واحد منهما امرأة له كيف يكون وجه المطلق على المقيد
 مع ان الاصل ان يجر المطلق على الملائمة والمقيد على تقديره والعمل له مما وافق مقتضى
 قوسا من اثمى واقول انه من حق وما روى حديث كبر على ما ذكره الكوفي في بالتحقيق
 وزيف ما ذكره صاحب الفتح وفسد ما يظن به دخول الحديث تحت الترجمة وقوله
 لان المراد من الحديث جزاء افضل الرجل والمرأة انما يقع في ما يقع في ان يستيف
 منه عقابا والافعال الخمسة من احد الاوجه التي ذكرها صاحب الفتح والمفسد
 كثيرا ما يقع الترجمة عليها تستدعي من الحديث كما يعلم ذلك باستقراء ترجمه وقوله
 والاصل ان يجر المطلق على الملائمة لا لا يقوم بحجة على التخصيص لان لا يقول بل لا
 في ما ذهبه جعل المطلق على المقيد مطلقا قلنا من قال **ابن ابي عمير** اى البخاري قال
ابن عبيد بن سفيان يقول **عن ابان** اخيه الكسوة والغفيرة الساكنة اى في اخر
 مجرم وغيره وكان الهادى على الاستمرار لغيره ان كان عادة له مستغرق في ذلك الوقت
 خالد الكوفي في **عن ابن عباس** بن محبوب رضي الله عنهم جعل الحديث من مسندها
 من مسند ابن عباس قال في الفتح كذا رواه عنه اكثر الروايات وانما رواه عنه كذا قال
 ابو نعيم من سمع منه قدما قال البخاري **المعجم** اى من الروايات ما رواه **ابو نعيم**
 يعنى كونه من مسند ابن عباس لاسن سنين هجرية وكذا ذلك وجه الدار وطنى قال في

الفق

الفق وانما يرجح البخاري ورواه ابو نعيم جريا على ما علق الحديث لان محلا الرحمة
 عند الله قد تم الصلح لانها معلقة قوله حفظ الشيخ ولو رواه الاخرين حجة اخرى من
 وجه الترجيح وهي كونهم اكثر عددا واولاد ذرية لسفيان ووجه الاصل على من يروي
 من حديث العوفي وهي كون ابن عباس لان اطلع على ابيه صلى الله عليه وسلم في ذلك الغفلة
 مع عيبه فيدل على ان الشرح عتبا وقد اخرج الرواية المذكورة الشافعي والمحدث
 وابن ابي عمير وابن ابي عمير في مسندهم عن مسعود بن مسعود بن مسعود بن مسعود
 من طريقه اى ابن عباس ويستعان هذا الحديث ان البخاري لا يروي الحديث عن
 فلان وبين ان فلانا وفي ذلك حديث يعول ذكره وقد حقت فيه آئنته على ابن الصلاح
 انتهى **باب** **من انا حق اى اخرج الماء على راسه**
 اى ثلاث مرات وبالسند الى المؤلف قال **حدثنا ابراهيم بن فضال** قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم من غسل من مائة مرة مع التوبى وتدا ورد المؤلف السند هنا بالبر وروى عن
 زهير بن ابي اسطة ابي نعيم حفظه وورد في الباب السابق في الاخرة من حديثه وطبقين
 عبد الله ويجوز **عن ابن ابي عمير** بن عبد الله السديقي قال حدثني بالآخر اذ
 سلما **بن عمرو** رضي الصلح ووقع التأويل لان المهملات الحرفية الصلح على ان الصلح
 رضي الله عنهما كان غير فاضلا متعددا وجهها مسكن الكثرة اولا من نظرها المثلث
 وخرج في اربعة الاف فيوف بالثوابين يظنون بهم الحسين بن يحيى رضي الله عنهم
 فضله عسكر عبد الله بن زياد بالجزيرة سنة خمس وستين روى له عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خمسة عشر دينارا اخرج البخاري له منها اثنين قال **حدثني** بالافراد
 ايضا **جابر بن بصيرة** الضمضاني **ابن مطعم** بصيعة اى الفاعل من الامام الفريسي
 العوفى الصلح يروي له ستون دينارا اخرج البخاري منها تسعة وكان من سادات
 فريسي مات بالمدينة سنة اربع وخمسين وفي هذا الاصل رواية الاقران لان
 من سلما بن جبير بن سهاير الصلح قال في جبير قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم **انما** يقع الجمرة وقتل بهدب اذ شرب ونفسيها اذ شرب وتخلعون الفضل
انما يخلص بصر الجمرة من الاضائة وهي الامالة والمفعول محذوف واضحا عين
الما على راسه بلان اى ثلاث غزبات قال العوفي والحق ثلاث حضرات كل واحدة
 من مائة الكعبة ويدل عليه ما رواه احمد في مسند فاجد ملائكي فاصب على
 راسه ومارواه ايضا عن ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصب ثلث
 على راسه ثلاثا وفي صحيح الامم اى الى ان وقد ثبت في مسند احمد اى صلى الله عليه وسلم
 فقالوا ان ارضا باردة فكيف يفعل بالفضل فقال اما انما فاقه على راسه ثلاثا
 وفي اوسط الطبراني مرثيا ما خرج جميل على ثمان ثم يدخل يدك في اوتار
 فتغسل فترك وما احسانك ثم تتوضأ وضوءك الصلاة ثم تفرغ على راسك ثلاث
 مرات ذلك لله راسك كرامة وقال الازدي للحفظة ابان الرازي قال قال عمر
 بالدين جمعنا والحديث المذكور يدل عليه وما ذكرنا سلف قول بعضهم ان لغفلة



تولاها حتملة للتكرار وحتملة ان تكونا لتتوابع على جميع البدن انتهى ولم يرد له
 في الحديث ما هنا بما اخرى اما لانه غير لازم كما تقدمنا بالتفصيل فالبا والمان
 فتصيرا بخلافه او واما غيره فلا يضمن لانا بل اكثر او اقل او لا اعلم له وقد
 ذكرنا بوضع في مستخرج فضله ذكرنا عند النبي صلى الله عليه وسلم الفصل من
 لغيره فلا يرد له وسلم تاروا في الفصل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض
 القوم اما اننا ما غسل راسي بكفا وكنا واقدم عن الاسماء على ان السبب سوار
 وواضعها وانشأ عليه السلام بين به بالثنية **كشما** وفي بعض الروايات على
 ما حكاه ابن ابي عمير كذاها بالالف على لغة من يحركها فكلمنا المصنفه لفظا هو وبن
 كلاهما بالالف ايضا والتدكير على ارادة اللفظ وفي قول صاحب الفتح ويكتب
 ان يخرج الرقع فيها على القطع نظر لان الفاظ التأكيد لا تقطع كما ذكر في محله قال
 العيني احاد من ابن المغيرة ويستحسن الحديث ان المسحوب في غسل الراس ان
 يكون ثلاث مرات وعليه اجماع العلماء واما الارض فيه فغسل سائر البدن بالاجماع
 وفي المصنفه والاستسقاء خلاف مشهور وقالت السافعية استحباب صب الماء
 على الراس ثلاثا متتابع عليه والحق به اصحابنا سائر المسند قبا على الراس وعلى
 اعصاب الرضوخ وهو اولها ثلاث من الرضوخ فان الرضوخ على الخنثف مع تكراره
 فان السحوب فيها ثلاث في الغسل او في وقال النووي ولا يغلى فيه خلافا لهما فانه
 به الماوردي حيث قال لا يصب التكرار في الغسل وهو شاذ فذكره وروى عليه
 بان اما على السحوب قاله ايضا ذكره في شرح الفروع فلم يتفرغ ونقل ابن المنين عن
 العلماء انه يحتمل ان يكون هذا على ما شرع في الصلوة من التكرار وان يكون لغا
 الظاهر لان الصلوة الواحدة لا يجزي في استحباب غسل الراس قال وقيل ذلك
 سحوب وما استيعجزا وكذا قال ابن بطال العدد في ذلك مسح عند العلماء واما
 عم واسع اجزا انتهى قول ظاهر تخصيصه استحباب التلبس بالثياب في يومه حمله
 الخنثية لهم في ذلك وليس كذلك بل الخنثية كما يكون بذلك قال في الكفر في سفت
 الغسل ثم يضمن المأكل بدنه ثلاثا قال شاخص صاحب النهي سكن عن خصوص
 الملبس وبه وقد قيل انه الملبس الا ان يتم الا بغيره ثم الراس قال في الخنثية وهو
 الصحيح وقيل ان الراس وهو ظاهر الرواية ويشير له ظاهر حديثه بخونه وقيل انه
 الا ان يتم الراس ثم الا بغيره ورواه الخنثية ما بين كوفي ومدني وفيه الضمير
 بالجمع والاختراع والغضنه واخره مسلم والبود والسائي وابن ماجه وبه
 قال **صحيح** بالاختراع ولا يصلي حيا **صحيح** من شارب مضع الماء الموصى وشهد به
 العلم الملقب بيد ارقال في الفتح وغفل بعض المتأخرين فحتمله بثباته وسبب
 جهله وليس في الصحيح محمد بن شاذل وضع **قال** من شارب مضع الماء على جميع
 شعبة بن الحجاج روي عن محمد بن **صحيح** من شارب مضع الماء وسكون الحيا
 المحترق قال في الفتح وبوزن محمد ايضا وهذا هو الوجهان في روايته في ذكره في الاول

لاكثر

لاكثر والباقي لابن عسكرو وليس له في الغاري سوى هذا الحديث من **صحيح**
صحيح وهو ابو جعفر الباقين **صحيح** من عبد الله الانصاري روى عنه عنها انه
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعرض بعض البوابا لفتن المعتمدين من الاضغ
 ومعوه له حين وفى اي يصب الماء على راسه **صحيح** انما يثابت غزوات ولا يصلي
 اظنه من غسل الجنابه وقيل فقال رجل من بني هاشم ان شرب كثير فقلنا
 رضى الله عنه شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اكثر من شربك والطيب
 والحديث اخره السائي في الطهارة وبه قال **صحيح** ابو بصير الفصل من ذكبن
قال **صحيح** من **صحيح** يرفع اليدين وسكون العين في اكثر الروايات وجزم به
 المزي ولفظا بسى محمد على وزن شعر وسكون العين في اكثر الروايات وجزم به
صحيح لم يامله وتحقق الميم **صحيح** بالاختراع والاصول **صحيح**
صحيح من على الباقين **قال** **صحيح** من الصحابي للبلبل زاد الاصل ابن عبد الله **صحيح**
صحيح ابن عمك اي ابن عم ابيك فنه يجوز لانه ابن ابي والد علي بن الحسين بن علي بن
 ابي طالب **صحيح** بعض التعمير وشهد به الراي الكومر من التعريف وهو ما يفهم
 من معنى الكلام **صحيح** من **صحيح** الطهارة بالجملة التي تزوجا على بعد طهارة
 الزهر فولدت له محمد هذا فاشترها والتعريف غير الصحيح وفي الاصطلاح
 هو كما يتسقت لموصوف غير كور وفي الكشاف ان ذكر شيئا فقل به على شيء لغير
 يقدره قال اي الحسن بن محمد **صحيح** الفصل من **صحيح** اي على اي كيفية يعقل الملبس
 قال في الفتح وقول جابر انما في شعره ما يسأل الحسن بن محمد كان في عينه ابي
 حصفه وهو غير سوال اي حصفه المتقدم في الباب قبلة لان ذلك كان من الكفة
 كما اشعر بذلك قوله في الجواب يكلفك صراع وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله
 كيف الفصل ولكن الحسن بن محمد في المسئلةين جميعا هو المنازع لما روي في ذلك
 فقال في جواب الكفة ما كلفني اي الصاع وطريقه وقال في جواب الكيفية
 ان كثيرا اشعر فاخرج الى اكثر من ثلاث غزوات فقال له جابر في جواب الكيفية
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر شعرا منك والطيب اي واكثر في الثلاث
 فاقتضى ان الانفا يحصل بها وقال في جواب الكفة ما تقدم وناسب ذكر الطهارة لان
 طلب الازداد من الماء لم يخط فيه الخنثية في اتصال الماء الى سائر المسند وكان على
 الله عليه وسلم سد الرعين وانى الناس به واعلم به وقد ذكرنا بالصاع في آخر
 جابر ان الزيادة على ما كلفني تنجح قد يكون مشارة الموسوسة لا يثبت اليه
 انتهى وتعب العيني قوله السؤال في الاول عن الكفة **صحيح** الا يقال ليس كذلك لانه
 اعترضا هو قوله كلفني الفصل وقد ذكرنا لفظة كيف هناك مطوية بالسؤال
 في المرصعين من جهة الفصل وصفته وكيف لا يثاب على الملاء ولا يرد اياها
 بالكفة لان الملاء هي الكيفية والفصل حقيقة توصلة حقيقته اسأله الماء على جميع
 البدن ولم يبينها النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يبعث لبيان الملاء في اللغة وحالته

استعمال الماء من صواع أو ثلاثة أكف وجبنا عليه السلام لأنه مبعوث لبيان الأحكام وهي
من العوارض وليس السوائل عن حقيقته الفسل وإنما كان من حاله فوضع الجواب
بأنهم في الموضوعين لأنهم يكتفون من العوارض المختصرة في المفولات التسع فطابق
الجواب السؤال انتهى قال جابر بن عبد الله قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير
وسلم عليه السلام بالثلاثة أكف بالثلاثة أكف بالثلاثة أكف بالثلاثة أكف بالثلاثة أكف
جمع كذا يذكرونه فلذا جاءت الروايات بالثلاثة أكف بالثلاثة أكف بالثلاثة أكف بالثلاثة أكف
المختصة فقال كلام الجوهرى وغيره يقتضى أنها مؤنثة فقط انتهى والبرهنة الكروية
حيث قال المراد من الكف قدر الكف وما فيها من عتاره دخلت التا وبها اعتبار العتار
انتهى وقال العيني في الجواب الاول نظر والثاني لا بأس به والاحسن ان يقول الكف
يدكر ويؤت فيجوز دخول الثاؤنزه على الاعتبارين انتهى وأقول من معنى غير التذكير
سنته وهو مقدم على عينه لان معناه زيادة علم وهي مقبولة من الثاؤنزه قال الكرواني
فان قلت العتوم منه ان كانا باحد من الثلاث كما هو اصله لكن المراد منه
ياخذ في كل مرة كعبين فما وجه قلت الكف يجمع الواحد والاثنتين والحدوث
المستقدم وهو انه اشار به به مقيد بالبدن فيجعل هذا المطلق ايضا على المقيد انتهى
قال في الفقه والمراد منه ياخذ في كل مرة كعبين وبذلك روي في الجوابين ربه
من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن ابيه قال في آخر الحديث وسط به
والكف اسم يجمع على الاثنتين ويجعل ان يكون هاتئذ العرفات الثلاث للثلاث
ويجعل ان يكون لكل جهة من الاربعة فربما كسبا في حديث القاسم بن محمد عن
عائشة فرما انتهى **وطبق** بالواو وكلمته منى بالفاءى الثلاثة الكف اى يرفعها
على راسه فالكافى وفي بعض النسخ باسقاط على انتهى ولم يرض لتوجيهه وكذا
ان يقال ان اسقاطا على التوجه كقولهم يزورون الديار ولم توجهوا او على قضيت
فيعني معنى يرفع ثم يفيض الماء على سائر اماكنها في **جسد** قال العيني والمطر
فقدار المفعول المجرى والثلاثة الكف بقرينة عطفه عليه لان الثلاثة الكف لا
يكون ما ذكره لسان الجسد قال جابر بن عبد الله قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير
الشعيرى شعير الاربعة فلا يكتفى الثلاثة الكف لثلاثة كان النبي صلى الله عليه
وسلم **الاربعة شعير** العيون وقد ينسكن وقد كفاه ذلك فالزيادة على كفاه
عليه السلام تطوع في الدين وقد يكون اشاره الوسوسة من الشيطان فلا يمتنع كقولهم
وقال الحديث جواز الكفاية ثلاث برفق على الواس وان كان كثير الشعر وشبهه
تقديم ذلك على افاضته الماء على جسد وفيه الحث على السؤال في امر الدين من
العلماء وفيه وجوب الجواب عند العلم به وفيه دلالة على ملازمة النبي صلى الله عليه
وسلم على كل ما كلف في الفضل لان لفظة كان تدل على الاستمرار قاله العيني
جواز الفساح وسألني اي جواز للاقتصاد في
الفضل على غيره وانه اذا التفتت مستحب ورض العسل بجمع الجسد والماء والظاهر

في حرة ان تصوب على المصدرية اى من يدعى او امره ويجعل الحلة والاسد
قال **صديقا** موسى اى التودى وراود البردة الوقت وابن عباس بن ابي بصير
قال حدثنا **عبد الواحد** بن زياد البصرى عن **الاعشى** سليمان بن جمران عن
سالم بن ابي الجعد بنع الجهم وسكون العين عن **كريب** بن كريب قال قلت لابي بصير
رضي الله عنه عنها **ان قال قلت** سمعته بنت الحارث ام المؤمنين روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
رضي الله عنها وصفت النبي صلى الله عليه وسلم ما للفضل **ففضل** به ما للثنية
تلكه بنى وهو يرمى والمستعمل به بالافراد **مزين** او **ثلاثا** قال في الفقه الثلث من
الاعشى كما سبنا في من رواه في ابي عوانة في روى عن الكرواني فقال الثلث من جملة
انتهى **شم** على شمالة كسر المعنى ضد العين واما بصير ما يما يقابل الجنوب
ففضل من الكره جمع ذكر وهو الصواب المحض على غير قياس جبهه هذا الجمع
فرقا بينه وبين الذكر ضد الاثني فان جمعه ذكر وذكرا بالضم وذاك وذاك
وقال الاخفش من الكرم الطبع الذي ليس له واحد مثل الابايل ومثبات
الابايل جمع الاول كسر الهجزة واشد بها الوحدة المفتوحة كجاء جمع نحو كسر
العين وقيل واسم من الكرم كارد قال ابن جروف انما جمع من اثنين في
الجسد الواحد بالنظر الى ما يقبل به من الغضين وقرها واطلق على الكل اسمها
فكانه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الفصل والنكتة فيها الامارة الى تعميم
الفضل للغضين وحو اليها **شم** النبي صلى الله عليه وسلم بالافراد بالاضغ
سالمة في ازالة ما عصاه ان يكون فيها **شم** **مضغض** واستحق اى بعد غسل يديه
كما سبنا في باب المفضضة والاستنشاف **وعسل** وجهه **به** بالثنية اى اليد
الرفيعة ولم تذكر جملة مسع الراس ولا بد منه ذهرا لاسنها او من بعض الرواة
شم **انما** الماء على **جسد** كله وهذا موضع الترجيح كما قاله ابن بطال ورضي الله
بقيده بعد ذلك على اقل ما يمسح به وهو المرء الواحدة لان الاصل علم الزمان
عليه اذا اجاز فارجى انه لا يشترط في الفضل الا التعميم والاسباغ لا العود
ففضل عليه الصلاة والسلام **عن** **جسد** **فضل** قد مره تكون به العسل وخفه
باعتبار الوضوء او لا وكان في مستفتح **الماء** **من** **بها**
بالجواب **والنبي** **عند** **العسل** **للجواب** **كسر** **الحاء** **المهمل** **وتخفيف** **اللام** **انما** **يطلب**
فيه ويسمى **علما** ايضا **كسر** **الميم** **وسكون** **المهمل** **وقه** **اللام** **والماء** **المطلب** **نفع** **الميم**
فوضع **من** **الجذب** **بفتح** **الظ** **ومما** **تقتضيه** **هذه** **الترجمة** **حديث** **عبد** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ان** **الاول** **من** **يتم** **عليه** **السجود** **وسنه** **الي** **الوجه**
انما **طرون** **في** **كلام** **المصنف** **ثلاث** **وقه** **الاول** **من** **يتم** **عليه** **السجود** **وسنه** **الي** **الوجه**
لا **يطلب** **من** **الفضل** **لان** **الفضل** **المطلب** **واى** **معنى** **له** **مثل** **العسل** **واما** **هو** **انما** **يطلب**
فيه ويسمى **علما** ايضا قال في تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاءه
يعقل من صلاب انتهى وهو رواية ابن خزيمة وابن حبان ايضا وكالحق في شرح



ابي داود قال قال الخليل بن ابي اسحق قد رطبنا فانه قال وقد ذكره البخاري وتاول
 على استعمال الطبيب في الطهور واحسبه توهم انه اراد به المجلب الذي يستعمل في
 غسل الابدان وليس للمجلب من الطبيب شي وانما هو من شرب الكحل قال الشاعر
 صاح هل ريت اوصفت براع رد في الضرع ما قرى في المجلب
 وتبع لفظي ابن قزوين في المطالع وابن الجوزي وجاعة القرعة الثانية من
 تصدى الصحيح ليل المصنف فتنسب لفظ المجلب على غير المعروف في الرواية
 لضع المطابقة كما لا زهرى فانه قال في التهذيب للمجلب في هذا الحديث صيغ جماعة
 بالهزة واللام الحقيقية اي ما يجلب فيه كالمجلب بكسر الميم فصغوه وانما هو المجلب
 معن الجيم ونسبته باللام وهو ما ورد في فارسي معرب انتهى قال في الفتح وقد انكر
 جماعة على الازهرى هذا من جهة ان المعروف في الرواية بالهزة والضمضت ومن جهة
 المعنى ايضا قال ابن الاثير ان الطبيب لان يستعمل بعد الغسل اليق منه قبله واوله
 لا يراى اياه ثم اغتسل اياه الماء وقال المجلب في الجمع بين الصحيحين معن مسلم
 هذا الحديث مع حديث العرق وحديث قدر الصالح في موضع واحد فكانه ناولها على
 الاثنا والبخاري في المطالع اننا ناوله على ان يرفع من الطبيب يكون قبل الغسل
 لانه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى فعمل المجلب كونه البخاري اراد ذلك
 احتقالاتي ويحتمل انما اراد غيره ذلك لكن لم يفتح به وقال القاسمي عياض المجلب
 والمجلب بكسر الميم انا بالهزة رطبنا فانه قال في هذا الحديث صحاح
 الطبيب وهو يعنى الميم قال وترجمة البخاري تدل على انه التفت الى التاويلين قال
 وقد رواه بعضهم في غير الصحيحين بضم الجيم ونسبته باللام فيشير الى ما قاله الازهرى
 وقال النووي قد انكر ابو عبد الله الهروي على الازهرى ما قاله وقال القرطبي
 المجلب بكسر الميم ولا يصح غيرها وقد وهم من ظنه من الطبيب وكذا من قال بضم
 الجيم انتهى القزويني الثاني للذين تكلفوا التصحيح المطابقة من غير انكارها تصحفت
 ولا تعبر عنهم المحب الطبري قال لم يرد البخاري بقوله الطبيب ما له عرف طبيب
 وانما اراد تطيب البدن بالزيت من وسخ وورن ونجاسة ان كانت وانما
 اراد بالمجلب الاثنا الذي يغسل منه سدا به جنو ضيع فندما الغسل قال واو
 في قوله او الطبيب يعنى الواو وكذا ثبت في بعض الروايات كما ذكر المجلب
 وحصل ما ذكره انه يجلب على عرادما الغسل ثم الشروع في التفتيح قبل الشروع
 في الغسل وقيل يحتمل ان البخاري اراد الاشارة الى ما روى عن ابن مسعود
 ان كان يغسل راسه يحطى ويكفى بذلك في غسل الجنابة كما اخبره ابن ابي شيبة
 وخرج عنه ورواه ابو داود وخرجنا عن عائشة باسناد ضعيف فكانه يقول
 دل على هذا الحديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة
 ولم يثبت ان كان يقدم على ذلك شيئا مما بين يدي الا كالمسح ويقتضى ذلك ما في
 معظم الروايات بالمجلب او الطبيب او بالهزة على ان الطبيب بضم المجلب فيجوز

على انه من غير خصسه وجميع من اعتر من عليه جملة على انه اراد من جنسه فلان
 اشكل عليه والمراد بالمجلب على هذا المثل الذي في المجلب فاطلق اسم المجلب على
 الحال كما زان في فتح الباري وفيه ايضا قال الكرماني في المجلب ان يكون الاله المجلب
 الاثنا الذي فيه الطبيب فالمعنى بانما يغسل طرفه الطبيب وتارة يغسل نفسه
 الطبيب فدل حديث الباق على الاول دون الثاني انتهى وهو مستعمل باللام
 ابن بطال فانه قال بعد حكايته الكلام المطابق وانطق البخاري جمل المجلب
 في هذه الترجمة ضربا من الطبيب قال فان كان ظن ذلك فهو وهو اذا غطى الاثنا
 الذي كان فيه طبيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يستعمل عند الغسل
 ناسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه فكانه جعل قوله في الحديث فانه يكتفه
 اي من الطبيب الذي في الاثنا فداشق راسه الايمن اي طبيبها بضم الميم وان
 الصفة المذكورة صفة الطبيب لا اغتسال وهو نوحه حسن بالهزة لظاهر لفظ
 الرواية التي ساقها البخاري لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الاحمدي في كتاب
 الصفة المذكورة فحصل لا يغتسل فرمى الاصحاح على من طريقين من ابراهيم
 حنظلة في هذا الحديث كان يغتسل بحدس بدل قوله يغتسل بحدس وان يغتسل
 بحدس ثم يغتسل بحدس ثم يغتسل بحدس ثلاث عرق وهو في من طريقين ان السلي
 عن ابي عاصم اغتسل في المجلب فغسل حتى راسه الايمن الحديث فهو لا يغتسل
 ولا يغتسل بل على هذا المثل الاثنا الاثنا الطبيب ثم رددوا ايات اخر الحديث بل على
 انما الاثنا الاثنا الطبيب ثم قال قد اكلمه بعد تاول من جملة على الطبيب ثم قال
 ورايت عن بعضهم ان المراد بالطبيب في الترجمة الاشارة الى حديث عائشة انها
 كانت تغيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الاحرام قال والغسل من سنن الاحرام
 فكان الطبيب حصل هذا الغسل فاشار البخاري هنا الى ان ذلك لم يكن مستترا من
 عادته انتهى ويقويه ثوب الخباري بعدد الاربعة ارباب من تغيبت اغتسل
 ويحتمل ان الطبيب ثم ساق حديث عائشة انها طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم طاف في فضا ثم اصبح محرما وفي رواية بعد هاكا في النظر الى معنى الطبيب
 اي لمعانه في حقه فحصى الله عليه وسلم وهو محرر وفي رواية اخرى عن فضل
 هذا الباب ثم يصوم محرما بضع طبا فاستغسل الاثنا الاثنا من فوفها
 ثم طاف على نسائه لانه كان يجمع الجمع ومن لا يرد الاغتنال تعرف امته
 اغتسل بعد ان يغيب ويغيب الاثنا الاثنا الاثنا الاثنا الاثنا الاثنا الاثنا الاثنا
 كان يجب الطبيب ويكتفه فقل هذا هو المعنى ومن يدا بالمجلب اي بان الماء
 الذي يغسل فاستدعى لاجل الغسل ومن يدا بالمجلب اي بان الماء
 فالترجمة مترددة بين الامرين فدل حديث الباب على هذا ومنه على البداية
 بالغسل وانما الطبيب يعنى فمرفوع من شأنه وانما البداية بالمجلب قبل الغسل
 فالاشارة الى الحديث الذي ذكرناه وهذا الحسن الجوزي عندي والتهذيب



قوسه واما اجزها لانها كما في مستنق الماء وانما يكون الماء والغتم باعضاء
 الوصو ثم في تضم الهزة **تضم** بل بضم الباء والهمزة والواو وهو الراجح لانه
 يتداول ويقال نهدت بالمدليل قال الجوهري ويقال ايضا نهدت وانكرها الكسائي
 ويقال نهدت وهو لغة قبيصة كما في العيني **والمعنى** بل بضم الباء وفي بعض النسخ
 زيادة فوقية مستوحدة بعد النون اي لم يتنشق وانت الضمير لعماد الى المدبر
 لنا وبل بالهزئة وورد عن هاشم بن عمار انه قال لم يتنشق اليه عليه وسلم كانت
 له هزئة يتنشق بها زهدنا في رواية كريمة قال ابو عبد الله اي المولى **صلى الله عليه وسلم**
 يد اي بالمدليل من بل الملاية المزعومة وقد تقدم الكلام في التنشق **خ**
 فيه مستوفى في باب الوضوء قبل الغسل ومن قال بكونه شيد ذلك بما اذا لم
 يترجع اليه حجة كبره وخوف النفاق فحاشه فان كان هناك حجة فلا حجة
 قطعاً وقال في البخاري واذا انتشف فالاولى ان لا يكون بذيله ولا يطره لونه
 انتهى **سج** اليد اي مسح الغسل به فهو
 من اضافة المصدر الى المتعول وحذف الفاعل وال في البدعوض عن المضاف
 اليد الذي هو الضمير عند الكوفيين وعند البصريين الماتين من ذلك التقدير
 مسح الغسل اليه منه بالذات **لكن** اي قال في الفتح اي لتضمير اليد التي منها
 قيل المسح والفي بهيمة وتوفى ساكنة ووافى مفتوحة اسم تعضيل واسم الغضيل
 ان كان بين ظاهره ومقدرة يلزم الاخر والتركيب وهما مقدرة كما في قوله تعالى
 وانظر الى الذي اوتوا في الكرم في قوله لا تطعموه **والمعنى** انما يكون وضعا
 فقال ان معنى انما ضمير اليد مع ما قاله والظاهر انهما يعود على المسح
 او نحوه فالعطف صلة انتهى **وقوله** على تقدير كون بالنا شيعين رجوع
 الضمير الى اليد وهي رواية صاحب الفتح والنسخة التي كتبت عليها الكرماني وما
 الترمذي اي مني على كرماني بالياء فان جاءت الرواية بضم الضمير على المسح شيعين
 لظاهره فليس هنا شيعي واحد قيداً لانه لا يكون احدهما الرجوع من الاخر غير انه
 على رواية التام يكون الفعل المتفضل ضمير فاعل المبني للمعول وهو شاعراً كقولهم
 اشعل من ذات العقبين قال الكرماني فان قلت قد علمت هذه الترجمة من حديث
 الباب المذكور فما واقع التكرار قلت عرض البخاري من امثاله الشعور بالاختلاف
 استخرجت الشيوخ وتعاوت سياتهم من اخرج من خصص روى هذا الحديث
 في حديثه بان الاختصاص والاستثناء في غسل الجنابة واليدين رواه
 معين بل بضم الباء التراب لما قطعت السباغ وما استخرج الشيوخ من
 ما خرج من الشيوخ والتأكد انتهى وقال العيني وفيه فانه اخرى وهي ان في
 الباب الاول ذلك الذي التراب وهو بناء ذلك اليد على الحائط وبنيها في اي
 ويد قال صاحب الحديث يصيبه التفتيح والاولى زعمه انه بن الزبير لم يرد
 فانما سبأ بن بن عبيد قال سبأ بن الاعرج سليمان بن مهران بن مهران الي

المصنف عن كريب بن عمار بن عباس عن سميرة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اغتسل الجنابة **ففضل** فيهم يرون من غسل مفضل المفضل على الجنابة كقولهم بوضعا
 فضل وجهه ويديه ثم يورد ان غسل الفرج لا يغتسل الجنابة بل هو قبيح
 وكذلك الداء وما بعد ثم قال **بل** الجنابة تكون في اي موضع الموضع القبيح
 للترجمة ثم فسرها اي ايديها ثم نزلها وضوء الصلاة فلما امر من غسله بوضوء
ففضل اي ايديها من تحتها مكانه قال في الفتح العاقب فضل وجهه وضوءه
 وليت تعقيبته لان غسل الفرج لا يمكن بعد الفراغ من الاغتسال انتهى وتعقبه
 العيني فقال من دفع النظر وعرف اسرار العربية يقول الفا هنا معلقة وكتبتا
 للترتيب ومعنى الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل وجهه وضوءه فضل
 فوجهه ثم نزلها وكلف الفتح تعقيب لا يخرجها عن كونها معلقة انتهى **وقال** الظاهر
 ان يقول كون الفتح تعقيب لانه لا يفرق في كلام صاحب الفتح ولان التعقيب على
 الفتح فكيف يتوهم انه يخرجها عن كونها معلقة فلما لم **سج**
 بالنون **هل** يدخل تضم التضم وشبه الحاض والنفسا في في الاثنا
 الذي فيه ما اغتسله قبل ان يغتسل اي ايديها خارج الاثنا لانه يقع صحتها الا لم
 يكن على بوع قدر بالذات المصيبة اي استكره من يحسن او غيره غير الجنابة اي المصيبة
 لا الحسنة التي هي التي فانما فضل قبل ادخالها في القدر حتى يخرجها من يده
 بطولها التي تظاهرها صبيح المولى ان لا يتبعه عليه ان يدخلها قبل غسلها بالشرط
 المذكور وبه صرح المصنف كما بينه على ان قال اما راجع الى ان يد الجنابة اذا كانت
 نعلقة حاز لها داخلها الا يقبل ان تغسل لانه ليس شيء من اعضاها يتجسس
 كونه حتماً لقوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ان المومن لا يجس قال العيني
 قوله غير الجنابة يشتر بان الجنابة يحسن وليس كذلك لان المومن لا يجس كما ثبت
 ذلك في الصحيح وقال بعضهم غير الجنابة اي حكمها لان اجزها تختلف فيه فدخل
 في قوله قد رقت لم يدخل الجنابة في القدر اصله لانها لا يراد بها الا لا يوصف
 بالقدر حقيقة فصار هذا القدر اتم قوله اي حكمها فان كان الاغتسال فلا
 دخل له هنا وان كان الفاسد فقد قلنا ان المومن لا يجس وكذا اذا كان يريد
 من قوله لان اجزها اي التي يوطأها في رجمه انتهى **واجاب** في الاستثناء قوله
 من لا يعرف ان المراد الجناسفة للحكمة التي عند الضل وربعه فيقطع الكلام
 معه وترد به المذكور في جماعه عن خلف الاستثناء انتهى **وادخل** اي خرجت
 الخطاب **والرأى** ما روي به بالاولى اي ادخل كل منهما في التطهير مع الفتح
 اي الماء الذي يتطهر به **ففضل** اي لم يغسل اليه واحدهما ثم نزلها اي
 لوجهها لا يرد الوقت ثم نزلها بالفتحة على الاصل قال الكرماني وفي بعض النسخ
 يديه او يدهم **ففضل** اي نزلها على الشبهة في الكل والراي عن وصله سعيدت
 متصور معناه لكن روى عبد الرزاق عنه انه كان يغسل يده قبل النظر قال في

الفتح ويجمع بينهما بان يترادف عليهما لئن ثبت لم يعسل كان مستقانا لا فذكر في
يد وحيث غسل كان طائفا او مستقانا فيها شيئا وعسل اللدب وترت للحوار
انتهى وانقصه العيني ففما كلف يكون تركه للحوار اذا كان بيت قد روي اذا لم يكن
فلا يضر بل يحصل التوفيق بينهما بما ذكره انتهى واقول قد يفسر في الفتح بما لم يحصل
والظاهر يحصل غسل اليد نارة وتركه على ما اذا كان القدر صاعرا يحصل الخمين
الروايتن بما ذكره واما انرا القدر وصله ابن ابي شبة لفظ انه ادخل يد في
المطهرة فيقول ان يعطوا وقال ابن الملقن واما ما رواه ابن ابي شبة عن ابن عمر
قال ابن ابي شبة عن ابي جعفر ما روي عن ابي بصير قال قال ابن ابي شبة عن ابن عمر
المتاثر والاول وما روي عن ابي بصير عن ابن عمر انتهى قال العيني بعد ذكره
له وهذا لا يترين قولي الدلال لمن ذهب من الخفية الى مخالفة الما المستعمل
اي لان الاصل يغاوه على ملاه والحل على انه كان يد في الجنبه خلافت
الظاهر لكن هذه روايتن عن الانصار الى حقيقة ومع رجوعه عنها وعن ابن الملقن
قول ابن عمر والبراء بن سعد بن ابي وقاص وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة
وابن سيرين وعطاء وسالم وقال العيني وحكم هذا الاثر جواز ادخال اللدب يد
في الماء قبل ان يصلها الى المكين عليها نجاسة حقيقة وقال الشعبي كان اصحابنا يترين
ايديهم الما قبل ان يسلطوا وهم جنب وكنوا النساء ولا يعنونه ذلك يصعبهم على
بعض وروي عن ابن سيرين وعطاء وسالم وسعيد بن ابي وقاص وسعيد
ابن جبيرة وابن المسيب انتهى وادخل من ذكر ايديهم غير هذا بنية الاعتراض
ولما رواه ابن عمر وابن عباس **باسم الله استنجى** اي بترشش من غسل الجنابة في الاثنا
الذي يقتل منه لظاهرة الما الذي يتنقع وان كان غير ظهور بعد انفضاء له عن
العضو واستقراره في محل الحقيقة حكم التطهير والمستقاة الاحترار عنه قال العيني
وسيد حطافة هذا الاثر بالنصف باق وهو من حيث ان الما الذي يدخل الجنب
يد فيه لا يتنقع اذا كانت ظاهرة فقد نكثا الما الذي يعنسل به الجنب في الماء
لان في تنقيته مستقاة الاثر كيف قال الحسن البصري ومن يملك استنسا الما
فانما ليرجس رجهاه تقاها هو اوسع من ذلك اما الاثران غير مؤصلا عند
الزاق بعنائه واما الاثران عباس فرواه ابن ابي شبة عن حفص عن الغلاء
ابن المسيب عن حماد عن ابراهيم عن ابن عباس في الرجل يغتسل من الجنابة
فيتنقع في الماء من غسله فقال لابس به وهو مستنقع فيما بين ابراهيم وابن
عباس قروي مثله عن ابي هريرة وابن سيرين والحفي والحسن فيما حكاه
ابن بطال عنه وتقريب من ذلك ما روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في
من كان يصلي فالتنقع عليه البول اكثر من قدر الدرهم فانه لا يقصد صلاته
بل يضره ويغسل ذلك ويبي على صلاته ولو لم يستن قال **سنة ما عهدت** سئل
عن الفم والام القعبي قال خيرنا وكبره وعزاه في الفم والاصلي ويجازر

صنفا **افلح** غير مسبوب ولا مصلبي واي الوقت من حيدته الما وقع الما الما
والمن هو افلح بن سعيد لان الجاوي لم يخرج له شيئا عن **الغاس** بن محمد
ابن ابي بكر الصديق رضي الله عنهم عن عائشة رضي الله عنها قال **كنت**
اغتسل انا والبي بالربع والنصب ويرتجها صلى الله عليه وسلم **من انا**
واحد تختلف ايديها حيلة حالية اي في الاذغال قبله والاخراج منه فغتره
نارة شملي وغتره نارة قبله زاد سلم في اخره من الحيات اي لاجلها وللمل ايضا
من طرفين معاذ عن عائشة شيئا در في حق اقول وعلى راد النساء وبادر حتى
يقول دعني ومطافقة هذا الحديث فترجس من حيث جواز ادخال اللدب يد في
الاذغال ان يغسلها او المكين عليها قد روتها تختلف ايديها فترجس
فيها لا يكون الا بعد الاذغال فدل ذلك على انه غير مقصد لئلا المكين عليها من
نجسه يقبلا ورواه هذا الحديث مدنيون وفيه الخيرية بالاحترار والمج والعضه
واخرجه مسلم ورواه قال **عن ثمانية** بن مسعود قال **صنفا ما حدثن** بن زيد الاحاد
ابن سلمة فان اللدب لم يرد عن **هشام بن عروة** عن ابي هريرة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها قال **كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من**
الجنابة غسل يده قال في الفتح هكذا ورد مختصرا وقد اخرج ابو داود ما هذا
السند عن مسدد لكن قال يده بالثنية وزاد يصيب على يد العيني ابن الاما
فغسل فرجه لرفع على شيئا له ثم يتوضأ وضوءه الصلاة الحديث وهذان اخرجه
من طريق عن حماد بن زيد وسأني نحوه من وصار عن هشام في باب غسل الشعر
قال الملبس حيا الجاوي احاديث الباب التي لم يذكر فيها غسل اليدين في اذغالها
على حال تنقع نظافة اليد وحديث هشام يعني هذا لما اذا اخفق ان يكون
على يها شيئا فاستعمل من اخلاف الطريقتين ما جمع بينها ونحو المغاير منها انتهى
ويكفي ان يحل الغسل على اليد والركب على الجواز ويقال حديث الترت طلق
وحديث الفعل قبله يحل المطلق على المفرد لان في رواية الفعل زيادة لم يذكر
في الاخرهما انتهى ورواه قال **صنفا ابو الوليد** هشام بن عبد الملك الطيالسي البصري
قال **صنفا شعبه** بن الجراح عن ابي بكر بن حفص السابق في باب الغسل الصاع
عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها **كنت** ولان مسأرا قال **كنت**
اغتسل انا والبي بالربع والنصب كما مر صلى الله عليه وسلم **من انا**
واحد من جنابة النكبر والكتف يعني من الجنابة بالربع من الغاسم من اقام
على قوله عن ابي بكر بن حفص قوله **عن عبد الرحمن بن الغاسم** بن ابراهيم
ابن محمد بن ابي بكر الصديق عن عائشة رضي الله عنها لبسه لئلا ان تشعبه فيه
اسناد بن ابي عائشة رواها عن عروة والاخر عن الغاسم رواها عن عائشة بنه
بالنصب والوضع اي مثل صديقه تشعبه عن ابي بكر بن حفص ولا يصلح للبريد
الموحد ورواه قال **صنفا ابو الوليد الطيالسي** المذكور قال **صنفا شعبه** بن الجراح

عن عبد الله بن عبد الله ما تكبر بها ابن جبر بن يعقوب الجهم وسكون الموسى قال احمد
الشيخ بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم والماء بالرفع والنصب كما
تقدم نظيره واللام في المرة للفتح يجوز في قوله من نساء ان يكون حاء لا
مراعاة لفظ ويجوز ان يكون صفة مراعاة للفتح **يوتسنان من انا واحد** وهذا
موضع المطابقة لان اغنسا هما من انا واحد يدل على انها كما يدخلان ايديهما
في الاثا وينقل انهما غسلها غسل الاوخال **زا مسلم** هو ابن ابراهيم الازدي
المناظرة المشهورة من شيوخ البخاري فلا وصية في قول العسطلاني وهذا الحديث
الفردي الموثق عن مسلم فان المراد به صاحب الصحيح وهو من اصحاب البخاري
فقد كتف البخاري بسليمان **وهب** اي ابن جبر بن جازم قال العيني وفي رواية
الاصطبي واي الوقت ابن جبر بن جازم وبان للجزم ابو نعيم وعمره ووقع فيه
رواية لابي زر وهيب بالتصغير والظاهر ان الكاتب وقال بعضهم في نقله انه
وهو من جهة ابي الوهان وهيب بن جبر من الرواية عن شعبة وهيب من
اقرانه قلت كونه من اقرانه لا يقتضي منع الرواية عنه انتهى واقول لا يحصل هذا التقيد
من العيني بعد تسليمه به وهيب لا وهيب على ان صاحب الفتح يصدد بترجيح كونه
وهيا وكونه من الرواية عن شعبة قرينة على ذلك لان الغالب في الرواية ان يكون
عن الشيوع لاجل الاقرار وذلك كاف في الترجيح عن شعبة هذا الاستاد الذي
رواه عنه ابو الوليد وفي آخره لفظ **الطاهية** قال العيني ونسب البخاري بهذا
على ان مسلم بن ابراهيم وهيب بن جبر رواها هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد
الذي رواه عنه ابو الوليد فراد في آخره من الطاهية انتهى وينبغي شعبة فيها عبد الله
المذكور وقال العيني ايضا هل بعد هذا الحديث الذي رواه مسلم وهيب متصلا
او معلقا قلت قال الكوفي في الظاهر ان تعليق من البخاري بالنسبة اليه لا يصح
وقاية وهيب كان ابن ثني عشر سنة ويحتمل ان كان سبع سنة وادخاله في حلق مسلم
يدل على ذلك انتهى وقال البرماوي وعليه لوجاهة زيادة وهيب وصلها الاسم على
واما زيادة مسلم فقال بعض العاصرين لم يرد بها انتهى وفي هذا الحديث
كأنه في قوله جواز اعراف الحديث من الماء القليل وان ذلك لا يصح الماء والليله
الطهورية قال في الفتح وان ذلك لا يتحقق الظهور بل الماء ولا يما يفضل منه
ويدل عليه ان النبي عن انما من جنب في الماء الدائم انما هو للتزنية كراهية
ان يستفاد ذلك لكونه بغير حياء انما من جنب فيه لانه لا يرق بين جميع بدت
الجنب وبين عمنوشا معناه انتهى ولتفقد العيني فقال في هذا الكلام على علاقة
غير صحيح لان الطهية اذا انقضت في الماء الدائم لا يخلو اما ان يكون ذلك الماء
كثيرا او قليلا فان كان كثيرا نحو العذير العظيم الذي لا يشرب احد من قريته يترك
الطهية الاخر فان جنب اذا انقضت في الماء وهو طاهر الطهية لم لا يصب
خلوفا انتهى اول وفي قوله فيه خلاف الوقت والظاهر ان انما من جنب

العذير

العذير العظيم الذي ذكره مطهر له بالاتفاق وخلافه الى يوسف في هذا الحديث
بما له انما هو فيها اذا انقضت في الماء الدائم وكان دون العذير اكثر لا يشترط
النصب في رفع الطهية في غير الجاري والقدر اكثر قال في التمهيد عند قول الكافي
وسلسلة البرجسط وقول الثاني سني على استنطاق الصب في المخرج عند
الجناب في غير الجاري وما في حكمه فتبقى كل على حاله لعدم رفع الطهية اوتية القرية
انتهى فالظاهر انما سقط من قلم الناقد الثاني من التمهيد وهو واد
كان قليلا فان جنب اذا انقضت فيه لا ينعقد الماء على التمهيد في الجرداة كونه
قلنا هل قال الكوفي فان قلت كيف يدل هذا الحديث ويحتمل على الترجيح قلت
لانه لما جاز اذ حال اليه في التمهيد قبل تمامه رفع الحديث حاز في التمهيد
ايضا فان قلت كيف التوفيق بينه وبين حديث هشام اذا انقضت من الطهية غسل
بل قلت ذلك مندوب وهذا جائز وقد يقال هذا مطلق وذلك لا ينعقد في الجرد
المطلق على التمهيد فيحكم بالندب وصل الرسول اياها غسل الاعتناء دائما انتهى
باب جواز تقريظ الضل والوضوء فان في الفتح وهو
قول الشافعي في الجرد والاحتياط له بان الله تعالى واجب غسل الاعضاء فمن غسلها فقد
انما وجب عليه فزجها ونسخت انتهى وقال العيني وذهب البخاري الى ما جاز ولان
يفعل ابن عمر على ما ذكره ثم ان هذا الباب وقع في بعض النسخ بعد الباب الذي
يليه وفي اكثرها قبله كما نرى هنا والناسبة بين البابين من حيث الشكوك بينهما
على فعل جاز اما في الباب الذي قبله لما نرد اذ حال اليه في الماء اذا كان ظاهرة
واما في هذا الباب فجواز التقريظ في الضل والوضوء انتهى ويدكر بعض اوله على
سنة المجهول عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما **ان يغسل قدميه بعد ما جئت**
وضوءه يعني الواقوف في شرح البوينية يضم الواقوف على حذفت مصانف اعضاء وضوءه
وعلى رواية الفتح لا يباح الى التقدير لان الوضوء بالفتح اسم لما الذي يوضا به
وحذفت ذهابه عن الاعضاء قال العيني وهذا المطلق بصيغة الفريض لان قوله
يدكر على صيغة المجهول ولو قال وذكر ابن عمر على صيغة المعلوم لاجل التنقيح كانت
اولى لانه جزم بذلك انتهى وقال ابن الملقن وهذا رواه الشافعي عن مالك بن
ثامر عنه انه نواضا بالسوق فصل وجهه ووجهه وسبح براسه ثم دعي طهارة قل
المسجد لتبسط عليها تسبح على خفيه ثم صلى عليها قال الشافعي واجب ان يتلوا
الوضوء ولا يقرب وان قطعه فاجب ان يتناتف وضوءه ولا يقرب منه ان يكون
عليه استنابا وضوءه انه النبي وقد روي في حديث ابن عمر جواز التقريظ وهو
من هيب ابي حنيفة والشافعي في الجرد وهو قول ابن عمر وابن المسيب وعطاء
وطاوس والحنفي والحسن وسفيان بن سعيد ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم
وعن الشافعي لا يجزئه باسما كان او عامدا وهو قول محمد بن الخطاب وبه قال قتادة
وربيعة والاوزاعي والشيخ وابن وهب وذلك اذا حرق حتى جفت وهو ظاهر

٤٤٤



مذهب ما لك وان شرفة بصرها زوان كان ناسبا فعلم ان ابن القاسم مجزيه
 وقال ابن جيب عن مالك مجزيه في المصحح و من المنسوك وعن ابن ابي زيد
 مجزيه في الراش خاصة وقال ابن سلمة في المسوط مجزيه في المصحح راسا كان وخصا
 انتهى والمصحح من مذهب احد انها فرض في الوضوء سنة في الفصل وعنده رواه انها
 سنة في الوضوء ايضا واستدل الطحاوي على جواز التفرقة في عدم وجوب الولايات
 للطاق ليس يحدث فيفرض كما لو جمع جميع اعضاء الوضوء لم يشغل النظر ان اجا ما
 وبالسد الى الوضوء قال حزننا محمد بن محبوب مجزيه بمجزيه فيها واوساكتة وقيلها
 سنة ثلاث وعشرين وما تين قال حزننا عبد الواحد بن زياد المصري قال اجدها
الاعشى سليمان بن مهران عن صالح بن ابي الجهد يفتح اليمين وسكون العين وبالدار
 المعلة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قلت لغيره
 ام المؤمنين رضي الله عنها وضعت لرسول الله ولافق ذر الاصيلي وابن عسك القتيبي
 صلى الله عليه وسلم ما غسل به في الرواية السابقة عن في باب الفصل ثم واصلت
 ما الفصل قال عن علي بن ابي حمزة في السابقه فصل يديه **سنة** يد ون تكا مرتين
 غير اوى ذر الوقت والاصلي او تلاءم اشكس البروي ثم اخرج عليه السلام حنيبه
 على تنجالة وفي الرواية السابقة ثم اخرج علي بن ابي حمزة في السابقه من المراد به
 ثم ذلك باق بالارض وفي السابقه ثم مسح يد بالارض ثم تقصص واستنشق
 وغير اوى ذر الوقت والاصلي وابن عسك تقصص يد ون تامة غسل وجهه
ويده غسل ولا يوى ذر الوقت والاصلي وابن عسك ثم غسل راسه ثلاثا قال
 الكوما في الظاهر متعلق بجميع الاجمال السابقة من لفظ ثم اخرج حنيبه الى هذا
 اختصاصا بالفعل اذ قيل قال السابقه الفيد المتعب جعل يعود الى الجاهل كما قال
 لظنية حصص بالاضرة منها قوله وعلى هذه القاعدة يخرج عدم قبول شهادة المخرد
 في تذييل عند السابقه وعدم قبولها عند لظنية ما على رجوع الاستثناء هو قوله
 تقي الا الذين تاوا الى الخلقين عند الشافعية الى الجملة الا بغيره فيفصل عند لظنية
 ثم اخرج على جسد اى ابي حمزة في السابقه ثم اخرج على جسد ثم حنيبه اى ايدي
 ثم غسل يديه من مقام يفتح اليمين اسم مكان القيام قال الكوما في قبل يستفاد منه
 انه صلى الله عليه وسلم اغتسل قائما قلت ولنا صلحه لكنه اشترط في الاستماع للطاق
 المكان قائما كان او قاما حنيبه انتهى قال في المصالح شيئا للفقهاء ثم نهي عن مقام هذا
 موضع الترجمة واستدل لان الغاوي على التفرقة ولكنه يبيد فان التني الى مكات
 قريب لا يخالف جرح احق انتهى وقال الكوما في فان قلت ما سمعت الترجمة هل المراد
 سنا بان عدم وجوب الولايات حتى يجوز في الفصل ادخال عمل حزيه وكذا في الوضوء
 او بيان عدم دخول الوضوء في الفصل حتى لو كان معدن الجرحين لا يكتبه الفصل قلت
 لفظ الترجمة فيها فاما موضع دلالة التديت على الترجمة المسمى الاول فهو حيث فرق

من غسل اعضاءه با شراغ الماء على جسده والنهي عن مقامه و بلعني الثا في حنيبه
 لم يجزى بل لغسل بل وضا ايضا لكنا الظاهر الاول يدل على ذكر فعل ابن عباس وهذا
 الحديث تقدمه وتقدم ما فيه من المباحث **باب** **من ارى الماء**
مبنيه على شانه في الفصل اى غسل الحمام عند الاستنجاء قال في الفتح هذا الباب
 مقدم عند الاصيلي وابن عسك على الذي قبله واعتزل على المصنف بان الدعوى
 اعترض الدليل والحجاب ان ذلك في غسل الفرج بالمس وفي غيره بما عرف من شانه
 ان كان يجب التباين كما تقدم وحمله هذا فيما اذا كان يفترق من الاتا قاله القطيب
 قال فاما اذا كان متصفا كما تقدم فانه يصعده على يداه ويصت الماء على بيته انتهى
 وبالسنة قال حزننا موسى بن اسمعيل النبوت في قال حزننا ابو عروبة يعقوب
 الواد والوضاح البشري قال حزننا الاعشى سليمان بن مهران عن صالح بن ابي الجهد
 من كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن مجزيه في ولا يصلي
 وانه الوقت اية الخارف او المومنين رضي الله عنها قالت وضعت لليدي على يدي عليه
 تسلا لضم العين اى ما غسل على طرف مصناف ليعضل به وقال العيني هو نصف العين
 ما يقصل به وبالفهم صدره وانما اسم ما يقصل به كالسد وفيه ضلي هذا لا يحتاج
 الى تفصيل بمصناف **وسنة** يضره النكلم اى يوثق كما في الحديث الا ان ما له في باب
 تقصص اليدين من الخلل من الخبابة قال الكوما في اى عطيت راسه اقوال ولو يفرق احد
 من الشراخ رجوع ظهر سنة فيسبى صلى الله عليه وسلم ليكون المعنى جعلت يدي وبني
 حادلا ولعل ذلك لما في في باب تقصص اليدين من قول يوت وسنة يوثق لان
 السنة با لوب لما تكون لانا فيعود رجوع الضم له صلى الله عليه وسلم لان سنة
 انما تكون لما مل فبما مل وانصافا في لضم اليدي صلى الله عليه وسلم باب على جرح
 فعل ذلك على ان المراد هنا فقطبة الا ان شراخ صلى الله عليه وسلم في الفصل انكف
 راس الا ان فاضل الماء **تصعب** على يد من فصلها اى اليدي مصفيا في الاثرى وفي
 الانفرد على ارادة الحنن باليد او لان جعل الماء فيها بعد غسله ما حدما او في
 رواية تصعب على يديه فصلها باللسنة **سنة** او مرتين شك من الراوى وهو ابو عروة
 وهو القائل قال سليمان بن مهران الاعشى لا ادري اذكر سال من ابي الجهد
المراد لنة ام لا لكن تقدم في روايته بعد الرجوع عن الاعشى السابقة فصل يديه
 مرتين وان لا تان في الفتح ولا يخلل من الفصل من الاعشى تصعب على يديه ثلاثا وفي
 فيلث اخرج ابو عروة في مسخره فكان الاعشى كان يثب فيده ثم تذكر **سنة**
 لان سراج ابن فضيل عند متأخر انتهى ثم اخرج عليه السلام حنيبه على تنجالة
فصل في حزيه **باب** يد بالارض او بالاطراف من الراوى وهو محمد بن ابي
 انه كان في بيت اذى فلن ذلك بينه بالارض وفضلها ثم حنيبه بان ثا اوله
 ولا يسل مقصص يداك واستنشق غسل وجهه ويديه وغسل راسه **تصعب**
 على با في حزيه **سنة** عن مكانه فصل بالاطراف والادى ذر غسل قدميه



قلت مجتهدنا والشيخه ليشف بها جسد الشريف فقال اي اشار عليه الصلاة
والسلام بهي هكذا استبرأ المردها ولزودها فضع اوله وكسرها نيه مضارع من
الارادة لا يرفع اوله من الرد ومك في المطالع انهار وايز ابن السكن سم قال وهو رقم
لان الهني يصد حينه وقد رواه الامام جرح من عفا عن ابوه انه بهذا الشاهد
وقاخوه فقال له كذا وانا سميت ان لا اريد ها في رواية اخرى من اجرة عن ابن عمر
فما لزمه نوبا لم يخبره وقال المصطفى في لم يرد ها في رواية اخرى من اجرة عن ابن عمر
اذ الفعل اخر جرح صحيح ويكن ان يتكلم في الجواب ويقال ان الباعث مع اي جرح
مع حداف الباء لالتقاء الساكنين **باب**
المتون اذا جامع اي
مع حداف الباء لالتقاء الساكنين او الجامع المعلوم من جامع والمفعول محذوف وقد يرد
الرجل لادالة الغام عليه او الجامع المعلوم من جامع والمفعول محذوف وقد يرد
المرأة او ابنته **باب** الالجامع اخرى وجواب الشرط محذوف فقد يرد ها في
جروحا او فاحكه ولكن يسمي ثم عاود الي الجامع من جامع او الجامع غيرها ومن
دار على نساء في فصل واحد جملة شرطية معطوفة على الاولى وجواب الشرط فيها
مضروفا ايضا اي اهل هو جرح او جرحا نزل قال في الشيخ وهو اي العود اجمع من ان
يكون تلك الجملة اخرى منها انتهى وتعبه العيني فقال وقال بعضهم قوله عاد اعم
من ان يكون في ليلة او غيرها كانت الجامع في غير ليلة جامع فيها لا يسمي عودا عاودا
والمراد هنا ان يكون الاثر والعود في ليلة واحدة او يوم واحد والدليل عليه
حديث رواه ابو داود والسائي عن اي في رضع ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف
ذات يوم على سائة يغتسل عند هذه وعين هذه قال فقالت يا رسول الله الا يغتسل
عند واحد قال هذا الذي واظب النبي واقول لا يظهر وجه هذا التعقب على ما
اشاره من نسخ الفع لان التجمع في كلاس خصوص على الجماعة وطريقا واحم من ان
يكون في تلك الليلة او غيرها فعمل المتخذه التي وقع تعقب العيني عليها كانت متشبهة
على فان الجملة وعلى تقدير ترتيبها فالمتعقب مدفع ايضا لان كون الجماع في الليلة الثانية
لا يسمي عودا كجماله اذا اغتسل واما اذا بقي على جناحه الى الليلة الاخرى فسمي جامع
فقال ان يغتسل كجمله لا يسمي عودا في غير المنع وما ذكره من الحديث وان كانت
العود وقع فيه في يوم واحد لكنه لا يقتضي التخصيص كما هو ظاهر فان قال لمحت
فعل مصيبة وتركها ثم فعل بعد شراية ما عاودها وعودها فاعلم وقال في الفع
واختلفوا في الرضوخ منها فقال ابو يوسف لا يتصحب وقال لم يورد رويته وقال
ابن حبيب المالك واهل الظاهر يجب واحصوا جديت اي سعيد قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا افاضتم الى الله ثم ارد ان يعود فليتبوا عنها وضوا
اخو يسلمون طريق اي حصص من عامص من اي المتوكل عنه واما ابن خزيمة
الى ان بعض اهل العلم حذوا على الرضوخ القوي فقال المراد بعمل الفع ثم يرد
ان خزيمة يماروا من طريق ابن عبيدة عن اسم في هذا الحديث فقال فليتوضوا
ومؤنه فضلاة والحق المشار اليه هو اسماء بن رهاوية فقد نقل ابن المنذر عنه

انه قال لا بد من مثل الفرج او الراد العود ثم استدلل ابن خزيمة على ان الامر
بالوضوء للندب لا هو جرح بما رواه من طريق شعبه عن عاصم بن حديد في سعيد
الذكور رواه ابن عبيدة زادا فاذا انقطع العود قد علم ان الامر لا يرد ها في
الندب وقد ل ايضا على انه لغير الوجود ما رواه الطحاوي ومن طريق موسى بن عبيدة
عن اي اصحاب عن الاسود عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع
ثم يعود ولا يتوضا النبي في العيني وقال ابو هريرة العلاء من اهل العلم او جرح الال
عائفة من اهل الظاهر وما نسب ابن حزم بن الحارث الوصولي الحسن وابن سيرين
فرد ما رواه ابن اي شعبة في مصنفه فقال حدثنا ابن ادریس عن هشام بن الحسن
ان كان لا يرى باسنا ان جامع الرجل لمرة ثم يقول ان يتوضا قال وكان ابن
سيرين يقول لا أعلم بذلك باسنا فما قيله ان لا يتوضا من جرح الال
هذه الاخبار حديث ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم انما امرت بالوضوء اذا قلت
الى الصلاة قاله ابو هريرة في صحيحه لما قاله الطحاوي من ان العمل على حديث الاسود
عن عائشة وما قاله القاضي وغيره هذا مشروعا من ان شاء هذا ومن شاء
اعده لا يخفى ان ابو بصير العيني والسائد الى الوقت قال حدثنا محمد بن بشير بن
المحدث والمهمل السددة المعروف ببدا ان قال حدثنا ابن اي هو محمد بن ربهيم
الكني باي عدي الكوفي في بصيرة سنة اربع وتسعين ومائة **باب** يحيى بن سعيد
بكسر العين وبيد ها تحته هو الفضان لاهام بروي من شعته بن الخراج **باب**
ابن محمد بن المنتشر يضم الميم وسكون النون وفتح المثناة العوقية وكسر الشين
المهمل والباء **ابن محمد بن ابي سروق** الكوفي الوداعي قال ذكره لعائشة اي
ذكرت قول ابن عمر ما احب ان اصبح محجرا الضع طيس الحديث الا في ان شاهه بعد
باب واخصر هنا العلم بالحد وفتح هذا هل الشأن كما ذكره الكوفي وتعبه العيني
فقال هذا العلم صحيح فالوقوف على مثل هذا مختص باهل الشأن فاذا وقع احد
من ضربا هل الشأن على هذا الحديث يتغير فلا يدري اي شيء يرجع اليه الصبر في
قوله وذكره وكان ينسب البخاري بل كالمسلمين عليه ان يقدم رايه في الشأن هذا
لحديث علي بن رواحة يحد بشار لان رواه اي الشأن فافه فوالذي يقف على رواية
محمد بن بشير روي وقوفه على رواه اي الشأن لا يتوقف في مرجع الضير ويصله
انه يرجع الى قول ابن عمر رضي الله عنهما ان قال صاحب الفع ذكره اي قول
ابن عمر المذكور بعد وهو قوله ما احب ان اصبح محجرا الضع طيسا وقد بينه سلم في
روايت من محمد بن المنتشر قال سالت عبد الله بن محمد بن الرجل يتطيب ثم يصبح
محجرا وذكره زادا قال ابن عمر لان اطلق بقران احب الرحمن ان افضل ذلك
فكان المصنف اخصر كون الحد وف معلوما عند اهل الحديث في هذه القضية
اوحده بر محمد بن بشير مختصر انتهى قال العيني قلت هذا الجرح من الشيعنة
لنري ما قاله منه وقال ايضا اوصرت بر محمد بن بشير مختصر قلت هذا كانت



تبعين ذكره بعد ذكر رواية في النعناع كما ذكرنا أمته وأقول قد فسق العيص
ولم يبق فكان عليه حيث رتب ما ذكره الكرماء في صاحب الفتح ان يذكر ما هو وجه
بما ذكره في وضع الاعتراض عن المؤلف لا بقا الاعتراض عليه على ان ما صار له وكذا في
تبرهيد لان فيه ما في البخاري من غرام من العبارات وقد اثنى الامارات وما قد
تواجه من الاما الى احادها ذكرت في مبريات الترجمة وبعدها على معنى
تستند من الحديث لا بد لذكره الاذ وظهرنا في وفرة واعيد بعض على غير اهل هذا الشأن
بل على غير من ما من كتابه من ارباب التحقيق والافتان **تعالى** اي ما مسترضى له
عبارته **الله ابا عبد الرحمن** يزيد عبد الله بن عمر بن الخطاب وفي قوله رحمه الله
اشارة الى انه ساقها قاله من كراهته لان يصح ضم طبا لان فيه عقلة عن فضل
البي صلى الله عليه وسلم اذ لو تذكر فعله لما قال ما قال **كسب الميب رسول الله صلى**
الله عليه وسلم اي لاجل الاحرام **ضطوف** اي يدور على سانه فضل واحد قال
في الفتح **ضطوف** كما بمن الجماع وبذلك يظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال لا يحتمل
بجمل ان يرا به الجماع وان يراد به تجميد العود بين قلت والاحتمال الاول رحمه
الحديث الثاني لقوله فيه اعني قوة ثلاثين وضطوف في الاول مثل يدور في الثاني
انني **تمضيح** كما **تمضيح** قطع ولع ومع الضاد المحبة وبالحاء المحبة على المشهور
وفي بعض النسخ بالحاء الملهة قال الطبري قال ابو زيد الضبع بالضم والجماع الرض مثل
الضبع بالاهمال وقال الامعي الضبع بالضم اكثر من الضبع بالهملة وعكس النوي
وقيل بالهجة الانزيتي في النوب والفساد والمهملة الفعل بفساد وقيل بالهجة ما فعل
تعدا وبالمهملة ما فعل من غير تعدا وذكر صاحب المطالع عن ابن كيسان انه بالمهملة
لما رقى كالماء والمحبة لما نحن كالتضيق في العيص وقوله **طبا** فغير مجول عن الفاعل
ان كان يتبع يعنى يتقور وعن المفعول ان كان بمعنى يرش قال العيص فيه
ولا لا على استحباب الطبيب عند الاحرام وان لا يابس به اذا استدمه بعد الاحرام
وانما يجر انما به في الاحرام وهذا من النوري والشافعي واي يوسف
واحمد بن حنبل وداود وغيرهم به قال جماعة من الصحابة والنبايعين وجاهر
المحدثين والفقهاء من الصحابة سعد بن ابى وقاص وابن عباس وابن الزبير
ومعاوية وناشدوا رجمه رضي الله عنهم وقال ابو بن بقمه منهم الزهرية
وما لك ومحمد بن الحسن ومكن من جماعة من الصحابة والرايين وادى بعضهم ان
هنا الطبيب كان التسلا بالاحرام وادى عن في خلق الرواية فقد بما ونا حبر
النفذ بوضوف على نسائه بضم طبا ثم يصح مجزا وصا ذلك في بعض الروايات
والطبيب بوزن الفعل ان يرد ان كان يتصل عند كل واحد من اثنين وكان
هذا الطبيب ذرية كما احرم البخاري في الدباس وهو ما بين هذا الفصل ويقوم
رواية البخاري لا يثبت فيها طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في نسائه
ثم اصبح حرمها ورواها لانه كما في النظر الى وسين الطبيب في معرفة وهو حرم

وقد بعض الروايات بعد ثلاث وقال القرظي هذا الطبيب كان له ابن جيه
سك قال وقبعت راحته وادى بعضهم خصوصية ذلك بالسريع فانه امر
صاحب لجة بعضها قال الهلب السنة النجا ذ الطبيب للسا والرجال عند الجماع
فكان صلى الله عليه وسلم امك لاربه من سائر امته فلذلك كان لا يحب الطبيب
عند الاحرام ونها ما عنه لضعفنا عن تلك الشهوات اذ الطبيب من اسباب الجماع
ولجماع معسد الحج وفيه الاحتجاج لمن لا يوجب ذلك في الفصل لانه لو كانت
كذلك لم يضع منه الطبيب قلت يجوز ان يكون ذلك لكنه نفي ومعهه والطبيب
اذ كان كثيرا ربما غسله فيذهب ويبقى ومعهه وفيه عدم كراهة كثيرة الجماع عند
الطاقة وفيه عدم كراهة هذه النزوح باكثر من واحدة الى اربع وفيه ان غسل
النجاسة ليس على الفور وانما يقتضى عند القيام الى الصلاة وبسبب وجوب الغسل
للنجاسة مع ارادة القيام الى الصلاة وبسبب النجاسة وحدها كما هو قول بعض
الشافعية والابن ان يجب الفصل عقب الجماع والحديث بنا في هذا ولا يحدوادة
الصلاة والابن ان يجب الفصل بدون النجاسة اني المصنوع به قال **صاحبنا**
ابن سنان المتقدم انما قال **صاحبنا** من **عشام** الذي استوى **قال** من **قال** في الاثر
ابن هشام من **قناة** يعنى الغاف المشهور الامه السدوسي **قال** **صاحبنا**
السن **قال** رضي الله عنه ولا ين مسك اسقاط لفظ ابن مالك قال كان **ابن**
صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه رضي الله عنهم في الساقفة الرابعة **ص**
الليل **والنهار** من الساعة قد رجم من الزمان لاما اصطلح عليه المتكلمون
والواو والفاطمة هنا يعنى او قال في الفتح حرم به الكوما في ويجعل ان يكون على
ما بان تكون تلك الساعة جزا من اخصها وجزا من اول الاخر اني وقوله
لا يجزى يدعى ولا يسامع ملاحظة لان الدار القلي ان كان مادة له مسترة
جعلها يعنى او اسهل من ذلك كثيرا **قال** **صاحبنا** **عشرة** اي امرأة ضع زوجات
واستان وهما ربة العظيمة ورجحة على القول بان رجحانة كانت امه قال في
الفتح **قوله** يكون من احدى عشرة امرأة بن هشام بن ابيه ورواه سعد بن ابى
عروة ويعبر عن قناة **قال** **صاحبنا** **سنة** امته وقد اشار البخاري الى رواية
سعد بن ابى عروة فعلمنا هذا وصلها بعد اني بشرها باللفظ كان يعطوف
على نسائه في الليلة الواحدة وله يومه تسع نسوة وقد جمع ابن حبان في
صحيحه بين الروايتين بان حل ذلك على اثنين لكنه وهما في الاولى كانت
في اول فبومه المدينة حيث كان تحت تسعة نسوة والحالة الثانية في اخره
حيث اشجع عند احدى عشرة امرأة ووضوع الوجه منه ارضى الله عليه وسلم
لما قدم المدينة لم يكن تحت امرأة سوى سودة ثم دخل على عائشة بالمدينة ثم
تزوج من سودة وحفصة ورضيت بنت خزيمة في الثالثة والرابعة ثم تزوج
رضيت بنت خنيس في الخامسة ثم جويرية في السادسة ثم صفية ولم يجزى

في الساعة هولا جمع من دخل بين من الزواجات بدأ الحجرة على المشهور وأختلف
في زمانه وكانت من سبي بنو ذي طيالة فخر بن أبي إسحاق بن أمية بن علي بن زياد
ويصير عليها الجباب فاعتارت البقا في ملكه والأكثر على أنها ماتت قبله في سنة
عشر وكن أمات زينب بنت خزيمه بعد دخولها عليه فقبل قال ابن عبد البر كنت
عنده سريين وأولها علي هذا لم يجمع عنده من الزواجات أكثر من سبع مرات
سودة كانت وعيت بوسم لها نشة كما سبأ في مكانه فرجحت روابه سعيد الكوفي
تخلر روابه هشام بن علي بن هاشم مائة رواجاً ثم الهن وأطلق عليه لفظ نساءه تغلبا
وقد سرق الديباجي في السيرة التي جمع من اطلاع عليه من الزواجر صلى الله عليه
فبيلفت ثلاثين وفي الثمارة من وجهه عن ابن ترويح حسن عشرة دخل بين
بأحدى عشره ومات عن تسع وسرور اسمها أبو الفتح العمري ثم مغلطاً فزوج
على العود الذي ذكره الديباجي وأكرام العقيم ذلك ولحق أن الكثرة المذكورة
محمولة على اختلاف في بعض الاما وبقتضى ذلك تنقص الدعوات التي وفي العيني
ذو رابته صلى الله عليه وسلم على نساءه في ساعة واحدة يتحمل وجوها الأول انت
يكون ذلك عند قبالة من السقريته لاقص بلزم لانه كان اذا سافر ضريح بيت
نساءه فابتن خرج اسمها سافر طر فاذا انصرف استأنف الغيبة بعد ذلك ولم يكن
واحد منهن اولي من صاحبها ليدية فلما استوفى حقوقهن جميعن كهن في وقت
ثم استأنف القتم بعد ذلك التما في ان ذلك كان باذنهن ورضاهن او باذن
صاحبة النوبة ورضاهن كما يجوز استبدالهن منهن ان يرضى في بيت عائشة قاله ابو
عبيد الثالث قاله الهلب ان ذلك كان في يوم فرغ من القتم بينهن فيخرج في
هذا اليوم لهن الجمع ثم يتساق بعد ذلك قلت هذا التناول عند من يقول
لزوجب القتم عليه صلى الله عليه وسلم في اليوم كما يجب عليها وهم الأكثر وقد
واما من لا يوجب ذلك يحتاج الى تأويل وقال ابن العربي ان الله خصص نبيه
صلى الله عليه وسلم بائيبا اعطاه ساعة لا يكون لازمه فيها حتى حتى ان له ان
يدخل فيها على جميع الزواجر فيفعل ما يريد من بدخل حتى يكون الدور
لها وفي تخاب سلمه من ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر انتهى كلامي
ما في الوصية الذي صدر من المعين لثما لفته لثما لفته لثما لفته لثما لفته لثما لفته
السفر حال ناره وقوله في الحديث ان كل رجل على اليوم والام والام والام والام
بجمل السفر خلاف الظاهر فيبطل ما قاله في قيادة قلت لادن رضي الله عندهما
او كان عليه السلام يطبقه اي مما شرفه المذكور في ساعة واحدة والحجزة
في او كان للاستعانة بالزواجر المفتوحة لمعطف على مقدر عند الزمخشري وموت
وامعة تقديرها فعل ذلك وكان يطبقه وعند جمهور الفقهاء لا تقدر بالهجرة
مقدرة من تأخير وتفصيل ذلك في معنى السبب وغيره من كتب العربية فالله

اش

اش كما حشر الصحابة **تجربته** انه عليه السلام اعطى با لبا للمعقول قومه ثلاثين
اي رجلا بعد في الغيرة في البلخ قال العيني وفي صحيح الامام علي بن ابي طالب
ابن علي عن ابي موسى عن معاذ بن ابراهيم وفي الحديث لا يلقى لعن من مجاهد
اعطى قومه اربعين رجلا كل رجل من رجال اهل الجنة وفي جامع الترمذي في صفة
الجنة من حديث عمران القطان عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لعطى المؤمن في الجنة قومه كذا او كذا من الجماع قبل با رسول الله او يلقون ذلك
قال لعطى قومه مائة ثم قال حديث صحيح غريب لا يفرقه من حديث قتادة الا انه حديث
عمران القطان وصح ابن حبان حديث ابن ابي عمير في اربعين في رواية صحاح
اربعة الاف وذكر ابن العربي انه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم الفهم الظاهرة
على الخلق في الوطن كما في هذا الحديث وكان له في الاكل القناعة لجمع اهل الفضل
في الامور العادية كما جمع اهل الفضل في الامور الشرعية حتى يكون حاله
كما ملا في الدارين انتهى واقول اما الفضل ان العاديات فيها طوائف وهما قومه
الجماع مع التقليل من الاكل والجمع بينهما خرق عادة لان القومة في الجماع انما
تنته عادة عن الكثرة في الماكل والناقص فيها واما الفضل ان الشريفة فالظاهر
ان المراد بها ما اخصص صلى الله عليه وسلم من حوازيكم بالظاهر والمطلوب
فان الايتاب عليهم الصلاة والسلام منهم من كان مرسل بالظاهر فقط كوس عليه
السلام ومنهم من كان مرسل بالباطن فقط كالحضر عليه السلام وجمع بينهما على
الله عليه وسلم بينهما كما بسطه لفظ السويطي في الحضان الكبرى ولانما فايين
روايتي الباقين والاربعين لجواز ان يكون اخر اولاً ولا يقل ثم ازيد قومه
فاخصر الأكثر وقال سعيد بن ابي عروة وما وصله المؤلف يعني النبي عسراً با
قال الكرماني والظاهر انه تلقى من البخاري ومجاهد ان يكون من كلام ابن عدي
ويحكي القطان لانها بر ويا عن ابن ابي عمير وان يكون من كلام معاذ ان
صح جماعه من سعيد النبي وتعبه العيني بقوله قلت هذا تقليد بلان وكنت
وصله في باب الميت يمشي في السوق في الداب الثا في مشتمل هذا الباب ثم حاق
السند في الباب المذكور في فتاوه ان انسل عن الله منه عن ثم جمع الصغير
للاشارة الى ان القديس كان لفتاوه واصحابه فقال في حديثه وهن **تسع سنوة**
مكان احد عشره وتضع خبر لمتراحمين وفي الاثر انه قال في الفتح كذا الجمع
الا ان الاصيل قال انه وقع في نسخة سبعة بدل سعيد قال وفي مصنوعات
ابن زهير كذا سعيد قال ابو علي الجبلي وهو الصواب وكنت وهدرنا قبل
ان المصنف وصل روابه سعيد وامار روابه سبعة هذه الحديث عن قتادة
فصلها الامام احمد قال ابن المشري في حديثه ذو رابته في سائر دليل
على الترجمة فيجعل اربعة طاهي عليه وان غفل في ذلك عن كل جهة منسلا
قال ولا احتقال في رواية العيلة افرمته في الساعة قلت القيد بالبلية ليس

صريحاً في حديث عائشة واما حديث انس ثبت بها هذا المصريح بالليل قيد
الاعتناء بالمرأة الواضحة كذا وقع في روايات للنسائي وابن خزيمة وابن حبان
ووقع التقييد بالليل لوالصحيحين غير ذكر العبارة في روايات الجوزي وغيره ولمسلم
وحديثه في حديث انس التقييد بالساعة لم يجمع الى التقييد بالليل لانه
يقتضيه ما روته عن ابن عمر في تكرار المناظرة والفضل معا في الحديث من العوائد غير ما
تقدم ما اعنى صلى الله عليه وسلم من العزة على الجاه وهو دليل على كمال البنية
وتحصن الذكورية والحكمة في كثرة احوال الاحكام التي ليست ظاهرة ليعلم
علما يشهد بها وقدما عن عائشة من ذلك الكثير العيب ومن ثم فضلتها فضلا بعين
على الباقيات واستدل به ابن التين لعل ما لك بلزوم النظر من الاما بما على ان
المؤمن الزايد بن علي بن ابي طالب وقد اطلق على الجميع لفظه نسائه
وتعقب بان الاطلاق المذكور لتعقيب تقدمه فيه حجة لما ادعى في شخصه
باب عمل المدي يرفع اليم وسكون العجبة وتخفيف
النساء الخفة وكسر اللال ونشد بد الباء لقان والاولى الفصح وهو ما بين
دقيق لزوج يخرج عنه الملاعبة او ان ذكر الجاه او اذنه وقد لا يخرج مجموعها
والوصولة ويقال لكل ذكر يدي وكل انثى تقدي من ذريت الشاة الفصح
وجما يسانا ومثله الودي ينعى الواو وسكون الدال المهملة وهو ما تضمنه يخرج
عنت البول او عند حمل نقي فغليل والسند الى المؤلف قال **حديثا ابو الوليد**
هشام الطيالسي قال **حديثا زاذان** اسم فاعل بالتمام الزيادة ابن قدامه يرفع
القاف وتخفيف الدال المهملة التقى الكوفي كان صدوقا ورعا دسنة مات
سنة ستين وما نه عازيا في الروم عن **ابن حصين** ينعى الحاء وكسر الصاد المهملة
عثمان بن عامر الكوفي القاسمي عن **ابن عبد الرحمن** عبد الله بن حبيب السلمي
ينعى السين المهملة وقع الهمزة الكوفية صام ثمانية رمضان في سنة
حسين ومائة عن **علي بن ابي طالب** كره الله وجهه **قال كتب رجل مديا** قال
الستطلا في مديا صفة لرجل ولو قال كنت مديا مع الا ان ذكر الموصوف مع صفة
يكون تعظيما نحو رابت رجلا صالحا والتعظيم نحو رابت رجلا فاسقا انتهى
أقول وقد نظر لان التعظيم والتعجب يشقان وان من التكثير على ما ذكره اهل
المعاني والبيان في قول النسائي

له صاحب في كل امر يشينه ، وليس له من ثابته في جاحب
وما ذكره من المائيل العظيم والتعظيم بها استفاد من الوصف كذا ذكره صاحب
الطهين ومثله جيا في زيد العالم والظاهر حيث يتبين الموصوف قبل ذكر
الوصف على ان الوصف هنا متوقف على اصل الفاعل لان الاخبار عن نفسه
يكونه رجلا غير متعبد لولا الوصف المذكور ليرجع الاخبار لعدم الفاعل كما هو
ظاهر والمزايا المقصود من التركيب لا بد ان يكون زائدا على اصل المراد ثم قال

للأول

كلاما معناه وراعي في مداسات اللفظ ولورا في حبات المعنى فقال كنت
رجلا مديا ومثله هذا قوله نقا واذا اسالنا مديا عنى فاقى قريب الجيب
وراعي الضعيف في وراعي في وراعي في وراعي في وراعي في وراعي في وراعي في
الاول قوله نقا بل انتم فومر نقتنوا بل انتم فومر نقتنوا ومن اعتبار التاخذ
قوله ان ارجل باسرا بالمرء وفوات امر باسرا بالمرء انتهى واقول هذا الكلام
غير محمول ايضا لان مداسا من صنع المبالغة واسم الفاعل واسم المفعول وصنع المبالغة
لاقتصر في التكلم والخطاب والعتبة فيقول انا فاقم وانت فاقم وهو قائم وكذلك
يخوض اب فلا يصح قياسه على الامة الكريمة لان الجيب فعل وهو يختلف في التكلم
والخطاب والعتبة وهذا هو السر في جعل اللفظة الضعيف مع الفعل في نحو زيد قام
جملة ولم يصحوا مع اسم الفاعل ونحوه في نحو انا فاقم او زيدا فاقم جملة كونه
اشبه للجاهل في عدم تعبيره في التكلم والخطاب والعتبة كقولك ارجل وانت جاز
وهو رجل ولم ارجل من الشراخ وكذا ذكره القسطلاني في اجناس التامل ورايد
احد فاذا المديت اغتسلت ولا في داود فغسلت اغتسل حتى تسقن ظهري وزاد
في الرواية السابقة في باب الوصون المخرجين من جداره فاجبت ان اسأل
فأمر رجلا وهو الحداد بن الاسود كما مر في الحديث السابق وقيل جازيا بن اسير كما
سبأ في بسا ل النبي صلى الله عليه وسلم لكان ابتداء فاطمة في وقوع النسخ باسمها
في دوابة مسلم من طريق آخرين المتعينة عن علي بن ابي طالب اي لا يذره وجهه
فاستجاب ان يقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه ووجهه ظاهر **فقال اي**
الرجل وهو ي والرخي صنا له بالها فقال صلى الله عليه وسلم **توضوا اغتسل**
ذكر قال في الفتح هذا الامر لفظ الافراد تشير بان القاد سال نفسه ويجعل
ان يكون سأل منهم وعلني فوجه النبي صلى الله عليه وسلم للخطاب اليه والظاهر
ان عليا كان حاضر السموال فقدا لفق اصحاب المسانيد والاطراف على ايراد هذا
الحديث في مسند علي ولما جملوه على انه لم يحضر لاورده في مسند القاد ويروى
ما في روايات النسائي من طريق ابن بكير بن عباس عن ابن حصين في هذا الحديث
عن علي قال فقلت لرجل اجنبي سلمه فساله ووقع في روايته مسلم فقال يغسل
ذكره ويتوضا يغسل الغائب بمقتضى ان يكون سوال القاد وقع على الاتهام وهو
الاطهر في مسلم ايضا من طريق ابن عباس عن علي فساله عن الذي يخرج من
الانسان وفي الموطأ نحوه ووقع في روايات داود والنسائي وابن خزيمة
سبب ذلك من طريق حصين بن فضالة عن علي قال كنت بصحرا مديا فغسلت
اغتسل منه في الشتاء حتى تسقن ظهري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغسل
ولا يذره داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف اوقع له نحو ذلك وانه
سال عن ذلك بنفسه ووقع في روايات النسائي ان عليا قال امرت عارا ان يقال
وفي رواية لابن حبان والاسما على ان عليا قال سالت وجمع ابن حبان بين هذا

٢٢٤



الاختلاف بان عليا امره ان يسأل امر المعذور بان لم يسأل نفسه وهو
جميع جسد الابن المنسب اليه لانه لو كان معاقرا لكانت الصلابة عن السؤال بنفسه لاجل
فانها قد تبين حمله على الجواز بان بعض الرواة اطلقوا السؤال كقولهم انما ذلك
وبهذا حرم الاصحاب على من يتولى امره من المعذور وعما ربا لسؤال
عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائشة بن ابي ذر قال تذاكر علي والمقداد
وعما الذي فقال علي اني رجل من فاسا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال
احد الرسلين وصح ابن شكون ان الذي تولى السؤال عن ذلك هو المعذور وعلى
هذا فتنسب عمار الى ارساله عن ذلك الجواز ايضا كونه قد صرح لكن تولى
المقداد لخطاب دونه انتهى وتعضد العيني بقوله قلت لاجها كما استتركت في
هذا السؤال غير ان احدهما قد سبقه فيقول ان يكون هو المقداد ويجعل ان يكون
هو عمار وتضعي ابن شكون ان علي ان يكون هو المقداد يحتاج الى برهان وردد
ما ذكر في الاصل المذكور ان عليا لم يسأل عن ذلك بل يحتاج اليه هذا
الرواية حتى في الكلام فانه لم يبق في الفسخ في الجواز في تقدير اسم الامر
بالوصف على منسب الذكر وقع في العترة نسبة ذلك اليه الجازي بالعكس لكن الواو
لا ترتب فالعني واحد وهي رواية الاجماع على مجوز تقديم غسله على الوضوء وهو
اوله ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بقض الوضوء بمسبه يستتر ان
يكون ذلك الجازل واستدل ابن دقيق العيد على نفي ما فيه دون الاجازة ونحوها
لان ظاهر نفي غسل الفم والمعين لا يقع الامتثال الابن وهذا ما صححه النووي في
شرح مسلم وصح في باقي كنية جواز الاختصاص عليها لما قاله بالبول وحمل الامر
فصله على الاستحباب وعلى انه جرح مخرج الغالب وهذا هو المعروف في الذهب
واستدل بحديث مالك في الحديث على ان استئصاله بالفضل جاز بالحققة لكن
للمهور ينظر والى المعنى فان الموجب لغسله انما هو خروج الفروج فلا يجب الجواز
الذي يحمله ويورد ما عند الاصحاب في رواية فقالوا وضوا وغسله فاعاد الغبير
على الذي وتكثير هذا اثر له من مس ذكره فليتوضا فان الغرض لا يتوقف على مس
جميعه واختلف الفقهاء بوجوب غسل جميعه هل هو معقول المعنى المعنى او للقد
على الثاني يجب التسمية قال الطحاوي ولو لم يكن الامر بغسله لوجب غسله كله
بل يتوضا فيجب غسله في الصرع اذا غسل بالما الباردة تنشق اللبن الج
داعل الصرع فيقطع جرحه واستدل بحديث علي بن ابي طالب الذي رواه عن ابي
قال العيني وفي الحديث من الاحكام جواز الاستئصال في الاستئصال ويخرج من جواز
دهوى الركب بخضرة موكبه ومنها يقول خبر الواحد والاعتداد على الخبر المطلق
مع القدرة على المعطوف فان عليا رضي الله عنه اقتصر على خبر المقداد مع كونه من
سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها استصحاب حسن الصرع مع الاجسام وان
الزوج شحيح له ان لا يترك شيئا يفتق جميع النساء والاستماع من غيره ما بين

وابن ابي وقار بن منان الذي يوجب الوضوء ولا يوجب الغسل والباق
موصوع له ومنها ما كانت الصحابة يعلونه من حفظ حرمة النبي صلى الله عليه وسلم
وتوقيره ومنها استعمال الادب في ترك المجاورة بما يستلزمه من وقارها قوله
اغسل ذكرك هل يقتضي غسل جميعه او يخرج الذي اختلفوا فيه من ذلك قوله
التي تقدمت ايضا ذكرها عن صاحب الفقه وذكره هذا الحديث المسمى كونه من عند
ابا الوليد خبزي وفيه الحديث والغضنه ورواية نايبي عن نايبي واخرجه
المؤلف في العلم والطهارة وحملها والنسائي فيها **باب**
حكم من قلب قبل الاغتسال من الجأزة ثم اغتسل منها ونحوه في الطيب في حيد
وكا ترا يطيبون عند الجماع للشايط والان الطيب يمنع على الجماع قال ابن مطالب
النسائي اخذ الطيب للرجل والنساء عند الجماع وبالسند قال حدثنا ابو العباس
النون محمد بن الفضل قال حدثنا ابو جعفر اليعقوبي عن العيين الممثلة الواضح الشكري عن
ابراهيم بن محمد بن المشرف بن ابي يحيى قال سالت عائشة رضي الله عنها عن
الطيب قبل الاجازة **فذكرت** نعم انما للتكلم والقاء التعفيمه ولا يويى في الوقت
والاصحى وابن مسافر قالوا **قال ابن عمر** من خطب ما اجاز **اصح** نعم
المهزة في الغلبن **حجرا** الفصح لما المعية او لما الهلة ورواية نايبي ان الطيب يصب على
الغبير فقال عائشة **الطبيب رسول الله عليه وسلم** طاف في نسائه
هو خاتبة عن الجماع ومن لا يمتد الاغتسال وقد ذكرت انها ليست قبل ذلك وفيه
البأكم في المختار ويجوز ان يكون بمعنى على كونه تقا والاصلكم في حد ووع الغل
ويدل لذلك انها جازت في بعض الاصول المعينة لمعطى **اصح** اي ويدر
الطيب وبه تحصل المطابقة للترجمة والرد على ابن عمر قال العيني وهما ترجمتان
الاولى الاغتسال فالمطابقة في قوله ثم طاف في نسائه وهو كناية عن الجماع ومن
لا يزيد الاغتسال الا وضوءه ولا يمتد الاغتسال الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره
قوله عائشة فانما ردت على ابن عمر فلا يدين تقديريضا بعد لفظ اصح
حجرا حتى يتم الرواية وفي قوله ترجمان سألته عن ترجمته واخرج شمله
على امرين وفي الحديث ان التلبس قبل الاجازة وفيه جواز رد بعض
الصحابة على بعض وفيه صفة الاجازة ورواية نايبي **اصح** اي ابن ابي
بكر اهله كانت في رواية يويى في الوقت **قال ابن عمر** انما يمتد من الجماع
قال ابن عمر انما يمتد من الجماع **قال ابن عمر** انما يمتد من الجماع
ابن يزيد قال ابراهيم المذكور قال في الفقه وهو الا انما يمتد من الجماع
من عائشة رضي الله عنها قال قلت لابي انظر الى **صحيح** الطيب منع الواو
البا الموصلة بعد ما تعتبه ساكتة بعد ما صدمتة وهو العرف والمان وقال
الاجماع على ومنه الطيب لا يويى في ذلك لعين فان لا يويى فقط وقال ابن
الذين روى عنه روى عن ابن عمر في معنى الطيب وكسرا لو يجوز فيها

كان في الفتح وقال في المساجع عيم مفتوحة وآمكورة وما لعكس هو مكالات
 فرق الشعر من الجبهة الى اذنين وسط الراس انتهى فحصل مجموع كلاهما ان فيه
 يكون لغات النبي وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم قال في الفتح
 ودلالة هذا المتن على الترجمة اما كونها قصته واحداً واما لان من سنن الاجراء الفصل
 عذرا ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يد على قال العيني يستنطق منه ان يقا
 اثر الطيب على بدن المحرم اذا كان قد تغيب به قبل الاحرام غير موافق احرامه
 ولا يوجب عليه كفارة قاله الخطابي وقال النووي منعه ما لك قال ابن الطيب
 كان لمباشرة النساء وموافق له ما يرضع طيبا به قبل غسله وقرأها في النظر
 الى ويصعد وهو محرم بان المراد منه اثره لاجرم قال وهذا غير معتول منه لما
 قاله كذا الطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم طهره وحله وهو ظاهر في ان
 الطيب الاحرام لا فلتسا وكان اياه الاجراء لا يفتقر لظهوره لغير ضرورة قلت
 من هب الى حنيفة وابي يوسف ثم ما قاله الخطابي وكراهه محرم ما يبقى عنه بعد
 احرامه انتهى **باب تحليل الشعر** اي في غسل الجنابة
 اي طيب تحليله ما ياقبلا فاقصته ليسهل وصول الماء الى اصوله وليكون العودين
 الاثراف حتى ان الطيب قال في الفتح يحتمل ان يكون على ما به ويكتفى به في الغلبة
 ويحتمل ان يكون بمعنى طيبه انتهى **الروى** قال الكزما في هو فعل ما من من الاروا
 يقال ارواه اذا جعله ربا نأته وتبث ربا نأته ما لالف بعد النون على صيغة
 المصرفة وكذلك في فتح الباري والعيني والفتلا في وهو مشكل لان ريات
 منوع من الصرف بالاتفاق عند من يشترط اشفا فجلانة وعنده من يشترط
 وجود طيب لان مؤنثه ربا على وزن فاعل فعل ذلك من تحريف المساجع وقال
 في المساجع اروي من اري خلاف العطف استعملت بل الشعر بالماء شربة
 هي ظاهر جلد الانسان وما تحت شعره **فاضن** من الاضامة وهي الاضالة اجواب
 اذا علم اي على شعره ولا يسهل عليها اي على بشرته واقتصر ابن عساکر على قوله
 افاضن ولم يقل عليه ولا عليها **وه قال حديثا** عن ابي عبد الله بن عثمان
 العتكي مولاهم المرزوي وعبدان لقبه قال **اخبرنا** ابي عبد الله بن المبارك
 قال **اخبرنا** وداصلي حديثا هشام بن عمرو عن ابي هريرة بن الزبير عن
 عائشة رضي الله عنها قالت **بان** رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل
 اي اذا اراد الاغتسال من الجنابة غسل يديه ورجليه وضوءه بصلوات ثم اغتسل
 اي شرب في اطاق الاغتسال ثم غسل يديه شعره اي كله فيسبل القبة او شعر
 راسه قال المتطالع في وهو واجب عند المالكية في الفصل لقوله عليه الصلاة
 والسلام طهروا الشعر فان تحت كل شعرة جبارة سنة في الوضوء لغيره عند ابي
 يوسف فضيلة عند ابي حنيفة ومحمد سنة فيها عند المشافعية وفي الروضة
 واعلم تحليل الشعر بالماء غسل فاقصته ليكون العود عن الاسراف في الماء وفي

المذهب تحليل القبة ايضا انتهى **اقول** والمذهب الذي اوردده سنده المالكية
 لا يدرى هل يسطع للاصطحاب ام لا لانه لم يذكر من خرج به ولا يحاسبه لتعلمه
حتى اذا قلن هو على ما به وبعضه على كذا تقدم والاول بقاؤه على اصل معناه
 لان اللحن كاف هنا **الرواية** الهجزة وقصد بدل النون والجرى والمشتق تحميم
 النون وحذف الضمة لتكون محتمة من التثنية والسماء من الشان وجعله قد
اروى بشره حنرفا ولما كان اروي ففلا مستغنى فافصله منها بقاؤه وجعله **اقا**
عليه اي على شعره **الاجواب** اذا **الاجاب** مرات معقول مطلق لان **غسل**
سارحته اي باقية قال في الفتح وقد تقدم من رواه مالك عن هشام بن
 اول كتاب الفصل هنا على جازم كله فيحتمل ان يقال سارحها يعني الجميع جمابين
 الروايتين انتهى قال الكزما في واختلفوا في الشعر فقال بعضهم هو على نحو
 اجزاهن بشعر الراس قال ابن بطال اما تحليل شعر الراس في الجنابة فيجمع عليه
 وقاسوا عليه شعر القبة فكيف في التحليل حكمه الا انهم اختلفوا في تحليل القبة
 فروى ابن القاسم انه لا يجب تحليلها الا في الوضوء وروى ابن
 وهب منه تحليلها مطلقا وروى اسبب عنه ان تحليلها في الوضوء واجب عند
 الحديث ولا يجب في الوضوء حديث عبد الله بن زيد في الوضوء ولم يذكر تحليل
 القبة **وه قال** ابو حنيفة واحمد وقال الشافعي التحليل سنون وايصال الماء
 الى البشرة مفروض في الجنابة وفي الوضوء الا في شعر القبة اكتنفت في الوضوء
 خاصة وقال المز في تحليلها واجب في الفصل والوضوء جميعا وحنيفة من لا يرب
 تحليلها في الجنابة انا قد انقضا على ان داخل العين لا يجب غسله لان طيبا ترا
 من نفس الخلقه فكان هنا والامر الذي لاخيه له يجب عليه غسله في الوضوء
 والجنابة ثم يسقط غسله في الوضوء اذا غطاه الشعر فاذ يجب ان يسقط في
 الجنابة انتهى **واقول** قياس عدم وجوب غسل ما تحت القبة في الجنابة على داخل
 العين فيجمع لان داخل العين ليس عليه سارحها عند الاغتسال بل عند النوم او
 الاغتاضن وانما يسقط غسل داخل المرح ولا يترتبه العيني بخلاف افعال الماء
 في الغسل الى البشرة المستورة بالشعر فانه لا يوجب فيه فلتا بل **وقالت** اي ما شئت
 رضي الله عنها **ابو** او ادهفت على السابق فهو موصول السناد **كنا** اغتسل **الروى**
سلي الله عليه وسلم قال المتطالع في انا تأكيد لاجم كان معصم للعطف على الضمير
 المرفوع المستكن ويجوز فيه النصب على انه معقول لجه انتهى وفيه نظر ظاهر
 كذا يكون تأكيد اسم كان معصم للعطف على ضمير مستتر في فعل اخر وصوابه انا
 تأكيد الضمير المستتر في اغتسل معصم المرفوع تقدم ان هذا العطف من عطف
 المرفوعات عند اكثر من الغاية وههنا كثير من المحققين منهم ابن مالك الذين
 عطف الفعل وتقدمه هنا كذا اغتسل وينصب النبي صلى الله عليه وسلم وسمت
 النصب على المعقول بعد من جهة المعنى لا لا يبعد استرالت النبي صلى الله عليه

وسلم في الاعتقاد كما في تلك أسوى الماء والخشنة من انا واحد **خرجت** بقع اللون
وتكون العين العجيبة **جيدا** وله في الاعتصام بشرع هذه جميعا وحجة تعرف
حال من فاعل يتفضل وما عطف عليه من متطوع بالضمير وتختل الاستيفان ويجوز
ان يكون صفة لآلأ وجميعا حال من الضمير المستتر في تعريف وهي من الحال
المتداخلة او من ضمير يتفضل وما عطف عليه فتكون من الحال المترادفة والمتصلة
هنا كلام غير محرز وقال ابن جرير جميعا يراد ف كلا في العموم ولا يفيد
الاتباع في الزمان بخلاف معا والحديث قد تقدم غير محرز وقد تقدم الكلام
عليه مستوفى **باب** **من نوصى في غسل الجنابة ثم غسل**
سائر اى باقى جسده لم يعد يصح التيمم من الاعادة غسل مواضع الوضوء
مرح اخرى وسقطت لفظة منه لغيره في ذرو بالسند قال حنظلا يوسف بن يحيى
ابن يعقوب المروزي المتوفى سنة تسع واربعين وما سئ قال **احمرنا** ولأوى
ذو الوقت **حنظلا الفصل من موسى** ابو عبد الله السنياني قال الكرماني سببان
بكر الجملة وسكون التختية وباللون بينها الف قرينة من قرينة وخراسان
قال ابو نعيم هو ابيت من ابن المبارك في سنة احدى وتسعين ومائة **قال**
اخيرا الامتن سليمان بن مهران عن سالم بن ابي الجعد رابع الاشعري
سؤلاه الكوفي **من كرسى لوان عياره** اي بها رضى الله عنها **عن حمزة** امر
المؤمن خالة ابن عباس رضى الله عنها **ثالث** وضع بفتح الواو ومبني الفاعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفع فاعله **وضوء** بفتح الواو **الجسامة** بالاضافة
لكاثر وعيد لاوى ذرو الوقت وانكتهتني لكن يلامين له في الجنابة تكون
معرفة وبلام واحك غيره من مريض فتكون مذكورة وفي رواية الجوهرى المسمى
وضوء لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالنبا للفقول وزيادة لام في رسول الله
ووضوء بالرفع والتثنية نائب الفاعل قال الكرماني الوضوء بفتح الواو اسم للماء
الذي يتوضأ به الماء الذي يتفضل به فكيف ثالث وضوء الجنابة قلت ترد بفتح
الماء الذي يظهره ويشهه يسمى بالجارا الغيرا المقيد كما يطلق المرسل على انف
الاشنان وكثرة كما اطلق المقيد واريد به المطلق انتهى اى كما يطلق المشتر
على شقة زيد مثلا فان حقيقة في شقة زيد انما المطلق الى المقيد وقال البرماوي
من المقيد الى المطلق ثم في شقة زيد انما المطلق الى المقيد وقال البرماوي
وانما انصف الجنابة مع ان الوضوء بالفتح هو الماء المجد الوضوء لانه صار اسماء له ولو
استعمل في غير الوضوء لوجب ان يطلق المقيد واذا تا المطلق قال ابن جرير
قرله وضوء الجنابة بفتح على الماء وعلى الآلأ فاذا كان المراد الماء كان التقيد بر
وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء المجد للجنابة لانه قد تقدم في نور
اوطست وان كان المراد الآلأ كان هذا الموضوع واضيف الى الجنابة بمعنى انه
معنى غسل الجنابة لانه تخصيص **الكلام** من باب الافعال ولايجزى ذلك

محررا اى قلب الالاف **يجيبه على يساره** والمستعمل وكريمة على شماله **سريين** او
الآن ثم غسل **فرضه** ثم ضرب يدك بالارض او الماء **نظير** من او **نظير** او
المثل من الراوى ا دخل التاء على الارض جعله اياها بمنزلة التاء الضربة والكيفية
ضرب بيدك على الارض على الاصل والرواية الاولى من باب القلب كقولهم او ضلت
القلنسوة في راسي ويجوز ان يكون ضمير ضرب معنى عطف فكانه قال تعضض
يدك بالارض ولذا قال الكرماني والمعنى فيها واحد **مختص** والاصلي
واوى ذرو الوقت وان غسلكم فمختص واستحسن غسل وجهه وذراعيه
ساعديه مع مرفقيه **ثم** فاضح اى فرغ على راسه الماء ثم غسل جسده اى
ما بقى منه بعد غسله قال ابن المير قربة الحال والعرف من سياتي الكلام
تخص بعضا الوضوء وذكر الجسد بعد ذكر الاعضاء لعينه عنهم مشروفا بعبارة
الطهارة لاجل ان الاصل عدم التكرار **ثم** عن مكانه **فصل** رجله **قال**
في الفتح قال ابن بطال حديث عاتقة اللى في الباب قبله اللى بالترجمة لان
فيه ثم غسل ساخرجه واما حديثه **الاب** فبفتح فانه غسل جسده بطل في محرم
سواضع الوضوء واما ابن المير بان فريضة الحال والعرف من سياتي الكلام
تخص بعضا الوضوء فان تقدم غسل بعضا الوضوء عرف الناس من منوم
الجسد اذا اطلق بعده يعنى ذلك انتهى ولا يجزى تكلفه واما ابن التين بان
مراد التجارى ان بين ان المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده اى
ما بقى من جسده بعد غسل الرواية الاخرى وهذا في نظر لان هذه الفقرة ضم
ذلك الفقرة كما قد مرنا في اوائل الفصل وقال الكرماني لفظة جسده شامل لجميع
اعضاء البدن فيعمل عليه الحديث السابق والمراد هنا كسبنا زجرك اى باقية
بعد الراس لا بعضا الوضوء قلت ومن لارم هذا التقدير بان الحديث مختص باليد
للترجمة والذى يظهر لي ان التجارى حمل قوله ثم غسل جسده على الجواز اى
ما بقى من جسده من غير مقدم ذكره ودليل ذلك قوله بعد فصل رجله اذ لو كان قوله
غسل جسده محولا على عمومهم لم يجز غسل رجله ثانيا لان غسلها كان يدخل
في العموم وهذا شديد متصرفات التجارى اذ من سئنا الاعتناء بالاحرى اكثر
من الاجل انتهى وتعقبه العين فقال ما جازى الذى ذكره هؤلاء المذكورون
اكثر كلفه من كلام هذا الفاعل لانه بضمير في كلامه من غير تحقيق وابدس
هذا دعواه ان التجارى حمل لفظة الجسد على الجواز فلا يعلم ان الجواز ليصار
اليه الاعتناء بعد الحقيقة او كنية اخرى واى ضرورة ههنا الى الجواز ومن
قال ان التجارى قصد هذا وابدس ذلك انما انما ادعا بعض النحوي على
الله عليه وسلم رجله ثانيا وما ذلك الا لان رجله في مستضعف الماء وما صدر
الكلام كلام ابن المير في مطابقة الترجمة انتهى اقول وقد سمع هذا القيد
الضعيف جواب خال عن جميعا تقدم من النكطات وهوان الجسد مراد

الماضي جواب اذا ولا يذو كونه يخرج بلفظ المضارع كما هو في اهل هيبته
 وحاله جنبا فاموصولة او موصولة او مصدرية او ذاك غير كما في قوله
 كما يوشن ذلك من كلام العيني قال رحمه الله تعالى في هذا التركيب وجود من
 الاعراب الاول ان يكون ما موصولة وهو مستند وخبره حرف والتقدير كما في
 هو عليه من الجنابة الثاني ان يكون هو خبرا متحذوف والمستند والتقدير كما في
 هو هو كما قيل في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم اله اي كالذي هو لهم اله انما
 ان يكون ما زادك مفعلة والكاف جارة نحو وهو ضمير انب عن المحرور كما في
 قولك ما انما كانت والمعنى يخرج في المستقبل ما تلاك نفسه فيما مضى الرابع ان
 يكون ما كافتة وهو مستند محذوف الخبر اي عليه او كان الخامس ان يكون ما كافتة
 وهو فاعل والحاصل يخرج كما كان ثم حدثت كان فافصل الضمير وعلى هذا الوجه
 يجوز ان يكون مصدرية انتهى وقال الكرماني في هذا الكاف سمي كافتة المقادير
 اي خرج مفادنا للامر والماله التي عليها اي الجنابة وتعبه العيني فقال سمي
 هذه الكاف كافتة المقادير تصرف منه واصطلاح بل هذه الكاف للتشبيه على صفة
 وتلخيص لك فذلك الشخص كمن كانت عليه والمعنى علم ما انت عليه انتهى وقال
 لم هو بهذا الاصطلاح بل هو مسوق اليه فمعنى اللب ان مثل هذه الكاف
 سمي كافتة المقادير قال وذلك ان اتصلت بما يؤسلم كما يدخل وصل كما يدخل
 الوقت ونقله عن ابن الجنادة والسيوطي وغيرهما وقال انه غريب ووقع كثيرا في
 عبارات الفقهاء فابته ما فيه انه غير بالمقادير وغيره غير بالمقادير وهما متقاربان
 والامر في ذلك سهل ولا يقيم موضع لقوله كما هو قاله العيني وشاربه الى رد
 ما نقل عن النوري وحقاق وبعض المالكية فيمن نام في المسجد فاحتمل له ينهم
 قيل ان يخرج وكذا في قول ابي حنيفة رحمه الله في الحب المسافر يمر على مسجد يقيم
 عين ما فانه يقيم ويدخل في المسجد فيسقي ثم يخرج المامن المسجد قاله المشغول
 وفيه نظر بالسنن ان قول ابي حنيفة في المسافر ان لا يدخل غير داخل تحت الترجمة لانها
 في من كان في المسجد ويذكر الجنابة وكلام ابي حنيفة في مسافر يمر على مسجد فيه
 عين ما وهو حديث فلا يكون في الترجمة اشارة الى قوله فليست مل وبالسند قاله
عنه الله بن محمد الحنفى المسندى قال صفة ما ان يخرج من المسجد ابو حنيفة
الفارسي البصري الموفى سنة ثمان هجرتين قال اجترأ بولس بن زيد
الزهري بن محمد بن مسلم بن ابي سليمان بن عبد الرحمن بن خوف و في السطواني
 باسقاط لفظ ابن وهو سوسن قلم النافع والصواب ما هنا في الفقرتين
 وعبارتها بولس بن عبد الرحمن بن خوف الزهري المد في قول ابنه عبد الله بن
 اسمعيل ثقة مكر من الثقات مات سنة اربع وتسعين او اربع ومائة انتهى
ابن جرير بن عيسى بن عبد الله بن ابي ابيعت الصلابة قال اتكرما في المراد من الاقامة
 ذكر الالفاظ الغريبة المشهورة المشرفة بالاسرار وهي اخت الالفاظ

شغل يذكر ما به

المدين كما يوشن من كلام صاحب الصحاح حيث صرح بسلامتها بالآخر وقد قال
 صاحب الدر المنثور في المغرب وغيره المدين من المكب الى الالفة وحينئذ
 فالراس واليد والرجل خارجه لغة واخلة شرها انتهى هذا صريح في ان البلاغ
 الجسد على ما يتقبل الاطراف اصطلاح شرعي مجرى لغوي على اصل اللفظ
 حيث جعل المراد من الجسد ما عدا الاطراف وهي عصا وحديد وغيره مضافة
 الحديث للترجمة في غير الظهور فليست مل فان قلت قد وقع في الحديث السابق
 في باب تحليل الشعر استعمال الجسد فيما يعبر الاطراف قلت هو صحيح ايضا لانه
 حقيقة شرعية فاذا جازها مرة كرادة الحقيقة العنوية هنا والمعول عليه في
 ذلك القرينة **قلت** اي بمجوزة قال في الفتح ووقع في رواية الاصيلي قال
 عانته وهو غلط وانتهى **فانتهى** اي يشتم بها **فلم يرد** بضم الميم
 الغضبة وكسر الراء وسكون الدال من الراء وفتحها من السكن من الرد بالسنن
 وهو هو كما قاله صاحب المطالع وغيره ويدل له الرواية المتقدمة باخبارها
فصل على الله عليه وسلم **يقصص** زاد الوذر **المأذون** والاصلي **مجعل**
 خفض به جعل في البناء وفيد دليل على ان نقص اليد بعد الوضوء والغسل
 لا يابس وقال النووي اختلفت فيها جملة على اوجه انتهى يستحب تركها بنا
 كونه فعلة ثانيا لتمامها على المساواة وهذا هو الاظهر المختار فقد ثبت هذا في
 الصحيح ولم يثبت في النبي شيء اصلا **المأذون**
ان ذكر نفي الدال والكاف اي تذكر الرجل وهو في المسجد وورد ذكر
 بمعنى تذكر من الذكر ضم الدال اكثر وان كان المتبادر ان من الذكر بكسرهما
 قاله في الفتح وتعبه العيني فقال ذكر من الباب الذي مصدره الذكر بالضم
 للدال لامن الباب الذي مصدره الذكر بالكسر وفتح دقة لا يفتحها الا من له
 ذوق يترأيب الكلام فلان ضم بعضهم قوله ذكر بقوله تذكر فلو ذاق هذا ما
 ذكرنا لما احتاج الى تفسير فعل يتفعل انتهى قال العيني فدا جاب عنه شخصنا
 الشرا ليس باثما ضمير ليدل على انه من الذكر بالضم اذ لو لم يصر به كان
 محتملا لان يكون معناه تكلم على ان في القاموس ما زال منى على ذكر وكسراى
 تذكر انتهى وهو صريح في رد كلام العيني انتهى قول ويورد ما في القاموس ما
 في المسحاح ذكره لسا في وفتى ذكرى بالتأنيذ وكسر الدال والاسم ذكر اللفظ
 والغرض عليه مما تقدم ابو عبيد وابن قتيبة وكنوا القراء اكسر في القلب
 وقال اجنبي على ذكر سنك بالضم لا غير وهذا انقصر عليه جماعة انتهى فاعرض
 العيني على هذا القول ومع هذا فالجواب عنه سهل بان يقال ما ذكره صاحب
 الفتح تفسيره لانه لا يذو كونه مراد في لفظ كرم اليد وبالجملة فلو وقع لهذا
 اللفظ في هذا القام ولا الفرقين لعدم فهم الفرقين لمثل هذا التفسير الجامع في
 تصحيح المعنى **جانب** ان وهو لهما في جعل نسيب مفعولا لذكر **جرح** بلفظ



وقال العيني حناه اذا نادى المؤذن بالاقامة فاقم المسبب مقام السبب
 انتهى واقل لاحابه ان ركاب هذا التأويل الاعلى قول ابي حنيفة فان الامام
 يشرع في الصلاة عند قول المؤذن قد قامت الصلاة وعند ابي يوسف وجه
 لا يشرع الا بعد فراغ الاقامة **وعلى** اي سويت وتعديل الشئ بقوميه
 يقال عد له فاعتدل اي قومه فاستقام وبين البخاري ذلك في الصلاة من
 رواية صالح بن كيسان اذا كان قبل ان يكبر النبي صلى الله عليه وسلم **الصفوف**
قما ما قال الكرماني جمع قائم كقار وتاجرا ومصدر مجرى على حقيقته فهو غير
 او تحول على معنى اسم الفاعل نحو حال انتهى وقال العيني اذا كان لفظ قما
 مصدر ويكون منصوبا على التمييز لان في قوله وعادلت الصفوف ابهام فيفسره قوله
 قما اي من حيث القيام اذا كان جمعا لفظا ثم يكون انصباه على المألوف وذو الحال
 محذوف تقديره واعدل الصفوف حال كونهم قائمين انتهى وفيه نظر اذ
 صاحب الحال الصفوف الذي هو نائب الفاعل وهو مذكور والحال كما يجيء من الفاعل
 مجيء من نائبه ومن المفعول على ان المعنى على ما قدره فاسد لا يلائم من كون
 القوم المعدلين قائمين ان يكون الصفوف قائمين والمقصود هذا وقد تبعه على ذلك
 المستطلاف على ما عادت في تقليد من غيرنا من **مخرج النبأ رسول الله صلى الله**
عليه وسلم **قما** في قوله **مخبر** ضم الميم اي كان صلته واسم المكان في غير الثلاثي
 ياق على صيغة اسم المفعول ذكر اي قد كرسيل ان يكبر ويدخل في الصلاة **ان يجب**
 يقع الحزة وهم البرهيرة ذلك القران ومن قولكم والافا لذكر المراد
 هنا بالهي لا يطلع عليه **فقال** عليه السلام لانا باللفظ حنيفة او بالامانة وبذلك
 له ما عند الامام يميل فاشا ربك فصيلا فلاق قول على الفعل ويجوز ان يكون
 جمع بين الامانة والقول ليعلم من كان بعد لا يسمع القول **مما** **مخبر**
 على الاخر فيقول محمد بن يوسف ان الزموا سلككم قال العيني اذا ثبت انه تكلم به
 فالاشارة لما اذا قلت يجمل ان جمع بين الكلام والاشارة او يكون الواو روي
 احداهما بالهي **ثم يرجع** الى المحرر **فاقتدل** من الجملة **مخرج النبأ**
 اي والحال ان راسه **مخبر** اي ما من ما الاعتلال وضمة الفطر الى الراء
 مجاز يرسل بملحة الحواورة والحال ان الحلية او هوم من مجاز الحذف في الظاهر
 ان الغرضي للمؤمن من هنا غير ما ذكر اي من غيرا قائم بكتبتا بالاقامة
 الاولى كما هو ظاهر من تعقيبها بالفاء وهو محتمل لقول الجمهور ان الفصل جائز
 فيها وبين الصلاة بالكلام مطلقا وباللعل اذا كان للصلوة الصلاة وفي الدر
 المختار صلى السنة بعد الاقامة وحضر الامام بعد الايام بعد الايام بن ابي
 ان طال الفصل او صدر ما بعد فاعلموا كل ان تعاد وقيل يتبع فيقول قوله
 فكرا اي مع رعاه ما هو طمينة الصلاة قبل الكبر بالاقامة او يقول قوله
 اول اقيت امرها قائمتا او غيرا لاقامة الاستعلاء **فصلنا** **مخبر** وساتي

قصة

بقية مباحث هذا الحديث ان شأهه تقا في كتاب الصلاة قبل اتمام صلاة
 الجعة بعد فراغ ابراب الاذان وفي الحديث من الغزاة استحباب تعديل الصفوف
 وهو بالاجماع الاماخذ بن حرم فقال في حديث علي المؤمن تعديل الصفوف
 الاول فالاول والترانس فيها والحفاة بالمناكب والارسل قال العيني واختلف
 العلماء السلف فمن يقدم متى يقوم الناس الى الصلاة وحتى يكبر الامام فدهم
 الشافعي وعامة الى ان يستحب ان لا يقوم احد حتى يفرغ المؤذن من الاقامة
 وكان ابن رضى الله عنه يقره اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وبه قال احمد
 وقال ابو حنيفة والكوفيون يقومون في الصف اذا قال حتى على الصلاة فاذا قال
 قد قامت الصلاة كبر الامام وحكاه ابن ابي شيبة عن سويد بن غفلة وقيس
 ابن ابي سلمة وحما وقال جمهور السلف والخلف لا يكبر الامام حتى يفرغ المؤذن
 وقال زفر اذا قال قد قامت الصلاة قاموا واذا قالها ثانيا احتجوا وعن
 ابي موسى انه يشترع عقبه الفراغ من الاقامة حتى تخلط على القول بلها بقوله
 المؤذن ويقر قال الشافعي واحمد وفيه ايضا ان الامام اذا اطرا له ما يمتنع من
 الترادى استخلف بالاشارة لا بالكلام وهو احد القولين لاجتباب ما لا يحكاه
 القرطبي وفيه ايضا جواز التبا في الحديث وهو قول ابي حنيفة وحماه وفيه
 ايضا جواز النساء على الانبياء عليهم السلام في العبادات وفيه قول ابن بطال
 حجة لمن ذهب ما لك وفي حنيفة ان تكبير المأموم يقع بعد تكبير الامام وهو قول
 عامة الفقهاء انتهى وتعقبه العيني فقال ذكر ابن بطال ان ابا حنيفة مع ما لا غير
 صحيح لان من ذهب الى حنيفة ان المأموم يجب عليه ان يكبر مع الامام اذا وجد
 ابي يوسف ومحمد يكبر بعد تكبير الخلف في الاضليله انتهى واقول ما عبر
 عنه بقيل هو العهد في المنع ومقارنته تكبير المؤمن تكبير الامام افضل ملاحظا
 لها انتهى ارضدتها بعد تكبير الامام افضل وفي الحديث ايضا ما استدل به البخاري
 على الحديث اذا دخل المسجد ناسيا فذكر انه جنب يخرج ويكبر وقال ابن بطال
 من التابعين من يقول ان الجنب اذا انتهى فدخل المسجد فانه يتيمم ويحج
 قال والحديث برد عليهم قال العيني من الذين ذهبوا الى التيمم ولو
 واجتاز في قال وكذا في حنيفة في الميت المسافر يبر على سجده فيه عت
 ما فانه يتيمم ويدخل في المسجد فيستقي ثم يخرج المأمون المسجد انتهى وتقدم
 ان مسئلة ابي حنيفة عند اخذت تحت ترجمه البخاري ولا يصح فاسها على من
 تذكر الجملة في المسجد اذا لم يدعه له عن البروج خلاف سلة المستقي
 فان له مندوحة عند الدخول لا يمكن له ان يامر فيه بالخروج المأموم الاجرة
 ولو فرض انه لم يجد احد فالقيا من يقتضي ان يتيمم ويصلي لان وجود الماء
 مع المانع كعدمه فلو صدر المسافر ما فرأ وعنده الماء معه واعد يعدل في التيمم
 ان المانع شرعي وهو علم جواز المرور للجنب عند ابي حنيفة رحمه الله وانما ذهب



في هذه المسئلة الى ما ذهب اليه لان رأى ان المصطفى في التيمم العصور واد الصلاة
 تطهارة الوضوء من اد الصلاة بالتيمم فليسا بل وقال الشافعي له العصور في
 المسجدين من غير ذلك كما شئت له حاشية ام لا ومنه عن الحسن وابن المسيب وغيره
 دينا وراحمدين الشافعي له المکت فيه مطلقا واعتبروه بالمسكوك وتعلقوا
 بقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن لا ينجس وكان احمد بن حنبل يقول جالس الجنب
 ضره ويبرئ اذا توضأ ذكره ابن المنذر واجتمع من اباح العصور بقوله تقا ولا جنا
 الاعرابي سبيل قال الشافعي قال بعض العلماء ان معناه لا تقربوا من احوال الصلاة
 واجاب من منع بان المراد بالاية نفس الصلاة وحملها على مكانها مما زاد ان يصاد اليه مع
 نافي الحقيقة على ان الاولى حملها على عمومها اي لا تقربوا الصلاة ولا مكانها على هذه
 الحال الا ان يكون اساذرين وهو المراد بما يرى سبيل فهموا واقر بواذ في حضانوا
 وتفق ذلك الكرماني فقال للحل على العموم متنع اذ يلزم منه ارادة معنى التضييق
 والمجاز باطلاق واحد وذلك فيما مرهنا بعدهم انتهى **وقال كذا اوهم ارادة المعنى**
الحقيقي والمجازي يحمل عند الحقيقة على عموم الجواز كما هو مقر في كتبهم وقد نقل
 الرازي عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ان المراد بما يرى السبيل المسافر
 بعده الما يتيم وصلوى التيمم لا يرفع الجنبه فاجمع لهم الصلاة تحمضا وفي الحديث
 ايضا طهارة الماء المستعمل لانه جرح وراسه يفتقر وفي رواية اخرى يفتق وهي
 بمضاها ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصري والبي ومدني وفيه التقريب **والمجاز**
 والعقود واخره المرفق ايضا وسلم في الصلاة وادوا في الطهارة والصلاة
 والنساي في الطهارة **تابع الضمير** عثمان اي تابع عثمان بن عمر السائب في ما عهده
الاعلى بن عبد الاعلى السامى بالمهالبة **المصري عن محمد** هو ابن راشد **من الزهري**
 محمد بن مسلم وهذه متاعفة ناقصة لان محمدا وافق عثمان في سبغ شجره وهو الزهري
 ولو كانت تامة لوافق في شجره بولس وهو تعلق من بغدادى موصل عند الامام
 احمد بن عبد الاعلى **ورواه** اي روى هذا الحديث عبد الرحمن **الاورزقي**
الزهري محمد بن مسلم قال العمري ورواه ابو بصير عن عبد الغفار في اول ابواب
 الامام كسبا في ان شأه وقال في بعضهم ظن بعضهم ان السبغ في التفرقة
 بين قوله تابعه وبين قوله ورواه كون المتابع وقت المظفر والرواية بعدا لموسى
 كاطن بل هو من الشغف في العبادة انتهى قلت اراد بقوله ظن بعضهم الكرماني
 فانه قال في شجره فان قلت لم قال اولاتبه وثانما رواه قلت لم يقل وقابله
 الازراعي اما لانه لم يقل لفظ الحديث بعينه بل رواه عنه اذ هو من المتابعة
 الايمان بمنه على وجهه بلا تفاوت والرواية اخرى من ذلك واما لانه يكون موها بان
 تابع عثمان ايضا وليس كذلك اذ واسطة بين الازراعي والزهري واما
 الشغف في الكلام والغيره فبما انتهى كما رأيت اجاب عنه الكرماني بثلاثة اجوب
 وكلها جاد ولجواب الذي استحسنه هذا القائل من الكرماني ايضا ولكن حصده

الغرض

الغرض فيه حيث باخذ منه ثم ينسبه الى الظن مع علمه بان الذي اختاره معتزل
 عن هذا الفن انتهى كلام العمري **نقص اليد من**
العسل من الجنبه كذا في ذكره في رواية الجري والمستعمل من
 الجنبه ولكتبتها في وابن مسعود والاصلي من غسل الجنبه او من ما غسله بالرواية
 الاولى ثبت في الغرض من الغسل عن الجنبه لفظه عن النبي في حيازة ومعتق
 كلام العمري ان هلك الرواية بلفظة من فانه قال وكلمة من الاولى متفقة الغرض
 والثابتة بالفضل وكذا في الكرماني فتكون رواية اخرى وبالسند قال **سواء**
عبدان يقع العين وسكون الباء هو عبد الله بن عثمان العنكي وعبدان لقب له
 في العسطلاد فمن قوله هو ابن عبد الله هو من علم التامح وتقديمه نظره في
 في باب تحليل الشعر **قال اخيرا** ولا يوزى السكرى ولا يركب بيع السكر واما
 بالمال المهلة والزاي محمد بن مومن الروزي السكرى ولا يركب بيع السكر واما
 اطلق عليه ذلك لخلاوة كلامه ولا كان يحمل السكر في كذا **قاله** **سخت الاحسن**
 سليمان بن مهران عن سالم بن ابي الجعد يسكون العين وسقط ابن ابي الجعد
 في ضرره واما ابن مسعود عن ابي موسى بن ابي عباس عن ابي عباس رضي الله عنهما
قال قلت لعمري رضي الله عنهما **وصفت النبي صلى الله عليه وسلم** سلايا ما
 في غسله **صترته** ثوب اي غطيت راسه فلما اراد صلى الله عليه وسلم الغسل
 كسفه فاخذ الماء وصب الماء في الرواية السابقة بالفاظ على يديه فغسلها ثم صب
 حيسه على شئها له فغسل فرجه فغضب بريح الارض فغسلها ثم صب
 ولكتبتها في فغسلها واستنشق وغسل وجهه وذراعيه مع رقبته ثم صب
 الماء على راسه **وانما** على ما ذكره من كسبه فغسل يديه لانها
 كانا في مستنقع الماء وليكون الاتمبا باعضاء الوضوء ولغرضها فتناولته **مسا**
 ليشطف به حياك الشريف من اثر الماء **فما** جازعه وهذا دليل على ان لفظه لم يرددها
 في الرواية السابقة من ارادة وهم من جهلهم الراد فانطلق اي ذهب
 وهو **نقص يد** من المأجلة اسمية وقت حلا الاستدلال على اعادة دفع اليد
 في الوضوء والغسل وجهه في الروضة وشرح المذهب اذ لم يثبت في النبي عنه شيء
 ولا يثبت تركه لان الغرض لا يترك في العباد وقت المظفر والرواية بعدا لموسى
 وجهه في التحقيق وجزم به في التامح وفي المهمات انه الفتوى قيد نقله ان
 كج عن نص الشافعي وقيل فعليه بكروه ومجهره لرافعي كذا في ارشاد الساري
 العسطلاد في وقال العمري قد ذكر البخاري هذا الحديث قبل هذا الباب في سنة
 مؤامع وهذا هو السباع وسيد كره من اخرى فاجله ثمانية وكذا في كتاب
 الغسل وهو حديث واحد وكذا رواه عن شيخه متعددة بالفاظ مختلفة
 وترجم لكل طرف من ترجمة النبي **الاول**
الاول في الغسل الشكر لبقا للنبي المحبة وسنة بد الغاف بمعنى الجانب وبعض

٤٨٢

صفت الشقي ومنه انقوا النار و لو شق نمر اي يضيق واليمين صفة الشق
وبالسند قال **صننا خلاص من يحيى** بنسبه يد الايمن صفوان الكوفي السلي
سكن مكة وفي سنة سبع عشرة وما بين قال **صننا ابراهيم بن باقر** الخ
الكوفي قال ابن مهدي وهو ان شيخ مكة روى له طباخة عن الحسن بن مسلم
يلقب اسم الغافل من الاسلام بن باقر بنع الماشاة القتيبة وشهد بد الوقت
والنفاق الكي صالح الحديث **عن مصفية** بنت شعبة بنع الشين المجزي بن عثبات
المجزي العريزي العبدري وهي وابوها من العصابة لكنها من صفارهم ولا حاشا
ان سمع مصفية قال العيني واختلفت فانها حياطة والجور على جميعها روى له
حسة احاديث اتفق النجاشات على رواها عن ماضية نقيب الزين ولا يراه الوليد
بن عاصمة رضي الله عنها قال **كان اذا اصاب وكربة اصاب احدنا انا** اي
ازواج النبي صلى الله عليه وسلم **جاءت اذ كانت بالمدينة ثلاثا فوقفوا** راسها
وكربة والاصلي وابي ذر والكتيبي من المستلي بيدها بالاضراد **ثم تخذ**
بيدها وفي بعض الاصول يد لها بدون حرف الجر فيصعب بزعم القاضين او يحسب
بتقدير مصنف اي اخذت ملايدها فتصعب **على شق الايمن** وتاخذ بيدها
فتصعب **على شق الايسر** اي من الراس فيها الا الايمن من الخفض وهذا من
استنباطات المؤلف ويحصل المطابقة بين الحديث والزهجة قال في الفتح فان
قبل الحديث ان علي بن ابي طالب من ابي الحسن لا ايمن راسه فكيف يظن ان الترجمة
احاب الكرميا فان المراد من ايمن الشخص يمين راسه الى قدمه فيطابق الترجمة
والذي يظهر ان حمل الثلاث في الراس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ بالحلافة
وقد التصريح بان بدأ يثيق راسه الايمن وظاهر ان الصب بكل يد على شق
في حاله واحدة لكن الغاية انما هو الصب باليدين معا فعمل اليد على اليسار
تأنيها وعلى هذا فالعابرة بين الايمن بحسب الصفة وهو اخذ الما ولا وافق
تاينا وان لم تدل على الترتيب فلفظ اخذ يدل على سبق اولى وهي اليمنى انتهى
والحديث المذكور حكمه الرخ لان الصحابي اذا قال كما فعل او كما نوا يفعل
فالظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتفسيره سواء صرح الصحابي
باعتناقه الى زمن النبي ام لا ورواة هذا الحديث الحسنه يكون بخلاف ذلك
وضمها لتعليق والغفنة ورواية صحابته عن صحابته واخرجه ابوداود
باب **الله الرحمن الرحيم** كذا الابن ذر وسقطت لغوه كما في
باب **من اغتسل** **بها** حال كونه **بصحة** في الحلو
ولكنه يهي في حلوها من الناس وهي تأكيد لغوه وحكم واللفظ ان
نزل زمان بحسب المعنى **ومن تستر** عطفتك اغتسل وهووي والمستقل
ومن يستتر **في الستر** ولا يرد ذر الوقت والاصلي وابن عسار والستر
بالواضحة قال الكرميا في كشف الغورة في حال الحلو بحيث لا يراه ادمي

ان كان لها حجة زوان كان لغبر حجة فغيبه خلاف في كراهته وخرجه
والاصح عند الشافعية انه حرام وقال العيني وجمهور العلماء وضعفه ابن ابي شيبي
قال ما لا يوافق الشافعي وجمهور العلماء وضعفه ابن ابي شيبي وجمهور العلماء
وجمهور الصحابة فيما اذا نزل في المأخر بها ناهي مبرور واصح حديث ضعفت
لربيع عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزلها الا الامور فان المأخر ما روي
ابن وهب عن ابن مهدي عن خالد بن محمد عن بعض اهل الشام ان ابراهيم
لم يكن يغتسل في البحر ولا نهر الا وعليه ازاره استلما عن ذلك قال ابن ابي
عاصم وروى عن ابن مهدي عن عيسى بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير
على عورته ومن لم يفعل ذلك واصابه لم يزل يلم بولس الا فقهه وقمر سلات
الزهر في ما رواه ابوداود في مراسله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا تغتسلوا في الصبي الا ان يجدوا من استوازي فان لم يجدوا استوازي فليغسل
احدكم كالماء ثم يمسى الله ويغتسل فيه وروى ابوداود في سنة قال اخبرنا
ابن فضال قال اخبرنا قال اخبرنا قال عبد الملك بن ابي سليمان العوري عن عطاء
عن علي بن ابي اسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا يغتسل بالبراز فغضب
المسجد لله والي عليه ثم قال ان الله حبي ستر يحب الحياء والستر فاذا اغتسل
احدكم فليستتر واخرجه النسائي ايضا ونص احمد فيما حكاه ابن حنبله على
كراهته دخول الماء بغيار ازاره وقال ابن ابي عمير قال اخبرنا قال اخبرنا
والحسين رضي الله عنهما وقيل لها وذر داخل الماء وعليها برد ان فقالات
للمساكين انما هي بحر وقوله **باب** **يقع المصحة** وسكون الحاء والزاك
المحتمة زاد الاصيلي ابن حنبله **باب** **حكيم** يقع للماء الملهة وكسركا في التاني
الثقة **عن حنبله** مما يترجمها في فيما قاله عبد العتي المفضل القمدي في كتابه
المسح بالكل وقال الكرميا فان عبد الله الحاتم بن كان من الثقات ممن يجمع
حديثه والمنا سقط من الصحيح واية عن ابيه عن جده لانها شاذة ولا يتابع
له فيها وقال القطيب حديث عنه الزهري ومحمد بن عبد الله الاضاري وبيت
وفاتهما احاديث وسعد بن سبرة وحكمه تاجي ثقة وسعا وبة قال صاحب الكمال
ان صحابي ومثله لفظ البخاري ايضا مشعر بذلك انتهى **باب** **النبي صلى الله عليه وسلم**
الله احقر ان **يحيى** من الناس من الاول متعلقة بنسبها ومن الثانية حنبله
وللسرخسي الله احقر ان يستتر منه وهذا التعليل قطع من حديث وصله احمد
والاربعة من طريق عن ابن حنبله عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ابن
ابن شعبة قلت يا رسول الله عورتا ما تاتي في سبها وما تاتي في سبها وما تاتي في سبها
الامين ورحلت وما ملكته يملك قلت يا رسول الله اعلم اني اذا كان ظاهرا قال
الله احقر ان يحيى من الناس من الثامن وفيه من قوله الا من روجك حواظا
ذلك سنة وقاسه حواظا لظن ان لظن الاصله الذي كاه الله ادمي وهو رواه



لبسما من شرط المؤلف فتح الاسناد الى البر صريح ومن ثم عرف ان مجرد جرمه
 بأطلاق لا يدل على حجة الاسناد الا ان من ملئ عنه بخلاف ما توجه لنا في
 القسطلة في قوله **قَالَ حَدِيثًا اسحاق بن نصر** سنه هذا الحان وفي غيره الى
 ابراهيم وفيه ذكره في باب فضل من تعلم وعلم **قَالَ حَيْهَتَا مَعِد الرَّزَّاق** بن تمام
 الصنف في **مَنْ عَمَّرَ** اى ابن راشد **عَنْ عَمْرٍو** بفتح الهاء وتشديد الميم **اَنْ سَمِعَهُ**
يَكْبُرُ الموصوف **عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ** رضى الله عنه **عَنْ النبى صلى الله عليه وسلم** قال كانت
نبى السراييل هو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم الخليل عليهم الصلاة والسلام
 وانت كانت على راي من نوتك الموع مطلقا ولو كان الموع سالما لذكر كما هسا
 فان يجزى صلاحه اصد شون كفة على خلاف القياس لتعريفه واما على
 قول من يقول كجامع مونت الاجمع السلامة لذكر فاما لنا وبلغه لفضيلة واما
 لانه جامل خلاف القياس **يعتقدون** حال كونهم **عراة** وحال كونهم **نظروهم**
 الى **بعض** كقوله كان جايزا في شرهم واما لاقدم موسى على ذلك او كانت
 حراما عندهم كقوله كانوا يتسائلون في ذلك وهذا الثاني هو الظاهر لان الاول
 لا يهين ان يكون دليلا لخواصها عنهم له في ذلك ويوبك قول القرضي كانت
 نبى السراييل تفعل ذلك معاملة للفرع ونحو ذلك **وكان موسى** زاد الاصيل صلى الله
 عليه وسلم **يعتقل وهدم** بمقتضى الخلوته تزهوا واستجابا واجبا ومرهه او طرمته
 القري نقلا لوراى نبى السراييل **والله اعلم بفتح موسى** ان **يعتقل** **الادارة** باليد
 وتخصت البراءة الجوهري الادرة الخفة في الحصة وهي بفتحات وحكي منها وله
 وسكان الدال كذا في الفع وقال القسطلة في كادم اوعلى وزن فعل عظمير
 الحسنيين مستقهما انتهى ووجه على نسخة من شرحه مروا به **الصحبي** قوله **اَوْجِى**
 وزن فعل كذا في المنع وصوابه **اَفْعَل** كما جزم به الكرماني في اعتبار تداد ربنا لعمرة
 وفتح المهلة **أَفْعَل** الصفة ومعناه عظيم الحسنيين انتهى وهو ظاهرا في التمام
 من الصرف بلوصف ووزن الفعل مع كونه لامونث له لفعله معناه في المونث
 قال في المصباح الادرة وزان فرفة استفاح الحصة فقال ادو بادرن من باب
 تعب هواد وولج اد مثل حجر وحجر ويشتق كلام الشارح ان مقتضى قوله
 كادم والمدور في اد من عس الصرف العلية والية والعلية ووزن الفعل
 بنا على انه فعل مشتق من اد من الارض وقيل انه على رنة فاهل قال السهري وهو
 خطأ لان كان ينبغي ان تصرف انتهى قوله وقيل ان وزنه فاهل فلهي ادور لا
 اد م كما قد يتوهم كما ظهر بالتامل **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ**
 قال سعيد بن جبير هو الجبر الذي كان يمله معه في الاسفار فينبغي منه الما **عَنْ مَعْمَرِ**
عَنْ مَعْمَرِ **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ** **عَنْ مَعْمَرِ**

ملح

ملح في اثره بكسر الهزة وسكون التثنية وفي بعض الاصول يعقبا قال **قَت**
القاسوس خرج في اثره وانه بعد معان كونه **يَعْقُونَ** ردا واعطى **قَتِي** **بِأَخِي**
بِأَخِي **بِأَخِي** لا نه جرمه من يعقل لعله فعله اذا الترتيب كمن لا يسمع
 ويجب ونظير الاخرين **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**
عَنْ جَعْفَرِ **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ** **عَنْ جَعْفَرِ**



العيني انه المعنى النظر في كتيب اللغة فلم يجد له في الرواية الاخيرة معنى جازا
دبره تقا يا ايوب بان كليم كوسى او بواسطة الملك المراد ان الغنم لا تضع الحمل
عما ترى من جراد الذهب قاله بل وعزائل الغنم في ليلتها ثم كانت الست بركم
قالوا بل اهدم جوارده بل يكون كعرا لان يلى خصته باحجاب النوى ونعم مقرر لما
سقطا قال في الفاموس بل جراب اسفها موقوف بالجدد بوجوب ما يقال لك ونعم
بفتحين وقد تكسر العين كبر على الا انها في جواب النوى وانما لم يفرق الضم
بينها في الفاموس لانها مسبوقة على العرف ولا فرق بينهما فيه ولا يجعل هذا على نسبة
كما حله بعضهم وانما هو استنطاق بالجملة ولكن لا معنى له عن بر كليل قال في الفتح لا يفرق
بالنقص بلا تبيين ورواياه بالتون ايضا على ان لا يعنى ليس النوى وتقصه العين
فقال هذا الفاعل بريد الفرق بين لا يعنى ليس وبين لا التى ليس فاذ كانت
معنى ليس هي منونة مرفوعه واذا كانت معنى لا التى ليس يكون متبنا على ما ينسب
به ولا تون ويجوز انها الوجهان ولا فرق بينهما في المعنى لان الكثرة في سياق النوى تفيد
العموم انتهى واقول ما ذكره في هذا التقيد هو عين ما ذكره صاحب الفتح كما جعل المثال
الصادق في غاية بيان انه تفصيل بالجملة صاحب الفتح وقوله ولا فرق بينهما في المعنى غير
سلم لان التى ليس المنسوخ في العموم والتى يعنى ليس تحمله وليست تصادف ويدل
لذلك ما قاله صاحب الكشاف في اول البقرة فري لا يرب بالرفع والفرق بينهما وبين
القرارة المشهورة ان المشهورة ترجيح الاستفراق التى واليجب حيث اورد هذا في شرحه
عن صاحب الكشاف مع ادعاء عدم الفرق ثم قال العيني فان قلت خبر لا ما هو هل
هو لفظ او عن بر كليل قلت يجوز كلاهما والمعنى صحيح على التقديرين انتهى واقول
على تقدير ان يكون من بر كليل الخبر يكون في ظرف الفاعل استعمالا بمعنى تفسير اسما لشيء
بالمتصاف فيكون معر باسما واولى بلفظ العيني هذا الاحتمال والبركة كثر لظهور
منه فضل العنى لانه سماه بركة وجراد الغنم لان الله تعالى عاتبه على جمع
الجراد ولفظ عاتبه على الاستعمال عربا وجراد الخلف بصفتين صفات اضافة
وفيد فضل الكشاف على الفخر لان ايوب عليه السلام لم يكن يأخذ ذلك معا حرا
ولا كما ترا انما اخذ لبيعتين به فيما لا يله منه ولم يكن الرب حبل وعلو يعطسه
ما يقع من خطه وقبه الحص على اللطال ورواه اى هذا الحديث المذكور ابراهيم
ابن طه فان يقع الظاهر الجمله ابو سعيد الخراساني في المتى في مكة سنة ثلاث وستين
وما فيها وصله النساء بهذا الاسناد عن موسى بن عقبة نعم العين وسكون القاء
وفتح الموصفة التامعي من صفوان بن سليم نعم العين الجلهة وفتح الهم الام التامعي
المدنى فيل ان لم يقع جبهة على الارض اربون سنة وكان لا يقبل جوارز السلطان
قال الامام احمد في تفسيره لم يذكره الفخرات بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وما
عن عطاء بن يسار عند الامين تقدم في باب كثران العتير عن ابي هريرة رضى
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا ايوب يعقل جوارزا لطيفيا لا يفرق

والخرا لاسناد عن المن ليعيد ان له طريقا اخر من هذا وتركه وذكره تعلقا
لغرض من غرض التعلقات ثم قال ورواه ابراهيم استعا بهذا الطريق
الاخر وهذا التعليق ايضا للبخاري لم يدرك ابراهيم ثم ان الحد من كثر
منهم يدرك الحديث ولا يتم باقيا سندا ذلك الغالب على وفي الحديث الغنم
وروايته تاجي من تاجي عن تاجي يا **المشترق**
العين عن الناس وفي رواية عند الناس ويرى من الناس والمناسبتين
الباينين ظاهرة فانها لما بين حكم التفرق في الطلوع شرع في هذا الباب وهو وجوب
المشترق عن الناس وبه قال **صحة ما عده ابن مسعود** دفع الميم واللام زاوين
عساكرين تعقب عن مالك امام دار الهجرة عن ابي التفرق دفع الميم وسكون
الضاد المجر واهمسا للميم اى استمر مولى عمر بن عبد الله بن مسعود
التامعي ان امامه دفع الميم وشهد به الرواوى امرها في الهزيمة المتويزة في النوى
وقد عرد رواية الاصمعي زيادة ثبت اى طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي
ابن عبد الله عليه وسلم قبل ايام فاخته وقيل انه لم يقبل هذه الاول شهر
لها احاديث في الكتب الستة ولما في الحادي عشر من ايامه النوى **البيع امرها**
بنتى طالب رضى الله تعالى عنها تقول ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عالم الفتح اى فتح مكة في رمضان سنة ثمان من الهجرة فوجدته يفضل واطهر بته
رضي الله عنها **اشتره** اى بسا تر من قريب ويحرمه لانه فقال من هرب بدل على
الساتر كان كيدا وعرف بالهزيمة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال **قلت**
ولا بين عساكر باسقاط القاء **امرها** وفي الحديث من الفوائد وجوب الاستنار وفي
الفضل عن عين الناس كما لا يجوز لاحد ان يبدى هورته من غير حوزة فلهذا
لا يجوز له ان ينظر الى فرج احد وهذا قول مالك والنوري وفي حقيقته وانما
والشافعي واختلفوا اذا اخرج مبره ودخل الموضع وابت هورته عند دخوله
فقال مالك والشافعي سقط شيا ذنبا ذلك ايضا وقال ابو حنيفة والنوري لا سقط
شئ ذنبا ذلك وغيره لانه لا يمكن التحريم منه واجمع العلم ان الرجل ان يركب
هورة اهله وترى هورته وحينئذ قال النوى دليل على جواز الاستنار للانسان
بحضرة امرأة من صحابه اذا كان بينه وبينها ساتر من ثوب او غيره ورواه الحديث
الحسنه ميمون وفيه القهري والصغير للاخبار والسباع والقول وروايت تاجي
عن تاجي عن صحابة وقهره المولى ايضا في الادب والصلوة والتحريم وسلم
في الطهارة والطلاق والزهد في الاستعداد والسنن والسما في الطهارة وكذا
لان ما حبه وبه قال **حديثنا** عده ان عده العكس قال **ابراهيم** عده ان عده
قال **ابراهيم** ولا يورى ذنبا وقت حيا سنان النوى كما جزم به في الفتح وقال
الكرما في وحيث لم يرد من عده سنان النوى لان الناس لا يورى ذنبا
هو يعدل سنا على شرط البخاري عن الامش سليمان بن مهران عن سالم بن ابي

المحدث مسكون العين عن كريمة بالنص فيقول ابن عباس عن ابن عباس رضي الله
عنها عن حمزة امر المؤمنين رضي الله عنه قال سترت النبي وفي رواية رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثوب وهو يقول من الحناجر حلت حائبة فضل بل من ثم حست
جنته على سخاله فضل زوجة وما أصاب من رطوبه فخرج المرة او البول وغير هذا
ثم مسح بيده على الحائط او الارض ولا يذريه للماء ثم يوضأ وضوء الصلاة
غير صلى الله عليه وسلم فاض على جسده الماء ثم يخرج من مكانه فضل قدسية ما به اى تابع
سهيان ابو عوانة الرضا الصالح البكري في الرواية عن الامتن وبقيته هذه المتابعة بتولية
عبد المولى في باب من اخرج بجميه وتابع سفيان ايضا ابن فضال محمد في الرواية
عن الامتن فيما وصله ابو عوانة الاسعرايني في صحيحه لاجلها في المستدرک في الرواية
بقيته الحديث والاصلي في السفر وتقدم ان البخاري ذكر هذه الحديث في ثمان موضع
من كتاب الفضل وهذا هو الموضوع الثامن وقد سبق كثير من مباحثه في الموضوع السابق
باب بالوزن اذا حلت المرأة الاطلاق من الحالم
وهو عبارة عما رواه الثامن في نومته من انشائها في العلم بالبعث اذا ارى وتعلم اذا ادعى
الروايات باو انما خص المصنف العلم بالمرأة لرحيم الاول حاقفة صورة السؤال
الارد في الحديث الثامن في الرد على من منع منه في حق المرأة وفي الرجل ونسب الترخيم
الضحي فنهى على ان حكم المرأة حكم الرجل في هذا الباب الا ترى كيف قال صلى الله عليه
وسلم في حجاب قول ام سلم المرأة ترى ذلك عليها الفضل نعم انما النساء شقائق الرجال
رواه ابو داود والمعنى ان النساء نظائر الرجال وانما لهم في الاطلاق والطعام كانهن
شقائق منهن قال في القمع واستبعد النووي في شرح المذهب محتمة من الضحي ككث
رواه ابن ابي شيبة عنه ما سنا دجيه النبي وفيه قال صلى الله عليه وسلم **يوسف السبي**
قال ان اخيرا ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن العوام عن
زينب بنت ابي سلمة عبد الله بن عبد الاسد الخزومي ونسب المولى في باب الحيا في
العلم الى ما ام سلمة وهي هند بنت ابي امية واحد حديثه ويقال سهل بن الخيرة و امر
سلة هرام ام المؤمنين كانت قبل النبي صلى الله عليه وسلم عند ابي سلمة المذكور **عن**
ام سلمة رضي الله عنها انها قالت سمعت ام سلمة رضي الله عنها تقول سمعت رسول الله
او رسيته بنت سلمان الخزرجية والذات من بن ماله وكانت استلت مع السابقين
من الاضمار وكان النبي صلى الله عليه وسلم يزورها فتخضع له لتضع له ولها
في البخاري حديثان **امارة ابي طلحة زيد بن سهل بن الاسود** بن حرام الاضمار
الفتى كثير القدر يمدى سنهورا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال **يا**
رسول الله ان الله عز وجل لا يستحي من الحق قال في القمع قدمت هذا القول
تمهيد العذرها في ذكر ما سبقه من الماد بالها هنا معناه الفتوى ان الحيا الشرعي غير
كله وقد تقدم في كتاب الايمان ان لها تغيرا وكسارا وهو مستعمل في حق الله تعالى
ويجوز هنا على ان المراد ان الله لا يامر بالحيا في الحق ولا يمنع من ذكر الحق وقد

يقال

يقال انما يحتاج الله تعالى في الاثبات ولا يستعير في النبي ان يكون محكما
لما كان المعزوم يقضي انه يستحي من غير الحق عاد الى جانب الاثبات فاحتج الى
ناوبه قاله ابن دقيق العيد اني هل على المرأة من غسل حروف الجهر هذا في
المنع اى هل على المرأة غسل وقد سقط عند المولى في الادب اذا **انما حلت**
الاطلاق فتعال من الجهر بلهة وسكون الام وهي ما يراه النائم في نومته يقال
منه علم بالبعث واحتلم المراد به هذا امر يخلص منه وهو الجاهل وفي رواية احمد بن
حديث ام سلمة انها قالت يا رسول الله اذا ارادت المرأة ان زوجها يجامعها في المنام فغسل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اى يجب عليها الغسل اذا ارادت المأوى اللغى
بعد الاستيقاظ وفي رواية العمري عن هشام في هذه الخبر اذا ارادت احدكم
الماء لتغتسل وراى فقالت ام سلمة وهل يتعلم المرأة وكذا روى هذه الرواية في
هشام عنه غير ما قلت فلم يذكرها وقد تقدمت من روايتها في معاوية عن هشام في
باب الحيا في العلم وقبه وانحتمل المرأة وهو معطوف على مقدمه يظهر من السابق اى
ازى المرأة للماء وتحتمل وقبه وانحتمل المرأة وهو معطوف على مقدمه يظهر من السابق اى
القطاعات عن هشام فصحتك ويحتمل معها ما بها نسبت لغيرها وغسلت وحجرا ولم
من رواية وكيع عن هشام فقالت لها يا ام سلمة فضحت النساء وكذا لا من حديث
ام سلمة وهذا يدل على ان كتمان ذلك من ما تدبره لانه يدل على خلقه من حديث
الرجال وقال ابن بطال فيه دليل على ان كل النساء يتعلمن وعكسه مرة فقال فيه
دليل على ان بعض النساء لا يتعلمن وانما هذا مراد ابن بطال الجواز لا الوجوه
اى فيمن قابلته ذلك وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالليل وفيه است
بطال الخلاف فيه وقد قدمناه من الضحي وكان ام سلمة لم تضع حديث التامن المأوى
اوسمعه وقام عندها ما بهم زوج المرأة عن ذلك وهو يدور ويرزق لها منها
وقد روى احمد بن حنبل في حديث ام سلمة في هذه القصة ان ام سلمة قالت يا رسول الله
للرأة ما فعلت من شقائق الرجال وروى عبد الرزاق في هذه القصة لغيرها
غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه رد على من ادعى ان ما المرأة لا يبرز وانما لها
شهورتها وحمل قوله اذ ارادت المأوى علت بلان وجود العلم هنا منطلقاته
اذ اراد به علما بذلك وهي نامة فلا يثبت به حكم لان الرجل لو ارى انه جامع ولم
انه انزل في النوم ثم استيقظ فلم يربطه فلا يجب عليه الغسل اتفاقا فكذلك المرأة
وان اراد به علما بذلك بعد ان استيقظت فلا يصح لانه لا يستمر في البيضة ما كانت
في النوم لان كان مستنسا هذا عمل الرواية على ظاهرها هو الصواب كذا في الضحي
وفي العمري قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ منه العلم ان الرجل اذا ارى في
انه احتلم او جامع ولم يجد بللا ان لا يغسل عليه واختلفوا فيمن ارى بللا ولم
يترك احتلاما فقالت طاقفة يقتضون روبا ذلك عن ابن عباس والسفي وسعيد
ابن جبيرة والضحي وقال ابو اسحاق في بعضه اذا كانت ليلة نطفة وروبا عين الحس



انه قال اذ كان انشرا الى اهله من اول الليل فوجد من ذاب ملة فلا غسل عليه
وان لم يكن كذلك اغتسل وقبه قول ثالث وهو ان لا يغتسل حتى يروق بالمدافق
هكذا قال الصحاح وهو قول ثمانية وقال ما لبث والشافعي وابو يوسف يغتسل اذا علم
بالمدافق وقال الخطابي تناهوا عن الاحتفال اذا ارى الملة وان لم يتيقن
انه المدافق وروى هذا القول عن جماعة من التابعين وقال اكثر اهل العلم الا
يجب عليه الاحتفال حتى يعلم انه بطل المدافق انتهى كلام العيني واقول قد طال
ولم يبين ما هو المقيد في مذهبه وتحريرا ان ما ذكر العلامة عمر بن محمد في شرحه على
الكثير فروع وصدر بوجها وقيل مطلقا لمسلية على اني عسروها لانه ان يعلم
انه متى او دوى او مدي او يتردد بين الاول والثاني والاو والثاني او الثاني والثاني
او الثاني والثالث وكل من السنة المانع فقد الاحتلام والايجاب اتفاقا فيما اذا علم انه متى
او متى او مدي او مدي او يتردد بين الاول والثاني والاو والثاني او الثاني والثالث
يجب اتفاقا فيما اذا علم انه دوى مطلقا او مدي ولم يتذكر او شك في انه مدي او دوي
اما لو شك في انه واحد منها والمسئلة بها لها وجب عندها الاحتفال والثاني وغير خلاف
ان التعبير بالعلم او من الشك ككثرة الاطلاق على غلبة الظن عند المعنى المراد هنا
لقد راعى الحق الحقيقي مع النوم اتمى والاتفاق الذي حكاه في بعض هذه الوجوه
المراد به اتفاق ائمة من ذهب الى حقيقته بالاتفاق مذهب المجتهدين كما لا يخفى وفي
الحديث مشروعية استئذان المرأة بفسا وقبه حوازم التمسك عند النجس ورواه هذا
الحديث الستة مائة من الاستنجاع المولف وقبه النجس والاحضار والضعيف والقول
وتلوث صحايات والحضرة الستة وانفق الشيطان على خراجه من طريق عن هشام
ابن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة ورواه عن جماعة من
الصحابة ابان ابن مسعود كسوال ام سلمة من خولة بنت حكيم كما عند النسائي واحمد
وابن ماجه وسهله بنت سهل كما عند الطبراني وغيره بنت صفوان كما عند ابن ابي
شيبه **باب** **حكم عرق الخبث وان المسلم على الهرايس**
قال في الفقه كان المصنف يتبرر ذلك الى الخلاف في عرق الكفار وقد قال
قوم انه يحس بما على القول بحجاسة عينه كما سياتي في نقد بر التلام بيان حكم عرق
الخبث وما بان ان المؤمن لا نجس واذا كان لا نجس فخرجه ليس نجسا ومعنونه
ان الكافر نجس فيكون عرقه نجسا انتهى وبعبارة العيني فقال ما بعد هذا الكلام
عن الذوق فكيف توجه ما قاله والمصنف قال باب عرق الخبث وسكت عليه
ولم ينشر الى حكمة لا في الترجمة ولا في الذي ذكره في هذا الباب وقابل ذكر الباب
المعقود للترجمة كما عقده له الترجمة والاولى في ذلك في هذا الباب وقابل ذكر الباب
قال ذكر ترجمتين في الترجمة الثانية تبدل على ان المسلم طاهر ومن لوازم طهارة
طهارته وقدمه ولكن لم يرق المسلم والمحال ان يورق الكافر ايضا طاهر انتهى وقوله
وبن المؤمن لا نجس مطلق على المصنف البد والتقدير باب ان المسلم لا نجس

وبه قال حديثا على بن عبد الله المدائني قال حدثنا يحيى بن سعيد القطان
قال عن ابي سعيد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابن عمر بن هلال المز في المصري عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بالعين المجهر المصري تزحل اليها من المدينة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الله عليه وسلم لقبه **باب** **في بعض طريق المدينة ما لا يراه ولا يراه ولا يراه ولا يراه**
وهو حجت جملة طلبة من الضمير المنصوب في لقبه وفي رواية ابي داود والنسائي
لقبه في بعض طريق من طريق المدينة **باب** **في بعض طريق المدينة ما لا يراه ولا يراه ولا يراه**
جملة ائمة ما حوت وانقصت ورجعت وفي رواية فاحسن ولا ينسك والاصلي
واي الوقت وابن عسكار فايجت بالموحة ولجيم ابي الذئب فاستلنا فاجتبت
بنون قنطرة فرقيه جيم من التماس من ابي الاضطرار والمعنى عقيدت نفسي بحسب
زاد العيني وفي رواية فايجت بالثين المعجز من الجنس وهو الاسراع وفي رواية
فايجت بالبا الموصلة والحق المعجز السنين الملهمة من الجنس وهو النقص كما ظهر
له نقصا من عن حاشيات رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية المثل بما اقتداه
في نفسه من الجاهل وفي رواية فايجت بالثين المعجز من ائمة من توفى ثم سويت
مهملا من الاحتباس والمعنى حسب نفسي عن الفاق بالثين صلى الله عليه وسلم
وفي رواية فاستلنا من الانطلاق وفي رواية فاستلنا وهي رواية يسلم والنسائي ايضا
قال بعض الساجدين ولربيت ليس طريق الروايات غيرا تقدم ورايه رواية
الكثيري وفي الوقت والمستلم ونسب بعضها الى الصحيف والابن من علم نبوت
غير الروايات الثلاث عندهم ثوبنا عنده غيره وليس بايت ان يجب بعض
غيرها وقف عليه الى الصحيف لان الجاهل بالثين ليس له ان يدعي علم غيره به
انتهى **قوله** **ابو هريرة** **قال** **فانقل** **لحفظ الغيبة من باب النقل عن الراوي بالمعنى**
او من قول ابي هريرة من باب التبريد وهو انه جرد من غيبه شخصاً وغيره
وهو المناسب لرواياته فانحس وفي رواية فانقلت وهو المناسب للمعنى
وكان سبب ذهاب ابي هريرة ما رواه النسائي وابن حبان من حديث جديفة
ان صلى الله عليه وسلم كان اذا التى اصداس اصحابه ما سجد ودعا له فلما ظن ابو
هريرة رضي الله عنه ان الخبث بعض الجاهل حتى ان بما سجد النبي صلى الله عليه
وسلم كعادته فادرك الى الاعتقال **قوله** **فقال** **عليه الصلاة والسلام** **ابن كثر**
باب **ابو هريرة** **سجد** **فالهز** **ومن الاب تحفيقا** **كذا في الكرم** **قال** **العيني** **اب**
جديفة مسورة الهزفة وهي الالف خطا وهي الالف على ان الالف الحمد وقيل الالف
ابا وهو ما في المعنى ابن حبان من نص احد من صحابي عن ابي بصير عن ابي بصير
صورة الهزفة الالف باوهو خلاف ما ذهب اليه ابن ماجة انتهى **قال** **ابن كثر** **حسنا**
اي ذاجاة لانه اسم جزى صحابي المصدر وهو الايجاب وفي العيني ايضا لا يجب
الرجل وهو حجت وكذا الامان والجمع والذكر والنسب قال ابن دبدو هو اعلى



الغفات وقد ارا جنابا واحباب ولم يقبلوا حنة وفي المنهي رجل حبب و قوم
 حبب وحبون واجاب وفي الصحاح حبب الرجل وجبت ايضا ضم النون وفي
 المعجب عن الغر وخطب حبب الرجل وجبت بكسر النون وضبطها لغتان وفي الانشأف
 هرويا في حب الرجل لانه يجاب الصلاة وقال ابو منصور لانه من ان يقرب
 مواضع الصلاة وقال الفتيحي على ذلك لاجابة الناس وعده منهم حتى يتصل اليه
فكرت ان اجلسك وانا على غير طيرة جلة اميرة وضمت لامن الضم المستتر
 في اجلسك وانما ذكره ابو هريرة ذلك لما تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
 لقي اعدا من الصحابة ما صحبه ودعا له فقال قال الفسطلاني وسقطت في رواية
 ابي هريرة على الاضع في الجمل المغنفة بالقول كما قيل في قوله تعالى ان ات القوم
 الظالمين قوم فرعون الا يتقون قال وما بعد ها واما القول مع ضمير النبي صلى
 الله عليه وسلم فالقاسم بزيادة فاجتلبت لئلا ينهي واقول ليس ذلك على الاطلاق
 بل ان كانت المناشئة بنية بالاولى سقطت عنها اما بالغا ان كانت متبعية عنها كقوله
 تعالى لقد ارسلنا نوحا ان قومك فقال ان قوم اعبدوا الله او بالوا ان كان بينها جاح
 كما ذكر في باب الفصل والاصل كقوله تعالى وقال الملايين قوم فرعون اذ رموه
 الالة واما ما وقع من الجمل المبدوءة بالقول من غير عطف كما في الالة التي استشهد
 بها وما شاكلها وهو الاكثر فقد تركت العطف فيها لانها مستغنة استغناء تاما بما هو
 ما كانت الجملة فيه هو ما عن سوال فقد ولا يعطف على السؤال كما هو مقرر في سجلة
حسان المنصوب بفعل محذوف لازم للوزن واستعماله في هذيل هذا الموضع يرد
 به التحجب ومعنى التحجب هذا انك كيف يحجب عليك مثل هذا الامر الظاهر ان **المؤمنين**
 وفي رواية منسب عليها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان **المسلم لا يحبس** اي انه طاهر هو ما كان
 جنسا وجمعا تاما وسنا وكذا سورة وعرقه ولطابه وودعه وكذا الكافر في ذلك
 الحكم وعن الشافعي قولان في الميت اجمها الطهارة وذكر الجار في محضين
 ابن عباس فتلحقا المسلم لا يحبس حيا ولا ميتا واصله الحكم في المستدرك فقال
 اخبرني ابو جهم بن عتبة قال حدثنا ابو سلمة السجستاني زهير الجعدي اخبرنا
 ابو بكر بن عمار اخبرنا ابن شبة قال حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن دينار
 عن عطاء بن ابي عاصم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحبسوا موتاكم
 فان المؤمن لا يحبس حيا ولا ميتا قال صحيح على شرطها لم يجزها وهو اصل في طهارة
 المسلم ميتا اما الحي لا يحبس حتى للميتين اذ القته الله عليه رطوبة فرحها
 واما الكافر فحله كذا في علي بن ابي طالب ان ساءه فقال وفي صحيح ابن خزيمة عن
 القاسم بن محمد قال سالت عائشة رضي الله عنها عن الرجل ياتي اهل بيته ليس
 التوب فيموت فيه ائتمس ذلك فقالت قد كانت المرأة قد حوت او حوا فاذا كان
 ذنبا مع الرجل الذي منه والمران ذنبا محسبه والفظ تم صليا في توبها
 وهو في الدار قطنى من حديث المتكلم بن فضيل بن ام قنوص التام صبره عن

عائشة

عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرى على البدن حيا به
 ولا على الارض حيا به ولا يحبس الرجل وجبت ايضا ضم النون وفي
 معنى قوله ابن عباس اربع الايمان الانسان والنوب والمال والارض بر يده
 الانسان لا يحبس بما سسته الحبب ولا التوب اذ ليسه الحبب ولا الارض اذ انضى
 اليها الحبب ولا المال يحبس اذا غمس الحبب يده فيه وقال ابن المذاريح مولى اهل
 العلم على ان عرق الحبب طاهر ونبت ذنبا عن ابن عباس وابن عمر وعائشة رضي
 الله عنهم انهم قالوا ذلك وهو ذهب الى حنيفة والشافعي ولا احتفظ عن غيرهم
 خلاف قوله وقال الفريسي الكافي فرجيس عند الشافعي وقال ابو بكر بن المذاريح
 اليهودي والضرياني والخوسى ما هر عبدني وقال ابن حزم العرق من المشرك
 يحبس لعوقه نعم انما المشركون يحبس ويشك ايضا بغير حديث اليه وادعى ان
 الكافر يحبس العين والجواب عنه انهم يحبسوا الاطفال لا الاعضاء او يحبسوا كفا
 وحما يوضع ذنبا ان الله تعالى اباح كالح كس اهل الكتاب ومعلوم ان عرقين لا
 يسلم منه من يصاحبه ومنع ذلك لا يجب عليه من غسل الكفا بية الا مثل ما يجب
 عليه من غسل المسئلة فدل على ان الاذى لم يلبس يحبس العين اذ لا فرق بين
 الرجال والنساء في المد وتزعل ما نقله ابن التين ان المريض اذا مضى لا يشترط ان
 ولا يحبس واحاراه ابن ائيب قال الشيخ ابو جهم لا تكاد تسلم من الغاسية وقال
 غيره لا جعل عينها لشيء بها وما ذكرناه برد ذلك فان قلت على ما ذكرت ان
 المسلم لا يحبس حيا ولا ميتا ينبغي ان لا تضل الميت لانه طاهر قلت اخف علماء
 اصحابنا في وجوب غسله فقبلنا انما وجب غسله ما ستر ما انفصلت الغاسية
 فان الاذى لا يحبس بالموت كرامة اذ لا يحبس لما طهر ما فصلت كسار الجوارات
 وكان الواجب الاقتصار على غسل الوضوء كما في حال الطهارة لكن ذنبا انما كانت
 نفسا مخرج فيها يشكر ركل يرم والمدون بسبب الموت لا يشكر فكان كالجناية لا يكتفى
 فيها بتسليم الاعضاء الاربع بل يبتى على الاصل وهو وجوب غسل البدن لعدم
 طرح فكذا هذا قال الرازيون يجب غسله لغاسية الموت لا يوجب الموت
 لان الاذى وما ساء لا يفتن بالموت فيما سأل عنه الرازي انه لو مات قبل
 البش يحبس ولو حله المسلم لم يحبس ميتة ولو لم يكن غسل الحيات كالحمل حيا
 كذا في العمى وفي الحديث من الفوائد استحباب احترام اهل الضل وان يكون
 حليهم على اكل الهبات واجمل الصفات فخرانهم وقد استحب الفقهاء ان يحبسوا
 ان يحبس حاله عند حيا مستشبهة يكون منظره مشققا بالالة الشعوث ان وقبه
 بل انما يتفرق من الشارب وقم الاطفاار وان الة الرواح الكريمة وغير ذنبا وقبه
 من الاداب ان العالم اذ ارى من تاعده امر يحجب عليه خلاف اصول ساءه
 عنه وبين له حكمه وهذا الى الصواب فيه وفيه جواز انصرف الحسب الى حوا حية
 قبل الايمان ما لم ينجف توف وقت الصلاة وقته تالف قلوب المؤمنين ومواساة

عائشة



الفقراء والمواضع به واتباع امره تعاقبا حيث قال جل ذكره ولا تطرف الذين
 يدعون ربهم بالغلاة والعشويرون وجهه وفيه استحباب استبدان التابع
 القويح اذا اراد ان يغيره لقوله ان كنت فاشا را الى ان كان ينبغي ان لا يطرف
 حتى يعليه قاله في النفع وفضله العيني فقال هذا بعيد لان الحديث المذكور
 لا يقه منه ذلك لان عبارته ولامن اشارة ولا في التابع والمتبع لان باهرية
 لم يكن في تلك الحالة تابعا للشيء صلى الله عليه وسلم في منتهى والمالفة التي صلى الله عليه
 وسلم في بعض طرق المدينة كما هو من الحديث انتهى ورواه هذا الحديث الستة
 مسروين وفيه رواية تابعي عن تابعي وفيه التعريف والعصنة واخرجه مسلم
 في الطهارة وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجة في الصلاة **باب**
التنوين الحلب يخرج من بيته ويشي في السوق وغيره قال العيني وإنما قلنا
 ان باب التنوين دون الاضائة لان على تقدير الاضائة يتحتاج ان يقد
 الحواب هو ان يقول له او يجوز ذلك ويخبرها وعندنا لا تفصل لا يحتاج اليه
 ذلك انتهى واقول ان المناسبات على هذا التقدير ان يقول يتحتاج ان يقد
 المتبولان الباب على هذا التقدير مستدلى على انه يجوز ان يقدرباب خبر المبتدا
 محذوف فلا يتحتاج لما ذكره فان قلت يتحتاج الى تقدير مستدلى قلت ذلك
 قد رتبته بين كونه معناه او منونا فلا يجها وقت به حال التنوين والاضائة
 وقوله وغيره قال انكر ما في الجراي غير السوق ويحتمل رده بان يراد به
 كثر ما يأكل ويأمن مطلقا على يخرج من حجة المعنى انتهى وقال العيني وفيه
 نقص لا يجني وفرض التجاري الرد على من يمنع سبي الحلب في السوق واكله
 ويخبرها حتى يوضا فقد حكى ابن ابي شيبة عن علي وعائشة وابن عباس
 وسعد بن اوس وسعيد بن المسيب وسجادة وابن سيرين والزهرى وجه
 ابن علي والغني وكاه البيهقي وراذ سعد بن ابي وقاص وعبد الله بن
 عمر وابن عباس وعطاء والحسن انهم كانوا اذا اجتمعوا لا يخرجون ولا ياكلون
 حتى يوضوا كذا في العيني والاضطلال وفي قوله زاد البيهقي عبد الله بن عمر
 نظرا لانه ذكر فيما حكاه ابن ابي شيبة لفظ ابن عمر وهو اذا اطلق يضره
 ال عبد الله **وقال عطاء** ما وصله عبد الرزاق عن ابن جريح منه **خرجت الحلب**
وتعلم انقارده وعلق راسه وان لم يوضا زاد عبد الرزاق ويطلى بالنوره
 قال العيني مطابقة هذا الاثر للحزبة في قوله وغيره باربع ظاهرق واما
 الجرا الذي هو الاظفر فلا يكون المطابقة الا من جهة المعنى وهو ان الحلب
 اذا حاز له الخرج من بيته والنسفي في السوق وغيره حاز له كذا في الاضال
 المذكورة في الاثر المذكور انتهى **وقال سنن عبد ال اعلى بن جراح** ولا يسلط
 اسفاط ابن جراح **قال حدثنا يزيد بن ربيع** بن ابي جراح **قال حدثنا**
سعيد هوان بن جريح وابو داود يسلطه بد لسعيد قال العيا في وليس

صوابا

صوابا ثم قتادة بن عامر ان السنن مالك وصلى الله عليه وسلم وقد
 رواه عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلف على شاة في الليلة الواحدة وله يومئذ تسعة اشوية
 المراد باليوم المضاف مطلق الوقت لان الطواف مطلق قد يكون ليلا
 وقد يكون نهارا ولعلظة كان في مثل هذا المقام يدل على النكاح والاستمرار
 وقد سبقت صاحبنا هذا الحديث في باب من جامع ثم عاد ومطافقه فترجمه
 عنهم من قوله كان يعلف على شاة لان حجرهم كانت متقاربة فاصوره
 ان كان يخرج من حجره الى حجره فيل النسل وبقا قال **حدثنا عطاء** عن
 مسندة وشين محمد ابن الوليد الرقاع نسبت الى رقيم الياب كما في الباب
قال حدثنا عبد الاعلى بن عبد الاعلى السامي بالمهله قال **حدثنا حميد**
 الطويل التابعي مات وهو قائم يصلي عن بكر يقع المحدث الى عبد الله بن
 عمرو بن هلال المزني المصري التابعي من خبار الناس وفضاهم بوقت
 سنة بضع وثمانين **قال رافع** يقع باليون المصنوعه وفتحها وسكون
 الغضيه بالمهله المصري تحول اليها من المدينة اذ نزلت الها هبة ولم ير المعنى
 صلى الله عليه وسلم من كبار التابعين **عن ابي هريرة** رضي الله عنه **قال النبي**
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان احبب فاحذر يدي وفي بعض الاصول
 يميمي فثبت مع محي فخير وان سللت اي خرجت او ذهبت في خصية
 ولابن عساکر فاسللت منه **قال نيت** وفي رواية ثبت الرجل بالماء الساكنة
 وهو منزله ومكانه الذي باوى اليه **فاغسلت ثم حننته** وهو قائم فقال
ابن كنف الطرف خير كان مقدما وضهر الحافس الجرا وجوز العيني في المقام
 وهو جريد **باب اهريرة** واكتشفه بابا اهر بلترجم كذا في النفع والاضطلال
 قال العيني وهو غير نهار لان المضاف لا يترجم واقول عدم جواز ترجمه
 من ذهب المصريين واكثر كون جيزونه كحذف اخر المضاف وشبهه ابن
 مالك في السهيل فقال وشاع ترجمه المبادي المضاف جيزف اخر المضاف
 اليه انتهى وقال انكر ما في اليكسيعي مع حذف الما قلت له اي فذكرت
 له الذي فعلت من ذهابي الى رملتي واغسلت لي كوفي **كنت حننا** فقال عليه
 الصلاة والسلام متجانسة **سحان** الله من المصا در المصنوعه يعقل بعد وقت
 وجوابا **باب اهريرة** وفي رواية الاصيلي وابن عساکر واي الوقت يا ابا
 هريرة ما تقدم ان المومن لا يجس اي انه طاهر في ذاته سواء كان
 حننا وصحرا ناجيا او ميتا وكذا سورة وعرفه وعاياه ودعاه وكان الكافر
 في هذه الاحكام كما تقدم قريبا وقد رتب مساحنة هناك **باب**
كسوة الحلب اي جواز استغراه في البيت **اد الوضوء** اذا اوى الوقت
 وكريمة قبل ان يغسل وسقط في رواية الخوي والسلي اذا اوى الماء وكسوته

٤٢١

مصنفه وكان يقال كان كونا وكنيته ايضا يشبهوه بالحدودة والطير وزه من
 ذوات البياض يحيى من ذوات البياض على هذا الوزن الا حرف كينونة وكبعو
 ودنونة واصلة كينونه بنسبتهم الى البياض كخفف كخفف كخفف كخفف
 كخفف احداهما هي بنسبت ولولا ذلك لقالوا كونه كذا في العيني قال في
 الفتح وقيل اشار المصنف بهذه الترجمة الى ضعف ما ورد في حديثه من
 الملائكة لا يدخل منها شيء كلف ولا صوره ولا خلقه ولاها او داود وفيه يحيى بنضم
 المون وضع الجيم المحض في ما روي عنه غير انه عبد الله فهو مجهول لكن وقع العجلي
 وصح حديثه بن حبان والطام فيقول قال الخطابي ان المراد بالجنب من بنات
 بالاعتماد والجنس تركه عادة لان يوجه ليعمله قال ويقوم ان المراد بالجنب
 غير ما اذا اتخذوا بالصورة صورة ماهرة وروح وما لا يمن قال النووي في
 الكتب نظر انتهى ويحتمل ان يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حافته عليه
 ولا عصاه وعلى هذا فهو يكون منه وبين حديث الباب منافاة لان المراد بالجنب
 بعض جنس على الصحيح كما في سائر ما انتهى وبالسند قال **حدثنا ابو عبيد**
الحفي المودب كلابه **عن يحيى** زاد بن عسكرا قال بن كثير **عن ابي سلمة** ابي
ابن عبد الرحمن ابن عوف وصح يحيى ابي سلمة له في روايته ابي تميم
 ورواه الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير **عن ابي سلمة** عن ابن عمر قال ابي
 الوصله **سألت عائشة** رضي الله عنها **ان النبي صلى الله عليه وسلم** قد تضم
 القاف اي ينام **وهو جنب** جلة حالته من الضمير المستتر يرقى **تأملت** **تتم** اي
 يرقى **وتوضنا** قال في الفتح تبعاً للكرباني هو معطوف على ما سلفه نعم
 حسنت اي برقى وتوضنا والها ولا تقضي الترتيب فالعني توضنا ثم يرقى **المسلم**
 من طرفي الزهرى عن ابي سلمة بلفظ كان اذا اراد ان ينام وهو جنب **توضنا**
 وضوه مفصلة وعمل السبا في ارفع في المراد واللفظ شبه في الباب الذي
 بعد هذا من رواية غيره عن عائشة بزيادة غسل الفرج زاد ابو نعيم في
 المستخرج من طرفي ابي نعم شيخ البخاري في احكامه في الباب وتوضنا
 وضوه مفصلة والالتزام على من وجه اخر عن هشام بن عمار وفيه رد على من
 جعل الوضوء هنا على التظيف ورواه هذا الحديث منه وفيه التحريك للضعف
 والسؤال وقد زاد في رواية اخرى هذا باب الوضوء وهو ساكن في رواية
 ابو ذر الوقت والاصلي وهو اولي خصوص الاستغناء عنه بلا حقه وبه
 قال **حدثنا حنيفة** بن سعيد قال **حدثنا النبي** بن سعد و **لابن عسكرا** **عن**
القي عن **ابي سلمة** بن ابي عبد الرحمن **ابن عمر** بن الخطاب رضي الله عنه
سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرق بين ابي يحيى زله اليوم **وهو جنب**
 وانما قد يرقى قد يجوز له الرقاد لان السؤال عن حكمه لا عن نفس وقوعه

قال صلى الله عليه وسلم نعم اي يجوز له ذلك **اد ان توضنا احدكم اي الوضوء**
الشرعي **فليرقى** اي اذا اراد الرقاد فليرقى بعد ان توضنا **وهو جنب**
 قال في الفتح ومطابقة الحديث للترجمة من جهة ان جواز الرقاد للجنب في
 البيت يقتضي جواز استقراره فيه بفظان لعدم العرق او لان الوضوء يتلزم
 الجواز لحصول المدخلة بين وضوئه وبقائه ولا فرق في ذلك بين الكثير والقليل
 انتهى والوضوء المذكور مندوب عند الجمهور منهم الاوزاعي وابوخضفة وبالك
 والسبا في واحد وسماق وابن المبارك وغيرهم والجهة فيه تخفيف الحلق
 وذ هب النوري والحسن بن يحيى وابن المسيب واليوسف الى ان لا ينام
 للجنب ان ينام من غير ان يتوضا قال العيني واحتمل الدليل بما رواه الترمذي
 بسنده الى عائشة رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام
 وهو جنب ولا يمس ما وبما رواه ابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها قال كنت
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان له حاجة الى أهله فضاها ثم ينام
 كحبتة لا يمس ما وأخرجهم احداهم واخرجهم الطحاوي عن سبعة طرق وقد
 اختلف القائلون بان الجنب ينبغي ان يتوضا قبل ان ينام فقال احمد بن حنبل
 للجنب اذا اراد ان ينام او يطأ ثيابا او ياكل ان يفضل جرحه وتوضا وقال
 سعيد بن المسيب اذا اراد ان ياكل يفضل كعبه ويضعص ويكلى كعبه عن
 احمد وابي عبيد وقال سماق قد فضل كعبه وقال مالك يفضل يديه ان كانت
 اصابعها اذى وقال ابو عمر في التمهيد قد اختلف الفقهاء في ايجاب الوضوء عند
 النوم على الجنب فذهب اكثر الفقهاء الى ان ذلك على الذئب والاشجار لا على
 الوجوه وذهب طائفة الى ان الوضوء المأجور به للجنب هو غسل الاذى منه
 وغسل ذكره ويديه وهو التستيف وذا عبد الحرب يسي وضوا قالوا وقد
 كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يتوضا عند النوم الوضوء الكمال وهو روى الحديث
 وعلم ترجمه وقال مالك لا ينام الجنب حتى يتوضا وضوه مفصلة قال وله
 ان يعاود أهله وبأكل قبل ان يتوضا الا ان يكون في يديه قدر يغطيهما قال
 والحامض ينام قبل ان يتوضا وقد قيل السبا في هذا كانه قول مالك وقال
 ابو حنيفة والنوري لا ينام ان ينام الجنب على غير وضوه واجب البناات
 يتوضا قالوا فاذا اراد ان ياكل يمسح يديه ويغسل يديه وهو قول الحسن بن
 يحيى وقال الاوزاعي لما مضى للجنب اذا اراد ان يغطيه احداهما
 وقال النبي بن سعد لإتمام الجنب حتى يتوضا بصلوات وامرأة النبي
 بان **التوضا** وتركه كما في احد فرغ الوضوء
 وكتب في فقه لفظ **مع الجنب يتوضا** ينام وبالسند قال **حدثنا يحيى بن عمار**
عن صفوان بن يحيى **ابن عمير** بن به **ابو عبد الله** قال **سألت النبي** بن سعد
عن عبد الله بن مسعود **ابن ابي بصير** المصري قال فيه سليمان بن



شبكة
 الألوكة
 www.alukah.net

اي واودارات عيسى عالمنا زاهد الاعبيد الله مات سنة خمس وثلاثين
وما من محمد بن عبد الرحمن في الاسود يقال له بنتم عروة بن الزبير
ابا كان وصي به اليه مات في آخر سلطنة بني امية من عروة بن الزبير
عن عاتبة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام ويح
جذب حيلة اسمته وقتت حيا لعسل فيه مما اصابه من الاذى وتوضا وتوا
كامل كما يتوضا للصلاة قال الكرماني ليس معناه انه يتوضا الا الصلاة
اذ لا يجوز له الصلاة قبل العسل بل معناه توضا وضوا مخصوصا بالصلاة يعني
وضوا شرعيا لا وضوا العوليا او ثمة محذور في اي توضا وضوه للصلاة وفي
بعض الروايات توضا وضوه للصلاة انتهى واستنبط منه ان غسل الجنابة
لا يجب على الفور بل عند القيام الى الصلاة او اذ ما لا يجلب روية هذا
لحديث ثالثة منهم مصر لوبن وثلاثة مديون وفيه الهذيل والضعف والقول
وه قال حديثا موسى بن اسمعيل التوتة قال حدثنا جوير بن نعم الجهم مصغر
خادم واسم امير اجاب بن عبد الصنيع فسبته الى صبغة فاسمه واسم ابنته
من اقسام الموت وكنيته ابو محرق بكسر الميم او ابو محرق بفتحها وهو مركب
توفي سنة ثلاث وسبعين ومائة عن نافع حو ابن ابن عمر بن مولا عبد الله
ابن عمر والاصيلي وابن عسار عن ابن عمر قال استغنى عمر بن الخطاب
النبي صلى الله عليه وسلم اي طلبت منه الفيا بصورة الاستغناء قوله اي امام ابن
وهو جند قال ولا يورى ذر والوقت وابن عسار فقال بلغنا اي بنام اذا
توضا لان فيه تحقيفا لله رب واز الله عما ان يصيبه من فضلك الخ
ولم عن نافع ليتوضا ثم ييم ويه قال حديثا عبد الله بن يوسف التميمي قال
اضربنا ما لك من النبي بن عبد الله بن دينار ووقع في رواية ابن السكن كما كناه
البرقي الجيا في من نافع يدل عبد الله بن دينار والحديث محفوظ لما لك
عنها لكن انفقت رواية الموطن على رواية عن الاول من عبد الله بن عمر رضي الله
عنها ان قال ذكره من خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه والجمي والمستحلي
بانة والضمير للشا ق والابن عمر لا يعرف كما هو المتبادر ولان الضمير تفسيره
للمائة من الليل من ههنا يعني في كما في قوله اذا اوردى الصلاة من يوم
الجمعة وللنساء من طريق ابن عوف عن نافع قال اصاب ابن عمر جبانة فاف
عمر فاذ لك له فاني النبي صلى الله عليه وسلم فاستامر فقال ليتوضا
ويرقد وطلعه من مسجد ابن عمر كما هو لا كثيرا رواه ورواه ابو نوح
عن ما لك فزاد فيه عن عثمان بن مسعود عن نافع قال سقطت الاصل في لفظ
لله رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوضا واضل ذلك الخطا بل ابن عمر ان كانت
حاضرا وجاهل ان يكون له من الاستغنى والمراد ابنه والواو المطلق الجمع
اي اجمع جنبا وان كان الاوى في تاجير الوضوء ويدل له ما في رواية اي نوح



عن ما لك اعسل ذلك ثم توضا ثم نوى وهو على الاصل قال العيني وفيما روى
على من حمل الرواية الاولى على ظاهرها واجاز تقديم الوضوء على غسل الذكر
لانه ليس بوضوء بنفسه الحديث وانما هو التلويح انتهى نعم الامر في الايام
كما في قوله تعالى فاصطادوا وصيدوا في البعج جئنا الضعيف قال
العيني فان قلت قلت هذا عبارة الغاري يدل على ان الضمير في انه وله لغير
قلت الظاهر كذا لكن رواية النساء يدل على ان الضمير لعبد الله فكافه
حضر الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان ذكر عمر ذلك فلهذا اخطاه
بعوله توضا واعسل ذلك وان لم يكن حصره فالخطاب لغيره لا يجوز استقنانه
ولكنه يرجع الى ابنه عبد الله لان الاستقنانه لا يملكه الا ولد عليه ما رواه العسائي
انتهى وهذا يختلف في الحكمة في هذا الوضوء لغيره لان يفتت الميراث ولا يجاز على
العتوك بالرفع المذنب الا يكون هذه الاعضا اما مطلقا عن من لم يثبت شرط
الشيء في الضل او اذا نوى رفع الميراث الا يكونها الاضامن بشرطها ويدل له
ما رواه ابن ابي شيبة بسند رصا له فقلت عن سعد بن اوس الضحا في قال اذا
احب احدكم من قبل ثم اراد ان ينام فليتوضا فان نكصت غسل الجنابة وقيل
لانه اهدى الظاهر زين فعله هذا اليوم التيمم مقامه ويدل له ما رواه البيهقي بسند
حسن من عاتبة رضي الله عنه عليه وسلم كان اذا احب فاراد ان ينام توضا التيمم
لكن يجزئ ان يكون ذلك التيمم كان عند ميم الماء الكليل واقول لا يفيح هذا
الاحتقال في طهر الحكمة لان التيمم لما يكون طهارة في غير الموضع عند فقد الماء
وقيل ليستط الى العود اول الفصل وقال ابن دقيق العيد نص الشافعي
على ان ذلك ليس على الحائض لانها لم تفسدت لم يرتفع حرها بخلاف الجنب
لكن اذا انقطع دمها من هذا ذلك وقال ابن جوزي لان الملائكة تجرعت
الريح والريح الكبري يحرق الشياطين لانها تقرب من ذيب وقيل الحكمة خشية
الموت فاذا ماتت في ذلك التيمم كان على طهارة صغرى وقال ابن الملق
وفي استقن وضوا الجنب بالحدث الاصغر خلافه فغن ما قال النجاشي
نعم واختلفوا في الجنب اذا اراد ان ياكل او يشرب هل يوضا ام لا
فقال ابن عمر نعم وهو ظاهره وانه مسلم قال ما لك انما يوضا به فقط
وفي الحديث استهيب الضعف عند النوم وانه لا ينبغي الحيا في السوا من
الدين بال... بالتقنين ان النبي لما كان اي
هذا باب في بيان حكمه ما اذا التقى الجنان انه خاف الرجل فحان المرأة
وجواب الشرط حين وف نقد يره وجب الفصل قال في الفقه والحائض قطع
طهارة كبره وخصا من المرأة والمفوض قطع اعلى حارة في اعلى حرجا تشبهه
الذنب بينها وبين مدخل الذكر حارة وتفتتو انما تبتفظ واحسن تقبلا وانه
نظاير وقاعدة رد الاصل الى الاحتجف والا في الاعلى انتهى وقال العيني



هذا على عادة العرب فانهم يسمون المسأ قال صلى الله عليه وسلم المختارات
 للرجال سنة وثلاثا كبرية وراه المصنف في كتاب ادب القاضى من سنة ا
 ابن اوس ابى وعرضه من ذلك علم تعين التقليب الذى اده صاحب الفتح
 وفيه ما فيه اذا استدل له انه ان يقول ان من قبيل التقليب والنفا المختارين
 كما بين ان ذلك المشقة او قد رها من مقطوعا في صرح امره حية بلقت حد
 الشهوة وبع قال **حديثنا هذا من فضله** مع الفاء وتختص الفاضل البصري
قال حديثنا هذا من فضله ان الاصح انها المختزل وسقطت في بعض
 النسخ استغناء عنها لورا في قوله **وصحبتنا ابو نعيم الفضل بن دكين عن**
هشام الدرستوى المارنا قال في الشيخ وانما فرقها لان معاذ اقال حديثنا
 وابو نعيم قال عن وطريق معاذ الى الصحابي كهم بصريون **عن فتاوة** نفع الفاء
 ابن دعامه **عن الحسن البصري عن ابي رافع** نفع بضم التون **عن ابي**
هريرة رضى الله عنه **عن النبي صلى الله عليه وسلم قال** اذا جلس احد
 الرجل قال في الفتح الصغير المسترق وطلس وفي عهد الرجل والصغير انت
 المارزان في قوله شعبا وسجدها المرأة وتزل اظها رد ذلك للفرقة وقد وقع
 مخرجه في روايات ابن المنذر ومن وجه اخر عن ابي هريرة قال اذا غشي
 الرجل امراته فغضد بين شعرا الحديث النبوي وقال ابن المنذر هو من المختصر
 الذى يصره سيبا في الكلام كقوله **تذاخنى نوارث بالحجاب** وكذا قوله باب
 شعبا من هذا الباب ايضا النبوي احوال وتعل الاثرب ان يرجع الصغير اليه
 الحالى المعلوم من جلس كما قالوا في قوله صلى الله عليه وسلم لا يزل في الزفاف
 حين يزل في وهو مؤمن ولا يثرب المرجع يثربا وهو مؤمن ان الصغير ي
 يثربا فتأرب المعوضين يثربا فلما مل **بين شعبا الاربع** السبع جميع
 كسبت بضم الشين مع شعته وهي القطعة من الشئ قال في الفتح قبل المارنا
 بداها ورجلها وقيل رحلاها ونحوها وقيل ساها وقيلها وقيل فخراها
 واسكها وقيل فخراها وسفها وقيل ناسج فرجها الاربع قال الازهرى
 الاسكان ناصتا الفرج والسفران طرفا الناصتين ورجح القاضى ميا غلب
 الاثرب واخبار ابن ديق العبد الاول قال لانه اثرب الى اللبنة او هو
 قالجوس وهو كتابه عن الجاه فاكثبه عن الصغير انتهى **ثم شهد** ما يقع الجهم
 والطايق شهد واجد اى بلغ المشقة وقيل معناه كدها بحسنة او بلغ جهنم
 قواله بل كما في الفتح واقول وفي الاخير نظر لا يقتضاه انه لا يجب عليه الفصل
 الا اذا بلغ جهنم في الجمع ان يجب مجزى المشقة وللمسلمين طريق شعبة
 عن فتاوة سنا جهنم ورواه ابو داود من طريق شعبة وهشام معا عن فتاوة
 لفظ والترق المختار المختار بدل قوله ثم شهد ها وهذا يدل على ان الجهد هنا
 كما بين معالجته الا لا يرح ورواه البيهقي من طريق ابن ابي عمير عن فتاوة

مختصرا

مختصرا ولفظه اذا التقى المختاران فقد وجب الفصل وهذا مطابق لفظ
 الترجمة قال في الفتح فكان المصنف اشار الى هذا الزيادة كما تدرك في التوسيع
 لفظه احدى روايات حديث الباب ولمسلم من حديث ما شئت وسن الخانات
 المختار **فقد وجب الفصل** على الرجل والمائة وان لم يحصل انزال فالواجب
 غيبوبة المشقة وان لم يحصل انزال وقد انعقد عليه الاجماع وحديث ايضا
 الامن المأمونوخ لكن قال ابن عباس انه ليس يتسوخ بل المراد في وجوب
 الفصل بالروا في النوم اذا لم يتزل وهذا الحكم بان قطعها وليس المراد بالمس
 في حديث مسلم وسن المختار المختار حقيقة المس لان خاتما على الفرج وفي
 مخرج البول الذى هو يوق يدخل الذكر ولا يسه الذكر في طلع بل المراد بغير
 حشفة الذكر وقد جمعوا على انه يوق وضع ذكره على خاتما ولم يوج لاجب الفصل
 لاجل ولا عليها فدل على ان المراد ما ذكر من تعيب المشقة وهذا هو المراد ايضا
 باللفظ المختارين قال ابن المنذر وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة كقنانه والى
 ومن بعدهم كما لا يخفى وادوسه انعقاد الاجماع على ما ذكرنا من وجوب
 الفصل وان لم يتزل وقال ابن بطال ذهب فقها الاصحاب الى وجوب الفصل
 عند الانقضاء لم يتزل وقد روى مالك في الموطا عن ما شئت رضى الله عنها انها
 قالت اذا اجابوا للمختار المختار فقد وجب الفصل وهي اعلمها لانها شئت
 نظير رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة عليها السلام وعلا فقها اول من له
 بيضا هرة ابن وروى عن علي رضى الله عنه حلاله واذ كان في المسألة قولان
 بعدا فراض العصاة ثم اجمع العصر لما في بعدهم على حد ما كان ذلك
 مسقطا للخلاف قبله وبصيرة الشايعا وقال ابو موسى عن الحديث ان
 اجاب الفصل لا يتوقف على الانزال قال في الفتح ونقصه بان يحتل ان يرا د
 بالخير الانزال لا يزهو العائبة في الاسر فلا يكون فيه دليل والكفران بان
 الصغير يعزم الوقت على الانزال وقد ورد في بعض طرق الحديث للذكر
 فاستحق الاحتمال ففى رواية مسلم من طريق مطرف الوراق عن الحسن في هذا
 الحديث وان لم يتزل ووقع ذلك في رواية فتاوة ايضا رواه ابو بصير في
 تاريخه عن عثمان صريتا همام وابان فالاحدنا فتاوة به و زاد في اخره انزل
 او لم يتزل وكذا رواه الدارقطني وصححه طريق علي بن سهل عن معاذ
 وكان اذكرها ابو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن فتاوة **الاصح** اى تابع
 هشام **عمر** نفع العين اى ابن مروان في رواية كبريه وقد وصل هذه
 عدنان بن احمد السهلي وعمر هو ابو عثمان اليه اهل من سماع المصنف
 قال ابو حاتم بن عيسى من العباد ولم يزل حد من اصحاب سعة الحسن صريتا منه ولم
 يكن بالبصرة اكثر مجلسا من مجلسه كان يجمع فيه عشرة الاثر رجل ما سن اربع
 وخشرين وثمانين وسبعة فم سمع من فتاوة ومن الحسن هذا اللفظ جعلت

بما و به عن شعبة عن فداة وعن شعبة عن الحسن بن عمار بن مهران بن ابي
عبيد بن الجراح قاله الكرماني قال في الفتح وقرئت بفتح الشخ مغلطى ان
رواية عمرو بن سرور في قوله عن مسلم بن محمد بن عمرو بن جليله عن وهب
ابن جوير و ابن ابي عمير في كراهه عن عمرو بن سرور في عن شعبة و تبعه
بعض الشراح على ذلك وهو غلط فان ذكر عمرو بن سرور في اسناد مسلم
زيادة لم يخرج مسلم لعمرو بن سرور في شيئا انتهى و مراده ببعض الشراح
ابن الملقن فانه قال و سادعة عمرو و جرحا مسلم انتهى عن شعبة مثله اي
مثل حديث الباب و سقط مثله الاصيلي و ابن عساکر و قال موسى اي ابن عجل
السودكي شيخ البخاري حديثا و الاصيلي اخبرنا ابا يعقوب الهندي و تخفف الموضع
ابن يزيد القطار قال حدثنا قتادة بن دعامة قال اخبرنا الحسن بن المبرقع
مثله اي مثل حديث الباب قال في الفتح و انا و تدروا و ابي الصريح بن عديت
الحسن لغتاة و قال العيني و من زاد هذا في التبرج بن عديت الحسن
لغتاة لان في روايته حديث الباب عن فتادة عن الحسن و فتادة فثبت
كذلك مدلس و اذا صححنا بالتحديث لا يبقى كلام و قال صاحب التلويح و رواية موسى
فان عند البيهقي جرحا من طريق عقاب و جهاد كلاهما عن موسى عن ابا يعقوب
على ذلك صاحب التوضيح و كلاهما غلطا و لم يخرج البيهقي الا من طريق عقاب
عن حماد و ابا يعقوب عن فتادة و قال الكرماني فان قلت لم نقل انما نعبر عن قوله
قال موسى و لم يسئل فيها طريقا و احدا قلت المناجعة اقوى لان القول اعين
الذكر على سبيل النقل و القبول و من الذكر على سبيل الحجة و انه و المذكور ف اراد
الاستعداد بذلك ثم قال و اعلم باننا نتكلم في سماع البخاري عن عمرو و موسى في
تجزئة بانه ذكرهما على سبيل التلخيص فقلت كلاهما تقليد صورة و لكن الاحتال
المذكور موجود لان كلاهما من سماع البخاري انتهى بالاسناد
عقل ما يصيب الرجل من بطون مخرج الملة فقيه حذفت مفعول و مضان
لقرينة الدالة عليها و لم يسئل قال حدثنا ابو جهم يعقوب الجعفي عن عبد الله بن عمرو
قال حدثنا عبد الوارث بن سعيد عن الحسين بن ذرارة و الاقرب في زيادة
العلم قال الحسين بن ابي كثير و لفظه قال الا في كثير ما يتخذت
حظا كما هنا في اصطلاح الحديثين و افيها الغاري لفظا و اخبرني ابو سلمة
ابن عبد الرحمن بن محبوب بالاحزاب و افيها لو او اسعدا ما بنه حديثه يعقوب
ابن اسودان و ان من جلته فا لظعن على حذر قال في الفتح هو علف على تقدير
انما خبر في كذا و وقع في رواية مسلم بن عمار و قال ابن العربي لم
يسجد الحسين بن عبيد بن جراح في رواية مسلم بن عمار و قال ابن العربي لم
وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين بن عبيد بن جراح و لم يثبت بدليل و قد
و منعت غير المدلس بحمولة على السماع اذ الغيبة على الصحيح على ما وقع في التبرج

في رواية الحسين بن عبيد بن جراح و لفظه حديثي بن ابي كثير و لم
يتفرقه الحسين مع ذلك به فقد رواه عن عبيد بن جراح و ابن سلام الجرح
ابن شاذان و شيبان بن عبد الرحمن الجرحه المصنف كواقدح في باب الوضوء
من المحرمين انتهى ان عقاب بن يسار راى المشاة القنينة و السنين المملة اخبره ان
زيد بن خالد الطيمي يضمن الجهم و فتح الها و بالون بسنة الى هجينة بن زيد
اخبره بذلك عن عقاب بن عمار ان رضى الله عنه مستقبلا له قال ارأيت و لايف
ذروا الاصيلي قال له ارأيت اي اخبره انما اجتمع الرجل مرأته اي اواسته فلم
يقم يضمن القنينة و يكون اليهم اي لم يخرج منه متى قال عقاب ان رضى الله عنه
توضعا كما يتوضعا للصلاة و يعقل ذكره مما احياه من رطوبة العرج من غير
غسل و هذا موضع المطابقة للترجمة قال و لا يوي ذروا الوقت و ابن عساکر
و الاصيلي و قال عقاب بن عمار بالواو و جمعته اي سمعت الذي اخبرت به
من الوضوء و غسل الذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال زيد بن
خالد المذكور فثبت عن ذلك الذي اخبرنا به عقاب بن عمار على بن ابي طالب
و الخريز بن العوام و طلحة بن عبيد الله و ابي بن كعب رضى الله عنهم ف امره
بذلك المذكور من غسل الذكر و الوضوء قال في الفتح فثبت الثقات لان الاصل
ان يقول ف امره في و هو مقول عقاب بن يسار فيكون مرسل و قال الكرماني
الصحيح يعود على الجماع الذي في ضمنه اذ اجامع و جرح ايضا ما من عنقات
اقنا و رواه بمر فزعة و عن البا ثين انما قطع قلت و ظاهر انهم امره بما
امر به عقاب فليس صحيحا في عدم الرفع لكن في رواية الاجماع على قولنا
ذلك و هذا ظاهر الرفع لان عقاب اقناه بذلك و حديثه به عن النبي صلى الله
عليه وسلم و المثلية تقتضي انهم ايضا اخبروه و حديثه به عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالرفع في روايته جزي له و لفظه فقا الا من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الاسماعيلي لم يقل ذلك غير عبيد الجاني و ليس هو من طريق هذا الكتاب
انتهى قال العيني الصحيح يرجع الى الجماع الذي يدل عليه قوله اذ اجامع
كقولنا فقا اعد لوهو اقرب للقوى اي العدل اقرب للقوى و ليس
فيه الثقات اصلا لان عقاب رضى الله عنه سال هولاء عن الجماع الذي له
بن فارس و يذيت اي يعقل الذكر و الوضوء الاشارة ترجع الى الجدة باعتبار
المذكور انتهى اقول و فيه نظر لان عود الصحيح على الجماع نقله في الفتح عن
الكرماني ساكنا عليه فظاهرا انه رضاه احملا لا كذا لا يمنع احتمال الاتفات
وقوله لان عقاب سال هولاء عن الجماع كذا نظر ايضا لان عقاب
اعتبر انه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاي حاجة له فيقول
هولاء و انما السائل لهم زيد بن خالد الذي سال عقاب و زيادة استنباط
ليظهر هل يطابق جواب عقاب او لا يطابق ثم بعد ان ذكرت ذلك



بمباراة صاحب الفقه لعاب في الانتفاض بقوله الالبتعا مت
كثارة ولو كان الذي قدرة محتلا لكن لم يتحقق المكان هنالك رجل
سال واما صور زيد المسألة في رجل وقع له ذلك ماذا يفعل لان رجلا
بعينه ساه له عن ذلك فالصغير يزيد بن خالد وامرهم له اعم من ان يكون
وقع له بنفسه فالحكم في حقه ذلك او وضع لغيره ونزل هو السؤال عنه
وانه في حق الرجل ذلك واما جرم المحتض بان عثمان هو الذي سال الاربعة
المذكورين فقلط منه لاسلف له فيه واما الذي جزم به الائمة ان زيد بن خالد
لما سال عثمان فاجابه بما ذكر سال نوح الاربعة المذكورين فوافقوا عثمان
وبن ذلك جرم الصحاب الاطراف فذكر واذ ذلك في ترجمه زيد بن خالد وعين
على وعن غيره ممن ذكر بعد انتهى نبيه هن الذي اتفق به عثمان
ووافقه عليه الاربعة المذكورون انفقوا الاجماع على خلافه كما تقدم ومن
ثم قال ابن المديني ان حديث زيد بن خالد شاذ وقال احمد فيه عليه واجب
بان وقوع الاجماع بعد عصر الصحابة على خلافه لا يقدح في صحة الحديث فكيف
من حديث صحيح وهو مستوخ بثلاثمائة سنة فما كان الحكم كذلك في اول الامر
ثم جاءت السنة بوجوب الفسل ثم اجتمعوا عليه بعد ذلك وغلط العلماء وى بانه
مستند الضوم وموجب في المهر وان لم ينزل فذلك الفصل والظاهر
ان هؤلاء الصحابة عثمان ومن ذكره لم يبلغهم الفسخ واذ ابن المقضب
فلما عن ابن جزم على من تقدم من الصحابة القائلين بعدم وجوب الفسل
الا لان الاجماع منهم سعد بن ابى وقاص وابن مسعود ورافع بن جندب
وابوسعيد الخدرى وجمهم الاضمار وابن عباس والعمان بن بشير وزيد
ابن ثابت ومن غير الصحابة عطاء بن ابي رباح وابوسلمة بن عبد الرحمن
وهشام بن عروة وبعض الصحاب الظاهر من قال وما نقل عنهم قدروا
من بعضهم ما يتخللوا العقاب والاجماع على خلافه وانه مستوخ انتهى
قال يحيى اى ابن كثير واخبر في الافراد **الوسيلة** هو معطوف على الاسناد
الاول وليس معطوفاً وتقدروا مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث
من ابيه بالاسناد بن معا ولا يذر اسقاط قال يحيى كما في الفسخ وغيره
وهو في الفسخ مضى عليه مع ملازمة الاسقاط للاصلي وابن عسكرا **ان**
عروة بن الزبير اخبره الله ابى الرب الاضمارى اخبره انه سمع ذلك
اى المذكورين غسل الذكر والوضوء بين رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في الفسخ قال الدارقطني هو وهو لان ابى الرب انما سمعه من ابى سبت
كعب كما قال هشام بن عروة عن ابيه قلت الظاهر ان ابى الرب سمعتهما
لاختلاف السباقي ولان في روايته عن ابى سبت كعب فسنه ليس في روايته
عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ان ابى سبت وهو ابن عبد الرحمن بن عوف

كعب

كعب قد راوسنا وعلما من هشام بن عروة ورواية عن عروة من باب رواية
الاقربان لانها ثابعتان فيها من طبقة واحدة وكذا رواه ابى الرب
عن ابى سبت كعب لانها صحاحيان كبران وقد حذا هذا الحديث من وصاحرت
ابى الرب عن النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه الدارمي وابن ماجة والبخاري
العيني بعد ما ذكر طيف الدارقطني قلت قوله لم يسمعه من رسول الله صلى
عليه وسلم نقل وقد حذا هذا الحديث من وصاحرت عن ابى الرب عن النبي صلى
الله عليه وسلم وهو ثبات والاثبات مقدم على النبي على ان ابى سبت كعب قد را
وسنا وعلما من هشام بن عروة وحديث الاثبات رواه الدارمي وابن ماجة
وبالسنن قال **صحة ما سجد بن مسهر قال صحته يحيى القطان صحت**
هشام بن عروة قال اخبرني ابى عروة بن الزبير قال اخبرني ابى الرب
خالد بن زيد بن ابي الاضمارى قال اخبرني بالاقربان في الثلاثة ابي سبت كعب
رضي الله عنه **ان قال يا رسول الله** في الرواية السابقة ان ابى الرب سمعه
من رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا واسطة واثباتها فيهما الامكان
للمع ما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مرتين ابى قد راها ثابعت
او الثبوتية او الغرض اخر ويدل على التعداد اختلاف الحديثين في بعض
الاقاطع وانفاؤها في بعض اخر **اذ اطلع الرجل المارة** والغرض اى ذروا
والاصحى امر اى **فلم يزل** يعين الباطن والنون في السابقة فلم يزل وهما
نعمى واحد **قال عليه الصلاة والسلام فضل ما من المارة من** اى يفضل
الرجل العوض الذي من فخرج المارة من اعضائه وهو من مطلق المارة
وارادة اللزوم لان المارة رطوبة فخرجها كذا في الفسخ وقال الكرماني فاعل
من ضمير يرجع الى ما فاتت الغصون منه بيان ما اصابه من رطوبة فخرج
المارة وكيف يدل عليه ونظائر ان ما من المارة مطلقا من يد ورجل ونحوه لا
يجب غسله قلت فيه اما الضمير او كما به لان تقديره بغسله معصوم من فخرج المارة
وهو من باب غلاف اللزوم وهو من المارة وارادة المارة وهو اصالة رطوبة
فخرجها انتهى وانظر قوله من غلظ اللزوم اجمع قول صاحب الفسخ صحت
اختلاف اللزوم وارادة اللزوم وقد يقال لاختلاف الضمير لان المارة
اذ كانت من الطرفين مع اطلاق اللزوم على اللزوم وانما تكسب **نحو** وضوء
بعضه كما زاد فيه عبد الرزاق عن الثوري عن هشام وفيه التصريح
بتأخير الوضوء عن غسل ما يمس منه المارة **ويصلي** وهذا الصحيح في الالة
على ان غسله من الحديث السابق **قال ابو عبد الله** اى الوضوء وقال
ذلك الراوى عنه فاه صاحب الفسخ وغيره **قال ابو عبد الله** اى الوضوء
نفسه على سبيل التبريد وله نظائر في هذا الكتاب **الفصل** نعم الغرض
وفي الفسخ مضبوط بفتح العين اى استيعاب جميع البدن بالتمام



الذي لا انزال فيه **احوط** اي اكثر احتياطاً في امر الدين من الكفا **يعسل**
الفرج والوصف المذكورين في احاديث هذا الباب المروية عن من تقدم من
الصحاب فينبغي العلاج وعلى هذا معنى قول عطاء لا تطيب نفسي اذا لم انزل
حتى اعتدل اى من الجماع الذي لا انزال فيه مراعاة للحلاف بالاعتد بالاحوط
اخذ بالعمرة الوقتي **والتشوق** في بعض النسخ وذلك باللام والاشارة الي
الحديث الدال على لزوم غسل جميع البدن **الاختبر** فبينا مختبره من غير بدو وغير
الذي ذكر الاحوط بالمد وكسر اللام من غير ما اى اخر الامر من من الشرايع او
من اجاد الامة وقال ابن التين **مستطاه** بفتح الحاء على هذا الاسناد في قوله
وذلك الى حديث الباب كذا في الفتح **انما بينا لاختلافهم** في رواية كريمة
انما بينا لاختلافهم ولا سبيل انما بينا لاختلافهم وفي نسخة الصفاي انما بينا
الحديث الاخر لاختلافهم واللام تغليب اى حتى لا يظن ان في ذلك اجاماً
وقد اختلف الشرايع في بيان مقصود المصنف بهذا الكلام قال في الفتح
واستكمل ابن العربي كلام البخاري فقال ليجاب الغسل الطيب عليه الصحابة
ومن بعدهم وما خلفه الا اود واعبره خلافة وانما الامر الصمم
مخالفة البخاري ومكة بان الغسل استح و هو احاديث الدين واجلة عملاً
الطيبين ثم اختلف في حديث الباب بما لا يقبل منه وقد اشرنا الى بعضه نعم
قال ويجهل ان يكون مراد البخاري بقوله الغسل احوط اى في الدين وهو
باب مشهور في الاصول قال وهو اشبه ما مائة الرجل وعلمت و هذا هو
الظاهر من نفيه فانه لم يترجم يجوز ان ترك الغسل وانما ترجم بعض ما
يستفاد من الحديث كاستدل به على اجاب الوصو فيما تقدم انتهى ونقشه
العيني فقال من ترجمته يفهم حوز ترك الغسل فانه اصر على غسل ما يصب
الرجل من المرأة واجاب في الاستفهام بان هذا انما يفهم من جواب السؤال وانما
غسل الذكر وهو المترجم به مقصود من ترجم به انه مشروع اعلم ان يكون
غسل جميع البدن واجباً ام لا وهذا على رأي من لا يرى اذراج اذ الف الخامسة
في غسل جميع الجسد بل يشترط لها غسل اجزائهم ثم قال في الفتح وانما في ابن العربي
الحلاف اى في عدم وجوب الغسل لغرضه فانه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة
منهم كقول دعي بن القصار ان الحلاف ارتفع بين التابعين وهو معتزض ايضا فقد
قال الخطابي انه قال من الصحابة جماعة ضمني بعضهم قال ومن التابعين لا عيش
وتحبه صياض لكن قال بن قنبل ان احد الصحابة عدة وهو معتزض ايضا فقد ثبت
ذلك عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن ابي داود باسناد صحيح وعنه
ابن عميرة عن عبد الرزاق باسناد صحيح قال وعبد الرزاق ايضا عن ابي بصير
عن عطاء انه قال لا تطيب نفسي اذا لم انزل حتى اغسل من اجل الحلاف الناس
لاخذ بالعمرة الوقتي وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث الماسن لما ثبت

لك

لكم **منسوخ** المان قال الخالفنا بعض اهلنا حينما بعين من الجاهرين فقالوا لا
يجب الغسل حتى ينزل انتمى **نصب** بهذا الحلاف كان مشهور بين التابعين ومن
بعدهم لكن الجمهور على اجاب الغسل وهو الصواب انتهى بحرفه وقال العيني قال
ان يقولوا يعتقد الاجماع عليه فانرض الحلاف وبيان ذلك ما رواه الخطابي في حديث
جيد قال نزل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مدعهم عن الخطاب رضي الله
عنه الغسل من الجنابة فقال بعضهم اذا جاءوا الجنان فقد وجب الغسل وقال بعضهم
انما الماسن لما قال عمر قد اختلفتم وانتم اهل بدر لا يجازيكم كيف الناس عدلتم فقال
على رضي الله عنه يا امير المؤمنين ان اردت ان تعلم ذلك فارسل الى اربع النبي صلى
الله عليه وسلم فسلهم عن ذلك فامرسل الي عاتمة رضي الله عنها فقالت اذا صار
الجنان الغسلان فقد وجب الغسل فقال عمر رضي الله عنه ذلك لا يصح ايضاً
المان لما احدثه نكاح الخطابي في حديث عمر قد جعل الناس على هذا اجتره
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكره ذلك عليه مكره انتهى واقول ما ذكره
من اعتقاد الاجماع لا ينافي ما نقله صاحب الفتح من الحلاف ما ينافي ان الاجماع
يطلق حكم الحلاف صار وجوده كما قدم وطرفه كيف لا والبخاري يقول انما
بيننا لاختلافهم فبينا مل **خاتمة** قال في الفتح استدل بحرف الغسل وما معه من
احكام الجنابة من الاحاديث المروية على ثلاثة وستين حديثاً الكريمة وفيها
معنى خمسة وثلاثون حديثاً الموصول احد وعشرون والبقية تطبيق ومناهج وتلك
ثمانية وعشرون منها واحد مطلق وهو حديث بزم بن ابي وقوفه **نصب** على ترجمها
سواء وسوى حديث جابر في الكفا في الغسل بصلح وثلاث طرادت لم يذكرها
ثم قال وفيه من الآثار الموضحة على الصحابة والتابعين عشرة الملقب بها ستة واثم
منها ثلاثة ذكرها ايضا انتهى وبيانها الكلام على كتاب الغسل والطهارة **نقل**
باوي الخلفوات والله تعالى هو الموعود اليه في ان يغسل ذنوبنا بحساب غير ان
ويظهر ثلوثها وانما لفظها فيصنعه ورمونه وان يستعد بها فيما بين من اعادها
تخذه كما به الحكم **وسنة** بنية الزوف الرجيم وان يجعلها في ذلك من
المخلصين وان يد حذرا برحمته في عباده الصالحين **الهم** فكما كتبت عليه
بان هذا الشرح فاجله خالصا لوجهك الكريم وودعتي لانامة **والدري**
بالاسعاف والاسعاد والسادات في ترصيفه واخا به **فقد** المعنى فيضاه
حيث اهلتني لانامة **واعني** مع محرمي وضورتي وبسرت لي الهيام
باغبانه **فارحم** منك الاحسان بانامة قبل نقاد العرواها **المك**
ضرمستول **واكرم** ما مول **والحول** ولا قوة الا لك يا ارحم الراحمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين **والله** هو رب
العالمين **قال** جامع عبد الله احمد بن علي بن عمر بن صالح بن احمد
ابن عمر العدوي العمري الشهرستاني في حديثه **ذوقه** **وملا** بترلا

الرسالة في تحريرها قد وقع الفراغ من تحريرها في المجلد من المصحح الموسوم
باصطفاة الدراري شرح صحيح البخاري في ثمانية مجلدات
تاريخ شهر ربيع الاول سنة سبع وستين
وباشرة الف الحسن اه ختامها
وليسر يسئله ولطفه
الى خير تمام
وبليه في المجلد الثا في كتاب الجفن



٤٩٢

٤٩٢

٩٨٦

Handwritten signature or scribble in blue ink.